

دولة ماليزيا

وزارة التعليم العالي (MOHE)

جامعة المدينة العالمية

كلية العلوم الإسلامية - قسم الفقه وأصوله

**فقه الصحابي الجليل عبد الله بن عمرو بن العاص جمعا ودراسة**

**دراسة فقهية مقارنة**

**رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه**

**اسم الباحث : أيمن طلال عبد الونيس عوض**

**الرقم الجامعي: PFQ131BA628**

**تحت إشراف: الدكتور المساعد: علي أحمد سالم فرحات**

**كلية العلوم الإسلامية – قسم الفقه وأصوله**

**العام الجامعي: 1436ه-2015م**

****

**صفحة الإقرار: APPROVAL PAGE**

**أقرت جامعة المدينة العالمية بمالـــيـــزيـــا بحث الطالب/ أيمن طلال عبد الونيس عوض**

**من الآتية أسماؤهم:**

## *The thesis of AYMAN TALAL ABDELWANEES AWAD. has been approved by the following:*

***المشرف على الرسالة Supervisor Academic***

***الأستاذ المساعد الدكتور:على أحمد سالم***



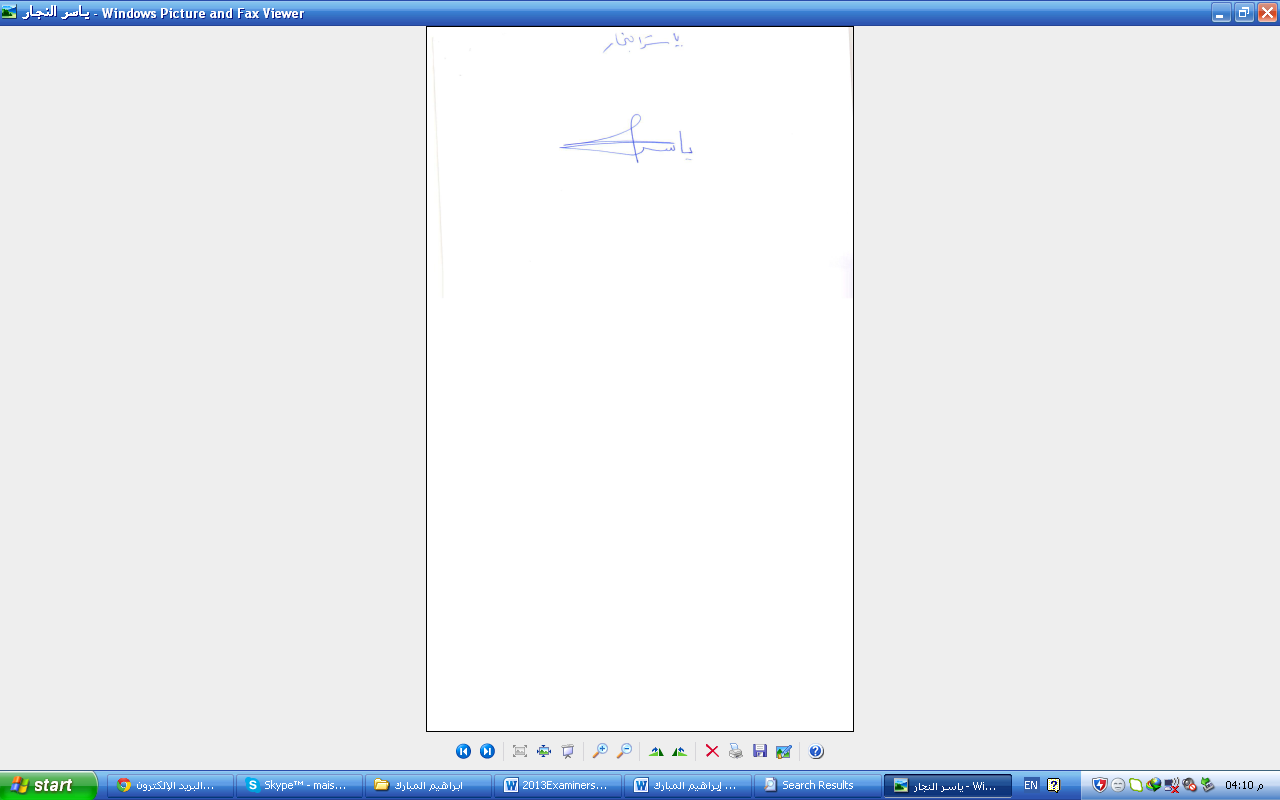
***المشرف على التصحيحSupervisor of correction***

***الأستاذ المشارك الدكتور:عبد الناصر خضر ميلاد***



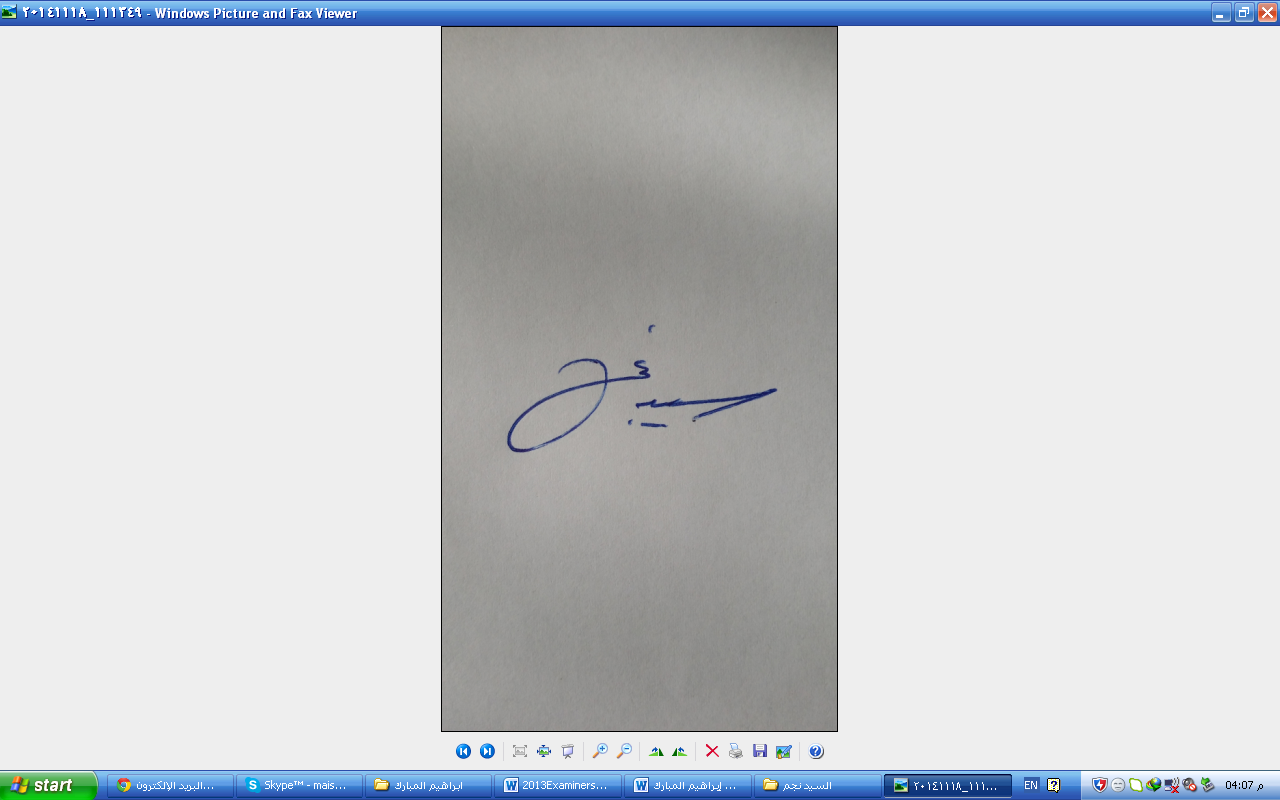
***نائب رئيس القسمHead of Department***

***الأستاذ المساعد الدكتور:ياسر عبد الحميد جاد الله***



***نائب عميد الكليةDean, of the Faculty***

***الأستاذ المشارك الدكتور:السيد نجم***



***قسم الإدارة العلمية والتخرج Academic Managements & Graduation Dept***

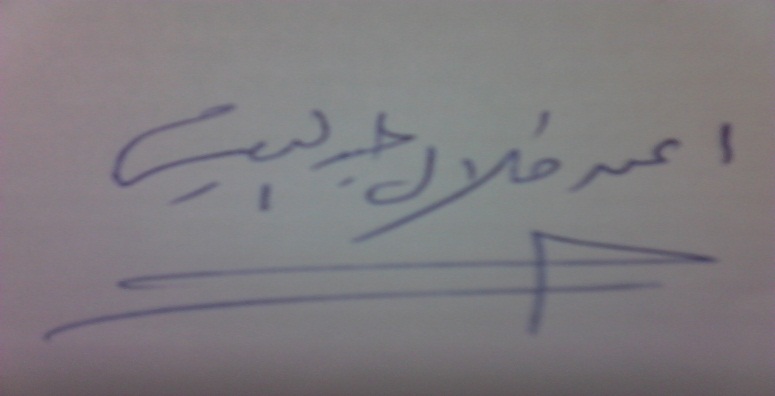
***Deanship of Postgraduate Studies عمادة الدراسات العليا***

**إقــــرار**

**أقررتُ بأنّ بهذا البحث من عملي الخاص، قمتُ بجمعه ودراسته، والنقل والاقتباس من المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع البحث**.

**اسم الباحث: أيمن طلال عبد الونيس عوض**

**التوقيع :**

****

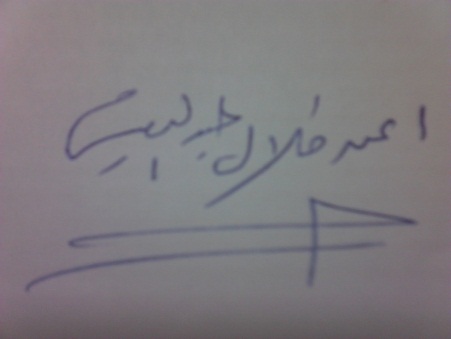
**التاريخ : ----13/5/2014---**

**DECLARATION**

I herby declare that this dissertation is result of my own investigation, except where otherwise stated.

Name of student :Ayman Talal Abd El Wanees Awad

Signature :



Date: 13/5/2104

|  |
| --- |
| **جامعة المدينة العالمية**  **إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية الأبحاث العلمية غير المنشورة**  **حقوق الطبع 2015 © محفوظة**  أيمن طلال عبد الونيس عوض  **فقه الصحابي الجليل عبد الله بن عمرو بن العاص**  **دراسة فقهية مقارنة**  لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أيّ شكل أو صورة من دون إذن المكتوب من الباحث إلاّ في الحالات الآتية:   1. يمكن الاقتباس من هذا البحث والعزو إليه بشرط الإشارة إليه. 2. يحق لجامعة المدينة العالمية بماليزيا الاستفادة من هذا البحث بمختلف الطرق وذلك لأغراض تعليمية، وليس لأغراض تجارية أو تسويقية. 3. يحق لمكتبة الجامعة العالمية بماليزيا استخراج النسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات، ومراكز البحوث الأخرى.   **أكدّ هذا الإقرار :--------------.**  **التوقيع:------------- التاريخ: --------------** |

**ملخص البحث**

هذا البحث هو دراسة فقهية مقارنة لما ثبُت عن الصحابي الجليل عبد الله بن عمرو بن العاص من الفتاوى والآراء الفقهية. ويهدف هذا البحث إلى إبراز علم هذا الصحابي الجليل إلى حيز الوجود, وذلك من خلال دوره- رضي الله عنه- ابتداءً - في حفظ السنة النبوية من خلال "صحيفته الصادقة" التي رواها عن النبي – صلى الله عليه وسلم- والتي تعد من أوائل صور تدوين السنة النبوية الشريفة, من ثَم دوره في إثراء الفقه الإسلامي ومقارنة ما ثبت عنه من أراء فقهية بما ثبت عن غيره من السلف الصالح ومن تبعهم من أئمة الفقه وعلماءه. وقد استخدم الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي بتتبع الآثار الفقهية الثابتة عنه والمسندة إليه, ثم مقارنتها بأقوال واجتهادات غيره من الفقهاء في ذات المسألة.

وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج, من أهمها: صحة نسبة صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص إليه, والتي يرويها عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ومدى صحة إسناده إليه من رواية حفيده الأبعد عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده, ومدى احتجاج علماء الحديث بهذا السند ومدى اعتماد المحدثين والفقهاء على ما ورد فيها من أحاديث وسنن. كذلك ما تمتع به هذا الصحابي الجليل من المقدرة والملكة الاجتهادية الفقهية, والتي تمثل جزءً من القاعدة الفقهية الاجتهادية التي بُني عليها الفقه الإسلامي على مر العصور, وهو فقه الصحابة الكرام- رضي الله عنهم. وقد بلغ هذا البحث سبعة وأربعين ما بين مسألة ومطلب, تناول علمه– رضي الله عنه – موزعا على جملة من الأبواب والكتب الفقهية.

Abstract

This research is the study of doctrinal comparison related to

what is proven to the noble Companion, Abdullah ibn Amr ibn al-Aas of fatwas and doctrinal views. This research aims to highlight the science of this noble Companion into existence, and through his role - may Allah be pleased with him - starting - in keeping the Sunnah through his manuscript narrated by the Prophet Mohammed- peace be upon him - and that is one of the first pictures codification of the Sunnah, then his role in the enrichment of Islamic jurisprudence and compared to what is proven to be of juristic opinions as proven from other Ancestors and followed them from the Imams of fiqh and its scientists.

The researcher used the inductive effects trackers analytical jurisprudence fixed him and assigned to him, and then compare them with words and interpretations of other scholars in the same issue. The researcher reached several conclusions, including: health ratio of manuscript of Abdullah ibn Amr ibn al-Aas to him, and told by the Prophet - peace be upon him - and the validity assigned to him by the novel grandson farthest Amr bin Shoaib for his father and grandfather, and the extent of protest scientists this talk of Sanad and the extent of adoption of Hadeeth jurists and their content of the Ahadeeth and Sunan. As well as, what Abdullah ibn Amr ibn al-Aas has enjoyed of the ability and the estimated discretionary jurisprudence, which represents part of the maxim discretionary upon which Islamic jurisprudence over the centuries, a jurisprudence noble Companions of the Prophet Mohammed may Allah be pleased with him. This research has reached forty-seven between the question and demand, dealt with his knowledge may Allah be pleased with him - spread over a number of chapters of jurisprudence

**شكر وتقدير**

لا يسعُني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى مجلس إدارة الجامعة الموقر، وعلى رأسهم سعادة الأستاذ الدكتور /**محمد بن خليفة التميمي** رئيس الجامعة- حفظه الله-، على ما تبذله الجامعة والقائمون عليها من جُهد محمود في سبيل الدعوة إلى دين الله عز وجل على بصيرة، من خلال نشر العلم الشرعي والحفاظ على السنة النبوية الشريفة. كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى فضيلة الدكتور**/ عبد الناصر خضر ميلاد**، القائم على فرع الجامعة بالمملكة العربية السعودية.

وفي الختام أتوجه بكامل الشكر ووافر التقدير إلى فضيلة المشرف الدكتور /**علي أحمد سالم**، الذي لم يألُ جَهدا ولم يدخر وُسعا في النصيحة والتوجيه، مع اتساع صدره، وسماحة نفسه، على الرغم من ضيق وقته وتعدد مشاغله، وعلى ما بذله عون في سبيل خروج هذا العمل إلى النور على أتم وجه قدر الإمكان.

أسأل الله العظيم أن يـمن عـلـــينا بتوفيقه وسداده، وأن يجـــعل هــذا العمل خالصا لوجهه الكريم.

**فهارس الموضوعات**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الموضوع |  | الصفحة |
| صفحة إقرار البحث |  | أ |
| صفحة إقرار الطالب |  | ب |
| إقرار بحقوق الطبع |  | د |
| ملخص البحث بالعربية |  | ه |
| ملخص البحث بالإنجليزية |  | و |
| شكر وتقدير |  | ز |
| فهرس الموضوعات |  | ح |
| **مقدمة الرسالة** |  | 1 |
| **الباب الأول** | **عبد الله بن عمرو بن العاص :حياته وعلمه.** | 9 |
| **الفصل الأول** | **في اسمه, ونسبه, وحياته, وفضله.** | 10 |
| المبحث الأول | اسمه, وولادته, ونسبه, وأسرته. | 10 |
| المبحث الثاني | إسلامه, وأخلاقه. | 17 |
| المبحث الثالث | جهاده, وحياته السياسية. | 30 |
| المبحث الرابع | شيوخه, وتلامذته, ووفاته. | 37 |
| **الفصل الثاني** | **علم عبد الله بن عمرو بن العاص.** | 41 |
| المبحث الأول | تنوع علم عبد الله بن عمرو و إنتاجه المعرفي. | 42 |
| المبحث الثاني | حقيقة تأثر عبد الله بن عمرو بصحف (علم) أهل الكتاب. | 47 |
| المبحث الثالث | صحيفة عبد الله بن عمرو . | 55 |
| المسألة الأولى | ما مدى صحة ثبوت تدوين عبد الله عن النبي- صلى الله عليه وسلم-في حياته؟ | 56 |
| المسألة الثانية | كيف تسنى لعبد الله أن يكتب عن النبي صحيفة بها نحوا من ألف حديث مع صغر سنه حال صحبته للنبي؟ | 58 |
| المبحث الرابع | رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده | 62 |
| **الباب الثاني** | **المسائل الفقهية عن عبد الله بن عمرو بن العاص :** | 79 |
| **الفصل الأول** | **فقه عبد الله بن عمرو بن العاص في العبادات:** | 80 |
| **المبحث الأول** | **في الطهارة:** | 81 |
| المطلب الأول | حكم الطهارة بماء البحر. | 81 |
| المطلب الثاني | حكم نقض المرأة لشعرها عند الغسل من الحدث الأكبر. | 88 |
| المطلب الثالث | في حد الماء الكثير الذي لا ينجس. | 98 |
| المطلب الرابع | في استحباب وضوء الجنب لأجل النوم أو الطعام. | 111 |
| المطلب الخامس | في الأحكام المتعلقة ببعض الأغسال الواجبة والمستحبة، وفيه ثلاث مسائل: | 117 |
| المسألة الأولى | في الاغتسال للجنابة. | 117 |
| المسألة الثانية | في حكم الغسل يوم الجمعة. | 119 |
| المسألة الثالثة | حكم الاغتسال من الحجامة والموسى والحمام. | 125 |
| **المبحث الثاني** | **في الصلاة:** | 129 |
| المطلب الأول | حكم سجود السهو لمن شك بنقص في صلاته | 129 |
| المطلب الثاني | المسافة من مسجد الجمعة، والتي يلزم المكلف شهود الجمعة منها. | 140 |
| المطلب الثالث | حكم الصلاة في معاطن الإبل. | 155 |
| المطلب الرابع | في حكم الصلاة إلى الحش أو في المقبرة. وفيه مسألتان: | 162 |
| المسألة الأولى | حكم الصلاة إلى الحش. | 162 |
| المسألة الثانية | حكم الصلاة في المقبرة. | 162 |
| المطلب الخامس | في حكم القراءة خلف الإمام. | 176 |
| **المبحث الثالث** | **في الجنائز، ويشتمل على مطلبين:** | 190 |
| المطلب الأول | في صفة كَفَن الميت وعدد ما يُكَفَّن فيه من أثواب، ويشتمل على تمهيد ومسألتين: | 190 |
| تمهيد | في تعريف الكفن، وحكم التكفين شرعا. | 190 |
| المسألة الأولى | عدد ما يُكفن فيه الميت من ثياب، أقله وأكثره. | 191 |
| أولا | أقل ما يكفن فيه الميت من ثياب | 191 |
| ثانيا | أكثر ما يكفن فيه الميت من ثياب | 197 |
| المسألة الثانية | حكم دخول القميص في كفن الميت. | 200 |
| المطلب الثاني | في بعض الأحكام المتعلقة بشهود الجنازة: | 206 |
| المسألة الأولى | حكم تقدم الجنازة. | 207 |
| المسألة الثانية | حكم شهود الجنازة راكبا. | 213 |
| المسألة الثالثة | حكم جلوس من يتبع الجنازة قبل وضعها. | 215 |
| **المبحث الرابع** | **في الصوم** | 220 |
| مطلب في | فضل دعاء الصائم عند فطره | 220 |
| **المبحث الخامس** | **في الزكاة:** | 224 |
|  | مطلب في حكم زكاة الحلي المستعمل للنساء. | 224 |
| **المبحث السادس** | **في الحج:** | 239 |
| المطلب الأول | في حكم صيام أيام التشريق، وفيه مسألتان: | 239 |
| المسألة الأولى | حكم صوم النافلة فيها. | 240 |
| المسألة الثانية | حكم صومها لمتمتع أو قارن لم يجد الهدي. | 242 |
| المطلب الثاني | في حكم كراء بيوت مكة. | 248 |
| المطلب الثالث | في حكم المكوث خارج الحرم إعظاما له. وفيه مسألتان: | 260 |
| المسألة الأولى: | مضاعفة ثواب الصلوات في الحرم. | 261 |
| المسألة الثانية: | مضاعفة السيئات بالحرم. | 264 |
| المطلب الرابع: | في حكم الطواف بالنعال. | 270 |
| **المبحث السابع** | **في الجهاد:** | 274 |
| المطلب الأول | في حكم القتال دفاعا عن المال. | 274 |
| المطلب الثاني | في فضل الجهاد في البحر. | 283 |
| **الفصل الثاني** | **فقه عبد الله بن عمرو بن العاص في النكاح والمعاملات** | 289 |
| **المبحث الأول** | **في النكاح:** ويشتمل على مطلبين**:** | 290 |
| المطلب الأول: | في حكم وطء الأمة الحامل قبل أن تضع حملها. | 290 |
| المطلب الثاني: | في حكم وطء المرأة في دبرها. | 295 |
| **المبحث الثاني** | **في البيوع:** ويشتمل على مطلبين: | 312 |
| المطلب الأول: | في حكم بيع فضل الماء. | 321 |
| المطلب الثاني: | في الاحتكار وأحكامه. | 321 |
| **الفصل الثالث** | **فقه عبد الله بن عمرو بن العاص في السْبق، والأطعمة.** | 327 |
| **المبحث الأول** | **في السبق:** وفيه مطلب واحد: | 328 |
|  | في حكم اللعب بالنرد. | 328 |
| **المبحث الثاني** | **في الأطعمة:** وفيه مطلب واحد: | 335 |
|  | في حكم أكل ميتة البحر. | 335 |
| **نتائج البحث** |  | 341 |
| **الفهارس** |  | 344 |
| فهارس الآيات |  | 345 |
| فهارس الأحاديث |  | 348 |
| قائمة المصادر |  | 356 |

**مقدمة**

الحمد لله الذي شرح صدورَ أهلِ الإسلام للسنة فانقادت لاتباعها, وارتاحت لسماعها, وأمات نفوس أهل الطغيان بالبدعة بعد أن تمادت في نزاعها وتغالت في ابتداعها, وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له, العالِم بانقياد الأفئدة وامتناعها, الـمُطلع على ضمائر القلوب في حالتي افتراقها واجتماعها, وأشهد أن محمدا عبده ورسوله, الذي انخفضت بحقه كلمة الباطل بعد ارتفاعها, واتصلت بإرساله أنوار الهدى وظهرت حُجتها بعد انقطاعها , صلِّ الله عليه وسلم ما دامت السماء والأرض هذه في سموها, وهذه في اتساعها, وعلى آلهِ وصحبه الذين كسروا جيوش المردة وفتحوا حصون قلاعها, وهجروا في محبة داعيهم إلى الله الأوطار والأوطان ولم يعاودوها بعد وَداعها, وحفظوا على أتباعهم أقواله وأفعاله وأحواله حتى أمنت بهم السنن الشريفة من ضياعها.

أما بعد:

فلا شك أن فقه السلف- وعلى رأسهم الصحابة الكرام -هو القاعدة الأساسية التي قام عليها الفقه الإسلامي على مدى تاريخه الطويل، وعلى رأس هؤلاء الصحب الكرام الصحابي الجليل عبد الله بن عمرو بن العاص , لاسيما، وهو المشهور بروايته للحديث، وإن لم يكن من الـمُكثرين، إذا أضفنا إلى ذلك أنه أول من دون السنة النبوية بإرشاد من النبي في حياته وبين يديه.كما أنه عُمر طويلا بعد موت النبي , وعاصر زمن الفتوحات والـمد الإسلامي, واشترك في كثير من الأحداث والوقائع التي جرت بين الصحابة, وتعرض لكثير من المستجدات الفقهية التي تتطلب اجتهادا دقيقا وعلما راسخا.

ومن ثَم فهذا البحث بعنوان: **"فقه الصحابي الجليل عبد الله بن عمرو بن العاص جمعا ودراسة"** يمثل دراسة فقهية استقرائية مقارَنة لما رُوي عنه من الآثار والأقوال الفقهية.

**أولا-مشكلة البحث:**

تكمن مشكلة البحث في جمع الآثار والفتاوى الفقهية الواردة عن هذا الصحابي الجليل، ويتمثل ذلك في صعوبة جمع تلك المادة ؛ حيث إنها مبثوثة في بطون أمهات كتب السنن والآثار. ويحتاج البحث عنها إلى الرجوع إلى تلك المصادر واستقصائها، مع الاستقراء التام لأبوابها الفقهية.

**ثانيا-أهداف البحث:**

يهدف البحثُ إلى إلقاء الضوء على فقه هذا الصحابي الجليل، وإخراجه إلى حيز الوجود العلمي بصورة متفردة, وذلك من خلال عرض دقيق للمسائل الفقهية التي تناولها بالفتوى والاجتهاد. والغرض من ذلك أن تأتي هذه الدراسة كحلْقة في سلسلة من الأبحاث تهدف إلى إبراز فقه وعلم السلف الصالح وعلى رأسهم الصحب الكرام **.**

**ثالثا-الدراسات السابقة:**

تتسم الدراسات السابقة التي تتناول فقه هذا الصحابي الجليل بالنُدرة إن لم تكن العدم، اللهم إلا ما هو مبثوث من آرائه واجتهاداته الفقهية في المسانيد والمصنفات وكتب السنن والآثار، وما رُوي عنه في كتب الفروع الفقهية.

أما الكتب المصنفة في فقهه مُنفردة فلا يوجد من تصدر لهذا الموضوع- على حد اطلاعي وعلمي إلى الآن.

لكن من الكتب المصنفة عنهكتاب:**" عبد الله بن عمرو بن العاص: وصحيفته الصادقة "**

لمؤلفه: محمد سيف الدين عُلَيْش، إصدار الهيئة المصرية العامة للكتاب، عام 1986م، وهو من القَطْع المتوسط، عدد صفحاته 220صفحة، تناول فيه المؤلف ترجمة عبد الله بن عمرو , ودَوره في جمع السنة ومكانته بين الصحابة الرواة. ثم تناول أهمية صحيفته الصادقة، ونوعية ما دُون فيها من أحاديث ، وإحصائها إحصاءً دقيقاً، مع الإشارة إلى أهميتها عند علماء السنة. لكن الكتاب لم يتعرض من بعيد ولا من قريب إلى فقهه ولا اجتهاداته الفقهية، والتي هي موضع دراستنا.

**رابعا- منهج البحث:**

لقد أعتمدتُ في هذا البحث-بفضل الله-تعالى-على المنهج الاستقرائي التحليلي في عرض وتناول هذا الموضوع، فعن طريق المنهج الاستقرائي قمتُ بجمع الآراء الفقهية لهذا الصحابي الجليل من مَظانها. ثم اعتمدت المنهج التحليلي المقارن في عرض هذه الآراء الفقهية من خلال مقارنتها بآراء غيره من السلف واجتهاداتهم، منتهيا بما استقرت عليه هذه الآراء عند فقهاء مذاهب السنة، مع المناقشة والترجيح. ثم إبراز فقهه في المسألة محل البحث, ومقارنته بما ترجح لدي بعد دراسة كافة الأقوال في المسألة.

**وقد قمت بما يلي:**

1-عرضت الأثر أو الخبر الوارد عن عبد الله بن عمرو , في صَدر المطلب, وأتبْــــــــــَعْتُه بهامش به تخريج الأثر مع الحكم, قدر الإمكان, عليه من حيث صحة سنده إليه , مُعتمدا في ذلك على كتب التخريج والرجال و مصنفات الجرح والتعديل, مع اعتبار أقوال نقاد الحديث وأئمته قديما وحديثا. وقد التزمت أن يكون الخبرُ في أصله مسندا إلى عبد الله بن عمرو، مذكورا في كتب السنن والمسانيد والآثار، ومن ثم فقد أعرضت عن الآراء الفقهية المنسوبة إليه المذكورة في كتب الفقه الفرعية، والتي لم يتثنى لي العثور عليها مسندة.

ولقد استثنيت كذلك تلك الآثار والأخبار التي وردت عنه بسند ضعيف لا تقوم به حجة.

2-قمت بعرض صورة المسألة الفقهية محل البحث، إذا كانت غير واضحة في سياق الأثر المنسوب لعبد الله بن عمرو .

3-قمت بعرض موجز بين يدي بعض المسائل الفقهية، والتي تحتاج قبل عرضها بالتفصيل إلى شيء بسيط من التوضيح فيما يتعلق بعناية الشريعة بالمسألة محل البحث، أو بعض التعريفات والتنبيهات الخاصة بالمسألة، والتي تُيسر دراستها على الباحث والمطلع.

4-إذا كانت المسألة خلافية، قمت بذكر سبب الخلاف فيها، ثم عَرضت لتحرير محل النزاع في المسألة مشيرا إلى نقاط الاتفاق، ثم مبينا نقاط الاختلاف، ومن ثم أتبعت ذلك بعرض لأهم الأقوال في المسألة، مع ذكر من نُسب إليه هذا القول من السلف، من الصحابة والتابعين، ثم من الفقهاء وأتباعهم.

5-عرضتُ بالتفصيل أدلة كل قول، مُبينا وجهِ الاستدلال، لاسيما من الأدلة النقلية من الكتاب والسنة.

6-قمت بمناقشة تلك الأدلة، مُرجحا فيما بينها حسْبَما تبين لي، موضحا سبب هذا الترجيح.

7-إذا كان ثَمة أثرٌ يترتب على الخلاف في المسالة مِحل البحث، ذكرت ما ترتب على هذا الخلاف من أثر على المكلفين، وما يتعلق به من إشكالات فقهية وتكليفية أخرى.

8-انتهيت بموجز لفقه عبد الله بن عمرو بن العاص في المسألة موضحا مذهبه الفقهي فيها، مقارنا ذلك بما ترجح لدي.

9-قمت بعزوِ الآيات القرآنية.

10-قمت بتخريج الأحاديث النبوية من كتب السنة المعتمدة، مع الحكم عليها، كالآتي:

أ-إذا كان الحديث في الصحيحين (صحيح البخاري، وصحيح مسلم) أو أحدهما عزوته إليهما أو إليه دون الحكم عليه، لتلقي أهل العلم أحاديثهما بالقبول، والاتفاق على صحتهما في الجملة.

ب-إن لم يكن في الصحيحين، عزوته إلى غيرهما من كتب السنة والمسانيد والآثار، ثم اجتهدت في الحكم عليه من حيث الصحة والضَعف؛ معتمدا في ذلك على أقوال النقاد والمحققين من علماء الحديث وحُفاظه؛ مجتهداً في الترجيح بين أقوالهم إن كان ثَم تعارض بينها.

ج-قمت بتخريج الآثار عن الصحابة والتابعين من مَظانها مع الحكم عليها بقدر الإمكان, كما سبق.

10-عزوتُ الآراء الفقهية لأصحابها من الأئمة المجتهدين والفقهاء وأتباع المذاهب، وقد اعتمدت في ذلك المذاهب الفقهية السنية الأربعة مع ذكر مذهب الظاهرية، مُعرضا عن آراء غيرهم ،كالزيدية والأمامية والأباضية؛ نظرا للاختلاف في الأصول المعتمدة والأسس الفقهية بين أصحاب تلك المذاهب وبين المذاهب السنية.

11-قمت بترجمة موجزة للأعلام المذكورين في المتن، لم استثن من ذلك إلا أعلام الملائكة، والأنبياء، والخلفاء الراشدين الأربعة؛ لاستفاضة شهرتهم.

12-شرحت الألفاظ والمصطلحات الغريبة وغير المشتهرة على الألسن, والتي وردت في البحث.

**خامسا-هيكل البحث:**

قمت بتقسيم البحث إلى مقدمة وبابين:

**المقدمة:** وتشمل سبب اختيار الموضوع، ومنهج البحث وخُطته.

**الباب الأول:** ويشتمل على فصلين:

**الفصل الأول: في اسمه، ونسبه، وحياته، وفضله :**

ويتناول حياة الصحابي الجليل عبد الله بن عمرو، ونشأته، وإسلامه، وجهاده، وأهم الأحداث السياسية المؤثرة في حياته وفقهه. كما يتناول عرضا لشيوخه وتلامذته، ومن ثم وفاته.

**الفصل الثاني: علم عبد الله بن عمرو بن العاص:**

ويتناول هذا الفصل علمه , وإنتاجه المعرفي, وحقيقة تأثره بصُحُف (عِلم) أهل الكتاب. كما تناول بالتفصيل الحديث عن صحيفة عبد الله بن عمرو, مع عرضٍ لأقوال أئمة الحديث بشأنها ودرجة الاعتماد على ما فيها من آثار.

وقد انتهيت بالحديث عن رواية "**عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده"،** من حيث الثبوت والأهمية، ومع توضيح الخلاف الواقع بين المحدثين والفقهاء في الاحتجاج بها، ومن ثم الترجيح بين أقوالهم فيها.

**الباب الثاني: ويشمل المسائل الفقهية الفرعية:**

ويتناول هذا القسم المسائل والآراء الفقهية الواردة عن عبد الله بن عمرو . وقد قسمتُ هذا الجزء إلى ثلاثة فصول يتناول كل فصل منها مجموعة من المواضيع الفقهية، ثم قسمت كل فصل إلى مجموعة من المباحث الفقهية التي يجمعها عنوان فقهيٍ واحد، مثل **"مبحث في الصلاة"** الذي يجمع المسائل الفقهية التي تناولها عبد الله بن عمرو في "الصلاة". ويندرج تحت كل كتاب من هذه الكتب مجموعة من المطالب الفقهية.

ولقد تناولت في كل مطلبٍ أثرا أو خبرا فقهيا ورد عن عبد الله بن عمرو، ثم قد يكون تحت هذا الأثر مسألة فقهية واحدة أو أكثر، ومن ثم قمت بدارسة هذه المسائل على النحو السابق.

**سادسا: تقسيمات الرسالة:**

قمت بتقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة أقسام:

**أولا:**

**المقدمة,** وتشمل: سبب اختيار الموضوع، ومنهج البحث وخطته.

وتتضمن:

أولا-مشكلة البحث.

ثانيا-أهداف البحث.

ثالثا-الدراسات السابقة.

رابعا-منهج البحث.

خامسا-هيكل البحث.

**ثانيا: موضوع الرسالة:** ويشتمل على بابين: وكل باب يشتمل على فصلين أو أكثر.

**الباب الأول: عبد الله بن عمرو بن العاص :حياته وعلمه:**

**-الفصل الأول: في اسمه، ونسبه، وحياته، وفضله.**

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، وولادته، ونسبه، وأسرته.

المبحث الثاني: إسلامه، وأخلاقه.

المبحث الثالث: جهاده، وحياته السياسية.

المبحث الرابع: شيوخه، وتلامذته، ووفاته.

**-الفصل الثاني: علم عبد الله بن عمرو بن العاص:**

المبحث الأول: تنوع علمه وإنتاجه المعرفي.

المبحث الثاني: حقيقة تأثر عبد الله بن عمرو بعلم أهل الكتاب.

المبحث الثالث: صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص.

المبحث الرابع: رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

**الباب الثاني:المسائل الفقهية عن عبد الله بن عمرو بن العاص:**

**الفصل الأول: فقه عبد الله بن عمرو بن العاص في العبادات:**

**المبحث الأول: في الطهارة,** وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: في الطهارة بماء البحر.

المطلب الثاني: في نقض المرأة شعر رأسها عند الغسل من الحدث الأكبر.

المطلب الثالث: في حدِ الماء الكثير الذي لا ينجُس.

المطلب الرابع: استحباب الوضوء للجنب لأجل النوم أو الطعام.

المطلب الخامس: في الأغسال الواجبة والمستحبة.

**المبحث الثاني: في الصلاة,** وفيه خمسة مطالب**:**

المطلب الأول:في حكم سجود السهو لمن شك بنقص في صلاته.

المطلب الثاني: المسافة التي يلزم بها شهود الجمعة على المكلف.

المطلب الثالث: في حكم الصلاة في معاطن الإبل.

المطلب الرابع:في حكم الصلاة إلى الحُش وفي المقبرة ونحوهما.

المطلب الخامس: في القراءة خلف الإمام.

**المبحث الثالث: في الجنائز:** وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في صفة كَفَن الميت وعدد ما يُكَفَّن فيه من أثواب.

المطلب الثاني: في شهود الجنازة.

**المبحث الرابع: في الصوم,** وفيه مطلب واحد**:**

في حكم دعاء الصائم عند فطره.

**المبحث الخامس: في الزكاة,** وفيه مطلب واحد**:**

-في زكاة الحُلِي المستعمل للنساء.

**المبحث السادس: في الحج,** وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول في حكم صيام أيام التشريق.

المطلب الثاني: في حكم كــِـراء بيوت مكة.

المطلب الثالث: في حكم المكوث خارج الحرم إعظاما له.

المطلب الرابع: في حكم الطواف بالنعال.

**المبحث السابع: في الجهاد**, وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في حكم الـقتال دفاعا عن المال.

المطلب الثاني: في فضل الجهاد في البحر.

**الفصل الثاني : فقه عبد الله بن عمرو بن العاص في النكاح، والمعاملات:**

**المبحث الأول: في النكاح, وفيه** مطلبان:

المطلب الأول: في حكم وطء الأمَةِ الحامل قبل أن تضع حملها.

المطلب الثاني: في حكم وطء المرأة في دُبُرِها.

**المبحث الثاني: في البيوع,** وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في حكم بيع فضل الماء.

المطلب الثاني: في الاحتكار وأحكامه.

**الفصل الثالث: فقه عبد الله بن عمرو بن العاص في السْبق، والأطعمة.**

**المبحث الأول: في السبق**, وفيه مطلب واحد:

-في حكم اللعب بالنرد.

**المبحث الثاني: في الأطعمة**, وفيه مطلب واحد:

-في حكم أكل ميتة البحر.

-نتيجة البحث والتوصيات.

**الفهارس:**

-فهارس الآيات القرآنية.

-فهارس الأحاديث النبوية.

-فهارس المراجع والمصادر.

**الباب الأول.**

**عبد الله بن عمرو بن العاص :حياته وعلمه**

**-الفصل الأول: في اسمه، ونسبه، وحياته، وفضله.**

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، وولادته، ونسبه، وأسرته.

المبحث الثاني: إسلامه، وأخلاقه.

المبحث الثالث: جهاده، وحياته السياسية.

المبحث الرابع: شيوخه، وتلامذته، ووفاته.

**-الفصل الثاني: علم عبد الله بن عمرو بن العاص.**

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: تنوع علم عبد الله بن عمرو وإنتاجه المعرفي.

المبحث الثاني: حقيقة تأثره بصحف(علم) أهل الكتاب.

المبحث الثالث: صحيفة عبد الله بن عمرو.

المبحث الرابع: رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

**الفصل الأول: اسمه، ونسبه، وحياته، وفضله.**

**المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وأسرته.**

**اسمه:** عبد الله بن عمرو بن العاص. وقيل: كان اسمه العاص، فسماه النبي عبد الله ([[1]](#footnote-1)).

**أما كُنْيته**: فقد اختُلف فيها، فقيل: أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو نَصِير، وقيل: أبو نَصْر. والأشهر: أبو محمد ([[2]](#footnote-2)).

**ولادته:** لا تُحدثنا المصادر التي بين أيدينا عن تاريخ ولادته، لكن لو علمنا أن وفاته كانت سنة خمس وستين(65هـ) - على ما سيأتي- وأنه توفي عن اثنتين وسبعين عاما, على الراجح([[3]](#footnote-3)), لقدرنا تاريخ ولادته في السنة السابعة (7ق.هـ) قبل الهجرة ([[4]](#footnote-4)).

**نَسَبُهُ:** هو: عبدُ اللهِ بن عَمرو بن العَاص( وقيل: العاصي) بن وائل بن هاشِم بن سعد (و قيل سُعَيْد) ابن سهْم بن عمرو بن هُصَيْص بن كعْب ( بفتح أوله وسكون ثانيه) بن لُـؤي بن غَالِب بن فِهْر بن مَالك بن النضر بن كِنانة بن خُزَيْمَة بن مُدْرِكَة بن إلياس بن مُضَرَ بن نِزَار (على وزن فِعَال) بن مَعَد بن عَدْنَان. وقد قيل: العاص بن وائل بن هشام بن سعيد بن سَهم. وقيل العاصي ([[5]](#footnote-5)). يلتقي مع النبي في كعب بن لؤي, وهو الجد السابع للنبي ولعبد الله على السواء. فهو قرشي سَهمي. وبنو سهم بطن من قريش، عُرفوا في الجاهلية بـمناقب رفيعة وسلطان وسيادة، وكان لهم دور في إدارة شئون مكة. ومنهم قيس بن عَدِي الذي يُضرب به الـمَثل في العِز، فيقال:" أعزُ من قيس بن عدي". وكان منهم عبد الله بن الزبْعَرِي شاعر قريش، وأشد شعرائها على المسلمين بأسا قبل فتح مكة. ومنهم عبد الله بن حُذافة وكان أول من وَلِي القضاء بمصر. ومنهم قيس بن أبي العاص كان من السابقين إلى الإسلام، وهو الذي حمل كتاب رسول الله إلى كِسْرى يدعوه إلى الإسلام([[6]](#footnote-6)).

**أســــــــرتـه:**

**أبــــــــــــــوه:** هو الصحابي الجليل عمرو بن العاص السهمي، أحد رؤساء قريش في الجاهلية([[7]](#footnote-7))، أرسلوه إلى النجاشي ([[8]](#footnote-8)) ؛ ليرد عليهم من هاجر من المسلمين إلى بلاده؛ فلم يجبهم النجاشي إلى ذلك([[9]](#footnote-9)). أسلم قبل الفتح بستة أشهر، وكان أحد أمراء الإسلام، وهو أمير ذات السلاسل([[10]](#footnote-10)). واستعمله رسول الله على عُمَان ([[11]](#footnote-11)). أثنى عليه النبي خيرا؛ فقال: " أسلم الناس وآمن عمرو بن العاص "([[12]](#footnote-12)). كما أثنى على أهل بيته كلهم، فقال: "عمرو بن العاص من صالحي قريش"، وقال:" ونعم أهل البيت: عبد الله، وأبو عبد الله، وأم عبد الله "([[13]](#footnote-13)). وقال عنه وعن أخيه هشام بن العاص([[14]](#footnote-14)):

"ابنا العاص مؤمنان"([[15]](#footnote-15)).

وعنه قال: أرسل إِليَّ النبي, فقال: "يا عمرو, اشْدُدُ عليك سلاحك، وثيابك، وائتني", ففعلت, فجئته، وهو يتوضأ، فصَعَّدَ فيَّ البصر وصَوَّبه, وقال:" يا عمرو, إني أريد أن أبعثك وجها فيُسلمك الله ويغُنمك، أرغب لك من المال رغبة صالحة". قال: قلت: يا رسول الله، إني لم أسلم رغبة في المال؛ إنما أسلمت رغبة في الجهاد، والكينونة معك، قال:" يا عمرو نِعِمَّا بالمال الصالح، للمرء الصالح"([[16]](#footnote-16)). ولقد أبلى في فتوح الشام بلاء ًحسنا، فقد بعثه أبو بكر الصديق في جُملة مَن بعث من أمراء الجيوش إلى فتح الشام. و ولاه عُمرُ فلسطينَ، ثم مصر بعد أن افتتحها. وعزله عثمان عنها، فلما قُتِل عثمانُ سار إلى معاوية فشهِد مواقفه كلها بصفين وغيرها، وكان هو أحد الحكمين. ولما استرجع معاوية مصر استعمل عَمراً عليها، فلم يزل بها إلى أن مات في سنة ثلاث وأربعين(43هـ) على المشهور.

وقد كان معدودا من دُهَاةِ العرب وشجعانهم وذوي الرأي فيهم، وله أمثال حسنة وأشعار جيدة. ومن شعره:

إِذَا المَرْءُ لَمْ يَتْرُكْ طَعَاماً يُحِبُّهُ وَلَمْ يَنْهَ قَلْباً غَاوِياً حَيْثُ يَمَّمَا

قَضَى وَطَراً مِنْـهُ وَغَـادَرَ سُبَّةً إِذَا ذُكِـرَتْ أَمْثَالُهَا تَــمْلأُ الفَمَا ([[17]](#footnote-17))

كان عمر بن الخطاب إذا رأى الرجل يتَلَجْلَج في كلامه، قال: خالق هذا وخالق عمرو بن العاص واحد([[18]](#footnote-18)). له أحاديث ليست كثيرة؛ تبلغ بالمكرر نحوا من أربعين حديثا، اتفق البخاري ومسلم على ثلاثٍ منها، وانفرد البخاري بحديث، ومسلم بحديثين([[19]](#footnote-19)).

لما حضرته الوفاة بكى طويلا وحول وجهه إلى الجدار؛ فجعل ابنه عبد الله يقول: يا أبتاه، أما بَشرك رسول الله بكذا, أما بشرك رسول الله بكذا. قال: فأقبل بوجهه, فقال: إن أفضل ما نُعِد شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله. إني قد كنت على أطباق ثلاث: لقد رأيتُني وما أحد أشد بغضا لرسول الله مِنِّي, ولا أحبَ إلى أن أكون قد استمكنتُ منه فقتلته, فلو مُتُ على تلك الحال لكنت من أهل النار, فلما جعل الله الإسلام في قلبي أتيت النبي , فقلت: ابْسُط يمينك فلأبُـايعك؛ فبسط يمينه . قال: فقبضت يدي. قال:" ما لَكَ يا عمرو؟". قال: قلت: أردت أن أشترط. قال: " تشترط بماذا؟". قلت: أن يُغفر لي. قال: " أما علمتَ أن الإسلام يهدم ما كان قبله، وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها، وأن الحج يهدم ما كان قبله". وما كان أحدٌ أحب إلى من رسول الله ولا أجل في عيني منه, وما كنت أطيق أن أملأ عيني منه إجلالا له, ولو سُئلتُ أن أصفه ما أطقت؛ لأني لم أكن أملأ عيني منه, ولو مت على تلك الحال لرجوت أن أكون من أهل الجنة, ثم وَلِينا أشياءَ ما أدري ما حالي فيها.فإذا أنا مِتُ فلا تصحبني نائحة ولا نار، فإذا دفنـتـموني فشُنوا علي التراب شَنا، ثم أقيموا حول قبري قدر ما تُنْحر جَزور ويُقسم لحمُها، حتى أستأنس بكم وأنظر ماذا أراجع به رسل ربى([[20]](#footnote-20)).

**إخوانه:**

لم تذكر كتب التاريخ إخوةً لعبد الله بن عمرو سوى محمد بن عمرو بن العاص. ولمحمد هذا صحبة، فلقد توفي النبي وهو حَدَث. وليس له عَقِب, شهد صفين مع أبيه ومع معاوية، وكان من أشد الناس فيها، وقاتل أمامه قتالا شديدا، وكان يقول: يا أمير المؤمنين، إلْزَم ظهري([[21]](#footnote-21)). وهو صاحب القصة المشهورة التي جاء فيها أنه سابق قبطيا بمصر، في ولاية أبيه عليها، في زمن عمر؛ فسبقه القبطي؛ فضربه محمد بن عمرو، فشكاه القبطي إلى أبيه عمر بن العاص. لكن عَمْرا لم يرفع مَظْلمته. فسافر القبطيُ إلى عمر بالمدينة وشكاه. فاستدعى عمرُ عَمْراً وابنه؛ فعاقبهما([[22]](#footnote-22)). ولم أقف له على تاريخ وفاته، ولم أجد له رواية عن النبي ([[23]](#footnote-23)).

**- أمـه**: رَيطْـةُ (بفتح ثم سكون ثم فتح) بنت مُنبِّه بن الحجاج بن عامر بن حُذيفة بن سُعَيد بن سهم، تلتقي مع أبيه في سُعيد بن سهم؛ خرجت مع زوجها عمرو بن العاص يوم" أُحُد" وهي مشركة، ثم أسلمت وبايعت([[24]](#footnote-24)). لم أجد لها إلا حديثا واحدا من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: كانت أم عبد الله بن عمرو ريطة بنت منبه بن الحجاج تُلْطِف ([[25]](#footnote-25))برسول الله , فأتاها ذات يوم, فقال: كيف أنت يا أم عبد الله ؟ قالت: بخير, وعبد الله رجل قد ترك الدنيا"([[26]](#footnote-26)).

**نساؤه:**وله ثلاث نسوة**:**

الأولى: عَمْرة بنت عُبيد الله بن عباس بن عبد المطلب([[27]](#footnote-27)):القرشية, أبوها عبيد الله بن عباس, هو ابن عم النبي , لم أجد لها إلا حديثا واحدا([[28]](#footnote-28)).

الثانية: أم محمد بنت مَحْمِية بن جَزْء الزَبيدي: لم أعثر على اسمها فيما بين يدي من المصادر، وليس لها إلا مجرد ذكر في ثنايا ترجمة عبد الله بن عمرو([[29]](#footnote-29)). وهي أم محمد بن عبد الله بن عمرو الذي تكنى به([[30]](#footnote-30)), و لا تعرف إلا بكنيتها. وقد ذكر ابن حجر أنها المرأة التي شكت عمرو بن العاص أنه عبد الله لم يدخل بها([[31]](#footnote-31)). وفي هذا نظر، وعندي أنها عَمْرة؛ لأنه جاء في الحديث: أنها"امرأة ذات نسب من قريش", وعمرة ذات نسب, فهي مُطلبية من بنات عمومة النبي. أما بنت محمية، فأبوها مَحْمِية بن جَزْء([[32]](#footnote-32)), حليف لبني سهم رهط عبد الله بن عمرو, فليس من قريش نفسها. والله أعلم.

الثالثة: أم هاشم الكِنْدِية: من بني وهب بن الحارث، وهي أم بَقيةِ أبنائه غير محمد، وهم: هشام، وهاشم، وعمران، وأم إياس، وأم عبد الله، وأم سعيد([[33]](#footnote-33)).

**أبنــــاؤه:** محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، يكنى به عبد الله بن عمرو([[34]](#footnote-34)). أما كنية محمد نفسه، فقيل: أبو إبراهيم، وقيل أبو شعيب. ومحمد ليس له صحبه بل تابعي ثقة، حسن الحديث([[35]](#footnote-35)). وهناك خلاف مشهور في روايته عن أبيه.

روى له أبو داود([[36]](#footnote-36))، والترمذي([[37]](#footnote-37)),والنسائي([[38]](#footnote-38)). والظاهر أن موته كان في حياة أبيه([[39]](#footnote-39)).

**أبناؤه غير محمد**:سبق وأن ذكرنا له من الأود: هشام، وهاشم، وعِمران، وأم إياس، وأم عبد الله، وأم سعيد، وهم من أم هاشم الكندية. ولم أعثر لأي منهم على ترجمة أو ذكر فيما بين يدي من المصادر. والله أعلم.

**المبحث الثاني: إسلامه وأخلاقه**

**حياته قبل الإسلام:**

نشأ في أسرة غنية؛ فقد كان جده العاص بن وائل من كبار تجار مكة, وكان أبوه عمرو ذا مكانة في قومه حتى أنه كان سفير قريش للملوك والحكام قبل الإسلام)[[40]](#footnote-40)). ومع أن عبد الله كان صغيرا أبان بَعثة النبي فقد كان شاهداً على الصراع بين الحق والباطل، بين الإسلام الفتي الناشئ والجاهلية الهَرِمَة الآفلة. ولقد تورطت عائلته في هذا الصراع ابتداءً من جده العاص بن وائل الذي كان من جبابرة مكة، حيث لم يسلم منه المسلمون، ومن ثم لم يسلم-هو نفسه-من القرآن؛ فنزلت فيه آيات تُشير إلى عناده وجبروته وبطشه بالمسلمين ([[41]](#footnote-41)). كذلك لم يسلم المسلمون من أبيه عمرو، لا أدل على ذلك من سعيه عند النجاشي ليؤلبه على من قصده من المهاجرين الأوائل إلى الحبشة بإيعاز من قريش. ولقد كان عبد الله شاهد عيان ومؤرخا بصيرا لـما كان يَحدُث للمسلمين من أذى، وعلى رأسهم النبي, فعن عُرْوَة بن الزبير([[42]](#footnote-42)), قال: قلت لعبد الله بن عمرو ابن العاص: أخبرني بأشد ما صنع الـمشركون برسول الله ؟ قال: بينا رسول الله يصلي بفناء الكعبة, إذ أقبل عُقبة بن أبي مُعـَيط([[43]](#footnote-43))؛ فأخذ بـمنكب رسول الله , و لَوَى ثوبه في عنقه؛ فخنقه به خنقا شديدا؛ فأقبل أبو بكر؛ فأخذ بـمِنْكَبه, ودفع عن رسول الله , وقال:"أتقتلون رجلا؛ أنْ يقول: ربي الله, وقد جاءكم بالبينات من ربكم[سورة فاطر: من الآية 28]([[44]](#footnote-44)).

ولعله -كذلك- قد شهِد ألوانا أخرى من الاضطهاد ألصَـقَ به وأقربَ إليه, وهو ما نال عمه هشام بن العاص من الحبس والعَنَت بعد عودته من الحبشة, ومنعه من الهجرة إلى المدينة التي لم تُتَح له إلا بعد موقعة الخندق([[45]](#footnote-45)).

**إسلامه:**

اتفقت المصادر التاريخية على أن عبد الله أسلم قبل أبيه([[46]](#footnote-46)), لكن لم تحدد أيٌ من تلك المصادر العام الذي أسلم فيه. إلا أنه من المؤكد أن ذلك كان في مكة قبل الفتح؛ لأن عَمراً أسلم قبل الفتح بستة أشهر. ولعل ذلك كان في الهُدْنة التي كانت بين المسلمين وبين قريش بعد الحديبية([[47]](#footnote-47)). يشهد لذلك ما ذكره ابن حجر([[48]](#footnote-48))([[49]](#footnote-49))، قال: كانت هجرة عبد الله بن عمرو في عُمْرة القضية أو قريبا منها. كانت عمرة القضية في السنة السابعة من الهجرة([[50]](#footnote-50)). وإذا سلمنا أن عبد الله وُلد في السنة السابعة-كما ذكرنا آنفا- وأسلم سنة سبع؛ فيكون عمره عند إسلامه أربعة عشر عاما، في أطوار البلوغ والمراهقة الأولى حيث فورة الشباب التي وجهها الإسلام في عبد الله نحو العبادة والجهاد في سبـــيل الله .

**ملازمته للنبي :**

هاجر تاركا و رائه مكة حيث عِـزه وعِز آبائه، مقبلا على الله طاعةً ولرسوله اتباعاً, فلم يكن له همٌ ولا شُغل إلا ملازمة النبي, ينهل من أنوار الوحي ومشكاة النبوة, فكان حريصا على الصلاة المكتوبة خلف رسول الله, فعنه قال: ما من الـمُفصل سورة صغيرة ولا كبيرة، إلا وقد سمعت رسول الله يؤم الناس بها في الصلاة المكتوبة([[51]](#footnote-51)).

وكان النبي ينبسط معه، فقد كان يترك عبد الله يمسح بيده على رأسه الشريفة ؛ مما يدلل على منزلته ومكانته عند النبي ؛فعنه, قال: حُدثت أن رسول الله قال :" صلاة الرجل قاعدا نصف الصلاة ". قلت: أتيته، فوجدته يصلى جالسا فوضعت يدي على رأسه؛ فقال: "ما لَكَ يا عبد الله بن عمرو؟". قلت: حُدثت يا رسول الله، أنك قلت:" صلاة الرجل قاعدا على نصف الصلاة ". وأنت تصلى قاعدا؟ قال: " أجل، ولكنى لست كأحد منكم "([[52]](#footnote-52)).

وتصل به درجة الملازمة إلى أدق صورها، فهو يلازمه عند الأكل والشرب، في السفر والحضر، في لَفَتاته وسَكَنَاته، في قيامه وقعوده. فعنه قال: رأيت النبي ينْفَتل([[53]](#footnote-53)) عن يمينه وعن شماله في الصلاة, ويشرب قائما وقاعدا, ويصلي حافيا وناعلاً, ويصوم في السفر ويفطر([[54]](#footnote-54)).

وعنه، قال: ما رأيت رسول الله يأكل مُتكئا قط ولا يطأ عَقِبه رجلان([[55]](#footnote-55)).

**-اختصاص النبي لعبد الله بن عمرو بأمور:**

لم يخص النبي أحدا من أمته بعلم دون غيره من الأمة، إنما كان مُعلما وهاديا للناس كافة، إلا أنه كان أحيانا يُفْرِد بعضا من أصحابه بحديث؛ لعلمه بـمزيد حرص منهم على الاجتهاد في العبادة أو طلب الفضل في العلم، وهذا من هديه في التربية الفردية و التوجيه الخاص. وكان من هؤلاء عبد الله بن عمرو. فعنه، قال: قال النبي :" ائتني غدا أحبوك وأثيبك وأعطيك ". حتى ظننت أنه يعطيني عَطية، قال:" إذا زال النهار فقم فصل أربع ركعات". فذكر نحوه قال:" ترفع رأسك-يعنى من السجدة الثانية-فاستو جالسا ولا تقم حتى تسبح عشرا وتحمد عشرا وتكبر عشرا وتهلل عشرا ثم تصنع ذلك في الأربع ركعات". قال:" فإنك لو كنت أعظم أهل الأرض ذنبا غفر لك بذلك". قلت فإن لم أستطع أن أصليها تلك الساعة قال:" صلها من الليل والنهار"([[56]](#footnote-56)). وعنه، قال: قال لي رسول الله: كيف أنت إذا بَقيت في حُثَالة من الناس؟" قال: قلت: يا رسول الله، كيف ذلك؟ قال:" إذا مَرَجت([[57]](#footnote-57))عهودهم وأماناتهم، وكانوا هكذا، وشبك بين أصابعه". قال: قلت: ما أصنع عند ذاك يا رسول الله؟ قال: " اتق الله, وخذ ما تعرف, ودع ما تُنكر, وعليك بخاصتك وإياك وعوَامَّهُم "([[58]](#footnote-58)). وفي زيادة من حديث سهل بن سعد ([[59]](#footnote-59)), قال: ثم خص بهذا عبد الله ابن عمرو بن العاص فيما بينه وبينه, فقال: ما تأمرني به يا رسول الله إذا كان ذلك؟ قال:"آمرك بتقوى الله, وعليك بنفسك وإياك وعامة الأمور"([[60]](#footnote-60)).

**أدبه مع النبي :**

كان ذا أدب جَم مع بديهة حاضرة-لاسيما فيما يخص النبي - فعن علي بن رَبَاح([[61]](#footnote-61)), قال:كنت عند مَسْلَمة بن مخلد([[62]](#footnote-62)), وعنده عبد الله بن عمرو بن العاص, فتمثل مسلمة ببيت من شعر أبي طالب, فقال: لو أن أبا طالب رأى ما نحن فيه اليوم من نعمة الله وكرامته؛ لعلم أن ابن أخيه سيد, قد جاء بخير كثير, فقال عبد الله: ويومئذ قد كان سيدا كريما, قد جاء بخير كثير. فقال مسلمة: ألم يقل الله:(أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوى \* وَوَجَدَكَ ضَالاًّ فَهَدى \* وَوَجَدَكَ عائِلاً فَأَغْنى)[سورة الضحى,الآيات: 6-7-8]؛ فقال عبد الله: أما اليتيم فقد كان يتيما من أبويه, وأما العَيْلة فكل ما كان بأيدي العرب إلى القِلة([[63]](#footnote-63)).

**عبادته واجتهاده:**

عُرف عبدُ الله بحماسته لدينه واجتهاده في طاعة ربه, وكانت له في ذلك أحوال فريدة, لا يألفها كثيرٌ ممن سيماهم الاجتهاد والطاعة, فها هو يترك عروسَه الحسيبة النسيبة ليلة دخوله بها؛ ليخلو بربه؛ فتشتكيه لأبيه.والأعجب من ذلك ما أقسم به على نفسه من صيام الدهر وقيام الليل وقراءة القرآن في كل ليلة. وقد بلغ من حبه للعبادة وشغفه بها أن اعتبرها مُتعة شبابه ولذة عمره, قال : أنكحَنِي أبي امرأةً ذات حسب, فكان يتعاهد كَنّتَة([[64]](#footnote-64))؛ فيسألها عن بعلها([[65]](#footnote-65))؛ فتقول: نعم الرجل من رجل, لم يطأ لنا فراشا, ولم يفتش لنا كــَـنَفَا مُذ أتيناه([[66]](#footnote-66))فلما طال ذلك عليه, ذكره للنبي فقال :" الْقِني به". فلقيته بعدُ, فقال:" كيف تصوم"؟ قلت :كل يوم. قال :" وكيف تـختم" ؟ . قلت: كل ليلة. قال: "صُم في كل شهر ثلاثة، واقرأ القرآن في كل شهر". قال: قلت: أطيق أكثر من ذلك. قال:" صم ثلاثة أيام في الجمعة". قلت: أطيق أكثر من ذلك. قال: " أفطر يومين، وصم يوما ". قال: قلت: أطيق أكثر من ذلك. قال:" صم أفضل الصوم صوم داود، صيام يومٍ وإفطار يوم، واقرأ في كل سبع ليال مرة"([[67]](#footnote-67)). وعنه، قال: جمعت القرآن؛ فقرأت به في كل ليلة، فبلغ ذلك رسول الله, فقال: " إني أخشى أن يطول عليك زمان أن تمل. اقرأه في كل شهر". قلت، يا رسول الله: دعني أستمتع من قوتي وشبابي. قال: " اقرأه في كل عشرين". قلت: يا رسول الله، دعني أستمتع من قوتي وشبابي. قال: " اقرأه في عشر". قلت: يا رسول الله: دعني أستمتع من قوتي وشبابي. قال: " اقرأه في كل سبع". قلت، يا رسول الله: دعني استمتع من قوتي وشبابي، فأبى([[68]](#footnote-68)). قال الحافظ الذَّهَبي([[69]](#footnote-69)): وكان خَيرا مُقبلا على شأنه. أ هــ.

**اجتهاده في العبادة بعد موت النبي:**

كان دأبه الاجتهاد في العبادة-على ما كان فيه من الثراء العريض والغنى الواسع الداعية إلى الراحة والدعة، والإقبال على الحياة وملذاتها. لكنه-على خلاف ذلك- اشتد في العبادة بعد موت النبي ليتقي بها فتنة الدنيا. قال : لـخـَيْرٌ أَعملُهُ اليومَ أَحبُّ إليَّ من مِثلَيْهِ مع رسولِ اللهِ ؛ لأنَّا كنا مع رسولِ اللهِ تُهِمُّنا الآخرةُ ولا تُهِمُّنا الدنيا، وأنَّا اليومَ قد مالتْ بنا الدنيا([[70]](#footnote-70)).

**جَمْعه للقرآن**([[71]](#footnote-71))**:**

والمقصود بجمعه هنا حفظه, وليس الجمع الـمعهود الذي أمر به أبو بكر في خلافته بمشورة عُمر- رضي الله عنهما. فقد جمع عبد الله بن عمرو القرآن حفظا ليتسنى له قراءته والقيام به في الأسحار، على ما اْشتُهر به من الاجتهاد في العبادة. وفي ذلك مَنْقَبة عظيمة لعبد الله؛ فقد كانت قلة من الصحابة هم الذين جمعوا القرآن حفظا في حياة النبي. وقد ثبت أنه من الصحابة الدين كانوا يقرؤون القرآن كله في كل ليلة واحدة، فعنه, قال: جمعت القرآن فقرأت به في كل ليلة([[72]](#footnote-72)).

**مجالسه العلمية:**

لا يفيض الإناء حتى يمتلأ، ولقد امتلأ أناءُ عبد الله علما وحكمة من مِشكاة الوحي، وحصل من فيض معارفه الشريفة القدر العظيم، وحُق له ولأمثاله أن يكونوا مُعلمين وهُداةً على طريق الحق ودرب العلم؛ يتأدبُ معهم الشريف والوضيع, والعالمُ والجاهل, فها هي قريش- على بلاغتها وفصاحتها التي نزل القرآن بلسانها, وعلى وجاهتها وشرفها- لا يجرؤ أن يتكلم منها أحد في مجلس عبد الله. قال محمد بن سعد([[73]](#footnote-73)): كان عبد الله بن عمرو إذا جلس لم تنطق قريش. أ ه.

وعن عبد الله بن أَبي مُلَيْكَة([[74]](#footnote-74)), قال: كان عبد الله بن عمرو يأتي الجمعة من الـمُغَمَّسُ([[75]](#footnote-75)), فيصلي الصبح، ثم يرتفع إلى الحِجْر فيسبح ويكبر حتى تطلع الشمس، ثم يقوم في جوف الـحِجْــر, فيجلس إليه الناس([[76]](#footnote-76)).

وعن شَهْر بن حَوْشَب([[77]](#footnote-77)), قال: أتى عبد الله بن عمرو على نَوف البِكالي([[78]](#footnote-78)), وهو يحدث, فقال: حدث؛ فإنا قد نُهينا عن الحديث. قال: ما كنت لأحدث, وعندي رجل من أصحاب رسول الله ثم من قريش([[79]](#footnote-79)).

قال أحمد أمين([[80]](#footnote-80)): يـُعد عبد الله بن عمرو- بحق- مؤسس المدرسة المصرية, فقد أخد عنه كثيرٌ من أهل مصر, وكانوا يكتبون عنه ما يُحِدث. أ ه.

**سِمَاته الخَلْـقية:**

اتفقت بعض المصادر التاريخية على أنه كان أحمرَ سمينا عظيمَ البطن([[81]](#footnote-81)).

والظاهر أنها صفة غالبة على قريش؛ ففي الحديث المرفوع([[82]](#footnote-82)), في وصف قريش:"أنهم أَشِحَّةٌ بـَجَرَةٌ"([[83]](#footnote-83)). والأبجر: عظيم البطن([[84]](#footnote-84)).

لكننا نستبعد أن تكون هذه صفته؛ فذلك يتناقض مع حاله من الاجتهاد في العبادة- لاسيما- الصوم الـمتتابع وقيام الليل الطويل, وتشديده على نفسه في هذا الشأن, وعدم أخده برخصة النبي , فعنه, قال: قال لي رسول الله : "يا عبد الله, ألم أُخَبَر أنك تصوم النهار, وتقوم الليل؟", فقلت: بلى يا رسول الله. قال: " فلا تفعل, صم و أفطر, وقم ونم؛ فإن لجسدك عليك حقا, وإن لعينك عليك حقا, وإن لزوجك عليك حقا, وإن لزَوْرك([[85]](#footnote-85)) عليك حقا. وإن بحسبك أن تصوم كل شهر ثلاثة أيام؛ فإن لك بكل حسنة عشر أمثالها؛ فإن ذلك صيام الدهر كله". قال عبد الله: فشددت؛ فشُدد علي، قلت: يا رسول الله، إني أجد قوة. قال: " فصم صيام نبي الله داود ولا تزد عليه", قلت: وما كان صيام نبي الله داود ؟ قال:" نصف الدهر". فكان عبد الله يقول-بعد ما كبر-: يا ليتني قبلت رخصة النبي ([[86]](#footnote-86)). فلو كان سمينا -كما وصفت تلك المصادر-لأمكنه مداومة الصيام على تلك الوتيرة، ولم يندم لعدم أخذه برخصة رسول الله.

أما بالنسبة لبعض الصفات الجسدية الأخرى فلم تتفق تلك المصادر على أيٍ منها؛ ففي صفة الطول جاء في بعض المصادر أنه كان طُـوالا: أي طويلا([[87]](#footnote-87)). وجاء في أخرى: أنه كان قصيراً أرْمَصَ ([[88]](#footnote-88)). والرَّمَصُ: وَسَخٌ أبيض، يجتمع في طرف العين من جهة الأنف([[89]](#footnote-89)), فعن عبد الله بن بُريدة([[90]](#footnote-90)), قال: قلت لعبد الله بن عمرو: بلغني أنك كنت من أحسن قريش عينا، فما الذي مضى بهما ؟ قال: البكاء([[91]](#footnote-91)). قال الذهبي: وكان يكثر من البكاء يغلق عليه بابه، ويبكي حتى رَمَصتْ عيناه([[92]](#footnote-92)). ولعل ذلك من طول قيامه بالقرآن أو لفرط ندمه على مشاركته في القتال يوم صفين.

**أما لون شعر الرأس ولحيته**: فلقد جاء أنه كان أبيض الرأس واللحية([[93]](#footnote-93)), وجاء في بعض المصادر أنه كان يخضب بالسواد([[94]](#footnote-94)).

**كرمُـهُ:**

كان كريما سخيا، وسِع كرمه الإخوان والِضْيفَان. فعن سليمان بن الربيع([[95]](#footnote-95)), وذكر: أنه حجَّ في إمرة معاوية([[96]](#footnote-96)) في عِصابة([[97]](#footnote-97)) من قُرّاء([[98]](#footnote-98)) البصرة، فقالوا: والله لا نرجع حتى نلقى رجلاً من أصحاب محمدمَرْضِياً, يحدثنا بحديث. قال:فلم نَزَلْ نسأل حتى حُدِّثنا أن عبد الله بن عمرو بن العاص نازلٌ في أسفل مكة؛ فَعَمَدنا إليه؛ فإذا نحن بثَقَل([[99]](#footnote-99)) عظيم يرتحلون ثلاث مائة راحلة, منها مائة راحلة ومائتا زاملة([[100]](#footnote-100)). قلنا: لمن هذا الثَّقَل؟ فقالوا: لعبد الله بن عمرو، فقلنا: أَكُلُ هذا له؟ وكنا نُحدَّث أنه من أشد الناس تواضعاً؛ فقالوا: أمَّا هذه المائة راحلة فلإِخوانه يحملهم عليها، وأما المائتان فَلِمَن نزل عليه من أهل الأمصار له ولأضيافه. فعجبنا من ذلك عجباً شديداً، فقالوا: لا تعجبوا من هذا؛ فإنَّ عبد الله بن عمرو رجل غني، وإنَّه يرى حقاً عليه أن يكثر من الزاد لمن نزل عليه من الناس([[101]](#footnote-101)).

**بلاؤه وشجاعته:**

كان شجاعا مِقْدَاما. وسبق وأن أشرنا إلى مشاركته في غزوات النبي, كذلك شارك في الفتوح، لاسيما فتوح الشام. ومن أشهر الفتوح التي شارك فيها فتح مصر تحت إِمْرة أبيه. وقد أبلى في هذا الفتح بلاء حسنا، وأظهر شجاعة نادرة، لاسيما في فتح الإسكندرية، عاصمة مصر في ذلك الحين، وكان فتحها بمثابة فتح مصر كلها بل فتح إفريقيا قاطبة، ومن ورائها الأندلس.وتذكر كتب التاريخ أن عبد الله بن عمرو كان مشاركا في إحدى الفرق الحربية التابعة للجيش الإسلامي الـمتجه نحو الإسكندرية، فَجَرَت بينهم وبين أهل تلك البلاد معارك حامية، كان النصر فيها حليفاً له ولـمن معه من المسلمين. حتى أنه أصيب بـجـِرَاحات كثيرة في إحدى المعارك؛ فجاءه رسول أبيه يسأله عن جِراحه، فقال عبد الله:

أقول إذا ما جاشَتِ النفسُ اصْـــــ ـــــــــــــــــــبِري فعما قليلٍ تُحمدي أو تُلامي([[102]](#footnote-102))

فرجع الرسول إلى عمرو، فأخبره بما قال؛ فقال عمرو: هو ابني حقاً([[103]](#footnote-103)).

وكان من فرط شجاعته، يضرب بسيفين([[104]](#footnote-104)), لا يستخدم درعا للدفاع عن نفسه بل يستبدله بسيف يقاتل به, ولعل في ذلك إشارة إلى أنه كان يستخدم يده اليُسرى بنفس الكفاءة التي كان يستخدم بها يده اليمنى, وتعد هذه من صفات العباقرة والأفذاذ([[105]](#footnote-105)).

**المبحث** **الثالث: جهاده وحياته السياسية**

**جهاده مع النبي :**

كان لعبد الله شأنٌ في الحياة السياسة، وكان ذلك مبكراً على عهد النبي . ولقد وكله في إحدى الغزوات بتجهيز الجيش([[106]](#footnote-106)). ولقد شهد عبد الله غزوات النبي التي غزاها بعد إسلامه، ولا يظن به أنه تخلف عن أي منها، إلا لعذر. ولقد حفظت لنا مروياته وكذلك كتب التاريخ والسير، ما يؤكد مشاركته في كثير من تلك الغزوات. وبحسبه مشاركته في أعظم فتوح الإسلام، فتح مكة، قال : لما دخل رسول الله عام الفتح, قام في الناس خطيبا, فقال:"يا أيها الناس, إنه ما كان من حلف في الجاهلية, فإن الإسلام لم يزده إلا شدة"([[107]](#footnote-107)). وشهد-كذلك-غزوة حُنَيْن، وكانت من أشدَ الغزوات على المسلمين وطأةً بعد موقعة أُحُد, فعن مِقْسَم أبي القاسم([[108]](#footnote-108))، قال: خرجت أنا و تَليد بن كِلاب الليثي([[109]](#footnote-109)), حتى أتينا عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو يطوف بالبيت، مُعلقا نعليه بيده، فقلنا له: هل حضرت رسول الله حين يكلمه التميمي يوم حنين؟ قال: نعم. أقبل رجل من بني تميم، يقال له: ذو الـخُويْصرة([[110]](#footnote-110))، فوقف على رسول الله, وهو يعطي الناس، قال: يا محمد، قد رأيت ما صنعت في هذا اليوم. فقال رسول الله:"أجل، فكيف رأيت؟". قال: لم أركَ عَدَلتَ. قال: فغضب رسول الله ، ثم قال: " ويحك، إن لم يكن العدلُ عندي، فعند مَن يكون؟"([[111]](#footnote-111)).

**جهاده في زمن أبي بكر وعمر:** شهد مع أبيه فتح الشام، وكانت معه راية أبية يوم اليرموك([[112]](#footnote-112)). وكان ذلك في خلافة أبي بكر.

وكانت أشهر حروبه التي جاهد فيها زمن عمر بن الخطاب هو اشتراكه مع أبيه في فتح مصر بعد أن أَذِن له عمر في فتحها سنة عشرين(20هـ)([[113]](#footnote-113)). وقد أبلى في ذلك الفتح بلاءً حسنا. وقد ذكرنا طرفا من ذلك قريبا([[114]](#footnote-114)).

**موقف عبد الله من الفتنة التي وقعت بين الصحابة:**

لعل الخلاف الذي وقع بين الصحابة، بعد مقتل عثمان, وما نشأ عنه من فُرقة في صفهم وشرخٍ بينهم, كان من أعظم الأحداث المؤثرة في حياته. فقد ألقى هذا الخلاف بظلاله، ليس على حياته-فحسب-بل كذلك على فقهه وعلمه وروايته للحديث النبوي.

كان عبد الله يرى أن عثمان على صواب فيما فعله، وأنه قُتِل مظلوما، فقد أخرج أبو نعيم([[115]](#footnote-115))بسنده عن عبد الله بن عمرو، قال: عثمان بن عفان ذو النورين قُتِل مظلوما، أوتي كفلين من الأجر([[116]](#footnote-116)). وكان يشاطره نفس الرأي أبوه عمرو بن العاص. فلما استولى الخارجون على عثمان على المدينة, وكتب عثمان إلى الناس يستمدهم في أمصارهم ويخبرهم الخبر, خرج عمرو بن العاص من المدينة؛ لأنه يعلم أنه لن يتمكن من نُصرته-لاسيما- بعدما عزله عثمان عن ولاية مصر, وجمَّد نشاطه السياسي, فخرج عمرو متوجها نحو الشام, وكان امرؤ ذو بصيرة, وقال: يا أهل المدينة, والله لا يُقيم بها أحدٌ فيُدركه قتلُ هذا الرجل- يقصد عثمان- إلا ضربه الله بِذُل,من لم يستطيع نصره فليهرُب. فسار، وسار معه أبناه عبد الله ومحمد, وخرج بعده حسَّان بن ثابِت([[117]](#footnote-117)). وتتابع على ذلك من شاء الله، وخرج آخرون نحو مكة. ومضى عمرو، فلما انتهى إلى فلسطين, نزل وأنتظر الأخبار.فلما قُتل عثمانُ ارتحل عمرو راجلاً معه ابناه، يبكي كما تبكي المرأة، وهو يقول: واعثماناه! أنعى الحياء والدين! حتى قدم دمشق ([[118]](#footnote-118)).

واستمر الاتفاق بين عبد الله و أبيه عمرو حتى وقعة الجمل(2)سنة ست وثلاثين (36هـ)، والتي صنعت فجوة عميقة، وشَرخا فكريا وسياسيا بينهما، لكنها لم تؤدِ إلى افتراق جسدي أو سوء عشرة, ولا قطيعة رحم. فظل عبد الله مصاحبا لأبيه في حِلهِ وتَرحاله.

لكن كيف حدث هذا الخلاف بينهما ؟ تُجيب عن ذلك بعض مصادر التاريخ في رواية مشكوك في صحتها. حيث ذُكِر أن عَمراً لما بلغه قتل عثمان، قال: أنا أبو عبد الله، أنا قتلته، وأنا بوادي السباع([[119]](#footnote-119)). إن يلِ هذا الأمر طلحة([[120]](#footnote-120)),فهو فتى العرب، وإن يَلِهِ ابن أبي طالب, فهو أكره من يليه إِلَيَّ. فبلغه بيعةُ علي، فاشتد عليه، وأقام ينتظر ما يصنع الناس، فأتاه مسيرُ عائشة([[121]](#footnote-121)) وطلحة والزبير([[122]](#footnote-122))، فأقام ينتظر ما يصنعون، فأتاه الخبر بوقعة الجمل فأُرْتِــــج عليه أمره([[123]](#footnote-123)). فسمع أن معاوية بالشام لا يبايع علياً، وأنه يعظم شأن عثمان، وكان معاوية أحب إليه من علي، فدعا ابنيه عبد الله ومحمداً فاستشارهما، وقال: ما تريان؟ أما عليٌ: فلا خير عنده، وهو يُدْلِ بسابقته([[124]](#footnote-124)), وهو غير مُشركي في شيء من أمره. فقال له ابنه عبد الله: توفي النبيوأبو بكر وعمر وهم-عنك-راضون؛ فأرى أن تَكُف يدك وتجلس في بيتك حتى يجتمع الناس على إمام فتبايعه. وقال له ابنه محمد: أنت نابٌ من أنياب العرب، ولا أرى أن يجتمع هذا الأمر وليس لك فيه صوت. فقال عمرو: أما أنت يا عبد الله فأمرتني بما هو خير لي في آخرتي وأسلم لي في ديني، وأما أنت يا محمد فأمرتني بما هو خير لي في دنياي وشر لي في آخرتي. ثم خرج ومعه ابناه حتى قدم على معاوية، فوجد أهل الشام يحضون معاوية على الطلب بدم عثمان([[125]](#footnote-125)).

ومع ضَعف هذه الرواية إلا أنها لا تخالف الحقيقة التاريخية من لحوق عمرو بن العاص بمعاوية ومؤازرته له.

ثم لم يزل عمرو مع معاوية، فشهد معه صفين وغيرها، ولـما عادت ولاية مصر إلى معاوية ولاها عَمرا. وكان عبد الله نائبه عليها، فكان كلما خرج منها استَخلف عليها عبد الله([[126]](#footnote-126)).

**عبد الله والخلاف بين علي و معاوية -رضي الله عنهما:**

لما فرغ عليٌ من وقعة الجمل انتقل إلى الكوفة وا تـخذَها عاصمةً لخلافته، ثم أرسل إلى معاوية يدعوه إلى الطاعة، حيث دخلت جميع الأقطار في بيعته عدا الشام. فامتنع معاوية عن البيعة، واشترط قَتْلَ مَنْ قتلوا عثمان أولا، أو تسليمَهم لإقامة الحَدِّ عليهم. ولقد انحاز أغلبهم إلى علي، وانحازت معهم قبائلهم كذلك؛ فأصبحوا ذا شوْكة ومَنَعة، يصعب معها الثأر منهم إلا بفتن عظيمة، وحروب طاحنة. في حين رأى معاوية أنه ولي دم عثمان، وأن الأخذ بثأر عثمان مقدمٌ على أيةِ مساومات أو مفاوضات سياسية أخرى. ودارت الرسل بين الطرفين، ومعاوية وأهلُ الشام مُصرُّون على القصاص من قَتَلَةِ عثمان قبل البيْعة، فأخذ عليّ يجهز للخروج إليهم، ويحض أهل الكوفة على الاستعداد، فخرج معه كثيرون. وسار عليّ إلى صِفِّين، ولـما علم معاوية بمسيره أسرع إلى هناك، وأقام الفريقان عدةَ أيامٍ يلتقون على الماء، ويسعى بعضُهم إلى بعض دون قتال، ولكنه الجدال والمناقشة.ولم تُنْتِج المكاتباتُ والرسل نتيجةً، فلم يكن بُدٌّ من القتال([[127]](#footnote-127)).

**عبد الله في صفين:**

إن الفتنة عمياءُ حقا، ويأبى الله أن تكون العصمة إلا لأنبيائه ورسله. فعبد الله بن عمرو رَاوِيَة أحاديث الفتن، الـمُتقن لها، يأبى قدر الله إلا أن يَدخل في لُجتها الـمُظلمة، ويَلج دروبها الـمُوحِشة([[128]](#footnote-128)). فلما صار معاوية, ومعه عمرو, إلى صفين, طلب عمرو من عبد الله أن يخرج معه, فأبى عبد الله, و كان رأيه الاعتزال. لكن وجود عبد الله الزاهد العابد في صف معاوية ومن معه من أهل الشام يبعث برسالة قوية لباقي الجيش الذي قد تهتز روحه المعنوية , عندما يـجد أن جُل من وُصفوا بالعبادة والزهد, والسابقة إلى الإسلام, كانوا مع عليكما تبعث برسالة خارجية إلى جيش علي فحْواها: أنه لو كانت الرغبة في الدنيا, والخروج عن جماعة المسلمين وشق صفهم - لو كانت هي غاية معاوية ومن معه, لما خرج أمثال عبد الله بن عمرو الزاهد العابد الورِع معهم. فأمر عمرو عبد الله بالخروج للقتال، فقال عبد الله: يا أبتاه أتأمرني أن أخرج فأقاتل، وقد كان من عهد رسول الله ما قد سمعت([[129]](#footnote-129)). فقال: أنشدك بالله أتعلم أن ما كان من عهد رسول الله إليك: أنه أخذ بيدك, فوضعها في يدي, فقال: أطع أباك عمرو بن العاص؟ قال: نعم. قال: فإني أمرك أن تقاتل. فخرجتحت سَطوة هذا النص الذي قيده به أبوه. لكنه اشترط أن يقف معهم ولا يقاتل([[130]](#footnote-130)).

ثم يندم على ذلك أشد الندم، و يلازمه هذا الندم عمره كله, وكثيرا ما كان يقول- كلما تذكر صفين-: مالي ولصفين ومالي ولقتال المسلمين, لوددت أني مت قبله بعشرين سنة, أما والله أني على ذلك ما ضربت بسيف ولا طعنت برمح ولا رميت بسهم, وما كان رجل أجهَدَ مِني من رجل لم يفعل شيئا من ذلك. وذكر أنه كانت الراية بيده([[131]](#footnote-131)).

وكان وجود عَمَّار بن ياسِر([[132]](#footnote-132)) مع فئة علي, وقتاله معهم, ثم قتْلِه على يد أهل الشام هي الطامة الكبرى التي نزلت بعبد الله. فعن عبد الله بن الحارث([[133]](#footnote-133)), قال: إني لأسير مع معاوية- في مُنصرفه من صفين- بينه وبين عمرو بن العاص, فقال عبد الله بن عمرو: يا أبت, ما سمعت رسول الله يقول لعمار:" ويحك يا ابن سُمية, تقتلك الفئة الباغية". فقال عمرو لـمعاوية: ألا تسمع ما يقول هذا؟ فقال معاوية: لا تزال تأتينا بِـهَنَة([[134]](#footnote-134)). أنحن قتلناه؟ إنما قتله الذين جاؤوا به([[135]](#footnote-135)).

ووضعت صفين أوزارها لكن ما تركته من جروح غائرة في نفوس كل من اشترك فيها لم يفلح مررور الزمن واختلاف الحدثين في علاجها.بل تركت جرحا أعظم في فكر الأُمة وضميرها لم يلتئم إلى اليوم.

**المبحث** **الرابع: شيوخه، وتلامذته، ووفاته:**

**شيوخ عبد الله بن عمرو:**

روى عن النبي, وعن أبي بكر الصديق, وعمر بن الخطاب, وعبد الرحمن بن عوف, ومعاذ بن جبل، وأبيه عمرو بن العاص، وسُراقة بن مالك، وأبي ثعلبة الخُشَنِي, وأبي الدرداء، وأبي مُويهِبة مولى رسول الله ([[136]](#footnote-136)).

**تلامذته:**

روى عنه خلْق كثيرٌ من الصحابة و التابعين، بلغوا نحو من مائة وسبع عشرة نفسا. حدث عنه مِن الصحابة: عبد الله بن عُمر، وأنس بن مالك، وأبو أُمامة الباهلي، وسفيان بن عوف القارئ، والـمِسْور بن مَخْرمة، وأبو أُمَامة بن سهل بن حُنَيف، والسائب بن يزيد، وأبو الطُّفَيْلِ([[137]](#footnote-137)). أما من روى عنه من أكابر التابعين، فمنهم: سعيد بن الـمُسيب، وعُروة بن الزبير، وأبو سلمة وحُميد ابنا عبد الرحمن بن عوف، ومَسْروق، والحسن البصري، و زِر بن حُبَيْش وعبد الله بن أبي مُليكة, والقاسم بن محمد([[138]](#footnote-138)).

**وفاته:**

وقع اختلاف كبير في سِنة([[139]](#footnote-139)) ومكان وفاته على عدة أقوال, أشهرها:

الأول: سنة ثلاث وستون(63هـ)بمصر, قيل بمكة ليالي الحَرَّة([[140]](#footnote-140)).

الثاني: خمس وستون(65هـ) بمصر, ويقال: بمكة.

الثالث: سبع وستون(67هـ) بمكة.

**كذلك اختلفوا في عمره عند موته:**

فقيل: اثنتان وسبعون(72) سنة. وقيل: اثنتان وتسعون(92). وقيل:سبع وتسعون(97)سنة([[141]](#footnote-141)).

**والراجح:** أنه مات سنة خمس وستون(65هـ) , وبه جزم الذهبي, فقال: وفيها مات-على الصحيح- عبد الله بن عمرو([[142]](#footnote-142)).

قلت: وهو الراجح، وذلك لسببين:

**الأول:** لأنه جزم بهذا التاريخ، بعد حكايته الأقوال الـمختلفة في تاريخ الوفاة. في حين شك غيره، أو رواها بصيغة التمريض([[143]](#footnote-143)).

**الثاني:** أن الحافظ الذهبي من المحققين من أهل الحديث, الذين لهم عناية بضبط وَفَيات الرواة؛ لأجل إثبات أو نفي تاريخ السماع واللقاء؛ بغرض الحكم على الأحاديث صحةً أو ضعفاً, في حين أن كثيرا من المؤرخين ليست لهم تلك العناية, وقد يعتمد غالبهم جمع الأقوال دون تحقيق.

**أما مكان وفاته:**

فالراجح أنه مات بمصر، ودفن ببيته؛ لأن مَرْوان بن الحكم([[144]](#footnote-144))حاصر الفُسطاط([[145]](#footnote-145)) في تلك السنة؛ ليضمها إلى الشام بعد أن دعا لنفسه بالخلافة على إثر موت معاوية بن يزيد([[146]](#footnote-146)) وانقطاع الخلافة عن بيت معاوية. فلما امتنع الموالون لابن الزُّبَيْر([[147]](#footnote-147))بـمصر عن بيعة مروان؛ فضرب على الفسطاط حصارا في تلك الفترة التي مات فيها عبد الله؛ فما قدروا أن يخرجوا بـجنازته فدفنوه في داره؛ لشغب الجند الـموالين لابن الزبير([[148]](#footnote-148)).

**أما عُمُره عند وفاته**: فقد جزمت معظم المصادر التاريخية أنه مات عن اثنتين وسبعين(72) سنة([[149]](#footnote-149)).

**ثناء أهل العلم والفضل عليه**:

أثنى عليه النبيوعلى أهل بيته خيرا، فقال:"ونعم أهل البيت: عبد الله، وأبو عبد الله، وأم عبد الله".

قال عنه أبو هريرة-حافظ الأمة-: ما من أصحاب النبيأحد أكثر حديثا عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب([[150]](#footnote-150)). وعن سليمان بن الربيع العدوي([[151]](#footnote-151))، قال: لقينا عمر، فقلنا: إن عبد الله بن عمرو حدثنا بكذا وكذا، فقال عمر: عبد الله بن عمرو أعلم بما يقول؛ قالها ثلاثاً...([[152]](#footnote-152)). وعن عِكْرمة([[153]](#footnote-153)), قال: قال عبد الله بن عمرو بن العاص: ابن عباس([[154]](#footnote-154))أعلمُنا بما مضى، وأفقهُنا فيما نزل مما لم يأت فيه شيء. قال عكرمة: فأخبرت ابن عباس بقوله، فقال: إن عنده لعلماً، ولقد كان يسأل عن الحلال والحرام([[155]](#footnote-155)). وعن عُرْوَة بن الزبير: أن عائشة، قالت له: يا ابن أخت، إني قد أُخْبِرت أن عبد الله بن عمرو حاجٌ في عامه هذا، فَالْقِهِ؛ فإنه قد حفظ عن رسول الله أحاديث كثيرةً([[156]](#footnote-156)).

والتقى عبد الله بكعب الأَحْبار([[157]](#footnote-157))، فقال كعب: أتطيُّر يا عبد الله؟ قال: نعم، قال: فما تقول؟ قال: الله لا طيرَ إلا طيرُك، ولا خيرَ إلا خيرُك، ولا رب غيرك، ولا حول ولا قوة إلا بك. فقال: أنت أفقه العرب؛ إنها لمكتوبة في التوراة كما قلت([[158]](#footnote-158)).

الفصل الثاني

علم عبد الله بن عمرو بن العاص

ويشمل هذا الفصل أربعة مطالب.

**المطلب الأول: تنوع علم عبد الله بن عمرو.**

**المطلب الثاني: حقيقة تأثره بصحف(علم) أهل الكتاب.**

**المطلب الثالث: صحيفة عبد الله بن عمرو.**

**المطلب الرابع:رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.**

**المبحث** **الأول: تنوع علمه وإنتاجه المعرفي**

ويمكن تقسيم علمه ما بين مصادره وإنتاجه المعرفي إلى أربعة أقسام:

**الأول: ما رواه عن النبي من أحاديث مرفوعة.**

فلقد رُوى له عن النبي نحو من سبعمائة(700) حديث، اتفق البخاري ومسلم على سبعة عشر(17) منها، وانفرد البخاري بثمانية(8)، ومسلم بعشرين(20).

وقد أرجع النَّوَوِي([[159]](#footnote-159))قلة الرواية عنه-مع كثرة ما تحمل هو عن رسول الله - إلى إقامته بمصر، والتي كان الواردون عليها قليلاً بخلاف أبى هريرة، فإنه استوطن المدينة، وهى مقصد المسلمين من كل جهة([[160]](#footnote-160)).

وهذا المرفوع قسمان:

1-أحاديث جاءت عن عبد الله بن عمرو من طريق(عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده).وهي صحيفة عبد الله بن عمرو التي تُعتبر أول صورة من صور تدوين السنة النبوية([[161]](#footnote-161)).

2-أحاديث جاءت عن عبد الله بن عمرو من غير طريق(عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده).

**الثاني: ما جاء موقوفا([[162]](#footnote-162)) عليه .**

**وهو قسمان**:

1-ما جاء موقوفا عليه، وروي بنصه أو معناه مرفوعاً من كلام النبيمن طريق غيره من الصحابة([[163]](#footnote-163)).

مثاله: ما رواه علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله يوم الأحزاب:"شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملأ الله بيوتهم وقبورهم نارا "([[164]](#footnote-164)). وقد جاء من قوله أن الصلاة الوسطى هي صلاة العصر([[165]](#footnote-165)).

2-ما جاء موقوفا عليه، ولم يرد بنصه، ولا معناه عن النبي مما لا تُعقل نسبته إلى الكتب السابقة.

مثاله: قوله: أيها الناس، إن هذا البيت لاق ربه فسائله عنكم، ألا فانظروا فيما هو سائلكم عنه من أمره، ألا واذكروا إذ كان ساكنه لا يسفكون فيه دما حراما، ولا يمشون فيه بالنميمة([[166]](#footnote-166)). فالكتب السابقة لم يرد فيها ذكر للبيت الحرام، ولا هو من شعائر أهل الكتاب فيذكرونه. وقد أصاب عبد الله يوم اليرموك حِمْلي بعير من كتب أهل الكتاب، فكان يروي عنهما([[167]](#footnote-167)).

3-ما جاء موقوفا عليه تفسيراً لبعض آيات القران: مثاله: قوله : إن أهل جهنم ينادون مالكا:( وَنادَوْا يَا مالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنا رَبُّكَ)[سورة الزخرف: من الآية77] فيذرهم أربعين عاما لا يجيبهم ثم يجيبهم(إِنَّكُمْ ماكِثُونَ) [سورة الزخرف: من الآية77]

وهذا النوع يدخل في تفسير الصحابة، وله حكم الرفع فيما لا مجال للاجتهاد فيه، ويكون من قبيل التفسير بالمأثور.

4-ما جاء موقوفا عليه مما يتعلق بالأمور الفقهية العملية. وهذا هو موضوع الباب الثاني من البحث.

5-ما جاء موقوفا عليه من الحكم والوصايا والمواعظ، مما يُستحب الأخذ به في فضائل الأعمال. مثاله: قوله :لَنَفْسُ المؤمن أشد ارتكاضا من الخطيئة من العصفور حين يُقْذف به([[168]](#footnote-168)).

**الثالث: ما رواه عن غيره من الصحابة، مرفوعا عن النبي:** وهذا قليل نسبيا، ويمكن حصره وإحصاؤه.

مثاله: ما رواه عن أبي بكر أنه قال للنبي : علمني دعاء أدعو به في صلاتي. قال: "قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك، وارحمني، إنك أنت الغفور الرحيم"([[169]](#footnote-169)).

**الرابع: ما رواه عن الكتب السابقة:** وذلك أنه قد وقع على حمل حملين من كتب أهل الكتاب يوم اليرموك فكان يروي عنهما. مثاله: ما رواه عطاء بن يسار([[170]](#footnote-170)), قال: لقيت عبد الله بن عمرو بن العاص، قلت: أخبرني عن صفة رسول الله قال: أجل- والله- إنه لموصوف في التوراة ببعض صفته في القرآن, يا أيها النبي, إنا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا, وحِرزا([[171]](#footnote-171)) للأميين, أنت عبدي ورسولي, سميتك المتوكل, ليس بفظ ولا غليظ ولا سَخاب([[172]](#footnote-172)) في الأسواق، ولا يدفع بالسيئة السيئة ولكن يعفو ويغفر, ولن يقبضه الله حتى يقيم به الملة العوجاء بأن يقولوا لا إله إلا الله , ويفتح بها أعيُنا عميا وآذانا صما وقلوبا غُلفا([[173]](#footnote-173)).

**خصائص روايات عبد الله بن عمرو الموقوفة عليه:**

وقد تميزت روايات عبد الله الموقوفة -في أغلبها- بِسِمَةٍ خاصة، وهي تناول الأمور الغيبية، وذلك بغض النظر عن صحتها أو ثبوتها إليه.فعن أبي سالم الجيشاني([[174]](#footnote-174)), قال: انطلقت إلى المدينة أسأل عن علم الأحداث، فقيل لي: أين أنت عن عبد الله بن عمرو بن العاص؟ فإنه كان صعلوكاً فرغه أبوه لذلك. قال: فقدمت، فأخبرت عبد الله بن عمرو بذلك، قال: نعم: فسلوني عما شئتم أخبركم به، فوا لله لو شئت لأخبرتكم بالسنة التي يخرجون فيها من مصر([[175]](#footnote-175)).

وهذه الغيبيات يمكن تقسيمها إلى:

**1**-**غيبيات حدثت في زمنٍ مضى:**

مثاله: ما رواه طاووس([[176]](#footnote-176)), قال: جاء رجل إلى عبد الله بن عمرو بن العاص, فسأله: ممَ خلق الخلق؟ قال: من الماء والنور والظلمة والريح والتراب([[177]](#footnote-177)).

**2**-**غيبيات الفتن والملاحم التي سوف تحدث مستقبلا:**

مثاله ما أخرجه محمد بن نصر الـمروزي([[178]](#footnote-178)): عن عبد الله بن عمرو, قال: لا تقوم الساعة حتى يُرفع القرآنُ من حيث نزل له دَوِيٌّ حول العرش دَوِيٌّ كَدَوِيِّ النحل([[179]](#footnote-179)). يقول: أُتلى ولا يُعمل بي([[180]](#footnote-180)).

**3-غيبيات عن أمور كائنة لا يمكن للحسِ إدراكُها:**

مثاله: ما أخرجه البَيْهَقِي([[181]](#footnote-181)) عن عبد الله بن عمرو، أنه نظر إلى السماء، فقال: تبارك الله، ما أشد بياضها، والثانية أشد بياضها منها، ثم كذلك حتى بلغ سبع سماوات، وخلق فوق السابعة الماء وجعل فوق الماء العرش، وجعل فوق السماء الدنيا الشمس والقمر والنجوم والرجوم([[182]](#footnote-182)).

**كما تميزت الرواية عن عبد الله بن عمرو بلون آخر من الأخبار، وهو ما يتعلق بالفضائل.**

مثاله: ما رُوي عنه في فضائل الصحابة. قوله: ثلاثة من قريش أحسن قريش أخلاقا، وأصبحها وجوها، وأشدها حياءً، إن حَدثوا لم يَكذبوا، وإن حدثتَهم بحق أو بباطل لم يكذبوك: أبو بكر الصديق، وعثمان بن عفان، وأبو عبيدة بن الجراح([[183]](#footnote-183)).

ومنه أيضا قوله: نيل مصر سيد الأنهار، سخر الله له كل نهر بين المشرق والمغرب([[184]](#footnote-184)).

**المبحث الثاني: حقيقة تأثر عبد الله بن عمرو بعلم أهل الكتاب**

لقد دار، ولا يزال يدور جدلٌ شديد حول تأثر بعض الصحابة في بعضٍ مما حَدثوا به أو رَووه بكتب الأمم السابقة، ومدى اختلاط هذه الأخبار بمرواياتهم عن النبي([[185]](#footnote-185)). ولعل من أشهر الذين دار حولهم هذا الجدل من الصحابة هو: عبد الله بن عمرو، وذلك لأسباب، منها:

1-ما تداولته كثيرٌ من كتب التاريخ حول وقوع عبد الله على زاملتين([[186]](#footnote-186))من صحف أهل الكتاب بعد موقعة اليرموك([[187]](#footnote-187)).

2-ما ثبت عن عبد الله نفسه من إسناده بعض الأخبار إلى الكتب السابقة.

3-وجود بعض الروايات عنه، والتي يغلب عليها طابع الإسرائيليات([[188]](#footnote-188)).

ويمكننا دراسة هذا الموضوع من خلال الإجابة عن السؤالين التاليين:

**الأول:** هل ثبت وقوع عبد الله بن عمرو على زاملتين محملتين بكتب أهل الكتاب يوم اليرموك؟

**الثاني:**ما مدى اختلاط هذه المرويات بما رواه هو عن النبي أو تمييز عبد الله بينها وبين ما رواه عن النبي ؟

**أولا: هل ثبت أن وقع عبد الله بن عمرو على زاملتين محملتين بكتب أهل الكتاب يوم اليرموك؟**

ثبت ذلك عنه من طرق شتى، وبات الأمر في حكم الـمستفيض الـمتواتر بين أهل العلم لم ينكره أحد، فقد صرح هو نفسه بذلك؛ حيث ورد عنه ذلك من طريقين:

**الطريق الأول:**

ما رواه الإمام أحمد([[189]](#footnote-189)), ونعيم بن حماد([[190]](#footnote-190))بسنديهما عن عبد الله بن عمرو,قال: وجدت في بعض الكتب, يوم غَزْوِنا يوم اليرموك, أبو بكر الصديق أصبتم اسمه, عمر الفاروق قرن من حديد..."([[191]](#footnote-191)).

**الطريق الثاني:**

ما رواه أبو يعلى الخليلي([[192]](#footnote-192)) من طريق عامر الشعبي([[193]](#footnote-193)), قال: لقيت عبد الله بن عمرو بن العاص بمكة, فقلت: حدثني ما سمعت من رسول الله ولا تحدثني عن السفْطَين([[194]](#footnote-194)), فقال لي: سمعت رسول الله يقول: " المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده, والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه ". قال علي بن المديني([[195]](#footnote-195)): أراد بالسفطين كُتُبا أصابها يوم اليرموك([[196]](#footnote-196)).

وقد تضافرت أقوال أهل العلم على تقرير ذلك. أثبت ذكر ذلك الإمام عُثمان بن سعيد الدرامي([[197]](#footnote-197))،

وأبو عبيد القاسم بن سلام([[198]](#footnote-198)), وابن تيمية([[199]](#footnote-199)), وابن كثير([[200]](#footnote-200)), وبدر الدين العَيني([[201]](#footnote-201)), وغيرهم([[202]](#footnote-202)).

**ثانيا: ما مدى اختلاط هذه المرويات بما رواه- هو- عن النبي أو تمييز عبد الله بينها و بين ما رواه عن النبي ؟**

لا خلاف- إذاً- في وقوع هذه الصحف لعبد الله بن عمرو، ولا خلاف في روايته عنها. إنما الخلاف في طبيعة مروياته عن تلك الكتب ومدى تداخلها مع ما رواه عن النبي . كان لا يرى بأسا في الرواية عن بني إسرائيل عملا بما رواه هو عن, قال:"بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"([[203]](#footnote-203)).

وقد اختلف الصحابة في تطبيق هذا الحديث، فمنهم من كان لا يعمل بهذا الحديث كابن عباس,حيث قال: كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء؟ وكتابكم الذي أنزل على رسول الله أحدث. تقرؤونه محضا لم يُشَب، وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدلوا كتاب الله وغيروه وكتبوا بأيديهم الكتاب، وقالوا: هو من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا. ألا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم؟ لا والله ما رأينا منهم رجلا يسألكم عن الذي أنزل عليكم([[204]](#footnote-204)). أما عبد الله بن عمرو فقد فهمه على ظاهره, و رأى أنه لا بأس بالحديث عنهم, طالما أنه يميز بين ما يرويه عن النبي وما يرويه عن كتبهم. يقول الإمام الدارمي: وإن كان عبد الله بن عمرو أصاب الزاملتين من حديث أهل الكتاب يوم اليرموك فقد كان مع ذلك أمينا عند الأمة علي حديث النبي أن لا يجعل ما وجد في الزاملتين عن رسول الله, ولكن كان يحكي عن الزاملتين ما وجد فيهما, وعن النبي ما سمع منه, لا يُـحيل ذاك على هذا ولا هذا على ذاك([[205]](#footnote-205)). يقول العلامة الـمُعَلمي: هو نفسه لم يكن يثق بها، ولهذا كان يسمى صحيفته عن النبي "الصادقة" تميزا لها على تلك الصحف. وإنما كان يحكي من تلك الصحف ما قام دليل على صدقة كصفة النبي، أو كان محتملاً فيحكيه على الاحتمال([[206]](#footnote-206)).

إذاً فقد ميز عبد الله مروياته الثابتة عن النبيعن تلك الصُحف؛ فيكون قد عمل بحديث:"حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج", وفي ذات الوقت لم يُـحْـــدِث خلطا بينها وبين ما رواه مرفوعا عن النبي . وذلك للاختلاف الظاهر بين ما رواه عن النبي وما أخبر به عن أهل الكتاب، وهو أن صحيفته الصادقة التي كتبها وحدث بها عن النبي قد خلت عن تلك الأخبار التي حدث بها عن أهل الكتاب. وقد كان شديد الاعتناء بها والحرص عليها, ويعتبرها من أعز ما يملك في الدنيا, فعنه, قال: ما يُرغبنى فى الحياة إلا الصادقة، والوهط، فأما الصادقة فصحيفةٌ كتبتها عن رسول الله ، وأما الوهط فأرض تصدق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها([[207]](#footnote-207)). وعن مجاهد([[208]](#footnote-208)), قال: أتيت عبد الله بن عمرو، فتناولت صحيفة من تحت مفرشه، فمنعني، قلت: ما كنت تمنعني شيئا، قال: هذه الصادقة، هذه ما سمعت من رسول الله ليس بيني وبينه أحد، إذا سلمت لي هذه وكتاب الله والوهط([[209]](#footnote-209)) فما أبالي ما كانت عليه الدنيا، لم أبال ما ضيعت الدنيا([[210]](#footnote-210)).

كما أن عبد الله قد مـيز بين تلك المرويات بطريقة أخرى، وهي كتابة كل نوع منها في سفر مستقل عن الآخر، أو إملاء كل نوع مها مُنَبِها على الاختلاف بينهما، فعن حَيْوَة بن شُرَيْح ([[211]](#footnote-211)), قال: دخلت على حسين بن شُفي بن ماتع الأصبحي([[212]](#footnote-212)), وهو يقول: فعل الله بفلان, فقلت: ماله؟ فقال: عَمَد إلى كتابين كان شُفي بن ماتع([[213]](#footnote-213))سمعهما من عبد الله بن عمرو بن العاص، أحدهما: قضى رسول الله في كذا، وقال رسول الله كذا. والآخر: ما يكون من الأحداث إلى يوم القيامة، فأخذهما فرمى بهما بين الخَوْلة والرباب([[214]](#footnote-214)). ففي هذا دليل على فصله أو تنبيهه لمن يسمع منه على التمييز بين المرويات عن النبي وغيرها.

ويمكن تقسيم الأخبار الواردة عن عبد الله والتي مصدرها الكتب السابقة إلى قسمين:

**الأول: قسم ثبتت نسبته إلى عبد الله بن عمر بالسند الصحيح أو الحسن المتصل إلية.**

**وهذا القسم نوعان:**

1-**ما جاء غير مخالف لما في شرعنا، وليس هو مما ينكره العقل السليم ولا المنطق الرشيد.**

مثاله:الخبر الصحيح في وصف النبي في التوراة ، فعن عبد الله بن عمرو قال: إنه لموصوف في التوراة ببعض صفته في القرآن, يا أيها النبي, إنا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا, وحرزا للأميين, أنت عبدي ورسولي ,سميتك المتوكل, ليس بفظ ولا غليظ ولا سخاب في الأسواق، ولا يدفع بالسيئة السيئة ولكن يعفو ويغفر, ولن يقبضه الله حتى يقيم به الملة العوجاء بأن يقولوا: لا إله إلا الله, ويفتح بها أعينا عميا وآذانا صما وقلوبا غلفا.وهذا الخبر يتفق مع وصفه في القرآن، ومع ما تواترت به السنة من وصفه الخُلُقِي([[215]](#footnote-215)).

**2-ما جاء مخالفا مخالفةً ظاهرةً لما في شرعنا أو مما لا يعرف من جهة العقل**.

فهذا نتوقف فيه، لا نصدق ولا نكذب؛ فلعله مما صدق فيه أهل الكتاب، فالتوقف فيه أتبع للسنة؛ لقوله :" إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم, وقولوا آمنا بالله وكتبه ورسله؛ فإن كان حقا لم تكذبوهم,وإن كان باطلا لم تصدقوهم([[216]](#footnote-216)).

مثاله: قوله: إن في البحر شياطينَ مسجونة أوثقها سليمان، يوشك أن تخرج فتقرأ على الناس قُرآنا([[217]](#footnote-217)).

فهذا الخبر لا يُعلم إلا من جهة النص، ولا مدخل للعقل فيه، ولا يتوصَّلُ إليه بالرأي والاجتهاد([[218]](#footnote-218)), ولم يرد نص في شرعنا يشهد له، فالأولى فيه أن نتوقف لا نكذب ولا نصدق.

**فحُكم رواية واعتقاد ما جاء في هذا القسم**، أنه إن كان موافقا لما في شرعنا ولم يخالفه فلا بأس بروايته واعتقاده, ويكون ذلك من قبيل ما أشار إلينا النبي بعدم تكذيبه مما ورد عن أهل الكتاب؛ إذ يغلب صدقهم فيه, وكونه مما لم تنله يد التحريف في كتبهم.

وقد كان عبد الله يحدث عنهم في حدود ما فهم من إباحة النبي للحديث عن بني إسرائيل، يقول الدكتور محمد حسين الذهبي([[219]](#footnote-219)): وأما ما نُسِب لعبد الله بن عمرو بن العاص من أنه أصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب اليهود فكان يُحدِّث منهما، فليس على إطلاقه، بل كان يُحَدِّث منهما في حدود ما فهمه من الإذن في قوله :"حَدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حَرَج".

وهذا هو مَبْلغ رجوع الصحابة إلى أهل الكتاب وأخذهم عنهم([[220]](#footnote-220)).

أما جاء مخالفا مخالفة ظاهرة لما في شرعنا أو مما لا مجال للرأي والاجتهاد فيه,فلا تجوز روايته إلا مع التنبيه على أنه من روايته الـموقوفة عليه، والتي من المحتمل أنه قد أخبر بها عن أهل الكتاب.

**الثاني: قسم لم يثبت سنده إليه :**

وهو ما أُسْنِد إليه بسند ضعيف, فيه راو ضعيف لسوء حفظه أو نحو ذلك أو متهم بالكذب في الحديث أو كان منقطع السند.

مثاله: ما رواه ابن أَبي الدُّنْيَا([[221]](#footnote-221)): بإسناده عن عبد الله بن عمرو، قال: "إن إبليس موثوق، فإذا تحرك فكل شر يكون بين اثنين فصاعدا على وجه الأرض فمن تحريكه". فهذا الحديث آفته ابن لهيعة([[222]](#footnote-222)), وهو ضعيف لسوء حفظه, فإذا تفرد لم يقبل حديثه([[223]](#footnote-223)).

**حُكم رواية واعتقاد ما جاء في هذا القسم:**

وهذا الأخير حكمه حكم رواية الحديث الضعيف عن النبي خاصة فيما يتعلق بالأمور التي لا مجال للرأي فيها، فما كان في فضائل الأعمال والأخلاق و الرقاق جازت روايته، أما ما كان في باب أسماء الله و صفاته وغيرها من أبواب العقائد أو ما كان في باب الأحكام الفقهية العملية, فلا تجوز روايتها إلا مع التنبيه على الضعف فيها, وما كان شديد الضعف ويصل إلى حد الوضع والكذب فلا تحل روايته إلا على سبيل دفعه و نقده وبيان أنه مردود([[224]](#footnote-224)).

**المبحث الثالث: صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص**

اشتهر عبد الله بن عمرو بأنه أول من أُذِن له في كتابة الحديث الشريف في العهد النبوي. ومن ثم اشتهر بتلك الصحيفة التي كان يدون فيها ما يأخذه عن النبي، والتي يُطلق عليها "الصادقة". لكن جدلا واسعا أثير حول تلك الصحيفة وحقيقتها ومحتوياتها، ومدى اختلاط ما رواه بها بما رواه هو - نفسه -عن صحف أهل الكتاب، وما إذا كان قد حدث خلط بين روايته لحديث النبي وما رواه عن تلك الصحف.

كذلك امتد الجدل إلى رواية حفيده الأبعد عمرو بن شعيب عن أبيه شعيب بن محمد – حفيد عبد الله الأدنى – عنه– عبد الله نفسه. وما إذا كانت هذه الرواية عنه صحيفة وجدها عمرو بن شعيب؛ فرواها عن أبيه عن جده، ومن ثم تضعيف تلك الرواية لأنها وِجادة، أو القول باضطراب تلك الرواية لاختلافهم في اتصال سندها، للاختلاف في المقصود بالجد هنا، وهل هو: محمد بن عبد الله بن عمرو – جد عمرو بن شعيب-أم هو: عبد الله بن عمرو جد شعيب بن محمد؛ نظرا لاختلافهم في هاء الضمير في قولهم:" عن جده"، وهل هذا الضمير يعود على محمد بن عبد الله بن عمرو أم يعود على عبد الله بن عمرو نفسه؟ حيث أن محمدا قد مات في حياة أبيه، ومن ثم نشأ شعيب في حِجر جده؛ فأخذ منه وروى عنه. وهل رواية شعيب عن جده تصح سماعا أم هي وجادة من تلك الصحيفة التي كان يتوارثها آل عبد الله بن عمرو بن العاص؟

ويمكن إجمال الأمور الخلافية السابقة وإعادة صياغتها من خلال الأسئلة التالية:

1-ما مدى صحة ثبوت تدوين عبد الله عن النبي في حياته؟

2-كيف تسنى لعبد الله أن يكتب عن النبي صحيفة بها أحاديث أكثر مما حفظ بعض المكثرين من الرواية من الصحابة من أمثال أبي هريرة ، وذلك مع صغر سنه حال صحبته للنبي مع العلم بأنه قد أسلم قبل وفاة النبي بعامين. حيث لم يتسنى له مدى زمني كافٍ مع النبي يُمكنه من سماع وتدوين كل ما جاء في تلك الصحيفة.

وأين ذهب غالب تلك الأحاديث، إذا علمنا أن مروياته بلغ ما أسند منها:سبعُمائة(700) حديثا، اتفقا البخاري ومسلم له على سبعة(7) أحاديث، وانفرد البخاري بثمانية(8)، ومسلم بعشرين(20)([[225]](#footnote-225)). ويزداد الأمر عجبا إذا علمنا أن نسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قُرابة مائتين وخمسين(250) حديثا مرفوعا بدون المكرر، كما ذكر بعض الباحثين المعاصرين([[226]](#footnote-226)).

ويمكن مناقشة ذلك كما يلي:

**المسألة الأولى: ما مدى صحة ثبوت تدوين عبد الله عن النبي في حياته؟**

لقد ثبُـت بطرق شتى، لا مجال معها للشك، أن عبد الله بن عمرو قد دون الحديث عن النبي في حياته، وعلى علم وبإذن منه.من هذه الطرق:

1-ثبوت ذلك من قول عبد الله نفسه:

فقد أذن له النبي في تدوين السنة وكتابتها، وهذا الأذن ناسخ للنهي السابق عن عدم التدوين([[227]](#footnote-227)). الذي كان خشية اختلاط القران بالسنة([[228]](#footnote-228)), فعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو، قال: قلت: يا رسول الله، أكتب ما أسمع منك؟ قال: "نعم". قلت: في الرضا والغضب؟ قال: "نعم، فإني لا أقول إلا حقا"([[229]](#footnote-229)). قال الحاكم: هو أصل في نسخ الحديث عن رسول الله ([[230]](#footnote-230)). وعن عبد الله بن عمرو, قال: استأذنت النبي في كتابة ما سمعته منه, قال: فأذِن لي، فكتبته. فكان عبد الله يسمي صحيفته تلك الصادقة([[231]](#footnote-231)).

2-ثبوت ذلك عن غيره من الصحابة والتابعين:فعن أبي هريرة، قال: لم يكن أحد من أصحاب رسول الله أكثر حديثا مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه يكتب ولا أكتب. وثبت ذلك عن بعض التابعين الذين رأوا تلك الصحيفة وعاينوها بأنفسهم، فعن مجاهد، قال: دخلت على عبد الله بن عمرو، فتناولت صحيفة تحت رأسه، فتمنع علي.فقلت: تمنعني شيئا من كتبك؟ فقال: إن هذه الصحيفة الصادقة التي سمعتها من رسول الله ليس بيني وبينه أحد، فإذا سلم لي كتاب الله وهذه الصحيفة والوهط،لم أبال ما ضيعت الدنيا.

قال ابن القيم([[232]](#footnote-232)): قد صح عن النبي النهي عن الكتابة والإذن فيها والإذن متأخر فيكون ناسخا لحديث النهي فإن النبي قال في غزاة الفتح اكتبوا لأبي شاه يعني خطبته التي سأل أبو شاه كتابتها وأذن لعبد الله بن عمرو في الكتابة، وحديثه متأخر عن النهي لأنه لم يزل يكتب ومات وعنده كتابته وهي الصحيفة التي كان يسميها الصادقة([[233]](#footnote-233)).كما وردت أحاديث كثيرة عن عدد من الصحابة تؤكد وقوع كتابة الحديث في العهد النبوي، مما يدل على أنها كانت مباحة. كما ثبت أن عدداً من الصحابة اتخذوا لهم صحائف خاصة كتبوا فيها شيئا من حديث النبي ([[234]](#footnote-234)).

**المسألة الثانية: كيف تسنى لعبد الله أن يكتب عن النبي صحيفة بها قُرابة الألف حديث-كما ذكر بن الأثير، مع صغر سنه حال صحبته للنبي؟**

فمع تأخر إسلامه قبل وفاة النبي بعامين؛ لم يتسنى له مدى زمني مناسب، مع النبي يمكنه من سماع وتدوين كل ما جاء في تلك الصحيفة؟

**ويمكن مناقشة هذه المسألة كما يلي:**

أولا: لقد كان عُمْر عبد الله عندما أسلم خمس عشرة سنة. ومات النبيوعمره سبع عشرة(17) سنة-كما حققنا ذلك سابقا، إلا أنه قد تهيأت له من الظروف والأوضاع ما مكنه من تدوين أحاديث كثيرة، حتى قال فيها أبو هريرة: ما كان أحدا من أصحاب النبي أكثر حفظا مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب. فقد تيسرت له من الأمور الخاصة ما لم يتهيأ نظيرها لغيره من كثير من الصحابة من الذين سبقوه بإسلامهم. فقد كان عبد الله سليلا لأسرة قرشية ثرية؛ فلم ينشغل بطلب الرزق عن طلب العلم، كما هو حال غالب الصحابة، الذين كانوا إما فقراء أو ممن يعولون غيرهم؛ فيمنعهم طلب العيش عن ملازمة الرسول أو التفرغ لتتبع الأحكام والسنن عنه.

**وقد اتبع الصحابة مسلكين في التفرغ لملازمة الرسول وحفظ الحديث عنه:**

**المسلك الأول:** التفرغ التام؛ نظراً لما يتمتع صاحب هذا المسلك من الثراء الذي يُغْنيه عن طلب الرزق الشاغل عن ملازمة النبيوطلب العلم. وكان على رأس هذا الاتجاه عبد الله بن عمرو، فعن أبي سالم الجيشاني([[235]](#footnote-235))، قال: انطلقت إلى المدينة أسأل عن علم الأحداث، فقيل لي: أين أنت عن عبد الله بن عمرو بن العاص؟ فإنه كان صعلوكاً فرغه أبوه لذلك. قال: فقدمت فأخبرت عبد الله بن عمرو بذلك، قال: نعم: فسلوني عما شئتم أخبركم به([[236]](#footnote-236)).

**المسلك الثاني:** الصبر على شظف الحياة وشدتها، وإيثار ملازمة النبي,وحفظ الحديث عنه على طلب الرزق والانشغال به.

وكان على رأس هذا الاتجاه أبو هريرة , فعنه, قال: إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة, ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثا, ثم يتلو (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللاَّعِنُونَ \*إِلاَّ الَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ)إلى قوله:(الرَّحِيمُ)[سورة البقرة,من الآيتين:159و160] إن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفْق بالأسواق, وإن إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم, وإن أبا هريرة كان يلزم رسول اللهبشبع بطنه, ويحضر ما لا يحضرون, ويحفظ ما لا يحفظون([[237]](#footnote-237)).

**ثانيا: أما القول بتأخر إسلامه، وصِغَر سنه عند إسلامه، وعدم تأهله مع هذه السن لتحمله الكثير عن النبي,فيمكن مناقشة ذلك من وجوه:**

**الوجه الأول**: لا يعني تأخر إسلام الصحابي ألا يتحمل أكثر من غيره ممن تقدم إسلامهم. فقد تتهيأ له من الظروف والأوضاع الخاصة ما لا يتسنى لغيره من الصحابة ممن تقدم إسلامهم؛ فتحول دون تحملهم كثيرا من حديث الرسول .

الوجه الثاني: ليس معنى صغر سنه أنه لا يجيد التحمل عن النبي . فقد كان كثير من الصحابة صغار الأسنان، ومع ذلك نِيطت بهم مهام لا يقوم بها إلا الرجال العظام؛ فقاموا بها على أتم وجه وأكمل حال، أمثلة ذلك:

1-أسامة بن زيد([[238]](#footnote-238)): الذي لم يتجاوز التاسعة عشرة من عمره، يكلفه الرسول بقيادة جيش لمحاربة الروم، وكان في ذلك الجيش أبو بكر وعمر؛ فكان أميرا عليهم. ويوصي بنفاذه قبل أن يموت([[239]](#footnote-239)).

2-الأرقم بن أبي الأرقم([[240]](#footnote-240)): الذي لم يكن عمره يزيد على إحدى عشر سنه، عندما جعل النبي بيته مقرا يجتمع في المسلمون الأوائل في فترة الدعوة السرية وما بعدها.

3-عائشة أم المؤمنين: والتي مات النبي وعمرها ثمان عشرة سنة، تحفظ على الأمة كثير من الأحكام الشرعية التي لم يطلع عليها كثير من الصحابة.

4-عبد الله بن عباس: مات النبيوهو غلام لم يبلغ بعد، ومع ذلك فهو من الصحابة المكثرين من الرواية ومن جهابذة الفقه والتفسير في هذه الأمة.

والأمثلة على ذلك كثيرة، ولا يتسع المقام لذكرها.

إذا أضفنا إلى ذلك أبا هريرة نفسه الذي أسلم سنة(7هـ)سبع هجرية، ولم يصحب النبي فترة زمنية تتجاوز الثلاث سنوات، ومع ذلك هو حافظ الأمة بلا نزاع؛ فهو على قائمة المكثرين من الصحابة الرواة([[241]](#footnote-241)).

**ثالثا: ليس معنى قصر هذه المدة أن يقتصر عبد الله عن كتابة الحديث عن النبي دون غيره من الصحابة،** فقد كان الصحابة يروون عن بعضهم دون أن يُسموا الصحابة الذين يروون عنهم، فقد تحملت عائشة وتحمل ابن عباس وغيرهم أحاديث لم يسمعوها من النبي,و رووا أحداث لم يشهدوها, و لَرُبما كانوا في عالم الغيب, لم يولدوا بعد, فقد روت عائشة أحاديث بدء الوحي التي صدر بها البخاري صحيحة, وهي لم تولد بعد, فمن ثم لا يمتنع على عبد الله بن عمرو أن يحفظ أو يدون أحاديث عن الصحابة لم يسمعها هو من النبي([[242]](#footnote-242)). يشهد لذلك ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: خرج رسول الله ذات يوم، والناس يتكلمون في القدر. قال: فكأنما تفقأ في وجهه حب الرمان من الغضب. قال: فقال لهم: " ما لكم تضربون كتاب الله بعضه ببعض؟ بهذا هلك من كان قبلكم". قال عبد الله: فما غبطت نفسي بمجلس فيه النبي لم أشهده ما غبطت نفسي بذلك المجلس أني لم أشهده([[243]](#footnote-243)). وهذا مجلس لم يحضره وحديث لم يسمعه من النبي , ثم هو يرويه عمن حضره وسمعه, ولا يحُفظ إلا عنه**.**

**المسألة الثالثة: إذا علمنا أن مروياته لا تتجاوز سبعمائة حديث؛ فأين ذهبت تلك الأحاديث التي وصفها أبو هريرة بأنها أكثر مما حفظه هو؟**

ويمكن مناقشة ذلك كما يلي:

أولا: ترجع قلة مروياته في دواوين السنة، والتي منها أحاديث الصحيفة، بالدرجة الأولى، إلى طبيعة حياة عبد الله نفسه وقلة التحمل عنه، التي منها إقامته بمصر بخلاف أبي هريرة وغيره من الصحابة الذين أقاموا بالحجاز والعراق والشام والتي كان إقبال التابعين وغيرهم لطلب العلم عليها أكثر من غيرها من الأمصار.

ثانيا: حرص عبد الله على هذه الصحيفة حرصا شديدا؛ ومنع غيره من الاطلاع عليها، وقد أتيح لمجاهد بن جبر أن يرى هذه الصحيفة عند عبد الله([[244]](#footnote-244))، ولم تكن رؤية مجاهد لها إلا عَرَضا. فلم تتوفر منها إلا النسخة الأصلية التي كتبها عبد الله، وتوارثها آل بيته، ورواها عمرو بن شعيب([[245]](#footnote-245)).

ثالثا: قول بعض المتقدمين بأنها وجادة ربما زهد كثيرا من الأئمة في حديث عمرو بن شعيب؛ فَقَلتْ الرواية عن هذه الصحيفة([[246]](#footnote-246)).

**المبحث الرابع: رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده([[247]](#footnote-247))**

يُعتبر عمرو([[248]](#footnote-248)) بن شعيب([[249]](#footnote-249))من الرواة الذين تضاربت فيهم أقوال المحدثين قبولا وردا، توثيقا وتضعيفا. ولعل مرد ذلك إلى روايته(عن أبيه عن جده) التي هي في الأساس رواية لصحيفة جده الأعلى عبد الله بن عمرو.وهذه الصحيفة لا شك في الاعتراف بوجودها، وأنها أول ما دون من السنة بين يدي النبي بإذنه و بأمر منه, لكن طريق تَحمل و رواية تلك الصحيفة التي تــوارثها(آل عبد الله بن عمرو) تُخالف منهج غالب المحدثين في قبولها.

يقول ابن حجر: عمرو بن شعيب ضعفه ناس مطلقا، ووثقه الجمهور، وضعف بعضهم روايته عن أبيه، عن جده، ومن ضعفه مطلقا فمحمول على روايته عن أبيه عن جده، فأما روايته عن أبيه فربما دلس ما في الصحيفة بلفظ "عن"([[250]](#footnote-250)).

**تحرير محل النزاع:**

**اتفقوا على:**

**أولا: إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب ضعيفا؛ فالخبر ضعيف:** وهذا شرط عام في رد الحديث الضعيف، فَأَيُّمـَا ثقةٍ رَوى عنه ضعيفٌ فالخبر ضعيف. لكنا ذكرنا هذا هنا لأن جُملةً من علماء الجرح والتعديل نصوا على ذلك في معرض حديثهم عن عمرو بن شعيب؛ بغرض تبيين حاله باعتبار حال الرواة عنه.

1-قال أبو زرعة الرازي([[251]](#footnote-251)): روى عنه الثقات...وعامة هذه المناكير([[252]](#footnote-252))التي تروى عنه إنما هي عن المثنى بن الصباح([[253]](#footnote-253))، وابن لهيعة والضعفاء، وهو ثقة في نفسه([[254]](#footnote-254)).

2-قال يعقوب بن شيبة([[255]](#footnote-255)): ما رأيت أحداً من أصحابنا ممن ينظر في الحديث وينتقى الرجال يقول في عمرو بن شعيب شيئا، وحديثه عندهم صحيح، وهو ثقة ثبت، والأحاديث التي أنكروا من حديثه إنما هي لقوم ضعفاء رووها عنه، وما روى عنه الثقات فصحيح([[256]](#footnote-256)).

3-قال أبو حاتم بن حِبان([[257]](#footnote-257)): والصواب في أمر عمرو بن شعيب أن يحول إلى تاريخ الثقات؛ لأن عدالته قد تقدمت، فأما المناكير في حديثه إذا كان في رواية أبيه عن جده، فحكمه حكم الثقات إذا رووا المقاطيع([[258]](#footnote-258)) والمراسيل([[259]](#footnote-259))بأن يُترك من حديثهم المرسل والمقطوع، ويحتج بالخبر الصحيح. هذا حكم عمرو بن شعيب وغيره من المحدثين الذين تقدمت عدالتهم([[260]](#footnote-260)).

**ثانيا-اتفقوا على أنه إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب ثقة؛ فهو ثقة يحتج به في غير حديثه عن أبيه عن جده:** وهذا الاستثناء نظرا للخلاف الواقع في روايته لصحيفة جده.

1-قال الحاكم: لا أعلم خلافا في عدالة عمرو بن شعيب، إنما اختلفوا في سماع أبيه من جده([[261]](#footnote-261)).

2-وقال ابن عدي([[262]](#footnote-262)): عمرو بن شعيب في نفسه ثقة إلا أنه إذا روى عن أبيه عن جده يكون مرسلا؛ لأن جده محمد لا صحبة له...روى عنه أئمة الناس وثقاتهم، ولكن أحاديثه عن أبيه عن جده-مع احتمالهم إياها-لم يدخلوها في الصحاح([[263]](#footnote-263)).

4-وعن محمد بن عثمان بن أبى شيبة([[264]](#footnote-264)): سألت على بن المديني عن عمرو بن شعيب، فقال: ما روى عنه أيوب([[265]](#footnote-265)), وابن جريج([[266]](#footnote-266)), فذاك له صحيح، وما روى عن أبيه عن جده فهو كتاب وجده، فهو ضعيف([[267]](#footnote-267)).

6-وقال ابن حبان: إذا روى عمرو عن طاووس([[268]](#footnote-268)) وسعيد بن المسيب([[269]](#footnote-269))عن الثقات غير أبيه فهو ثقة ([[270]](#footnote-270)).

**الثالث: اتفقوا على أن غالب أحاديث عمرو بن شعيب مستقيمة، لكن له مناكير غالبها من روايته عن أبيه عن جده([[271]](#footnote-271)).**

1-قال أبو زرعة: روى عنه الثقات...وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده...إنما سمع أحاديث يسيرة، وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها...ما أقل ما نصيب مما روى عن غير أبيه عن جده من المنكر([[272]](#footnote-272)).

2-وقال الإمام أحمد: عمرو بن شعيب له أشياء مناكير([[273]](#footnote-273)).

لكن تلك المناكير لا تحول دون قبول حديثه في الجملة. فقد قال ابن حبان: والصواب في عمرو بن شعيب أن يحول إلى تاريخ الثقات؛ لأن عدالته قد تقدمت، فأما المناكير في حديثه إذا كانت في روايته عن أبيه عن جده، فحكمه حكم الثقات إذا رووا المقاطيع والمراسيل بأن يترك من حديثهم المرسل والمقطوع، ويُحتج بالخبر الصحيح"([[274]](#footnote-274)).

قلت: فينبغي أن ينظر فيها بإمعان وتأمل، ولا ترد جملة أو تقبل جملة.

قال الذهبي: ولسنا ممن يعد نسخة عمرو، عن أبيه، عن جده من أقسام الصحيح الذي لا نزاع فيه من أجل الوجادة، ومن أجل أن فيها مناكير؛ فينبغي أن يتأمل حديثه، ويُتحايد ما جاء منه منكرا، ويروى ما عدا ذلك في السنن والأحكام مُحسنين لإسناده، فقد احتج به أئمة كبار، ووثقوه في الجملة، وتوقف فيه آخرون قليلا، وما علمت أن أحدا تركه([[275]](#footnote-275)).وقد جمع الإمام مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح جزءً فيما استنكره أهل العلم من حديث عمرو بن شعيب([[276]](#footnote-276)).

**\* أما ما اختلفوا فيه:**

**أولا: اختلفوا في توثيق عمرو بن شعيب في روايته عن أبيه عن جده**:

فقد وثقه بعض أئمة الجرح والتعديل، وضعفه آخرون:

**-من وثقه من الأئمة:**

1-قال الأوزاعي([[277]](#footnote-277)): ما أدركت قُرَشيّاً أكمل من عمرو بن شعيب([[278]](#footnote-278)).

2-قال إسحاق بن راهويه([[279]](#footnote-279)): إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثقة؛ فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر([[280]](#footnote-280)). يُشَبه هذا بسلسلة الذهب([[281]](#footnote-281))، وهذا مطلق التوثيق. قال النووي: وهذا التشبيه في نهاية الجلالة([[282]](#footnote-282)).

3-قال أبو زُرعة الرازي: ثقة في نفسه، إنما تُكِلِم فيه بسبب كتاب عنده([[283]](#footnote-283)).

5-قال البخاري: رأيت أحمد(أي ابن حنبل) وعلياً(أي ابن المديني) وإسحاق(أي ابن راهويه) وأبا عُبيد وعامة أصحابنا، يحتجّون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. ما تركه أحد من المسلمين, فمن الناس بعدهم؟([[284]](#footnote-284)).

وأستبعد الذهبي هذا من البخاري؛ لأن البخاري لم يخرج له في الصحيح، لكنه لم ينفِ احتجاج أرباب السنن وغيرهم به([[285]](#footnote-285)).

6-وقال عنه العجْلي: ثقة([[286]](#footnote-286)).

7-وقال الدارمي: هو ثقة، روى عنه الذين نظروا في الرجال... واحتج أصحابنا بحديثه([[287]](#footnote-287)).

**-من ضعفه من الأئمة:**

كذلك ضعفه بعض أصحاب الحديث تلميحا وتصريحا:

1-قال مَعْمَر: كان أيوب السختياني إذا قعد إلى عمرو بن شعيب، غطى رأسه - يعني: حياءً من الناس([[288]](#footnote-288)).

2-سُئل أبو داود: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: حجة عندك؟ قال: لا، ولا نصف حجة([[289]](#footnote-289)).

3-قال ابن عُيَينة:كان إنما يحدث عن أبيه عن جده، وكان حديثه عند الناس فيه شيء([[290]](#footnote-290)).

**ثالثا من اختلف كلامه فيه توثيقا وتضعيفا:**

كذلك اضطربت فيه أقوال بعض الأئمة توثيقا وتضعيفا.

1-قال أحمد: أصحاب الحديث إذا شاءوا احتجوا بحديث عمرو ابن شعيب، عن أبيه، عن جده، وإذا شاءوا تركوه([[291]](#footnote-291)). وعقب الذهبي- على ذلك- قائلا: هذا محمول على أنهم يترددون في الاحتجاج به، لا أنهم يفعلون ذلك على سبيل التشهي([[292]](#footnote-292)).

وقد فَسر ذلك ابن المنذر فيما نقله عنه بعض أهل العلم, حيث قال: أنه (أي: الإمام أحمد) كان يحتج بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا لم يكن في الباب غيره([[293]](#footnote-293)). فيُحمل ما يحتجون به من روايته عن أبيه عن جده على ما لم يكن في الباب غيره، أما ما يتركونه من هذه الرواية فمحمول على ما إذا كان في الباب غيره مما هو أقوى منه. والله أعلم.

قال الـمَيْموني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: عمرو بن شعيب له أشياء مناكير، وإنما يكتب حديثه يعتبر به، فأما أن يكون حجة فلا([[294]](#footnote-294))..

وقال الأَثْرَم: سُئل أبو عبد الله(الإمام أحمد) عن عمرو بن شعيب، فقال: أنا أكتب حديثه، وربما احتججنا به، وربما وجس في القلب منه شيء([[295]](#footnote-295)).

2-ونُقل عن يحيى بن معين في رواية، أنه قال: ليس بذاك([[296]](#footnote-296)). لكن جاء في رواية أخرى عنه، انه قال: عمرو بن شعيب ثقة([[297]](#footnote-297)).

وهذا ما أكده ابن أبي حاتم، حيث قال: سمعت أبي([[298]](#footnote-298))يقول: سألت يحيى بن معين عن عمرو بن شعيب؛ فقال: ما شأنه؟ وغضب، وقال: ما أقول فيه روى عنه الأئمة([[299]](#footnote-299)).

3-قال يحيى بن سعيد القَطَّان: إذا روى عنه ثقة فهو حجّة([[300]](#footnote-300)).

وفي رواية عنه تخالف ذلك، قال: هو وَاه الحديث([[301]](#footnote-301)).

وهذا الاضطراب يُدلل على صعوبة البت في حديث عمرو بن شعيب دون النظر إلى القرائن المحتفة بكل رواية على حدة.

**الراجح:**

والذي يترجح- والله أعلم-أنه في نفسه ثقة ثبت، كما قال من وثقه مطلقا، لكن قولَ من ضعفه محمولٌ على روايته عن أبيه عن جده، والتي وقع الخلاف فيها عند أهل الحديث كما سيأتي.

**فعلى ذلك يقبل حديثه بشروط:**

1-إذا روى عنه ثقة، وروى هو عن ثقة، وهذا شرط عام في كل حديث مقبول.

2-إذا صرح بالسماع عمن روى عنه؛ إخراجا له من زُمرة المدلسين، حيث ذكره الحافظ ابن حجر في المدلسين([[302]](#footnote-302)), ويحتمل أن يقبل حديثه بالعنعنة فيما ليس من روايته عن أبيه عن جده.

3-إذا كان حديثه عن غير أبيه عن غير جده. وكان باقي الإسناد صحيحا.

4-إذا روى ما لم يخالف غيره من الثقات، حتى لا يُعَد حديثه منكرا أو شاذا([[303]](#footnote-303)).

**ثانيا: اختلفوا في المقصود بالجد في قولهم: "عن جده":**

وهل هو: محمد بن عبد الله بن عمرو(جد عمرو بن شعيب)، أو هو: عبد الله بن عمرو(جد شعيب بن محمد).

**وسبب الخلاف:**

هل يعود الضمير في "جده" على محمد بن عبد الله أم يعود على عبد الله بن عمرو؟

1-فإن كان الضمير يعود على "عمرو بن شعيب"؛ فيكون من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه (شعيب بن محمد) عن جد عمرو (محمد بن عبد الله بن عمرو) عن النبي, , ومن ثم يكون مرسلاً لأن محمداً تابعي.

2-وإن كان الضمير يعود على "شعيب"، فيكون من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه شعيب عن جد شعيب(عبد الله بن عمرو).

قال الدَّارقُطْني: لعمرو بن شعيب ثلاثة أجداد: الأدنى منهم "محمد"، والأوسط "عبد الله"، والأعلى "عمرو بن العاص"، وقد سمع- يعني شُعيبا- من الأدنى "محمد"، ومحمد لم يدرك النبي وسمع من جده عبد الله ([[304]](#footnote-304)).

**ويترتب على هذا الخلاف:**

**أولا: من قال: الجد هو "محمد بن عبد الله بن عمرو":**ينبني على ذلك -عنده- أمران:

1-أن يكون الحديث مرسلا: لأن محمدا تابعي لم يدرك النبي .

قيل لأحمد-في رواية حرب الكِرْماني-: حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جَدِّه، كيف حديثه؟ فقال: هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، ويقال إن شعيبا حدث من كتاب جَدِّه ولم يسمعه منه([[305]](#footnote-305)).

وقال ابن عدي: عمرو بن شعيب في نفسه ثقة، إلا أنه إذا روى عن أبيه عن جده يكون مرسلا؛ لأن جده محمد لا صحبة له. ولم يأت التصريح بذكر محمد بن عبد الله بن عمرو في حديث إلا في هذين الحديثين فيما وقفت عليه([[306]](#footnote-306))، وذلك نادرٌ لا تعويل عليه([[307]](#footnote-307)).

قال أبو جعفر الطحاوي([[308]](#footnote-308)): ثم هذا أيضا عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وذلك عندهم ليس بسماع([[309]](#footnote-309)).

2-أن الرواية منقطعة: لأن شعيبا لم يسمع من أبيه محمد.

قال ابن الصلاح: وقد احتج أكثر أهل الحديث بحديثه (أي: حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) حملاً لمطلق الجد فيه على الصحابي عبد الله بن عمرو دون ابنه محمد والد شعيب([[310]](#footnote-310)).

قلت: يمكن الاعتراض قول ابن الصلاح هذا بما ذكرناه من ثبوت سماع محمد من أبيه. إلا أنه يمكن رد ذلك السماع بأمرين:

الأول: أنها أحاديث نادرة، فليست سوى حديثين، والنادر لا حكم له([[311]](#footnote-311)).

الثاني: أن محمداً مجهول الحال، قال الذهبي: غير معروف الحال، ولا ذكر بتوثيق ولا لِــيـن([[312]](#footnote-312)).

**ثانيا: من قالوا: أن الجد هو عبد الله بن عمرو:** فقد اختلفوا في سماعه- أي: شعيب بن محمد- من جده على قولين:

الأول: أنه سمع من جده عبد الله :وعلى هذا تصح روايته عنه؛فيكون متصلاً لأن شعيباً تربى في كَنَف جده عبد الله ([[313]](#footnote-313)), وهو ما رجحه جمع من المحدثين:

1-قال البخاري: شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي، سمع عبد الله بن عمر، وروى عنه عمرو ابنه([[314]](#footnote-314)).

2-وقال الترمذي: وشعيب قد سمع من جده عبد الله بن عمرو([[315]](#footnote-315)).

3-قال الحافظ أبو بكر النيسابوري: صح سماع عمرو من أبيه، وصح سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو([[316]](#footnote-316)).

4-وقد ذكر له الذهبي عشرة أحاديث فيها تصريح بسماع شعيب من جده، يقول في بعضها:"عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو"، وفي بعضها: "عن عمرو عن أبيه عن جده عبد الله"، وفي بعضها: "عن عمرو عن أبيه عن جده عن عبد الله"، ثم قال الذهبي: وعندي عدة أحاديث سوى ما مر يقول: عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، فالـمطلق محمول على المقيد المفسر بعبد الله([[317]](#footnote-317)).

5-والأقوى من كل ما سبق، في صحة سماع شعيب من جده عبد الله، ما رواه الدارقطني في "السنن" بسنده إلى عمرو بن شعيب، عن أبيه: أن رجلا أتى عبد الله بن عمرو يسأله عن مـُحْرِم وقع بامرأة، فأشار إلى عبد الله بن عمر، فقال: اذهب إلى ذلك فاسأله. قال شعيب: فلم يعرفه الرجل، فذهبت معه، فسأل ابن عمر، فقال: بطل حجك. قال: فقال الرجل: أفأقعد؟ قال: بل تخرج مع الناس، وتصنع ما يصنعون، فإذا أدركت قابلا فحُجْ واهْد، فرجع إلى عبد الله بن عمرو فأخبره، ثم قال له: اذهب إلى ابن عباس؛ فاسأله. قال شعيب: فذهبت معه، فسأله، فقال له مثل ما قال له عبد الله بن عمر، فرجع إلى عبد الله بن عمرو، فأخبره بما قال ابن عباس، ثم قال: ما تقول أنت؟ قال: أقول مثل ما قالا([[318]](#footnote-318)).

6-قال الحاكم: قد أكثرت في هذا الكتاب- يقصد المستدرك-الحجج في تصحيح روايات عمرو بن شعيب، إذا كان الراوي عنه ثقة. وكنت أطلب الحجة الظاهرة في سماع شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو، فلم أصل إليها إلا هذا الوقت([[319]](#footnote-319)). ثم ساق الحاكم بسنده من طريق الدارقطني، فذكر الحديث السابق ليبرهن على صحة سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو([[320]](#footnote-320)).

ففي هذا دليل على سماع شعيب من جده ومن ابن عباس ومن ابن عمر -كذلك. وقد نص على ذلك ابن حجر في التهذيب([[321]](#footnote-321)).

**والقول الثاني: أنه لم يسمع من جده عبد الله بن عمرو.**

قال بذلك بعض أئمة الحديث:

1-قال ابن حِبان: يقال إنه سمِع من جَده عبد الله بن عمرو. وليس ذلك عندي بصحيح. وقال في موضع آخر: يروى عن أبيه، لا يصح سماعه من عبد الله بن عمرو([[322]](#footnote-322)).

2-وجزم يحيى بن معين أنه لم يسمع منه،فقال: إنه وجد كتاب عبد الله بن عمرو فحدث منه([[323]](#footnote-323)).

قلتُ: وهذا يضعف روايته عن جده لانقطاعه، وتُحْمل عنعنةُ شعيب على التدليس([[324]](#footnote-324)). وذكره ابن حجر في "طبقات المدلسين" في المرتبة الثانية، وهو من احتَمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه, أو كان لا يدلس إلا عن ثقة. وبعد أن ذكر ابن حجر قول ابن معين:" إذا حدث عن أبيه عن جده فهو كتاب"، وقول أبي زرعة المتقدم. فعقب ابن حجر، قائلا: فعلى مقتضى قول هؤلاء يكون تدليساً؛ لأنه ثبت سماعه من أبيه، وقد حدث عنه بشيء كثير مما لم يسمعه منه مما أخذ من الصحيفة بصيغة(عن)، وهذه أحد صور التدليس([[325]](#footnote-325)).

**الترجيح:** والذي يترجح لدي ثبوت سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو؛ فقد أثبت ذلك البخاري وغيره. وذكر الدارقطني في "سننه" ما دل على هذا السماع، وتابعه عليه الحاكم، كما مر معنا. وضرب الذهبي أمثلة كثيرة بأحاديث تؤكد هذا السماع, كما تقدم.

أما من نفى السماع أو حمله على الصحيفة فقط؛ فيُحمل ذلك على عدم بلوغه تلك الأحاديث والآثار التي فيها ثبوت سماع شعيب من جده. ومن علم حُجة على من لم يعلم.

ثالثا: اختلفوا في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه هل هي صحيفة عبد الله بن عمرو فيكون الحديث وِجادة أم سماع.

**ومما يترتب على هذا الخلاف:**

1-من قال بأنها سماع، فيقع له الخلاف في التفصيل السابق، ومن المقصود بالجد؟ وهل سمع شعيب من جده عبد الله أم لا؟

2-من قال بأنها وجادة، فيقع له الخلاف في صحة الرواية عن الوجادة، وهل تصح أو لا تصح، وهؤلاء قسمان:

الأول: من ضعف الرواية عن الوجادة: وهذا يُضَعف- تبعا لذلك- حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

قال ابن عدى: روى عنه أئمة الناس وثقاتهم وجماعة من الضعفاء، إلا أن أحاديثه عن أبيه عن جده-مع احتمالهم إياه-لم يدخلوها في صحاح ما أخرجوا، وقالوا هي صحيفة([[326]](#footnote-326)). وقال الذهبي: وبعضهم تعلل بأنها صحيفة رواها وجادة؛ ولهذا تجنبها أصحاب الصحيح. والتصحيف يدخل على الرواية من الصحف بخلاف المشافهة بالسماع([[327]](#footnote-327)).

قلتُ: ابن عدي والذهبي لا يضعفان رواية عمرو بن شعيب؛ لأنها وِجادة، لكنهما يحكيان سبب تجنب أصحاب الصحيحين لعدم إدخالهما أحاديث عمرو بن شعيب في كتابيهما. لكن يـُعتبر أبو محمد بن حزم([[328]](#footnote-328))من أشد المعرضين عن حديث عمرو بن شعيب، والطاعنين فيه؛ فهو يضعفه ولا يأخذ به، بل ويُثرب على من يأخذ به في الأحكام، فقد ذكر في مواضع كثيرة كتابه "المحلى" أن رواية عمرو بن شعيب صحيفة لا تصح أو أنها صحيفة مرسلة، ونحو ذلك([[329]](#footnote-329)).

**الثاني: من صحح الرواية عن الوجادة:** وهذا يصح عنده حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. وقد نقل ابن حجر وغيره عن يحيى بن معين، قوله: وجَدَ شعيب كتب عبد الله بن عمرو فكان يرويها عن جده إرسالا، وهي صحاح عن عبد الله بن عمرو، غير أنه لم يسمعها([[330]](#footnote-330)). قال ابن حجر: فإذا شهد له ابن معين أن أحاديثه صحاح غير أنه لم يسمعها، وصحح سماعه لبعضها؛ فغاية الباقي أن يكون وجادة صحيحة، وهو أحد وجوه التحمل([[331]](#footnote-331)).

وقال علي بن الـمَديْني (شيخ البخاري، وهو من المتشددين في الجرح): سمع شعيب من عبد الله بن عمرو، وسمع منه ابنه عمرو بن شعيب...عمرو بن شعيب عندنا ثقة، وكتابه صحيح([[332]](#footnote-332)).

وقد ذكر الحاكم في: أن الصحيح من الحديث ينقسم عشرة أقسام خمسة متفق عليها وخمسة مختلف فيها.... ثم قال: وخامسها-أي من المتفق عليها-أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم، ولم تتواتر الرواية عن آبائهم عن أجدادهم بها إلا عنهم، كصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده... له هكذا نسخة كبيرة أكثرها فقهياتٌ جِياد. ثم قال: جماعتهم صحابيون وأحفادهم ثقات، والأحاديث على كثرتها محتج بها في كتب العلماء([[333]](#footnote-333)).

**فائدة**: والظاهر أن من أسباب تضعيف صحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده هو تفرد عمرو بن شعيب برواية هذه الصحيفة، فلم يرو هذه الصحيفة غيره، ولا تعرف إلا به. لكن تضعيف " رواية عمرو بن شعيب" لهذا السبب وحده فيه نظر.

أما القول بأنه لم يوجد منها نسخة بخلاف تلك التي رواها عمرو بن شعيب، ففي هذا- أيضا- نظر، فقد كتب هذه الصحيفة عن عبد الله بن عمرو التابعي الجليل شُفَي بن ماتِع الأصْبَحِي سماعا منه، لكن ابنه حسين بن شفي بن ماتع فَقَدَها، فعن حَيْوَة بن شُرَيْح، قال: دخلت على حسين بن شفي بن ماتع الأصبحي، وهو يقول: فعل الله بفلان، فقلت: ماله؟ فقال: عَمَد إلى كتابين كان شفي بن ماتع سمعهما من عبد الله بن عمرو بن العاص، أحدهما: قضى رسول الله في كذا، وقال رسول الله كذا. والآخر: ما يكون من الأحداث إلى يوم القيامة، فأخذهما فرمى بهما بين الخَوْلة والرباب([[334]](#footnote-334)).

**الراجح مما سبق:** والذي يترجح هو صحة رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وأنها من قبيل الحسن لذاته، سواءً قيل إنها سماع لثبوت سماع شعيب عن جده عبد الله –كما سبق، أو قيل إنها وجادة.

لكن بالشروط التالية:

1-إذا روى عنه ثقة.

2-إذا روى ما لم يخالف غيره من الثقات، حتى لا يعد حديثه منكرا أو شاذا.

فإذا خالف غيره من الثقات؛ فلا يعتد بخلافه، ويُقدم حديث من خالفه على روايته عن أبيه عن جده عند التعارض إن كان الجمع بين الحديثين غير ممكن؛ لسببين:

أ-احتمال التدليس؛ تمشياً مع من قال أنه لم يسمع جده.

ب-احتمال التصحيف؛ تمشيا مع من قال أنها وجادة والتصحيف في الوجادة ممكن.

**الباب الثاني:**

**المسائل الفقهية عن عبد الله بن عمرو بن العاص**

**الفصل الأول: فقه عبد الله بن عمرو بن العاص في العبادات**

المبحث الأول: في الطهارة.

المبحث الثاني: في الصلاة.

المبحث الثالث: في الجنائز.

المبحث الرابع: في الصيام.

المبحث الخامس: في الزكاة.

المبحث السادس: في الحج.

المبحث السابع: في الجهاد.

**الفصل الثاني: فقه عبد الله بن عمرو بن العاص في النكاح، والمعاملات.**

المبحث الأول: في النكاح.

المبحث الثاني: في البيوع.

**الفصل الثالث: فقه عبد الله بن عمرو بن العاص في السْبق، والأطعمة.**

المبحث الأول: في السبق.

المبحث الثاني: في الأطعمة.

**الفصل الأول:**

**فقه عبد الله بن عمرو بن العاص**

**في العبادات**

**المبحث الأول: في الطهارة**

**المطلب الأول: في الطهارة([[335]](#footnote-335))بماء البحر**

**الأثر:** عن عبد الله بن عمرو قال: ماءان لا يُنْقيان من الجنابة ماء البحر وماء الحمام([[336]](#footnote-336)).

وروي عنه، أنه قال: إن تحت بحركم هذا نارا، وتحت النار بحر، وتحت البحر نار، وتحت النار بحر، حتى عد سبعة أبحر وسبعة أنـْــــوُر، لا يجزي منه الوضوء ولا الغسل من الجنابة. والتيمم أعجب إلي([[337]](#footnote-337)), ونسب الترمذي هذا القول إليه([[338]](#footnote-338)).

**وفيه مسألة:**

وهي هل يجوز لمن فقد الـماء العذب أن يتطهر بماء البحر؟

**وصورتها:**

أن يعدَم المكلف الماء العذب أو لا يوجد منه إلا ما يكفي لشربه ونحوه كشرب دابته أو رفيقه. ويحصل عدم الماء العذب هذا إما لركوب بحر أو سفر بطريق ساحله ونحوه. وهي مسألة فيها خلاف بين أهل العلم.

**تحرير محل النزاع:**

**اتفق الفقهاء** على طهورية الماء النازل من السماء والنابع من الأرض وماء النهر، وكل ماء عذب لم تخالطه نجاسة غيرت أياً من أوصاف: لونه أو طعمه أو ريحه([[339]](#footnote-339)).

**لكن اختلفوا في** طهورية ماء البحر، وهل تجزئ الطهارة به لمِن فقد الماء العذب الطهور.

على ثلاثة أقوال:

**الأول: لا يجزئ ماء البحر في الطهارة، والتيمم يكفي:**

وهو قول منسوب لعبد الله بن عمرو بن العاص، كما سبق، وأبي هريرة([[340]](#footnote-340)), وسعيد بن المسيب([[341]](#footnote-341)).

ويمكن أن يُستدل لهذا القول بما يلي:

**1-من السنة:** حيث عُلل ذلك بأن تحت البحر نار، كما في حديث عبد الله بن عمرو يرفعه:"لا يركب البحر إلا حاج أو معتمر أو غاز في سبيل الله؛ فإن تحت البحر نارا أو تحت النار بحرا"([[342]](#footnote-342)).

قال العَيْني: وكذا عن أبي هريرة وأبي العالية([[343]](#footnote-343)), أنه كان يتوضأ فيه ويكره الوضوء بماء البحر لأنه طَبَق جهنم([[344]](#footnote-344))، وما كان طَبَق جهنم لا يكون طريق طهارة ورحمة([[345]](#footnote-345)).

**2-القياس:** كما في قوله :( وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ)[ سورة فاطر, من الآية: 12]([[346]](#footnote-346)). فالمولىلم يسو بينهما في الشرب، فلا يستويان في حصول الطهارة بهما. وقد اسُتدِل لهم بهذا القياس، كما ذكر الـمَاورْدي([[347]](#footnote-347)), ولم ينص أيٌ من القائلين به على هذا الاستدلال.

**القول الثاني: يجزئ ماء البحر في الطهارة، مع الكراهة، والتيمم أفضل**:

وهو قول منسوب إلى عبد الله بن عمر ([[348]](#footnote-348)). وليس لهذا القول دليل، اللهم إلا ما استُدِل به لأصحاب القول الأول مع تنزيل عدم الإجزاء هذا منزلة الكراهة لا الحرمة الـمُطلقة.

**القول الثالث: أن ماء البحر يجزئ في الطهارة بأنواعها:**

وهو قول آخر لعبد الله بن عمرو([[349]](#footnote-349)). وهو قول أبي بكر([[350]](#footnote-350)), وعمر([[351]](#footnote-351)), وابن عباس([[352]](#footnote-352))-رضي الله عنهم.

وقال به: محمد بن سِيرِين([[353]](#footnote-353)), وعكرمة([[354]](#footnote-354)), وإبراهيم النَخَعِي([[355]](#footnote-355)), وعطاء بن أبي رَبَاح([[356]](#footnote-356)).

وهو الذي عليه جمهور الفقهاء من الحنفية([[357]](#footnote-357)),والمالكية([[358]](#footnote-358)), والشافعية([[359]](#footnote-359)), والحنابلة([[360]](#footnote-360)).

**الدليل :**

**أولا من السنة:**

عن أبي هريرة : أن رجلا سأل رسول الله , فقال: يا رسول الله, إنا نركب البحر, ونحمل معنا القليل من الماء؛ فإن توضأنا به عطشنا. أفنتوضأ من البحر؟ فقال :" هو الطهور ماؤه, الحل ميتته"([[361]](#footnote-361)). وهو نص صريح في طهورية ماء البحر، وجواز التطهر به.

2-**القياس:**

على غيره من أنواع المياه الطاهرة الـمُطهِرة كماء المطر ونحوه([[362]](#footnote-362)), وهو قياس بنفي الفارق, وهو الفارق بين الـمُلحوة والعُذوبة والتي لم يُعلِق عليها الشارع حكما خاصا بالطهارة, والله أعلم.

**المناقشة:**

يمكن مناقشة أصحاب القول الأول والثاني بالآتي:

1-الآثار القائلة بعدم جواز الطهارة بماء البحر آثار موقوفة على الصحابة، في حين أن حديث"هو الطهور ماؤه" مرفوعٌ عن النبي, ولا ناسخ له. والموقوف لا يُعارض بالمرفوع.كما أن غالب هذه الآثار الموقوفة لا يصح إسنادها إلى الصحابة -كما سبق.

2-التعليل بحديث "لا يركب البحر حاج أو معتمر" لا يصح من وجهين:

الأول: أن الحديث ضعيف لا يثبت.

ثانيا: على افتراض صحة الحديث، فهو استدلال في غير النزاع فقد يضطر لماء البحر من لا يركبه كمسافر بساحل البحر ونحوه.

3-الاستدلال بقوله :(وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ)[سورة فاطر، من الآية: 12] لا يصح لأنه استدلال بلحن الخطاب أو مفهوم المخالفة. والاستدلال بالـمفهوم لا يصح أن يعارض الاستدلال بالمنصوص عليه في حديث "هو الطهور ماؤه...". كما يمكن قَلْبُ هذا الدليل على المستدل؛ فيقال: أن ماء النهر وماء البحر طهوران؛ إذ لا فرق بينهما، فهو قياس بنفي الفارق. لكن للمستدل أن يعترض بأن هناك فارق، فهما لا يستويان كما نصت الآية. فيجاب على ذلك بأن هذا الفارق غير مؤثر في الطهورية؛ لأن ماء البحر امتزج به مِلح بحري، وهو طاهر غير مؤثر في طهوريته، ويمكن أن ينفك عنه. كما أن الآية سيقت في سياق الامتنان، فقرينة الامتنان تدل على الحصر فيه([[363]](#footnote-363)), فالفارق المؤثر محصور في كونه عذب والآخر ملح أُجاج شديد الملوحة, ولا يتعدى هذا الفارق إلى غيره كالطهورية ونحوها, والله أعلم.

**مناقشة أصحاب القول الثالث:**

يمكن مناقشة الجمهور كما يلي:

1-حديث: "هو الطهور ماؤه..." مختلفٌ في صحته، في حين أن بعض الآثار الموقوفة على الصحابة ثابتة عنهم.

يجاب على ذلك: بأن الحديث ثابت، وقد صححه كثير من أهل العلم، ولا مطعن فيه([[364]](#footnote-364)).

**الترجيح:**

والذي يترجح هو قول الجمهور، وهو طهورية ماء البحر، وصحة رفع الأحداث والأنجاس به. وذلك للآتي:

1-صحة الحديث الذي استدلوا به، وهو نص في المسألة.

2-ضعف الآثار التي استدل بها أصحاب القول الأول. وحتى على فرض صحة بعضها، فهي آثار موقوفة لا تعارض بالمرفوع الثابت.

3-كما أن من قال بعدم طهورية ماء البحر من الصحابة, فقد ثبت عن غيرهم القول بخلافه. سواءً فيما رووه من المرفوع الثابت أو ما روي عنهم موقوف عليهم:

أ-فقد ثبت خلاف ذلك عن عبد الله بن عمرو، حيث قال: من لم يطهره ماء البحر؛ فلا طهره الله ([[365]](#footnote-365)). وليس اعتبار أحد قوليه بأولى من الآخر.

ب-أن أبا هريرة روى حديث :" الطهور ماؤه", وهذا يخالف رأيه. ولنا ما روى لا ما رأى.

**4-استقرار الإجماع على طهورية ماء البحر:**

فقد نقل ابن المنذر الخلاف في الطهارة بماء البحر-أولا-، فقال: فلا اختلاف بين كل من أحفظ عنه ولقيتُه من أهل العلم أن المتطهر به يجزي إلا ماء البحر، فإن فيه اختلافا وأخبارا عن بعض المتقدمين([[366]](#footnote-366)). لكن ابنَ رُشْد عده خلافا شاذا، قد انقرض، حيث قال: وأجمع العلماء على أن جميع أنواع المياه طاهرة في نفسها مطهرة لغيرها، إلا ماء البحر، فإن فيه خلافاً في الصدر الأول شاذا. وهم محجوجون بتناول اسم الماء المطلق له، وبالأثر الذي خرجه مالك ([[367]](#footnote-367)), وهو قوله:" هو الطهور ماؤه الحل ميتته"([[368]](#footnote-368)).

قلتُ: وعليه فقد انقرض هذا القول، إذ لا قائل به، ولا ناصر له بين أئمة الفقه وأتباعهم، وعليه فيمكن القول بأن الإجماع صار مُنعقدا -بعد الصدر الأول-على طهارة ماء البحر، وجواز التطهر به حتى مع وجود الماء العذب، والله أعلم.

**فقه عبد الله بن عمرو:**

الظاهر-إن صح الأثر- أنهلا يرى صحة الوضوء بماء البحر، وهو خلاف ما استقر عليه الإجماع واتفق عليه الفقهاء فيما بعد. ولعل ذلك يرجع إلى تأثره بما روى عن أهل الكتاب، فقد علل عدم إجزاء الطهارة بماء البحر بقوله: إن تحت بحركم هذا نارا، وتحت النار بحر، وتحت البحر نار، وتحت النار بحر-حتى عد سبعة أبحر وسبعة أنْور-لا يجزي منه الوضوء ولا الغسل من الجنابة، والتيمم أعجب إلي([[369]](#footnote-369)). وهذا القول منه لم يثبت مرفوعا عن النبي, وهو مما لا يقال بالرأي.

**المطلب الثاني: في نقض المرأة شعر رأسها عند الغسل من الحدث الأكبر**

**الأثر:** عن عُبيد بن عُمَير([[370]](#footnote-370))، قال: بلغ عائشة، أن عبد الله بن عمرو يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن. فقالت: يا عجباً لابن عمرٍو-هذا- يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن. أفلا يأمرهن أن يحلقن رؤوسهن؟ لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله من إناء واحد. ولا أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات([[371]](#footnote-371)). وفي لفظ: "أن عبد الله بن عمرو يأمر النساء إذا اغتسلن من الجنابة أن ينقضن رؤوسهن"([[372]](#footnote-372)).

**وفيه مسألة:** وهي، ما هو حكم نقض الجنب أو الحائض لشعرها عند الاغتسال؟

**صورة المسألة**: أن تنقض المرأة الجنب ضفائر شعر رأسها عند الاغتسال؛ لأجل بلوغ الماء إلى كل شعر الرأس وإلى أصوله.

وهي مسألة فيها خلاف. وتحرير محل النزاع فيها:

**اتفقوا على:** أنه يجب إرواء أصول شعر الرأس في الغسل، سواءً كان الشعر خفيفا أو كثيفا([[373]](#footnote-373))؛ لما روت عائشة عن أسماء بنت شَكَل الأنصارية([[374]](#footnote-374)) أنها سألت النبي عن غسل الجنابة, فقال:" تأخذ إحداكن ماءها وسِدْرَتها([[375]](#footnote-375)), فتطهر فتحسن الطهور، ثم تصب على رأسها فتدلكه، حتى تبلغ شؤون([[376]](#footnote-376)) رأسها، ثم تفيض عليها الماء"([[377]](#footnote-377)).

**واختلفوا في:** نقض شعر الرأس لأجل ذلك.

**سبب الخلاف:** هل الشعر من أجزاء البدن التي تلحقها الجنابة، ويقع عليها وصف الحدث الأكبر، أم لا([[378]](#footnote-378))؟

واختلفوا في ذلك على أربعة أقوال:

**القول الأول: يلزم نقض شعر رأس المرأة عند الغسل من الحيض والجنابة:**

وقد ورد هذا عن عبد الله بن عمرو بن العاص.

**الدليل:** يمكن أن يستدل لهذا القول بما يلي:

**أولا-من السنة**:

حديث:"تحت كل شعرة جنابة". وهذا الحديث قد ورد بطرق وألفاظ شتى:

1-عن أبي هريرة, قال: قال : "إن تحت كل شعرة جنابة؛ فاغسلوا الشعر، وأنقوا البَشرة"([[379]](#footnote-379)), وفي لفظ :" فبلوا الشعر وأنقوا البشرة"([[380]](#footnote-380)).

2-عن عائشة رضي الله عنها، قالت: أجمرتُ([[381]](#footnote-381))رأسي إجمارا شديدا، فقال النبي : "يا عائشة، أما علمت أن على كل شعرة جنابة"([[382]](#footnote-382)).

3-عن أبي أيوب الأنصاري, أن النبي قال: "الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، وأداء الأمانة، كفارة لما بينها". قلت: وما أداء الأمانة؟ قال:" غسل الجنابة؛ فإن تحت كل شعرة جنابة"([[383]](#footnote-383)).

4-عن علي أن النبي قال:" من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها فُعِل به من النار كذا وكذا". قال عليٌ: فمن ثَم عاديت شعري([[384]](#footnote-384)).

**وجه الدلالة من النصوص السابقة:**

ظاهر في وجوب نقض القرون والضفائر إذا أرادت الاغتسال من الجنابة لأنه لا يكون شعرها كله مغسولا إلا بنقضها([[385]](#footnote-385)).

**ثانيا: المعقول،** من ثلاثة وجوه:

1-لأن الحدث عم جميع البدن؛ فوجب تعميمه بالغسل، فيشمل ذلك الشعر([[386]](#footnote-386)).

2-لأنه شعر نابت في محل الغسل فوجب غسله([[387]](#footnote-387)).

3-لأن من ضرورة غسل البشرة غسله، فوجب غسله؛ لأن الواجب لا يتم إلا به([[388]](#footnote-388)).

**ثالثا: من القياس:**

بقياس الغسل على الوضوء([[389]](#footnote-389)). فكما يجب غسل أعضاء الوضوء حتى تتم الطهارة الصغرى، كذلك يلزم غسل كل أعضاء البدن ووصول الماء إليها حتى تتم الطهارة الكبرى.

**القول الثاني: تنقض الحائض لا الجُنُب:**

قال به الحسن البصري([[390]](#footnote-390)), وطاووس([[391]](#footnote-391)).وبه قال الظاهرية([[392]](#footnote-392)). وذهب إليه الحنابلة في الحيض والنفاس، لا الجنابة إذا روت أصول شعرها([[393]](#footnote-393)), والنقض مطلقا مستحب عند بعض الحنابلة([[394]](#footnote-394)).

و**الدليل:**

**أولا من السنة:**

1-حديث عائشة قالت: أدركني يوم عرفة وأنا حائض، فشكوت إلى النبي , فقال:" دعي عُمرتك، وانقُضي رأسك، وامتشطي وأَهِلِّى بحج "([[395]](#footnote-395)).

**وجه الدلالة**: أن الـمُشْط لا يكون إلا في شعر غير مضفور.

2-رواية لحديث أم سلمة السابق([[396]](#footnote-396))، وفيه: أفأحُله؛ فأغسله من الجنابة؟ قال:" لا". ولم يذكر الحيضة.

**وجه الدلالة:** عدم ذكر الحيض، يدل على وجوب نقضه للغسل منه. ويبقى حكم عدم وجوب النقض مختصا بالجنابة؛ إذ لو كان نقض الشعر للحيض واجبا لذكره؛ لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة.

3-عن أنس قال: قال رسول الله : "إذا اغتسلت المرأة من حيضها نقضت شعرها وغسلته بخَطْمِيِّ([[397]](#footnote-397)) وأُشنان([[398]](#footnote-398))، وإذا اغتسلت من جنابة صبت على رأسها الماء وعصرته"([[399]](#footnote-399)).

**ثانيا من المعقول:**

لأن الأصل وجوب نقض الشعر لتحقق وصول الماء إلى ما يجب غسله. وعُفي عنه في غسل الجنابة لأنه يكثر فيشُق نقض الشعر([[400]](#footnote-400)).

**القول الثالث: تنقض من الجنابة لا من الحيض:** قال به النَّخَعي، ونصه: "العروس تنقض شعرها إذا أرادت أن تغتسل"([[401]](#footnote-401)).

**القول الرابع: لا يجب على الحائض ولا الجنب أن تنقضه.**

وهو قول عائشة، وابن عُمر([[402]](#footnote-402)), وحذيفة بن اليمَان([[403]](#footnote-403)). وإليه ذهب الجمهور من الحنفية([[404]](#footnote-404)), والمالكية ([[405]](#footnote-405)), والشافعية([[406]](#footnote-406)). وهو مذهب الحنابلة في الحيض دون الجنابة([[407]](#footnote-407)).

اتفقوا على ذلك بشرط أن يصل الماء إلى أصول شعرها من غير نقض، فإن لم يصل إلا بالنقض لزمها نقضه، وسواء في ذلك غسل الجنابة وغسل الحيض والنفاس([[408]](#footnote-408)), قال ابن قُدامة: واتفق الأئمة الأربعة على أن نقضه غير واجب-يقصد في الجنابة- وذلك لحديث أم سلمة، أنها قالت للنبي: إني امرأة أشد ضُفر رأسي، أفأنقضه للجنابة؟ قال:" لا، إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حَثَيَات، ثم تُفيضين عليك الماء فتطهُرين"([[409]](#footnote-409)). إلا أن يكون في رأسها حشو أو سِدر يمنع وصول الماء إلى ما تحته، فيجب إزالته، وإن كان خفيفا لا يمنع، لم يجب , والرجل والمرأة في هذا سواء([[410]](#footnote-410)).

قلت: لكن هذا الاتفاق في حق المرأة, أما الرجل، فقد قال بعض الحنفية بوجوب نقض شعر رأسه للغسل من الجنابة([[411]](#footnote-411)).

**أدلة أصحاب القول الرابع:**

**أولا من السنة:**

1-حديث أم سلمة السابق، وفيه: "إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات".

**وجه الدلالة:** أسلوب الحصر بــــــــ " إنما " صريح في نفي الوجوب. وقد أخرج "مسلم" في صحيحه حديث أم سلمة -رضي الله عنها- بألفاظ مختلفة:

أ-بإفراد ذكر الجنابة -كما في الرواية السابقة.

ب-وبالجمع بينهما([[412]](#footnote-412)) تارة أخرى. إضافة إلى حديث عائشة الذي أنكرت فيه أمر عبد الله بن عمرو النساء بنقض شعورهن للغسل من الجنابة([[413]](#footnote-413)).

وقد حمل الجمهور هذه الأحاديث على وصول الماء إلى أصول الشعر بدليل ما ثبت من وجوب إيصال الماء إلى أصول الشعر والبشرة جمعا بين الأدلة([[414]](#footnote-414)).

**ثانيا المعقول:** وذلك دفعا للحرج والمشقة. وإنما اختُصت النساءُ بالذكر؛ لوفرة شعورهن بخلاف الرجال([[415]](#footnote-415)).

**المناقشة:**

مناقشة أدلة القول الأول:

أولا: ما استُدل لهم به من السنة، يمكن مناقشته من وجهين:

الأول: وهو حديث: " تحت كل شعرة جنابة ": فإن غالب أهل العلم على تضعيفه([[416]](#footnote-416)).

أما حديث علي, ففيه اختلاف كذلك, والصواب صحته موقوفا عليه([[417]](#footnote-417)).

الوجه الثاني: على افتراض صحة الحديث، فلا وجه للدلالة فيه، فإن الجنابة ليست في كل شعرة بعينها، لكنها تحت كل شعرة، أي: في أصول الشعر من البشرة، ولا خلاف بين عامة الفقهاء في لزوم وصول الماء إليها حتى يرتفع الحدث الأكبر, ولو بنقض الشعر, والله أعلم.

ثانيا: أما التعليلات الثلاث فيمكن الرد عنها من وجوه:

1-لأن الحدث عم جميع البدن، فوجب تعميمه بالغسل، فيشمل ذلك الشعر.

لكن يرد على ذلك: بأن الشعر ليس من الحيوان بدليل أنه لا ينقض مسه من المرأة، ولا تُطلق بإيقاع الطلاق عليه فلم يجب غسله كثوبـها([[418]](#footnote-418)).

2-لأنه شعر نابت في محل الغسل فوجب غسله.

لكن يرد على ذلك: بأن هذا الإلزام ليس بلازم؛ لمشقة نقض الشعر خاصة عند النساء، ولمناقضته للأحاديث الثابتة التي فيها عدم لزوم نقض الشعر.

3-لأن من ضرورة غسل البشرة غسله، فوجب غسله لأن الواجب لا يتم إلا به.

**الرد:** من الثابت أنه يمكن غسل البشرة من غير غسل الشعر أو نقضه كما في حديث عائشة وأم سلمة.

ثالثا: قياس الغسل على الوضوء في وجوب وصول الماء إلى كل الأعضاء.

فيُرد عليه بأنه قياس مع الفارق؛ فالرأس من أعضاء الوضوء وفرضها المسح، ولا يلزم في المسح وصول الماء إلى بَشَرَة الرأس. كما أن الرخصة ثابتة في المسح على الخفين والعمائم. ولا يجوز المسح عليها عند الاغتسال ولا يجزئ مسحها في رفع الحدث الأكبر.

**مناقشة القول الثاني:**

أولا: ما استدلوا به من السنة:

1-حديث عائشة: وفيه:" انقضي رأسك وامتشطي": حمل بعض الفقهاء ذلك على أنه كان برأسها أذى؛ بسبب طول الإحرام، وعدم جواز الحلق في حق النساء للتخلص من ذلك الأذى، بخلاف الرجال الذين يجوز لهم الحلق مع الفدية كما في حديث كَعْب بن عُجْرَة([[419]](#footnote-419)). وفيه ما يدل على استحباب النقض لا وجوبه؛ لأنه أمرها بالـمشط، وليس بواجب([[420]](#footnote-420))؛ فدل على أن النقض ليس بواجب.

2-حديث أم سلمة التي لم يُذكر فيها الجنابة يمكن مقابلتها بروايتها الأخرى في صحيح مسلم التي جمع فيها بين الحيض والجنابة([[421]](#footnote-421)).

3-أما حديث أنس:"إذا اغتسلت المرأة من حيضها نقضت شعرها وغسلته بخَطَمي وأُشنان، وإذا اغتسلت من جنابة صبت على رأسها الماء وعصرته". فضعيف لا يثبت([[422]](#footnote-422)), ولا تقوم به حجة.

**ثانيا: مناقشة الدليل من المعقول:**

1-التفريق بين الحيض والجنابة تفريق بين متماثلين. قال ابن المنذر: لا فرق بين الحائض والجنابة([[423]](#footnote-423)).

2-كما أن يُسر الشريعة يقتضي التيسير في الغسل من الجنابة كما هو في الغسل من الحيض.

**مناقشة القول الثالث:**

1-ليس لهذا القول دليل من المنقول أو المعقول.

2-فيه تفريق بين الحيض والجنابة، ولا فرق بينهما كما سبق.

3-لا وجه لاختصاص العروس دون غيرها من النساء الجنب.

**الترجيح:**

الراجح -والله أعلم-هو قول الجمهور بعدم وجوب نقض شعر الرأس عند الغسل من الجنابة أو الحيض إذا أمكن وصول الماء إلى بشرة الرأس بلا نقض. وذلك لما يلي:

1. قوة ما استدلوا به من أحاديث صحيحة التي لا مُعارِض لها.
2. ضَعف أدلة الأقوال الأخرى، وعدم خلوها عن المعارضة الراجحة.
3. لما فيه من التيسير على المكلفين. والتيسير في التكليف ورفع الحرج من خصائص الشريعة وسماحتها.

**أثر الخلاف:** يترتب عليه أن من قال بوجوب نقض المرأة لشعرها عند الغسل من الحدث الأكبر يلزم منه إعادة الغسل والصلاة إن لم تفعل، بخلاف من لا يرى ذلك.

**فقه عبد الله بن عمرو في المسألة:**

يذهب إلى وجوب نقض المرأة لشعر رأسها كما في الأثر المروي عنه.

لكن يمكن الاعتذار لعبد الله بن عمرو في قوله هذا من وجهين:

1-احتمال عدم بلوغه حديثي أم سلمة وعائشة في عدم وجوب نقض الشعر. فمثل هذه الأخبار مما يُختص بها النساء وتُؤْثَر عنهن أكثر مما تؤثر عن الرجال.

2-يحتمل أن يكون قد أمر بذلك احتياطا لا واجبا. وعائشة إنما أنكرت وجوب الحل ([[424]](#footnote-424)).

**المطلب الثالث: في حدِ الماء الكثير الذي لا ينجس**

**الأثر:** عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: إذا كان الماء أربعين قلة لم ينجسه شيء([[425]](#footnote-425)).

**صورة المسألة:** هل الماء الذي يبلغ مقداره أربعين قلة إذا وقعت فيه نجاسة فإنها لا تغير من أوصافه؛ فيَقدِر بكثرته على إزالة النجاسة التي تحلُ فيه، فيبقى على طهوريته، يرفع الأحداث ويزيل الأنجاس، أم لا؟

والمسألة فيها خلاف مشهور. ويمكن تحرير محل النزاع([[426]](#footnote-426)) كما يلي:

**اتفقوا على**:

1-أن الماء الذي غيرت النجاسة أحد أوصافه (طعمه أو لونه أو ريحه) قل أو كثُر فأنه ينجس، وهذا بالإجماع([[427]](#footnote-427)).

2-أن الماء الكثير المستبحِر لا تضره النجاسة التي لم تغير أحد أوصافه.

**اختلفوا في:** الماء إذا خالطته نجاسة ولم تغير أحد أوصافه:

1-هل هو طاهر، سواءً كان كثيرا أو قليلا؟

2-قيل بالفرق بين القليل والكثير، فالقليل نجس والكثير غير نجس.

وهؤلاء اختلفوا في حد الكثير، على أقوال سيأتي تفصيلها.

وسبب الخلاف: هو تعارض ظواهر الأحاديث والأخبار الواردة في ذلك([[428]](#footnote-428)).

والتي منها:

1-حديث أبي هريرة, قال: قال رسول الله :" إذا استيقظ أحدكم من نومه؛ فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده"([[429]](#footnote-429)).

2-حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله :" لا يبولن أحدُكُم في الماء الدائم، ثم يغتسل فيه"([[430]](#footnote-430)).

3-عن أبي هريرة، أن أعرابيا([[431]](#footnote-431)) قام إلى ناحية من المسجد فبال فيها، فصاح به الناس، فقال رسول الله :" دعُوه". فلما فرغ أمر رسول الله بذَنُوب ماء فصُب على بوله([[432]](#footnote-432)).

4-حديث: "الماء لا ينجسه شيء"، وجاء بألفاظ وطرق مختلفة:

أ-عن أبي سعيد الخُدْري([[433]](#footnote-433))، قيل: يا رسول الله، أنتوضأ من بئر بُضاعة، وهي بئر يلقى فيها الحيض والنتن ولحوم الكلاب؟ قال: "الماء طهور، لا ينجسه شيء"([[434]](#footnote-434)).

ب –حديث ميمونة ([[435]](#footnote-435)), أنها اغتسلت من الجنابة, فتوضأ رسول الله بفضلها، وقال: "الماء لا ينجسه شيء"([[436]](#footnote-436)).

ج-حديث ابن عباس، مرفوعا:"الماء لا ينجسه شيء"([[437]](#footnote-437)).

د-حديث أبي أمامة الباهلي([[438]](#footnote-438)), قال: قال رسول الله:"إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه"([[439]](#footnote-439)).

ه-حديث ثوبان([[440]](#footnote-440)), قال :" الماء طهور إلا ما غلب على ريحه أو طعمه"([[441]](#footnote-441)).

5-حديث:" إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث"([[442]](#footnote-442)).

6-أثر عبد الله بن عمرو السابق "إذا كان الماء أربعين قلة لم ينجسه شيء"([[443]](#footnote-443)).

7-أثر عبد الله بن عباس وعكرمة, والذي فيه" أن مقدار القليل الذي ينجس ذَنوبا أو ذنوبين"([[444]](#footnote-444)).

**القول الأول: لا ينجس الماء إلا بمخالطة النجاسة له،** فكل ما وصلت إليه النجاسة، أو غلب على الظن([[445]](#footnote-445)) وصولها إليه، حكم بنجاسته, وإن لم يتغير، سواء كان قليلًا أو كثيرًا. والطريق إلى معرفة هذه المخالطة أو عدمها هو ما إذا حركه آدمي من أحد طرفيه لم تسر الحركة إلى الطرف الثاني. وهو مذهب الحنفية([[446]](#footnote-446)).

وقد اختلفوا متقدموهم في اعتبار التحريك([[447]](#footnote-447)), على ثلاثة أقوال:

1-رواية عن أبي حنيفة([[448]](#footnote-448)), وقول أبي يوسف([[449]](#footnote-449)): العبرة بالحركة بالاغتسال فيه.

2-رواية أخرى لأبي حنيفة: العبرة بالتحريك باليد([[450]](#footnote-450)).

3-قول محمد بن الحسن([[451]](#footnote-451)): العبرة بالتحريك بالوضوء فيه.

ثم استقر المتأخرون على عشرة أذرع في عشرة- على خلاف يسير بينهم في ذلك، وذلك تيسيرا([[452]](#footnote-452)).

**ودليل هذا القول من المعقول:** لأن الظاهر أن النجاسة لا تصل إليه؛ إذ أثر التحريك في السراية فوق أثر النجاسة([[453]](#footnote-453)). فكل ما لا يصل بعضه إلى بعض لا ينجس بوقوع النجاسة فيه([[454]](#footnote-454)).

بمعنى أن عدم وصول الحركة الناشئة في أحد طرفيه إلى الطرف الآخر يلزم منها عدم وصول النجاسة إلى ذلك الطرف لو كانت في الطرف الأول.

**القول الثاني: حد الماء الكثير الذي لا ينجس قلتان:**

قال به عبد الله بن عُمر([[455]](#footnote-455)), ومجاهد([[456]](#footnote-456)), وسعيد بن جُبَير([[457]](#footnote-457)).

وهو مذهب الشافعية([[458]](#footnote-458)), والحنابلة([[459]](#footnote-459)), وقول عند المالكية([[460]](#footnote-460)).

**الدليل:**

**من السنة**: حديث:"إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث"([[461]](#footnote-461)).

**وجه الدلالة:** عدم تنجيس القلتين فما فوقهما. أما ما كان دونهما تنجس بملاقاة النجاسة([[462]](#footnote-462)), لو لم تغير شيء من أوصافه([[463]](#footnote-463)).

ومفهوم الحديث أن مادون القلتين تؤثر فيه النجاسة، ولا يستطيع بقوته الذاتية أن يدفعها؛ فيضعف عن حمل الخبث([[464]](#footnote-464)) فمع استحالة الخبث لا ينجس الماء([[465]](#footnote-465)).

**القول الثالث: حد الماء الكثير الذي لا يتأثر بالنجاسة أربعين قُلة**.

من غير تعيين لمقدار القلة ولا نوعها.

وهو قول عبد الله بن عمرو، ومحمد بن الـمُنْكَدِر([[466]](#footnote-466)). ولم يحددوا نوع القلة ولا مقدارها.

**القول الرابع: ذنوبا أو ذنوبين**:

وهو قول عكرمة([[467]](#footnote-467)), وروي عن ابن عباس([[468]](#footnote-468)). والذَنوب(بفتح الذال) هو "الدلو",كما فسره عكرمة([[469]](#footnote-469)).

**القول خامس: الماء إذا كان أربعين دلوا لم ينجسه شيء:**

وهذا القول مروي عن أبي هريرة([[470]](#footnote-470)).

وهذه الأقوال الثلاثة: لم أجد لها- فيما أعلم-دليلا من المنقول أو المعقول.

**القول السادس: ما لم تغير النجاسة أيا من أوصافه لا ينجس مهما كان يسيرا:**

قالت به عائشة([[471]](#footnote-471)), وهو قول ابن عباس([[472]](#footnote-472)), وعكرمة([[473]](#footnote-473)), وسعيد بن جبير([[474]](#footnote-474)), وابن أبي ليلى([[475]](#footnote-475)), وسعيد بن المسيب([[476]](#footnote-476)), والزهري([[477]](#footnote-477)).

وهو الراجح عند المالكية([[478]](#footnote-478)), وقال به بعض الشافعية([[479]](#footnote-479)), واختاره تقي الدين ابن تيمية من الحنابلة([[480]](#footnote-480)). وهو مذهب الظاهرية([[481]](#footnote-481)).

**ودليلهم:**

**1-من السنة:** "حديث الماء طهور لا ينجسه شيء". وفي رواية" الماء طهور إلا ما غلب على ريحه أو على طعمه([[482]](#footnote-482)).

**وجه الدلالة:**إن الماء ينجس بغلبة لون النجاسة عليه، أو طعمه، أو ريحه؛ لأنه إذا غلب ذلك عليه، فإنه غير مستحق اسم ماء، بل إنما هو مسمى بما غلب عليه([[483]](#footnote-483)).

فإن سقطت في الماء نجاسة؛ فلم تغير لونه ولا طعمه ولا ريحه فهو طاهر مطهر سواءً كان قليلا أو كثيرا([[484]](#footnote-484)).

**2-من الإجماع:** فمع اتفاق عامة أهل العلم على ضعف زيادة " إلا ما غلب على طعمه أو ريحه" لكن وقع الإجماع على مضمونها([[485]](#footnote-485)). قال ابن المنذر: وأجمعوا على أن الماء القليل، والكثير إذا وقعت فيه نجاسة، فغيرت للماء طعما، أو لونا، أو ريحًا: أنه نجس ما دام كذلك([[486]](#footnote-486)) فجعل مدار التنجيس التغير لا الكثرة ولا القلة([[487]](#footnote-487)).

**3-البراءة الأصلية:** فالأصل في الماء الذي لم تتغير أوصافه أنه طهور. والنقل عن هذا الأصل يحتاج إلى دليل؛ ولا دليل ناقل عن البراءة الأصلية. والله أعلم.

**4-المعقول, من وجهين:**

الأول: لأن مادون القلتين قد لا يحمل الخبث ولا ينجسه شيء؛ فيحمل عليه. وهذا موافق للحس. قال ابن تيمية: لا أنه أراد أن كل ما لم يبلغ قلتين فإنه يحمل الخبث، فإن هذا مخالف للحس، إذ ما دون القلتين قد لا يحمل الخبث ولا ينجسه شيء([[488]](#footnote-488)).

الثاني: لأنه أيسر على المكلفين؛ فالحاجة ماسة إلى اعتبار التغير فحسب.

قال أبو حامد الغَزالي([[489]](#footnote-489)): وكنت أود أن مذهبه-أي الشافعي-كمذهب مالك في أن الماء وإن قل فلا ينجس إلا بالتغير إذ الحاجة ماسة إليه([[490]](#footnote-490)). وفيه فُسحة عظيمة للناس([[491]](#footnote-491)).

**المناقشة والترجيح:**

**أولا: مناقشة أدلة القول الأول:**

الحكم بنجاسة الماء إن مخالطته نجاسة، إن لم يتغير بها أو تؤثر فيه مخالف للنص والإجماع:

1-مخالف لقوله :"الماء طهور لا ينجسه شيء".

2-مخالف للإجماع على طهارة الماء الذي لم تغير النجاسة أيا من أوصافه([[492]](#footnote-492)).

3-إن طبيعة الحركة والـمُحرك التي يُقدر بها حجم الماء الذي لا ينجس بالمخالطة لا حد لها([[493]](#footnote-493)).

**ثانيا مناقشة أدلة القول الثاني:**

والاعتراض الواقع على دليلهم من السنة، وهو حديث القلتين:

1-الحديث في سنده ومتنه اضطراب كبير. حتى أن البخاري ومسلم لم يخرجاه في صحيحيهما بسبب ذلك([[494]](#footnote-494)). وقد نص على تضعفيه بعض أهل العلم([[495]](#footnote-495)).

ويمكن رد ذلك بأن هناك من أهل العلم من صححه وصار إليه كالشافعي وأحمد وغيرهما.

2-" القُلة" لفظ مشترك يتناول أشياء متغايرة فمنها (الجـَرة) التي تلقها اليد، ومنها (قلة الجبل)، ومنها (قامة الرجل)، فلم يجز أن يصار إليه مع الاشتراك.

- يجاب على ذلك بأن الاشتراك اللفظي ممتنع في باب المياه بقرينة السياق حيث ذكر في سياق المياه و أبواب الطهارة , فحمْلُه على قـُلة المياه أولى من حمله على غيرها([[496]](#footnote-496)).

3-أن اسم "القُلة"، وإن كان متناولا للأواني، فقد يتناول صغارها وكبارها فيتناول الكوز-مثلا-لأنه يقل بالأصابع، ويتناول الجرة؛ لأنها تقل باليد، وما كان مختلف القدر، لم يجز أن يجعل حدا.

- يجاب عليه بأن الحديث أشار إلى أكثرها؛ لأنه لا فائدة في تقديره بقلتين صغيرتين، وهو مقدر على تقديره بواحدة كبيرة. كذلك ميزها بقوله : " بقِلال هَجَر" في بعض الروايات([[497]](#footnote-497)).

- لكن يرد عليه بأن هذه الرواية ضعيفة([[498]](#footnote-498)).

4-جاءت روايات مختلفة في عدد القلال: ففي رواية " إذا كان الماء قلتين "، وفي أخرى " إذا كان ثلاثا ". وروي:" إذا كان أربعين قلة "، فكيف لكم أن تستعملوا حديث القلتين وتسقطوا ما سواه من العدد؟

**- يجاب على ذلك** بأن الروايات التي جاء فيها بغير قلتين ضعيفة .

5-مع تسليم صحة لفظ" القلتين" فإن الاستدلال به يمتنع؛ فقوله:" لم يحمل خبثا ": يعني أنه يضعف عن احتمال الخبث، كما يقال: هذا الرجل لا يحمل هذا الـمتاع إذا عجز عنه.

-**يجاب على ذلك من وجهين**:

الأول: قد روي في أكثر الأخبار "لم ينجس"، وهذا صريح لا تأويل عليه.

والثاني: أن معنى قوله لم يحمل خبثا, أي: لم يقبل خبثا, كقوله :(مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْراةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوها كَمَثَلِ الْحِمارِ يَحْمِلُ أَسْفاراً)[سورة الجمعة: من الآية:5] أي لم يقبلوها ولم يلتزموا حكمها([[499]](#footnote-499)).

6-مفهوم حديث القلتين مُعارِض لمنطوق حديث:" الماء طهور لا ينجسه شيء". والمنطوق مـُقدم على المفهوم. وحديث القلتين لا يعمل به عند التغير بالنجاسة بالإجماع. فدل على أن المعنى أن الكثير مظنة عدم حمل الخبث، والقليل مظنة حمل الخبث([[500]](#footnote-500)).

**مناقشة القول الثالث والرابع والخامس**:

هذه الأقوال الثلاثة لا دليل عليها من المنقول أو المعقول. كما أن بعضها لم يثيب بسند صحيح إلى القائلين بها.

**مناقشة القول السادس:**

أولا: حديث " الماء طهور": قد اختلفوا في صحته. كما أن الاستثناء فيه " إلا ما غلب على طعمه وريحه" متفق على ضعفه، حتى أن أصحاب هذا القول نفسه لا ينكرون ضعفها([[501]](#footnote-501)).

يجاب على ذلك من وجهين:

الأول: الحديث ثابت، وقد صححه جمع من أهل العلم([[502]](#footnote-502)).

الثاني: مع أن الزيادة المذكورة ضعيفة لكن يشهد لها الإجماع على أن تغير الماء بالنجاسة يرفع عنه الطهورية.

الثاني: هذا الحديث يعارضه حديث: "إذا استيقظ أحدكم من نومه، فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده"([[503]](#footnote-503)), وحديث:"لا يبولن أحدكم في الماء الدائم، ثم يغتسل فيه"([[504]](#footnote-504)).

لكن يجاب على ما سبق من ثلاثة وجوه:

الأول: الحديثان محمولان على الماء الدائم الذي لا يجري، وحديث الباب محمول على الماء الجاري. بدلالة ذكره في سياق الحديث عن بئر بضاعة.

الثاني: الحديثان حملهما بعض العلم على الكراهة لا الحرمة([[505]](#footnote-505)).

الثالث: هذا الحديث على القول بصحته يـُحمل على الماء الكثير؛ لأنه ورد في بئر بضاعة وكان ماؤها كثير([[506]](#footnote-506)).

لكن يرد على ذلك: بأن كلام النبي خرج مخرج العموم، فلفظ:" إن الماء طهور" اللام في" الماء" للعموم وليست للعهد. يُستأنس لذلك بحديث ميمونة، وحديث ابن عباس، وحديث ثوبان([[507]](#footnote-507)), فهذه الأحاديث الثلاثة - وإن كان في سندها مقال- لكنها مجتمعة توحي بأن لها أصلا , والله أعلم.

**الترجيح:**

والذي يترجح مما سبق هو **الرأي السادس** القائل باعتبار التغير في الحكم على نجاسة الماء، وأنه لا حد لقليل الماء وكثيره حتى يحكم بنجاسته إذا وقعت في نجاسة فلم تغيره.

وقد ترجح هذا القول لما يلي:

1-لعدم خُلو أدلة الأقوال الأخرى من المعارضة القوية.

2-لقوة ما استدل به أصحاب هذا القول، وخلوا بعضها من المعارضة.

3-لأن ذلك أيسر على المكلفين حتى أن كبار الفقهاء في المذاهب القائلة بالتقدير بقلتين قد اختاروه, وأعرضوا عن الراجح في مذاهبهم، فقد اختاره الغزالي ورجحه على قول الشافعي، واختاره تقي الدين ابن تيمية، ورجحه على قول أحمد.

وأرى-والله أعلم-أنه يمكن إعادة النظر في تلك الأحاديث، وإعادة الجمع بينها كما يلي:

أولا: حديث:"لا يبولن أحدكم في الماء الدائم (الذي لا يجري) ثم يغتسل فيه"، وهو أصح حديث في "باب المياه".

قسم هذا الحديث المياه حسب منطوقه ومفهموه إلى قسمين:

1-حسب المنطوق: ماء دائم راكد لا يجري. مثاله: المياه المخزونة التي ليس لها نبع متجدد.

2-حسب المفهوم: ماء يجري، وهي المياه التي لها أصل أو نبع متجدد كمياه الأنهار والآبار والعيون ونحوها.

ثانيا: يُحمل مفهوم حديث القلتين على منطوق حديث:"لا يبولن أحدكم...":

فإذا كان الماء راكدا لا يجري(منطوق حديث لا يبولن)، وهو دون القلتين(مفهوم حديث القلتين), فأنه ينجس حتى لو لم تظهر فيه النجاسة. يُستأنس لذلك بأن الماء المخزون يمكن تقدير حجمه ومعرفة ما إذا كان دون القلتين أو فوقها.

ثالثا: يُحمل منطوق حديث القلتين على منطوق حديث"لا يبولن أحدكم..."، فإذا كان الماء راكدا لا يجري(منطوق حديث"لا يبولن...")، وهو فوق القلتين(منطوق حديث القلتين) وأصابته نجاسة فلم تؤثر فيه, فهو باق على طهوريته. فإذا أثرت فيه فهو نجس للإجماع على أن الماء إذا تأثر بالنجاسة فهو غير طهور كثيرا كان أو قليلا.

ثالثا: يُحمل حديث بئر بضاعة(حديث الماء طهور) على مفهوم حديث" لا يبولن أحدكم".

فإذا كان الماء جاريا غير دائم وأصابته نجاسة فإنه طهور أيا كان مقداره سواءً زاد أو قل عن القلتين. وإذا كان هناك أثر لهذه النجاسة فأن الماء قادر بجريانه وسريانه أو النبع في أصله أن يتخلص من هذه النجاسة, والله أعلم.

**المطلب الرابع: استحباب الوضوء للجنب لأجل النوم أو الطعام**

**.0**

**الأثر: ورد في ذلك عن عبد الله بن عمرو رويتان:**

الأولى: يتوضأ وضوءه للصلاة: فعن شَريك بن خليفة([[508]](#footnote-508))، قال: قلت لعبد الله بن عمرو: آكل وأنا جنب، قال: توضأ وضوءك للصلاة([[509]](#footnote-509)).

الثانية: ألا يزيد على غسل كفيه([[510]](#footnote-510)).

والمسألة خلافية من وجهين:

الوجه الأول: الخلاف في حكم وضوء الجنب قبل النوم أو الأكل أو معاودة الوطء: هل يجب أم يندب؟

**وسبب الخلاف**([[511]](#footnote-511)) في حمل الأمر في قوله لمن سأله: أنه تصيبه جنابة من الليل، فقال له رسول الله : " توضأ واغسل ذكرك، ثُم نِم"([[512]](#footnote-512)).

فمن حمله على ظاهره قال بوجوب الوضوء على الجنب قبل النوم. ومن حمله على غير ظاهره لعدم وجود المناسبة الشرعية، وهي الوضوء للنوم، قال: بأنه مندوب ولا يجب.

**القول الأول: يندب للجنب إذا أراد أن ينام أو يغتسل أو يعاود الجماع أن يتوضأ، وليس بواجب عليه**.

وهو قول الجمهور من الحنفية([[513]](#footnote-513)), والشافعية([[514]](#footnote-514)), والحنابلة([[515]](#footnote-515))

وقال به ابن حزم([[516]](#footnote-516)). وهو الراجح عند المالكية([[517]](#footnote-517)).

**ودليلهم:**

**أولا: من السنة:**

**1-حديث ابن عمر السابق:** قال النووي: وحاصل الأحاديث كلها أنه يجوز للجنب أن ينام ويأكل ويشرب ويجامع قبل الاغتسال، وهذا مجمع عليه، وأجمعوا على أن بدن الجنب وعَرقه طاهران. وفيها أنه يستحب أن يتوضأ ويغسل فرجه لهذه الأمور كلها, ولاسيما إذا أراد جماع من لم يجامعها, فإنه يتأكد استحباب غسل ذكر([[518]](#footnote-518)). وقد حمل الجمهور الأمر في الحديث على الندب والاستحباب لا الوجوب والإلزام لما يلي:

أولا: لما روي عن عائشة، قالت:"كان رسول الله ينام جنبا ولا يمس ماء"([[519]](#footnote-519)). وهذا الخبر له حكم الرفع.

ثانيا: لما ثبت عن ابن عباسقال، قال: :" إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة"([[520]](#footnote-520)).

قال ابن حجر في (فتح الباري1/394): وبوب عليه أبو عَوَانة([[521]](#footnote-521))في "صحيحه" إيجاب الوضوء على الجنب إذا أراد النوم"، ثم استدل بعد ذلك هو وابن خُزَيْمَة([[522]](#footnote-522)) على عدم الوجوب بحديث ابن عباس مرفوعا:" إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة"([[523]](#footnote-523)).أهـ.

ثالثا: الحديث ليس على ظاهره بقرينة تقديم غسل الذكر على الوضوء. فلو كان الحديث على ظاهره من كل الوجوه للزم تقديم غسل الذكر على الوضوء، وهذا لم يقل به أحد.

2-عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله :"إذا أتى أحدكم أهله، ثم أراد أن يعود، فليتوضأ"([[524]](#footnote-524)).

**ثانيا: الدليل من قول الصحابة:**

فعن عائشة، قالت: "إذا أصاب أحدكم المرأة، ثم أراد أن ينام قبل أن يغتسل، فلا ينم حتى يتوضأ وضوءه للصلاة"([[525]](#footnote-525)).

**القول الثاني: يجب عليه الوضوء قبل النوم والأكل:**

وهو قول ابن حَبِيب([[526]](#footnote-526)) من المالكية([[527]](#footnote-527)).

**الدليل:** قوله :" توضأ واغسل ذكرك، ثم نم".

**وجه الدلالة:** أن"توضأ " فعل أمر، والأمر للوجوب ما لم يوجد صارف له إلى غير ذلك. ولا صارف لهذا الأمر عن غير الوجوب؛ فيحمل على الوجوب.

**الوجه الثاني من الخلاف في وضوء الجنب قبل النوم**:

هو كيفية هذا الوضوء، والخلاف فيه على ثلاثة أقوال:

القول الأول: وضوء كامل كوضوء الصلاة.

القول الثاني: وضوء الصلاة غير ألا يغسل قدميه.

القول الثالث: يكفي غسل الكفين

**سبب الخلاف:** هو هل المقصود بالوضوء في الحديث هو الوضوء الشرعي أم الوضوء اللغوي؟

فمن حمله على الوضوء الشرعي، قال: بأنه وضوء كامل كالوضوء للصلاة. أما من حمله على الوضوء اللغوي، وهو النظافة، قال بأنه غسل أعضاء الوضوء غير كامل أو الاكتفاء بغسل الكفين. والله أعلم.

**القول الأول: وضوء الجنب قبل النوم وضوء كامل كوضوء الصلاة.**

وهو قول الجمهور كما مر معنا.

**الدليل من السنة:**

حديث ابن عمر، وفيه:" توضأ". ووجه الدلالة: حَمْل الوضوء المذكور على الوضوء الشرعي أولى من حمله على المعنى اللغوي([[528]](#footnote-528))؛ فحمل ألفاظ الشارع على مراده أولى من حملها على غير ذلك. فالحقائق تحمل على عرف الناطق بها، فإذا جاءت على لسان الشرع حُملت على الحقيقة الشرعية([[529]](#footnote-529)), وإذا كان من أهل اللغة حملت على الحقيقة اللغوية، وإذا كان من أهل العرف حملت على الحقيقة العُرفية([[530]](#footnote-530)).

**القول الثاني: يكفيه غسل يديه.**

وهذا القول مروي عن عبد الله بن عمرو ومجاهد والزهري([[531]](#footnote-531)).

**القول الثالث: يتوضأ دون أن يغسل رجليه:**

وهو قول عبد الله بن عمر: فعن نافع، أن عبد الله بن عمر، كان إذا أراد أن ينام، أو يطعم، وهو جنب، غسل وجهه ويديه إلى المرفقين، ومسح برأسه، ثم طعم، أو نام([[532]](#footnote-532)).

وهذان القولان الأخيران لا دليل عليهما، وغاية ما فيهما أنهما من أقوال الصحابة التي خالفت نصا صحيحا صريحا في بابه. كما أن عبد الله بن عمرو قد ثبت عنه القول بخلاف ذلك، وأنه وضوء كوضوء الصلاة([[533]](#footnote-533)).

**المناقشة والترجيح:**

الذي يترجح مما سبق: أن وضوء الجنب للنوم مندوب وليس بواجب، فلا إثم على من تركه لكنه ترك الأفضل. وأن هذا الوضوء وضوء شرعي كامل. وذلك لقوة ما استدل به أصحاب هذا القول، وهم الجمهور، وخلوها من المعارضة القوية. مع ضعف أدلة الأقوال الأخرى.

**أما وجه ترجيح أنه مندوب وليس بواجب:**فهو قوة الأحاديث الثابتة التي استدل بها الجمهور، والصارفة لهذا الأمر عن ظاهرة.

**أما قول الظاهرية**: بأن الأمر للوجوب ولا صارف له إلى غير ذلك، فيلزم منه إلزامات فاسدة، منها:

1-أنه يجب عليه أن يتوضأ ثم يغسل ذكره على هذا الترتيب؛ لأن هذا ظاهر الحديث. ومعلوم أن غسل الذكر يكون أولا.

2-أنه يجب عليه النوم بعد هذا الوضوء؛ لقوله: " ثم نـِم".

3-أن هذا الوضوء لا يلزم النساء، و أنه في حق الرجال فقط؛ لقوله :" اغسل ذكرك" , ولم يذكر النساء في ذلك. وهذا باطل فالنساء شقائق الرجال، ولا وجه لتخصيص جنس دون آخر، ما لم يأت نص صريح بالتخصيص. والله اعلم.

**أما وجه ترجيح:**

أنه وضوء شرعي كامل، خلافا لقول عبد الله بن عمر بأنه وضوء غير غسل الرجلين. وخلافا لما ذهب إليه عبد الله بن عمرو بن العاص-في إحدى الروايتين عنه- من أنه غسل اليدين أو مجرد النظافة، وجه ذلك أن حمل ألفاظ الشارع على مراده أولى من حملها على المعنى اللغوي، كما ذكرنا. والله أعلم.

**فقه عبد الله بن عمرو في المسألة:** يتضح, في ضوء ما سبق, أن عبد الله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما- يذهب إلى أن وضوء الجنب للنوم أو الأكل هو وضوء شرعي كامل, وذلك حسب الرواية المسندة عنه.

وهو ما ترجح لدينا بعد عرض ومناقشة جميع الأقوال في المسألة, والله أعلم.

**المطلب الخامس: في جملة من الأحكام المتعلقة**

**ببعض الأغسال الواجبة والمستحبة**

**الأثر:** عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو، قال: "إني لأحب أن أغتسل من خمس: من الحجامة، والموسي، والحمام، والجنابة، ويوم الجمعة "([[534]](#footnote-534)).

نص هذا الخبر على استحباب الاغتسال لأجل الأمور الخمسة المذكورة. وفيه ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى: الاغتسال للجنابة([[535]](#footnote-535)):**

**حكمه: واجب شرعا، والدليل:**

**أولا من الكتاب:** قوله:(يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا)[سورة المائدة، من الآية: 6]. وقوله (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكارى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلا جُنُباً إِلاَّ عابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضى أَوْ عَلى سَفَرٍ أَوْ جاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغائِطِ أَوْ لامَسْتُمُ النِّساءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً)[سورة المائدة، من الآية: 43].

**وجه الدلالة:** دلت الآيات على أن الجنابة وصف شرعي يفيد لزوم اجتناب الصلاة وقراءة القرآن ومس المصحف ودخول المسجد إلا بعد الاغتسال فمن كان مأمور باجتناب ما ذُكر من هذه الأمور موقوف الحكم على الاغتسال([[536]](#footnote-536)).

**ثانيا: من السنة:**

1-عن عائشة، أن النبي, قال: "إذا التقى الختانان([[537]](#footnote-537)), فقد وجب الغسل"([[538]](#footnote-538)).

2-وعن أبي هريرة,أن النبيقال:" إذا جلس بين شُعَبها الأربع، ثم جَهِدها([[539]](#footnote-539)), فقد وجب الغسل"([[540]](#footnote-540)).

3-عن أم أُمّ سَلَمَة([[541]](#footnote-541))- رضي الله عنها-قالت: جاءت أم سُلَيم([[542]](#footnote-542))إلى رسول الله, فقالت: يا رسول الله: إن الله لا يستحيي من الحق، هل على المرأة من غُسل إذا هي احتلمت؟ فقال رسول الله :" نعم إذا رأت الماء"([[543]](#footnote-543)).

**ثالثا من الإجماع:**

قال ابن قدامة: خروج المني الدافق بشهوة، يوجب الغسل من الرجل والمرأة في يقظة أو في نوم، ولا نعلم فيه خلافا([[544]](#footnote-544)). قال الترمذي: وهو قول عامة الفقهاء([[545]](#footnote-545)).

-**توجيه قول عبد الله بن عمرو في استحباب الاغتسال من الجنابة:** ليس الاستحباب الذي ذكره هنا هو الاستحباب الأصولي([[546]](#footnote-546)), الـمتعارف عليه بين الأصوليين، بعد استقرار الاصطلاح فيما بينهم, لكنه على معناه اللغوي الذي قد يُحمل على الوجوب. وقد ورد الاستحباب على لسان الشارع وقصد به الوجوب واللزوم، كما في قوله:" أحب للناس ما تحب لنفسك"([[547]](#footnote-547)).

قال ابن رجب([[548]](#footnote-548)): والمقصود أن من جملة خصال الإيمان الواجبة أن يحب المرء لأخيه المؤمن ما يحب لنفسه، ويكره له ما يكره لنفسه، فإذا زال ذلك عنه، فقد نقص إيـمانه بذلك([[549]](#footnote-549)),وعليه فقد كان عبد الله ابن عمرو يرى وجوب الاغتسال من الاحتلام,تؤكد ذلك رواية أخرى لهذا الخبر قال فيها لمجاهد -الذي روى الخبر عنه-: " اغتسل من الحمام والجمعة والجنابة والحجامة والموسى"([[550]](#footnote-550)), فقوله: " اغتسل" صريح في الأمر بالاغتسال ووجوبه, والله أعلم.

**المسألة الثانية: حكم الغسل يوم الجمعة:**

وهذه مسألة وقع فيها خلاف على قولين: ما بين القول بوجوب الاغتسال يوم الجمعة والقول بالاستحباب.

**سبب الخلاف:** هو تعارض الآثار، ففي هذا الباب حديث أبي سعيد الخدري مرفوعا: " الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم "([[551]](#footnote-551)). ويعارضه حديث عائشة- رضي الله عنها- قالت: " كان الناس مِهنة أنفسهم، وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة، راحوا في هيئتهم, فقيل لهم: لو اغتسلتم"([[552]](#footnote-552)).

والحديثان صحيحان, وظاهر حديث أبي سعيد يقتضي وجوب الغسل، لكن ظاهر حديث عائشة أن ذلك كان لموضع النظافة، وأنه ليس عبادة([[553]](#footnote-553)).

**القول الأول: غسل الجمعة واجب على كل محتلم**:

وهو قول عمر([[554]](#footnote-554)), وعبد الله بن عمر ([[555]](#footnote-555)), وأبي هريرة([[556]](#footnote-556)), وأبو سعيد الخدري([[557]](#footnote-557)), وعطاء([[558]](#footnote-558)).

ونص عليها مالك في الموطأ ([[559]](#footnote-559)), ورواية عن أحمد([[560]](#footnote-560)), وقال به الظاهرية([[561]](#footnote-561)).

وهو قول عبد الله بن عمرو إذا حملنا أمره لمجاهد: " اغتسل..."([[562]](#footnote-562)) على قصد الوجوب والإلزام.

**الدليل:**

**من السنة:**

1-حديث: "الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم"

2-عن عبد الله بن عمر، قال: قال رسول الله :"من جاء منكم الجمعة فليغتسل"([[563]](#footnote-563)). وعنه, وقد سأل عن الغسل يوم الجمعة, فقال: سمعت رسول الله يقول:" إذا أتيتم الجمعة فاغتسلوا" ([[564]](#footnote-564)).

3-عن البَرَاء بن عَازِب([[565]](#footnote-565)), قال: قال رسول الله :" إن من الحق على المسلمين أن يغتسل أحدهم يوم الجمعة, وأن يمس من طيب إن كان عند أهله، فإن لم يكن عندهم طيب؛ فإن الماء طيب"([[566]](#footnote-566)).

3-عن جابر قال: قال رسول الله :" على كل رجل مسلم في كل سبعة أيام غسل يوم، وهو يوم الجمعة"([[567]](#footnote-567)).

**وجه الدلالة:** ظاهر كل هذه الأحاديث يفيد وجوب الاغتسال لمن حضر الجمعة من المسلمين البالغين.

**القول الثاني: غسل الجمعة مندوب وليس بواجب**:

وهو قول عبد الله بن عمرو إذا حُمِل على ظاهره من الاستحباب. وهو قول عثمان بن عفان([[568]](#footnote-568)), وعلي بن أبي طالب([[569]](#footnote-569)), وابن عباس([[570]](#footnote-570)) وابن مسعود([[571]](#footnote-571)). وقال به إبراهيم التيمي([[572]](#footnote-572)), وعطاء([[573]](#footnote-573)). وهو قول الجمهور من الحنفية([[574]](#footnote-574)), وهو المختار عند المالكية([[575]](#footnote-575)), ومذهب الشافعية([[576]](#footnote-576)), والراجح عند الحنابلة([[577]](#footnote-577)).

**والدلــيل:**

**أولا: من السنة:**

1-حديث أنس, قال: قال رسول الله :"من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل"([[578]](#footnote-578)).

2-عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله :"من توضأ فأحسن الوضوء، ثم أتى الجمعة، فاستمع وأنصت، غُفِر له ما بينه وبين الجمعة، وزيادة ثلاثة أيام، ومن مس الحصى فقد لغا"([[579]](#footnote-579)).

3-حديث عائشة مرفوعا:" كان الناس عُمال أنفسهم فيروحون إلى الجمعة بهيئتهم، فقيل لو اغتسلتم"([[580]](#footnote-580)).

**ثانيا من الإجماع**:

قال ابن عبد البر([[581]](#footnote-581)): أجمع علماء المسلمين قديما وحديثا على أن غسل الجمعة ليس بفرض واجب([[582]](#footnote-582)).

**ثالثا: مما ورد عن الصحابة:**

قال الترمذي: العمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ومن بعدهم([[583]](#footnote-583)).

**المناقشة والترجيح:**

الراجح هو القول باستحباب الاغتسال يوم الجمعة. أما القول بالوجوب فهو مردود من وجوه:

1-أن هذا الأمر كان للندب والإرشاد؛ لروايات أخرى تدل على ذلك، كما في حديث:"من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل". ومعنى قوله : "غُسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم"، أي: واجب في السنة وفى الأخلاق الكريمة، كما تقول: وجب حقك وبرك، أي: في كرم الأخلاق([[584]](#footnote-584)).

2-لم يفهم الصحابة الوجوب في الحديث على ظاهره المعهود لدى الأصوليين, فأبو سعيد الذي روى: "غسل الجمعة واجب على كل محتلم", قد روى كذلك حديث:" ومن اغتسل فالغسل أفضل"([[585]](#footnote-585)). وقول عُمر لعثمان-رضي الله عنهما-: والوضوء أيضًا وقد علمت أن رسول الله كان يأمر بالغسل([[586]](#footnote-586)), دل على أن الغسل الذي كان المأمور به لم يكن عندهم على الوجوب، ولولا ذلك لما تركه عثمان، ولا سكت عمر أن يأمره بالرجوع حتى يغتسل، وذلك بحضرة الصحابة, الذين سمعوا ذلك من النبي كما سمعه عمر، وعلموا معناه الذي أراده فلم ينكروا عليه من ذلك شيئًا، ولم يأمروا بخلافه، ففي هذا إجماع منهم على نفى وجوب الغسل([[587]](#footnote-587)).

3-وقد قيل بنسخ هذا الوجوب، وأن ناسخه هو حديث: "من توضأ فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل"([[588]](#footnote-588)).

**لكن يجاب على ذلك:** بأن النسخ ممتنع لعدم العلم بالتاريخ، وعدم النص على ذلك.

كما أنه قد أمكن الجمع بين تلك الآثار كما سبق، والجمع بين الآثار الصحاح أولى من القول بالنسخ عند التعارض, والله أعلم.

4-كذلك تناقض الظاهرية في حملهم الأمر على الوجوب، فقالوا بوجوب مس الطيب والسواك يوم الجمعة، لحديث:" الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وأن يستن وأن يمس طيبا". وبوب عليه ابن حزم في "المحلى" مسألة: غسل يوم الجمعة فرض لازم لكل بالغ وكذلك الطيب والسواك"([[589]](#footnote-589)). وقد استنكر ابن عباس القول بوجوب الطيب يوم الجمعة، وأن يكون قرينا للغسل في الوجوب، فعن طاووس بن كيسان، قال: قلت لعبد الله بن عباس: يزعمون أن رسول الله قال: " اغتسلوا يوم الجمعة، واغسلوا رءوسكم، وإن لم تكونوا جنبا، ومسوا من الطيب ". قال: فقال ابن عباس: " أما الطيب فلا أدري, وأما الغسل، فنعم"([[590]](#footnote-590)). وقول ابن عباس لا ادري محمول على الإنكار، لأن هذا لا يخفى غالبا على ابن عباس. والله أعلم.

**المسألة الثالثة: حكم الاغتسال من الحجامة، والموسى، والحمام.**

ظاهر الخبر عن عبد الله بن عمرو أنه يرى استحباب الاغتسال بعد الحجامة، والموسى، ودخول الحمام.

**أولا: حكم الاغتسال من الحجامة**([[591]](#footnote-591)).

وهذه المسألة قد وقع فيها خلاف ضعيف، سببه اختلاف الآثار الواردة في ذلك مع ضعف بعضها. فقد وورد عن عائشة، أن النبي, قال:"يُغتسل من أربع: من الجنابة، ويوم الجمعة، وغسل الميت، والحجامة"([[592]](#footnote-592)). في حين ورد حديث آخر لا يتفق مع الحديث السابق، فعن أنس بن مالِك([[593]](#footnote-593)), قال: "احتجم رسول الله , فصلى ولم يتوضأ, ولم يزد على غسل محاجمه"([[594]](#footnote-594)).

**أما عن الصحابة:** فوَرَد فيها عن علي وعبد الله بن عمرو([[595]](#footnote-595))وعبد الله بن عمر:

1-فعن علي, قال:"الطهارات ست: من الجنابة، ومن الحمام، ومن غسل الميت، ومن الحجامة، والغسل للجمعة، والغسل للعيدين"([[596]](#footnote-596)).

2-عن ابن عباس، قال: "الغسل من الحجامة"([[597]](#footnote-597)).

3-وعن عبد الله بن عمر, قال: "إني لأحب أن أغتسل من الحجامة، والحمام، والموسى، والجنابة، وعن غسل الميت، ويوم الجمعة". قال: ذكرت ذلك لإبراهيم([[598]](#footnote-598))، فقال: ما كانوا يرون غسلا واجبا إلا غسل الجنابة، وكانوا يستحبون غسل الجمعة"([[599]](#footnote-599)).

ويمكن حصر الخلاف السابق في قولين:

**الأول: أنه مستحب:**

وهو قول علي وابن عباس عبد الله بن عمر و عبد الله بن عمرو.

وهو قول عند الحنفية([[600]](#footnote-600)),وقول الشافعي([[601]](#footnote-601)) في القديم([[602]](#footnote-602)), ورواية عن أحمد([[603]](#footnote-603)).

ودليل ذلك:

**1-من السنة:** واستدلوا لذلك بحديث عائشة السابق.

**2-من أقوال الصحابة:** بما روي عن علي وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمر.

**3-من المعقول:** حيث قيل أن الحجامة تغير الجسد وتضعفه، والغسل يشده وينعشه، أشار إلى ذلك الشافعي([[604]](#footnote-604)). وقال الدهلوي([[605]](#footnote-605)): أما الحجامة فلأن الدم كثيرا ما ينتشر على الجسد، ويتعسر غسل كل نقطة على حدتها ولأن المص بالملازم جاذب للدم من كل جانب، فلا يفيد نقص الدم من العضو، والغسل يزيل السيلان، ويمنع انجذابه([[606]](#footnote-606)).

**القول الثاني: أنه لا يستحب وليس عليه إلا غسل مَحَاجِمَه:**

روي ذلك ابن عمر([[607]](#footnote-607)), والحسن البصري([[608]](#footnote-608)). وهو قول إبراهيم النخعي([[609]](#footnote-609)).

وقال به محمد بن الحسن من الحنفية([[610]](#footnote-610))، وهو مذهب المالكية([[611]](#footnote-611)), واختيار معظم الشافعية([[612]](#footnote-612)), وهو المذهب عند الحنابلة([[613]](#footnote-613)).

و**الدليل: من السنة**:

حديث أنس:" أن النبياحتجم, فصلى, ولم يتوضأ, ولم يزد على غسل محاجمه"([[614]](#footnote-614)).

**والراجح:**أن الغسل من الحجامة لا يُسن، فإذا فعله على سبيل النظافة والتجمل فلا بأس. والله أعلم.

**سبب هذا الترجيح:** هو عدم ثبوت السنة بذلك، فالأحاديث المثبتة للاغتسال من الحجامة والنافية ضعيفة على السواء، فيبقى الحكم على البراءة الأصلية. أما أقوال الصحابة فقد تعارضت في ذلك، وما صح منها فلا يحمل على الندب، لكن يحمل على كونه شيء حسن رأوه ففعلوه في إطار فهمهم العام للشريعة ومقاصدها، يؤيد ذلك قول عبد الله بن عمرو:"إني لأستحب...", فكأنه شيء رآه حسنا ففعله, ولم ينسبه إلى النبي.

**فقه عبد الله بن عمرو في المسألة:**

ظاهر الخبر الوارد عن عبد الله بن عمرو أنه يرى استحباب الاغتسال بعد الحجامة. وهو خلاف ما ترجح لدينا.

**المبحث الثاني: في الصلاة**

**المطلب الأول: في سجود السهو([[615]](#footnote-615)) لمن شك بنقص في صلاته**

**الأثر:** عن عطاء بن يسار, قال: سألت عبد الله بن عمرو بن العاص وكعب الأحبار عن الذي يشك في صلاته؛ فلا يدري كم صلى أثلاثا أم أربعا؟ فكلاهما قال: ليصل ركعة أخرى ثم ليسجد سجدتين وهو جالس([[616]](#footnote-616)).

**صورة المسألة:** أن يتردد المصلي- وهو في الركعة الأخيرة من صلاته الرباعية-على سبيل المثال-، هل هذه الركعة هي الرابعة أم الثالثة؟

فما الذي ينبغي عليه أن يفعله؟

وقد اختلف الفقهاء في ذلك:

**تحرير محل النزاع:**

**أولا: اتفقوا على:**

1-مشروعية سجود السهو لمن شك في صلاته, سواءً كان الشك([[617]](#footnote-617)) بزيادة أو نقصان.

2-أن سجود السهو سجدتان بعد تمام التشهد الأخير.

**ثانيا: اختلفوا فيما يلزمه المصلي حتى تتم صلاته:**

(1) التحري، والبناء على غلبة الظن.

(2) البناء على اليقين، وهو الأقل.

(3)البناء على الأكثر.

(4) استئناف الصلاة.

(5) التفرقة بين سهو الإمام و المأموم.

(6) التفرقة بين من كان السهو له عادة و من لم يكن السهو له عادة.

**سبب الخلاف:** هو تعارض ظواهر الأحاديث في المسألة، وأصل التعارض واقع بين أربعة أحاديث:

**الحديث الأول:** حديث أبي هريرة، مرفوعا, وفيه :" إن أحدكم إذا قام يصلي جاء الشيطان، فلُبس عليه حتى لا يدري كم صلى. فإذا وجد ذلك أحدكم؛ فليسجد سجدتين وهو جالس"([[618]](#footnote-618)).

**الحديث الثاني:** عن ابن مسعود ، قال: قال رسول الله : "إذا شك أحدكم في صلاته, فليتحر الصواب فليتم عليه ثم ليسجد سجدتين"([[619]](#footnote-619)).

**الحديث الثالث:** حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله:" إذا شك أحدكم في صلاته، فلم يدر كم صلى ثلاثا أم أربعا، فليطرح الشك وليبن على ما استيقن، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم، فإن كان صلى خمسا شفعن له صلاته، وإن كان صلى إتـماما لأربع كانتا ترغيما([[620]](#footnote-620)) للشيطان"([[621]](#footnote-621)).

**الحديث الرابع:** حديث عبد الرحمن بن عوف، قال: سمعت رسول الله يقول: "إذا سهي أحدكم في صلاته, فلم يدر واحدة صلى أم اثنتين, فليبن على واحدة, فإن لم يدر اثنتين صلى أم ثلاثا, فليبن على اثنتين, فإن لم يدر أثلاثا صلى أم أربعا, فليبن على ثلاث وليسجد سجدتين قبل أن يسلم"([[622]](#footnote-622)).

فمن قال بحديث أبي هريرة، يرى أنه: يكفيه سجدتان للسهو, إذا شك هل زاد أم نقص.

ومن قال بحديث ابن مسعود، قال: يتحرى الصواب، فيعمل به.

ومن قال: بحديث أبي سعيد الخدري وحديث عبد الرحمن بن عوف, عَمِل بالبناء على اليقين، وهو الأقل.

**وقد فرق بعض الفقهاء بين أمور([[623]](#footnote-623)):**

**أولا: فرق الجمهور بين من له ظن غالب ومن ليس له ظن غالب:**

- فمن له ظن غالب يبني على غالب ظنه.

- ومن ليس له ظن غالب يبني على الأقل.

**ثانيا: فرق الحنفية بين من شك لأول مرة، ومن كان الشك له عادة:**

-فمن كان السهو له عادة، بنى على غالب ظنه،إن كان له ظن غالب.

-ومن لم يكن له ظن غالب بنى على اليقين وهو الأقل.

**ثالثا: فرق بعض المالكية بين الشك الـمُسْتَنْكِح وغير المستنكح.**

- فمن كان شكه مستنكح بنى على الأكثر.

- ومن كان شكه غير مستنكح بنى على الأكثر.

**رابعا: فرق أحمد -في رواية -بين سهو الإمام وسهو المأموم.**

- فيبني الإمام على غالب ظنه.

-ويبني المأموم على اليقين، وهو الأقل.

**ويمكن إجمال مذاهب العلماء في هذه المسألة كما يلي:**

**القول الأول: إن كان أول مرة([[624]](#footnote-624)), فسدت صلاته ويعيد الصلاة.**

وإن تكرر ذلك منه تحرى وعمل على غلبة الظن، فإن لم يترجح له أحد الطرفين بنى على اليقين، وهو الأقل.

وهذا مروي عن عبد الله بن عمر([[625]](#footnote-625)), وسعيد بن جبير([[626]](#footnote-626)), ومحمد بن الحنفية([[627]](#footnote-627)), والشعبي([[628]](#footnote-628)), وطاووس([[629]](#footnote-629)), وإبراهيم النخعي([[630]](#footnote-630)). وهو قول الحنفية ([[631]](#footnote-631)).ففرق هؤلاء بين من لم يكن السهو له عادة، وبين من كان السهو منه عادة تتكرر.فمن لم يكن السهو له عادة، لزمه -على قولهم- استئناف الصلاة، أي: إعادتها.

**والدليل:**

**أولا من السنة:** حديث ابن مسعود, مرفوعا: "من شك في صلاته فلم يدر كم صلى ثلاثا أم أربعا فليستقبل"([[632]](#footnote-632)).

وحديث:"لا غِرار في صلاة، ولا تسليم"([[633]](#footnote-633)). وقد فسر الإمام أحمد " الغــِرَار في الصلاة"، فقال: لا يخرج منها وهو يظن أنه قد بقي عليه منها شيء حتى يكون على اليقين والكمال([[634]](#footnote-634)). وقال-في رواية أبي داود عنه-: يعني فيما أرى ألا تُسلم، ولا يُسلم عليك، ويغرر الرجل بصلاته فينصرف وهو فيها شاك([[635]](#footnote-635)).

قال الخطابي: وأما الغِرارُ في الصلاة فهو على وجهين أحدهما ألا يتم ركوعه وسجوده، والآخر أن يشك هل صلى ثلاثا أو أربعا، فيأخذ بالأكثر ويترك اليقين وينصرف بالشك([[636]](#footnote-636)).

**ثانيا من المعقول:**

1-لأن الاستقبال(الإعادة) لا يُريبه، والـمُضي يريبه بعد الشك، والاحتياط في العبادة واجب([[637]](#footnote-637)).

2-لأن في هذا جمعا بين قوله :"إذا شك أحدكم في صلاته فليستقبل", وقوله:"إذا شك أحدكم في صلاته، فليتحر الصواب فليتم عليه، ثم ليسلم، ثم يسجد سجدتين"([[638]](#footnote-638)).

فيُحمل الأول على من لم يكن السهوُ له عادة. ويحمل الثاني على من كان السهو أمر يتكرر منه. فمن لم يكن السهو له بعادة؛ فيأتي بركعة يستيقن بها تمام صلاته([[639]](#footnote-639)).

**القول الثاني: يبني على اليقين، وهو الأقل، ولا يعمل بغلبة الظن:**

وهو قول عمر بن الخطاب([[640]](#footnote-640)), وعلي بن أبي طالب([[641]](#footnote-641)), وابن مسعود([[642]](#footnote-642)), وابن عمر([[643]](#footnote-643)), وهو قول عبد الله بن عمرو بن العاص كما في أصل المطلب. وروي كذلك عن الثوري([[644]](#footnote-644)).

وهو قول للحنفية في حق من لم يَسْهُ لأول مرة، وليس له ظن غالب([[645]](#footnote-645)), وهو مذهب المالكية فيمن يقل سهوه وهو - عندهم - غير المستنكح([[646]](#footnote-646)). وبه قال الشافعية([[647]](#footnote-647)), وهو المذهب عند الحنابلة في المنفرد والإمام، وظاهر المذهب عندهم في الإمام دون المنفرد([[648]](#footnote-648)).

**والدليل: من السنة**:

1-حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله :"إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى أثلاثا أم أربعا فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن كان صلى خمسا شفعن له صلاته وإن كان صلى إتماما لأربع كانتا ترغيما للشيطان"([[649]](#footnote-649)).

2-حديث عبد الرحمن بن عوف، قال: سمعت رسول الله يقول:" إذا سهي أحدكم في صلاته فلم يدر واحدة صلى أم اثنتين؛ فليبن على واحدة؛ فإن لم يدر اثنتين صلى أم ثلاثا؛ فليبن على اثنتين. فإن لم يدر أثلاثا صلى أم أربعا فليبن على ثلاث وليسجد سجدتين قبل أن يسلم"([[650]](#footnote-650)).

**ووجه الدلالة من الحديثين:** ظاهر في وجوب البناء على اليقين([[651]](#footnote-651)), فعليه أن يلغي الشك أي الزائد الذي هو محل الشك ولا يأخذ به، وليبن على المتيقن. وهذا محمول على ما إذا لم يغلب على ظنه شيء، وإلا فعند غلبة الظن ما بقي شك، فمعنى" إذا شك أحدكم": أي إذا بقي شاكا ولم يترجح عنده أحد الطرفين بالتحري([[652]](#footnote-652)).

**القول الثالث: يتحرى الصواب، فيبني عليه**.

وهو ظاهر الرواية عند الحنفية، فيمن يكثر سهوه وله ظن غالب([[653]](#footnote-653)). ورواية للحنابلة في الإمام دون المنفرد([[654]](#footnote-654)), ورواية أخرى لهم في المنفرد فقط([[655]](#footnote-655)).

**والدليل:**

**أولا: علل الحنفية لزوم التحري لِمن يكثر من السهو بحديث ابن مسعود** مرفوعا "إذا شك أحدكم في صلاته فليتحر الصواب فليتم عليه"([[656]](#footnote-656)), و رأوا أن في إعمال هذا الحديث رفعا للحرج عمن يكثر سهوه وشكه. قال في "المبسوط": ولأنا لو أمرناه- أي من يتكرر منه الشك- بالاستقبال؛ (فإنه) يقع في الشك ثانيا وثالثا إذا صار ذلك عادة له, فيتعذر عليه الـمُضي في الصلاة, فلهذا يتحرى"([[657]](#footnote-657)).

**ثانيا: علل الحنابلة ذلك في الإمام خاصة**: بأن للإمام من يُذكره إن غلط، فلا يخرج منها على شك، والمنفرد يبني على اليقين؛ لأنه لا يأمن الخطأ، وليس له من يذكره، فلزمه البناء على اليقين، كيلا يخرج من الصلاة شاكًا فيها، وهذا ظاهر المذهب([[658]](#footnote-658)).

**القول الرابع: الفرق بين الشك المُسْتنكِح وغير المُستنكِح([[659]](#footnote-659)),** فيبني الشاك غير المستنكح على الأقل-كقول الجمهور-ويبني الشاك المستنكح على الأكثر ويسجد بعد السلام استحبابا:

وهي رواية عن مالك، قال بها بعض أصحابه.

قال الشيخ الدَّرْدِير([[660]](#footnote-660)): واعلم أن السهو مستنكح وغير مستنكح؛ فالسهو المستنكح هو أن يعتري المصلي كثيرا بأن يشك كل يوم ولو مرة هل زاد أو نقص أو لا, أو هل صلى ثلاثا أو أربعا, ولا يتيقن شيئا يبني عليه. وحكمه أن يَلْهَى عنه, ولا إصلاح عليه بل يبني على الأكثر, ولكن يسجد بعد السلام استحبابا...وغير المستنكح هو الذي لا يأتي كل يوم كمن شك في بعض الأوقات أصلى ثلاثا أم أربعا أو هل زاد أو نقص أو لا, فهذا يصلح بالبناء على الأقل والإتيان بما شك فيه ويسجد([[661]](#footnote-661)).

**الدليل:**

**من السنة:**

أولا: يبني من به شك غير مستنكح على الأقل لحديث أبي سعيد الخدري مرفوعا:"فليطرح الشك"([[662]](#footnote-662)) حيث حمله بعض المالكية على الذي لم يستنكحه الشك- أي لم يكثر شكه- وحملوا حديث أبي هريرة: "إذا لم يدر أحدكم كم صلى فليسجد سجدتين"([[663]](#footnote-663))على الذي يغلب عليه الشك ويستنكحه، وذلك من باب الجمع([[664]](#footnote-664)).كذلك فإنه إذا فعل ذلك أيَسَ الشيطان منه، فكان ذلك سببا لانقطاعه عنه([[665]](#footnote-665)).

ويمكن إعادة صياغة الخلاف السابق كما يلي:

1-تبطل صلاته، ويعيد: رواية لأبي حنيفة اختارها بعض الحنفية.

2-يبني على اليقين، وهو الأقل: قول الجمهور.

3-يتحرى الصواب، ويعمل على غالب ظنه: قول الجمهور فيمن كان له ظن غالب، ورواية عن احمد في الإمام دون المأموم.

4-إن كان الشك مستنكح، يبني على الأكثر، وإن كان الشك غير مستنكح يبني على الأقل: وهو قولٌ للمالكية([[666]](#footnote-666)).

**المناقشة والترجيح:**

**مناقشة القول الأول:** أما قول الحنفية بلزوم الإعادة على من سها لأول مرة، فمردود من وجهين:

**الوجه الأول:** أن حديث ابن مسعود الذي استدلوا به لا أصل له. وعلى فرض ثبوته، فإنه خارج محل النزاع، فلا دلالة فيه على تخصيص من سها أو شك لأول مرة أو لـمرات كثيرة، فالحديث مطلق.

وقد استنكر الشافعي- رحمه الله- هذا القول، فيما نقله عن النووي، قال النووي: قال الشافعي: ما رأيت قولا أقبح من قول أبي حنيفة هذا ولا أبعد من السنة([[667]](#footnote-667)). ووجه استنكار هذا القول مخالفته للأصول، فلم يثبت بطلان عبادة ولزوم استئنافها بالسهو أو الشك فيها. غاية ما في الأمر جبرُها -كما في الصلاة والـمناسك ونحو ذلك. ولعل الشافعي-رحمه الله- يقصد ببعد هذا القول عن السنة حديث:"إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه"([[668]](#footnote-668)). فإن الحكم الذي عُفي عنه عام شامل للحكم الدنيوي، وهو عدم البطلان، وللحكم الأخروي وهو: عدم الإثم والمؤاخذة([[669]](#footnote-669)). فالسهو ليس مـبطلٌ للعبادة من أصلها بل لازمُهُ الجبر بالتحري وسجدتي السهو. والله أعلم.

**الوجه الثاني:** أما حديث:" لا غرار في الصلاة ". فهو خارج محل النزاع، ولا دلالة فيه على بطلان الصلاة ولزوم إعادتها. غاية ما فيه أنه على المصلي أن يطلب اليقين وهو في صلاته، فيبني عليه، فلا ينصرف منها إلا وهو على يقين من أنه قد أتمها على وجهها المطلوب شرعا. والله أعلم.

**مناقشة القول الثاني:** يمكن رد قول الجمهور بأن أحاديث البناء على اليقين مخالفة لحديث ابن مسعود في لزوم التحري والاجتهاد في تحصيل الصواب والعمل به.

لكن يجاب على ذلك: بان التحري إنما يكون فيمن له ظن غالب فيُعمل به. أما من ليس له ظن غالب، فيلزمه البناء على اليقين.

**مناقشة القول الثالث:**

**أما قول الحنفية بلزوم التحري لمن يكثر سهوه** فهو مقبول وموافق للسنة إذا كان له ظن غالب. لكن قولهم هذا - بإطلاق- يخالف أحاديث البناء على اليقين وهو الأقل. وعليهم - كذلك -عدم القول بالتحري في حق من سها لأول مرة، فقد كلفوه الإعادة بلا دليل معتبر، وفرقوا بينه وبين من يكثر سهوه.

**أما تخصيص الحنابلة - في قولٍ لهم- الإمام بالتحري دون المأموم** بحجة أن للإمام من يُذكره إن غلط، والمنفرد يبني على اليقين؛ لأنه ليس له من يذكره، فلزمه البناء على اليقين. فلا يُقبل- هذا القول منهم- على إطلاقه، لأن تنبيه المأموم للإمام هو التسبيح به فحسب، وهو تنبيه على مطلق السهو، أما كم ركعة سها عنها، فلم يقل أحد من أهل العلم - فيما أعلم - بأن للمأموم أن يخبر الإمام بعدد الركعات التي نسيها أثناء الصلاة. والله أعلم.

**مناقشة القول الرابع:** فرق بعض المالكية بين الشك الـمستنكح وغير الـمستنكح، وهذا التفريق مرود من وجوه:

أولا:هذا التفريق لا دليل عليه من السنة، فالأحاديث التي تناولت السهو في الصلاة مطلقة فيمن كان سهوه قليل أو كثير.

ثانيا: أنه لا ضابط يفرق بين حد السهو المستنكح (الكثير)وغير المستنكح(القليل).

ثالثا: قالوا فيمن كان شكه أو سهوه مستنكح، فأنه يبني على الأكثر. والقول بالبناء على الأكثر، يخالف ما جاء في السنة الثابتة من لزوم البناء على اليقين، وهو الأقل. أو التحري لمن كان له ظن غالب.

**الترجيح:** مما سبق يتضح قوة الخلاف في المسألة لصحة الأحاديث الواردة فيها مع التعارض بين ظواهرها. لكن الأقرب إلى الصواب هو الجمع بين تلك الأحاديث، وحمل مُـجملها على مُبينها، ومطلقها على مقيدها.

فالأولى للمكلف- سواءً كان سهوه كثير أو غير كثير، إماما كان أو مأموم- أن يعمل بغالب ظنه إن كان له ظن غالب، وهو التحري، وفي هذا إعمالا لحديث ابن مسعود:" فليتحر الصواب فليتم عليه".

فإن لم يمكنه التحري وليس له ظن غالب؛ فإنه يبني على اليقين، وهو الأقل. وفي هذا عملا بحديث أبي سعيد الخدري:"إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى أثلاثا أم أربعا فليطرح الشك وليبن على ما استيقن". ولحديث عبد الرحمن بن عوفالذي في معناه.

**فقه عبد الله بن عمرو في المسألة**:

يذهب عبد الله بن عمرو إلى أن من شك في صلاته بالنقص، فعليه أن يبني على اليقين وهو النقص، ومن ثم فيصلي ركعة أخرى ثم يسجد للسهو دون تفريق بين من كان له ظن غالب أو ليس له ظن غالب، وهذا داخل فيما ترجح لدينا، والله أعلم.

**المطلب الثاني: المسافة التي يلزم بها شهود الجمعة على المكلف**

**الخبر:** عن عبد الله بن عمرو، قال: إنما تجب الجمعة على من سمع النداء([[670]](#footnote-670)), فمن سمعه فلم يأته فقد عصى ربه([[671]](#footnote-671)).

وهذا الخبر فيه مسألة: وهي ما هي أدنى مسافة تجب بها الجمعة على من يلزمه شهودها؟

لا خلاف أن لصلاة الجمعة من الشروط والخصوصية ما ليس لغيرها من باقي الجماعات والفروض. ومن هذه الشروط: أدنى مسافة تجب بها على من تلزمه الجمعة ممن هو خارج الـمصر أو البلد الذي تقام فيه الجمعة، فيقطعها إليها بلا عناء، باعتبار أن القدرة على شهودها من شروط وجوبها. ومنها القدرة على السير إليها بلا مشقة على المكلف.

وهي مسألة خلافية: وسبب الخلاف فيها هو اختلاف الأحاديث والآثار الواردة في ذلك([[672]](#footnote-672)).

**تحرير محل النزاع:**

**-اتفقوا على** أن الجمعة واجبة على الأحرار البالغين الذي لا عذر لهم، والمقيمين داخل البلد أو المصر([[673]](#footnote-673)), سواء سمعوا النداء أو لا لم يسمعوا([[674]](#footnote-674)).

-**اختلفوا فيمن** كان خارج الـمصر الذي تقام فيه الجمعة من أهل القرى وغيرهم، هل تجب عليه أم لا؟ وما هي أدنى مسافة تجب بها على من كان خارج البلد حتى تلزمه الجمعة؟

**القول الأول: تجب الجمعة على من كان مقيما في المصر([[675]](#footnote-675)) أو البلد الجامع، سمع النداء أو لم يسمع.**

وهو مذهب الحنفية ([[676]](#footnote-676)).

**والدليل من المعقول:**

لأن من شرائط الجمعة - عندهم- الـمصر الجامع([[677]](#footnote-677)).

ودليل هذا الشرط، هو:

1-من السنة: قوله :" لا جمعة ولا تشريق([[678]](#footnote-678)) إلا في مصر جامع"([[679]](#footnote-679)).

2-من أقوال الصحابة: عن علي, قال:" لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع"([[680]](#footnote-680)).

3-من المعقول:

أ-لأن النبي كان يقيم الجمعة بالمدينة، فلا يدعو أهل العوالي([[681]](#footnote-681)). ولو وجبت عليهم لوجب عليه أن يأمرهم بها. يشهد لذلك ما ورد عن عثمان أنه صلى العيد في يوم جمعة ثم قال لأهل العوالي:" يا أيها الناس، إن هذا يوم قد اجتمع لكم فيه عيدان، فمن أحب أن ينتظر الجمعة من أهل العوالي فلينتظر، ومن أحب أن يرجع فقد أذنت له"([[682]](#footnote-682)).

ب-ولأن الصحابة حين فتحوا الأمصار والقرى ما اشتغلوا بنصب المنابر وبناء الجوامع إلا في الأمصار والمدن، وذلك اتفاق منهم على أن المصر من شرائط الجمعة([[683]](#footnote-683)).

**القول الثاني: تجب الجمعة على من سمع النداء**:

وهو قول لعبد الله بن عمرو بن العاص-كما روي عنه في أصل الباب، وقولٌ لحفيده عمرو بن شعيب([[684]](#footnote-684)), وقال به سعيد بن المسيب([[685]](#footnote-685)), والزهري([[686]](#footnote-686)), وعطاء([[687]](#footnote-687)).

وهو رواية لأبي يوسف من الحنفية([[688]](#footnote-688)), وقول عند للمالكية([[689]](#footnote-689)), وهو مذهب الشافعية([[690]](#footnote-690)).

**الدليل:**

**أولا من السنة:**

1-عن عبد الله بن عمرو بن العاص-رضي الله عنهما -أن النبي , قال:"الجمعة على من سمع النداء"([[691]](#footnote-691)).

**وجه الدلالة** فيه: أن من سمع نداء بلد الجمعة، فمن كان في قرية لا يلزم أهلها إقامة الجمعة لزمته إن كان بحيث يسمع النداء من صيت على الأرض، من طرف قريته الذي يلي بلد الجمعة مع اعتدال السمع، وهُدوّ الأصوات، وسكون الرياح، وليس المراد من الحديث أن الوجوب متعلق بنفس السماع، وإلاّ لسقطت عن الأصم، وإنما هو متعلق بمحل السماع([[692]](#footnote-692)).

فليس المقصود السماع نفسه بل المقصود أن يكون في مكان لو سمع النداء لأمكنه الإجابة بلا مشقة.

2-عن أبي هريرة، أن رجلا أعمى أتى النبي ، فقال: يا رسول الله، إنه ليس لي قائد يقودني إلى المسجد، فسأل رسول الله أن يرخص له، فيصلي في بيته، فرخص له، فلما ولى، دعاه، فقال: "هل تسمع النداء بالصلاة؟ " قال: نعم، قال: فأجب"([[693]](#footnote-693)).

**ثانيا-من أقوال الصحابة:**

قول عبد الله بن عمرو بن العاص: الجمعة على من سمع النداء([[694]](#footnote-694)).

**القول الثالث: تجب الجمعة على أهل البلد ومن كان خارجها على مسافة ثلاثة أميال أو أربعة**.

وهو حكاية فعل عن عبد الله بن عمرو بن العاص([[695]](#footnote-695)), ورواية عن أنس بن مالك([[696]](#footnote-696)), وعبد الله بن سَلَام([[697]](#footnote-697))([[698]](#footnote-698)).

وهو قول محمد بن المنكدر، ورواية عن ابن شهاب([[699]](#footnote-699)).

وهو مذهب المالكية([[700]](#footnote-700)),الحنابلة([[701]](#footnote-701)).

قال مالك- فيمن كان على ثلاثة أميال من المدينة-: أرى أن يشهدوا الجمعة...وإن كانت زيادة فزيادة يسيرة([[702]](#footnote-702)).وسُئِل أحمد عن الجمعة: على من تجب؟ فقال: أما على من سمع النداء، فليس في نفسي منه شيء أنه عليه، قال: ويبلغ فرسخا، يعني: النداء([[703]](#footnote-703)).

**الدليل:**

**أولا من السنة:**

**1-من السنة القولية:**

عن محمد بن عباد بن جعفر, قال: قال رسول الله :" هل على أحدكم أن يتخذ الضيعة من العمر على رأس الـميلين من المدينة أو الثلاثة، ثم يأتي الجمعة فلا يشهدها، ثم يأتي الجمعة فلا يشهدها، فطبع الله على قلبه"([[704]](#footnote-704)).

**وجه الدلالة:** ظاهر في أن أدنى مَدى يُشهد له الجمعة خارج المصر هو ميلين أو ثلاثة.

**2-من السنة التقريرية:**

لأن أهل "العالية" كانوا ينزلون إلى الجمعة على عهد النبي من العالية، وأقصى العالية على ثلاثة أميال([[705]](#footnote-705)).

**وجه الدلالة**: إقرار النبي أهل العوالي، ومن كان على شاكلتهم، وهم على مسافة ثلاثة أميال.

**ثانيا: ما رود عن الصحابة**:

فعن عبد الله بن سلام، أنه كان يأتي يوم الجمعة، فيعلق مع إِدَاوة([[706]](#footnote-706)) من ماء، ويجمع من العوالي([[707]](#footnote-707)).

**ثالثا من المعقول:** لأن النداء يُسمع – في الأغلب- من ثلاثة أميال من موضع النداء([[708]](#footnote-708)).

**القول الرابع: تجب الجمعة على مسافة فرسخين:**

وهي رواية عن أنس([[709]](#footnote-709)), وسعد بن أبي وقاص([[710]](#footnote-710)), وأبي هريرة([[711]](#footnote-711)). وهو قول النخعي([[712]](#footnote-712)), وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم([[713]](#footnote-713)), ورواية عن الزهري([[714]](#footnote-714)), وقال عطاء: من سبعة أميال([[715]](#footnote-715)).

**الدليل: مما ورد عن الصحابة:**

1-عن أبي هريرة، قال: تؤتى الجمعة من فرسخين([[716]](#footnote-716)).

2-وعن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص([[717]](#footnote-717)), قالت: كان أبي يكون من المدينة على ستة أميال أو ثمانية، فكان ربما يشهد الجمعة بالمدينة وربما لم يشهدها([[718]](#footnote-718)).

3-عن أبي الْبَخْتَرِيِّ، قال: رأيت أنسا شهد الجمعة من "الزاوية"، وهي فرسخان من البصرة([[719]](#footnote-719)).

**القول الخامس: تجب الجمعة على من إذا دخل وقتها خرج من بيته ماشيا أدرك:**

وهو قول ربيعة الرأي([[720]](#footnote-720)).

وقال به الظاهرية, قال ابن حزم: ويلزم المجيء إلى الجمعة من كان منها بحيث إذا زالت الشمس وقد توضأ قبل ذلك دخل الطريق إثر أول الزوال ومشى مترسلا ويدرك منها ولو السلام، سواءً سمع النداء أو لم يسمع، فمن كان بحيث إن فعل ما ذكرنا لم يدرك منها ولا السلام لم يلزمه المجيء إليها، سمع النداء أو لم يسمع([[721]](#footnote-721)).

**الدليل من الكتاب:**

قوله:(يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ)[سورة الجمعة، من الآية: 9].

**وجه الدلالة**:

أن الله افترض السعي إليها إذا نودي لها، لا قبل ذلك، ولم يشترط من سمع النداء ممن لم يسمعه، والنداء لها إنما هو إذا زالت الشمس، فمن أُمِر بالرواح قبل ذلك فرضا فقد افترض ما لم يفترضه الله في الآية ولا رسوله. فصح يقينا أنه أمر بالرواح إليها إثر زوال الشمس، لا قبل ذلك...وقد صح أن السعي المأمور به إنما هو لإدراك الصلاة لا للعناء دون إدراكها([[722]](#footnote-722)).

**القول السادس**:

تجب على من آواه الليل إلى أهله: وهذا القول روي عن عبد الله بن عمر([[723]](#footnote-723)), والحسن([[724]](#footnote-724)), ونافع مولى ابن عمر([[725]](#footnote-725)).

**الدليل:**

**أولا من السنة:** عن أبي هريرة، أن النبي قال: "الجمعة على من آواه الليل إلى أهله"([[726]](#footnote-726)).

**وجه الدلالة:** أن الجمعة تجب على من كان بالمصر وخارجا عنه ممن إذا شهد الجمعة أمكنه الانصراف إلى أهله فآوى إليهم([[727]](#footnote-727)).

**ثانيا: من أقوال الصحابة:** عن عبد الله بن عمر :الجمعة على من آواه الـمُــرَاح"([[728]](#footnote-728)).

**القول السابع: تجب الجمعة اثنا عشر إلى خمس عشرة ميلا:**

وهو قول مُعاذ بن جبل([[729]](#footnote-729)). وعطاء([[730]](#footnote-730)), وعكرمة([[731]](#footnote-731)).

**الدليل: ما ورد عن الصحابة:**

فعن معاذ بن جبل، أنه كان يقوم على منبره، فيقول: " يا أهل قردا، ويا أهل دامرة، قريتين من قرى دمشق، إحداهما على أربع فراسخ، والأخرى على خمسة، إن الجمعة لزمتكم، وأن لا جمعة إلا معنا"([[732]](#footnote-732)).

**القول الثامن: أربعة وعشرون ميلا:** وهو رواية عن معاوية ([[733]](#footnote-733)).

**الدليل: ما ورد عن الصحابة**:

فعن معاوية أنه كان يدعو الناس إلى شهود الجمعة على المنبر بدمشق، فيقول: اشهدوا الجمعة يا أهل كذا، يا أهل كذا، حتى يدعو أهل ماترين، وأهل فائن([[734]](#footnote-734)) حينئذ من دمشق على أربعة وعشرين ميلا"([[735]](#footnote-735)).

**القول التاسع: تجب الجمعة على أهل البلد ومن كان خارجها على مسافة ثلاثة فراسخ:**

وهي رواية عن أبي يوسف([[736]](#footnote-736)).

يلاحظ من الأقوال السابقة ما يلي:

**1-أنها في مجملها تنقسم إلى قسمين:**

**الأول: أقوال تُحد ذلك بمسافة مكانية.**

والقائلون بذلك على فئتين:

الفئة الأولى: من يُقدر المساقة بعينها، وهذه المسافة تترواح-عندهم- ما بين ثلاثة أميال، وهو أدنى ما قيل، وأربعة وعشرين ميلا، وهو أقصى ما قيل في ذلك.

الفئة الثانية: من يحكى عنه من فعله مسافة كان يشهد الجمعة منها أو لا يشهدها بعدها.

**الثاني: من يقول بوصف يُعلق عليه لزوم الجمعة**،

وهذا الوصف ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ-من يضبطه بسماع النداء فحسب.

ب-من يضبطه بالإيواء إلى الأهل ليلا.

ج-من يضبطه بالقدرة على إدراك الجمعة إذا خرج لها ماشيا.

**2-اختلاف أقول الصحابة والتابعين-أنفسهم-في ذلك.**

فعبد الله بن عمرو بن العاص روي عنه في المسألة قولان:

الأول: أن الجمعة تجب على من سمع النداء.

الثاني: أنها تجب على كل من كان على أربعة أميال.

ولكن يمكن الجمع بين قوليه بأن أحدهما مُفسر للآخر، لاسيما وأن أحدهما حكاية عن فعله، والآخر من نص قوله.

فقوله :"إنما تجب الجمعة على من سمع النداء؛ فمن سمعه فلم يأته فقد عصى ربه", تفسره رواية عمرو بن شعيب: أن عبد الله بن عمرو بن العاص، يكون بالوهْط، فلا يشهد الجمعة مع الناس بالطائف، وإنما بينه وبين الطائف أربعة أميال أو ثلاثة([[737]](#footnote-737)). فيكون رأي عبد الله بن عمرو أن الجمعة على من يسمع ندائها، وأدنى مسافة لذلك هي ثلاثة أميال أو أربعة.

3-أن ما جاء عن الصحابة والتابعين بعضه من قولهم وبعضه من فعلهم.

4-أن بعضا مما حكي عنهم من فعلهم ليس فيه تحديد لمسافة بعينها لكنه حكاية عن مكانين تقدر المسافة بينهما.

**المناقشة والترجيح:**

**أولا: يمكن مناقشة جميع الأقوال التي حدت ذلك بمسافة بما يلي:**

1-أن القول بمسافة لم تثبته سنة مرفوعة لا صحيحة ولا ضعيفة.

2-أن ما ثبت من تقدير ذلك بمسافة هو من أقوال بعض الصحابة أو حكاية عن فعلهم، وهم- مع ذلك-لم يتفقوا، وليس قول بعضهم أولى من قول بعض.

فمن قال بأن أدنى مسافة لذلك ثلاثة أميال متعلقا بأن أهل العوالي كانوا يَجْمَعون مع رسول الله , يُرد عليه: بأنه قد روي أن أهل ذي الحُلَيْفة([[738]](#footnote-738))كانوا يـجْمعون معه , وهي على أكثر من ثلاثة أميال من المدينة([[739]](#footnote-739)).

3- أن بعضا مما ثبت من تقدير المسافة كان حكاية عن بعض التابعين لفعل بعض الصحابة، وتقديرا منهم لتلك المسافة، وهو تقدير يتطرقه الاحتمال، من ثم يُضعف به الاستدلال.

كما أنهم اختلفوا كذلك في تقدير تلك المسافات، وليس قول بعضهم أولى من قول بعض، لاسيما وأن المسألة اجتهادية.

4-أن تقدير المسافة بمدى سماع صوت النداء، يختلف باختلاف المؤذن، وباختلاف المكان الذي ينادي منه، وباختلاف اتجاه الريح ومدى الضجيج والصخب الموجود بالمكان، حتى أنه يختلف باختلاف الوقت ليلا ونهارا، صيفا وشتاءً. وعدم انضباط ذلك يقدح في اعتبار المسافة بمدى سماع النداء.

**ثانيا: مناقشة القول بأن الجمعة تجب على من آواه الليل إلى أهله**.

وذلك من وجوه:

1-عدم ثبوت ذلك عن النبي, فالحديث المروي في ذلك لا يثبت-كما بينا.

2-أن أقوال الصحابة في ذلك معارِضة بأقوال أخرى واردة عن غيرهم من الصحابة، وليس قول بعضهم بأولى من قول بعض.

3-أن عبد الله بن عمر الذي ورد عنه هذا القول, قد ورد عنه قول بخلافه، وليس الأخذ بأحد قوليه بأولى من الآخر.

4-أن في ذلك مشقة على المكلفين، فلو فرض انتهاء الجمعة وصلاتها- على أبعد تقدير- قبل دخول وقت العصر مباشرة، فيقطع المصلي الطريق عائدا إلى أهله في الوقت بين دخول وقت العصر وقبيل مغيب الشمس، وهو وقت طويل يُفهم منه أن المسافة طويلة حتى يأوي إلى أهله ليلا، وفي ذلك من المشقة والجهد ما لا يتفق مع يسر الشريعة وسهولتها.

**ثالثا: يمكن مناقشة القول بأن اشتراط المصر الجامع في لزوم الجمعة لا يصح من وجوه:**

1-ضعف الحديث الوارد في ذلك كما بينا([[740]](#footnote-740)).

**ويجاب على ذلك** بـأن الحديث، وإن كان ضعيفا، إلا أن ذلك ثابت من قول علي بن أبي طالب.

**ويُرد على ذلك** بأمرين:

الأول: أنه مخالف لما ورد عن بعض الصحابة في المسألة. وليس قول بعضهم بأولى من قول بعض. فعن أبي هريرة أنهم كتبوا إلى عمر، يسألونه عن الجمعة، فكتب: جمعوا حيث كنتم([[741]](#footnote-741)), فلم يفرق بين الأمصار والقرى.

الثاني: أن قول علييُحمل على من لم يسمع النداء- عند من قال بأن الجمعة على من سمع النداء- فيكون هذا خاص من عام([[742]](#footnote-742)).

2-أنه ثبت-من غير وجه - الاجتماع للجمعة في غير مصر جامع، فثبتت إقامتها في القرى، فعن ابن عباس قال: إن أول جُمْعة جُمِعت بعد جمعة في مسجد رسول الله في مسجد عبد القيس بجواثي من البحرين([[743]](#footnote-743)).

**وجه الدلالة:** جواز إقامة الجمعة في القرى؛ لأن الظاهر أن عبد القيس لم يجمعوا إلا بأمر النبي, لـمــا عرف من عادة الصحابة من عدم الاستبداد بالأمور الشرعية في زمن نزول الوحي([[744]](#footnote-744)).

قال المباركفوري([[745]](#footnote-745)): وإنما جمعوا بعد رجوع وفدهم إليهم، فدل على أنهم سبقوا جميع القرى إلى الإسلام([[746]](#footnote-746)).

3-ولأنها صلاة مفروضة فلا وجه لاختصاص أهل الأمصار دون أهل القرى بها([[747]](#footnote-747)).

4-ولأنها عبادة على البدن شرط فيها الحرية، فجاز أن يشترط فيها قطع مسافة كالحج([[748]](#footnote-748)).

5-وأما قولهم أنهلم يأمر أهل العوالي بها, فمردود بأمره في قوله:(فَاسْعَوْا إِلى ذِكْرِ اللَّهِ )[سورة الجمعة, من الآية: 9]([[749]](#footnote-749)).

6-كما أن القائلين بذلك اختلفوا في وصف المصر الذي يشترط للزوم الجمعة، وأن هذه الأوصاف مع الخلاف فيها لم يعضدها أي سند من نص أو إجماع أو قياس صحيح.

7-أما الاستشهاد برُخصة عثمان لأهل العوالي في ترك الجمعة يوم العيد؛ لأنه إذا اجتمع عيدان اجــــتـزئ بالعيد وسقطت الجمعة عمن حضر العيد([[750]](#footnote-750)).

**مناقشة من قال بشرط سماع النداء:**

يمكن دفع دليله من وجوه:

1-أن الحديث الوارد في ذلك لا يصح، كما بينا.

لكن يجاب على ذلك بأن أبا داود رواه عن سُفيان([[751]](#footnote-751)) موقوفا على عبد الله بن عمرو بن العاص، وقد أسنده قَبِيصة([[752]](#footnote-752)), وهو ثقة، فيكون الخبر قد روي تارة موقوفا وتارة مسندا، فيُحْمَل الموقوف على فتواه, ويحمل المسند على روايته([[753]](#footnote-753)).

ويجاب على ذلك بأنهم تكلموا في سماعه من سفيان الثوري خاصة، فضعفوا روايته عن سفيان([[754]](#footnote-754)), فيكون هذا مما لا يصح من روايته عن الثوري.

2-أما قوله :" أتسمع النداء؟ قال: نعم، قال:"أجِبْ"([[755]](#footnote-755)).

فيجاب عليه من وجهين:

**الأول:** ليس المقصود السماع نفسه وإلا سقطت عن الأصم، إنما المقصود لزومها على من يعلم بدخول وقت الصلاة، وليس ذلك متعلقا بسماع النداء نفسه.

**الثاني:** رخصة النبي لعِتْبان بن مالك([[756]](#footnote-756)) في صلاته في بيته لـما ضعُفَ بصره. ومعلوم أن عِتبان لا يبعد سماعه لنداء الجمعة؛ فهو من أهل المدينة، وهذه الرخصة عامة تشمل صلاة الجمعة.

**الترجيح:** يلاحظ مما سبق قوة الخلاف في المسألة لكثرة الأقوال وتنوع الأدلة، مع الخلاف -كذلك- في ثبوت كثير منها.

والذي يترجح هو القول بوجوب الجمعة على من إذا دخل وقتها خرج من بيته ماشيا أدرك، وهو قول الظاهرية.

**سبب الترجيح:** وذلك لأن المكلف غير مأمور بأيٍ من شروط الصلاة، كالطهارة ونحوها، ومنها السعي إليها إلا بعد دخول وقتها.ولـما كان أول وقت صلاة الجمعة من الزوال إلى دخول وقت العصر-على الراجح-([[757]](#footnote-757)), فإن من تلزمه الجمعة يجب عليه أن يسعى إليها من وقت دخولها حتى يدركها , فمن سعى إليها قبل وقت الوجوب فتلك فضيلة لا فريضة؛ فإذا أدرك ركعة منها أدرك الجمعة, و من لم يدرك منها شيئا صلى ظهرا, وسقط في حقه وجوب الجمعة للعُذر في تحصيل شرطها, وهو السعي إليها في وقتها؛ امتثالا لقوله :(يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ)[سورة الجمعة, من الآية: 9].

**فقه عبد الله بن عمرو**: ذهب إلى أن الجمعة على من يسمع ندائها, وأدنى مسافة لذلك هي ثلاثة أميال أو أربعة. وهو خلاف ما ترجح لدينا, والله أعلم.

**المطلب الثالث: في حكم الصلاة في معاطن([[758]](#footnote-758))الإبل**

**الأثر**: عن عروة بن الزبير عن رجل من المهاجرين، لم ير به بأسا، أنه سأل عبد الله بن عمرو بن العاص: أأصلي في عطن الإبل؟ فقال عبد الله: لا، ولكن صل في مُراح([[759]](#footnote-759)) الغنم([[760]](#footnote-760)).

**صورة المسألة:** أن تحضر الصلاة والمكلف في عَطَن الإبل، فهل يجوز له الصلاة فيها أم يحرم عليه؟

فالمسألة خلافية، وسبب الخلاف:

1-تعارض ظاهر الأحاديث في هذا الباب([[761]](#footnote-761)).

2-الاختلاف في قصد النهي عن الصلاة في معاطن الإبل، هل هو محمول على الكراهة أم محمول على الحرمة؟

3-الاختلاف في الحكمة التي لأجلها وقع النهي عن الصلاة في معاطن الإبل، هل هو للتعبد أم لـمظنة النجاسة ونحوها ؟

**القول الأول([[762]](#footnote-762)):** الصلاة في معاطن الإبل تجوز مع الكراهة.

وهو قول الجمهور من: الحنفية([[763]](#footnote-763)), والراجح عند المالكية([[764]](#footnote-764)),والشافعية([[765]](#footnote-765)), ورواية عن أحمد([[766]](#footnote-766)).

**الدليل:**

**أولا من السنة**: جمعا بين حديث جابر بن سمرة أن رجلا سأل رسول الله : أأتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: " إن شئت فتوضأ، وإن شئت فلا توضأ ", قال: أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: " نعم, فتوضأ من لحوم الإبل", قال: أصلي في مرابض الغنم؟ قال: " نعم", قال: أصلي في مبارك الإبل؟ قال: "لا"([[767]](#footnote-767)). مع قوله : (وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ)[سورة البقرة, من الآية: 144], وقوله :" أعطيت خمساً لم يُعْطَهن أحدٌ قبلي: نُصِرتُ بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدا وطَهورا، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل"([[768]](#footnote-768)).

فنهيه عن الصلاة في معاطن الإبل بنصوص أخرى تثبت جواز الصلاة في عموم الأرض.

**وجه الدلالة:**

1-أن نصوص الإباحة عامة محمولة على الجواز, وأن أحاديث النهي خاصة محمولة على الكراهة([[769]](#footnote-769)).

2-هذه النصوص تُثبت فضيلةً لهذه الأمة اختصت بها دون سائر الأمم، والفضائل لا تُنْسخ، فيلزم الجمع بين الأمرين، فيتنزل النهي على الكراهة لا الحرمة([[770]](#footnote-770)).

ونهيه-كذلك-عن الصلاة في معاطن الإبل مُعارض بما ثبت عنه من فعلة، فقد صلى على البعير([[771]](#footnote-771)).

وصلى –كذلك- إلى البعير ([[772]](#footnote-772)).

**ثانيا من المعقول:**

حيث نحا الفقهاء في ذلك اتجاهين:

**الاتجاه الأول**: يرى أن هذا النهي للكراهة، وهو معقول المعنى، وهذا المعنى محصور في أمور:

1-أن تلك المعاطن لا تخلو عن النجاسة عادة، فالإبل تقصد السهول فتجتمع النجاسة فيها، في حين أن الغنم تقصد الأرض الصُلْبة.كذلك لسوء رائحتها وكثرة ترابها ووسخها وكل ذلك يمنع من تمام العبادة فيها([[773]](#footnote-773)).

2-لأنها مأوى الجن والشياطين أو لأنها خلقت من الجن([[774]](#footnote-774)).

3-أن الإبل فيها نفور، فربما صالت على المصلي فيبتلى بما يفسد صلاته([[775]](#footnote-775)).

فإنها خلقت على صفة الشياطين من النفور والإيذاء([[776]](#footnote-776)), والصلاة تُكْرَهُ في مكان به شياطين([[777]](#footnote-777)).

ولا يأمن المصلي من أن تنْفِر وتقطع عليه صلاتُه, فينشغلُ بها عن صلاته([[778]](#footnote-778)).

4-لأن أهلها يستترون بها لقضاء الحاجة([[779]](#footnote-779)).

**الاتجاه الثاني:** أن النهي للكراهة، وهو غير معقول المعنى، ومن ثم فالحكم تعبدي([[780]](#footnote-780)).

ويترتب على ذلك أنه لو احترز من النجاسة أو بسط شيئا طاهرا وصلى عليه أو صلى في ناحية منها ليس فيها شيء من أبوالها وأبعارها أجزأه([[781]](#footnote-781)).

قال العظيم آبادي**(**[[782]](#footnote-782)**)**: وذهب أكثر العلماء إلى حمل النهي على الكراهة مع عدم النجاسة وعلى التحريم مع وجودها([[783]](#footnote-783)).

أما من قال بأن النهي للتعبد فالكراهة عنده ثابتة حتى لو احترز عن النجاسة أو صلى على شيء طاهر.

**القول الثاني: لا تصح الصلاة في معاطن الإبل:**

وهو قول عبد الله بن عمرو بن العاص([[784]](#footnote-784)), وابن عمر([[785]](#footnote-785)), وأبي هريرة([[786]](#footnote-786)), وجابر بن سمرة([[787]](#footnote-787))، والحسن([[788]](#footnote-788)), وعطاء([[789]](#footnote-789)).

وهو مذهب الحنابلة([[790]](#footnote-790)), والظاهرية([[791]](#footnote-791)), ورواية عن مالك([[792]](#footnote-792)).

**والدليل:**

**من السنة:**

1-عن جابر بن سمرة أن رجلا سأل رسول الله : أأتوضأ من لحوم الغنم ؟ قال: "إن شئت فتوضأ، وإن شئت فلا توضأ", قال: أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: "نعم فتوضأ من لحوم الإبل" قال: أصلي في مرابض الغنم؟ قال: "نعم", قال: أصلي في مبارك الإبل؟ قال:"لا"([[793]](#footnote-793)).

وعنه قال:" أمرنا رسول الله أن نتوضأ من لحوم الإبل، ولا نتوضأ من لحوم الغنم، وأن نصلي في دِمَن([[794]](#footnote-794)) الغنم، ولا نصلي في عطن الإبل"([[795]](#footnote-795)).

**وجه الدلالة**: أن النهي يقتضي التحريم، وهذا الحديث خاص, فيقدم على عموم الأحاديث المبيحة للصلاة في عموم الأرض([[796]](#footnote-796)).

2-عن عبد الله بن عمر, أن رسول الله :" نهى أن يصلى في سبعة مواطن: المزبلة([[797]](#footnote-797))، والمجزرة، والمقبرة، وقارعة الطريق، وفي الحمام، ومعاطن الإبل، وفوق ظهر بيت الله"([[798]](#footnote-798)).

**وجه الدلالة:** ظاهر في حرمة الصلاة في معاطن الإبل.

**المناقشة:**

أولا: مناقشة القول بكراهة الصلاة في معاطن الإبل دون الحرمة:

1-أن النهي للتحريم, وهذا النهي لا يمنع الفضيلة السابقة، فالفضيلة باقية لقوله في مسجد ضِرار([[799]](#footnote-799))(لا تَقُمْ فِيهِ أَبَداً)[سورة التوبة, من الآية: 108], فحرم الصلاة فيه وهو من الأرض فصح أن الفضيلة باقية، وأن الأرض كلها مسجد وطهور إلا مكانا نهى الله عن الصلاة فيه([[800]](#footnote-800)).

3-أن الحكم تعبدي غير معقول المعنى، وغالب التعليلات المذكورة، والتي بني عليها القول بالكراهة دون الحرمة، تعليلات عقلية. أما التعليلات الثابتة بالسنة فهي تعليلات تعبدية لا مدخل للعقل فيها، كقوله : "فإنها خلقت من الشياطين"([[801]](#footnote-801)), وقوله:"على ذروة كل سنام بعير شيطان"([[802]](#footnote-802)). وهذه التعليلات غير العقلية تقوي القول بأن الحكم تعبدي لا مدخل للتعليلات العقلية فيها، فيبقى النهي على ظاهره من الحرمة.

يمكن مناقشة القول بحرمة الصلاة في أعطان الإبل بأن أحاديث النهي منسوخة بأحاديث الإباحة التي جاءت في سياق المن والتفضل، والفضائل لا تنسخ.

ويرد على ذلك بأن النسخ يحتاج إلى العلم بالتاريخ، حتى يعلم الناسخ المتأخر من المنسوخ المتقدم.

ولأنه لا علم بالتاريخ، فلا يصح القول بالنسخ.

**الترجيح:**

الذي يترجح أن الصلاة في أعطان الإبل ومباركها حرام، ويرجع هذا الترجيح إلى ما يلي:

1-قوة أدلة أصحاب هذا القول المبنية على نصوص صحيحة صريحة.

2-أن ذلك ثابت من قول كثير من الصحابة، ولا يعلم لهم مخالف من بينهم.

3-كما أن هذا النهي تعبدي غير معقول المعنى، بناءً على أن التعليلات الثابتة من السنة لهذا النهي غير معقولة المعنى. فيلزم حمل النهي على ظاهره من الحرمة، والله أعلم.

**أثر الخلاف:**

من قال بحرمة الصلاة في أعطان الإبل يرى أن من صلى فيها يعيد لأن النهي للتحريم والتحريم يقتضي الفساد، فيلزم الإعادة. على خلاف بينهما:

الأول: من صلى بـمعـطن إبل أعاد أبدا، جاهلا كان، أو عامدا([[803]](#footnote-803)).

الثاني: يعيد في الوقت، ولا يعيد إذا خرج الوقت([[804]](#footnote-804)).

والأقرب: أنه يعيد في الوقت أن كان جاهلا بالحكم أو بالحال، والله أعلم.

**فقه عبد الله بن عمرو في المسألة:**

ذهب إلى أن الصلاة في أعطان الإبل ومباركها حرام، وهو ما ترجح لدينا سابقا.

**المطلب الرابع: في حكم الصلاة إلى الحُش([[805]](#footnote-805))وفي المقبرة ونحوهما**

**الخبر:** عن عبد الله بن عمرو, قال: " تُكره الصلاةُ إلى حُش، وفي حمام، وفي مقبرة"([[806]](#footnote-806)).

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: حكم الصلاة إلى الحش([[807]](#footnote-807)).

الثانية: حكم الصلاة في المقبرة([[808]](#footnote-808)).

**المسألة الأولى: حكم الصلاة إلى الحش أو الكنيف.**

الأصل في استقبال المصلي للأشياء الإباحة، ما دام متوجها إلى جهة القبلة، لكن هناك أشياء معينة نهي المصلي عن أن يجعلها أمامه لاعتبارات خاصة فيها، كأن يكون في وجودها أمامه تشبه بالمشركين، كما في الصنم والنار والقبر، أو لكونها قذرة أو نجسة يصان وجه المصلي ونظره عنها، كالحشوش والمراحيض والمزابل([[809]](#footnote-809)).

ومع هذا الأصل، فقد اختلف الفقهاء في حكم الصلاة إلى مثل هذه المواضع ومنها الحش أو الكنيف أو المرحاض أو دورة المياه.

ويرجع سبب الخلاف في ذلك إلى الخلاف بين اعتبار البراءة الأصلية، وهي أن الأصل في استقبال المصلي للأشياء الإباحة، ما دام متوجها إلى جهة القبلة([[810]](#footnote-810)) وبين الآثار الوردة عن الصحابة في كراهية أو حرمته.

**تحرير محل النزاع:**

وقد اتفقوا على:

1-حرمة الصلاة في الحش أو الكنيف.

2-جواز الصلاة إلى حش أو كنيف إذا كان هناك حائل بينه وبين القبلة.

واختلفوا في حكم الصلاة إلى الحش بلا حائل على ثلاثة أقوال:

القول الأول: تجوز الصلاة إلى المرحاض إدا كان المكان طاهرا.وهو قول المالكية([[811]](#footnote-811)),والشافعية([[812]](#footnote-812)).

**والدليل:**

**1-القياس** على ما لو كانت النجاسة عن يمينه أو يساره أو خلفه([[813]](#footnote-813)).

**2-البراءة الأصلية:** يمكن أن يستدل لهذا القول بأن الأصل في استقبال المصلي للأشياء الإباحة، ما دام متوجها إلى جهة القبلة([[814]](#footnote-814)).

**3-من المعقول:** لأن المعتبر محلُ قيام المصلي وقعوده وسجوده وموضع كفيه، لا أمامه أو يمينه أو شماله([[815]](#footnote-815)).

**القول الثاني: تصح الصلاة-مع الكراهة-إلى الحش، إن لم يكن حائل**.

قال به عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو مذهب الحنابلة([[816]](#footnote-816)).

**والدليل:** وهو ما ورد عن عبد الله بن عمرو بن العاص: والخبر صريح في كراهة الصلاة إلى حش ونحوه([[817]](#footnote-817)).

**القول الثالث: لا تجوز الصلاة إلى الحش أو المرحاض.**

وهو قول علي بن أبي طالب([[818]](#footnote-818)), وعبد الله بن عباس([[819]](#footnote-819)), وإبراهيم النخعي([[820]](#footnote-820)).

وهو مذهب الظاهرية([[821]](#footnote-821)), وقال به ابن حبيب من المالكية([[822]](#footnote-822)), وتقي الدين ابن تيمية من الحنابلة([[823]](#footnote-823)).

**والدليل:**

**1-الإجماع:** فقد أجمع على ذلك الصحابة والتابعين، نص عليه ابن حزم([[824]](#footnote-824)) وابن تيمية([[825]](#footnote-825)).

**2-القياس:** وذلك بالقياس على الصلاة على شيء نجس([[826]](#footnote-826)). فالصلاة على شيء نجس لا تصح لشرط طهارة البقعة التي تؤدى فيها الصلاة.

**3-قول الصحابة:**

1-فعن علي بن أبي طالب قال:" لا تصل تُجَاهَ حش، ولا حمام، ولا مقبرة([[827]](#footnote-827))".

2-وعن عبد الله بن عباس ، قال:" لا تُصلين إلى حش, ولا في حمام, ولا في مقبرة"([[828]](#footnote-828)).

**وجه الدلالة:**

قال ابن حزم: ما نعلم لابن عباس في هذا مخالفا من الصحابة ، وهم يعظمون مثل هذا, إذا وافق تقليدهم([[829]](#footnote-829)).

**المناقشة والترجيح:**

**أولا: مناقشة القول بجواز الصلاة إلى المرحاض أو الحش، إ**ذ**ا كان المكان طاهرا بما يلي**:

1-قياس وجود النجاسة جهة القبلة على وجودها على يمين ويسار وخلف المصلي، هو قياس مع الفارق، فإن لجهة القبلة حرمة([[830]](#footnote-830)) ليست لغيرها من الجهات، بدليل منع المرور بين يدي المصلي ولزوم اتخاذ السُتْرة.

2-أما القول بالبراءة الأصلية، وبأن المعتبر محل المصلي وبقعته، فهذا منقوض بما إذا كان في جهة القبلة ما يَشْغَل المصلي من صورة أو صنم أو صليب، ونحوه، فلا تجوز الصلاة اتفاقا.

**ثانيا: مناقشة القول بكراهة الصلاة إلى الحش أو المرحاض:**

يمكن الاعتراض على الاستدلال بقول عبد الله بن عمرو:" تُكْره الصلاة إلى حُش"، بأنه غير محمول على الكراهة الاصطلاحية عند الفقهاء والأصوليين، بل يحتمل حملها على الحرمة، ومع تطرق هذا الاحتمال إلى الدليل يضعف به الاستدلال.

**ثالثا: مناقشة القول بحرمة الصلاة جهة حش أو مرحاض:**

يمكن الاعتراض على إجماع الصحابة على المنع من الصلاة جهة القبلة، بأن هذا الإجماع منقوض بمخالفة عبد الله بن عمرو بن العاص، وقوله بالكراهة.

**ويمكن الرد على ذلك** بأن الكراهة التي نص عليها عبد الله بن عمرو قد تحمل على الحرمة، كما ورد كثيرا في نصوص الشرع، وليس على الكراهة الاصطلاحية الأصولية المتأخرة.

**الترجيح:**

الذي يترجح هو حرمة الصلاة إلى حش أو مكان نجس عند وجود غيره من الأماكن الطاهرة، وهو قول الظاهرية والحنابلة. ويرجع سبب هذا الاختيار إلى قوة ما استدلوا به، وهو إجماع الصحابة الذي نقله ابن جزم وابن تيمية, وهو دليل قوي لم يمكن دفعه بمعارضة قوية, وهذا لا يخالف ما قول عبد الله بن عمرو, إذا حملنا الكراهة التي ذكرها على الحرمة, والله أعلم.

**أثر الخلاف:**

يترتب على القول بالحرمة إعادة تلك الصلاة التي صلاها جهة حش أو مرحاض، لكن بشروط:

1-ألا يجد موضعا غيره أو يضطر إليه مع خوف فوات الوقت.

2-ألا يكون هناك حائل بين المصلي والحش أو المرحاض.

**فقه عبد الله بن عمرو**:

ذهب إلى كراهة الصلاة إلى حش أو مقبرة، والظاهر مما درج عليه الصحابة والمتقدمون من سلف الأمة إلى أن هذه الكراهة تحريمية، قبل أن تستقر الاصطلاحات الفقهية والأصولية، والله اعلم.

**المسألة الثانية: حكم الصلاة في مقبرة.**

وهي مسألة خلافية، وسبب الخلاف هو تعارض ظواهر الأخبار...فذهب الناس في ذلك ثلاثة مذاهب([[831]](#footnote-831)):

أحدها: مذهب الترجيح والنسخ.

والثاني: مذهب بناء الخاص على العام.

والثالث: مذهب الجمع.

**تحرير محل النزاع**:

**اتفقوا على** أنه تجوز صلاة الجنازة في المقبرة، وعلى القبر الذي قد دُفن فيه صاحبه، وهذا ثابت عن النبي([[832]](#footnote-832)), والصحابة.

قال ابن حزم-بعدما ذكر فعل ذلك عن جملة من الصحابة-: هذه طوائف من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف([[833]](#footnote-833)), وهذا إجماع.

**اختلفوا في** غير صلاة الجنازة من الفرائض والنوافل وغيرها، على ثلاثة أقوال:

**القول الأول: تجوز الصلاة بين القبور**.

ثبت ذلك من فعل بعض الصحابة في حضور بعضهم([[834]](#footnote-834)).

وروي ذلك عن الحسن البصري([[835]](#footnote-835)), وعمر بن عبد العزيز([[836]](#footnote-836)).

وقال به بعض الحنفية, إذا كان فيها موضع أعد للصلاة وليس فيه قبر ولا نجاسة ولا قبلته إلى قبر([[837]](#footnote-837)), وهي رواية عن مالك([[838]](#footnote-838)), وهو مذهب الشافعية في المقبرة الجديدة التي لم تنبش([[839]](#footnote-839)).

**والدليل:**

**أولا من السنة:** قوله:"أُعطيت خمسا لم يعطهن أحدٌ قبلي، وذكر منها: وجعلت لي الأرض مسجدا، وطهورا، فأينما أدركتني الصلاة صليت"([[840]](#footnote-840)).

**وجه الدلالة:** أنه لم يخص موضعا من موضع، فهو عام في المقبرة وغيرها([[841]](#footnote-841)).

قال ابن عبد البر: وفي قوله:"جُعِلت لي الأرضُ مسجدا وطهورا" ما يبيح الصلاة في المقبرة والمزبلة والحمام وقارعة الطريق وبطون الأودية إذا سلم كل ذلك من النجاسة؛ لأن قوله ذلك ناسخ لكل ما خالفه, ولا يجوز أن يُنْسخ بغيره؛ لأن ذلك من فضائله, وفضائله لا يجوز عليها النسخ؛ لأنها لم تزل تَتْرَى([[842]](#footnote-842)) به حتى مات([[843]](#footnote-843)). وقال ابن القاسم([[844]](#footnote-844)): حديث النهي عن الصلاة بالمقبرة تأويله مقبرة المشركين([[845]](#footnote-845)).

**ثانيا من أقوال الصحابة،** فعن نافع: قال:" لقد صلينا على عائشة، وأم سلمة وسط البقيع"، قال:" والإمام يوم صلينا على عائشة -رضي الله عنها-أبو هريرة، وحضر ذلك عبد الله بن عمر"([[846]](#footnote-846)).

**القول الثاني: تكره الصلاة بين القبور:**

وهو قول عبد الله بن عمرو، وأنس([[847]](#footnote-847)), وابن سيرين([[848]](#footnote-848)), وإبراهيم النخعي([[849]](#footnote-849)), وطاووس([[850]](#footnote-850)), الثوري([[851]](#footnote-851)), والأوزاعي([[852]](#footnote-852)), ومكحول([[853]](#footnote-853)).

وهو مذهب الحنفية، حيث يكره ذلك-عندهم-كراهة تنزيه([[854]](#footnote-854)), ورواية أبي مُصْعَب عن مالك([[855]](#footnote-855)), وهي رواية عن أحمد إذا كانت طاهرة([[856]](#footnote-856)).

**والدليل:**

**الأول: سداً لذريعة الشرك:** لأن أصل عبادة الأصنام اتخاذ قبور الصالحين مساجد([[857]](#footnote-857)).

**الثاني: من المعقول:**

1 -حيث أن المقبرة مظنة النجاسة؛ لأن فيها عظام الموتى وصديدهم، وهو نجس([[858]](#footnote-858)).

2-لأن فيه تشبه باليهود؛ لقوله :" لَعن الله اليهود، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد؛ فلا تتخذوا قبري بعدي مسجدا"([[859]](#footnote-859)).

**القول الثالث: لا تجوز الصلاة وسط القبور:**

وهو قول عمر([[860]](#footnote-860)), وعلي([[861]](#footnote-861)), وابن عباس([[862]](#footnote-862)),وعطاء([[863]](#footnote-863)).

وهو قول الشافعية في المقبرة التي نُبِشت([[864]](#footnote-864)), والمشهور من مذهب الحنابلة([[865]](#footnote-865)), وهو مذهب الظاهرية([[866]](#footnote-866))**.**

**والدليل:**

**أولا من السنة:**

1-حديث أبي سعيد الخدري مرفوعا:" الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام"([[867]](#footnote-867)). وحديث أبي هريرة أن النبي :" نهى عن الصلاة في سبع مواطن: المجزرة والمزبلة والمقبرة والحمام وقارعة الطريق ومعاطن الإبل وفوق ظهر بيت الله"([[868]](#footnote-868)).

**وجه الدلالة:** النهي ظاهر في التحريم, ويترتب عليه عدم الإجزاء.

2-حديث ابن عمر مرفوعا: "اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم، ولا تتخذوها قبورا"([[869]](#footnote-869)).

**وجه الدلالة:** أي لا تتركوا الصلاة فيها كما تتركونها في المقابر، شبه المكان الخالي عن العبادة بالمقبرة والغافل عنها بالميت([[870]](#footnote-870)), فالنهي- هنا- يلزم منه تحريم الصلاة في القبور بعبارة النص([[871]](#footnote-871)).

3-حديث أبي مَرْثَد الغَنَوي([[872]](#footnote-872)), مرفوعا: "لا تصلوا إلى القبور، ولا تجلسوا عليها"([[873]](#footnote-873)).

**وجه الدلالة:** قال ابن عُثيمين- رحمه الله([[874]](#footnote-874)): فالمقبرة لا تصح فيها صلاة النافلة ولا الفريضة ولا سجدة التلاوة ولا سجدة الشكر([[875]](#footnote-875)).

**ثانيا من الإجماع**:

قال ابن حزم: واتفقوا على جواز الصلاة في كل مكان ما لم يكن جوف الكعبة أو الحجر أو ظهر الكعبة أو معاطن الإبل أو مكانا فيه نجاسة أو حماما أو مقبرة أو إلى قبر أو عليه([[876]](#footnote-876)).

**ثالثا سدا لذريعة الشرك:**

بدليل قوله :" لعن الله اليهود والنصارى, اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد"([[877]](#footnote-877)), وقوله :"اللهم لا تجعل قبري وثنا، لعن الله قوما اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد"([[878]](#footnote-878)).

فهذا النهى من باب قطع الذريعة، لئلا يُعبد قبره الجهال كما فعلت اليهود والنصارى بقبور أنبيائها([[879]](#footnote-879)).

قال الـمُلَّا علي القاري([[880]](#footnote-880)): سبب لعنهم إما لأنهم كانوا يسجدون لقبور أنبيائهم تعظيما لهم، وذلك هو الشرك الجلي، وإما لأنهم كانوا يتخذون الصلاة لله في مدافن الأنبياء، والسجود على مقابرهم، والتوجه إلى قبورهم حالة الصلاة; نظراً منهم بذلك إلى عبادة الله والمبالغة في تعظيم الأنبياء، وذلك هو الشرك الخفي([[881]](#footnote-881)).

**المناقشة والترجيح:**

مناقشة القول(الأول) بجواز الصلاة في المقبرة:

أولا: لا يصح الاستدلال بحديث" أعطيت خمس..."؛ لأمور:

1-لأنه عام مخصوص بأحاديث النهي عن الصلاة في المقبرة أو إليها، وأحاديث النهي عن اتخاذ قبره مسجداً، وحديث" لا تجعلوا بيوتكم قبورا...".

2- لحديث:" الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام".

3- هذا الحديث منسوخ بأحاديث النهي السابقة.

**لكن يجاب على** ذلك بما يلي:

1-حديث النهي عن الصلاة في المقبرة ضعيف؛ فلا يُعَارض بحديث:" جُعِلَت لي الأرض مسجدا وطهورا"؛ لصحة ثبوته. وعلى فرض ثبوته، فقد قال ابن القاسم: حديث النهي عن الصلاة بالمقبرة تأويله مقبرة المشركين([[882]](#footnote-882)). لكن أجاب ابن عبد البر على تأويل ابن القاسم بأنه قول لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولا خبر صحيح ولا له مدخل في القياس ولا في المعقول([[883]](#footnote-883)).

2-القول بالنسخ مردود من وجهين:

الأول: عدم العلم بالتاريخ، فيُعلم منه المتقدم فيكون منسوخا، والمتأخر فيكون ناسخا.

الثاني: أن هذا الحديث من باب الفضائل، والفضائل لا تنسخ([[884]](#footnote-884)).

ثانيا: لا يصح الاستدلال بصلاة أبي هريرة على عائشة في البقيع بحضور الصحابة ومنهم ابن عمر؛ لأنه خارج محل النزاع؛ فمحل النزاع ليس في صلاة الجنازة في المقابر، لكنه في غيرها من الصلوات من فروض ونوافل.

**ثانيا: مناقشة القول(الثالث) بتحريم الصلاة في المقبرة([[885]](#footnote-885)).**

أولا: الاعتراض على ما ورد من السنة:

1-حديث "النهى عن الصلاة في سبع مواطن المجزرة والمزبلة والمقبرة" حديث ضعيف، لا يصح الاحتجاج به.

2- حديث" الأرض كلها مسجد...": اختلفوا في وصله وإرساله، والمحققين من أهل الحديث على أنه مرسل، والمرسل - عند جمهور المحدثين-من أقسام الحديث الضعيف.

**ويجاب على ذلك,** بأن الحديث ثبتت صحته من طرق أخرى، وقد ذكر ابن تيمية أن جمعا من الحفاظ صححوا هذا الحديث، وقال: ومن تكلم فيه فما استوفى طرقه([[886]](#footnote-886)).

3-أما حديث:" لا تجعلوا بيوتكم قبورا..."، فدلالة تحريم الصلاة في المقبرة منه بإشارة النص بينما حديث "جعلت لي الأرض مسجدا" دخلت به إباحة الصلاة في المقبرة من باب العموم بعبارة النص، وعبارة النص مقدمة على إشارة النص([[887]](#footnote-887)).

ثانيا: الاعتراض على الإجماع الذي نقله ابن حزم: هذا الإجماع منقوض بمخالفة عبد الله بن عمرو بن العاص، القائل بالكراهة دون الحرمة، كذلك بما ورد عن الحسن البصري، وعمر بن عبد العزيز، الذين رأوا جواز الصلاة في المقبرة.

ويمكن أن يجاب على ذلك بأمرين:

الأول: يمكن حمل الكراهة الواردة عن عبد الله بن عمرو على الكراهة اللغوية التي جاءت في لسان الشرع والمتقدمين من سلف هذه الأمة على معنى الحرمة الشرعية.

ثانيا: أن ما ورد من جواز ذلك عن بعض من الصحابة والتابعين، فهو محمول على صلاة الجنازة، التي لا خلاف في صحتها في المقبرة، كما مر معنا.

ثالثا: القول بسد الذرائع لحديث " لعن الله اليهود..."، وحديث: "لا تــتخذوا قبري مسجدا": يمكن رد ذلك بأن هذا خاص بالنبي أو الأنبياء, أما غيرهم فغير داخل في النهي.

ويجاب على ذلك بأمرين:

1-أن خصوصية النبي تحتاج إلى دليل, ولا دليل على ذلك من نص أو إجماع .

2-أنه قد جاء في رواية صحية، بلفظ:" ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، إني أنهاكم عن ذلك" , بزيادة لفظ: "وصالحيهم"([[888]](#footnote-888)).

**الترجيح:** الذي يترجح هو القول بحرمة الصلاة في المقابر، لا فرق بين مقبرة جديدة أو قديمة. نُبشت أو لم تنبش، وذلك لأمرين:

أولا: لقوة أدلة أصحاب هذا القول، وضعف ما اعترض به عليهم.

ثانيا: لحديث:" لا تصلوا إلى القبور، ولا تجلسوا عليها "، فهو حديث صحيح الثبوت صريح الدلالة لم يرد عليه اعتراض بحال.

**فقه عبد الله بن عمرو في المسألة:**

ذهب من خلال ما روي عنه إلى حرمة الصلاة في المقابر مطلقا، وهو ما ترجح لدينا.

**المطلب الخامس: في القراءة خلف الإمام**

**الأثر**:

عن مجاهد، قال: سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص:"يقرأ خلف الإمام في صلاة الظهر من سورة مريم"([[889]](#footnote-889)).

**أصل المسألة:**

ما هو حكم قراءة المأموم خلف الإمام؟

وهي مسألة خلافية.

وسبب الخلاف: هو الاختلاف في الجمع بين الأحاديث الواردة في هذا الباب، وبناء بعضها على بعض.

**تحرير محل النزاع:**

**اتفقوا على**:

1-وجوب القراءة على الإمام والمنفرد([[890]](#footnote-890)).

2-أنه لا يُشرع المأموم قراءة السورة في الجهرية إذا سمع قراءة الإمام([[891]](#footnote-891)).

**واختلفوا في** حكم قراءة المأموم خلف الإمام على ثلاثة أقوال:

**القول الأول: أنه لا يقرأ معه مطلقا، لا الفاتحة ولا غيرها، سواء في السرية أو الجهرية.**

وهو رواية عن عمر([[892]](#footnote-892)), وعلي([[893]](#footnote-893)), وابن مسعود([[894]](#footnote-894)), وابن عمر([[895]](#footnote-895)), وجابر بن عبد الله([[896]](#footnote-896)), وزيد بن ثابت([[897]](#footnote-897)). وقال به الأسود بن يزيد([[898]](#footnote-898)), وسعيد بن جُبير([[899]](#footnote-899)).

وهو مذهب الحنفية([[900]](#footnote-900)).

و**الدليل:**

**أولا من الكتاب:** قال:(وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا)[سورة الأعراف، من الآية: 204]**.**

**وجه الدلالة:** المقصود هنا هو وجوب الإنصات والاستماع في الصلاة, فكان لازمه ترك القراءة خلف الإمام, فعن ابن عباس, أن أصحاب رسول الله قرأوا خلفه, فخلطوا عليه القراءة, فنزلت:(وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا)([[901]](#footnote-901)). قال الْجصَّاص: وهذا يقتضي وجوب الاستماع والإنصات عند قراءة القرآن في الصلاة وغيرها, فإن قامت دلالة على جواز ترك الاستماع والإنصات في غيرها لم يبطل حكم دلالته في إيجابه ذلك فيها, وكما دلت الآية على النهي عن القراءة خلف الإمام فيما يجهر به, فهي دلالة على النهي فيما يخفي؛ لأنه أوجب الاستماع والإنصات عند قراءة القرآن, ولم يشترط فيه حال الجهر من الإخفاء, فإذا جهر, فعلينا الاستماع والإنصات, وإذا أخفى, فعلينا الإنصات بحكم اللفظ([[902]](#footnote-902)).

**ثانيا من السنة:**

1-عن أبي هريرة : أن النبي قال: " إنما جعل الإمام ليُؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا قرأ فأنصتوا"([[903]](#footnote-903)). وعنه: أن رسول الله انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة، فقال: "هل قرأ معي أحد منكم آنفا؟ " قال رجل: نعم يا رسول الله. قال: " إني أقول ما لي أُنَازع القرآن؟". قال: فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله فيما جهر فيه رسول الله من القراءة في الصلوات, حين سمعوا ذلك من رسول الله ([[904]](#footnote-904)).

2-وعن جابر بن عبد الله مرفوعا:" من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة"([[905]](#footnote-905)).

**وجه الدلالة:** أن هذه الأحاديث مُقيدة لعموم الأحاديث التي أطلقت الأمر بالقراءة في الصلاة([[906]](#footnote-906)).

**ثالثا من المعقول**: لأنه إذا أدرك الإمام في حالة الركوع، فإن خاف فوت الركعة سقط عنه فرض القراءة، ولو كان من الأركان في حق المقتدي لما سقط بهذا العذر كالركوع والسجود. ولا يقال إن ركن القيام يسقط، فإنه لا بد من أن يكبر قائما، وفرض القيام يتأذى بأدنى ما يتناوله الاسم([[907]](#footnote-907)).

**الثاني: أن المأموم يقرأ مع الإمام فيما أسر فيه ولا يقرأ معه فيما جهر به.**

وهو رواية عن علي بن أبي طالب([[908]](#footnote-908)), وابن عمر([[909]](#footnote-909)), وقول عبد الله بن مُغفل([[910]](#footnote-910)).

وقال به عروة بن الزبير([[911]](#footnote-911)), والقاسم بن محمد([[912]](#footnote-912)), والزهري([[913]](#footnote-913)), وسالم بن عبد الله([[914]](#footnote-914)).

وهو مذهب المالكية([[915]](#footnote-915)), والحنابلة([[916]](#footnote-916)).

**والدليل:**

**أولا من الكتاب:** قول الله :(وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا)[سورة الأعراف, من الآية:204].

قال أحمد: أجمع الناس على أن هذه الآية في الصلاة([[917]](#footnote-917)).

قال ابن العربي المالكي([[918]](#footnote-918)): وأما الجهر, فلا سبيل إلى القراءة فيه؛ لثلاثة أوجه...منها: أنه حكم القرآن, قال : (وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا)[الأعراف:204]([[919]](#footnote-919)).

وقال ابن بطال([[920]](#footnote-920)): ولا يختلف أهل التأويل أن المراد بهذه الآية سماع القرآن في الصلاة، ومعلوم أن هذا لا يكون إلا في صلاة الجهر؛ لأن السر لا يستمع إليه([[921]](#footnote-921)).

**ثانيا من السنة:**

1-حديث أبي هريرة ، مرفوعا :" إنما جعل الإمام ليؤتم به. فإذا كبر فكبروا، وإذا قرأ فأنصتوا"([[922]](#footnote-922)). وعن أبي هريرة، مرفوعا "من قرأ خلف النبي فنازعه القراءة..." وفيه: " فانتهى الناس عن القراءة فيما جهر فيه رسول الله ([[923]](#footnote-923)).

**وجه الدلالة:** أن هذه الأحاديث تخُص المأمومَ من القراءة في صلاة الجهر من عموم قوله:"لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب"([[924]](#footnote-924)) لـمكان النهي الوارد عن القراءة فيما جهر فيه الإمام، ويتأكد ذلك بظاهر قوله : (وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا) [سورة الأعراف, الآية: 204]؛ لأن هذا إنما ورد في الصلاة ([[925]](#footnote-925)). قال ابن قدامة (المغني1/406): وهذا مختص بحال الجهر، وفيما عداه يبقى على العموم، وتخصيص حالة الجهر بامتناع الناس من القراءة فيها يدل على أنهم كانوا يقرءون في غيرها. قال الإمام أحمد-في الإمام يقرأ وهو لا يسمع-: يقرأ. قيل له: أليس قد قال الله :(وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا)[سورة الأعراف، الآية:204]، فقال: هذا إلى أي شيء يستمع؟ ويُسن له قراءة السورة مع الفاتحة في مواضعها. أ ه.

**ثالثا من الإجماع:** قال أحمد: ما سمعنا أحدا من أهل الإسلام يقول: إن الإمام إذا جهر بالقراءة لا تجزئ صلاة من خلفه إذا لم يقرأ ([[926]](#footnote-926)).

فهذا إجماع على صحة صلاة من لم يقرأ خلف الإمام إذا جهر بالقراءة.

**رابعا من المعقول:** لأنها قراءة لا تجب على المسبوق، فلا تجب على غيره، كقراءة السورة، يحققه أنها لو وجبت على غير المسبوق لوجبت على المسبوق، كسائر أركان الصلاة([[927]](#footnote-927)).

لكن استحب الحنابلة أن يقرأ في سَكَتَات الإمام، وفيما لا يجهر فيه. قال ابن قدامة: وهذا قول أكثر أهل العلم ([[928]](#footnote-928)).

وقد استحب بعض الشافعية وبعض الحنابلة أن يسكت الإمام سكْتَةً طويلة عقب قراءة الفاتحة، يستريح فيها ويقرأ فيها مَن خَلفه الفاتحة([[929]](#footnote-929)).

واستدلوا لذلك بما روي الحسن البصري عن سَمُرَة([[930]](#footnote-930)): حفظت سكتتين في الصلاة، سكتة إذا كبر الإمام حتى يقرأ، وسكتة إذا فرغ من قراءة فاتحة الكتاب([[931]](#footnote-931)).

**القول الثالث: أنه يقرأ فيما أسر الفاتحة وغيرها، وفيما جهر الفاتحة فقط**.

وهو رواية عن عُمر([[932]](#footnote-932)), وقول ابن عباس([[933]](#footnote-933)), وأبي هريرة([[934]](#footnote-934)), وأبي سعيد الخدري([[935]](#footnote-935)), وجابر بن عبد الله([[936]](#footnote-936)), وأبي الدرداء([[937]](#footnote-937)).

وقال به مجاهد([[938]](#footnote-938)), ورواية عن الزهري([[939]](#footnote-939)).

وهو مذهب الشافعي في الجديد([[940]](#footnote-940)), وذهب إليه الظاهرية([[941]](#footnote-941)). وإليه ذهب الإمام البخاري([[942]](#footnote-942)). **والدليل:**

**أولا من السنة:**

1-عن عُبادة بن الصامت(([[943]](#footnote-943) أن رسول الله, قال: "لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن"([[944]](#footnote-944)). وعنه، قال: صلى رسول الله الصبح، فـثـقلت عليه القراءة، فلما انصرف قال:" إني أراكم تقرؤون وراء إمامكم"، قال: قلنا: يا رسول الله، إي والله، قال:"لا تفعلوا إلا بأم القرآن، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها"([[945]](#footnote-945)).

2-عن أبي هريرة أن النبي قال:"من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خِداج([[946]](#footnote-946))". فقيل لأبي هريرة: إنا نكون وراء الإمام؟ فقال: اقرأ بها في نفسك([[947]](#footnote-947)). وعنه: أن النبي أمره أن يخرج فينادي لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد([[948]](#footnote-948)).

4-عن أبي سعيد الخدري , قال: أمرنا نبينا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر([[949]](#footnote-949)).

**وجه الدلالة:** ظاهر هذه الأحاديث وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة من غير فرق بين الإمام والمأموم، أو بين إسرار الإمام وجهره، ومدلولها عدم صحة صلاة لم يقرأ فيها بها ([[950]](#footnote-950)).

**ثانيا من المعقول:**

1-لأن المولى سماها صلاة في الحديث القدسي:" قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولعبدي ما سأل"([[951]](#footnote-951)).

**وجه الدلالة:** قال النووي([[952]](#footnote-952)): المراد بالصلاة هنا الفاتحة، سُمْيت بذلك؛ لأنها لا تصح إلا بها كقوله :"الحج عرفة"([[953]](#footnote-953)). ففيه دليل على وجوبها بعينها في الصلاة.

2-ولأن من لزمه قيام القراءة لزمه القراءة مع القدرة كالإمام والمنفرد([[954]](#footnote-954)).

**المناقشة والترجيح:**

**مناقشة القول(الأول)** بأن المأموم لا يقرأ معه مطلقا، لا الفاتحة ولا غيرها، سواء في السرية أو الجهرية.

1-أما قوله :( وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا)[الأعراف,من الآية:204], فيمكن الرد على الاستدلال بها على عدم مشروعية القراءة خلف الإمام من وجهين:

**الأول:** أن الآية التي تليها تفسرها بالإخفات، وليس ترك القراءة بالكلية.

قال ابن حزم: وتمام الآية حُجة عليهم؛ لأن الله قال:(وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا) [الأعراف:204]، فإن كان أول الآية في الصلاة فآخرها في الصلاة؛ وإن كان آخرها ليس في الصلاة فأولها ليس في الصلاة؛ وليس فيها إلا الأمر بالذكر سرا وترك الجهر فقط([[955]](#footnote-955)).

**الثاني:** أن هذه الآية خاصة بالصلاة الجهرية، أما الصلاة السرية فلا جهر فيها من الإمام، ومن ثم لا إنصات واجب على المأموم. قال الإمام أحمد، في الإمام يقرأ وهو- أي المأموم-لا يسمع: يقرأ. قيل له: أليس قد قال الله-تعالى-:( وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا) [الأعراف، من الآية:204]، فقال: هذا إلى أي شيء يستمع؟([[956]](#footnote-956)).

2-أما قوله :"إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا قرأ فأنصتوا"([[957]](#footnote-957)). وقوله بعد أن انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة: "هل قرأ معي منكم أحد آنفا؟"، فقال رجل: نعم. أنا، يا رسول الله، فقال رسول الله :"إني أقول ما لي أنازع القرآن"([[958]](#footnote-958)). وكذلك ما رواه جابر بن عبد الله، مرفوعا: "من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة"([[959]](#footnote-959)).

ويمكن الإجابة عن هذه الأحاديث من وجهين:

**الأول:** بأنها واردة في الصلاة الجهرية بدلالة السياق، حيث جاء ت كلها في سياق الصلاة الجهرية.

**الثاني:** أن المعنى المقصود: إذا قرأ فأنصتوا، إلا عن أم القرآن([[960]](#footnote-960)) جمعا بين النصوص.

3-أما القول بأن القراءة لو كانت واجبة، لما سقطت عن المسبوق الذي يدخل في ركوع الإمام. فقد أجيب على ذلك، بأن القراءة غير واجبة على المسبوق، بدليل أن القيام ركن من أركان الصلاة لكنه سقط عن المسبوق([[961]](#footnote-961)).

**لكن يُرد على ذلك** بأن فرض القيام يتأذى بأدنى ما يتناوله الاسم([[962]](#footnote-962)).

**لكن يمكن أن يجاب على ذلك** بأن أقل ما يتناوله الاسم لا يدخل فيه الاطمئنان قائما، والاطمئنان في القيام واجب لقوله للمُسِئ في صلاته:"ثم ارفع حتى تطمئن قائما"([[963]](#footnote-963)).

**ثانيا: مناقشة أدلة القول(الثاني)** بأن المأموم يقرأ مع الإمام فيما أسر فيه ولا يقرأ معه فيما جهر به.

فقد أجاب القائلون بوجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة على الإمام والمأموم كما يلي:

1-أجابوا على الاستدلال بقوله :(وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا )[سورة الأعراف، من الآية:204]. بأن هذه الآية عامة...وتُخصص بالفاتحة، فإنه لا يسكت إذا قرأ إمامه، ويدل لهذا حديث عبادة بن الصامت, الذي فيه: "فلا تقرؤوا بشيء من القرآن إذا جهرت, إلا بأم القرآن". وهذا نص في محل النزاع؛ فيكون فاصلا بين المتنازعين؛ لأنه جاء في صلاة جهرية، فيؤخذ به([[964]](#footnote-964)). ويتخرج على جوابهم هذا أن قوله :"وإذا قرأ فأنصتوا"عام كذلك مخصوص بالفاتحة.

2-أما الإجابة على حديث: "ما لي أنازع القرآن"، فمن وجهين:

الأول: أن الحديث ضعيف. قال ابن حزم في(المحلى2/279): وهذا حديث انفرد به ابن أُكيمة([[965]](#footnote-965)).

**لكن يجاب عليه** بأن الحديث صحيح، وابن أكيمة غير مجهول([[966]](#footnote-966)).

ثانيا: أنه لو صح لما كان فيه حجة؛ لأن جملة: " فانتهى الناس عن القراءة فيما جهر فيه رسول الله من القراءة". وهي زيادة من قول الزهري([[967]](#footnote-967)).

لكن يجاب بأن النهي عن القراءة خلف الإمام ثابت بنص الحديث، من غير حاجة إلى هذه الزيادة، والله أعلم.

**مناقشة أدلة القول(الثالث)**بوجوب قراءة الفاتحة على المأموم سواء أسر الإمام أو جهر:

يمكن مناقشة أدلتهم الموجبة لقراءة الفاتحة بإطلاق، من وجهين:

وجه عام, ووجه خاص:

**أولا: الجواب من وجه العام:** فإن الإمام إذا قرأ وأنصت له المأموم وأمّن على قراءته، فهو في حكم من قرأها، كما أخبرعن دعاء موسى- عليه السلام- على فرعون، فقال:(وَقالَ مُوسى رَبَّنا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوالاً فِي الْحَياةِ الدُّنْيا رَبَّنا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلى أَمْوالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلى قُلُوبِهِمْ فَلا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا الْعَذابَ الْأَلِيمَ \* قالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُما فَاسْتَقِيما وَلا تَتَّبِعانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ)[سورة يونس, الآيتان: 88-89], فـــثنى الضمير مع أن المتكلم واحد؛ لأن موسى دعا وهارون أَمَّنَ على دعاء موسى، فنُسب الدعاء إليهما جميعاً.

قال ابن كثير: وقد يَحتج بهذه الآية من يقول: إن تأمين المأموم على قراءة الفاتحة يُنَزل منزلة قراءته([[968]](#footnote-968)).

**ثانيا: الجواب من وجه خاص:** أن الأحاديث الموجبة لقراءة الفاتحة أو القاضية بأن الصلاة من غير قراءة الفاتحة صلاة ناقصة والتي منها حديث أبي هريرة مرفوعا :"من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القران, فهي خِداج ثلاثاً غير تمام". وحديث عبادة بن الصامت:" لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب "، وحديث أبي سعيد الخدري "أمرنا نبينا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر".

يجاب عليها بأنها نصوص عامة مخصوصة بالنصوص القائلة بلزوم الإنصات للإمام في الجهرية، فتُحمل على غير المأموم، جمعاً بين النصوص، بدليل الإجماع على عدم الأخذ بعمومها.

قال الإمام أحمد: "ما سمعنا أحداً من أهل الإسلام يقول: إن الإمام إذا جهر بالقراءة لا تجزئ صلاة من خلفه إذا لم يقرأ ...هذا النبي- صلى الله عليه وسلم - وأصحابه والتابعون، وهذا مالك في أهل الحجاز وهذا الثوري، في أهل العراق، وهذا الأوزاعي، في أهل الشام، وهذا الليث، في أهل مصر، ما قالوا لرجل صلى خلف الإمام، وقرأ إمامه، ولم يقرأ هو: صلاته باطلة([[969]](#footnote-969)).

2-أما حديث عبادة بن الصامت :" إني أراكم تقرءون وراء إمامكم"، قال: قلنا: يا رسول الله، إي والله، قال: " لا تفعلوا إلا بأم القرآن، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها ".

فيمكن الرد على من استدل به بلزوم قراءة الـمأموم للفاتحة خلف الإمام في الجهرية بما ذكره ابن تيمية-رحمه الله-، حيث قال في(مجموع الفتاوى23/315): ففي هذا الحديث بيان أن النبي لم يكن يعلم: هل يقرءون وراءه بشيء أم لا؟ ومعلوم أنه لو كانت القراءة واجبة على المأموم لكان قد أمرهم بذلك, وأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز, ولو بين ذلك لهم لفعله عامتهم, لم يكن يفعله الواحد أو الاثنان منهم, ولم يكن يحتاج إلى استفهامه. ثم قال: فهذا دليل على أنه لم يوجب عليهم قراءة خلفه حال الجهر، ثم إنه لما علم أنهم يقرءون نهاهم عن القراءة بغير أم الكتاب وما ذكر من التباس القراءة عليه تكون بالقراءة معه حال الجهر، سواء كان بالفاتحة أو غيرها، فالعلة متناولة للأمرين؛ فإن ما يوجب ثقل القراءة والتباسها على الإمام منهي عنه.أ هـ.

**الترجيح:**

يتبين مما سبق قوة الخلاف في المسألة، لاسيما بين القائلين بوجوب قراءة الفاتحة خلف الإمام في الجهرية والقائلين بعدم وجوبها إلا في إسرار الإمام. الأقرب هو القول بعدم وجوب قراءة الفاتحة للمأموم خلف الإمام في السرية إذا سمع تلاوة الإمام لها.

**وسبب هذا الترجيح:**

1-قوة أدلة أصحاب هذا القول، والتي جمعت بين النصوص , ودفعت التعارض بينها حيث حملوا النصوص الموجبة للإنصات خلف الإمام على الصلاة الجهرية، وحملوا النصوص الموجبة لقراءة الفاتحة على حالات إسرار الإمام بالقراءة.

2 – يؤيد ذلك قول ابن تيمية: أنه لو كانت القراءة في الجهر واجبة على المأموم للزم أحد أمرين: إما أن يقرأ مع الإمام، وإما أن يجب على الإمام أن يسكت له حتى يقرأ. قال-رحمه الله-: ولم نعلم نزاعا بين العلماء أنه لا يجب على الإمام أن يسكت لقراءة المأموم بالفاتحة ولا غيرها، وقراءته معه منهي عنها بالكتاب والسنة. فثبت أنه لا تجب عليه القراءة معه في حال الجهر، بل نقول: لو كانت قراءة المأموم في حال الجهر والاستماع مستحبة، لاستحب للإمام أن يسكت لقراءة المأموم، ولا يستحب للإمام السكوت ليقرأ المأموم عند جماهير العلماء، وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل وغيرهم. وحجتهم في ذلك أن النبي لم يكن يسكت ليقرأ المأمومون، ولا نقل هذا أحد عنه([[970]](#footnote-970)).

قلت: وعليه، فلا يصح ما ذكره بعض الشافعية والحنابلة من استحباب أن يسكت الإمام سكته عقب قراءة الفاتحة ليتمكن المأموم من قراءتها، يعضد ذلك أن الأحاديث الواردة في سكتة الإمام عقب قراءة الفاتحة لا تصح([[971]](#footnote-971)).  
فهذه الأدلة تفيد بمجموعها عدم مشروعية قراءة الفاتحة للمأموم في الصلاة الجهرية إذا سمع قراءة الإمام, والله أعلم.

**فقه عبد الله بن عمرو بن العاص:** يتضح من العرض السابق، أن ما ذهب إليه من القراءة خلف الإمام في الصلاة السرية, يتفق مع من قال بوجوب قراءة المأموم خلف الإمام في السرية. ويتفق-كذلك- مع من يقول بمشروعية قراءتها في الجهرية في الركعات التي يُسِر فيها الإمام. لكن مذهبه غير واضح في حكم قراءة الفاتحة مع الإمام في الجهرية، والله أعلم.

**المبحث الثالث: في الجنائز**

**المطلب الأول: في صفة كَفَن الميت وعدد ما يُكَفَّن فيه من أثواب**

**الأثر:** عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أنه قال: الميت يُقَمِّصُ ويؤزِّر([[972]](#footnote-972)), ويلف في الثوب الثالث، فإن لم يكن إلا ثوب واحد كُفن فيه([[973]](#footnote-973)).

وهذا المطلب فيه تمهيد ومسألتان:

**أولا: تمهيد في تعريف الكفن، وحكم التكفين شرعا:**

1-**تعريف الكفن لغة وشرعا:** الكَفَن "لغةً": هو لِباس الـميّت، وَالْجمع: أكْفان، وأصله غزْل الصوف. يقال: كفَنه يكفِنه كفناً. وأصله التغطية([[974]](#footnote-974)). ولا يخرج الـمعنى الاصطلاحي عن ذلك([[975]](#footnote-975)).

2-**الحكم التكليفي للتكفين**: اتفق جمهور الفقهاء على أن تكفين الميت بما يستره فرض كفاية([[976]](#footnote-976))؛ لـما روي عن سمرة بن جندب عن النبي:"البسوا من ثيابكم البياض، فإنها من خير ثيابكم، وكفنوا فيها موتاكم"([[977]](#footnote-977)). وعن خَباب بن الأرَت([[978]](#footnote-978)) قال: هاجرنا مع النبي, نريد وجه الله، فوقع أجرنا على الله، فمنا من مضى لم يأخذ من أجره، منهم مُصعب بن عُمير ([[979]](#footnote-979))، قتل يوم أحد، وترك نَمـِرة، فإذا غطينا رأسه بدت رجلاه، وإذا غطينا رجليه بدا رأسه، فأمرنا النبي أن نغطي رأسه ونجعل على رجليه شيئا من الإذخر([[980]](#footnote-980))، ومنا من أينعت له ثمرته، فهو يَهْدِبُها([[981]](#footnote-981)).

وقد ذهب الفقهاء إلى أن الـميت يكفن بشيء من جنس ما يجوز له لبسه في حال الحياة، فيكفن في الجائز من اللباس([[982]](#footnote-982)).

وهذا المطلب فيه مسألتان:

(الأولى): عدد ما يُكفن فيه الميت من ثياب، أقله وأكثره.

و(الثانية): هل يدخل القميص في كفن الميت؟

**المسألة الأولى: عدد ما يُكفن فيه الميت من ثياب، أقله وأكثره.**

**أولا: أقل ما يكفن فيه الميت:**اتفق عامة الفقهاء على أن السنة أن يكفن في ثلاثة أثواب إن كان رجلاً، وخمسة إن كان امرأة([[983]](#footnote-983)).

**الدليل: من السنة:**

1-عن عائشة, قالت:كُفن رسول الله في ثلاثة أثواب بيض سَحُولية([[984]](#footnote-984)) ليس فيها قميص ولا عمامة([[985]](#footnote-985)).

2-وعن ليلى بنت قانِف الثقفية([[986]](#footnote-986)), قالت: كنت فيمن غسل أم كلثوم بنت رسول الله , فكان أول ما أعطاني رسول اللهالـحِقو ثم الدرع ثم الخمار ثم الـمِلْحفة ثم أُدْرِجت بعدُ في الثوب الآخر، قالت: ورسول الله جالس عند الباب معه أكفانها يناولها ثوبا ثوبا([[987]](#footnote-987)).

لكنهم اختلفوا في أقل ما يُكفن فيه الميت على ثلاثة مذاهب:

**المذهب الأول: أقل ما تكفن فيه المرأة ثلاثة أثواب، وأقل ما يكفن فيه الرجل ثوبان:**

وهو مذهب الحنفية([[988]](#footnote-988)). لكنهم قيدوا ذلك بحال الاختيار، أما في حال الضرورة فأقل ما يكفن فيه الميت هو ما يَعُم البدن([[989]](#footnote-989)).

ومن ثم فإن أقل ما يكفن فيه الميت- عندهم- ينقسم إلى قسمين، باعتبار الحال:

**القسم الأول في حال الاختيار:** ويطلقون عليه كفن الكفاية، وهو أدنى ما يُلبس حال الحياة، وهو ثوبان للرجل في الأصح.

**الدليل من آثار الصحابة ومن المعقول:**

**1-من آثار الصحابة:**

ما ثبت عن أبي بكر حين حضره الموت: أنه سأل عائشة-رضي الله عنها-: في كم كفن النبي ؟ فقالت: في ثلاثة أثواب، فقال: كفنوني في ثوبي هذين واشتروا إليهما ثوبا جديدا؛ فإن الحي أحوج إلى الجديد من الميت، وإنما هي للمِهْنة أو للمُهْلَة([[990]](#footnote-990)).

**2-من المعقول:** لأن أدنى ما يلبسه الرجل في حال الحياة ثوبان، فيجوز له أن يخرج فيهما، ويصلي فيهما من غير كراهة، فكذا يجوز أن يكفن فيهما أيضا. ويكره أن يكفن في ثوب واحد؛ لأن في حالة الحياة تجوز صلاته في ثوب واحد مع الكراهة، فكذا بعد الموت([[991]](#footnote-991)).

**وأما المرأة, فأقل ما تكفن فيه-في حال الاختيار-ثلاثة أثواب: إزار ورداء وخمار**.

وكره الحنفية أن تكفن المرأة في ثوبين. وأما الصغيرة فلا بأس بأن تكفن في ثوبين. والجارية الـمراهقة بـمنزلة البالغة في الكفن([[992]](#footnote-992)).

**والدليل:**

**من المعقول**: لأن معنى الستر في حالة الحياة يحصل بثلاثة أثواب، حتى يجوز لها أن تصلي فيها وتخرج، فكذا بعد الموت([[993]](#footnote-993)).

**القسم الثاني باعتبار الحال**: كفن الضرورة للرجل والمرأة: هو مقدار ما يوجد حال الضرورة أو العجز بأن كان لا يوجد غيره، وأقله ما يعم البدن([[994]](#footnote-994)).

**والدليل:**

**من السنة:**

1-حديث تكفين مصعب بن عُمير يوم أحد.قال القسطلاني([[995]](#footnote-995)): وفي الحديث من الفوائد أن الواجب من الكفن ما يستر العورة([[996]](#footnote-996)).

2-ما روي أن حمزة ([[997]](#footnote-997)) لـما استُشْهِد,كُفن في ثوب واحد,لم يوجد له غيره([[998]](#footnote-998)). فدل على الجواز عند الضرورة.

**المذهب الثاني: أقل ما يكفن فيه الميت، ويحصل به الواجب هو ثوب واحد يستر جميع البدن.**

وهو مذهب الحنابلة([[999]](#footnote-999))، وأحد القولين عند المالكية([[1000]](#footnote-1000)), ووجه عند الشافعية([[1001]](#footnote-1001)).

**والدليل على ذلك من السنة والمعقول**:

**1-من السنة:**

حديث تكفين مصعب بن عُمير يوم أحد، وقد سبق.

**2-من المعقول:**

لأن العورة المغلظة([[1002]](#footnote-1002)) يـُجزي في سِترها ثوب واحد، فكفن الميت أولى([[1003]](#footnote-1003)).

قال الشيخ ابن باز- رحمه الله([[1004]](#footnote-1004)): وإن كُفن الميت في لفافة([[1005]](#footnote-1005)) واحدة ساترة جاز سواء كان رجلاً أو امرأة, والأمر في ذلك واسع([[1006]](#footnote-1006)).

**المذهب الثالث: أقل الكفن ما يستر العورة للرجل، وللمرأة ثوب يستر جميع البدن إلا الوجه والكفين**.

وهو ومذهب الشافعية([[1007]](#footnote-1007)), والقول الثاني عند المالكية([[1008]](#footnote-1008)).

قال الشافعي- رحمه الله-: وإن ضاق ذلك عليه- أي الثوب الذي يكفن فيه-كان أقل ما يستره به ما يواري ما بين سرته إلى ركبته؛ لأن هذا هو العورة من الرجل في الحياة([[1009]](#footnote-1009)).

وقال الشيخ الدَّرْدِير([[1010]](#footnote-1010)): والواجب من الكفن للذكر ستر العورة ما بين السرة والركبة، والباقي وهو ما يستر بقية البدن حتى الرأس والرجلين سنة على أحد الـمشهورين- يقصد عند المالكية. ثم قال: وأما المرأة، فيجب ستر جميع بدنها قولا واحدا([[1011]](#footnote-1011)).  
واستدلوا -كذلك من السنة- بحديث تكفين مصعب بن عمير يوم أحد. وقد دل الحديث على أن الواجب في الكفن ثوب واحد يستر العورة، فإن قَصُر عن جسمه كله فيغطى به رأسه وعورته، وإن ضاق عنهما غطيت عورته([[1012]](#footnote-1012)).

قال النووي: ولو كان سَتر البدن واجباً لاشتروا له من تَرِكَته(سلاح ونحوه) كفناً، وإن لم يكن له مال لوجب تتميم الكفن من بيت المال, فإن فُقد فعلى المسلمين([[1013]](#footnote-1013)).

**المناقشة والترجيح:**

الخلاف في المسألة ضعيف لسببين:

**الأول:** أن عُمدة كلا الفريقين- في ذلك-هو الاستدلال بحديث واحد، وهو حديث تكفين مصعب بن عمير يوم أحد، لكنهم اختلفوا في توجيه هذا الدليل.

**الثاني:** أنهم متفقون على أن أقل الكفن لا يكون إلا في حالة الضرورة، وليس في حالة السعة والاختيار.

**والراجح:**

أن أقل الكفن يكون بحسْب الحال، فإن وجد ثوب واحد فلا بأس,كما قال الحنابلة وبعض المالكية. وإن لم يتيسر ثوب سابغ لكن توفر ما يعم البدن من غيره فجائز، وهو مذهب الحنفية.

أما إن ضاق الكفن عن ذلك، فلا أقل مما تُستر به العورة، وهو ما ذهب إليه الشافعية.

لكن ينبغي هنا تعميم ما بقي منه مكشوفا بحشيش ونحوه.فإذا لم يوجد شيء، مثل أن يحترق بثيابه، ولم يوجد ثياب يُكفن بها، فإنه يكفن بحشيش أو نحوه يوضع على بدنه ويلف عليه حزائم، فإن لم يوجد شيء فإنه يدفن على ما هو عليه؛ لعموم قول الـمولى :(فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ) [التغابن، من الآية:16]([[1014]](#footnote-1014)).

**ثانيا: أكثر ما يكفن فيه الميت من ثياب.**

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

**القول الأول: ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والحنابلة وبعض الشافعية إلى أن أكثر ما يكفن فيه الرجل ثلاث والمرأة في خمسة أثواب**([[1015]](#footnote-1015)).

قال في(المحيط البرهاني2/171): وأكثر ما تكفن فيه المرأة خمسة أثواب: درع وخمار وإزار ولفافة وخرقة، وأدنى ما يكفن الرجل فيه ثوبان، وأكثر ما يكفن فيه الرجل ثلاثة أثواب. أ ه.

وقال ابن المنذر فيما نقله عنه ابن قدامة في(المغني 2/350): أكثر من نحفظ عنه من أهل العلم يرى أن تكفن المرأة في خمسة أثواب.أ ه.

**الدليل على أن أكثر ما يكفن فيه الرجل ثلاثة أثواب:**

**1-من السنة**: لأن هذا هو عدد ما كفن فيه النبي.

**2-من المعقول:** لأن هذا أكثر ما يلبس الرجل في حالة الحياة ثلاثة أثواب: قميص وسراويل وعمامة، فكذلك بعد الوفاة([[1016]](#footnote-1016)).

**الدليل على أن أكثر ما تكفن به المرأة خمسة أثواب:**

**1-من السنة:** لحديث تكفين ابنة النبي.

**2-من المعقول**: استحب ذلك؛ لأن الـمرأة تزيد في حال حياتها على الرجل في الستر لزيادة عورتها على عورته، فكذلك بعد الموت([[1017]](#footnote-1017)). ولأن ذلك هو الكمال في حق الحية([[1018]](#footnote-1018)). وهذا من باب القياس.

وقد نص الحنفية أن ذلك هو أكثر ما يكفن في الصبي والصبية المراهقين([[1019]](#footnote-1019)) قياسا على البالغين.

**ثانيا: ذهب المالكية إلى أن أقله للمرأة خمسة وأكثره سبعة**. **ويستحب الوتر فوق اثنين ولا يزاد على السبع**([[1020]](#footnote-1020)).

فللرجل غايته خمسة([[1021]](#footnote-1021)), وللمرأة سبعة: حَقو، وقميص، وخمار، وأربع لفائف([[1022]](#footnote-1022)).

والمعتمد اختصاص استحباب التسبيع بالـمرأة، وكراهة ما زاد على الخمسة للرجال([[1023]](#footnote-1023)).

**ودليلهم في ذلك:**

**أولا: عمل أهل المدينة:** قال الشيخ عُلَيْش([[1024]](#footnote-1024)): وكُره زيادة كفن رجل على خمسة، وزيادة كفن امرأة على سبعة؛ لأنه سَرَف مخالف للعمل([[1025]](#footnote-1025)).

يقصد عمل أهل المدينة.

**ثالثا: أما الشافعية فقد ذهب بعضهم إلى: أنه لا يكره أن يكفن الرجل في خمسة أثواب**، والأوْلَى-عندهم-الاقتصار على ثلاثة([[1026]](#footnote-1026)).

قال الشافعي: فإن قُمص أو عُمم، فلا بأس- إن شاء الله-، ولا أحب أن يجاوز بالـميت خمسة أثواب فيكون سَرَفا([[1027]](#footnote-1027)). ويُفهم من كلامه- رحمه الله- أن خمسة أثواب للرجال ليست سَرَفا.

وظاهر كلامهم أن النساء كالرجال في ذلك.

قال النووي: قدمنا أن الأفضل في كفن الرجل ثلاثة أثواب، فلو زيد إلى خمسة، جاز، ولا يستحب.ويستحب تكفين المرأة في خمسة، والخُنْثى كالـمرأة، والزيادة على الخمسة مكروهة على الإطلاق([[1028]](#footnote-1028)).

**ويمكن أن يستدل لهم كذلك بما ورد عن الصحابة:**

1-فقد رُوي أن عبد الله بن عمر كَفن عمرَ - أباه- في خمسة أثواب([[1029]](#footnote-1029)). وروي-كذلك- أنه كفن ابنا له في خمسة أثواب([[1030]](#footnote-1030)).

2-سُئل جابر بن زيد، عن الميت: في كم يُكفن؟ قال: كان ابن عباس يقول: ثوب، أو ثلاثة أثواب، أو خمسة أثواب([[1031]](#footnote-1031)).

**المناقشة والترجيح:**

1-يمكن مناقشة فقهاء الـمالكية القائلين بجواز الزيادة في الكفن إلى سبعة أثواب، بأن دليلهم في ذلك هو عمل أهل المدينة، وهو دليل ليس محل اتفاق بين أهل العلم. بل إن جمهور الفقهاء والأصوليين ليسوا على القول باعتبار عمل أهل المدينة دليلا يعمل به لاسيما عند الخلاف ومعارضته لما هم أقوى منه من الأدلة المتفق عليها.

2-كذلك يمكن مناقشة استدلال الشافعية بما ورد عن الصحابة كابن عمر وابن عباس بـتكفين الرجل في خمسة أثواب بأنه مخالف للسنة والإجماع كما سيأتي.

والذي يظهر أن الأولى في أكثر ما يكفن به الرجل ثلاثة أثواب والمرأة في خمسة، وهو ما ذهب إليه الحنفية والحنابلة، لـما يلي:

1-أن هذا هو الثابت من فعل الصحابة مع النبي عندما مات حيث أنهم كفنوه في ثلاثة أثواب، وكان ذلك على مرأى ومسمع منهم، ولعله كان من أوائل الإجماعات التي وقع في هذه الأمة بعد موت نبيها.

2-أن الزيادة على ذلك سَرَف وتبذير، فعن علي بن أبي طالب، قال: لا تُغَال في كفن، فإني سمعت رسول الله يقول: "لا تغالوا في الكفن، فإنه يُسلبه سلبا سريعا"([[1032]](#footnote-1032)). ومعنى: يُسْلَب الميتُ الكفن، أي يــُــبْلى عليه ويقطع ولا يبقى ولا ينتفع به([[1033]](#footnote-1033)).

كما أن الحي أولى بذلك من الميت لأن مصير الكفن للتراب والصديد. قيل لأبي بكر ألا تشتري لك ثوبا جديدا؟ فقال: الحي أحوج إلى الجديد من الميت إنما هو للمُهْلَة([[1034]](#footnote-1034)).

**فقه عبد الله بن عمرو بن العاص في المسألة:**

ذهب -رضي الله عنه- إلى أن الأولى في تكفين الرجل هو ثلاثة أثواب, وأدناه ثوب واحد.

وهو ما ذهب إليه جمهور الحنفية والحنابلة, وهو ما ترجح لدينا بالدليل, والله أعلم.

**المسألة الثانية: حكم دخول القميص في كفن الميت.**

وفي هذا خلاف ثابت عند أهل العلم.

وسببه: هو اختلافهم في قول عائشة-رضي الله عنها- في وصف كفن النبي :"ليس فيها قميص ولا عمامة".

فحمله الشافعي على أن ذلك ليس بموجود في الكفن، فقال: أحب عدد كفن الميت إلى ثلاثة أثواب...ليس فيها قميص ولا عمامة([[1035]](#footnote-1035)).

قال شهاب الدين الـنَّفَراوي([[1036]](#footnote-1036)): وحمَله أبو حنيفة ومالك على أنه ليس بمعدود بل يحتمل أن تكون الثلاثة أثواب زيادة على القميص والعمامة, فنُقل عنهما استحباب زيادة القميص([[1037]](#footnote-1037)).

واختلفوا في ذلك على قولين:

**القول الأول: من السنة أن يُكفن الميت في قميص**.

وهو مذهب الحنفية([[1038]](#footnote-1038)), وقول عند المالكية([[1039]](#footnote-1039)).

قال السرَخْسِي في(المبسوط2/60): والمذهب- عندنا (أي: عند الحنفية)- أن القميص في الكفن سنة...لحديث ابن عباس أن النبي كُفن في ثلاثة أثواب فيها قميصه([[1040]](#footnote-1040)). ولباسه بعد موته معتبر بلباسه في حياته.أ ه.

قال في(التاج والإكليل 3/31): والـمستحب من الكفن خمسه أثواب قميص وعمامة ومئزر وثوبان يُدرج فيهما.أ ه.

**الدليل:**

**أولا من السنة:**

1-عن ابن عباس: أن النبي كُفن في ثلاثة أثواب: أحدها القميص الذي توفي فيه([[1041]](#footnote-1041)).

2-عن جابر بن سمرة، قال: كُفن رسول الله في ثلاثة أثواب: قميص وإزار ولُفافة([[1042]](#footnote-1042)).

قال بدر الدين العَيْني في (البناية شرح الهداية3/195): وهذا هو المناسب في الاستدلال. وحديث عائشة-رضي الله عنها-لا يناسب؛ لأنه صرح فيه بعدم القميص.أ ه.

3-وعن ابن عمر أن عبد الله بن عبد الله أُبَي بن سَلول([[1043]](#footnote-1043)) سأل النبي أن يُعطيه قميصه ليُكفن فيه أباه، فأعطاه([[1044]](#footnote-1044)).

**ثانيا من أقوال الصحابة:**

فعن عبد الله بن عمرو، أنه قال: الميت يُقمص ويؤزر ويلف في الثوب الثالث، وهو الأثر محل البحث.

**ثالثا من المعقول:**

1-لأن حاله بعد موته يعتبر بحال حياته، والرجل في حال حياته يخرج في ثلاثة أثواب عادةً: قميص، وسراويل، وعمامة([[1045]](#footnote-1045)).

2-ولأن أشرف لباس الأحياء القميص، فوجب تقديمه([[1046]](#footnote-1046)).

**القول الثاني: دخول القميص في الكفن خلاف الأولى:**

وهو قول الشافعية([[1047]](#footnote-1047)).وقال به الحنابلة، واعتبروا أن الأفضل ألا يكون في الكفن قميص. لكن لا يُكره([[1048]](#footnote-1048)), وهو قول بعض المالكية([[1049]](#footnote-1049)).

قال ابن قدامة في(المغني 2/346): والأفضل عند إمامنا-رحمه الله-أن يكفن الرجل في ثلاث لفائف بيض، ليس فيها قميص ولا عمامة. وقال ابن عبد البر في(الكافي في فقه أهل المدينة1/272): ويكفن الرجل في ثلاثة أثواب، فإن لم يكن معها قميص فحسن. أ ه.

**الدليل:**

**أولا من السنة**:

استدلوا بقول عائشة: كُفن رسول الله في ثلاثة أثواب بيض سَحُولية، ليس فيها قميص ولا عمامة.قال أحمد: إنه أثبت الأحاديث وأصحها؛ لأنها أعلم من غيرها([[1050]](#footnote-1050)).

**ثانيا من المعقول**:

لأنه ملبوس منع منه الـمُحرم، فوجب أن يمنع منه الميت كالسراويل، كما أن حالة الإحرام أكمل أحوال الحي([[1051]](#footnote-1051)).

**المناقشة والترجيح:**

**مناقشة القول(الأول)** بأن اتخاذ القميص ضمن الكفن للرجال سُنة:

أولا: الرد على الاستدلال بقول ابن عباس: أن النبي كُفن في ثلاثة أثواب: أحدها القميص الذي توفي فيه.

**يجاب عليه** بأنه حديث لا أصل له، فهو غير موجود في كتب السنة المعتبرة، ولم يحتج به غير الحنفية.

**لكن يمكن أن يرد على ذلك** بما رواه مالك وغيره، أنه بلغه أن النبي توفي يوم الاثنين، ودفن يوم الثلاثاء، وصلى الناس عليه أفذاذا لا يؤمهم أحد. فقال ناس: يدفن عند المنبر، وقال آخرون: يدفن بالبقيع، فجاء أبو بكر، فقال: سمعت رسول الله يقول: "ما دفن نبي قط إلا في مكانه الذي توفي فيه". فحُفر له فيه، فلما كان عند غسله، أرادوا نزع قميصه، فسمعوا صوتا يقول:"لا تنزعوا القميص". فلم يُنزع القميص، وغسل وهو عليه([[1052]](#footnote-1052)).

لكن يمكن الرد عليه بما ذكره بن الـمُـلقن(البدر المنير 5/214), قال: إنما قيل: "لا تنزعوا القميص"؛ ليستره ولا يكشف جسده، فلما سُتِر بالكفن استغني عن القميص.أ ه.

ثانيا: أما حديث جابر بن سمرة: "كُفن رسول الله في ثلاثة أثواب: قميص وإزار ولفافة". فهو ضعيف لا تقوم به حجة([[1053]](#footnote-1053)).

**أما استدلالهم من المعقول** بأن أكمل أحوال الإنسان أن يكون في ثيابه قميص. فيرد عليه بأن مرجع ذلك ومَرَدَه إلى العرف والعادة، والشرع لم يُقيد الناس في ذلك، والله أعلم.

**مناقشة القول الثاني بأن اتخاذ القميص ضمن الكفن للرجال مكروه أو أنه خلاف الأفضل:**

أولا مناقشة قول عائشة الذي اسْتَدل به من قال بأن القميص في الكفن يحرُم أو خلاف الأولى.

فقد نُوقِش من وجوه:

1-قال العيني([[1054]](#footnote-1054)) في(البناية شرح الهداية3/195)-بعدما ذكر حيث جابر أن رسول اللهكُفن في ثلاثة أثواب، منها قميص: وهذا هو المناسب في الاستدلال وحديث عائشة لا يناسب؛ لأنه صرح فيه بعدم القميص، والشافعي أخذه بظاهره واحتج به على أن الميت يكفن في ثلاث لفائف، وبه قال أحمد.أهـ.

2-أن معناه:لم يتخذ قميصا جديدا أو قميصا كاملا([[1055]](#footnote-1055)).

3-معناه: أنه ليس منها قميص ولا عمامة، أي: أنهما لم يُعدا من الثلاثة مع أنهما موجودان في الكفن([[1056]](#footnote-1056)).

4-قال الكاساني([[1057]](#footnote-1057)): والأخذ برواية ابن عباس أولى من الأخذ بـحديث عائشة؛ لأن ابن عباس حضر تكفين رسول الله ودفنه. وعائشة ما حضرت ذلك، على أن معنى قولها: ليس فيه قميص، أي:لم يتخذ قميصا جديدا([[1058]](#footnote-1058)).

**ويجاب على ذلك** بأن عائشة أقرب إلى النبي وأعرف بأحواله، ولهذا لـما ذُكر لها قول الناس، أن النبي كفن في بُرْد([[1059]](#footnote-1059))، قالت: قد أُتي بالبرد، ولكنهم لم يكفنوه فيه، فحفظت ما أغفله غيرها([[1060]](#footnote-1060)).

**ثانيا مناقشة دليلهم من المعقول،** وهو قياسهم الـميت على الـمُحرم. فهذا قياس مع الفارق، إذ أن هناك فروقا كثيرة بين كفن المحرم وغير المحرم، منها:

أ-أنه يـَحْرُم تخمير رأس الميت المحرم وتغطية وجهه،لكنه ليس بحرام في حق الميت غير المحرم.

ب-يـَحرم وضع طِيب أو حَنُوط في كفن الميت المحرم، لكنه سنة في الميت غير المحرم.

**الترجيح:**

مما سبق يتضح أن المسألة فيها خلاف بَيِّنٌ وتعارض ظاهر، وأصل هذا الخلاف واقع بين قول عائشة التي نفت فيه أن النبي كُفن في قميص، وبين حديث عبد الله بن أبي بن سلول لما سأل النبي أن يعطيه قميصه ليكفن فيه أباه، ففعل؛ فكلاهما متفق عليه. وبينهما تعارض ظاهر. والقول بأن حديث عائشة ينسخ حديث عبد الله بن أبي بعيد، لأن قول عائشة وفعل الصحابة لا ينسخ حديث ثابت عن النبي.والظاهر-رغم هذا التعارض- أن هذا باب واسع، فلا بأس من ألا يُجعل في كفن الميت قميصا؛ لقول عائشة. وإذا كان فيه قميص، فلا بأس-كذلك-؛ لفعل النبي مع عبد الله بن عبد الله بن أبي بن سلول، والله أعلم.

**فقه عبد الله بن عمرو:**

الظاهر أن عبد الله بن عمرو- بناءً عما ثـبت عنه-لا يرى حَرَجا في أن يكون في كفن الميت قميص، على اعتبار أن هذا باب واسع، والله أعلم.

**المطلب الثاني: في شهود الجنازة**

**الأثر:** عن دَرّاج أبي السَّمْحِ([[1061]](#footnote-1061)): أنه رأى عبد الله بن عمرو بن العاص في جنازة، فتقدمها على دابته، ثم نزل حين دنا من المقبرة، فجلس قبل يؤتى بها، وقبل توضع([[1062]](#footnote-1062)).

وفي هذا المطلب ثلاث مسائل:

الأولى: حكم تقدم الجنازة. وأيهما أفضل: تقدم الجنازة أم إتباعها؟

الثانية: حكم شهود الجنازة على الدابة([[1063]](#footnote-1063)).

الثالثة: حكم الجلوس في المقبرة قبل قدوم الجنازة.

**المسألة الأولى: حكم تقدم الجنازة، وأيهما أفضل: تقدم الجنازة أم إتباعها؟**

وهي مسألة خلافية. وتحرير محل النزاع فيها كالآتي:

**أولا اتفقوا على**: أن اتباع الجنازة سنة ـلما روي عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله :"من شهد الجنازة حتى يُصلى عليها فله قيراط، ومن شهدها حتى تُدفن فله قيراطان"، قيل: وما القيراطان؟ قال: "مثل الجبلين العظيمين"([[1064]](#footnote-1064)).

**ثانيا: اختلفوا في سُنة المشي مع الجنازة.**

فذهب فريق من أهل العلم إلى أن من سنتها الـمشي أمامها. وقال آخر: الـمشي خلفها أفضل.

**وسبب خلافهم:**

هو اختلاف الآثار التي رَوَى كلُ واحد من الفريقين عن سلفه وعَمِل به([[1065]](#footnote-1065)).

وقد اختلفوا في ذلك على قولين([[1066]](#footnote-1066)).

**القول الأول: المشي خلفها أفضل:**

وهو مذهب الحنفية([[1067]](#footnote-1067)).

قال أبو حنيفة: المشي خلفها (أي الجنازة) أفضل من المشي أمامها([[1068]](#footnote-1068)).

و**الدليل:**

**أولا من السنة:**

1-عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله:"الجنازة متبوعة، وليست بتابعة"([[1069]](#footnote-1069)).

2-وعن أبي سعيد الخدري، أن النبي قال:" إذا وضعت الجنازة، فاحتملها الرجال على أعناقهم، فإن كانت صالحة، قالت: قدموني، قدموني. وإن كانت غير صالحة، قالت: يا ويلها، أين يذهبون بـها ؟ "([[1070]](#footnote-1070)).

2-وعن أبي أمامة :"أن رسول الله مشى خلف جنازة ابنه إبراهيم حافيا"([[1071]](#footnote-1071)).

3-عن جابر بن سَمُرة أن النبي "تبع جنازة ابن الدَّحْدَاح )[[1072]](#footnote-1072)) ماشيا, ورجع على فرس"([[1073]](#footnote-1073)).

**ثانيا مما ثبت عن الصحابة:**

فعن أبي سعيد الخدري، أنه قال لعلي بن أبي طالب: يا أبا حسن، أرأيت إن شهدت الجنازة حملها واجب على من شهدها؟ قال: لا، ولكنه خير، فمن شاء أخذ ومن شاء ترك، فإذا أنت شهدت جنازة فقدمها بين يديك واجعلها نُصبا بين عينيك، فإنما هي موعظة وتذكرة وعبرة([[1074]](#footnote-1074)).

**ثالثا من المعقول**:

ولأن المشي خلفها أمكن للمعاونة عند الحاجة إليها أو إذا نابت نائبة فكان أولى([[1075]](#footnote-1075)).

**القول الثاني: المشي أمام الجنازة أفضل.**

وهو ثابت من فعل أبي بكر، وعمر، وعثمان([[1076]](#footnote-1076)), وابن عمر([[1077]](#footnote-1077)), وابن عباس([[1078]](#footnote-1078)).

وهو قول الزهري([[1079]](#footnote-1079)), والنخعي([[1080]](#footnote-1080)).

وهو مذهب الجمهور من المالكية([[1081]](#footnote-1081)), والشافعية([[1082]](#footnote-1082)), والحنابلة([[1083]](#footnote-1083)).

قال مالك: المشي أمام الجنازة هو السنة([[1084]](#footnote-1084)).

وقال الشافعي: والقول في أن المشي أمام الجنازة أفضل، مَشَى النبيُ أمامها، وقد علموا أن العامة تقتدي بهم([[1085]](#footnote-1085)).

وقال أحمد: الـمشي أمام الجنازة أعجبُ إلي، ويكون قريبا منها([[1086]](#footnote-1086)**).**

**والدليل:**

**أولا من السنة:**

حديث ابن عمر: رأيت النبي وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة([[1087]](#footnote-1087))**.** قال ابن الـمنذر- فيما نقله عنه ابن قدامة-: ثبت أن النبي وأبا بكر، وعمر، كانوا يمشون أمام الجنازة([[1088]](#footnote-1088)**).**

قال البيهقي: الآثار في الـمشي أمامها أصح وأكثر([[1089]](#footnote-1089)). وقال الماوردي: ولم ينقل عنه أنه مشى خلف الجنازة([[1090]](#footnote-1090)).

**ثانيا: مما ثبت عن الصحابة:**

الـمشي أمام الجنازة ثابت من فعل أبي بكر وعمر وعثمان وابن عمر وغيرهم. وكان عمر يَقْدُم الناسَ أمام الجَنازة، في جِنازة زينب بنت جحش([[1091]](#footnote-1091)).

قال الماوردي- بعد أن ذكر هذا الأثر-: وعمر لا ينهى بفعل الشيء إلى غيره إلا لفضل ما أمر به على ما نهى عنه([[1092]](#footnote-1092)).

**ثالثا: من المعقول:**

1-لأنهم شفعاء له، بدليل قوله :"ما من ميت تصلي عليه أمة من المسلمين، يبلغون مائة، كلهم يشفعون له، إلا شفعوا فيه"([[1093]](#footnote-1093)). والشفيع يتقدم المشفوع له([[1094]](#footnote-1094)).

2-ولأن الـماشي أمامها محصل لفضيلتين المشي والتقدم([[1095]](#footnote-1095)).

**المناقشة والترجيح:**

**مناقشة القول (الأول) بأن المشي خلفها أفضل:**

أولا: حديث ابن مسعود، المرفوع:" الجنازة متبوعة وليست بتابعة" ضعيف([[1096]](#footnote-1096)). وكذلك أثر أبي سعيد الخدري، لما سأل علي عن ذلك, فقال له:" إذا أنت شهدت جنازة فقدمها بين يديك...", فهو ضعيف- كذلك([[1097]](#footnote-1097)). أما حديث أبي سعيد الخدري, مرفوعا: "إذا وُضِعت الجنازة، فاحتملها الرجال على أعناقهم، فإن كانت صالحة, قالت: قدموني، قدموني، وإن كانت غير صالحة, قالت: يا ويلها، أين يذهبون بها؟"([[1098]](#footnote-1098)). فهو حديث صحيح لكن الاستدلال به خارج محل النزاع، فمعنى قدموني، أي: أسرعوا بي([[1099]](#footnote-1099)), أو يقدمونها لما أعده الله لها من النعيم الذي بشرت به عند الاحتضار([[1100]](#footnote-1100)).

**مناقشة القول(الثاني) بأن المشي أمامها أفضل:**

**أولا:** مناقشة الاستدلال بحديث مشي النبي وأبي بكر وعمر أمام الجنازة:

فيرد عليه بأنهم كانـوا يفعلون ذلك تسهيلا وتيسيرا على الناس. قال الكاساني: يُستدل لذلك بما ما روي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، أنه قال: بينا أنا أمشي مع علي خلف الجنازة، وأبو بكر وعمر يـمشيان أمامها. فقلت: لعلي ما بال أبي بكر وعمر يمشيان أمام الجنازة؟ فقال: إنهما يعلمان أن المشي خلفها أفضل من المشي أمامها، إلا أنهما يُسهلان على الناس([[1101]](#footnote-1101)). ومعناه أن الناس يتحرزون عن المشي أمامها تعظيما لها، فلو اختار المشي خلف الجنازة لضاق الطريق على مشيعيها([[1102]](#footnote-1102)).

**ثانيا:** الاستدلال بأن عمر كان يَقْدُم الناسَ أمام الجَنازة، في جِنازة زينب بنت جحش.

**يرد عليه،** بأنه يحتمل أن يكون ذلك لعارضٍ أو نساءٍكن خلفها فكرِه للرجال مخالطتهن([[1103]](#footnote-1103)).

**ثالثا:** أما قول الماوردي: ولم ينقل عنه أنه مشى خلف الجنازة**.**

**فيُرد عليه** بأنه قد ثبت مشيه خلف الجنازة, فعن أبي أُمامة : "أن رسول الله مشى خلف جنازة ابنه إبراهيم حافيا", وعن جابر بن سَمُرة أن النبي "تبع جنازة ابن الدَّحْدَاح ماشيا, ورجع على فرس"([[1104]](#footnote-1104)).

**أما قولهم بالمشي أما الجنازة**؛ لأنهم شفعاء له، بدليل قوله:" ما من ميت تصلي عليه أمة من المسلمين، يبلغون مائة، كلهم يشفعون له، إلا شفعوا فيه، والشفيع يتقدم المشفوع له.

**فيرد عليه** بأن هذا لا يستقيم؛ لأن الشفاعة في الصلاة، وهم يتأخرون عندها؛ ولأن الشفيع إنما يتقدم عادة إذا خيف عليه بطش المشفوع عنده فيمنعه الشفيع، ولا يتحقق ذلك هنا([[1105]](#footnote-1105)).

**الترجيح:** في المسألة تعارض ظاهر، وليس مع أي من الفريقين الظاهر دليل قوي يخلو من معارضة يُقطع لصاحبه بصحة ما ذهب إليه.كما ثبت أن النبي مشى خلفها ومشى أمامها. والظاهر أن كِلا الأمرين سُنة، وأن في الأمر سَعة، فسواء مشى أمام الجنازة أو خلفها، فهو موعود بالأجر- إن شاء الله- لكن ينبغي عليه أن يراعي الأرفق به وبغيره من المشيعين مع اعتبار حق الطريق، ومراعاة المفاسد والمصالح. فإذا كان في الجنازة زحام بين من سار خلفها وتدافُع يتأذى به المشيعون وغيرهم، فينبغي أن يسير أمامها، والعكس كذلك. وهذا أقرب إلى روح الشريعة واتباع السنة، والله أعلم.

**فقه عبد الله بن عمرو في المسألة:**

الظاهر من الأثر المروي في أصل الـمطلب أن عبد الله بن عمرو يذهب إلى أن الأولى هو أن يسير المشيع أمام الجنازة، لكن لا يمكن الجزم بأنه فعل ذلك اتباعا لسنة يعلمها عن النبي ، فليس في الخبر ما يُشير إلى ذلك، فلعله فعله عادة أو أنه اعتبر الأرفق به وبمن معه-كما رجحنا-والله أعلم.

**المسألة الثانية: حكم شهود الجنازة راكبا.**

**اتفق الفقهاء على:** أن من اتبع الجنازة راكبا فينبغي أن يكون خلفها، ويُكره أن يتقدمها([[1106]](#footnote-1106))؛ لأن ذلك لا يخلو عن إضرار بالناس.كذلك اتفقوا أنه لا بأس أن يعود من الجنازة راكبا([[1107]](#footnote-1107)).

وذهب جمهور الفقهاء من الشافعية([[1108]](#footnote-1108)), والحنابلة([[1109]](#footnote-1109)) إلى أنه ينبغي لـمُـشيع الجنازة ألا يتبعها راكبا إلا لعذر كمرض أو ضَعف.فإن كان عاجزًا عن المشي، لم يُكره له الركوب في الذهاب؛ لأن ذلك عُذر([[1110]](#footnote-1110)).

**والدليل من السنة:**

1-عن ثوبان أن النبي رأى أناسا ركبانا في جنازة, فقال: ألا تستحيون؟ إن ملائكة الله يمشون على أقدامهم، وأنتم على ظهور الدواب([[1111]](#footnote-1111)).

2-وعن الزهري، قال: ما ركب النبي في عيد ولا جنازة قط([[1112]](#footnote-1112)).

**أما الحنفية([[1113]](#footnote-1113)), والمشهور عند المالكية([[1114]](#footnote-1114)):**

فرأوا أنه لا بأس باتباع الجنازة راكبا، ولكن المشي أفضل منه؛ لأن المشي أقرب إلى الخشوع([[1115]](#footnote-1115)).

**وأصل الخلاف بين الفقهاء:** أن الحنفية قالوا بأنه خلاف الأولى، لكن الشافعية والحنابلة قالوا بأنه خلاف السنة.

**الراجح:** يتضح مما سبق أنه لا يوجد دليل صحيح على كراهة أو منع إتباع الجنازة راكبا. والظاهر أن ذلك يتبع العرف والعادة، وما هو أيسر للمشيعين وأرفق بهم.

لكن إذا تبعوا الجنازة بسيارات، فإن الأولى أن تكون أمام الجنازة. قال ابن عثيمين-رحمه الله: -لأنها إذا كانت خلف الناس أزعجتهم، فإذا كانت أمامها لم يحصل إزعاج منها؛ لأن ذلك أكثر طمأنينة للمشيعين، وأسهل لأهل السيارات في الإسراع وعدمه([[1116]](#footnote-1116)).

**فقه عبد الله بن عمرو:**

الظاهر من فعل عبد الله بن عمرو أنه يذهب إلى جواز اتباع الجنازة راكبا, وذلك مفهوم من فعله -رضي الله عنه-كما مر معنا. لكن لا دلالة في ذلك على كون فعله هذا اتباعا للسنة. ولعله فعل ذلك لأنه أرفق به وأيسر لحاله, وهو ما ترجح لدينا, من أن المكلف في اتباع الجنازة يفعل الأرفق به والأيسر لحاله وحال غيره من المشيعين, والله اعلم.

**المسألة الثالثة: حكم جلوس من يتبع الجنازة قبل وضعها**

ثبت بالسنة الصحيحة جواز الجلوس في المقبرة بعد وضع الجنازة عن الأعناق، وقبل الدفن. لما روى البراء بن عازب، قال: خرجنا مع النبي في جنازة رجل من الأنصار، فانتهينا إلى القبر، ولـما يُلحَـد، فجلس رسول الله وجلسنا حوله([[1117]](#footnote-1117)).

لكنهم اختلفوا في حكم الجلوس قبل وضعها، ما بين مُبيحٍ وكَارِه، وذلك على قولين:

**القول الأول: يُكره لمتبع الجنازة الجلوس قبل وضعها، ولا بأس بالجلوس بعد ذلك**،

وهو ما ذَهب إليه الحنفية([[1118]](#footnote-1118)), وهو الراجح عند الحنابلة([[1119]](#footnote-1119)).

قال أبو حنيفة: ولا بأس بالجلوس إذا وضعت بالأرض، وإنما أكره الجلوس قبل أن توضع عن مناكب الرجال بالأرض([[1120]](#footnote-1120)).

قال أحمد: لا يجلس حتى توضع عن أعناق الرجال([[1121]](#footnote-1121)).

**واستدلوا لذلك**:

**أولا من السنة:**

1-عن أبي سعيد الخدري، أن النبي, قال:"إذا رأيتم الجنازة، فقوموا، فمن تبعها فلا يقعد حتى توضع"([[1122]](#footnote-1122)).

قال الشوكاني: فيه النهي عن جلوس الماشي مع الجنازة قبل أن توضع على الأرض([[1123]](#footnote-1123)).

3-عن أبي سعيد المقبري، قال: كنا في جنازة، فأخذ أبـو هريرة بيد مَرْوان فجلسا قبل أن توضع، فجاء أبو سعيد فأخذ بيد مروان، فقال: قُمْ, فو الله لقد علم هذا أن النبي نهانا عن ذلك. فقال أبو هريرة: صدق([[1124]](#footnote-1124)).

4-وعن أبي هريرة، قال: كان النبيإذا كان مع الجنازة لم يجلس حتى توضع في اللحد أو حتى تدفن([[1125]](#footnote-1125)).

**ثانيا الدليل من المعقول:** حيث يُكره الجلوس قبل أن توضع الجنازة عن مناكب الرجال؛ لسببين:

الأول: لأنهم ربما يحتاجون إلى التعاون قبل الوضع، وإذا كانوا قياما أمكن التعاون، وبعد الوضع قد وقع الاستغناء عن ذلك([[1126]](#footnote-1126)).

الثاني: ولأنهم إنما حضروا إكراما له فالجلوس قبل أن يوضع عن المناكب يشبه الازدراء والاستخفاف به وبعد الوضع لا يؤدي إلى ذلك([[1127]](#footnote-1127)). وهذه الكراهة عند الحنفية تحريمية للنهي عن ذلك([[1128]](#footnote-1128)).

**القول الثاني لا بأس بالجلوس عند القبر قبل أن توضع الجنازة، وهو بالخيار إن شاء قام منتظرا، وإن شاء جلس.**

وهو قول المالكية([[1129]](#footnote-1129)), والشافعية([[1130]](#footnote-1130)), ورواية عند الحنابلة([[1131]](#footnote-1131)).

قال مالك: ولا بأس بالجلوس عند القبر قبل أن توضع الجنازة عن أعناق الرجال، وقد فعل ذلك عروة بن الزبير([[1132]](#footnote-1132)).

قال الشافعي: لا بأس أن يتقدم، فيجلس قبل ألا يؤتى بالجنازة، ولا ينتظر أن يأذن له أهلها في الجلوس([[1133]](#footnote-1133)).

**الدليل:**

**أولا من السنة:**

1-عن عبادة بن الصامت, قال: كان رسول الله إذا اتبع الجنازة لم يقعد، حتى توضع في اللحد، فَعَرَض له حَبرْ([[1134]](#footnote-1134))، فقال: هكذا نصنع يا محمد، قال: فجلس-رسول الله ، وقال:" خالفوهم"([[1135]](#footnote-1135)). أي: في القيام.

2-عن مسعود بن الحكم الأنصاري([[1136]](#footnote-1136))، أنه سمع علي بن أبي طالب، يقول: في شأن الجنائز " إن رسول الله قام، ثم قعد"([[1137]](#footnote-1137)).

**ثانيا: من آثار الصحابة:** فعن أبي يحيى الأسْلَمي، قال: كان ابن عمر وأصحاب النبي يجلسون قبل أن توضع الجنازة([[1138]](#footnote-1138)).

**المناقشة والترجيح:**

نوقش القول بكراهة الجلوس لـمُتبع الجنازة قبل وضعها، ولا بأس بالجلوس بعد ذلك: بأن الأحاديثَ المروية في المنع من الجلوس قبل أن توضع الجنازة منسوخة.

قال القرافي في(الذخيرة2/466): لا بأس بالجلوس عند القبر، قبل وضع الجنازة...[فإن] لـنا ما في "مسلم":"كان يقوم للجنازة, ثم جلس بعدُ". وهو دليل نسخ ما ذكروه .أ ه.

**الترجيح:**

يظهر لنا مما سبق قوة الخلاف بين القول بكراهة أو حُرمة الجلوس قبل أن توضع الجنازة من جهة، والقول بجواز الجلوس قبل ذلك من جهة أخرى. وسبب ذلك الخلاف-كما بينا سابقا - هو التعارض بين حديث علي أن النبي: "قام للجنازة, ثم قعد", وحديثي أبي سعيد الخدري و أبي هريرة في النهي عن الجلوس قبل أن توضع الجنازة.

**وللعلماء في هذه الأخبار المتعارضة ثلاثة طرق:**

**الطريق الأول: القول بالنسخ:**

وقال أصحاب هذا الاتجاه: أن حديث علي, الـمُـبـيح للجلوس، ناسخٌ لأحاديث النهي عنه، وهو اتجاه كثير من الشافعية والمالكية وغيرهم ممن قال بجواز الجلوس قبل أن توضع.

وقد نص القرافي على أنه منسوخ، كما سبق.

وبوب عليه ابن حبان بقوله: ذكر الأمر بالجلوس عند رؤية الجنائز بعد الأمر بالقيام لها([[1139]](#footnote-1139)).

وكذلك بوب عليه النووي في ترتيبه لصحيح مسلم بقوله: باب نسخ القيام للجنازة([[1140]](#footnote-1140)).

قال ابن بطال: فثبت نسخ الأخبار الأُوَلِ بالقيام للجنازة([[1141]](#footnote-1141)).

**الطريق الثاني: الجمع بين الأحاديث**:

فقالوا يستحب القيام للجنازة حتى توضع، ومن جلس فلا حرج، وهو بالخيار في وذلك.

وإليه ذهب ابن حزم، فقال: وقعوده بعد أمره بالقيام يدل على أن الأمر للندب ولا يجوز أن يكون نسخا لأن النسخ لا يكون إلا بنهي أو بترك معه نهي([[1142]](#footnote-1142)).

والمختار أنه غير منسوخ فيكون الأمر بالقيام للندب، وقعوده لبيان الجواز لعدم تعذر الجمع([[1143]](#footnote-1143)).

وقالوا بأن النسخ إنما هو في قيام من مرت به([[1144]](#footnote-1144)).

**الطريق الثالث: الترجيح بين الأحاديث، والقول بالكراهة التحريمية للجلوس قبل أن توضع:** وهذا الاتجاه ذهب إليه الحنفية([[1145]](#footnote-1145)), وانتصر له الشوكاني، فقال: ولا يخفى أن مجرد الفعل لا ينتهض دليلا للوجوب, فالأولى الاستدلال له بحديث الباب فإن فيه النهي عن القعود قبل وضعها، وهو حقيقة للتحريم وترك الحرام واجب([[1146]](#footnote-1146)).

**والراجح:**

هو الجمع بين الأحاديث والقول باستحباب الوقوف حتى توضع الجنازة، وأنه لا حرج على من جلس قبل أن توضع لاسيما أذا دعت الحاجة أو الضرورة إلى الجلوس قبل أن توضع([[1147]](#footnote-1147)).

ومما يدل على الاستحباب ما روي عن أبي هريرة وابن عمر أن القائم مثل الحامل([[1148]](#footnote-1148)). قال الشوكاني: يعني في الأجر([[1149]](#footnote-1149)).

**فقه عبد الله بن عمرو:**

الظاهر أنه يذهب إلى جواز الجلوس قبل أن توضع الجنازة، ولا يرى استحباب القيام، إذ لو كان مستحبا عنده لـما جلس قبل أن توضع لحرصه على اتباعا للسنة ولزومه لها. وربما يرجع ذلك لعدم علمه بنهي النبي عن الجلوس أو ربما كان هذا النهي- عنده- منسوخا كما ذهب إلى ذلك أمير المؤمنين علي بن أبي طالب.

**المبحث الرابع: في الصوم**

**مطلبٌ في: فضل دعاء الصائم عند فطره**

**الأثر:** عن عبد الله بن أبي مُليكة([[1150]](#footnote-1150))، قال: سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص، يقول: قال رسول الله : إن للصائم عند فطره لدعوة ما ترد. قال ابن أبي مليكة: سمعت عبد الله بن عمرو يقول إذا أفطر: اللهم إني أسألك برحمتك التي وسعت كل شيء أن تغفر لي([[1151]](#footnote-1151)).

وهذا الأثر فيه مسألة واحدة، وهي فضل دعاء الصائم عند الإفطار([[1152]](#footnote-1152)).

وهذا الفضل([[1153]](#footnote-1153)) ثابت من جهات عدة:

**الجهة الأولى:** النص على ذلك من السنة، بدليل:

1-حديث عبد الله بن عمرو بن العاص السابق.

2-حديث أنس, مرفوعا:" ثلاث دعوات لا ترد، دعوة الوالد، ودعوة الصائم، ودعوة المسافر"([[1154]](#footnote-1154)).

3-حديث أبي هريرة مرفوعا: "ثلاثة لا ترد دعوتهم: الصائم حين يفطر، والإمام العادل، ودعوة المظلوم يرفعها الله فوق الغمام وتفتح لها أبواب السماء، ويقول الرب: وعزتي، لأنصرنك ولو بعد حين "([[1155]](#footnote-1155)).

**الجهة الثانية:** ما ورد عن النبي من الأدعية التي أُثِرت عنه عند إفطاره, والتي منها:

1-عن معاذ بن زُهرة، إن النبي كان إذا أفطر قال: "اللهم لك صُمْت وعلى رزقك أفطرت"([[1156]](#footnote-1156)). قال الشوكاني في: وحديث معاذ بن زُهرة فيه دليل على أنه يشرع للصائم أن يدعو عند إفطاره بما اشتمل عليه من الدعاء([[1157]](#footnote-1157)).

2-وعن أنس أن النبي كان إذا أفطر، قال:"بسم الله، اللهم لك صُمْت، وعلى رزقك أفطرت، تقبل مني إنك أنت السميع العليم"([[1158]](#footnote-1158)).

3-وعن ابن عمر قال: كان رسول الله إذا أفطر، قال: "ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الأجر إن شاء الله"([[1159]](#footnote-1159)).

**الجهة الثالثة**: ما روي عن الصحابة من أدعية عند الإفطار, والذي منها ما روي عن عبد الله بن عمرو- كما معنا في أثر المسألة.

**الحكم الفقهي لدعاء الصائم عند فطره:**

دعاء الصائم عند فطره مسألة مشروعة باتفاق عامة أهل العلم. لا خلاف بينهم فيها من حيث ثبوتها لكن مع تتبع أقوالهم فيها , فقد اختلفوا فيها في أمر لا يتعلق بأصل المشروعية, غنما بصفتها.

فاختلفوا في كون الدعاء للصائم عند فطره:هل هو سنة أو مستحب أو مندوب, وذلك على قولين:

**القول الأول: دعاء الصائم عند فطرة من السنة.**

وهو ما نص عليه الحنفية([[1160]](#footnote-1160)), وبعض الشافعية([[1161]](#footnote-1161)), وبعض الحنابلة([[1162]](#footnote-1162)).

قال في(تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق, ص:342):ومن السنة أن يقول عند الإفطار اللهم لك صمت وبك آمنت وعليك توكلت.أ هـ.

قال في (الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع1/239): ويسن أن يغتسل من حدث أكبر ليلا ليكون على طهر من أول الصوم وأن يقول عقب فطره اللهم لك صمت" أ هـ.

قال صاحب(كشاف القناع 2/332): يسن أن يقول(الصائم) عند فطره: اللهم لك صمت...أهـ

**القول الثاني: دعاء الصائم عند فطره, مستحب:**

وهو ما ذهب إليه كثير من المالكية([[1163]](#footnote-1163)), والشافعية([[1164]](#footnote-1164)).

لكنهم اختلفوا في التعبير عن ذلك الاستحباب:

\*فعبر عنه المالكية **بـ"الندب":**

-قال في الفواكه الدواني(1/305):ويقول ندبا عند الفطر: اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت فاغفر.أ ه

-وقال صاحب الشرح الكبير(1/515):وندب أن يقول اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت.أهـ.

\*أما الشافعية فعبروا عن مشروعته **بـ"الاستحباب":**

-قال في المجموع(6/362): والمستحب أن يقول عند إفطاره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت".أهـ.

-قال صاحب(السراج الوهاج على متن المنهاج, ص142): ويُستحب أن يقول عند فطره -أَي عقبه-:اللهم لك صمت ...أ ه

ولا مجال للخلاف هاهنا إلا عند من فرق بين السنة والمستحب. أو فرق بين المندوب والمستحب.

وقد فرق بعض الأصوليين بينهم.

-فقال بعضهم: **السنة** ما واظب عليه النبي مُظهرا له([[1165]](#footnote-1165)).

أما **المستحب**: فهو ما فعله مرة أو مرتين([[1166]](#footnote-1166))

و**المندوب**: هو الذي يُثابُ على فعلِه، ولا يعاقبُ على تركِه([[1167]](#footnote-1167)).

أو هو ما طُلب فعلُه من المكلف طلباً غير حتْم، بأن كانت صيغة طلبه نفسها لا تدل على تحتيمه([[1168]](#footnote-1168)).

والذي عليه جمهور الفقهاء والأصوليين أن السنة والمستحب والمندوب مترادفات([[1169]](#footnote-1169)).

وعليه فالخلاف في المسألة لفظي غير معتبر, والله أعلم.

**فقه عبد الله بن عمرو في المسألة:**

ذهب رضي الله عنه إلى سنية الدعاء للصائم عند فطره. وفي هذا الدعاء الوارد عنه تطبيق عملي لما رواه هو مرفوعا عن النبي . وفيه إشارة إلى عدم التقيد بدعاء بعينه عند الإفطار, بدلالة قوله : "إن للصائم عند فطره لدعوة ما ترد". فقوله: "للصائم دعوة" مطلق([[1170]](#footnote-1170)) غير مقيد بدعاء بعينه. يشهد لذلك تنوع الأدعية الواردة عنه عند الإفطار-كما مر معنا.

**المبحث الخامس: في الزكاة**

**المطلب الأول: في زكاة الحُلِي([[1171]](#footnote-1171))المستعمل للنساء.**

**الأثر:** عن عمرو بن شعيب، عن عبد الله بن عمرو، أنه كان يأمر نساءه أن يزكين حُليهن([[1172]](#footnote-1172)).

**وأصل المسألة:** ما حكم زكاة الحلي الذي تستعمله النساء؟ وهي مسألة فيها خلاف.

**تحرير محل النزاع:**

**أولا اتفقوا على:**

1-وجوب الزكاة في الحُلي غير المباح، كالحلي للرجال والآنية([[1173]](#footnote-1173)).

2-وأن من جُدِع([[1174]](#footnote-1174))أنفه أو سقطت سِنُه، فـاتـخذ أنفا أو سنا من فضة أو ذهب، فمُباح. وكذلك الخاتم من فضة للرجال مباح، وكل ذلك ليس فيه زكاة([[1175]](#footnote-1175)).

3-واتفقوا على وجوب الزكاة في حُلي النساء الذي لا يُلبس ولا يُعار([[1176]](#footnote-1176)) كالـمُعد للتجارة والادخار.

**ثانيا اختلفوا في وجوب الزكاة:** في الـمِنْطقة([[1177]](#footnote-1177)), وحِلـية السلاح أو المصحف. وفي الذهبُ اليسيرُ المتصل بالثوب،كالطِّراز([[1178]](#footnote-1178))الذي لا يتجاوز أربعة أصابع([[1179]](#footnote-1179)). وكذلك اختلفوا في حلي النساء المباح استخدامه لهن إذا كان مما يُلبس أو يُعار([[1180]](#footnote-1180)).

**سبب الخلاف:**

1-اختلاف الأحاديث الواردة في ذلك، مع اختلاف أهل العلم فيها تضعيفا وتصحيحا.

2-تردد الحُلي بين العُرُوض([[1181]](#footnote-1181)), وبين التبر والفضة المقصود منهما الـمـُعاملة في جميع الأشياء. فمن شبهه بالعُروض التي المقصود منها المنافع، قال: ليس فيه زكاة. ومن شبهه بالتبر والفضة التي المقصود فيها المعاملة بها، قال: فيه الزكاة([[1182]](#footnote-1182)).

3-اختلاف الآثار في ذلك عن الصحابة والتابعين.

ومِن ثَمَّ، فقد اختلفوا في ذلك على قولين([[1183]](#footnote-1183)):

**القول الأول: تجب الزكاة في حلي النساء إذا بلغ نصابا كل عام:**

وهو قول عمر([[1184]](#footnote-1184)), وابن مسعود([[1185]](#footnote-1185)), وظاهر ما روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص.

وبه قال سعيد بن جبير([[1186]](#footnote-1186)), وعطاء([[1187]](#footnote-1187)), وعمر بن عبد العزيز([[1188]](#footnote-1188)). وهي إحدى الروايات عن سعيد بن المسيب([[1189]](#footnote-1189)).

وهو مذهب الحنفية([[1190]](#footnote-1190)), وقول الشافعي في القديم([[1191]](#footnote-1191)),ورواية عن أحمد([[1192]](#footnote-1192)).

**والدليل:**

**أولا: من الكتاب:**

استدل الحنفية بقوله:(وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)[سورة التوبة، من الآية: 34].وجه الدلالة: أنه ألحَق الوعيد الشديد بكنز الذهب والفضة, وترك إنفاقهما في سبيل الله, من غير فصلٍ بين الحلي وغيره...وليس في القرآن ما يدل على أنه لا زكاة في الحلي المباح([[1193]](#footnote-1193)).

**ثانيا: الدليل من السنة:** ويمكن تقسيم هذا الدليل إلى ثلاثة أقسام:

**القسم الأول**:

أحاديث عامة في وجوب الزكاة في كل مال.

ومنها:

1-حديث أبي أُمامة الباهلي, أن النبي ، قال: " وأدوا زكاة أموالكم طيبة بها أنفسكم"([[1194]](#footnote-1194)).

2-حديث فاطمة بنت قيس([[1195]](#footnote-1195))، أن النبي, قال:" ليس في المال حق سوى الزكاة"([[1196]](#footnote-1196)).

3 –حديث عائشة، قالت: سمعت رسول الله, يقول: "لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول"([[1197]](#footnote-1197)).

**وجه الدلالة:** أن النبيلم يفصل بين مال ومال... فالعمومات الواردة في إيجاب الزكاة موجودة في الحلي المباح([[1198]](#footnote-1198)).

**القسم الثاني أحاديث عامة في وجوب زكاة الذهب والفضة، من غير تخصيص حُليٍ النساء عن غيره.** ومنها:

1-حديث علي ، قال: قال رسول الله :" قد عَـفوت لكم عن الخيل والرقيق، فهاتوا صدقة الرِّقَة([[1199]](#footnote-1199)): من كل أربعين درهما درهما"([[1200]](#footnote-1200)).

2-حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده, مرفوعا:" ليس في أقل من عشرين مثقالا من الذهب شيء، ولا في أقل من مائتي درهم شيء"([[1201]](#footnote-1201)).

3-حديث أبي سعيد الخدري مرفوعا:" ليس فيما دون خمس أواق صدقة "([[1202]](#footnote-1202)).

**ووجه الدلالة:** هو عموم المفهوم([[1203]](#footnote-1203)).

**القسم الثالث أحاديث خاصة في وجوب زكاة حلي النساء:**

1-عن عبد الله بن عمرو، أن امرأة من أهل اليمن، أتت رسول الله وبنتٌ لها، في يد ابنتها مَسَكَتَان([[1204]](#footnote-1204)) غليظتان من ذهب. فقال: أتؤدين زكاة هذا؟ قالت: لا. قال: أيسرك أن يُسَوِرك الله بهما يوم القيامة، سِوارين من نار؟ قال: فخلعتهما, فألقتهما إلى رسول الله, فقالت: هما لله ولرسوله ([[1205]](#footnote-1205)).

2-وعن أم سلمة، أنها كانت تلبس أوضاحاً لها من ذهب، فسألت النبي: أكــنز هي؟ فقال: "إن أديت منها الزكاة فليست بكنز"([[1206]](#footnote-1206)).

3-وعن عائشةَ، قالت: دخل عليَّ رسولُ الله فرأى في يدي فَتَخَاتٍ من وَرِقٍ([[1207]](#footnote-1207))، فقال:"ما هذا يا عائشة؟" فقلت: صَنَعْتُهُنَّ أَتَزَيَّنُ لكَ يا رسول الله؟ قال:" أَتُؤَدِّين زكاتَهن؟" قلتُ: لا، أو ما شاء الله، قال:"هو حَسْبُكِ من النار"([[1208]](#footnote-1208)).

4-وعن أسماء بنت يزيد، قالت: دخلت أنا وخالتي على النَّبيِّ وعلينا أسورةٌ من ذهبٍ، فقال لنا: " تعطيان زكاته؟ " فقلنا: لا. فقال:" أما تخافان أن يسوِّركما الله أسورة من نار؟! أدِّيا زكاته "([[1209]](#footnote-1209)).

5-وعن فاطمة بنت قيسٍ، قالت: أتيت النبي بطَوقٍ فيه سبعون مثقالاً من ذهب، فقلت: يا رسول الله، خذ منه الفريضة. فأخذ منه مثقالاً وثلاثة أرباع مثقال([[1210]](#footnote-1210)).

وعنها في رواية أخرى، أن النبي قال: "في الحلي زكاةٌ "([[1211]](#footnote-1211)).

6-عن ابن مسعود , قال: قلت للنبي إن لامرأتي حليًّا من عشرين مثقالاً. قال:" فأدِّ زكاته نصفا"([[1212]](#footnote-1212)). وعنه أن امرأةً أتت النبي , فقالت: إن لي حُليا, وإن زوجي خفيفُ ذات اليد, وأن لي بَنِي أخ, أفيَجْزِي عني أن أجعل زكاة الحلي فيهم؟ , قال: "نعم"([[1213]](#footnote-1213)).

**من المعقول:**

1-لأن عين الذهب والفضة لا يشترط فيهما حقيقة النماء([[1214]](#footnote-1214)).

2-كما أن الثمنية لا تبطل فيهما بالاستعمال([[1215]](#footnote-1215)).

3-ولأن الحلي مال فاضل عن الحاجة الأصلية؛ إذ الإعداد للتجمل والتزين دليل الفضل عن الحاجة الأصلية. فكان نعمة لحصول التنعم به، فيلزمه شكرها بإخراج جزء منها للفقراء([[1216]](#footnote-1216)).

4-ولأنه مال نام، ودليل النماء هو الإعداد للتجارة خِلقة([[1217]](#footnote-1217)).

**ثانيا: من لم يرى الزكاة في الحلي:**

وهذا مروي عن: عائشة([[1218]](#footnote-1218)), وابن عمر([[1219]](#footnote-1219)), وأسماء بنت أبي بكر([[1220]](#footnote-1220)), وأنس([[1221]](#footnote-1221)), وجابر بن عبد الله([[1222]](#footnote-1222)).

وهو قول المالكية ([[1223]](#footnote-1223)), وقول الشافعي في الجديد([[1224]](#footnote-1224)). وهو المشهور عند الحنابلة([[1225]](#footnote-1225)).

ومع اتفاق الجمهور على أنه لا زكاة في الحلي إلا أن كل مذهب خص من الحلي بعضا مما تلزم فيه الزكاة:

**أولا: استثنى المالكية مما لا تجب فيه الزكاة من الحلي أحوالا([[1226]](#footnote-1226)), منها:**

1-ما كان مُعدا للإيجار.

2-ما صنعه صاحبه حِيْلَة لأجل الفرار من الزكاة.

3-إذا انكسر حتى لا يستطاع إصلاحه إلا أن يسبكه، فــيـُزَكى إذا حال عليه الحول بعد كسره؛ لأنه كالتبر.

4-أن يكون مُعدَّاً لـنوائب الدهر وحوادثه، لا للاستعمال.

5-أن يكون مُعداً لصداق زوجة أو زوجة لابنه، ونحو ذلك.

**وحجتهم في ذلك؛** أن المؤثر في سقوط الزكاة إعداده للبُّس في الحال؛ لأنه مال قَصُد به الاقتناء وترك التنمي على وجه مباح، فلم تجب فيه الزكاة اعتبارًا بعروض القَنْية. فالمعتبر في وجوب الزكاة هو النماء لأنها تجب بوجوده, وتسقط بعدمه([[1227]](#footnote-1227)).

**ثانيا: استثنى الشافعية الحلي المكروه اتخاذه: فتلزم فيه الزكاة([[1228]](#footnote-1228))عندهم.**

**ثالثا: استثنى الحنابلةأحولا([[1229]](#footnote-1229)), منها:**

1-إن بلغ ألف مثقال([[1230]](#footnote-1230)), ففيه الزكاة([[1231]](#footnote-1231)).

2-إذا كان معدودا للنفقة أو الإيجار، ففيه الزكاة.

3-ما اتخذه حِلْيَة على سبيل الحِيْلَة فرارا من الزكاة، فتجب فيه الزكاة.

**أدلة هذا القول:**

**أولا من السنة:**

1-حديث أبي هريرة؛ أن النبي , قال: " ليس على المسلم في عبده، ولا في فرسه صدقة"([[1232]](#footnote-1232)).

قال النووي في (شرح مسلم 7/55): هذا الحديث أصل في أن أموال القُنْيَة([[1233]](#footnote-1233))لا زكاة فيها.

2-حديث ابن عمر، أن النبي قال: " لا زكاة في الحلي"([[1234]](#footnote-1234)).

3-وعن فُريعة بنت أبي أمامة([[1235]](#footnote-1235))، قالت حلاني رسول الله رِعَاثَاً([[1236]](#footnote-1236)) وحلى أختي، وكنا في حِجْره، فما أخذ منا زكاة حلي قط([[1237]](#footnote-1237)).

**ثانيا من القياس:**

وذلك بالقياس على ثياب البذْلَة([[1238]](#footnote-1238)). فالحلي كثياب البذلة كلاهما مصروف عن جهة النماء إلى استعمال مباح([[1239]](#footnote-1239)).

**ثالثاً من أقوال الصحابة:**

الذي ينظر في أدلة أئمة الجمهور القائلين بسقوط زكاة الحلي، يرى أن جُل اعتمادهم في المسألة إنما هو على أقوال الصحابة. وقد استدل مالك والشافعي على ذلك بما روياه عن عائشة, وابن عمر, وجابر([[1240]](#footnote-1240)). ورُوي عن أحمد، أنه قال: خمسة من الصحابة كانوا لا يرون في الحلي زكاة: أنس بن مالك، وجابر، وابن عمر، وعائشة، وأسماء([[1241]](#footnote-1241)).

**المناقشة والترجيح:**

**أولا: مناقشة القول بوجوب الزكاة في حلي النساء.**

-**مناقشة دليلهم من الكتاب**: وهو قوله :(وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)[سورة التوبة، من الآية: 34].

يمكن مناقشة استدلالهم بهذه الآية من ثلاثة وجوه:

**الوجه الأول:** أن الضمير في قوله :(وَلَا يُنْفِقُونَهَا) عائد على ما فرضه الله فيهما من الزكاة، فالزكاة تسمى نفقة([[1242]](#footnote-1242)).

**الوجه الثاني**: أن الحلي المباح استعماله للنساء ليس بكنز؛ لأن الكنز من المال هو ما كان مدفونا([[1243]](#footnote-1243)).

**الوجه الثالث:** أن هذه الآية منسوخة بالزكاة، وأنها نزلت قبل فرض الزكاة. روى البخاري في "صحيحه"، أن أعرابياً سأل ابن عمر عن قوله:( وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ)[سورة التوبة, من الآية: 34]. فقال ابن عمر: من كَنَزَها، فلم يؤد زكاتها، فويلٌ له، إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة، فلما أنزلت جعلها الله طُهرا للأموال([[1244]](#footnote-1244)).

ويمكن الجواب على هذه الردود بما يلي:

أولا: من قال بأن الضمير في الآية عائد على الزكاة، فقوله بعيد؛ لأن الزكاة لم تذكر في السياق.

ثانيا: من قال بأن الكنز من المال هو ما كان مدفونا، فقوله مردود بما ثبت عن ابن عمر وجابر بن عبد الله أنهما قالا: كلُّ مال يُؤدَّى زكاتُه فليس بكنز وإن كان مدفونا، وكل مال لا يُؤدَّى زكاتُه فهو كنز وإن لم يكن مدفونا([[1245]](#footnote-1245)).

ثالثا: أما الاستدلال بأنها منسوخة بفرضية الزكاة، فهو استدلال خارج محل النزاع، لأن من استدل بهذه الآية على وجوب زكاة الحلي، يرى أن الحلي إذا أخرجت زكاته فليس بكنز.

**ثانيا: مناقشة أدلتهم من السنة:**

**الرد على القسم الأول من أدلتهم من السنة، وهي أحاديث عامة في وجوب الزكاة في كل مال,** فهي مخصوصة بالأدلة التي استثنت زكاة الحلي من هذه العمومات، والتي منها: حديث "لا زكاة في الحلي".

**ويجاب على ذلك** بأن هذا الحديث، مع أنه أصرح حديث في سقوط الزكاة في الحلي، لكنه ضعيف، لا يصلح لتخصيص العمومات الواردة بما صح من الأحاديث السابقة.

أما ألأدلة الأخرى فهي أدله من أقولا الصحابة والقياس والمعقول، ولا ترقى هذه الأدلة لتخصيص عمومات ما صح من هذه الأحاديث.

**-الرد على القسم الثاني مما استدلوا به من السنة،** وهي أحاديث عامة في وجوب زكاة الذهب والفضة، من غير تخصيص حُليٍ النساء عن غيره.

ويمكن **الرد على هذه الأدلة** بأنها خارج محل النزاع، فالنزاع في الحلي المصوغ من الذهب والفضة، أما هذه الأدلة فهي في العملة المضروبة منهما، والأصل في العُمُلات أنها مالٌ مُعدٌ للنفقة والتجارة، حيث ذكرت هذه الأحاديث الدرهم والأوقية، ونحوهما من العملات المضروبة([[1246]](#footnote-1246)).

**الرد على أحاديث القسم الثالث أحاديث، وهي أحاديث خاصة في وجوب زكاة حلي النساء**: فيجاب عليها من وجهين:

**الأول**: هذه الأحاديث صريحة، ولكنها غير صحيحة**،** فليس منها شيء في الصحيحين. وقد نص على ضعفها كثير من أهل العلم([[1247]](#footnote-1247)).

**لكن يرد على ذلك:** بأن فيها أحاديث لا مطعن عليها، وقد صححها كثير من أهل العلم، وبعضها أحاديث لا تقل عن مرتبة الحَسَن. منها حديث أم سلمة، وحديث فاطمة بت قيس، وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص .

**الوجه الثاني:** على تـسليم الصحة، فإن ذلك حين كان الحلي بالذهب حراما على النساء، فلما أبيح لهن سقطت عنهن زكاة الحلي([[1248]](#footnote-1248)).

يجاب على ذلك: بأن منها أحاديث متأخرة، كحديث عبد الله بن عمرو بن العاص في المرأتين من أهل اليمن عند قدومهن على رسول الله، فمعلوم أن إسلام أهل اليمن كان متأخرا([[1249]](#footnote-1249)).

**مناقشة أدلة القول (الثاني) بسقوط زكاة الحلي: فيمكن مناقشة أدلة هذا القول كما يلي:**

أولا: مناقشة أدلتهم من السنة:

1-حديث أبي هريرة، مرفوعا:" ليس على المسلم في عبده، ولا في فرسه صدقة": هذا الحديث خارج محل النزاع، فهو في زكاة الفرس والرقيق، والاستدلال بمفهومه أو بالقياس عليه في سقوط زكاة الحلي بعيد، وذلك من وجهين:

**أولا:** لأن دلالة المفهوم ضعيفة، ولا تُعارَض بالعموم الصريح الوارد في إيجاب الزكاة في الذهب والفضة.كذلك لا تُعارَض بالنصوص الصريحة الخاصة في إيجاب الزكاة في حلي النساء، كما مر معنا في أدلة أصحاب القول الأول.

**ثانيا:** يُرد على الاستدلال به من باب قياس الحلي على الرقيق والفرس بجامع الاستخدام والاستعمال. بأنه قياس مع الفارق، حيث أن الإنسان يحتاج إلى الرقيق والخيل في الخدمة والركوب، وهي من الحاجيات عند كثير من الناس. في حين أن الحلي للمرأة من باب التحسينات؛ لأنه من باب الزينة والتَّرفُّه.

2-حديث ابن عمر، مرفوعا: "لا زكاة في الحلي": فـيُرد عليه من وجوه:

الأول: أنه حديث ضعيف لا تقوم به حجة([[1250]](#footnote-1250)).

الثاني: أنه مُعَارَض بعموم الأحاديث الصحيحة الواردة في وجوب زكاة الحلي.

الثالث: أن الـمستدلين به لا يقولون بموجبه، فلو أخذنا بموجبه لكان الحلي لا زكاة فيه مطلقاً، وهم لا يقولون بذلك، فيقولون: إن الحلي الـمُعد للإجارة، أو النفقة فيه الزكاة، وهذا معناه أننا أخذنا بالحديث من وجه، وتركناه من وجه آخر، هذا لو صح الحديث([[1251]](#footnote-1251)).

3-ثالثا حديث فُريعة بنت أبي أمامة، قالت: حلاني رسول الله رُعَاثا وحلى أختي، وكنا في حجره، فما أخذ منا زكاة حلي قط. فلم يَستدل به غير الماوردي، وليس موجودا في أي من كتب السنة. والظاهر انه لا أصل له، والله أعلم.

**ثانيا الرد على أدلتهم من القياس:**

وذلك بالقياس على ثياب البذلة. فالحلي كثياب البذلة كلاهما مصروف عن جهة النماء إلى استعمال مباح.وهذا القياس مردود بما صح من الأحاديث الموجبة لزكاة الحلي. فهو قياس فاسد الدلالة؛ لأنه مخالف للنص.

**ثالثا الرد على أدلتهم من أقوال الصحابة.**

من وجهين:

الأول: أن ما ثبت من السنة الصحيحة في وجوب زكاة الحلي لا يُعارض بما جاء عن الصحابة في سقوط زكاة الحلي.

ثانيا: أنها معارضة بأقوال بعض الصحابة، فمِن الصحابة مَن ثبت عنه وجوب زكاة الحلي، كعُمر وابن مسعود وعبد الله بن عمرو.

**الترجيح:**

مما سبق يتضح أن الراجح في المسألة هو القول بوجوب الزكاة في حلي النساء المستخدم، وذلك لما يلي:

أولا: اعتماد أصحاب هذا القول على الآثار والسنن، والتي إن كان في بعضها ضعف من حيث الثبوت، لكن فيها أحاديث ثابتة لا تقل عن درجة الحديث الحسن، وهذه لا مطعن فيها.

ثانيا: ضعف أدلة من قال بسقوط زكاة الحلي، وعدم خلوها من المعارضة الراجحة، والله أعلم.

**فقه عبد الله بن عمرو بن العاص في المسألة**:

يتضح مما سبق أن ما ترجح لدينا يتفق مع ما ذهب إليه عبد الله بن عمرو بن العاص، من وجوب الزكاة في حلي النساء المستعمل.

**المبحث السادس: في الحج**

**المطلب الأول في حكم صيام أيام التشريق([[1252]](#footnote-1252)).**

ا**لأثر:** عن عبد الله بن عمرو، أنه دخل على أبيه عمرو بن العاص فوجده يأكل. قال: فدعاني، قال: فقلت له: إني صائم. فقال: هذه الأيام التي نهانا رسول الله عن صيامهن, وأمرنا بفطرهن. قال مالك: هي أيام التشريق([[1253]](#footnote-1253)).

**وقد اختلف أهل العلم** في حكم صيام هذه الأيام الثلاثة: مابين قائل بالحُرمة، وقائل بالكراهة، وقائل بالجواز.

**والسبب في اختلافهم:** هو تردد قوله:" في أنها أيام أكل وشرب"([[1254]](#footnote-1254)) بين أن يُحمل على الوجوب أو على الندب. فمن حمله على الوجوب، قال: الصوم يحرم، ومن حمله على الندب، قال: الصوم مكروه([[1255]](#footnote-1255)).

وقد اختلفوا في: صيام أيامها للمتمتع لا يجد هديا أو متطوع أو قضاء واجب([[1256]](#footnote-1256)).

ومن ثم، فيمكن تقسيم حكم الصوم فيها باعتبار نوع الصوم واختلاف أهل العلم في ذلك، إلى مسألتين:

**المسألة الأولى حكم صوم النافلة فيها**

**القول الأول: لا يجوز صوم التطوع في هذه الأيام الثلاثة مطلقا**:

وهو قول ابن عمر([[1257]](#footnote-1257)), وعمرو بن العاص([[1258]](#footnote-1258)), والحسن([[1259]](#footnote-1259)), وغيرهم من الصحابة والتابعين. وهو ما اتفق عليه أهل العلم([[1260]](#footnote-1260)).

قال الماوردي:" باب الأيام التي نهي عن صيامها": صوم يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق الثلاثة حرام لا يصح فيها فرض ولا تطوع([[1261]](#footnote-1261)).

وقال ابن حزم: ولا يجوز صيام أيام التشريق، وهي ثلاثة أيام بعد يوم الأضحى، لا في قضاء رمضان، ولا في نذر، ولا في كفارة، ولا لمتمتع بالحج لا يقدر على الهدي([[1262]](#footnote-1262)).

وقال البغوي: اتفق أهل العلم على أن صيام أيام التشريق، لا يجوز لغير المتمتع، واختلفوا في المتمتع إذا لم يجد الهدي، ولم يصم ثلاثة أيام في الحج([[1263]](#footnote-1263)).

**القول الثاني: يجوز صوم النفل فيها مطلقا:**

وهو مروي عن عائشة([[1264]](#footnote-1264)), وعبد الله بن عُمر([[1265]](#footnote-1265)), وعروة بن الزبير([[1266]](#footnote-1266)).

ونقل ابن قدامة ذلك عن غيرهم من الصحابة كابن الزبير، وابن عمر, وأبي طلحة. وعقب عليه بقوله: والظاهر أن هؤلاء لم يبلغهم نهي رسول الله عن صيامها، ولو بلغهم لم يَعْدوه إلى غيره([[1267]](#footnote-1267)).

وحكاه ابن المنذر فيما نقله عنه النووي عن ابن عمر, وابن الزبير, وابن سيرين([[1268]](#footnote-1268)).

**والراجح:**

أنه لا يجوز صيام النفل في أيام التشريق لصراحة ما جاء في السنة الثابتة من أخبار تنهي عن ذلك([[1269]](#footnote-1269)).

أما ما روي عن بعض الصحابة من صيامهم هذه الأيام، فيُحمل-كما ذكر ابن قدامة وغيره- على عدم علمهم بذلك النهي.

**قلتُ:** والأشبه أن يكون الإجماع قد استقر بعد عصر الصحابة والتابعين على عدم جواز صيام النفل فيها. قال الشيخ الشّنْقِيطي- رحمه الله-: وقيل إنه يجوز صومها مطلقا، ولا يخفى بُعد هذا القول وسقوطه ([[1270]](#footnote-1270)).

**فقه عبد الله بن عمرو في المسألة:**

الظاهر من سياق الخبر الوارد عن عبد الله بن عمرو, أنه لم يكن على علم بالنهي عن صيام النافلة في أيام التشريق. ويفهم-كذلك- منه أنه ساق الخبر لتبيين النهي عن صيام تلك الأيام.

**المسألة الثانية حكم صومها لمتمتع أو قارن([[1271]](#footnote-1271))لم يجد الهدي:**

وقد اختلف أهل العلم في ذلك على قولين:

**الأول: لا يجوز صومها لمتمتع أو قارن لم يجد الهدي:**

وهو مذهب الحنفية([[1272]](#footnote-1272)), والشافعي في الجديد([[1273]](#footnote-1273)), وهي رواية عن أحمد([[1274]](#footnote-1274)), وقول الظاهرية([[1275]](#footnote-1275)).

والنهي عن صيامها عند الحنفية للكراهة، وهي كراهة تحريمية([[1276]](#footnote-1276)).

**ودليلهم: أولا من السنة:**

ما ورد عن النبي من نهيه عن صيام هذه الأيام:

1-عن كعب بن مالك([[1277]](#footnote-1277)) أن النبي بعثه و أوس بن الحدثان([[1278]](#footnote-1278)) أيام التشريق, فنادى:" أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن, وأيام التشريق أيام أكل وشرب"([[1279]](#footnote-1279)).

2-عن عقبة بن عامر مرفوعا:" يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام وهن أيام أكل وشرب "([[1280]](#footnote-1280)).

3-عن عمرو بن العاصقال: هذه الأيام التي كان رسول الله يأمرنا بإفطارها, وينهى عن صيامها. قال مالك: هي أيام التشريق, وهو الأثر الذي معنا في أصل المطلب.

4-عن عمرو بن سُليم الزرقي([[1281]](#footnote-1281))، عن أمه، أنها قالت: بينما نحن بمنى إذا علي بن أبي طالب على جَمَل, وهو يقول: إن رسول الله يقول: "إن هذه أيام طعم وشرب، فلا يصومن أحد"([[1282]](#footnote-1282)).

**وجه الدلالة:**

أنه لـما ثبت نهيه عن صيام أيام التشريق، وكان نهيه ذلك بمنى والحجاج مقيمون بها، وفيهم المتمتعون والقارنون، ولم يستثن منهم قارنا ولا متمتعا، دخل المتمتعون والقارنون في ذلك النهي أيضا ([[1283]](#footnote-1283)).

**ثانيا المعقول:**

لا يجوز صومها لمتمتع لأن كل يوم لا يجوز فيه صوم غير التمتع لا يجوز فيه صوم التمتع كيوم العيد([[1284]](#footnote-1284)).

**القول الثاني: لا يجوز الصوم فيها إلا لمتمتع أو قارن أو لم يجد الهدي:**

وهو مذهب المالكية([[1285]](#footnote-1285)), والشافعي في القديم([[1286]](#footnote-1286)), والراجح عند الحنابلة([[1287]](#footnote-1287)).

**ودليل ذلك:**

**أولا: من الكتاب:**

عموم قوله:(فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ)[سورة البقرة,من الآية:196]. ولا خلاف بين أهل العلم أن هذه الآية نزلت في يوم التروية([[1288]](#footnote-1288))، وهو الثامن من ذي الحجة فعُلم أنه أراد بها أيام التشريق([[1289]](#footnote-1289)).

**ثانيا من السنة:**

1-ما ثبت عن عائشة، وابن عمر- رضي الله عنهما-قالا: لم يرخص في أيام التشريق أن يُصمن، إلا لمن لم يجد الهدي([[1290]](#footnote-1290)). وفي رواية أخرى عنهما بلفظ: الصيام لمن تمتع بالعمرة إلى الحج إلى يوم عرفة، فإن لم يجد هديا ولم يصم، صام أيام منى([[1291]](#footnote-1291)).

2-وعن عائشة، قالت: سمعت رسول الله يقول: "من لم يكن معه هدي, فليصم ثلاثة أيام قبل يوم النحر, ومن لم يكن صام تلك الثلاثة الأيام فليصم أيام التشريق, أيام منى"([[1292]](#footnote-1292)).

وجه الدلالة: أن ذلك مُخصِصِ لعموم ما جاء عن النبي من الأمر بفطرها([[1293]](#footnote-1293)).

**المناقشة والترجيح**:

مما سبق يتضح أن في المسألة خلاف قوي؛ لقوة أدلة الطرفين، لاسيما وقد استدل كل منهما بآثار صحيحة ثابتة، بعضها في الصحيحين.

وقد نحا أهل العلم في تناول أدلة الطرفين ثلاث طرق:

**الأول: الجمع بين الدليلين**: فالنهي عن صوم أيام التشريق عام، لكنه خُصِص بما ثبت من استثناء القارن والمتمتع إذا لم يجد الهدي أن يصومها.

قال القرافي: ووافق ابن حنبل(أي: وافق المالكية) في صوم أيام التشريق؛ لأنه مروي عن عائشة وابن عمر، وخالف الشافعي وأبو حنيفة؛ لنهيه عن صومها. وجوابه أن ما ذكرناه خاص(أي من الرخصة)، وما ذكروه(من النهي) عام، فيقدم الخاص على العام([[1294]](#footnote-1294)).

قال ابن رشد: وذلك(أي: الرخصة بالصوم فيها) مُخصِص لعموم ما جاء عن النبي من الأمر بفطرها([[1295]](#footnote-1295)).

وقال ابن عبد البر: إن النهي خرج على التطوع بها كنهيه عن الصلاة بعد العصر والصبح([[1296]](#footnote-1296)).

**الثاني: من نحا سبيل الترجيح:** فيُرجح النهي عن صوم أيام التشريق على ما ثبت من الرخصة في ذلك لمن لم يجد الهدي. وهذا الترجيح من وجوه:

الأول: تضعيف الرواية الواردة في الرخصة بصيامها لمن لم يجد الهدي:

قال الشافعي: بلغني أن ابن شهاب يرويه عن النبيمرسلاً([[1297]](#footnote-1297)).

وقال الطحاوى: حديث منكر، لا يثبته أهل العلم بالرواية([[1298]](#footnote-1298)).

**ويرد على ذلك** بأن الخبر ثابت في صحيح البخاري، ولا مجال للطعن فيه. قال الشنقيطي: مسألة صوم أيام التشريق للمتمتع، يظهر لي فيها أنها بالنسبة إلى النصوص الصريحة، يترجح فيها عدم جواز صومها، وبالنظر إلى صناعة علم الحديث(يقصد خبر عائشة وابن عمر) يترجح فيها جواز صومها([[1299]](#footnote-1299)).

**الثاني: القول بأن ما ورد عن عائشة وابن عمر من الرخصة موقوف عليهما.**

ومن ثَم تُقدم الروايات المرفوعة في النهي عن صيامها على الروايات الموقوفة. قال ابن حزم: فإن هذا موقوف على أم المؤمنين، وابن عمر ، ولا حُجة في أحد مع رسول الله ولا يجوز أن يُسند هذا إلى رسول الله بالظن([[1300]](#footnote-1300)).

**لكن يُرد على ذلك** بأن هذا الموقوف مما له حكم الرفع، ولا مجال للرأي فيه. قال البيهقي: وهذا شبيه المسند([[1301]](#footnote-1301)).

لكن يجاب عليه: بأن هذا الموقوف ليس له حكم الرفع من وجهين:

الأول: أن الروايات الصحيحة الصريحة عنهما لم يصرحا فيهما أن هذه الرخصة من النبي.

الثاني: يجوز أن يكونا عَنَيَا بهذه الرخصة قوله :(فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ)[سورة البقرة، من الآية:196]، فعدا أيام التشريق من أيام الحج، فقالا: رخص للحاج المتمتع والـمُحْصَر في صوم أيام التشريق بهذه الآية، ولأن هذه الأيام عندهما من أيام الحج([[1302]](#footnote-1302)), فيكون ذلك تفسيرا- عندهما- لظاهر الآية, وليس موقوفا عليهما.

**لكن يرد على ذلك** بما ذكره الشنقيطي في(أضواء البيان5/161)بقوله: أن هذا ليس بظاهر، والظاهر سقوطه؛ لإجماع على أن الحاج إذا طاف طواف الإفاضة، بعد رمي جمرة العقبة، والحلق: أنه يحل له كل شيء حرم عليه بالحج، وزال عنه الإحرام بالحج بالكلية. وذلك ينافي كونه يطلق عليه أنه في الحج، فإن صام أيام التشريق فقد صامها في غير الحج. أ هـ.

**لكن يجاب عليه بأنه** لا يُسلم له هذا الإجماع. قال ابن عبد البر: ومن حجة من أجاز صيام أيام التشريق للمتمتع إذا لم يجد الهدي عموم قول الله في المتمتع(فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ)[سورة البقرة, من الآية:196], ومعلوم أنها من أيام الحج؛ لما فيها من عمله, فبهذا قلنا: إن النهي خرج على التطوع بها كنهيه عن الصلاة بعد العصر والصبح([[1303]](#footnote-1303)).

**الثالث: القول بخفاء هذا النهي عن ابن عمر وعائشة -رضي الله عنهما**:

وهذا الاتجاه قال به ابن قدامة من الحنابلة([[1304]](#footnote-1304)), وبعض الحنفية([[1305]](#footnote-1305)).

**لكن يرد عليه** بصعوبة خفاء ذلك النهي عنهما، فغالب الظن أنه قد انتشر بين الصحابة، ولم يخف على من كان بالموسم، فقد ثبت من عدة وجوه أن النبي قد أرسل من يُنَادي بالنهي عن صوم أيام مِنى حتى يبلغ الخبر الجميع.

**لكن يجاب عليه بأنه** من الجائز أن يكون قد خفي عليهما هذا النهي، حتى مع أمر النبي من ينادي، يشهد لذلك أنه قد خفي-كذلك- عن عبد الله بن عمرو بن العاص حتى أعلمه أبوه بذلك حين وجده صائما هذه الأيام([[1306]](#footnote-1306)).

**الراجح:** الأقرب أنه يجوز لمن لم يجد الهدي، ولم يكن قد صام قبل ذلك أن يصوم هذه الأيام الثلاث، وذلك لأمرين:

الأول: أن في ذلك جمعا بين الأدلة، والجمع أولى من الترجيح عند التعارض؛ لأن إعمال الدليل الصحيح الصريح أولى من إهماله.

الثاني: أن في ذلك رفعا للحرج ودفعا للمشقة، فقد لا يتسنى لمن لم يجد الهدي أن يصوم قبل هذه الأيام. وربما يكون قد عزم على الهدي لكن ضاعت نفقته أو فقدها، ولم يبق معه من المال ما يهدي به، والله أعلم.

**أثر هذا الخلاف:**

القول بعدم جواز الصيام فيها للمتمتع، يترتب عليه الخلاف فيما يجب عليه، وذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: لا يُجزيه إلا الهدي، وهو قول الحنفية([[1307]](#footnote-1307)).

الثاني: يصوم بعد أيام التشريق، وهو قول الشافعية([[1308]](#footnote-1308)).

**فقه عبد الله بن عمرو**: يتضح من الأثر الذي معنا أن عبد الله بن عمرو يرى جواز صيام النافلة في أيام التشريق، لكن الظاهر أن حديث في النهي عن صوم هذه الأيام لم يبلغه، يدل على ذلك سياق الخبر من كلام أبيه عمرو بن العاص له.

**المطلب الثاني: في حكم كِـــراء بيوت مكة**

**الأثر:** عن أبي نَجِيح عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أنه قال: إن الذي يأكل كراء بيوت مكة إنما يأكل في بطنه نارا([[1309]](#footnote-1309)).

وهذا الأثر فيه مسألة، وهي: حكم تأجير بيوت مكة([[1310]](#footnote-1310)).

**وهي مسألة وقع فيها خلاف بين أهل العلم**. وهذا الخلاف مبني على خلاف آخر، وهو: هل فُتحت مكة عَــنْوة([[1311]](#footnote-1311)) أو أخذت بالأمان؟([[1312]](#footnote-1312)).

**تحرير محل النزاع**:

**اتفقوا على** أن مواضع المناسك، كأماكن الطواف والسعي والرمي حُكمها حكم المساجد بغير خلاف. قال ابن عَقِيل([[1313]](#footnote-1313)): والخلاف في غير مواضع المناسك، أما بقاع المناسك كموضع السعي والرمي، فحكمه حكم المساجد، بغير خلاف([[1314]](#footnote-1314)).

**لكنهم اختلفوا** فيما سوى ذلك من بيوت مكة وِرباعها([[1315]](#footnote-1315)). وذلك على قولين:

**القول الأول: لا يجوز إيجار بيوت مكة:**

وهو رواية عمر([[1316]](#footnote-1316)), وابن عباس([[1317]](#footnote-1317)), وقول عبد الله بن عمرو بن العاص([[1318]](#footnote-1318)).

وقال به، عطاء([[1319]](#footnote-1319)), و القاسم بن محمد([[1320]](#footnote-1320)), وعمر بن عبد العزيز([[1321]](#footnote-1321)).

وهو مذهب الحنفية([[1322]](#footnote-1322)), والصحيح من مذهب الحنابلة([[1323]](#footnote-1323)), والمشهور عن مالك([[1324]](#footnote-1324)).

وقد قيدوا ذلك بموسم الحج:

فكان أبو حنيفة، يقول: لا بأس في غير الموسم، وكان يَفتي لهم أن ينزلوا عليهم في بيوتهم([[1325]](#footnote-1325)). أي كان يفتي للحجاج بأن ينزلوا ببيوت أهل مكة بلا إجارة.

قال ابن رشد: واستدل مالك بما بلغه أن عمر بن الخطاب، كان ينزع أبواب بيوت مكة إذا قدم الحاج([[1326]](#footnote-1326)).

قال القَرَافِي في(الذخيرة 5/406): وتخصيص ذلك بالموسم لكثرة الناس، واحتياجهم للوقف([[1327]](#footnote-1327)).

**الدليل:**

**أولاً من الكتاب**:

1-قوله :(سُبْحانَ الَّذِي أَسْرى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى)[سورة الإسراء، من الآية:1].

**وجه الدلالة:** أن أم هانئ بنت أبي طالب([[1328]](#footnote-1328))-رضي الله عنها-كانت تقول: ما أُسْري برسول الله إلا وهو في بيتي([[1329]](#footnote-1329)).

ومن ثم، فإن غيره من البيوت داخل في لفظ المسجد، والمسجد لا يُباع ولا يؤجر([[1330]](#footnote-1330)).

2-قوله :(سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِي)[سورة الحج، من الآية:25]. وكان عُمرينادي أيام الموسم, ويقول: يا أهل مكة, لا تتخذوا لبيوتكم أبوابا, لينزل البادي حيث شاء, ثم يتلو:(سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِي)[سورة الحج, من الآية:25]([[1331]](#footnote-1331)).

قال ابن عباس: وليس ينبغي لهم أن يأخذوا من البادي إجارة المنزل([[1332]](#footnote-1332)).

وقال عطاء: ينزلون حيث شاءوا([[1333]](#footnote-1333)).

**ثانيا من السنة:**

1-عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله:"مكة حرام، وحرام بيع رِبَاعها، وحرام أجْر بيوتها "([[1334]](#footnote-1334)).

قال الكاساني: والحرام لا يكون محلا للتمليك([[1335]](#footnote-1335)).

2-عن عبد الله بن عمر، أن النبي قال: "لا يحل بيع بيوت مكة ولا إجارتها"([[1336]](#footnote-1336)).

3-عن عائشة-رضي الله عنها-، قالت: قلنا: يا رسول الله، ألا نبني لك بيتا يظلك بمنى؟ قال:" لا، منى مناخ من سبق"([[1337]](#footnote-1337)).

قال الخطابي في(معالم السنن2/222): قد يحتج بهذا من لا يرى دور مكة مملوكة لأهلها.أ ه.

وقال ابن بطال في(شرح صحيح البخاري5/205): وأنها(مكة) مناخ من سبق فلا تباع رباعها، ولا تكرى بيوتها.أ ه.

4-وعن عَلْقَمَة بن نَضْلَة([[1338]](#footnote-1338)), قال: توفي رسول الله وأبو بكر وعمر, ودور مكة كانت تدعى السوائب([[1339]](#footnote-1339))، من احتاج سكن ومن استغنى أسكن([[1340]](#footnote-1340)).أي أسكن غيره بغير إجارة, بدلالة المفهوم.

5-واستدل الحنفية بحديث:"من آجر أرض مكة فكأنما أكل الربا"([[1341]](#footnote-1341)).

**ثالثا: مما ثبت من آثار الصحابة والتابعين** ([[1342]](#footnote-1342)).

1-ما روي عن عمر, أنه كان يأمر بنزع أبواب دور مكة إدا قدم الحاج([[1343]](#footnote-1343)).

2-وعن عثمان, قال: رباعي التي بمكة يسكنها بني، ويسكنونها من أحبوا([[1344]](#footnote-1344)).

4-قال مَعْمر: وأخبرني بعض أهل مكة، قال: لقد استخلف معاوية، وما لدور مكة باب([[1345]](#footnote-1345)).

5-عن محمد بن علي بن الحسين([[1346]](#footnote-1346)): لم يكن لدور مكة أبواب([[1347]](#footnote-1347)).

6-عن ابن جُريج، قال: أنا قرأت كتاب عمر بن عبد العزيز على الناس بمكة: ينهاهم عن كراء بيوت مكة ودورها([[1348]](#footnote-1348)).

**رابعا من المعقول:**

1-لأن مكة أرضَ المشاعر التي يَشتركُ في استحقاق الانتفاع بها جميعُ المسلمين، كما قال :(سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ)[سورة الحج, من الآية:25]، فالساكنون بها أحق بما احتاجوا إليه؛ لأنهم سبقوا إلى المباح، كمن سبقَ إلى المباح من طريق أو مسجد أو سوق. وأما الفاضل عليهم بذلوا([[1349]](#footnote-1349)).

2-لأن مكة فُتحت عَنوة، ولم تقسم بين الغانمين، فصارت وقفا على المسلمين([[1350]](#footnote-1350)).

3-لأنها خالصة لله, ووقف الخليل إبراهيم([[1351]](#footnote-1351)). والوقف لا يـباع ولا يؤجر.

**مناقشة أدلة هذا القول:**

وقد نوقش القول بعدم جواز إيجار بيوت مكة وربعها كما يلي:

**أولا مناقشة أدلتهم من الكتاب:**

1-الاستدلال بقوله :(سُبْحانَ الَّذِي أَسْرى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى)[سورة الإسراء، من الآية:1]. على أن حادثة الإسراء كانت من بيت أم هانئ ومن ثم فإن غيره من البيوت داخل في لفظ المسجد، والمسجد لا يباع ولا يؤجر. يُرد على ذلك من وجهين:

الأول: الثابت أن الإسراء كان من حِجْر الكعبة، وهو ما جاء في صحيح البخاري([[1352]](#footnote-1352)).

كما أن خبر أم هانئ:" ما أسري برسول الله إلا من بيتي" خبر ضعيف([[1353]](#footnote-1353)).

الثاني: أن إطلاق لفظ المسجد على دور مكة أو على الحرم كله مجازٌ من باب التغليب، ودليله أن الإجماع قائم على أنه يجوز في هذه البيوت الوطء(الجِماع) وغيره من الأحوال التي لا تسوغ في المسجد، فلو كان لفظ المسجد يستلزم حكم المسجد لزم ألا يجوز فيها حالة من الحالات المنافية للمسجد([[1354]](#footnote-1354)).

ومما يُرَد به-كذلك-على من استدل بالآية السابقة على حرمة بيوت مكة: هو أن الفهم يتبادر عند الإطلاق إلى الكعبة، أو إليها مع المسجد حولها، ولا يتبادر إلى مكة كلها إلا بقرينة([[1355]](#footnote-1355)).

2-أما الاستدلال بقوله :(سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ)[سورة الحج، من الآية: 25]، فقال الشافعي: إن هذه الآية في المسجد خاصة؛ إذ لو كانت عامة في مكة كلها، لكان لا يجوز لأحد أن ينشد في دور مكة وفجاجها ضالة، ولا ينحر فيها البدن ولا يلقي فيها الأرواث([[1356]](#footnote-1356)).

قال أبو منصور الـماترُيِدي: وليس في ظاهر الآية ذكر مكة؛ إن في الآية ذكر المسجد، حيث قال: (وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ) وإنما ذكر ذلك في المسجد الحرام خاصة([[1357]](#footnote-1357)).

**ثانيا مناقشة ما استدلوا به السنة:**

فالظاهر أن غالب الأحاديث التي استدلوا بها من السنة لا يسلم سندها من نقد أو مقال؛ فهي مابين حديث مرسل أو موقوف أو متصل فيه من لا يحتج به([[1358]](#footnote-1358)).

مثاله: خبر أبي نَجـِيح عن عبد الله بن عمرو؛ فالراجح أنه موقوف على عبد الله بن عمرو، ولو ثبت لكان محمولا على الاستحباب([[1359]](#footnote-1359)).

أما خبر علقمة بن نضلة: "إن بيوت مكة كانت تُدعى السوائب"، فيجاب عليه من وجهين:

الأول: أن السائبة لا حُكم لها؛ لأن الله قد أبطلها في كتابه([[1360]](#footnote-1360)).

الثاني: يجوز أن يكون قد قال ذلك لكثرة الوقوف([[1361]](#footnote-1361)) بها. قال الشافعي: قدمت مكة ومعي مال، فقيل لي لو اشتريت بها دارا تكون لأهلك، فلم أفعل لعلمي بكثرة الوقوف بها([[1362]](#footnote-1362)).

**ثالثا: مناقشة ما استدلوا به من آثار الصحابة والتابعين**:

هذه الآثار مُعَارَضة بما ثبُت عنهم من بيع وشراء وإيجار لبيوت مكة، وإقرار بعضهم لبعض على ذلك، كما سيأتي معنا في أدلة المجيزين للإيجار بيوت مكة.

**رابعا: معارضة ما استدلوا به من المعقول**:

أولا: حرمة مكة ليس المقصود حرمة تملك بيوتها ورباعها؛ إنما المقصود بذلك حرمة صيدها وشجرها([[1363]](#footnote-1363))؛ بدليل أن فيها الكفارة لا فيما سواها.

ثانيا: وأما كونها فتحت عنوة، فهو الصحيح، الذي لا يمكن دفعه، إلا أن النبي أقر أهلها فيها على أملاكهم و رباعهم، فيدل ذلك على أنه تركها لهم، كما ترك لهوازن نساءهم وأبناءهم([[1364]](#footnote-1364)).

**القول الثاني: إنه يجوز كراء بيوت مكة:**

وهو مذهب الشافعية([[1365]](#footnote-1365)), ورواية عند المالكية([[1366]](#footnote-1366)), ورواية عن أحمد([[1367]](#footnote-1367)), ورواية عن أبي يوسف من الحنفية([[1368]](#footnote-1368)).

**وأدلتهم:**

**أولا دليلهم من الكتاب:**

قوله:(لِلْفُقَراءِ الْمُهاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيارِهِمْ وَأَمْوالِهِمْ)[سورة الحشر، من الآية:8]. قال الشافعي: فنسب الديار إلى المالكين، فهي على ملك أربابها، يجوز لهم التصرف فيها ببيع، ورهن، وإجارة([[1369]](#footnote-1369)). قال أبو جعفر الطحاوي: ولأهل مكة إغلاق دورهم على أنها ملكهم، لولا ذلك كانت كالمسجد([[1370]](#footnote-1370)).

وقال الماوردي: فاقتضت هذه الإضافة بقاء ملكهم عليها، وإذا بما ذكرنا ملكها وجواز بيعها دل ذلك على جواز إجارتها. لأن ما جاز بيعه من الدور جازت أجارته كسائر البلاد([[1371]](#footnote-1371)).

**ثانيا أدلتهم من السنة:**

1-حديث أبي هريرة أن النبي قال يوم فتح مكة:"من دخل دار أبي سفيان فهو آمن"([[1372]](#footnote-1372)).

**وجه الدلالة:** أنه نسب الدار إلى مالكها([[1373]](#footnote-1373)).

2-قول النبي أيضا: " وهل ترك لنا عَقِيل من رباع أو دور"([[1374]](#footnote-1374)). فعَقـيل بن أبي طالب([[1375]](#footnote-1375)) ورث أباه مع أخيه طالب دون على وجعفر؛ لأن أبا طالب مات كافرا، وكان عقيل وطالب كافرين، وكان عليٌ وجعفر مسلمين. فباع عقيل دور أبيه التي ورثها، فلو لم تكن مملوكة، وكان بيعها باطلا؛ لما أجازه رسول الله ولأقر ملك الدور على حكمها الأول([[1376]](#footnote-1376)).

**ثالثا الدليل من الإجماع:**

لأنه إجماع السلف ومن بعدهم وإلى وقتنا هذا، يتبايعون منازل مكة، ويشاهدون ذلك من غيرهم، ولم ينكره منكر؛ فكان إجماعا([[1377]](#footnote-1377)). قلت: وكذلك الإيجار.

**رابعا الدليل من القياس:**

لأنه أحد الحَرَمين، فجاز أن يصح بيع منازله وعقاره قياسا على المدينة([[1378]](#footnote-1378)).

**خامسا الدليل مما ورد من آثار الصحابة:**

1-فقد اشترى عمر الدور من الناس الذي ضيقوا الكعبة وألصقوا دورهم بها، ثم هدمها وبنى المسجد الحرام حول الكعبة. ثم كان عثمان فاشترى دورا بأغلى ثمنا، وزاد في سعة المسجد([[1379]](#footnote-1379)).

3-وقد اشترى عمر -كذلك- من صفوان بن أمية([[1380]](#footnote-1380)) دارا للسجن بمكة([[1381]](#footnote-1381)). ولما سُئل عمرو بن دينار([[1382]](#footnote-1382)) عن كِراء بيوت مكة، قال: لا بأس به، الكراء مثل الشراء، قد اشترى عمر بن الخطاب من صفوان بن أمية دارا بأربعة آلاف درهم([[1383]](#footnote-1383)).

4-وقد باع حكيم بن حزام([[1384]](#footnote-1384)) دار الندوة، فقال ابن الزبير: بعت مَكرُمة قريش. فقال: يا ابن أخي، ذهبت المكارم إلا التقوى([[1385]](#footnote-1385)).

وهذا دليل على أن رباع مكة مملوكة لأهلها بيعا وشراء([[1386]](#footnote-1386)).

**سادسا: من المعقول:**

1-لأن الأصل في الأراضي أن تكون محلا للتمليك، إلا أنه امتنع تملك بعضها شرعا لعارض الوقف كالمساجد، ولم يوجد في الحرم([[1387]](#footnote-1387)).

2-ولأن النبي لم يَنقل أحدا من أهل مكة عن داره، ولا وُجِد منه ما يدل على زوال أملاكهم عنهم([[1388]](#footnote-1388)).

3-ولأنها أرض حية، لم يرد عليها صدقة مُحرمة؛ فجاز بيعها كسائر الأرض([[1389]](#footnote-1389)). وكذلك إيجارها.

**مناقشة القول الثاني بجواز كراء بيوت مكة ورباعها**:

**أولا:** مناقشة استدلالهم بقوله (لِلْفُقَراءِ الْمُهاجِرِينَ)[سورة الحشر، من الآية:8]: وهذا قد يرد عليه بأن الإضافة قد تكون لليد والسكنى كقوله :(وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ)[سورة الأحزاب, من الآية:35].

**ويمكن أن يجاب عليه:**

بأن حقيقة الإضافة تقتضي الـمِلك؛ وعليه، لو قال: هذه الدار لزيد، حُكم بملكها لزيد، ولو قال: أردت به السُكنى واليد، لم يُقبل([[1390]](#footnote-1390)).

**ثانيا:** مناقشة القول بأن ديار أهل مكة ملك لأصحابها؛ لأن النبي نسبها إليهم، والاستدلال بحديث:"من دخل دار أبي سفيان فهو آمن".

وهذا يناقش بأن النبي كان قد عهد إلى المسلمين أن لا يقاتلوا إلا من قاتلهم إلا الذين استثناهم، فكان قوله هذا أمان منه لكل من لم يقاتل من أهل مكة([[1391]](#footnote-1391)).

**الراجح مما سبق:**

هو جواز كراء رباع وبيوت مكة بلا كراهة ولا حرج، وهو ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني. وسبب هذا الترجيح هو قوة ما استدلوا به من الأدلة مع خلوها من المعارضة الراجحة، في حين أن أدلة الـمانعين من أيجار رباع مكة ودورها أدلة ضعيفة، لا تسلم من المعارضة القوية، والله أعلم.

**فقه عبد الله بن عمرو:**

الظاهر من الأثر الوارد في صدر المسألة أن عبد الله بن عمرو يذهب إلى حرمة إيجار رباع مكة وديارها. وسبب ذلك هو ما ذكره من الوعيد الشديد لمن يأكل كراء رباع مكة، وهذا الوعيد لا يكون إلا على محرم.

**المطلب الثالث: في حكم المكوث خارج الحرم([[1392]](#footnote-1392)) إعظاما له**

الأثر: عن عبد الله بن باباه المكي([[1393]](#footnote-1393)), قال: جئت أنا وعطاءُ بن أبي رباح عبدَ الله بن عمرو بن العاص بعرفة، وقد ضرب فُسطاطا في الحل وفسطاطا في الحرم، فقلنا له:لم صنعت هذا؟

قال: أما الذي في الحرم فأصلي فيه، فإذا جئت أهلي ففي الحل([[1394]](#footnote-1394)).

**وهذا الأثر فيه مسألة**: وهي أيهما أفضل: الـمُكُوث في الحرم طلبا للفضل والأجر أو اللُبث خارجه إعظاما للخطيئة فيه؟

وهذه المسألة فرع على مسالة أخرى، وهي: هل تضاعف الحسنات والسيئات بالحرم المكي؟

ثم المفاضلة بين طلب مضاعفة الحسنات بالمكوث في حدود الحرم، وتجنب ارتكاب السيئات بالإقامة خارج الحرم، وأيهما أولى؟

وعليه فهذا المطلب يتضمن مسألتان:

الأولى: **مضاعفة ثواب الصلوات في الحرم**.

الثانية**: مضاعفة السيئات في الحرم.**

**المسألة الأولى: مضاعفة ثواب الصلوات في الحرم**

اتفق أهل العلم على أن أجر الصلاة([[1395]](#footnote-1395)) مُضاعف في المسجد الحرام. فالصلاة فيه تعدل مائة ألف صلاة فيما سواه من المساجد؛ لقوله: صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام"([[1396]](#footnote-1396)).

**وكذلك اتفق جمهور أهل العلم على مضاعفة الحسنات في الحرم:**

وهو قول عبد الله بن عمرو، ومجاهد([[1397]](#footnote-1397)) والحسن([[1398]](#footnote-1398))**.**

ونص عليه جمع من الفقهاء من الحنفية([[1399]](#footnote-1399)),الشافعية([[1400]](#footnote-1400)), والحنابلة([[1401]](#footnote-1401)), والمالكية([[1402]](#footnote-1402)).

يُستدل لهم على ذلك بما يلي:

**أولا من السنة:**

فعن ابن عباس، قال: سمعت رسول الله يقول: "من حج من مكة كان له بكل خطوة يخطوها بَعِيره سبعون حسنة، فإن حج ماشيا كان له بكل خطوة يخطوها سبعمائة حسنة من حسنات الحرم، تدري وما حسنات الحرم؟ الحسنة بمائة ألف حسنة"([[1403]](#footnote-1403)). وعنه, أن النبي قال:" من أدرك رمضان بمكة، فصامه، وقام منه ما تيسر له، كتب الله له مائة ألف شهر رمضان، فيما سواها، وكتب الله له، بكل يوم عتق رقبة، وكل ليلة عتق رقبة، وكل يوم حملان فرس في سبيل الله، وفي كل يوم حسنة، وفي كل ليلة حسنة"([[1404]](#footnote-1404)).

**ثانيا: مما ورد عن الصحابة:**

فقد وروي عن عمر أنه قال لأن أعمل عشر خطايا بركبة أحب إلى من أن أعمل واحدة بمكة.قال ابن عبد البر: وهذا يدل على فضل مكة وعلى أن الحسنات تضاعف فيها([[1405]](#footnote-1405)). وهذا استدلال بمفهوم المخالفة.

قال النووي: ودليل من استحبها (أي المجاورة بمكة) أنه يتيسر فيها من الطاعات ما لا يحصل في غيرها من الطواف وتضعيف الصلوات والحسنات وغير ذلك([[1406]](#footnote-1406)).

ونقل ابن مُفْلح عن الآجُرِّي([[1407]](#footnote-1407)): أن الحسنات تضاعف بمكة([[1408]](#footnote-1408)). وهو ظاهر ما ذكره الـمَرْداوي عن أبي يعلى وابن الجوزي وابن تيمية([[1409]](#footnote-1409)).

**فقه عبد الله بن عمرو في المسألة:** الظاهر من فعل عبد الله بن عمرو أنه يرى أن الحسنات تضاعف في الحرم. وهو ما اتفق عليه جمهور أهل العلم, والله اعلم.

**المسألة الثانية: مضاعفة السيئات بالحرم**

وقد اختلف أهل العلم في ذلك على قولين:

**الأول: أن السيئات تضاعف بمكة كما تضاعف الحسنات**([[1410]](#footnote-1410)).

وهو قول عبد الله بن عمرو([[1411]](#footnote-1411)).

وقال به ابن جُريجِ([[1412]](#footnote-1412)), ومُجاهد([[1413]](#footnote-1413)), وعمر بن عبد العزيز([[1414]](#footnote-1414)).

وهو رواية عن الإمام أحمد([[1415]](#footnote-1415)).

**الدليل**:

**أولا: ما ورد عن الصحابة**:

1-عن عمر، قال: لأنْ أُخطى سبعينَ خطيئةً - يعني بغير مكةَ- أحبُّ إليَّ منْ أن أُخطئ خطيئةً واحدةً بمكةَ([[1416]](#footnote-1416)).

قال ابن رشد وغيره: والمعنى في هذا أن السيئات تضاعف في مكة كما تضاعف فيها الحسنات([[1417]](#footnote-1417)).

2-وعن عبد الله ابن مسعود قال: لو أن رجلاً همَّ بخطيئة، لم تكتب عليه ما لم يعملها، ولو أن رجلاً همَّ بقتل مؤمن عند البيت، وهو بـ"عَدَنِ أَبْيَن"([[1418]](#footnote-1418))، أذاقه الله في الدنيا من عذاب أليم([[1419]](#footnote-1419)).

3-وسُئل ابن عباس عن مقامه بغير مكة، فقال: مالي ولبلد تضاعف فيه السيئات كما تضاعف الحسنات([[1420]](#footnote-1420)).

قال في(كشاف القناع 2/518): وهو خاص فلا يعارضه عموم الآيات بل تخصص به؛ لأن مثله لا يقال من قبل الرأي، فهو بمنزلة المرفوع. أ ه.

وقال ابن رجب في تفسيره(1/147): وكانَ جماعة من الصحابةِ يتَّقون سُكْنى الحرمِ، خشيةَ ارتكابِ الذُّنوبِ فيه. أ ه.

وسئل الإِمام أحمد: هل تكتب السيئة أكثر من واحدة؟ فقال: لا، إِلا بمكة لتعظيم البلد([[1421]](#footnote-1421)).

**ثانيا من المعقول:**

فكما أن الحسنات تضاعف في البلد الحرام، فكذلك السيئات تضاعف، لعظيم حرمته وفضيلته([[1422]](#footnote-1422)).

فالسيِّئات تضاعفُ بشرف فاعلِها، وقوَّةِ معرفتهِ باللَّهِ، وقُرْبه منه، فإنَّ من عصى السُّلطان على بساطه أعظمُ جُرْمًا ممن عصاهُ على بُعد، ولهذا توعَّدَ اللهُ خاصَّة عباده على المعصيةِ بمضاعفةِ الجزاءِ، وإن كانَ قد عصمَهم منها([[1423]](#footnote-1423)).

**ثالثا القياس:**

وذلك بالقياس على ما يترتب على الرفث في رمضان، وفي مدة الإحرام. وما يترتب من تغليظ دية الخطأ في الحرم، وقول الله لنساء النبي :(مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضاعَفْ لَهَا الْعَذابُ ضِعْفَيْنِ)[سورة الأحزاب, من الآية:30]. حيث صارت معصيتهن-إن وقعت، وحاشاهن-ضعفين؛ لشرفهن...فأي مكان أو زمان فيه الشرف أكثر، فالمعصية فيه أفظع وأشنع؛ لأن الشامة السوداء في البياض أظهر، ألا ترى إلى قولهم: حسنات الأبرار سيئات المقربين([[1424]](#footnote-1424)).

**ثالثا من المعقول:**

فالمعاصي تُضاعف بمكة كما تضاعف الحسنات، فتكون المعصية معصيتين، إحداهما بنفس المخالفة والثانية بإسقاط حرمة البلد الحرام ([[1425]](#footnote-1425)).

**القول الثاني: السيئة بمكة كغيرها.**

قال بعض الفقهاء: والصحيح من مذاهب العلماء أن السيئة بمكة كغيرها([[1426]](#footnote-1426)).

**دليل ذلك**:

**أولا من الكتاب**: قوله :(وَمَنْ جاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلا يُجْزى إِلاَّ مِثْلَها وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ)[سورة الأنعام، ومن الآية:160]. فلا تضاعف السيئة في حق أحد من الناس، كما يدل عليه قوله :(وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ)([[1427]](#footnote-1427)).

ولجمهور المفسرين في الحسنة والسيئة- هنا- قولان:

أحدهما: أن الحسنة الإيمان، والسيئة الكفر.

والثاني: أنه على العموم في الحسنات والسيئات، أن جُعل جزاء الحسنة عشر أمثالها تفضلاً، وجعل جزاء السيئة مثلها عدلاً([[1428]](#footnote-1428)).

ومن قال بأن السيئة هنا هي الشرك([[1429]](#footnote-1429)), فقد فسرها ببعض معانيها، فإن الشرك سيئة بلا ريب، بل أعظم سيئة، لا يقبل معها عدل ولا صرف يوم القيامة.

**ثانيا من السنة:**

1-عن أبي هريرة، أن النبي قال:" إذا أحسن أحدكم إسلامه: فكل حسنة يعملها تكتب له بعشر أمثالها إلى سبع مائة ضعف، وكل سيئة يعملها تكتب له بمثلها"([[1430]](#footnote-1430)).

2-عن أبي ذر ، قال: قال رسول الله : يقول الله : "من جاء بالحسنة فله عشرة أمثالها أو أزيد، ومن جاء بالسيئة فجزاء سيئة مثلها أو أغفر")[[1431]](#footnote-1431)).

**المناقشة والترجيح:**

**مناقشة القول الأول: تنقسم أدلة هذا القول إلى قسمين:**

**أدلة عامة:** وهي النصوص القرآنية الواردة في التنفير من الإلحاد في الحرم، وهي قوله :(وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحادٍ بِظُلْمٍ )[سورة الحج, من الآية:25].وهذا نص عام, وليس المقصود به عموم السيئات؛ فليست كل سيئة في الحرم إلحاد فيه. إنما هو عام مخصوص بأمور بعينها، كما سيأتي.

**ثانيا أدلة خاصة:** وهي أخبار موقوفة على بعض الصحابة, كعُمر, وابن مسعود, وابن عباس, وعبد الله بن عمرو في تعظيم أمر السيئة بمكة. وهذه الموقوفات لا تقوى على معارضة النصوص القرآنية ولا النبوية التي استدل بها من نفي مضاعفة السيئة في مكة، وقال بأن مكة كغيرها من بلاد الله السيئة فيها كغيرها.

**أما القول الثاني بأن مكة كغيرها من بلاد الله لا تضاعف فيها السيئات:**

فيمكن مناقشة النصوص التي تدلل لهذا القول، بأنها عمومات قد يدخلها التخصيص لأجل ما لـِمَكة من الخصوصية والحرمة.

**الترجيح:**

الذي يظهر مما سبق أن مكة كغيرها، لا تضاعف فيها السيئات إلا ما خصته النصوص الثابتة في ذلك.

ومنها:

**أولا: الإلحاد في الحرم**، لقوله :(وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحادٍ بِظُلْمٍ) [الحج:25]. وقد اختُلِف في معنى الإلحاد فيه على أقوال، منها:

1-الإلحاد في الحرم بالـمَيْل والظلم فيه([[1432]](#footnote-1432)).

2-وقال عطاء: الإلحاد في الحرم هو أن يدخل غير مُحرم، أو يرتكب محظورا فيه بأن يقتل صيدا، أو يقلع شجرة([[1433]](#footnote-1433)).

3-وعن سعيد بن جبير: أنه مْنعُ الناس عن عمارته([[1434]](#footnote-1434)), قال في "روح البيان": ومن عمارته الحج، فالأعراب الذين يقطعون طريق الحجاج فى هذه الزمان ان استحلوا ذلك كفروا وإلا أثموا إثما كبيرا([[1435]](#footnote-1435)).

4-الاحتكار، وهو قول آخر لسعيد بن جبير([[1436]](#footnote-1436)).

5-أنه الشرك يعني من لجأ إلى حرم الله ليشرك به عذبه الله([[1437]](#footnote-1437)).

6-القتال فيه([[1438]](#footnote-1438)).

قال أبو حَيَّان: الأولى حمل هذه الأقوال في الآية على التمثيل لا على الحصر، إذ الكلام يدل على العموم ([[1439]](#footnote-1439)). وقد عظم الله الذنب في الحرم، وبين أن الجنايات تعظم على قدر عظم الزمان كالأشهر الحرم، وعلى قدر المكان كالبلد الحرام، فتكون المعصية معصيتين:إحداهما المخالفة، والثانية إسقاط حرمة الشهر الحرام أو البلد الحرام.

ومن تلك المعاصي أيضا تنفير صيد الحرم، وأخذ لُقطته إلا لمنشدها. وكذلك قطع إذخر الحرم شجره إلا لبيوت أهل مكة وقبورهم. لما روي عن ابن عباس: أن النبي قال في حُرمة مكة يوم حجة الوداع: "لا يعُضد عضاها، ولا ينفر صيدها، ولا تحل لقطتها إلا لمنشد، ولا يُختلى خلاها ". فقال العباس: يا رسول الله، إلا الإذخر. قال: "إلا الإذخر"([[1440]](#footnote-1440)).

**فقه عبد الله بن عمرو:** مما سبق يتضح أن عبد الله بن عمرو يذهب إلى أن السيئات تضاعف في الحرم.

قال القرطبي([[1441]](#footnote-1441)): وكذلك كان لعبد الله بن عمرو بن العاص فسطاطان أحدهما في الحل والآخر في الحرم، فإذا أراد أن يعاتب أهله عاتبهم في الحل، وإذا أراد أن يصلي صلى في الحرم، فقيل له في ذلك، فقال: إن كنا لنتحدث أن من الإلحاد في الحرم أن نقول: كلا والله، وبلى والله([[1442]](#footnote-1442)).

ونقل ابن رشد عن مالك، أنه قال: بلغني أن عبد الله بن عمرو بن العاص كان إذا قدم مكة لم يضطرب بناه إلا خارجاً من الحرم، فقيل لمالك:لم كان يفعل ذلك، قال: يريد إعظام الخطيئة في الحرم([[1443]](#footnote-1443)).

**المطلب الرابع: في حكم الطواف بالنعال([[1444]](#footnote-1444))**

**الأثر:** عن مِقْسَمُ أبي القاسم([[1445]](#footnote-1445))، قال: خرجت أنا وتَلِيدُ بن كِلاب الليثي، حتى أتينا عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو يطوف بالبيت، مُعلقا نعليه بيده([[1446]](#footnote-1446)). وفي هذا الأثر مسألة واحدة، وهي: ما هو حكم الطواف بالنعال ونحوها من الأحذية؟

وهي مسألة لم يرد فيها- بالاستقراء- نصٌ غير ما ورد معنا- هنا- عبد الله بن عمرو. ولكن الظاهر هو جواز الطواف بالنعل وغيره من أردية القدمين.

**يُستدل لذلك بما يلي**:

**أولا: من السنة:** حديث ابن عمر, قال: سُئل رسول الله : ما يلبس الـمُحرم؟ قال:" لا يلبس الـمحرم القميص ولا العمامة، ولا الـبُرْنُس([[1447]](#footnote-1447))، ولا السراويل، ولا ثوباً مسه وَرْس([[1448]](#footnote-1448)) ولا زعفران، ولا الـخـُفين؛ إلا أن لا يجد نعلين فليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين"([[1449]](#footnote-1449)).

**وجه الدلالة**: قوله:" إلا أن لا يجد نعلين..."ففيه جواز لبس النعلين للمُحرم.  
لكن يُستدل بمفهومه على أن للمحرم أن يطوف ويقضي كل مناسكه بالنعلين، فالمحرم بالعُمرة- مثلاً- يظل محرماً إلى أن يطوف ويسعى، فلو لم يكن مباحا له الطواف والسعي وغيره بالنعل, لــنـَبه النبيعلى ذلك, إذ لا يجوز تأخير الخطاب عن وقت الحاجة, والله اعلم.

**ثانيا: من القياس**: يجوز الطواف والسعي وغيره من أفعال المناسك بالنعل ومن أدلة ذلك القياس، وهو من وجهين:

الوجه الأول: القياس على الصلاة بالنعلين. فقد ثبت من غير وجه أن النبي صلى في النعلين, وندب إلى الصلاة بهما:

1-فعن أنس , أن النبي كان يصلي في النعلين([[1450]](#footnote-1450)).

2-و عن ابن مسعود قال: لقد رأينا رسول الله يصلي في النعلين والخفين([[1451]](#footnote-1451)).

3-ولما رَوى أبو سعيد الخدري أن النبيصلى, فخلع نعليه، فخلع الناس نعالهم. فلما انصرف، قال: "لم خلعتم نعالكم؟"، فقالوا: يا رسول الله، رأيناك خلعت فخلعنا، قال: "إن جبريل أتاني فأخبرني أن بهما خبثا، فإذا جاء أحدكم المسجد، فليقلب نعله، فلينظر فيها، فإن رأى بها خبثا فليمسه بالأرض، ثم ليصل فيهما"([[1452]](#footnote-1452)).

4-وعن شداد بن أوس([[1453]](#footnote-1453))، قال: قال رسول الله :"خالفوا اليهود؛ فإنهم لا يصلون في نعالهم، ولا خفافهم"([[1454]](#footnote-1454)).

5-وعن ابن عباس مرفوعا: "الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الـمنطق، فمن نطق فيه فلا ينطق إلا بخير"([[1455]](#footnote-1455)).

**ثانيا: بالقياس على الطواف والسعي على الراحلة:**

فقد ثبت أن النبي طاف وسعى على راحلته، فعن عن جابر بن عبد الله ، قال: "طاف رسول الله بالبيت في حجة الوداع على راحلته"(([[1456]](#footnote-1456). فإذا جاز ذلك فمن باب أولى أنه يجوز الطواف والسعي بالنعلين، ووجه كون الطواف بالنعل-بشروطه التي سنذكرها- أولى بالجواز من الطواف على الراحلة ما يلي:

1-أن التأكد من طهارة النعلين وإمكان تطهيرهما من الأذى بالخلع ونحوه أسهل وأيسر على المكلف من ذلك بالنسبة للبعير.

2-أن بطن البعير فيه ما فيه من الروث والبول، ما لا يوجد في النعل ونحوه مما تنزه عن بيوت الله-لاسيما-المسجد الحرام.

**اعتراض وجوابه:** لكن يمكن أن يُعَارض ذلك بقوله لـمُوسى:(إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوادِ الْمُقَدَّسِ طُوىً)[سورة طه, الآية:12].

**ووجه المعارضة**: أن الـمولى نهى موسى عن الدخول في الوادي المقدس بطور سيناء عند تكليمه له, وفي قدميه نعلين؛ فليس الوادي المقدس بسيناء بأقدس أو أعظم حرمة من بيت الله الحرام, فمن باب أولى أن يتأدب الطائف بالبيت مع الله وأن يحترم قُدسية البيت, ومن ثم لا يطوف في نعلين أو نحوهما مما يُمتهن من أردية القدمين.

**لكن يجاب عليه من وجوه:**

**الأول:** أن ذلك كان في شرع من قبلنا، وقد جاء شرعنا مخالفا لشرع من قبلنا في هذا الأمر؛ لما سبق وذكرنا من الأدلة من السنة على أن النبي صلى في النعال, بل وندب إلى الصلاة فيها لأجل مخالفة أهل الكتاب.

**الثاني:** ما روي عن ابن مسعود، أن النبي قال:" كان على موسى يوم كلمه ربه كساء صوف، وجُبة صوف، وكُمه صوف، وسراويل صوف، وكانت نعلاه من جلد حمار ميت"([[1457]](#footnote-1457)). وذكر بعض المفسرين أن موسى أُمِر بخلع نعليه؛ لأنهما كانا من جلد ميتة حمار غير مُذكى([[1458]](#footnote-1458)), ومن ثم فهو غير طاهر.

وعلى ما سبق، فالظاهر أنه يجوز الطواف بالنعال ونحوها من الأحذية وأردية القدمين، ولا يشترط خلعها عند الطواف خلافا للظاهر من فعل عبد الله بن عمرو.

لكن لا يجوز ذلك إلا بشرطين:

**1-أن يكون النعل ونحوه طاهرا**.

وطهارته على وجهين:

**الأول: طهارة عينه**، فلا يجوز الطواف في نعل مصنوع من أصل نجس كميتة غير مُذكاة أو حيوان نجس العين كالكلب والخنزير.

**الثاني: طهارة حالة**، فلا يكون به قذرٌ ولا نجاسة، قياسا على شرط الطهارة في ثوب الـمــُصلي.

**2-ألا يكون مصنوعا مما لا يجوز للمسلم ارتداءه،** كأن يكون مصنوعا من حرير أو يدخل في صناعته الـحرير بمقدار لا يسمح به شرعا؛ إذ لا يجوز لُبس الحرير للرجال.

**فقه عبد الله بن عمرو:**

الظاهر من فعل عبد الله بن عمرو بخلعه لنعليه عند طوافه, أنه لا يرى مشروعية الطواف بالنعال ونحوها, لكن فعله هذا لا يُحمل على أنه كان يرى ذلك حراما أو غير مشروع؛ إذ ليس في ذلك نص- كما ذكرنا. وقد ثبت معنا- بالأدلة- أنه يجوز الطواف والسعي ونحوهما بالنعال بالشروط السابقة.

لكن يُحمل فعله على أمرين:

الأول: مَزِيد عنايته وتعظيمه لشعائر الله ؛مصداقا لقوله :(ذلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعائِرَ اللَّهِ فَإِنَّها مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ)[سورة الحج, الآية :32].

الثاني: أنه ربما كان في نعليه أذى أو قذر، فَكَرِه أن يطوف بهما, لأنه فعل, والفعل يحتمل, والله أعلم.

**المبحث السابع: في الجهاد**

**المطلب الأول: في حكم الـقتال دفاعا عن المال**

**الأثر:** عن عمرو بن دينار، أن عبد الله بن عمرو بن العاص، تيسر للقتال دون الوهْط, قال: ما لي لا أقاتل دونه وقد سمعت رسول الله يقول: "من قتل دون ماله فهو شهيد"([[1459]](#footnote-1459)).

والقتال دون المال لا يخلو من حالات:

**الحالة الأولى:** أن يكون قتاله بغير حق.كأن يقاتل إمامَ حق طلب ماله بقضاء عدْل.

مثاله: أن يكون عليه دين مُستحق لدائنيه، وعنده مالٌ يكفي لسداد دينه، وقد امتنع عن سداد هذا الدين. أو منع زكاة مال مستحقة لبيت مال منتظم.وفي هذه الحالة لا يكون مـُحــقا في القتال دون ماله، ويجب عليه أن يُمكن ولي الأمر أو من يقوم مقامه من هذا الحق([[1460]](#footnote-1460)).

**والدليل:**

**أولا: من السنة:**

عن عبد الله بن عمرو أن النبي, قال: "من أريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد"([[1461]](#footnote-1461)).

**وجه الدلالة:**

هو مفهوم الـمخالفة في قوله:"بغير حق"، فيُفهم منه أن خلاف ذلك يصح. فإن طُلب مالُه بحق، فقاتل فقـُتل فليس بشهيد، إنما هو ظالم لأنه منع حقا وجب عليه، ودفْعُه في هذه الحالة لا يجوز شرعا.

**ثانيا: مما ورد عن الصحابة:**

فقد قاتل أبو بكر مانعي الزكاة؛ لأنهم منعوها بغير حق، ولما عارضه عمر ، فقال: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله :" أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله ", فقال أبو بكر: والله, لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عَنَاقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله لقاتلتهم على منعها. قال عمر: فو الله ما هو إلا رأيت أن الله شرح صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنه الحق"([[1462]](#footnote-1462)).

ثالثا: من المعقول: لأن هذا المال ليس مالا له، فإن كان الاستحقاق عادلا، فقد آل إلى ملكية غيره، فهو مال الأمة إن كان ما منعه زكاة مستحقه لبيت مال منتظم، أو هو مال الغير إن كان مستحقا لخصم بقضاء عادل، والله أعلم.

**الحالة الثانية: أن يقاتل دون ماله، ويكون قتاله في ذلك بحق.**

ولطالب ماله في هذه الحالة احتمالان:

الأول: أن يكون طالب ماله صائل باغ بغير حق.ولأهل العلم في ذلك قولان:

**القول الأول: يشرع للمعتدَى عليه أن يقاتل ذلك الصائل، فإن قتله الصائل([[1463]](#footnote-1463)) فهو شهيد، وإن قتل الصائل، فلا دية له ولا حق.**

وعلى هذا جمهور الفقهاء في المال القليل والكثير([[1464]](#footnote-1464)).

وخالف بعض المالكية، فقالوا:لا يقاتله إذا كان المال يسيرا. واحتجوا بما رُوي عن مالك-رحمه الله-أنه سُئِل عن اللص يطلب الشيء اليسير من المال كالطعام والثوب وما خف؟ فقال: يُعطاه، ولا يُقاتل([[1465]](#footnote-1465)).

**سبب الخلاف:**

قال القرطبي: سبب الخلاف في ذلك هل القتال لدفع اـلمــُنكر، فلا يفترق الحال بين القليل والكثير، أو من باب دفع الضرر فيختلف الحال في ذلك([[1466]](#footnote-1466)).

واستدل الجمهور على مشروعية قتال الصائل دون مال القليل والكثير بما يلي:

**أولا: من السنة:**

بقوله:"من قُتل دون ماله، فهو شهيد"، وبقوله :" من أريد ماله بغير حق, فقاتل فقتل فهو شهيد".

**ثانيا من المعقول**:

وذلك من ثلاثة وجوه:

1-لأنه مأذون له في المدافعة عن ماله، فإذا قُتل كان مظلوما، وعليه فقد جُعل المقتول دفاعا عن ماله شهيدا([[1467]](#footnote-1467)).

2-لأنه لو لم يدفعه لاستولى قُطاع الطرق على أموال الناس، واستولى الظلمة والفُساق على أنفس أهل الدين وأموالهم([[1468]](#footnote-1468)).

3-ولأنه قُتل لدفع ظالم، فكان شهيدا، كالعادل إذا قتله الباغي([[1469]](#footnote-1469)).

**حكم دفع الصائل**:

وقد اختلف الجمهور في حكم دفع الصائل عن المال، وإن أدى هذا الدفع إلى قتل أحدهما الصائل أو الدافع، وذلك على قولين:

**الأول: يجب دفع الصائل على المال، حتى إن كان المال قليلا**([[1470]](#footnote-1470)).

وهو قول لبعض الحنفية([[1471]](#footnote-1471)), والمالكية([[1472]](#footnote-1472)), ورواية عند الحنابلة([[1473]](#footnote-1473)).

واستدلوا على ذلك:

**أولا من السنة:** استدلوا بحديث:"من قاتل دون ماله، فهو شهيد".

**وجه الدلالة:** أن اسم المال يقع على القليل كما يقع على الكثير. فإذا لم يتمكن من دفع الصائل على ماله إلا بالقتل فلا شيء عليه، وقد علقوصف الشهادة على مطلق المال، لم يخص مالا دون مال ولا مقدارا دون مقدار.

**ثانيا من المعقول:** لأنه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الواجبات على الأعيان والجماعات بحسب الحال وبشروط معتبرة.

**القول الثاني: يجوز دفع الصائل عن المال، ولا يجب:**

وهو قول الجمهور من الحنفية([[1474]](#footnote-1474)), والمالكية([[1475]](#footnote-1475)), والراجح عند الشافعية([[1476]](#footnote-1476)), والصحيح عند الحنابلة([[1477]](#footnote-1477)).

قال النووي: تعليقا على حديث "من قتل دون ماله فهو شهيد": فيه جواز قتل من قصد أخذ المال بغير حق سواء كان المال قليلا أو كثيرا([[1478]](#footnote-1478)).

**الدليل:**

**أولا من السنة:** حديث:" فكن عبد الله المقتول"([[1479]](#footnote-1479)). قال الصنعاني: الظاهر جوازه (أي جواز دفع الصائل)، ويدل له حديث "فكن عبد الله المقتول"، فإنه دالٌ على جواز الاستسلام في النفس والمال بالأولى فيُحمل قوله هنا، ولا تعطه على أنه نهي لغير التحريم([[1480]](#footnote-1480)).

**ثانيا من المعقول:**

أولا- لأنه مال يجوز إباحته للغير([[1481]](#footnote-1481)).

ثانيا- ولأنه لا يلزمه الدفاع عن ماله على الصحيح، ولا مال غيره، ولا حفظه من الضياع والهلاك، لأنه يجوز بذله لمن أراده منه ظلما. وترك القتال على ماله أفضل من القتال عليه([[1482]](#footnote-1482)).

ولا يجب الدفاع عنه إلا بثلاثة شروط، شرطان في المال وشرط في الصائل:

**أما الشرطان في المال**، فهما:

(الأول): إذا كان ذا روح.

(الثاني): إذا تعلق به حق الغير، كرهن وإجارة فيجب الدفاع عنه.

**أما الشرط الذي في الصائل:** أن يكون كافراً([[1483]](#footnote-1483)).

ويستثنى من ذلك صورتان:

**إحداهما:** لو قصد مضطرٌ طعام غيره، فلا يجوز لمالكه دفعه عنه، إن لم يكن مضطرا مثله، فإن قتل المالك الصائل المضطر إلى الطعام وجب عليه القصاص.

**الثانية:** إذا كان الصائل مُكرها على إتلاف مال غيره، فلا يجوز دفعه عنه، بل يلزم المالك أن يقي روحه بماله، كما يتناول المضطر طعامه، ولكل منهما دفع الـمُـكرِه.

وهذا في آحاد الناس، أما الإمام ونوابه فيجب عليهم الدفاع عن أموال رعاياهم([[1484]](#footnote-1484)).

**القول الثالث:** يستحب له ألا يقاتل، وله أن يستسلم له.قال به الإمام الأوزاعي([[1485]](#footnote-1485)).

وهو قول عند الشافعية إذا كان الصائل مسلما مصون الدم([[1486]](#footnote-1486)).

**الدليل:**

**أولا من السنة:**

ما روي عن النبي أنه قال في الفتنة: "فكن كخير ابني آدم", وفي رواية أخرى: "فكن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل".

**ثانيا مما ورد عن الصحابة:**

فعثمانلم يدفع عن نفسه يوم الدار([[1487]](#footnote-1487)).

وقد حمل أصحاب هذا القول أحاديث الباب على الحالة التي للناس فيها إمام، وأما حالة الفُرقة والاختلاف؛ فليستسلم الـمُـعتدِي على نفسه أو ماله ولا يقاتل أحدا([[1488]](#footnote-1488)).

**لكن يرد عليه** بما ذكره ابن بطال عن ابن المنذر، أنه قال: والذي عليه عوام أهل العلم أن للرجل أن يقاتل عن نفسه وماله وأهله إذا أريد ظلمًا، لقوله : "من قتل دون ماله فهو شهيد"، ولم يخص وقتًا دون وقت، ولا حالا دون حال([[1489]](#footnote-1489)).

قلت: وهو احتجاج بالعموم.

**والراجح:** هو ما ذهب إليه أصحاب القول(الأول) بوجوب الدفع عن المال، وإن قُتل الدافع أو الصائل، لما يلي:

1-لأنه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب، وهو من خصائص هذه الأمة أفرادا وجماعات بشروطها المعتبرة.كما أن في ترك هذا الأمر مجالا لأهل الفسق في الاستيلاء على أموال الناس بالباطل. قال الغزالي: وعليه، فإذا رأى شخصا يتلف حيوان نفسه إتلافا محرما وجب عليه الدفاع عنه، من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر([[1490]](#footnote-1490)).

2-ولأن إنزاله منزلة الشهيد يُفهم منه الوجوب، فشهيد المعركة لم ينل هذه المنزلة، ولم يبذل نفسه ودمه إلا في سيبل واجب وليس في سبيل شيء جائز.

**ويجاب على من قال بالجواز:**

**أولا:** يجاب على من قال بعدم وجوب الدفع معللا بأن هذا المال يجوز إعارته للغير، بأنه قياس مع الفارق، فالإعارة تكون عن رضا نفس وطيب خاطر، أما هذا فهو عن قهر وغلبة. كذلك فالإعارة قد تكون مندوبة أو واجبة بحسب حال المعير والمستعير، أما أخد المال قهرا بغير فهو محرم باتفاق.كما أن القول بأنه يجوز أن يدفعه إلى من يطلبه ظلما لا يسقط حقه في الدفاع عن ماله لمن أخذ بالعزيمة ولم يترخص في التنازل عن حقه.

**ثانيا**: يُجاب على أدلة على من قال باستحباب عدم الدفع، وأن الأوْلى أن يتركه و إن قتله الصائل، مستدلا بقوله " فكن كخير ابني آدم"، حديث: "فكن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل".

بأن هذه الأحاديث في الفتن العامة التي تحدث حال الاقتتال الداخلي في الأمة عند الخلاف السياسي ونحوه، والتي لا يتبين فيها الحق من الباطل غالبا، ولا يكون الغرض من الاقتتال هو المال بعينه، ولكنه خلاف على السلطة ونحوها، والله أعلم.

قال الخطابي: وقد كره ذلك قوم زعموا أن الواجب عليه أن يستسلم ولا يقاتل عن نفسه، وذهبوا في ذلك إلى أحاديث رويت في ترك القتال في الفتن وفي الخروج على الأئمة، وليس هذا من ذلك في شيء، إنما جاء هذا في قتال اللصوص وقطاع الطريق، وأهل البغي والساعين في الأرض بالفساد ومن دخل في معناهم من أهل العيث والإفساد([[1491]](#footnote-1491)).

**هل يقتله ابتدءاً أم يتدرج في دفـــعـــه؟**

اتفق أهل العلم على أنه لا يقصد الـمَصُول عليه القتل، إنما ينبغي أن يقصد الدفع، فإن أدى إلى القتل، فإن لم يندفع إلا بالقتل فجائز قصد قتله ابتداءً. وينبغي عليه التدرج في الدفع، بأن يدفعه بالأسهل فالأسهل. فإن أمكن دفعه بيده، لم يجز ضربه([[1492]](#footnote-1492)).

**حكم المقتول في هذه الحالة**: وللمقتول فيهذه الحالة احتمالان:

**الأول أن يكون المقتول هو المُعتدَى عليه:** وقد اتفقوا على أنه شهيد بنصوص الأحاديث الثابتة في ذلك.

لكنهم اختلفوا في تغسيله وتكفينه، هل هو كشهيد المعركة أم لا؟

فالمشهور عند المالكية([[1493]](#footnote-1493)), ومذهب الشافعية([[1494]](#footnote-1494)), والصحيح عند الحنابلة([[1495]](#footnote-1495)): أنه يُغسل ويُكفن ويُصلى عليه كمن مات بلا قتال من المسلمين, وأن الحُكم له بالشهادة إنما هو حكم أُخروي بمعنى أن له ثواب الشهيد([[1496]](#footnote-1496)).

قال النووي: المراد بشهادة هؤلاء كلهم غير المقتول في سبيل الله, أنهم يكون لهم في الآخرة ثواب الشهداء, وأما في الدنيا فيغسلون ويصلى عليهم([[1497]](#footnote-1497)).

وقيل: يُصنع به ما يصنع بالشهداء، فلا يغسل ولا يكفن، وهو قول الشعبي والأوزاعي وإسحاق([[1498]](#footnote-1498)), وهو قول عند الحنفية([[1499]](#footnote-1499)), ورواية عن مالك([[1500]](#footnote-1500)), وهو رواية عن الحنابلة([[1501]](#footnote-1501)).

**والراجح أنه يغسل ويكفن ويصلى عليه:**

قال ابن قدامة: لأن رتبته دون رتبة الشهيد في المعترك**([[1502]](#footnote-1502)).**

وقال ابن عُثيمين: والصحيح أن المقتول ظلماً يُغسل كغيره من الناس؛ لأنه داخل في عمومات الأدلة الدالة على وجوب الغَسْل، وهذه العمومات لا يمكن أن يخرج منها شيء إلاَّ ما دلّ الدليل عليه، وهو شهيد المعركة([[1503]](#footnote-1503)).

يشهد لذلك أن عمر غُسل وكُفن، وصلى عليه الصحابة، مع أنه شهيد باتفاق الأمة لأنه قتل ظلما وغدرا على يد كافر كائد للإسلام وأهله.ولعله بمثابة الإجماع على أن كل من دون قتيل المعركة ممن وصفهم الشرع بالشهداء حكمهم كحكم غير الشهيد، فيُغسلوا ويُكفنوا ويُصلى عليهم.ولأن أسماء بنت أبي بكر- رضي الله عنها-غسلت ابنها عبدَ الله بن الزبير. وقد أُخِذ، وصُلب، فصار كالمقتول ظلماً([[1504]](#footnote-1504)).

**الثاني: أن يكون المقتول هو الصائل المعتدي**: وهذا دمه هَدَر باتفاق، لا دية له، ولا كفارة ولا قَوَد على قاتله([[1505]](#footnote-1505))؛ لأن قتاله مباح، وما أبيح بالقتال لا يجب به الضمان([[1506]](#footnote-1506)).

**فقه عبد الله بن عمرو**:

يتضح مما سبق أن عبد الله يرى وجوب أن يُقاتِل الـمُعتدَى عليه كلَ من صال على ماله, ودلالة هذا الوجوب من وجهين:

(الأول): فعلُه حين تهيأ للقتال دون مالِه, وجمعَ أهلَه وذويه للدفاع عن ماله.

(الثاني): استدلاله عنه بقوله: من قتل دون ماله فهو شهيد".

وهو ما ترجح لدينا, والله اعلم.

**المطلب الثاني: في فضل الجهاد في البحر**

**الأثر:** عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن عمرو، قال: غزوة في البحر تعدل عشرا في البر، والـمائِد في البحر كالـمُـتَشــَحِط في دمه في البر([[1507]](#footnote-1507)).

وعن عطاء العامري([[1508]](#footnote-1508))عن عبد الله بن عمرو، قال: لأن أغزو في البحر خير لي من أن أنفق قنطارا مُتقبلا في سبيل الله ([[1509]](#footnote-1509)).

**وهذا الأثر فيه مسألة،** وهي: أيهما أفضل الغزو في البحر أم الغزو في البر؟

لقد امتن على عباده بتسخير البحر لهم لتجري فيه سفنهم وليبتغوا من فضله فقال:(اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ).[سورة الجاثية, آية :12]. فركوبه مشروع في الجملة، ودليل هذه المشروعية هو ذكره الفُلك (السفن) التي سخرها لخلقه في سياق الامتنان والتفضل.

**وقد اتفقوا على** أن الغزو في البحر مشروع وفضله عظيم([[1510]](#footnote-1510)).

دليل ذلك حديث أنس أن رسول الله "نام عند أُم حَرَام، ثم استيقظ, وهو يضحك. فقالت: ما يضحكك يا رسول الله؟ قال:" ناس من أمتي عرضوا علي غزاة في سبيل الله، يركبون ثَبَجَ هذا البحر، ملوكا على الأَسِرَة". وأنه دعا لها أن يجعلها منهم بسؤالها إياه ذلك([[1511]](#footnote-1511)).

**لكنهم اختلفوا:** أيهما أفضل وأولى، الغزو في البحر أو الغزو في البر؟

فقيل: قتال البر أفضل من قتال البحر، وقيل: العكس، وقيل: الأفضل باعتبار الحال، وحسب ما يلي كل فرض؟

**سبب الخلاف:** هو تعارض الأحاديث الثابتة في فضل الغزو في البحر وعِظم أجر الغُزاة في البحر مع ما ورد عن عمر من نهيه عن حمل المسلمين فيه، كما أن المخاطرة التي تكون في البحر أعظم منها في البر.

وقد اختلفوا في ذلك على قولين:

**الأول: غزو البحر أفضل من الغزو في البر، وأجره أعظم.**

وهو قول عبد الله بن عمرو بن العاص. وهو مذهب الحنابلة([[1512]](#footnote-1512)). قال الـمَــرْدَاوي:[هو المذهب]بلا نزاع([[1513]](#footnote-1513)).

**ودليلهم:**

**أولا من السنة**:

1-استدلوا بحديث أنس المرفوع، والذي فيه:" ناس من أمتي عرضوا علي غُزاة في سبيل الله، يركبون ثَبَج هذا البحر".

2-وعن أبي أمامة، قال: سمعت رسول الله يقول: "شهيد البحر مثل شهيدي البر، والـمَائِد في البحر كالـمُتَشحِط في دمه في البر، وما بين الموجتين كقاطع الدنيا في طاعة الله، وإن الله وكَل ملك الموت بقبض الأرواح إلا شهيد البحر, فإنه يتولى قبض أرواحهم، ويغفر لشهيد البر الذنوب كلها إلا الدين، ويغفر لشهيد البحر الذنوب والدين"([[1514]](#footnote-1514)).

**ثانيا من المعقول:**

لأن الغازي في البحر أعظم خطرا ومشقة؛ فإنه بين خطر العدو وخطر الغرق، ولا يتمكن من الفرار إلا مع أصحابه، فكان أفضل من غيره([[1515]](#footnote-1515)).

فالغزو في البحر أفضل منه في البر؛ وسببه أن الغزو فيه أشق وراكبه متعرض للهلاك من وجهين المقاتلة والغرق.

وقد اشترطوا للغزو في البحر أمورا، منها:

1-أن يحفظ المسلمين، فلا يكونوا عُرضة للهلاك فيه([[1516]](#footnote-1516)).

2-ألا يتركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فيما يستجد عليهم من أمور لا عهد لهم بها في البر. ولما سُئل الإمام أحمد: عن الرجل يغزو في البحر، يكون في المركب من يتعرى، وقوم يغتابون الناس؟ قال: يغزو معهم ويأمرهم، أي: بالمعروف([[1517]](#footnote-1517)).

**القول الثاني: القتال في البر أفضل من القتال في البحر: وهو قول بعض المالكية([[1518]](#footnote-1518)).**

الدليل: يمكن أن يستدل لهم بما يلي:

**أولا مما ورد من آثار الصحابة**:

فعُمر بن الخطاب منع المسلمين من الغزو في البحر شفقة عليهم([[1519]](#footnote-1519)).

ثَبُتَ عنه ذلك من وجوه, منها:

1-أنه بعث العلاء بن الحضرمي لمحاربة الـمُرتدين بالبحرين، فلما انتهى من ذلك توجه إلى قتال الفرس عن طريق البحر من غير أن يأذن له عمر، فلما بلغ عمر ركوب العلاء البحر بالمسلمين عَزَلَه وتوعده وعيدا شديدا([[1520]](#footnote-1520)).

2-وكان معاوية قد ألحَّ على عمر في غزو البحر لقرب الروم من حِمْص، فكتب عمرُ إلى عمرِو بن العاص: صِفْ لي البحر وراكبه. فكتب إليه عمرو بن العاص: إني رأيت خلقا كبيرا يركبه خلق صغير، ليس إلا السماء والماء، إن ركد خَرَق القلوب، وإن تحرك أزاغ العقول، يزداد فيه اليقين قلة، والشك كثرة، هم فيه كدُود على عُود، إن مال غرق، وإن نجا برق. فلما قرأه كتب إلى معاوية: والذي بعث محمدا بالحق لا أحمل فيه مسلما أبدا([[1521]](#footnote-1521)).

**ثانيا من المعقول، وذلك من وجهين:**

**الوجه الأول**: الغزو في البحر أكثر خطرا على المسلمين منه في البر؛ لأمور، منها:

(1) مجال القتال في البحر أضيق.

(2) قد تأتى الرياح بما لا يهوى قائد الجهاد البحري، فيغلب على أمره بخلاف البر.

(3) استحالة الهرب أو الفرار.

(4) صعوبة استخدام الأسلحة الثقيلة، كالمنجنيق ونحوه.

**الوجه الثاني:** صعوبة الالتزام بالواجبات الشرعية في البحر.

نقل ابن رشد عن سَحْنون، أنه قال: أردتُ غزوا في البحر؛ فسألت عن ذلك ابن القاسم فنهاني.

قال ابن رشد: إنما نهاه-والله أعلم-؛ لأنه علم أنهم كانوا لا يغزون فيه على الصواب، ولا يحافظون فيه على الصلاة في أوقاتها؛ فخشي عليه إن غزا معهم، ألا يقدر على محافظة ما يضيعون، ولا على السلامة مما يصنعون([[1522]](#footnote-1522)).

**المناقشة والترجيح:**

لقد أثبتت أحداث التاريخ ووقائعه أنه لا وجه لمنع الغزو في البحر, خلافا لما ذهب إلى ذلك عمر بن الخطاب , فوجود قوة بحرية إسلامية ضرورة لا مفر منها لنشر الإسلام وحماية الدولة الإسلامية ومصالحها التجارية والاقتصادية. ومن ثم فالأضرار والمخالفات الشرعية التي قد تحدث بسبب طبيعة الحياة في البحر مغمورة في جانب المصالح المترتبة على الغزو في البحر، لاسيما وأن هذه الأضرار والمخالفات خاصة أما المنفعة الناشئة عن الغزو فهي مصلحة عامة، ومن المعلوم أن المصلحة العامة مقدمة على الخاصة عند التعارض([[1523]](#footnote-1523)), والله أعلم.

كذلك القول بأفضلية غزو البحر على غزو البر، وهو ما ذهب إليه عبد الله بن عمرو، واختاره الحنابلة. وهذا القول لا ينبغي أن يؤخذ على إطلاقه، فغزو البر قد يكون أهم للدولة الإسلامية أحيانا من غزو البحر، ومن ثم يكون الجهاد في البر أولى.

**والذي أراه راجحا:** أن كل غزو في الأفضلية بحسب وضع الغازي والغزوة، فقتال البر أفضل لمن يـُجيد هذا الفن من القتال، وقتال البحر أفضل وأكثر أجراً لـمن يجيد قتال البحر، وقد كفانا التخصص في القتال ذلك الأمر، فالقوات البرية -في العصر الحديث-قتال أفرادها أفضل لهم وأكثر ثوابا وأنفع للأمة مما لو قاتلوا في البحر، وكذلك قتال أفراد القوات البحرية أفضل لهم وللأمة وأكثر ثوابا من قتالهم في البر، ويقاس على ذلك قوات الدفاع الجوي وسلاح الجو وغيره، والله أعلم.

**فقه عبد الله بن عمرو في المسألة:**

الظاهر مما ورد عنه, أنه يرى الأفضلية للغزو في البحر دون البر. ربما ترجع تلك الأفضلية للمشقة الزائدة التي كان يعانيها الغزاة في البحر دون البر, كما سبق وان أشرنا أثناء عرض المسألة.

**الفصل الثاني**

**فقه عبد الله بن عمرو بن العاص في النكاح، والمعاملات:**

**المبحث الأول: في النكاح:**

**ويشتمل على مطلبين:**

**المطلب الأول: في حكم وطء الأمة الحامل قبل أن تضع حملها.**

**المطلب الثاني: في حكم وطء المرأة في دبرها.**

**المبحث الثاني: في البيوع:**

**ويشتمل على مطلبين:**

**المطلب الأول: فيحكم بيع فضل الماء.**

**المطلب الثاني: في الاحتكار وأحكامه.**

**المبحث الأول: في النكاح**

**المطلب الأول: في وطء الأمة الحامل قبل أن تضع حملها**

**الأثر:** عن عبد الله بن عمرو بن العاص , قال: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر([[1524]](#footnote-1524)) فلا يَسْقِ ماءه ولد غيره, فإن هو فعل ذلك, وغلب الشقاء عليه, فليعـَتِقه , وليوصِ له من ماله([[1525]](#footnote-1525)).

**عناية الشريعة الإسلامية بالنساب وضرورة الحفاظ عليها:**

لقد عنيت الشريعة الإسلامية بالأنساب عناية بالغة، ومنعت اختلاط الأنساب، وجعلت ذلك أمانة عظيمة في رقاب المكلفين، تصل بهم إلى درجة الكفر إن هم ضيعوها أو أفرطوا في حفظها، قال:" ليس من رجل ادعى لغير أبيه وهو يعلمه إلا كفر"([[1526]](#footnote-1526)).

ومن دلائل هذا العناية بالأنساب، نهيه أن توطأ الأمَة حتى يُستبرأ رحمُها, ذلك؛ لأن الإسلام قد شرع أمرا جديدا لم تعرفه العرب وغيرها من والأمم السابقة, وهو تحرير أبناء الإماء من السادة مع لزوم نسبهم إلى أبائهم, ولهم كافة الحقوق كما لأبناء الحرائر([[1527]](#footnote-1527)).

من ثم وضع الشرع الحنيف ضوابط لتلك العلاقة بين الأمة وسيدها، منها:

1-أنه لا يجوز للسيد أن يطأ أمته حتى يستبرئها بحيضة، لأجل أن يكون على يقين أن من أتت به من نسله هو، وليس من نسل سيدها السابق.

2-أن الأمة إذا أنجبت من سيدها، تُعتق بموته، ولا تورث، وتسمى أم ولد.

3-أن أبناء الإماء من السادة أحرار، ولهم كافة الامتيازات التي لغيرهم من أبناء الحرائر من إرث ونحوه.

4-أنه لا يجوز للسيد أن يطأ أمته الحامل من غيره، حتى تلد.

وهي المسألة التي معنا. وهي مسألة اتفاقية، لا خلاف بين أهل العلم في حكمها. فقد أجمع سلف الأمة([[1528]](#footnote-1528)), وجمهور أهل العلم([[1529]](#footnote-1529)) على أنه يحرم إتيان الأمة -من السبي وغيره -وهي حامل حتى تضع.

**والدليل على ذلك:**

**أولا من السنة:**

1-حديث رويفع بن ثابت ([[1530]](#footnote-1530))أن النبي :" من كان يؤمن بالله واليوم الآخر([[1531]](#footnote-1531)) فلا يسقِ ماءَه ولدَ غيره"([[1532]](#footnote-1532)).

وفي رواية:"من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقع على امرأة من السبي حتى يستبرئها"([[1533]](#footnote-1533)).

2-وعن أبي الدرداء أن النبي أتى بامرأة مـُجـِحٍّ على باب فُسطاط، فقال:" لعله يريد أن يُلم بها". فقالوا: نعم. فقال " لقد هممت أن ألعنه لعنا يدخل معه قبره .كيف يورثه، وهو لا يحل له؟ كيف يستخدمه وهو لا يحل له؟"([[1534]](#footnote-1534)).

3-وعن أبي سعيد الخدري أن النبي , قال في سبايا أوطاس:"لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض حيضة"([[1535]](#footnote-1535)).

4-وعن ابن عباس والعِرْبَاض بن سَارِيَةَ([[1536]](#footnote-1536)):أن رسول الله :" نهى أن توطأ السبايا حتى يضعن ما في بطونهن([[1537]](#footnote-1537)).

وجه الدلالة من الأحاديث السابقة: هو توارد الأدلة من السنة بحرمة إتيان الأمة -من السبي وغيره -وهي حامل حتى تضع حملها.

**ثانيا من الإجماع**:

فقد نقل غير واحد من أهل العلم الإجماع على حرمة جماع الحامل التي في بطنها جنينٌ من غيره حتى تضع ما في بطنها([[1538]](#footnote-1538)).

**وفي هذه المسألة إشكال، وهو:**

ما الضرر في أن يطأ السيد أمَته التي قد تبين حملُها من غيره، طالما أن الحمل ظاهرٌ وبَيِّنٌ أنه من غيره؟ فمن الثابت أن رحم المرأة ينغلق بعد التبويض ويمنع دخول أي حيوانات منوية بعد ذلك، ويظل كذلك حتى الولادة([[1539]](#footnote-1539)). وانفتاحه من جهة عنقه بخروج دم ونحوه علامة على حدوث الإجهاض، إذا كان ذلك قبل موعد الولادة. فمن ثم لا مجال لاختلاط الأنساب.ولا دخل لماء الرجل في تغذية الجنين أو نموه، وهذا خلاف ما ذهب إليه بعض السلف.فقد رُوي عن الإمام أحمد-رحمه الله-أن الوطء يزيد في سمعه وبصره. قال: فيمن اشترى جارية حاملا من غيره فوطئها قبل وضعها، فإن الولد لا يلحق بالمشتري ولا يتبعه، لكن يعتقه لأنه قد شَرَك فيه؛ لأن الماء يزيد في الولد ([[1540]](#footnote-1540)). وقال الـمـنَاوِي([[1541]](#footnote-1541)): لأن الجنين ينمو بمائه، ويزيد في سمعه وبصره منه، فيصير كأنه ابن لهما، فإذا صار مشتركا اقتضت المشاركة توريثه وهو ابن غيره وتملكه وهو ابنه([[1542]](#footnote-1542)).

**لكن يمكن الجواب على ذلك من وجوه، منها**:

1-أن الحُكم هنا تعبدي غير معقول المعنى، والواجب على المسلم أن يعمل بالحكم الشرعي الثابت عَلِم الحكمة أم لا([[1543]](#footnote-1543)).

2-أن ذلك لحرمة ماء الرجل الأول أو لحرمة الحمل([[1544]](#footnote-1544)), وذلك قياسا على علة عدة الحامل، وهي ثلاثة قُرُوء للمطلقة أو أربعة أشهر وعشرة أيام في حق المتوفى عنها زوجها, مع أن الاستبراء يتبين بقَرء واحد, لكن علل بعض الفقهاء الزيادة إلى ثلاثة قروء لحق اـلمُطلق ولحرمته, وكذلك لحق الزوج المتوفى.

3-أنه من المحتمل أن تتأخر ولادتها ستة أشهر، وهي أدنى مدة للحمل، بحيث يحتمل كون الولد من هذا السابي، ويحتمل أنه كان ممن قبله. فعلى تقدير كونه من السابي يكون ولدا له ويتوارثان، وعلى تقدير كونه من غير السابي لا يتوارثان هو ولا السابي لعدم القرابة بل له استخدامه لأنه مملوكه. فتقدير الحديث أنه قد يستحلقه ويجعله ابنا له ويورثه مع أنه لا يحل توريثه، لكونه ليس منه ولا يحل توارثه ومـُزاحمته لباقي الورثة. وقد يستخدمه استخدام العبيد ويجعله عبدا يتملكه مع أنه لا يحل له ذلك؛ لكونه منه إذا وضَعَتْه لمدة يحتمل معها كونه من كل واحد منهما، فيجب عليه الامتناع عن وطئها خوفا من هذا المحظور([[1545]](#footnote-1545)).

**فقه عبد الله بن عمرو:**

يذهبإلى ألا يجوز أن يطأ السيد أمته الحامل التي اشترها أو المسْبِية الحامل حتى تضع حملها، وهو ما عليه الإجماع، ويرى أنه يلزمه أن يعتق هذا المولود، ويرجع ذلك إلى الاحتمال والاشتباه السابق.

**المطلب الثاني: في حكم وطء المرأة في دبرها**

**الأثر:** عن عبد الله بن عمرو, قال: إتيان النساء([[1546]](#footnote-1546)) في أدبارهن اللُّوطِيَّة الصُّغْرَى([[1547]](#footnote-1547)).

اتفق أهل العلم على أن للرجل أن يأتي امرأته في موضع النسل من أي جهة كانت، من بين يديها أو من خلفها؛ لقوله:(نِساؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ)[سورة البقرة، من الآية :223].

فعن مجاهد، قال: عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عَرْضات من فاتحته إلى خاتمته، أوقفه عند كل آية وأساله عنها، حتى انتهى إلى هذه الآية:(نِساؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ)[سورة البقرة، من الآية:223]. فقال ابن عباس: إن هذا الحي من قريش كانوا يَشْرَحُون النساء بمكة([[1548]](#footnote-1548))، ويتلذذون بهن مُقبلاتٍ ومدبرات. فلما قدموا المدينة تزوّجوا في الأنصار، فذهبوا ليفعلوا بهن كما كانوا يفعلون بالنساء بمكة، فأنكرن ذلك، وقلن: هذا شيء لم نكن نُؤْتَى عليه! فانتشر الحديث حتى انتهى إلى رسول الله, فأنزل في ذلك:(نِساؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ)[سورة البقرة, من الآية:223]، إن شئت فمُقبلة، وإن شئت فمُدبرة، وإن شئت فباركة، وإنما يعني بذلك موضع الولد للحرث. يقول: ائت الحرث من حيث شئت([[1549]](#footnote-1549)).

وعن جابر بن عبد الله ,قال:كانت اليهود تقول: إذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها، كان الولد أحول، فنزلت:(نِساؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ)[سورة البقرة, من الآية:223]([[1550]](#footnote-1550)). قال قتادة: إن شئت قائمًا أو قاعدًا أو على جنب، إذا كان يأتيها من الوجه الذي يأتي منه المحيضُ، ولا يتعدَّى ذلك إلى غيره([[1551]](#footnote-1551)).

وعن عكرمة, قال: ظهرها لبطنها غير مُعاجَزة - يعني الدبر([[1552]](#footnote-1552)).

قال النووي: أي موضع الزرع من المرأة, وهو قُبُلها الذي يُزرع فيه المني لابتغاء الولد, ففيه إباحة وطئها في قبلها إن شاء من بين يديها وإن شاء من ورائها وإن شاء مكبوبة([[1553]](#footnote-1553)).

**واتفقوا-كذلك- على** أنه يجوز للرجل أن يستمتع منها بما بين الأليتين والفخذين([[1554]](#footnote-1554)).

**لكنهم اختلفوا في جواز إتيانها من الدبر في موضع الأذى:**

**وسبب الخلاف**: هو أن لفظ " أَنَّى" مشترك بين معنيين: أحدهما: أن تؤتى المرأة من حيث شاء زوجها؛ لأن"أنى شئتم"أي: أين شئتم, لا محظور منها كما لا محظور من الحرث، واحتملت أن الحرث إنما يراد به النبات وموضع الحرث الذي يُطلب به الولد، وهو الفرج دون ما سواه؛ لأنه لا سبيل لطلب الولد غيره([[1555]](#footnote-1555)). فاستدل به قوم على جواز إتيان النساء في إدبارهن([[1556]](#footnote-1556)).

والخلاف في هذه المسالة على قولين:

**الأول: يحرُم إتيان النساء في أدبارهن.** وهو قول علي([[1557]](#footnote-1557)), وأبي الدرداء([[1558]](#footnote-1558)), وابن عباس([[1559]](#footnote-1559)),

وابن مسعود([[1560]](#footnote-1560)), وأبي هريرة([[1561]](#footnote-1561)), وهي رواية عن ابن عمر([[1562]](#footnote-1562)).

وبه قال مجاهد([[1563]](#footnote-1563)), وعكرمة([[1564]](#footnote-1564)), وطاووس([[1565]](#footnote-1565)), وسفيان الثوري([[1566]](#footnote-1566)).

وعليه جمهور أهل العلم من الحنفية([[1567]](#footnote-1567)),والشافعية([[1568]](#footnote-1568)), والحنابلة([[1569]](#footnote-1569)). وهو الصحيح عند المالكية([[1570]](#footnote-1570)), وهو مذهب الظاهرية([[1571]](#footnote-1571)).

**والدليل على ذلك:**

**أولا من الكتاب:**

1-قوله :(نِساؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ)[سورة البقرة, من الآية:223]. فقوله:(فَأْتُوا حَرْثَكُمْ) يدل على أن إباحة الوطء مقصورة على الجماع في الفرج لأنه موضع الحرث([[1572]](#footnote-1572)).

قلت: وهو تفسير بمفهوم المخالفة، قال الشافعي-رحمه الله-: وإباحة الإتيان في موضع الحرث، يشبه أن يكون تحريم إتيان في غيره([[1573]](#footnote-1573)).

وجاء في (تفسير المنار 2/278): أن هذا التعبير على لطفه ونزاهته وبلاغته وحسن استعارته تصريحٌ بما فُهم من قوله:(فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ) [سورة البقرة، من الآية: 222]، أو بيان له، فهو يقول: إنه لم يأمر بإتيان النساء الأمر إلا لأجل حفظ النوع البشري بالإستيلاد، كما يحفظ النبات بالحرث والزرع، فلا تجعلوا استلذاذ المباشرة مقصودا لذاته فتأتوا النساء في المحيض، وهذا يتضمن النهي عن إتيانهن في غير المأتى الذي يتحقق به معنى الحرث. أ ه.

2-قوله: (أَتَأْتُونَ الْفاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِها مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعالَمِينَ)[سورة الأعراف، من الآية: 80]. فالفاحشة هي مطلق إتيان الدبر في النساء أو الرجال، كذا فسرها بعض أهل العلم، فعن عن أبي الجويرية([[1574]](#footnote-1574))، قال: قال عليٌ على المنبر: سلوا، فقال ابن الكوا ([[1575]](#footnote-1575)): تؤتى النساء في أعجازهن؟ فقال علي: سَفِلْتَ سَفَلَ الله بك، ألم تسمع إلى قوله: (أَتَأْتُونَ الْفاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِها مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعالَمِينَ)([[1576]](#footnote-1576)).

**ثانيا من السنة:**

1-عن أبي هريرة، النبي, قال:" من أتى حائضا أو امرأة في دبرها أو كاهنا, فقد كفر بما أنزل على محمد ". وفي رواية: "فقد برئ مما أنزل الله على محمد"([[1577]](#footnote-1577)).

2-وعن أبي هريرة, أن رسول الله , قال: "ملعون من أتى امرأة في دبرها"([[1578]](#footnote-1578)).

3-وعن ابن عباس, قال: قال رسول الله : "لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلا أو امرأة في الدبر"([[1579]](#footnote-1579)).

4-عن خزيمة بن ثابت, قال: قال رسول الله :"إن الله لا يستحيي من الحق, لا تأتوا النساء في أعجازهن"([[1580]](#footnote-1580)) .

5-عن عبد الله بن عمرو, أن النبي, قال: "هي اللوطية الصغرى"([[1581]](#footnote-1581)).

6-عن أم سلمة، أن امرأة سألتها عن الرجل يأتي امرأته مـُجـَبِّيَة، فسألتْ أمُ سلمة رسول الله,فقال:(نِساؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ)[سورة البقرة, من الآية:223], صِمَاما واحدا"([[1582]](#footnote-1582)).

**يتضح مما سبق** حرمة وطء المرأة في الدبر، ومن ثم فهو من الكبائر، بل من أعظمها، فعن أبي الدرداء, قال: الذي يطأ امرأته في دبرها هو أعظم الفواحش([[1583]](#footnote-1583)).

قال الماوردي: وهو ما عليه الصحابة وجمهور التابعين والفقهاء([[1584]](#footnote-1584)).

وقال ابن القيم: وطء الحليلة في الدبر لم يبح على لسان نبي من الأنبياء([[1585]](#footnote-1585)).

**ثالثا من المعقول والقياس:**

1-لأنه إتيان في دُبر، فوجب أن يكون محرما كاللواط([[1586]](#footnote-1586)).

قال ابن القيم: فإن الدبر لم يتهيأ لهذا العمل، ولم يخلق له، وإنما الذي هيئ له الفرج، فالعادلون عنه إلى الدبر خارجون عن حكمة الله وشرعه جميعا([[1587]](#footnote-1587)).

2-ولأن الدبر محل أذى، فوجب أن تحرم الإصابة فيه كالحيض، بل هو أولى بالتحريم، لأن الأذى في الحيض عارض، أما الأذى فيه فهو لازم دائم ([[1588]](#footnote-1588)).

قال ابن الحاج المالكي: قال علماؤنا: إذا منع الوطء في الفرج في حال الحيض من أجل الأذى لقوله :(وَيَسْئَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذىً فَاعْتَزِلُوا النِّساءَ فِي الْمَحِيضِ) [سورة البقرة، من الآية:222]، وهي أيام يسيرة من الشهر غالبا، فما بالك بموضع لا تفارقه النجاسة التي هي أشد من دم الحيض؟([[1589]](#footnote-1589)).

قلت: فهو يندرج بذلك تحت قوله:(وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبائِثَ)[سورة الأعراف، من الآية:157].

قال القرافي: وتلطخ من أضرار العَذِرَة من الدبر من أخبث الخبائث، ولا يـميل إلى ذلك من الذكور والإناث إلا النفوس الخبيثة، خسيسة الطبع، بهيمة الأخلاق، والنفوس الشريفة بمعزل عن ذلك([[1590]](#footnote-1590)).

3-ولأن للمرأة حقا على الزوج في الوطء، ووطؤها في دبرها يفوت حقها، ولا يقضي وطرها، ولا يحصل مقصودها، بل يضرها لتحريك باعث شهوتها من غير أن تنال غرضها([[1591]](#footnote-1591)).

4-ولما يترتب عليه من أضرار جسدية ومرضية على المرأة والرجل.

**القول الثاني: أن إتيان الرجل حليلته في دبرها مباح:**

وهو قول: ابن عمر في رواية أخرى له([[1592]](#footnote-1592))، وزيد بن أسلم، ونافع في رواية عنه، ومحمد بن كعب القُرظي([[1593]](#footnote-1593))، وحُكي عن مالك بن أنس([[1594]](#footnote-1594)).

وروي عن الشافعي([[1595]](#footnote-1595)).

وقال به بعض المالكية([[1596]](#footnote-1596)).

**الدليل:**

**أولا من الكتاب:**

1-قوله:(نِساؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ)[سورة البقرة، من الآية :223]. فعن ابن عمر أن رجلا أتى امرأته في دبرها في عهد رسول الله ، فوجد من ذلك وجْدا شديدا، فأنزل :(نِساؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ)([[1597]](#footnote-1597)).

2-قوله :(وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حافِظُونَ(\*) إِلاَّ عَلى أَزْواجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ)[سورة المؤمنون، الآيتان: 6,5].

قالوا: تُرك القُبُل في حق الذكور لدلالة الإجماع، فوجب أن يبقى معمولا به في حق الإناث، فإباحة وطئهن في الدبر وردت مطلقة غير مقيدة ولا مخصوصة([[1598]](#footnote-1598)).

3-كما احتجوا بقوله :(هُنَّ لِباسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِباسٌ لَهُنَّ)[سورة البقرة، من الآية: 187]. فدل على أن جميعهن لباس يستمتع به على عمومه([[1599]](#footnote-1599)).

4-وتأولوا فيه قوله :(أَتَأْتُونَ الذُّكْرانَ مِنَ الْعالَمِينَ(\*)وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْواجِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عادُونَ) [سورة الشعراء، الآيتان:166,165].

قال محمد بن كعب القُرَظي([[1600]](#footnote-1600)): تقديره, تتركون مثل ذلك من أزواجكم، ولو لم يبح مثل ذلك من الأزواج لما صح ذلك، وليس المباح من الموضع الآخر مثلا له حتى يقال تفعلون ذلك وتتركون مثله من المباح([[1601]](#footnote-1601)).

**ثانيا من السنة:**

فعن عطاء بن يسار، أن رجلا أصاب امرأته في دبرها على عهد رسول الله, فأنكر الناس عليه, وقالوا: أثفِرْها, فأنزل:(نِساؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ)[سورة البقرة,من الآية :223]([[1602]](#footnote-1602)).

**ثالثا من القياس والمعقول**:

1-فيقاس على وطء المرأة بين ساقيها، أو في أعكانها، أو تحت إبطها، أو أن تأخذ ذكره بيدها. قال الشافعي-في رواية له-: والقياس أنه حلال([[1603]](#footnote-1603)). وهو قياس بنفي الفارق.

2-كما أن الإجماع منعقد على أن النكاح قد أحل للزوج ما كان حراماً، وإذا كان ذلك كذلك، لم يكن القبل بأولى في التحليل من الدبر([[1604]](#footnote-1604)).  
3-ولأنه لو استثناه من عقد النكاح لفسد، ولو أوقع عليه الطلاق سرى إلى الباقي فدل على أنه مقصود بالاستمتاع، ولأنه أحد الفرجين فجاز إتيانه كالقبل؛ ولأنه ما ساوى القبل في كمال المهر، وتحريم المصاهرة، ووجوب الحد ساواه في الإباحة([[1605]](#footnote-1605)).

**وقد روي جواز ذلك عن مالك والشافعي:**

-فقد سُأل عنه مالك، فقال: ما أعلم فيه تحريما([[1606]](#footnote-1606)). وفي رواية ابن القاسم عنه، قال: ما أدركت أحدا أقتدي به في ديني يشك في أنه حلال([[1607]](#footnote-1607)).

وحَكى محمد بن عبد الحكم عن الشافعيّ أنّه قال: لم يصح عن رسول الله في تحريمه ولا في تحليله شيء، والقياس أنّه حلال([[1608]](#footnote-1608)).

-وقد رويت في ذلك مناظرة بين الشافعي ومحمد بن الحسن:

قال الشافعيّ: سألني محمد بن الحسن، فقلت له: إن كنت تريد الـمـُكابرة وتصحيح الروايات- وإن لم تصح- فأنت أعلم، وإن تكلمت بالمناصفة كلّمتك.

قال محمد بن الحسن: على المناصفة.

قال الشافعي: فبأيّ شيء حرّمته؟

قال محمد بن الحسن: بقول الله:(فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ)، وقال:(فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ)، والحرث لا يكون إلّا في الفرج.

قال الشافعي: أفيكون محرّما لما سواه؟

قال محمد بن الحسن: نعم.

قال الشافعي: فما تقول لو وطئها بين ساقيها، أو في أعْكَانِها، أو تحت إبطها، أو أخذت ذكره بيدها، أو في ذلك حرث؟

قال محمد بن الحسن: لا!

قال الشافعي: أفيحرم ذلك؟

قال محمد بن الحسن: لا!

قال الشافعي: فلم تحتج بما لا حجّة فيه؟

قال محمد بن الحسن: فإن الله قال:(وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حافِظُونَ).

قال الشافعي: إنّ هذا مما يحتجّون به للجواز أن الله أثنى على من حفظ فرجه من غير زوجته وما ملكت يمينه.

ثم قال الشافعي: أنت تتحفظ من زوجته وما ملكت يمينه؟([[1609]](#footnote-1609)).

**المناقشة والترجيح:**

**مناقشة أصحاب القول الأول:** يمكن أن يناقش ما استدل به أصحاب القول بحرمة وطء المرأة في الدبر

**أولا:** الرد على استدلالهم بقوله :(نِساؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ) [سورة البقرة، من الآية :223].

قد تبين أثناء عرض أدلتهم أن قوله "أنى شئتم" تفيد مطلق الإباحة, فيدخل فيها جوزا ذلك في الدبر. لكن رد عليهم الجمهور بأن لفظ" أنى" في العربية معناها: من أين، فيكون قوله (فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ)", أي: من أي جهة شئتم, و ليس في أي مكان شئتم([[1610]](#footnote-1610)).

**ثانيا الرد على استدلالهم من السنة:** أن الآثار والسنن في النهي عن وطء النساء في الدبر - على كثرتها- فليس فيها حديث يصح على حدة.وقد روي عن بعض المحققين من أهل العلم أنه هذا الباب لم يثبت فيه حديث صحيح([[1611]](#footnote-1611)).

يجاب عليه بأنه الأحاديث والآثار في هذا الباب كثيرة، وقد صحح بعضها كثير من أهل العلم. وعلى افتراض ضعف البعض فإن بعضها يتقوى ببعض، والله اعلم.

**مناقشة أصحاب القول (الثاني) بجواز إتيان المرأة في دبرها:**

أولا: مناقشة ما استدلوا به من الكتاب:

1- فقد رد العلماء بقوله: الاستدلال بقوله :(نِساؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ)[سورة البقرة,من الآية :223]، بأن " أَنَّى " في لغة العرب التي نزل بها القرآن إنما هي بمعنى " من أين " لا بمعنى " أين "، فإذا كان ذلك كذلك فإنما معناه: من أين شئتم, قال الله : (يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا)[سورة آل عمران من الآية:37 ]، بمعنى:" من أين لك هذا"([[1612]](#footnote-1612)).كما أنه إذا فسرت " أنى" بمعنى "أين", فيصير المعنى: فأتوا حرثكم في أيِّ مكان شئتم، فيحدث التناقض بين أولها وآخرها، حيث سمى المرأة حرثاً ومكانا لزرع النسل، وأباح إتيانها في مكان ليس محلاً للزرع([[1613]](#footnote-1613)).

2-وأما استدلالهم بقوله:(إِلاَّ عَلى أَزْواجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ) [سورة المؤمنون، من الآية:5].

فيرد عليه بأن المراد إتيان المرأة في فرجها دون دبرها([[1614]](#footnote-1614)). لقوله: سبق ليس على إطلاقه، فهو مقيد بموضع الولد والنسل؛ لقوله :(نِساؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ)، ودليل تقييد هذه الإباحة الإجماع على حرمة إتيان الحائض([[1615]](#footnote-1615)). فلو كان ذلك على إطلاقه لجاز إتيان الحائض.

3-أما تأويل محمد بن كعب القُرظي لقوله (أَتَأْتُونَ الذُّكْرانَ مِنَ الْعالَمِينَ(\*) وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْواجِكُمْ)[سورة الشعراء، الآيتان:166,165] فقد رد عليه العلماء بأن المراد من الآية: أنه مما أحل لكم من جماعهن في فروجهن، وقالوا: هذا التأويل أولى من تأويل محمد بن كعب لموافقته لما جاء عن النبي في الأحاديث التي استدل بها جمهور الفقهاء([[1616]](#footnote-1616)).

**ثانيا: مناقشة ما استدلوا به من القياس:**

1-فقياسهم على وطء المرأة بين ساقيها، أو في أعكانها([[1617]](#footnote-1617))، أو تحت إبطها، أو أن تأخذ ذكره بيدها، وهو قياس بنفي الفارق.

يرد عليه بأن الفارق موجود، وهو أن الدبر موضع قذر وأذى، وهو أسوأ من القُبل في الحيض، أما ما قاسوا عليه من باقي أجزاء بدنها فهي طاهرة لا بأس بها. ثملو كان الوطء في الدبر مباحاً لأرشد به النبي الرجال عندما تكون الزوجة حائضاًكبديل مشروع للقبل([[1618]](#footnote-1618)).

2-أما قياسهم على أنه من عقد النكاح وأنه أحد الفرجين، فجاز إتيانه كالقبل. فهذه- أيضا- أقيسة مع الفارق. والفارق بين الوطء في الفرج بمقتضى العقد الصحيح، والوطء في الدبر بمقتضى نفس العقد من وجوه:

أ-أن المتعارف عليه في جميع الشرائع، وما عليه عادات المجتمعات البشرية أن هذا العقد على الوطء في القبل وليس في الدبر.

ب-أن المقصد الأساس من عقد النكاح هو النسل والذرية، والمحافظة على النوع البشري، وهو لا يتأتى إلا بموجبه من إتيان النساء في موضع النسل والحرث، وهو ما أشار إلية الكتاب العزيز بقوله :(نِساؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ)[سورة البقرة، من الآية :223].

3-وأما استدلالهم بأن الوطء في الدبر يتعلق به كمال المهر، وتحريم المصاهرة، فغير صحيح؛ لأن ذلك يختص بمباح الوطء دون محظوره، ألا تراه يتعلق بالوطء في الحيض، والإحرام والصيام، وإن كان محظوراً، فكذلك في هذا([[1619]](#footnote-1619)(.

**ثالثا: أما ما احتجوا به مما روي عن عبد الله بن عمر** من أنه ذهب إلى ذلك، فيمكن الرد عليه من وجوه:

الأول: على افتراض صحة ما نسب إلية، لا يعدو أن يكون قول صحابي خالف ما ثبت عن النبي , وما جاء عن جمهور الصحابة . وقد نقل عن ابن عباس أنه وهم ابن عمر الله: حيث قال: إن ابن عمر- والله يغفر له- أوهم, إنما كان هذا الحي من الأنصـار, وهم أهل وثن, مع هذا الحي من يهود، وهم أهل الكتاب ـ وكانوا يرون لهم فضلاً عليهم في العلم، فكانوا يقتدون بكثير من فعلهم, وكان من أمر أهل الكتاب أن لا يأتوا النساء إلا على حرفٍ، وذلك أستر ما تكون المرأة، فكان هذا الحي من الأنصار قد أخذوا بذلك من فعلهم، وكان هذا الحي من قريش يشرحون النساء شرحاً مبكراً ويتلذذون منهن مقبلات ومدبرات، ومستلقيات، فلما قدم المهاجرون المدينة، تزوج رجل منهم امرأة من الأنصار، فذهب يصنع بها ذلك, فأنكرته عليه, وقالت: إنما كنا نؤتى على حرف فاصنع ذلك وإلا فاجتنبني، حتى سرى أمرهما، فبلغ ذلك رسول الله، فأنزل:(نِسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِـئْتُمْ (أي: مقبلات ومدبرات ومستلقيات يعني بذلك موضع الولد([[1620]](#footnote-1620)).

الثاني: لم يقصد بالدُّبُر مخرج الخبث, لكنه يقصد بالدبر: الظهر, بمعنى أنها تؤتى في قُبُلها من جهة ظهرها. قال ابن الحاج: الدبر اسم للظهر، قال:(وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ)[سورة القمر,من الآية:45]، وقال:(وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ)[سورة الأنفال,من الآية: 17] أي ظهره، والمرأة تؤتى من قبل ومن دبر. يعني: أنها تؤتى من جهة ظهرها في قُبُلها ([[1621]](#footnote-1621)).

وجاء نحو ذلك في حديث خُزيمة بن ثابت([[1622]](#footnote-1622)) أن سائلا سأل رسول الله عن إتيان النساء في أدبارهن، فقال:" حلال"، ثم دعاه أو أمر به فدُعي، فقال: " كيف قلت؟ في أي الخَرَبتين أو في أي الخَرَزتين، أو في أي الخَصَفَتين؟ أمن دبرها في قبلها؟ فنعم، أم من دبرها في دبرها؟ فلا. إن الله لا يستحيي من الحق، لا تأتوا النساء في أدبارهن"([[1623]](#footnote-1623)).

وقد حمل بعض أهل العلم الرواة الخطأ في تحريف قول ابن عمر:"أن رجلاً أتى امرأته في دبرها".

قال ابن القيم في (زاد المعاد4/240): ومن هنا نشأ الغلط على من نقل عنه الإباحة من السلف والأئمة، فإنهم أباحوا أن يكون الدُّبُر طريقاً إلى الوطء في الفرج، فيطأ من الدبر لا في الدبر، فأشبه على السامع (من) بــــ(في)، ولم يظن بينهما فرقاً. فهذا الذي أباحـه السلف والأئمة، فغلط عليهم الغالط أقبح الغلط و أفحشه.أ ه.

**الثالث:** الثابت عن ابن عمر هو القول بخلاف ذلك، فقد روي عن أبي النضر([[1624]](#footnote-1624)), أنه قال لنافع مولى ابن عمر: إنك تقول عن ابن عمر أنه أفتى بأن يؤتى النساء في أدبارها، قال نافع: لقد كذبوا علي، ولكن سأخبرك كيف كان الأمر، إن ابن عمر عرض المصحف يوما, وأنا عنده, حتى بلغ(نِساؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ). قال: يا نافع، هل تدري ما أمر هذه الآية؟ إنا كنا معشر قريش نُجَبِّي النساء، فلما دخلنا المدينة ونكحنا نساء الأنصار أردنا منهن مثل ما كنا نريد من نسائنا، فإذا هن قد كرهن ذلك وأعظمنه، وكانت نساء الأنصار إنما يؤتين على جنوبهن، فأنزل الله (نِساؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ)([[1625]](#footnote-1625)).

**الرابع:** أنه قد صح عنه تحريم ذلك، فقد سأله سائل، فقال: يا أبا عبد الرحمن إنا نشتري الجواري، فنُحْمِضُ لهن؟ فقال: وما التَّحْمِيضُ؟ قال: الدبر، فقال ابن عمر: أُفٍ أُف، يفعل ذلك مؤمن؟ أو قال مسلم؟([[1626]](#footnote-1626)). كما أنكر ابنه سالم نقل الإباحة عن أبيه، وأما ما روي عن نافع من جواز ذلك فقد ثبت عنه خلاف ذلك فيما روى النسائي عنه، وهو قوله: "لقد كذبوا علي"، وقد تقدم ذكر الحديث بنصه([[1627]](#footnote-1627)).

وأما ما نسب إلى الأمام مالك-رحمه الله-، فالثابت عنه عكس ذلك؛ حيث قال مالك لابن وهب([[1628]](#footnote-1628)) وعلي بن زياد([[1629]](#footnote-1629)) لما أخبراه: أن ناسا بمصر يتحدثون عنه أنه يجيز ذلك، فنفر من ذلك وبادر إلى تكذيب الناقل، فقال: كذبوا علي، كذبوا علي، كذبوا علي! ثم قال: ألستم عربا، ألم يقل الله :(نِساؤُكُمْ حَرْثٌ)[سورة البقرة، من الآية :223]، وهل يكون الحرث إلا في موضع المنبت([[1630]](#footnote-1630)).

وكذلك ما نسب إلى الشافعي عنه عند مناظرته لمحمد بن الحسن في ذلك وفقد أجيب عليه من وجوه:

الأول: أن هذه الرواية عن الشافعي قد أنكروها على محمد بن الحكم، فقد روى الأصمّ عن الربيع، قال: الشافعيّ نصّ على تحريمه في ستة كتب من كتبه([[1631]](#footnote-1631)).

الثاني: أنه قوله في مذهبه القديم، وقد ثبت رجوعه عنه. وقد نص في مذهبه الجديد على أنه حرام([[1632]](#footnote-1632)).

**والراجح مما سبق:**

هو ما ذهب إليه الجمهور من حرمة إتيان الرجل امرأته في دبرها، وأنه من أعظم الفواحش، لما يلي:

1-قوة أدلة الجمهور في ذلك.

2-ضعف أدلة القائلين بالجواز.

3-تعلق من قال بالجواز بما روي في ذلك عن عبد الله بن عمر ومالك والشافعي، وقد ثبت إنكارهم جميعا لما روي عنهم في ذلك أو رجوعهم عنه إلى قول الجمهور، فيصح أن يعتبر ذلك إجماعا.

4-في تحريم هذه الفعلة سداً لذريعة عمل قوم لوط؛ فإن الرجل لو فعل ذلك مع امرأته فلا يُستبعد أن تدفعه نفسه لفعل ذلك مع الغِلمان والـمِرْدان، والله أعلم.

5-كما أن هذا الفعل يخالف مقاصد الشريعة ويخل بها، ويؤدي إلى خراب العمران البشري. ولا يخفى أن المحافظة على النسل من أجل مقاصد الشريعة، الذي هو أساس العمران البشري.كما أن من مقاصدها المحافظة على النفس والبدن، وقد أشار إلى ذلك المتقدمين من فقهاء وعلماء الأمة، وهو ما أثبتته الدراسات الطبية العلمية الحديثة([[1633]](#footnote-1633)).

**فقه عبد الله بن عمرو:**

يتضح مما روي عنه أنه يرى حرمة هذه الفعلة وهو ما ذهب إليه الجمهور، وما ترجح معنا بالأدلة.

فقوله عنه" اللوطية الصغرى" هذا من باب قياسه لها على فعل قوم لوط مع الذكور, المعلوم حرمته اتفاقا بلا خلاف. لكن وصفه ذلك بالصغرى لا يقلل من درجة تحريمه لها، لكنها للتفريق منه في فعل ذلك مع الذكور خلافا للنساء؛ إذ أنه يباح للرجل أن يستمتع بالـمرأة من وجوه, بأن تكون امرأته أو مِلك يمينه, وأن يستمتع بها في غير وقت الحيض وفي غير دبرها, أما الذكران فلا يجوز الاستمتاع بهم من أي وجه كان, والله أعلم.

**المبحث الثاني: في البيوع**

**المطلب الأول: في حكم بيع فضل الماء**

**الأثر:** عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن غلاما لهم باع فضل ماء لهم من عين بعشرين ألفا، فقال له عبد الله بن عمرو بن العاص: لا تبعه؛ فإنه لا يحل بيعه([[1634]](#footnote-1634)). وعن سالم مولى عبد الله بن عمرو، قال: أعطوني بفضل الماء من أرضه بالوَهْط ثلاثين ألفا، قال: فكتبت إلى عبد الله بن عمرو، فكتب إلي: لا تبعه، ولكن أقِم قِلْدَك ثم اسق الأدنى فالأدنى؛ فإني سمعت رسول الله ينهى عن بيع فضل الماء([[1635]](#footnote-1635)).

وهذا الأثر فيه مسألة واحدة: وهي حكم بيع الماء الفاضل عن حاجة صاحبه.

لقد حثنا الشرع الحنيف على الإيثار ومنعنا من البخل والحرص، لاسيما فيما لا يضر بذْلُه. والماء الذي هو من قوام الحياة وعصبها من تلك الأمور التي لم يهمل الشرع فضل بَذْلِه لـمُضطر ونحوه.ولم يغفل الفقهاء بحث هذه المسألة لما لها من أهمية، ولما يرتبط بها من مقاصد الشريعة من حفظ النفس والمال.

**أنواع المياه من حيث التملك والشيوع:**

وقد قسم الحنفية المياه من حيز التملك والاستحواذ إلى أربعة أنواع([[1636]](#footnote-1636)):

**الأول: ماء البحار**: ويدخل فيها البحيرات العذبة.

**الثاني: ماء الأودية العظام**: مثل أنهار دجلة والفرات، والنيل وبَرْدى، ونحوها من الأنهار العامة.

**الثالث: الماء المملوك لجماعة مخصوصة:** كأهل قرية تختص بنهر صغير أو عين ماء أو بئر. ومنه الماء المأخوذ من الأنهار العامة الذي يجري في القنوات والترع المملوكة بشق الجداول ونحوها.

**الرابع الماء المحرز في الأواني**: وهو مملوك لمن أحرزه.

**\*أحكام المياه السابقة من حيث التملك أو الشيوع:**

**أولاً ماء مباح مطلقا:**

وهو النوع الأول، وهو مشاع لجميع الناس، ولكل إنسان حق الانتفاع به على أي وجه شاء كالانتفاع بالشمس والقمر والهواء، فله أن ينتفع به لحوائجه الخاصة، ولسقاية أراضيه، أي أن له ما يسمى بحق الشَفة ([[1637]](#footnote-1637))، وحق الشِّرب، أو سقي الأراضي الزراعية، والأشجار.

**ثانيا مباح بقيود، وهو نوعان:**

1-مياه الأنهار والأودية العظيمة، وللناس فيها حق الشفة مطلقاً، وحق سقي الأراضي إن لم يضر السقي بمصلحة العامة، فإن أضر بهم فلا يجوز السقي؛ لأن دفع الضرر العام واجب،فالمصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة عند التعارض.

2-الماء المملوك لجماعة مخصوصة: ويثبت فيه لكل إنسان حق الشفة فقط؛ للضرورة المقتضية إباحته لاحتياج الناس إليه، ولعدم إمكان استصحاب الماء إلى كل مكان.

**ثالثا: ماء يثبت به حق الشفة فقط عند الضرورة، وهو الماء المحرز في الأواني غير الفائض عن الحاجة**.

**أما فقهاء المالكية، فقد قسموا الماء إلى قسمين:**

**أحدهما: أن يكون في أرض ممتلكة:** وسواء كانت **مستنبطة:** مثل بئر يحفرها أو عين يستخرجها، أو **غير مستنبطة**: مثل عين في أرضه لم يستخرجها أو غدير وما أشبه ذلك؛ فهو أحق به ويحل له بيعه ومنع الناس منه إلا بثمن.

**والثاني: أن يكون في أرض غير ممتلكة**. وهو نوعان:

1-**مستنبطة:** مثل البئر يحفرها في الصحاري والبراري لـماشيته، فهو أولى به حتى يروي ماشيته؛ ثم يشترك الناس في الفضل.

2-**غير مستنبطة:** مثل الأنهار والعيون، فهي لجماعة المسلمين يشتركون في المنفعة بها فيما يحتاجون إليه من الصيد والمرور بقواربهم لحوائجهم ومنافعهم([[1638]](#footnote-1638)).

**وفضل الماء:** هو ما يتبقى في بئر ونحوه من ماء بعد سقي الزرع وشرب المواشي فائضا عن الحاجة، ويطلق عليه نَقْع البئر([[1639]](#footnote-1639)).

قال القاسم ابن سلام: هو أن يستقي الرجل أرضه فيفضل بعد ذلك ما لا يحتاج إليه([[1640]](#footnote-1640)).

ومن ثم فإن فضل الماء له وصفان:

1-أنه ملك خاص لشخصٍ ما، بكونه فيما يملك من آنية أو أرض ونحو ذلك.

2-أنه فائض عن حاجته من حق شفة وشرب أنعام وسَقي زرع.

وقد اتفق العلماء على أنه يستحب بذل الماء بغير ثمن حتى ولو كان مملوكاً، ولا يُجبر المالك على بذل الماء إلا في حال الضرورة بأن يكون قوم اشتد بهم العطش فخافوا الموت، فيجب عليه سقيهم، فإن منعهم فلهم أن يقاتلوه عليه([[1641]](#footnote-1641)).

**أما بيع الماء فقد اختلفوا في حكمه:**

**وسبب هذا الخلاف:** هو اختلافهم في المقصود من نهي النبي عن بيع الماء، ونهيه عن بيع فضل الماء ليمنع به الكلأ([[1642]](#footnote-1642)).

قال ابن رشد: واختلف العلماء في تأويل هذا النهي، فحمله جماعة من العلماء على عمومه، فقالوا: لا يحل بيع الماء بحال كان من بئر، أو غدير، أو عين في أرض مملكة، أو غير مملكة، غير أنه إن كان متملكا كان أحق بمقدار حاجته منه، وبعضهم خصص هذه الأحاديث بمعارضة الأصول لها، وهو أنه لا يحل مال أحد إلا بطيب نفس منه كما قال وانعقد عليه الإجماع([[1643]](#footnote-1643)).

وقد اختلفوا في ذلك على قولين:

**القول الأول: يجوز بيع الماء غير المباح كماء البئر والعين، والمحرز في الأواني ونحوها**.

وهو قول الجمهور من الحنفية([[1644]](#footnote-1644)), وهو المذهب عند المالكية([[1645]](#footnote-1645)), والصحيح عند الشافعية([[1646]](#footnote-1646)), والراجح عند الحنابلة([[1647]](#footnote-1647)).

**والدليل:**

**أولا من السنة:**

عن جابر بن عبد الله، قال:" نهى رسول الله عن بيع فضل الماء"([[1648]](#footnote-1648)).

وفي رواية "نهى عن بيع فضل الماء إلا ما حُمل منه"([[1649]](#footnote-1649)).

يقول د. وهبه الزحيلي: وفيه دليل على أن الماء المحرز في أوان خاصة: كالجرار والصهاريج، لا يثبت لأحد حق الانتفاع به بأي وجه إلا برضا صاحب الماء. وللمضطر إلى هذا الماء الذي يخاف على نفسه الهلاك من العطش، له أخذ ما يحتاجه منه، ولو بالقوة ليدفع عن نفسه الهلاك، ولكن مع دفع قيمته؛ لأن الاضطرار لا يبطل حق الغير([[1650]](#footnote-1650)).

**ثانيا من القياس:**

**1-قياسا على جواز بيع بئر الماء الخاصة:** فقد ثبت أن عثمان بن عفان اشترى بئر رُوْمة من يهودي في المدينة، وحبسها على المسلمين, وذلك بعد أن سمع النبي يقول:"من يشتري بئر رومة فيجعل دلوه من دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة؟([[1651]](#footnote-1651)). وكان اليهودي يبيع ماءها للناس.

فدل ذلك على جواز بيع البئر نفسها، وكذلك العين، وبالقياس عليها يجوز بيع الماء لتقريره اليهودي على البيع([[1652]](#footnote-1652)).

**2-بالقياس على بيع الحطب بعد إحرازه**: فقد أقر النبي بيع الحطب بقوله:"والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حَبْله، فيحتطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلا، فيسأله أعطاه أو منعه"([[1653]](#footnote-1653)).

**الدليل الثالث: العُرف:**

وبه استدل الحنابلة على جواز بيع الماء المحرز في الآنية. قال ابن قدامة وغيره: وعلى ذلك مضت العادة في الأمصار ببيع الماء في الرَّوَايَا، والحطب، والكلأ، من غير نكير([[1654]](#footnote-1654)).

**القول الثاني: لا يحل بيع الماء مطلقاً لا محرزا ولا غير محرز.**

وهو رواية عن أحمد، وقول بعض المالكية([[1655]](#footnote-1655)), ومذهب الظاهرية.روي عن الإمام أحمد أنه قال: لا يُعجبني بيع الماء البتة([[1656]](#footnote-1656)).

قال ابن حزم: ولا يحل بيع الماء بوجه من الوجوه لا في ساقية ولا من نهر أو من عين ولا من بئر، ولا في بئر، ولا في صهريج، ولا مجموعا في قِربة، ولا في إناء([[1657]](#footnote-1657)).

لكنهم استثنوا من ذلك أن يكون تبع لأصل كأن يكون ماء في بئر أو نحوه، فباع البئر، فيصح بيع الماء التي بالبئر تبعا للبئر. يقول ابن حزم: لكن من باع حصته من عنصر الماء، ومن جزء مسمى منها، أو باع البئر كلها أو جزءا مسمى منها، أو باع الساقية كلها أو الجزء المسمى منها: جاز ذلك، وكان الماء بيعا له([[1658]](#footnote-1658)).

**والدليل**:

**أولا من السنة:**

1-عن أبي هريرة، أن النبي, قال: "لا يباع فضل الماء ليباع به الكلأ"([[1659]](#footnote-1659)). وهذا النفي يدل على النهي عن بيع الماء الزائد عن الحاجة.

2-وعن جابر بن عبد الله، قال: "نهى رسول الله عن بيع فضل الماء"([[1660]](#footnote-1660)).

3-عن عائشة، أن النبي,قال:" لا يمنع فضل الماء، ولا يمنع نَقْع البئر"([[1661]](#footnote-1661)).

3-عن إياس بن عبد الله الـمُزني، وقد رأى ناسا يبيعون الماء، فقال: لا تبيعوا الماء، فإني سمعت رسول الله " نهى أن يباع"([[1662]](#footnote-1662)).

قال الشوكاني([[1663]](#footnote-1663)): وهذه الأحاديث تدل على تحريم بيع فضل الماء، وهو الفاضل عن كفاية صاحبه. والظاهر أنه لا فرق بين الماء الكائن في أرض مباحة أو في أرض مملوكة، وسواء كان للشرب أو لغيره، وسواء كان لحاجة الماشية أو الزرع، وسواء كان في فلاة أوفي غيرها([[1664]](#footnote-1664)). ونقل الشوكاني عن القرطبي، أنه قال: ظاهر هذا اللفظ النهي عن نفس بيع الماء الفاضل الذي يشرب؛ فإنه السابق إلى الفهم([[1665]](#footnote-1665)).

**المناقشة والترجيح:**

**أولا: مناقشة أدلة أصحاب القول الأول**:

**أولا من السنة:** ما روي عن النبي, أنه نهى عن بيع الماء إلا ما حمل منه. فيمكن أن يناقش بأنه حديث ضعيف([[1666]](#footnote-1666)).

**ثانيا مناقشة ما استدلوا به من القياس**:

1-قياسا على جواز بيع البئر أو عين الماء الخاصة: استدلالا بحديث بئر رومة.

**يجاب عليه بأمرين:**

الأول: بأن ذلك كان في صدر الإسلام، وكانت شوكة اليهود في ذلك الوقت قوية، والنبي صالحهم في مبدأ الأمر على ما كانوا عليه، ثم استقرت أحكام الشريعة التي شرع فيها للأمة تحريم بيع الماء، ثم إن الماء هنا داخل في البيع تبعاً لبيع البئر وهذا لا خلاف فيه([[1667]](#footnote-1667)).

الثاني: فإن قيل فهل يجوز بيع العين والبئر نفسهما؟ قيل يجوز بيع العين والبئر؛ لأن النهي وارد عن بيع فضل الماء لا البئر والعيون في قرارهما([[1668]](#footnote-1668)). ويشهد لذلك القاعدة الفقهية التي تقول: يصح تَبَعا ما لا يصح استقلالا([[1669]](#footnote-1669)).

2-مناقشة قياس بيع الماء المباح على بيع الحطب بعد إحرازه.

**يجاب على من وجهين:**

الأول: أن تخصيص العام بالقياس مختلف فيه بين علماء الأصول([[1670]](#footnote-1670)).

الثاني: أن هذا القياس يقتضي جواز بيع الماء الـمُحْرَز فقط دون ماء البئر ونحوه([[1671]](#footnote-1671)).

**3-مناقشة الاستدلال بالعُرف:** وهو ما استدل به بعض الحنابلة بقولهم: وعلى ذلك مضت العادة في الأمصار ببيع الماء في الرَوَايا، والحطب، والكلأ، من غير نكير.

**يجاب عليه بأن** العُرف أو العادة من الأدلة غير المتفق عليها بين الأصوليين والفقهاء، وهو دليل لا يقوى أمام ما ثَبُت من النصوص بخلافه.

**ثانيا مناقشة أدلة أصحاب القول الثاني:**فقد نوقشت الأحاديث التي فيها النهي عن بيع الماء أو بيع فضل الماء، بأمرين:

الأول: بأنها معارضة بحديث بئر رومة السابق ذكره.

الثاني: بأن بعضها محمول على حالة خاصة كما في النهي عن بيع الماء حماية للكلأ حوله، ويحتاج إليه الرعاء لرعي مواشيهم له.

يقول النووي: أما النهي عن بيع فضل الماء ليمنع بها الكلأ فمعناه أن تكون لإنسان بئر مملوكة له بالفلاة، وفيها ماء فاضل عن حاجته، ويكون هناك كلأ ليس عنده ماء إلا هذه، فلا يمكن أصحاب المواشي رعيه إلا إذا حصل لهم السقي من هذه البئر، فيحرم عليه منع فضل هذا الماء للماشية، ويجب بذله لها بلا عوض؛ لأنه إذا منع بذله امتنع الناس من رعي ذلك الكلأ خوفاً على مواشيهم من العطش، ويكون بمنعه الماء مانعاً من رعي الكلأ([[1672]](#footnote-1672)).

**الترجيح:**

الأقرب هو القول بعدم جواز بيع الماء إلا أن يكون تبعا لغيره، وهو خلاف ما ذهب إليه الجمهور، وذلك لما يلي:

1-قوة أدلة أصحاب هذا القول وخلوها عن المعارضة القوية.

2-كما أن الماء من ضروريات الحياة التي لا تقوم إلا به، قال:(وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلا يُؤْمِنُونَ)[سورة الأنبياء, من الآية:30]. ومن ثم ففي احتكاره وبيعه اتجار ٌبتلك الحياة، سواءً كانت حياة إنسان أو حيوان أو نبات.

**لكن يَرِد على هذا الترجيح إشكال**، وهو أنه كيف يصح للدولة تحصيل قيمة "فاتورة" المياه من المواطنين، على افتراض صحة القول بحرمة بيعه.كذلك حُكم بيع المياه الــمُـعَبئة(المعَدِنية) والتي تعمل فيها شركات كثيرة تابعة للقطاعات غير الحكومية.

**يجاب على ذلك الإشكال،** بأن هذه القيمة المادية التي تأخذها الدولة أو الشركات العاملة في بيع المياه ليست في مقابل ثمن الماء نفسه إنما هي في مقابل خدمات التعبئة والتوصيل والصيانة، وعمليات المعالجة الكيميائية والحيوية ونحوها التي تتم بغرض جعل هذه المياه صالحة للاستهلاك الآدمي وفي متناول أيدي الجميع، والله أعلم.

**فقه عبد الله بن عمرو في المسألة:**

يرىعنه حرمة بيع فضل الماء، ولزوم بدله من غير عوض، فقد بيع فضل الماء الذي يملكه بثمن كبير لكن ارتفاع الثمن لم يمنعه من القول بالحرمة، فلم يقل عنه ذلك اجتهادا، فالظاهر أنه بلغه عن النبي .

**المطلب الثاني: في الاحتكار وأحكامه**

**الأثر:** عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أنه قال: ما من رجل يبيع الطعام ليس له تجارة غيره إلا كان خاطئا أو باغيا([[1673]](#footnote-1673)).

وهذا الأثر فيه مسألة واحدة، وهي حكم احتكار أقوات وطعام الناس.

وقبل بيان ذلك نعرض-أولا- لتعريف الاحتكار لغة وشرعا.

**فالاحتكار لغة:** هو حبس الطعام إرادة الغلاء، والاسم منه: الحــُكْرة([[1674]](#footnote-1674)).

**أما تعريفه في الشرع،** فقد تباينت تعريفات الجمهور، إلا أن المضمون من حيث المعنى مُتفِق من ثم يمكن إجماله في التعريف التالي، وهو: حبس الطعام ونحوه، مع رصد الأسواق انـتظارا للغلاء، ثم بيعه بأكثر من ثمنه تضييقا على الناس([[1675]](#footnote-1675)).

وهو يختلف عن الادخار: الذي هو حبس الشيء لوقت الحاجة. فالاحتكار لا يكون إلا فيما يضر بالناس حبسه. فالنبي قد ادخر لأهله قوت سنتهم([[1676]](#footnote-1676)). ولا خلاف في أن ما يدخره الإنسان لنفسه وعياله من قوت وغيره مما يُحتاجُ إليه جائز([[1677]](#footnote-1677)).

**وقد اتفق أهل العلم على المنع من الاحتكار في الجملة،** فاعتبره الجمهور مُحرما، وقد عده بعضهم من الكبائر([[1678]](#footnote-1678)).

لكن بعض الحنفية وبعض الشافعية عبروا عن حكمه بالكراهة إذا كان يضر بالناس.إلا أن تصريح الحنفية بالكراهة على سبيل الإطلاق ينصرف إلى الكراهة التحريمية. وهو ظاهر ما ذهبوا إليه، وسياق كلامهم يفيد ذلك([[1679]](#footnote-1679)).كما أن كتب الشافعية التي روت عن بعض أصحاب الشافعي القول بالكراهة قد قالوا عنه: ليس بشيء([[1680]](#footnote-1680)).

**الأدلة على حرمة الاحتكار:**

**أولا: من الكتاب**: قوله:(وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذابٍ أَلِيمٍ)[سورة الحج، من الآية:25]. وقد ذكر جمع من المفسرين أن احتكار الطعام في الحرم من الإلحاد فيه([[1681]](#footnote-1681)). والإلحاد في الحرم من أعظم الذنوب والكبائر.

**ثانيا من السنة:**

1-فعن مَعْمَرِ بن عبد الله بن نَضْلَةَ، أن النبي :"لا يحتكر إلا خاطئ"([[1682]](#footnote-1682)).

قال المناوي: "إلا خاطئ" بالهمز, أي: عاصٍ أو آثم, اسم فاعل من "أخطأ يخطئ, إذا أثم", ومنه قوله:(إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئاً كَبِيراً)[سورة الإسراء:من الآية31], والاسم منه الخطيئة. والاحتكار جَمْع الطعام وحبسه تربصا به الغلاء، والخاطئ من تعهد ما لا ينبغي والمخطئ من أراد الصواب فصار إلى غيره([[1683]](#footnote-1683)).

3-وعن أبي هريرة ، قال: قال رسول الله: "من احتكر حُكْرة، يريد أن يغلي بها على المسلمين، فهو خاطئ"([[1684]](#footnote-1684)).

4-وعن عُمر قال: قال رسول الله :"الجالب مرزوق، والمحتكر ملعون"([[1685]](#footnote-1685)). وعنه قال، قال: سمعت رسول الله يقول: "من احتكر على المسلمين طعامهم، ضربه الله بالجُذَام والإفلاس"([[1686]](#footnote-1686)).

4- وعن عبد الله بن عمر-رضي الله عنهما- عن النبي, أنه قال:" احتكار الطعام بمكة إلحاد"([[1687]](#footnote-1687)).

**ثالثا من الإجماع:**

قال النووي: فالاحتكار اختزان السلعة وحبسها عن طلابها حتى يتحكم المختزن في رفع سعرها لقلة المعروض منه أو انعدامه، فيتسنى له أن يُغْليها حسبما يشاء، وهذا حرام بالإجماع([[1688]](#footnote-1688)).

قلت: وتحريمه لرفع الضرر، وهو قصدٌ متفقٌ عليه بين أهل العلم قاطبة.

**شروط الاحتكار المحرم**([[1689]](#footnote-1689)):

لم يتفق الفقهاء على جريان الاحتكار في كل شيء، فقد قَصَره كثير منهم على الأقوات فقط، في حين رأى البعض أنه لا يجري الاحتكار إلا في القوت والثياب، وهناك من يرى أن الاحتكار يجري في كل ما يحتاجه الناس ويتضررون بحبسه. وذلك على ثلاثة أقوال:

**القول الأول: لا احتكار إلا في القَوْت خاصة**:

وهو قول أبي حنيفة ومحمد بن الحسن([[1690]](#footnote-1690)), وعليه جمهور الحنفية، وهو مذهب الشافعية([[1691]](#footnote-1691)), والحنابلة([[1692]](#footnote-1692)).

والقوت: هو ما يتبلغ به الإنسان ويعيش عليه البدن غالبا، ولا قَوَام للإنسان إلا به([[1693]](#footnote-1693)). ويخرج بذلك ما يؤكل تنعما أو تداويا؛ لأن ما لا تعم الحاجة إليه، لا يقع الناس باحتكاره في ضيق أو حرج.

**والدليل:**

استدل الجمهور بجريان الاحتكار في الأقوات فقط بما سبق وأن أوردناه من أدلة في حرمة الاحتكار والمنع منه، وقد حملوا العام منها-الذي لم يُقيد الاحتكار بالأقوات-على الخاص- الذي قيد الاحتكار بالأقوات؛ لأنه إذا اجتمعت نصوص عامة وأخرى خاصة في مسألة واحدة حُمل العام على الخاص والمطلق على المقيد.

**القول الثاني: أن الاحتكار يجري في كل ما يحتاجه الناس، ويتضررون من حبسه، من قوت وإدام ولباس حتى إن كان ذهبا.**

وهذا ما ذهب إليه المالكية([[1694]](#footnote-1694)), وأبو يوسف من الحنفية([[1695]](#footnote-1695)).

وقد استدلوا على ذلك بالأحاديث العامة في تحريم الاحتكار، وقالوا: إن ما ورد من النصوص الخاصة فهي من قبيل اللقب، واللقب لا مفهوم له. وقد نقل صاحب "مواهب الجليل في شرح مختصر خليل"عن القرطبي في "شرح صحيح مسلم" في حديث:"لا يحتكر إلا خاطئ"، قال: هذا الحديث بحكم إطلاقه أو عمومه يدل على الاحتكار في كل شيء([[1696]](#footnote-1696)).

**والأقرب**، هو ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني من كون الاحتكار يقع في كل ما يحصل به ضيق على الناس؛ لأن الشريعة إنما جاءت لرفع الحرج والضيق عن الناس، والله أعلم.

**ومن الشروط التي اتفق عليها الفقهاء في السلعة المحتكرة**([[1697]](#footnote-1697)):

**الشرط الأول: أن يحصل المحتكر على السلعة بالشراء،** ويخرج بذلك من جَلَب شيئاً أو ما كان من غلة ضيعته، فما ادخره من ذلك ليس باحتكار. لحديث" الجالب مرزوق والمحتكر ملعون"([[1698]](#footnote-1698)). ولأن الجالب لا يُضيق على أحد، ولا يضر بل ينفع.

**الشرط الثاني: أن يشتريه في وقت الغلاء ويحبسه ليتضاعف ربحه**، فإن اشتراه في وقت رخص فليس بمحتكر([[1699]](#footnote-1699)).

**الشرط الثالث: أن يقع الناس في ضيق بشرائه.**

ويحصل بأمرين:

**أحدهما:** أن يكون في بلد يضيق بأهله الاحتكار كالحرمين ونحوهما، وظاهر هذا أن البلاد الواسعة الكبيرة لا يحرم فيها الاحتكار؛ لأن ذلك لا يؤثر فيها غالباً.

**الثاني:** أن يكون في حال الضيق، بأن يدخل البلد قافلة فيتبادر ذَوو الأموال فيشترونها ويضيقون على الناس، وأما إن اشتراه في حال الاتساع والرخص على وجه لا يضيق على أحد لم يحرم.

**فقه عبد الله بن عمرو:**

مما سبق يتضح أن جمهور الفقهاء على حرمة الاحتكار في الأقوات خاصة، وهو ظاهر ما روي عن عبد الله بن عمرو, وإن كان الأقرب هو جريان الاحتكار في كل ما يحصل به ضيق وحرج للناس،وهو ما يتناسب مع قواعد الشريعة وأصولها العامة.

**الفصل الثالث**

**فقه عبد الله بن عمرو بن العاص في السْبق، والأطعمة.**

**المبحث الأول: في السبق:**

**وفيه مطلب واحد**

* **مطلب في حكم اللعب بالنرد.**

**المبحث الثاني: في الأطعمة:**

**وفيه مطلب واحد**

* **في: حكم أكل ميتة البحر.**

**المبحث الأول: في السبق.**

**مطلب في: حكم اللعب بالنرد([[1700]](#footnote-1700))**

**الأثر:** عن عبد الله بن عمرو، قال: اللاعب بِالفُصَّيْن([[1701]](#footnote-1701)) قِمَارا كآكل لحم الخنزير، واللاعب بهما غير قمار كالغامس يده في دم خِنزير([[1702]](#footnote-1702)).

لقد أولت الشريعة الإسلامية عناية خاصة بالمال، وجعلت من مقاصدها الحفاظ عليه تحصيلا وإنفاقا، فحرمت أكل أموال الناس بالباطل والتي من أشهر المقامرة على المال، ومن صور تلك المقامرة اللعب بالنرد ونحوه.

وقد اتفق أهل العلم عدم مشروعية اللعب بالنرد. لكنهم اختلفوا في ذلك ما بين القول بالحرمة والقول بالكراهة.

**تحرير محل النزاع:**

**اتفقوا على** أن اللعب بالنرد على سبيل المقامرة حرام، لدخوله في الميسر المنهي عنه بنص القرآن، قال): يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصابُ وَالْأَزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) [سورة المائدة، الآية:90]. وقد جاء في تفسيرها أنها النرد. روى بن أبي حاتم عن أبي موسى الأشعري([[1703]](#footnote-1703)) أن النبي قال:" اجتنبوا هذه الكعاب المرسومة التي يزجر بها زجرا، فإنها من الميسر"([[1704]](#footnote-1704)). ونقل غير واحد من المفسرين أن الميسر هو النرد أو أنه من جملة الميسر المنهي عنه([[1705]](#footnote-1705)).

وقد نُقل الإجماع على ذلك. قال ابن رشد: ولا فرق في ذلك كله بين لعب الرجل به مع أجنبي في بيته أو في غير بيته وبين لعبه به مع أهله في بيته إن كان على الخطار والقمار، فذلك حرام بإجماع([[1706]](#footnote-1706)).

لكنهم اختلفوا فيما إذا لم يكن على سبيل المقامرة، وذلك على قولين:

**الأول: يحرم اللعب بالنرد، ولو لهوا على غير قمار:**

وهو قول جمهور الصحابة والتابعين.

وعليه جمهور الفقهاء من الحنفية([[1707]](#footnote-1707)), والمالكية([[1708]](#footnote-1708)) في المشهور, والشافعية على الصحيح([[1709]](#footnote-1709)), وهو مذهب الحنابلة([[1710]](#footnote-1710)).

ويعبر الحنفية عن حُكمه بالكراهة، وهي كراهة تحريمية، كما هو العُرف في مذهبهم. قال صاحب "الهداية في شرح بداية المبتدي": ويُكره اللعب بالشطرنج والنرد...وكل لهو؛ لأنه إن قامر بها فالـميسر حرام بالنص وهو اسم لكل قمار، وإن لم يقامر فهو عبث ولـَهْو([[1711]](#footnote-1711)).

وقيل للإمام أحمد: نَمُــــر على القوم وهم يلعبون بالنرد أو الشطرنج، نسلم عليهم؟ فقال: ما هؤلاء بأهل أن يُسلم عليهم([[1712]](#footnote-1712)). فيُحمل قول الإمام أحمد على التحريم بدلالة السياق.

و**الدليل:**

**أولا من السنة:**

1-عن بُرَيْدَة بن الْحُصَيْب([[1713]](#footnote-1713)) أن النبي قال: "من لعب بالنردشير، فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه"([[1714]](#footnote-1714)).

**وجه الدلالة:**

أن صبغ اليد في لحم الخنزير ودمه حرام؛ لأن لحم الخنزير ودمه حرام التناول، فكذلك اللاعب بالنرد يلعب بما يحرم عليه اللعب به([[1715]](#footnote-1715)). والمقصود من هذا التشبيه المبالغة في الزجر([[1716]](#footnote-1716)).

2-وعن أبي موسى الأشعري، أن النبي, قال:"من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله"([[1717]](#footnote-1717)).

3-وعن أبي سعيد الخدري عنه قال: سمعت رسول الله يقول:"مَثَل الذي يلعب بالنرد ثم يقوم فيصلي مثل الذي يتوضأ بالقيح ودم الخنزير ثم يقوم فيصلي"([[1718]](#footnote-1718)).

**ثانيا الإجماع:** قال ابن جُـــــزَي: مسألة النرد حرام بإجماع([[1719]](#footnote-1719)).

**ثالثا مما ورد عن الصحابة:**

1-فعن عثمان أنه قال على المنبر: يا أيها الناس، إياكم والميسر- يريد النرد- فإنه ذكر لي أنها في بيوت أناس منكم، فمن كانت في بيته فليخرجها أو يكسرها"، ثم قال, وهو على المنبر, مرة أخرى:أيها الناس إني قد كلمتكم في هذه النرد فلم أذكر أحرقتموها، ولقد هممت أن آمر بحزم الحطب ثم أرسل إلى الذين هي في بيوتهم فأحرقها عليهم([[1720]](#footnote-1720)).

2-وكان عليٌ إذا مر بهم وهم يلعبون بالنردشِير عَقَلَهم إلى نصف النهار([[1721]](#footnote-1721)).

وعنه، أنه قال: النرد أو الشطْرنج من الميسر([[1722]](#footnote-1722)).

3-و سُألت عائشة عن النردشير، فقالت: قبح الله النردشير، وقبح من لعب بها([[1723]](#footnote-1723)).

4-وكان عبد الله بن عمر إذا وجد أحدا من أهله يلعب بالنرد، ضربه وكسرها([[1724]](#footnote-1724)), وكان يقول: النرد هي الميسر([[1725]](#footnote-1725)).

وعنه، قال: لأن أضع يدي في دم الخنزير، أحب إلي من أن ألعب بالنردشير([[1726]](#footnote-1726)).

5-وعن ابن مسعود, قال: لأن أقلب بيدي جمرتين أحب إلي من أن أقلب هذين الكعبين، وهو ميسر العجم، يعني: النرد([[1727]](#footnote-1727)).

6-وخطب ابن الزبير بمكة فقال: بلغني أن رجالا من قريش يلعبون لعبة يقال لها: النردشير، وإن الله يقول في كتابه:(يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصابُ وَالْأَزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)[سورة المائدة, الآية:90], وإني أقسم بالله لا أوتى برجل لعب بهذه إلا عاقبته في شعره وبشره, وأعطيت سَلَبَه من أتاني به"([[1728]](#footnote-1728)).

7-وعن أبي موسى الأشعري , قال: من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله([[1729]](#footnote-1729)).

**ثالثا من المعقول:**

1-لأنه يوقع العداوة ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة([[1730]](#footnote-1730)). قال :(إِنَّما يُرِيدُ الشَّيْطانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَداوَةَ وَالْبَغْضاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ)[سورة المائدة، الآية:91].

2-كذلك فهو مَضيعة للوقت الذي هو رأس مال الإنسان، ولأهميته الوقت فقد فأقسم به حيث قال:(وَالْعَصْرِ\*إِنَّ الإنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ)[سورة العصر، الآيتان:1-2].

وعن معاذ بن جبل، مرفوعا:" لن تزولا قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع: عن عمره فيما أفناه، وعن شبابه فيما أبلاه، وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه، وعن علمه ماذا عمل به"([[1731]](#footnote-1731)). وعن ابن عباس، مرفوعا:" نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ"([[1732]](#footnote-1732)). وقد مر مسروق ابن الأجدع بقوم يلعبون بالنرد، فقالوا: يا أبا عائشة، إنا ربما فرغنا، فلعبنا بها. قال: ما بهذا أمر الفراغ([[1733]](#footnote-1733)).

**القول الثاني: يكره اللعب بالنرد كراهة تنزيه لا تحريم**.

وهو قول بعض المالكية([[1734]](#footnote-1734)), وبعض الشافعية([[1735]](#footnote-1735)).

فروي عن مالك أنه كان يكره اللعب به([[1736]](#footnote-1736)). وقال الشافعي: اللعب بالنرد أكثر مما يكره اللعب بشيء من الملاهي([[1737]](#footnote-1737)). وقال ابن رشد: وإن كان على غير القمار- يقصد اللعب بالنرد ونحوه-، فهو من المكروه الذي تسقط شهادة من أدمن باللعب به([[1738]](#footnote-1738)).

**الترجيح:** الظاهر مما سبق حرمة اللعب بالنرد مطلقا سواء عل سبيل المقامرة أو اللهو المجرد عن الميسر، وهو ما ذهب إليه الجمهور.

أما من قال بالكراهة بناء ً عما روي عن مالك والشافعي في ذلك، فيُرد من وجوه:

**الوجه الأول:** أن القول بالحرمة والمنع هو الراجح المعتمد عن أصحابهما.

**الوجه الثاني**: أن إطلاقهما لفظ الكراهة ليس على وجهه الأصولي المتأخر، والمقصود به ما دون المحرم أو ما لا يعاقب فاعله وتاركه تعبدا مثاب.بل قد يقصد به الحرام شرعا.

قال الجويني([[1739]](#footnote-1739)): وقد أطلق الشافعي لفظ الكراهية في النرد، ولا اعتداد بذلك؛ فإنه كثيراً ما يُطلق الكراهية، ويريد التحريم كما قال: "وأكره استعمال أواني الذهب والفضة "، وأراد التحريم([[1740]](#footnote-1740)).

قال الماوردي: ولا يختلف مذهب الشافعي أن النرد أغلظ في المنع من الشطرنج وصرح فيها بالكراهة واختلف أصحابه هل هي كراهة تحريم أم كراهة تنزيه؟ فذهب بعضهم إلى أنها كراهة تنزيه وتغليظ، تُرد به الشهادة وإن لم تحرم. وذهب أكثرهم، وهو الصحيح إلى أنها كراهة تحريم توجب فسق اللاعب بها ورد شهادته([[1741]](#footnote-1741)).

**الوجه الثالث**: أنه ثبت عنهم القول بما يفيد أنه حرام. فقد سئل مالك عن لعب الرجل بها مع امرأته في البيت فقال: ما يعجبني ذلك وليس من شأن المؤمن اللعب؛ لقول الله :(فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلا الضَّلالُ)[سورة يونس، من الآية: 32]، فهذا من الباطل([[1742]](#footnote-1742)).

**فقه عبد الله بن عمرو في المسألة*:***

يذهبإلى القول بحرمة اللعب بالنرد على أي وجه, لكن الظاهر أن حرمة اللعب به على سبيل المقامرة أشد عنده من اللعب به على وجه التسلية, وهو ظاهر من سياق كلامه, فقد شبه اللعب به على سبيل المقامرة بأكل لحم الخنزير, بينما شبه اللعب به على سبيل التسلية بغمس اليد في دم الخنزير. فأكل لحم الخنزير أشد حرمة من غمس اليد في دمه.

**المبحث الثاني: في الأطعمة**

**مطلب في: حكم أكل ميتة البحر**

**الأثر:** عن سعد الجاري، مولى عمر بن الخطاب، أنه قال: سألت عبد الله بن عمر عن الحيتان([[1743]](#footnote-1743)), يقتل بعضها بعضا أو تموت صَرَدا([[1744]](#footnote-1744))، فقال: ليس بها بأس. قال سعد: ثم سألت عبد الله بن عمرو بن العاص, فقال مثل ذلك([[1745]](#footnote-1745)).

وهذا الأثر فيه مسألة واحدة، وهي: حكم أكل ما لفظه البحر من الأسماك الميتة فيه.

وقد تناول الفقهاء هذه المسألة في ثنايا كلامهم عن حكم أكل السمك الطافي. وهو الذي مات في الماء حَتْفَ أنفه، بغير سبب حادث، سواءً أعلى فوق وجه الماء أم لم يعلُ؛ لأن العادة إذا مات حتف أنفه أن يعلو.

**اتفق الفقهاء على:**

1-اتفق الفقهاء على طهارة ميتة الحيوان المائي إذا كان سمكا؛ لقوله: أُحِلت لنا ميتتان و دَمَان: السمك والجراد، والكبد والطحال"([[1746]](#footnote-1746)).

2-واتفقوا على أنه إذا ابتلعت سمكةٌ سمكةً أخرى، فأنها الأخيرة تؤكل؛ لوجود سبب حادث للموت، وهو ابتلاعها أو ضيق المكان، ما لم تتغير([[1747]](#footnote-1747)).

**لكن اختلفوا** في حكم أكل: السمك الطافي([[1748]](#footnote-1748)).

وذلك على قولين:

**الأول: ذهب الجمهور من المالكية([[1749]](#footnote-1749)), والشافعية([[1750]](#footnote-1750)), والحنابلة([[1751]](#footnote-1751))إلى إباحة السمك الطافي.**

**ودليلهم:**

**أولا من الكتاب:**

قوله :(أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعامُهُ مَتاعاً لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ)[سورة المائدة، من الآية:96]. وقد فسر بعض الصحابة طعامه بما طفى فيه أو قذفه.

روى البخاري في (صحيحه 7/89): قال: وقال عمر: صيدُه ما اصطيد، وطعامه ما رَمَى به، وقال أبو بكر: الطافي حلال. وقال ابن عباس: طعامه ميتته أ. ه.

وفي رواية أخرى عن ابن عباس، قال: طعامه ما قذف به([[1752]](#footnote-1752)).

**ثانيا من السنة:**

1-قوله في "البحر": "هو الطهور ماؤه الحل ميتته "([[1753]](#footnote-1753)).

قال الماوردي: وهذا كالنص، أضاف الميتة إلى البحر لا إلى سبب حادث([[1754]](#footnote-1754)).

2-وعن ابن عمر، أن النبي , قال: "أحلت لنا ميتتان ودمان ,فالميتتان الحوت والجراد، والدمان الكبد والطحال"([[1755]](#footnote-1755)). فكان على عمومه([[1756]](#footnote-1756)).

3-عن جابر بن عبد الله, قال بعثنا النبي ثلاثَ مائة راكب، وأميرنا أبو عبيدة، نرصد عيرا لقريش، فأصابنا جوع شديد حتى أكلنا الخَبَط، فسمي جيش الخبط، وألقى البحر حوتا يقال له العَنْبَر، فأكلنا نصف شهر وادهنا بوَدْكِه، حتى صلُحت أجسامنا([[1757]](#footnote-1757)).

وفي رواية عن جابر بن عبد الله- لما عادوا، وأخبروا النبيبالأمر- قال: فسَأَلَنَا رسول الله , فقال: "هل معكم منه شيء؟" قال: فأخرجنا من عينيه كذا وكذا قُلة من وَدَك([[1758]](#footnote-1758)).

فدل هذا الخبر على إباحة أكل الطافي([[1759]](#footnote-1759)).

**ثالثا مما ورد عن الصحابة:**

فعن ابن عباس قال: أشهد على أبي بكر, أنه قال: السمكة الطافية فيه حلال لمن أراد أكلها ([[1760]](#footnote-1760)). وعن ابن عمر، أنه لم يكن يرى بالسمك الطافي بأسا([[1761]](#footnote-1761)).

**رابعا من المعقول:** لأن كل حيوان حل أكله إذا مات بسبب، حل أكله إذا مات حتف أنفه، كالجراد([[1762]](#footnote-1762)).

**القول الثاني: يحرم أكل السمك الطافي.**

وهو قول الحنفية في الصحيح عندهم([[1763]](#footnote-1763)).

**والدليل:**

**أولا من السنة:** عن جابر أن النبي , قال:"ما ألقى البحر،أو جزر عنه،فكلوه، وما مات فيه فطفا، فلا تأكلوه"([[1764]](#footnote-1764)).

**ثانيا مما ورد عن الصحابة:**

1-فعن علي أنه قال للسماكين: لا تبيعوا الطافي في أسواقنا. وعنه قال: ما قذف البحر حلال، وكان يكره الطافي من السمك([[1765]](#footnote-1765)).

2-وعن ابن عباس أنه قال: ما دَسَره البحر فكله، وما وجدته يطفو على الماء فلا تأكله([[1766]](#footnote-1766)).

**ثالثا: من المعقول:**

1-لأنه حيوان مات بغير سبب، فلا يؤكل كسائر الحيوانات([[1767]](#footnote-1767)). وذلك من باب القياس.

2-لاحتمال فساده وخبثه حينما يموت حتف أنفه ويرى طافيا لا يدري كيف ومتى مات([[1768]](#footnote-1768)).

**المناقشة والترجيح:**

يتضح مما سبق أن أصل الخلاف، كما ذكر ابن رشد، هو في تعارض الآثار، وبالنظر في تلك الآثار نجد أنها في مجملها تعضد رأي من قال بجواز أكل سمك البحر الميت فيه سواءً كان طافيا أو غير طافً. وسواء علمنا أن الموت بسبب حادث كأن تقتل بعضها بعضا أو غير ذلك. فالأحاديث صحيحة صريحة في هذا الجانب بينما الآثار الواردة في تحريم أكل السمك الطافي ضعيفة لا تقم على ساق.

**فالراجح** هنا هو الجواز، لكن بشرطين:

**الأول: ألا تَعَافَه النفس،** فمن عافت نفسه أكلَه فلا حرج عليه، فعن عن خالد بن الوليد قال: أتي النبي بضَّبٍّ مشوي، فأهوى إليه ليأكل، فقيل له: إنه ضب، فأمسك يده، فقال خالد: أحرام هو؟ قال:"لا، ولكنه لا يكون بأرض قومي، فأجدني أعافه"([[1769]](#footnote-1769)).

**الثاني: ألا يكون السمك قد تغير تغيرا شديدا مُسببا تسمما لمن يأكله**، وذلك لأن تحلله بفعل البكتيريا والكائنات الدقيقة يُفضي إلى إفراز سموم مضرة، قد تؤدي إلى تسمم غدائي([[1770]](#footnote-1770)).

**فقه عبد الله بن عمرو:**

يرى عبد الله بن عمرو جواز أكل السمك إذا قتل بعضه بعضا، وهذا نص كلامه، والظاهر من ذلك أنه يرى كذلك جواز أكل السمك الطافي دون العلم بسبب موته طافيا؛ وهو ظاهر ما ذهب إليه الجمهور خلافا للحنفية، والله أعلم.

النتائج والتوصيات

النتائج التوصيات

وفي الختام, فلقد كان من أهم نتائج هذا البحث عدة أمور, والتي اتضحت في ضوء الدراسة الاستقرائية التحليلية لما ثبت عن عبد الله بن عمر و-رضي الله عنهما, سواء فيما يخص روايته للحديث الشريف عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أو فيما يخص اجتهاداته وآراءه الفقهية الفرعية.

وهذه النتائج كما يلي:

**أولا: صحة نسبة صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص إليه, والتي يرويها عن النبي -صلى الله عليه وسلم.**

فلقد ثبت لدينا بالدليل صحة نسبة صحيفة عبد الله بن عمرو(الصحيفة الصادقة) إليه. وأن ما دَوَنه فيها هو من السنة التي ندبه النبي- صلى الله عليه وسلم- إلى تدوينها. من ثم كانت تلك الصحيفة هي أولى صور تدوين السنة الشريفة, والتي تعتبر البادرة الأولى في تدوين العلوم الشرعية الإسلامية فيما بعد.

ليس أدل على ذلك من حِرصه عليها, واعتبارها من تَلِيد ما يمتلك في هذه الحياة الدنيا.

أما فيما يخص مروياته الحديثية بصفة عامة, فلقد كانت سمتها الأساسية هي القِلة, والتي هي دون الكثرة الغالبة وفوق الندرة البعيدة, وذلك عن مقارنة تلك المرويات بما رواه غيره ممن اشتهروا برواية الحديث وحمله عن النبي -صلى الله عليه وسلم- من جيل الصحابة, كأبي هريرة وأنس وابن عباس-رضي الله عنهم.

ولقد ثبت ليدنا أنه –رضي الله عنه- قد ميز بين ما رواه عن أهل الكتاب, وما رواه عن النبي -صلى الله عليه وسلم- لكن ربما كان الخلط ممن روى عنه لا منه هو- رضي الله عنه.

**ثانيا: صحة السند إليه من رواية حفيده الأبعد عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده**:

فلقد ثبت لدينا بالدليل –كذلك- صحة سند الرواية إليه من طريق حفيده عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. من ثم صح احتجاج علماء الحديث بهذا السند, وعليه فقد اعتمد الفقهاء على ما ورد فيها من أحاديث وسنن.

فلقد تلقى جل علماء السنة والمحققين من المحدثين تلك الصحيفة بالقبول, بشروط منها:

1-أن يروي عنه ثقة.

2-أن يروي ما لم يخالف غيره من الثقات، حتى لا يعد حديثه منكرا أو شاذا.

فإذا خالف غيره من الثقات؛ فلا يعتد بخلافه، ويُقدم حديث من خالفه على روايته عن أبيه عن جده عند التعارض إن كان الجمع بين الحديثين غير ممكن؛ لسببين:

أ-احتمال التدليس؛ تمشياً مع من قال أنه لم يسمع جده.

ب-احتمال التصحيف؛ تمشيا مع من قال أنها وجادة والتصحيف في الوجادة ممكن.

**ثالثا: فيما يتعلق بالمسائل الفقهية الفرعية التي ثبت عنه فلقد خلص الباحث إلى النتائج التالية:**

1-أنه -رضي الله عنه- يتمتع بالمقدرة الاجتهادية والملكة الفقهية المميزة, والتي تمثل جزءً من القاعدة الفقهية الاجتهادية التي بُني عليها الفقه الإسلامي على مر العصور, وهو فقه الصحابة الكرام- رضي الله عنهم.

2-قلة المسائل الفقهية الفرعية الواردة عنه:

فمع ما تمتع به من ملكة فقهيه, وعقلية اجتهادية, فلقد تميز فقهه الفرعي بالقلة التي هي ما بين الندرة والكثرة.

ولعل مرد ذلك إلى أسباب كثيرة, أهمها:

أ-انشغاله –رضي الله عنه- بالعبادة وتركيزه على ذلك الجانب, مع ميله إلى العزلة وعدم الخُلطة.

ولقد بدا ذلك جليا في الفترة النبوية. يدلل على ذلك الأحاديث العديدة التي دارت بين النبي-صلى الله عليه وسلم- وبين عبد الله بن عمرو, بخصوص الانقطاع عن الدنيا والتفرغ للعبادة, وكيف أن النبي-صلى الله عليه وسلم- أرشده إلى التخفيف على نفسه, وعدم الغلو.

لكن عبد الله آثر الأخذ بالعزيمة في ذلك وعدم الترخص, حتى أنه ندِم عندما أدركه الكِبر, وعجز عن متابعة ما اعتاده من عبادة على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم.

ب-إقامته –رضي الله عنه- بمصر, التي شارك في فتحها مع أبيه, من ثم أقام بها غالب وقته إلى جوار أبيه-رضي الله عنهما. ومن المعلوم أن مصر في تلك الفترة لم تكن وجهة لفقهاء الصحابة ولا للطلاب العلم من كبار التابعين ومن بعضهم.

فلقد كانت حواضر الحجاز كمكة والمدينة, وحواضر العراق كالبصرة والكوفة, هي الوجهة الرئيسية لهؤلاء, من ثم كان الظهور الأول للمدارس الفقهية الكبرى في تلك الحواضر لا غيرها. فلقد ظهرت مدرسة الحديث الفقهية في الحجاز, أما مدرسة الرأي الفقهية فلقد كان منشؤها وأصل ظهورها بالعراق, لاسيما الكوفة.

ج-انشغاله –رضي الله عنه- فترة من الزمن بالخلافات السياسية التي دار رحاها بين الصحابة, حتى أنه شارك في كُبرى معاركها, وهي "صفين", وإن كان ذلك عن غير رغبة منه. ومن ثم ندم على ذلك زمنا طويلا.

3-ولقد اتسمت بعض فتاواه الفقهية بشيء من التشدد, ولعلها كانت انطباعا لسمة عامة في شخصيته, وهي التشدد في العبادة.

من أمثلة ذلك: قوله بالمنع من الوضوء بماء البحر. وكذلك فتواه بوجوب نقض المرأة لشعر رأسها عن الغسل, حتى أن عائشة –رضي الله عنها- أنكرت عليه ذلك لما بلغها عنه.

**التوصيات:**

من خلال العرض السابق لما ورد عن عبد الله بن عمرو بن العاص- رضي الله عنهما- من فتاوى فقهية, تتضح الأهمية البالغة لتتبع أقوال وفتاوى الصحابة –رضي الله عنهم-جمعا ودراسة.

ولعل هذه الدراسة تأتي في إطار القليل من الدراسات السابقة التي اعتنت بجمع ودراسة أراء الصحابة وفتاواهم الفقهية.

من ثم فمن الضروري أن يلِيَ الباحثون والدارسون مزيدا من الأهمية لفقه الصحابة- رضي الله عنهم -جمعا ودراسة, كُلاً على حِده, جنبا إلى جنب مع دراسة مروياتهم الحديثية, لما لذلك من أهمية بالغة في إثراء علمي الفقه والحديث, وإعادة تأصيلية لدراسة الفقه الإسلامي من منظور جديد, وبعث للروح الفقهية مجددا في الأمة.

فقلما نجد مسألة أو رأيا فقهيا لم يتناوله أحدٌ من أصحاب النبي –صلى الله عليه وسلم.

الفهارس

الفهارس

|  |  |
| --- | --- |
| فهارس الآيات القرآنية | **الصفحة** |
| (أتقتلون رجلا أنْ يقول ربي الله, وقد جاءكم بالبينات من ربكم)[سورة فاطر: من الآية 28] | 17 |
| (أَتَأْتُونَ الذُّكْرانَ مِنَ الْعالَمِينَ ) [سورة الشعراء، الآية: 165]. | 291,287 |
| (أَتَأْتُونَ الْفاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِها مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعالَمِينَ) [سورة الأعراف، من الآية: 80]. | 284 |
| (أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعامُهُ مَتاعاً لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ) [سورة المائدة، من الآية:96]. | 321,320 |
| (إِلاَّ عَلى أَزْواجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ) [سورة المؤمنون، من الآية:5]. | 290,287 |
| (اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلْكُ فِيهِ ...).[سورة الجاثية, آية :12]. | 270 |
| (أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوى \* وَوَجَدَكَ ضَالاًّ فَهَدى )[سورة الضحى,الآية: 8] | 20 |
| (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى)[سورة البقرة, من الآيتين:159] | 54 |
| (إن شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ)[الكوثر, الآية:3] | 16 |
| (إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ) [سورة الحجر, الآية:95] | 16 |
| (إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئاً كَبِيراً)[سورة الإسراء:من الآية31], | 307 |
| (إِنَّكُمْ ماكِثُونَ) [سورة الزخرف: من الآية77] | 39 |
| (إِنَّما أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هذِهِ الْبَلْدَةِ الَّذِي حَرَّمَها)[سورة النمل, من الآية: 91]. | 247 |
| (إِنَّما يُرِيدُ الشَّيْطانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَداوَةَ )[سورة المائدة، الآية:91]. | 316 |
| (إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوادِ الْمُقَدَّسِ طُوىً) [سورة طه, الآية:12]. | 259 |
| ( أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنا حَرَماً آمِناً وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ)[ سورة العنكبوت, من الآية: 67] | 247 |
| (ذلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعائِرَ اللَّهِ فَإِنَّها مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ)[سورة الحج, الآية :32]. | 260 |
| (سُبْحانَ الَّذِي أَسْرى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ)[سورة الإسراء، من الآية:1] | 241,237 |
| (سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِي)[سورة الحج، من الآية:25]. | 241,240,238 |
| (فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ) [سورة البقرة، من الآية: 222] | 289,283 |
| (فَاسْعَوْا إِلى ذِكْرِ اللَّهِ )[سورة الجمعة, من الآية: 9] | 144,137 |
| (فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ)[سورة البقرة، من الآية:196] | 234,232 |
| (فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلا الضَّلالُ) [سورة يونس، من الآية: 32] | 317 |
| (فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ )[سورة البقرة,من الآية:196] | 232 |
| (لا تَقُمْ فِيهِ أَبَداً)[سورة التوبة, من الآية: 108] | 150 |
| (لِلْفُقَراءِ الْمُهاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيارِهِمْ وَأَمْوالِهِمْ) [سورة الحشر، من الآية:8]. | 245,243 |
| (مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْراةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوها كَمَثَلِ الْحِمارِ يَحْمِلُ أَسْفاراً) [سورة الجمعة:من الآية:5] | 100 |
| (مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضاعَفْ لَهَا الْعَذابُ ضِعْفَيْنِ)[الأحزاب,من الآية:30] | 252 |
| (نِساؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ) [سورة البقرة، من الآية :223]. | 281حتى394 |
| (هُنَّ لِباسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِباسٌ لَهُنَّ)[سورة البقرة، من الآية: 187]. | 297 |
| (وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا) [سورة الأعراف، من الآية: 204**]** | 166إلى174 |
| (وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ)[سورة البقرة, من الآية: 144] | 146 |
| (وَالْعَصْرِ\*إِنَّ الإنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ) [سورة العصر، الآيتان:1-2] | 316 |
| (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ...)[سورة التوبة، من الآية: 34]. | 223,216 |
| وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حافِظُونَ(\*) إِلاَّ عَلى أَزْواجِهِمْ ...)[سورة المؤمنون، الآيتان: 6,5]. | 287 |
| (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلا يُؤْمِنُونَ)[سورة الأنبياء, من الآية:30]. | 304 |
| (وَقالَ مُوسى رَبَّنا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً ...) [سورة يونس,الآية:88] | 175 |
| (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ)[سورة الأحزاب, من الآية:35]. | 345 |
| (وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ ...)[سورة فاطر,من الآية: 12] | 79,76 |
| (وَمَنْ جاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلا يُجْزى إِلاَّ مِثْلَها وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ)[سورة الأنعام، ومن الآية:160]. | 253 |
| (وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحادٍ بِظُلْمٍ )[سورة الحج, من الآية:25]. | 307 |
| (وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ)[سورة الأنفال,من الآية: 17] | 293 |
| (وَنادَوْا يَا مالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنا رَبُّكَ)[سورة الزخرف: من الآية77] | 39 |
| (وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبائِثَ) [سورة الأعراف، من الآية:157]. | 286 |
| (وَيَسْئَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذىً فَاعْتَزِلُوا ....) [سورة البقرة، من الآية:222] | 286 |
| (وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ)[سورة القمر,من الآية:45] | 292 |
| (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذا نُودِيَ لِلصَّلاةِ ...) [سورة الجمعة، من الآية: 9] | 144,137 |
| (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصابُ وَالْأَزْلامُ رِجْسٌ ...) [سورة المائدة، الآية:90]. | 315,312 |
| (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ...) [سورة المائدة، من الآية: 6] | 109 |
| (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكارى ....)[سورة المائدة، من الآية: 43]. | 109 |
| (يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا)[سورة آل عمران من الآية:37 ] | 209 |

|  |  |
| --- | --- |
| **فهرس الأحاديث النبوية** | الصفحة |
| أأتوضأ من لحوم الغنم؟ قال:"إن شئت... | 149,146 |
| "آمرك بتقوى الله, وعليك بنفسك وإياك وعامة الأمور... | 20 |
| "أتسمع النداء؟", قال: نعم، قال: أجِبْ... | 143 |
| "أتؤدين زكاة هذا... | 217 |
| "أَتُؤَدِّين زكاتَهن؟ قلتُ: لا... | 218 |
| "أحب للناس ما تحب لنفسك... | 111 |
| "أحلت لنا ميتتان ودمان .... | 321,319 |
| "أسلم الناس وآمن عمرو بن العاص... | 11 |
| "أما علمتَ أن الإسلام يهدم ما كان قبله... | 13 |
| "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله... | 262 |
| أن النبي "تبع جنازة ابن الدَّحْدَاح ماشيا, ورجع على ... | 201,198 |
| أن النبي رأى أناسا ركبانا في جنازة, فقال:"ألا تستحيون؟... | 203 |
| أن رسول الله مشى خلف جنازة ابنه إبراهيم حافيا.... | 201,197 |
| "أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن, وأيام التشريق أيام أكل وشرب... | 230 |
| "أيؤذيك هوامك.... | 89 |
| "إذا أتي أحدكم أهله، ثم بدا له أن يعاود، فليتوضأ بينهما وضوءا... | 105 |
| "إذا أتيتم الجمعة فاغتسلوا... | 113 |
| "إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث... | 93 |
| "إذا استيقظ أحدكم من نومه؛ فليغسل يده ... | 101,92 |
| "إذا اغتسلت المرأة من حيضها نقضت شعرها وغسلته ... | 89,85 |
| "إذا التقى الختانان... | 110 |
| "إذا جلس بين شُعَبها الأربع... | 110 |
| "إذا رأيتم الجنازة، فقوموا، فمن تبعها فلا يقعد حتى... | 205 |
| "إذا سهي أحدكم في صلاته, فلم يدر واحدة صلى أم اثنتين... | 125,121 |
| "إذا شك أحدكم في صلاته، فلم يدر كم صلى ثلاثا أم أربعا... | 129,125,123,121 |
| "إذا شك أحدكم في صلاته, فليتحر الصواب ... | 126,124,121 |
| "إذا شك أحدكم في صلاته فليستقبل... | 124 |
| "إذا وُضِعت الجنازة، فاحتملها الرجال على أعناقهم... | 200 |
| "إن أحدكم إذا قام يصلي؛ جاء الشيطان... | 121 |
| "إن أديت منها الزكاة؛ فليست بكنز... | 218 |
| "إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه... | 128 |
| "إن الله لا يستحيي من الحق, لا تأتوا النساء في أعجازهن... | 293,285 |
| إن رسول الله قام، ثم قعد... | 208,207 |
| "إن جبريل أتاني فأخبرني أن بهما خبثا... | 258 |
| "إن من الحق على المسلمين أن يغتسل أحدهم يوم الجمعة... | 113 |
| "إن هذه أيام طعم وشرب، فلا يصومن أحد... | 231 |
| "إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة... | 104 |
| "إنما جعل الإمام ليُؤتم به، فإذا كبر فكبروا... | 174,169,167 |
| "إني أراكم تقرؤون وراء إمامكم... | 172 |
| "ائتني غدا أحبوك وأثيبك وأعطيك... | 19 |
| "ابنا العاص مؤمنان... | 12 |
| "اجتنبوا هذه الكعاب المرسومة التي يزجر ... | 312 |
| "اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم، ولا تتخذوها قبورا... | 160 |
| احتجم رسول الله ,فصلى ولم يتوضأ... | 117 |
| "احتكار الطعام بمكة إلحاد.... | 308 |
| ادخر لأهله قوت سنتهم... | 306 |
| "الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام... | 162,160 |
| "البسوا من ثيابكم البياض، فإنها من خير ثيابكم... | 179 |
| "الجالب مرزوق، والمحتكر ملعون... | 310,308 |
| "الجمعة على من آواه الليل إلى أهله... | 138 |
| "الجمعة على من آواه الـمُــرَاح... | 138 |
| "الجمعة على من سمع النداء... | 133 |
| "الجنازة متبوعة، وليست بتابعة... | 200,197 |
| "الحج عرفة" | 173 |
| "الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، وأداء الأمانة، كفارة... | 83 |
| "الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الـمنطق... | 258 |
| "الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم... | 116,112 |
| "اللهم لا تجعل قبري وثنا، لعن الله قوما... | 161 |
| "اللهم لك صُمْت وعلى رزقك أفطرت... | 211 |
| "الماء طهور إلا ما غلب على ريحه أو طعمه... | 97,93 |
| "الماء لا ينجسه شيء ... | 93 |
| "بسم الله، اللهم لك صُمْت، وعلى رزقك أفطرت... | 211 |
| "بعثنا النبي ثلاث مائة راكب... | 321 |
| "تأخذ إحداكن ماءها وسِدْرَتها.... | 82 |
| "تحت كل شعرة جنابة... | 88,83 |
| "تعطيان زكاته؟" فقلنا: لا.... | 218 |
| "توضأ واغسل ذكرك، ثُم نِم.... | 105,103 |
| "توضئوا من لحوم الإبل، ولا تتوضئوا من لحوم الغنم... | 149 |
| "ثلاث دعوات لا ترد، دعوة الوالد، ودعوة الصائم... | 211 |
| " ثلاثة لا ترد دعوتهم: الصائم حين يفطر... | 211 |
| "جُعِلت لي الأرضُ مسجدا وطهورا... | 157 |
| "حَدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حَرَج... | 49 |
| حلاني رسول الله رِعَاثَاً وحلى أختي.... | 225,221 |
| خرجنا مع النبي في جنازة رجل من الأنصار... | 205 |
| "خالفوا اليهود؛ فإنهم لا يصلون في نعالهم... | 258 |
| "دعي عُمرتك، وانقُضي رأسك، وامتشطي وأَهِلِّى بحج... | 85 |
| "ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الأجر.... | 211 |
| "سبع مواطن لا تجوز فيها الصلاة: ظاهر بيت الله، والمقبرة، والمزبلة... | 162 |
| "شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر .... | 39 |
| "شهيد البحر مثل شهيدي البر، والـمَائِد في البحر ... | 271 |
| "صلاة الرجل قاعدا نصف الصلاة... | 18 |
| "صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة... | 249 |
| طاف رسول الله بالبيت في حجة الوداع على راحلته | 259 |
| "على كل رجل مسلم في كل سبعة أيام غسل يوم... | 113 |
| "على كل سَنام بعير شيطان... | 147 |
| "فأدِّ زكاته نصفا.... | 219 |
| "فكن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل... | 266,265 |
| "فكن كخير ابني آدم... | 267,266 |
| "قد عَـفوت لكم عن الخيل والرقيق... | 217 |
| "قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولعبدي ما سأل... | 173 |
| كان النبيإذا كان مع الجنازة لم يجلس حتى توضع في اللحد... | 206 |
| كان رسول الله إذا اتبع الجنازة لم يقعد، حتى توضع.... | 207 |
| "كان على موسى يوم كلمه ربه كساء صوف... | 259 |
| كُفن رسول الله في ثلاثة أثواب بيض سَحُولية... | 180 |
| "كيف أنت إذا بَقيت في حُثَالة من الناس... | 19 |
| "كيف أنتم إذا بقيتم في حثالة... | 31 |
| "لا، إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حَثَيَات... | 86 |
| "لا تصلوا إلى القبور، ولا تجلسوا عليها... | 163,160 |
| "لا تغالوا في الكفن، فإنه يُسلبه سلبا سريعا... | 188 |
| "لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن، فليمحه... | 52 |
| "لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير... | 277 |
| "لا جمعة ولا تشريق... | 132 |
| "لا زكاة في الحلي... | 225,223,221 |
| "لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول... | 216 |
| "لا غِرار في صلاة... | 123 |
| "لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن... | 171 |
| "لا، منى مناخ من سبق.... | 239 |
| "لا يباع فضل الماء ليباع به الكلأ... | 302 |
| "لا يبولن أحدُكُم في الماء الدائم، ثم يغتسل فيه... | 92 |
| "لا يركب البحر إلا حاج أو معتمر أو غاز في سبيل الله... | 76 |
| "لا يحتكر إلا خاطئ.... | 309,307 |
| "لا يحل بيع بيوت مكة ولا إجارتها... | 240 |
| "لا يلبس الـمحرم القميص ولا العمامة، ولا الـبُرْنُس | 259 |
| "لا يُمنع فضل الماء، ولا يمنع نقع البئر... | 304 |
| "لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلا أو امرأة في الدبر... | 286 |
| "لعله يريد أن يُلم بها... | 279 |
| "لعن الله اليهود، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد... | 162,160 |
| لقد رأينا رسول الله يصلي في النعلين والخفين... | 260 |
| "لن تزولا قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع... | 318 |
| "ليس على المسلم في عبده، ولا في فرسه صدقة... | 222 |
| "ليس في أقل من عشرين مثقالا من الذهب شيء... | 218 |
| "ليس في المال حق سوى الزكاة... | 218 |
| "ليس فيما دون خمس أواق صدقة... | 218 |
| "ليس من رجل ادعى لغير أبيه وهو يعلمه إلا كفر... | 278 |
| "ما أسري برسول الله إلا من بيتي... | 242 |
| "ما ألقى البحر، أو جزر عنه، فكلوه.... | 324 |
| "ما دفن نبي قط إلا في مكانه الذي توفي.... | 194 |
| "ما لكم تضربون كتاب الله بعضه ببعض... | 57 |
| "ما لَكَ يا عبد الله بن عمرو... | 18 |
| "ما لَكَ يا عمرو... | 13 |
| "ما من ميت تصلي عليه أمة من المسلمين، يبلغون... | 202,201 |
| "مثل الذي يلعب بالنرد ثم يقوم فيصلي مثل الذي يتوضأ ... | 315 |
| "مكة حرام، وحرام بيع رِبَاعها، وحرام أجْر بيوتها... | 240 |
| "ملعون من أتى امرأة في دبرها... | 286 |
| "من أتى حائضا أو امرأة في دبرها أو كاهنا, فقد... | 285 |
| "من أدرك رمضان بمكة، فصامه، وقام منه ما تيسر له... | 251 |
| "من أريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد... | 263 |
| "من احتكر حُكْرة، يريد أن يغلي بها على المسلمين... | 308 |
| "من احتكر على المسلمين طعامهم، ضربه الله بالجذام... | 309 |
| "من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها فُعِل... | 85 |
| "من توضأ فأحسن الوضوء، ثم أتى الجمعة، فاستمع وأنصت... | 115 |
| "من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل ... | 115 |
| "من جاء منكم الجمعة فليغتسل... | 114 |
| "من حج من مكة كان له بكل خطوة يخطوها .... | 251 |
| "من دخل دار أبي سفيان فهو آمن... | 247,244 |
| "من شهد الجنازة حتى يُصلى عليها فله قيراط.... | 197 |
| "من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خِداج... | 177,173 |
| "من قتل دون ماله فهو شهيد... | 267,265,262 |
| "من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة... | 175,169 |
| "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقِ ماءَه.... | 278 |
| "من لعب بالنردشير، فكأنما صبغ يده في لحم خنزير.... | 315 |
| "من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله... | 317,315 |
| "من لم يكن معه هدي, فليصم ثلاثة أيام قبل يوم النحر... | 233 |
| "من يشتري بئر رومة فيجعل دلوه .... | 301 |
| "نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس.... | 317 |
| "نعم، فإني لا أقول إلا حقا.... | 53 |
| نهى أن توطأ السبايا حتى يضعن... | 279 |
| نهى أن يصلى في سبعة مواطن... | 151 |
| نهى رسول الله عن بيع فضل الماء.... | 303,301 |
| "هل تسمع النداء بالصلاة.... | 135 |
| "هل على أحدكم أن يتخذ الضيعة ... | 136 |
| "هل قرأ معي أحد منكم آنفا... | 168 |
| "هو الطهور ماؤه, الحل ميتته.... | 79,312 |
| "هي اللوطية الصغرى... | 286 |
| "وأدوا زكاة أموالكم طيبة بها أنفسكم.... | 217 |
| "والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حَبْله... | 302 |
| "ونعم أهل البيت: عبد الله، وأبو عبد الله، وأم عبد الله.... | 11 |
| "ويحك، إن لم يكن العدلُ عندي، فعند مَن يكون... | 28 |
| "ويحك يا ابن سُمية, تقتلك الفئة الباغية... | 33 |
| "يا أيها الناس, إنه ما كان من حلف في الجاهلية... | 27 |
| "يا عائشة، أما علمت أن على كل شعرة جنابة... | 84 |
| "يا عبد الله, ألم أُخَبَر أنك تصوم النهار, وتقوم الليل... | 24 |
| "يا عمرو, إني أريد أن أبعثك وجها فيُسلمك الله ويغُنمك... | 12 |
| "يا عمرو, اشْدُدُ عليك سلاحك، وثيابك، وائتني.... | 12 |
| "يا عمرو نِعِمَّا بالمال الصالح، للمرء الصالح.... | 12 |
| "يُغتسل من أربع: من الجنابة، ويوم الجمعة... | 118 |
| "يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل.... | 232 |

**قائمة المصادر والمراجع**

**التفاسير وعلوم القرآن:**

1-أبو حيان، الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي (ت: 745هـ). **"البحر المحيط في التفسير".** تحقيق: صدقي محمد جميل. دار الفكر: بيروت. ط1, 1420 هـ.

2-أبو شُهبة. محمد بن محمد بن سويلم (ت: 1403هـ).**"الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير".** مكتبة السنة: القاهرة. ط4, 1408ه.

3-ابن أبي حاتم، الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ت: 327هـ). **"تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم".** تحقيق: أسعد محمد الطيب. مكتبة نزار مصطفى الباز: المملكة العربية السعودية. ط3, 1419 هـ.

4-ابن الجوزي، أبو الفرج، جمال الدين، عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت: 597هـ). **"زاد المسير في علم التفسير"**. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. دار الكتاب العربي: بيروت.ط1, 1422 ه.

5-ابن رجب، الحنبلي، زين الدين، عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن (ت: 795هـ) **"روائع التفسير"** (الجامع لتفسير الإمام ابن رجب الحنبلي)". جمع وترتيب: طارق عوض الله محمد. دار العاصمة: المملكة العربية السعودية. ط1, 1422 -2001 م.

6-الألوسي، شهاب الدين، محمود بن عبد الله الحسيني (ت: 1270هـ). **"روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني"** المعروف بـــ**"تفسير الألوسي".** تحقيق: علي عبد الباري عطية. دار الكتب العلمية: بيروت. ط1، 1415 هـ.

7-ابن العربي، الإشبيلي، أبو بكر، محمد بن عبد الله (ت: 543هـ). "**أحكام القرآن**". تحقيق: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1424 هـ -2003 م.

8-ابن كثير، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي (ت: 774هـ).**" تفسير القرآن العظيم".** تحقيق: سامي بن محمد سلامة. دار طيبة للنشر والتوزيع. ط2, 1420هـ -1999م.

9-الثعلبي، أبو إسحاق، أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت: 427هـ). **"الكشف والبيان عن تفسير القرآن"** المعروف بـــ: **"تفسير الثعلبي".** تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور. دار إحياء التراث العربي: بيروت. ط1, 1422، هـ -2002 م.

10-الْجصَّاص، أبو بكر، أحمد بن علي(ت: 370هـ). **"أحكام القرآن".** تحقيق: محمد صادققمحاوي. دار إحياء التراث العربي: بيروت, 1405 هـ.

11-الخازن، علاء الدين، أبو الحسن، علي بن محمد بن إبراهيم (ت: 741هـ). **"لباب التأويل في معاني التنزيل"** المعروف بــــ**"تفسير الخازن"**.تحقيق: محمد علي شاهين. دار الكتب العلمية: بيروت. ط1, 1415 هـ.

12-الذهبي، محمد السيد حُسين (ت: 1398هـ).**"التفسير والمفسرون".** مكتبة وهبة: القاهرة. ط7 ,2000م.

13-الرازي، فخر الدين، أبو عبد الله، محمد بن عمر بن الحسن (ت: 606هـ). **"مفاتيح الغيب"** المعروف بـــ**" التفسير الكبير".** دار إحياء التراث العربي: بيروت. ط3, 1420 هـ.

14-رضا، محمد رشيد بن علي رضا(ت:1935م). **"تفسير القرآن الحكيم"** المعروف بــــ**"بتفسير المنار".** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب, 1990 م.

15-الزَّمَخْشَرِيّ،جار الله، أبو القاسم، محمود بن عمرو بن أحمد (ت: 538هـ). **"الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل".** دار الكتاب العربي: بيروت. ط1, 1407 ه.

16-السَّمْعَانِيّ، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار(ت: 489هـ). **"تفسير القرآن"** المعروف بـــ**"تفسير السمعاني".** تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس. دار الوطن: الرياض-السعودية. ط1، 1418هـ-1997م.

17-سعيد بن منصور,أبو عثمان,الجوزجاني(ت: 227هـ). **"التفسير من سنن سعيد بن منصور".** تحقيق: د. سعد بن عبد الله آل حُميد. ط1، 1417 هـ -1997 م.

18-السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت:911هـ). **"لباب النقول في أسباب النزول".**تحقيق: الاستاذ أحمد عبد الشافي. دار الكتب العلمية بيروت: لبنان. ط1(بدون تاريخ).

19-السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ). **"****الدر المنثور في التفسير بالمأثور".** دار الفكر: بيروت.1993م.

20-الشافعي، أبو عبد الله، محمد بن إدريس بن العباس(ت: 204هـ).**"تفسير الإمام الشافعي".** تحقيق: د. أحمد بن مصطفى الفرَّان. دار التدمرية: المملكة العربية السعودية. ط1, 1427-2006 م.

21-الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت: 1250هـ). **"فتح القدير".** دار ابن كثير: دمشق، ودار الكلم الطيب: بيروت. ط1, 1414 ه.

22-الشِّنْقِيطي،محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر (ت: 1393هـ). **"أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن".** دار الفكر: بيروت, 1415 هـ-1995م.

23-الصَّنْعاني، أبوبكر، عبد الرزاق بن همام بن نافع (ت:211هـ). **"تفسير عبد الرزاق".**تحقيق: د.محمود محمد عبده. دار الكتب العلمية -بيروت. ط1، 1419هـ.

24-صِدِّيقحسن خان، أبو الطيب، محمد بن حسن بن علي (ت: 1307هـ). **"فتحُ البيان في مقاصد القرآن"**. المكتبة العصرية للطباعة والنشر: صيدا، بيروت.1412 هـ -1992 م.

25-الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد (ت: 310هـ). **"جامع البيان في تأويل القرآن".** تحقيق: أحمد محمد شاكر. مؤسسة الرسالة: بيروت. ط1، 1420 هـ -2000 م.

26-الطحاوي، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة (ت: 321هـ). **"أحكام القرآن الكريم".** تحقيق: الدكتور سعد الدين أونال. مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي: إستانبول.ط1:(المجلد الأول: 1416 هـ - المجلد الثاني: 1418 هـ).

27-القاسمي، جمال الدين، محمد بن محمد سعيد بن قاسم (ت: 1332هـ). **"محاسن التأويل"** المعروف بــ**"تفسير القاسمي".** تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية: بيروت. ط1, 1418 هـ.

28-القرطبي، أبو عبد الله، شمس الدين، محمد بن أحمد بن أبي بكر(ت: 671هـ). **"الجامع لأحكام القرآن** " المعروف بـــ" **تفسير القرطبي".** تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش. دار الكتب المصرية: القاهرة. ط2، 1384هـ -1964 م.

29-الْكِيَا الهَرَّاسي، أبو الحسن، علي بن محمد بن علي (ت: 504هـ). **"أحكام القرآن".** تحقيق: موسى محمد علي، وعزة عطية. دار الكتب العلمية: بيروت. ط2، 1405 هـ.

30-الماتُرِيدي، أبو منصور، محمد بن محمد بن محمود (ت: 333هـ). **"تأويلات أهل السنة"** المعروف بـــ**" تفسير الماتريدي"**. تحقيق: د. مجدي باسلوم. دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان. ط1، 1426 هـ -2005م.

31-الـمـَاوَرْدي،أبو الحسن، علي بن محمد بن محمد بن حبيب (ت: 450هـ). **"النكت والعيون"** المعروف بــــ**" تفسير الماوردي".** تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم. دار الكتب العلمية: بيروت-لبنان (بدون طبعة, وبدون تاريخ).

32-المـَــــظْهري، الهندي، محمد ثناء الله (ت: 1216). **"التفسير المظهري".** تحقيق: غلام نبي التونسي. مكتبة الرشدية: الباكستان, 1412 ه.

33-مَكي بن أبي طالب، أبو محمد، مكي بن حَمّوش بن محمد بن مختار (ت: 437هـ). **"الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه"**. تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي. الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة: الإمارات العربية المتحدة.ط1، 1429 هـ -2008 م.

34-النَّسَفي، حافظ الدين، أبو البركات، عبد الله بن أحمد بن محمود(ت:710هـ). **"مدارك التنزيل وحقائق التأويل"** المعروف بــــ**"تفسير النسفي".** تحقيق: يوسف علي بديوي. دار الكلم الطيب: بيروت. ط1، 1419 هـ -1998م.

35-النَّيْسَابُوري، نظام الدين، الحسن بن محمد بن حسين (ت: 850هـ). **"غرائب القرآن ورغائب الفرقان".** تحقيق: الشيخ زكريا عَميرات. دار الكتب العلمية: بيروت. ط1, 1416ه.

36-الواحِدِي، أبو الحسن، علي بن أحمد بن محمد بن علي (ت: 468هـ**). "الوجيز في تفسير الكتاب العزيز".** تحقيق: صفوان عدنان داوودي. دار القلم: دمشق، الدار الشامية: بيروت. ط1، 1415 ه.

**المسانيد، والسنن، والآثار:**

1-ابن أبي حاتم، الرازي، أبو محمد، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ت: 327هـ). **"المراسيل".** تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني.مؤسسة الرسالة: بيروت. ط1، 1397ه.

2-ابن أبي شيبة، أبو بكر، عبد الله بن محمد بن إبراهيم (المتوفى: 235هـ).**"الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار"** المعروف بــ**"مصنف ابن أبي شيبة".**تحقيق: كمال يوسف الحوت. مكتبة الرشد: الرياض. ط1، 1409ه.

3-ابن أبي عاصم، أبو بكر، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد (ت: 287هـ). **"الآحاد والمثاني".** تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة. دار الراية: الرياض. ط1، 1411 ه-1991م.

4-ابن أبي عاصم، أبو بكر، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد (ت: 287هـ). **"الجهاد لابن أبي عاصم"**. تحقيق: مساعد بن سليمان الراشد. مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة. ط1، 1409ه.

5-ابن أبي عاصم، أبو بكر، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد (ت: 287هـ). **"السنة".** تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي: بيروت. ط1، 1400ه.

6-ابن الأثير، مجد الدين، أبو السعادات، المبارك بن محمد بن محمد عبد الكريم (ت: 606هـ). **"جامع الأصول في أحاديث الرسول".** تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، وبشير عيون. الناشرون: مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان. ط1[طبع على أجزاء في الفترة ما بين 1389ه-1392هـ].

7-ابن الأعرابي، أبو سعيد، أحمد بن محمد بن زياد (ت: 340هـ). **"معجم ابن الأعرابي".** تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. دار ابن الجوزي: المملكة العربية السعودية. ط1، 1418 هـ -1997م.

8-ابن بَطَّة، أبو عبد الله، العُكْبَري، عُبيد الله بن محمد بن محمد (ت: 387هـ).**"الإبانة الكبرى".** تحقيق: رضا معطي، وآخرون. دار الراية للنشر والتوزيع: الرياض. (9)أجزاء تمت طباعتها في الفترة مابين: 1415 -1426 هـ.

9-ابن الجارود، أبو محمد، النيسابوري، عبد الله بن علي (ت: 307هـ). **"المنتقى من السنن المسندة".** تحقيق: عبد الله عمر البارودي. مؤسسة الكتاب الثقافية: بيروت. ط1، 1408 ه– 1988م.

10-ابن الجَعْد، علي بن الجَعْد بن عبيد (ت: 230هـ). **"مسند ابن الجعد"**.تحقيق: عامر أحمد حيدر. مؤسسة نادر: بيروت. ط1،1410 ه-1990م.

11-ابن حِبان، أبو حاتم، البُستي، محمد بن حبان (ت: 354هـ). **"الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان"**. ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت: 739 هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة: بيروت. ط 1، 1408 هـ -1988 م.

12-ابن حمُيد، أبو محمد، عبد الحميد بن حُميد بن نصر (ت: 249هـ). **"المنتخب من مسند عَبْد بن حميد".** تحقيق: صبحي البدري السامرائي،ومحمود محمد خليل الصعيدي. مكتبة السنة: القاهرة. ط1، 1408 ه-1988م.

13-ابن حنبل، أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل(ت: 241هـ). **"أحكام النساء للإمام أحمد".** تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم. مؤسسة الريان للنشر والتوزيع: القاهرة. ط1، 1423 هـ -2002 م.

14-ابن حنبل، أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل (ت:241هـ). **"مسند الإمام أحمد بن حنبل"**. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1،1421 هـ-2001م.

15-ابن خُزيمة، أبو بكر، محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت: 311هـ).**"صحيح ابن خزيمة".** تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ومحمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي: بيروت، ط1, 1400ه.

16-ابن راهَوَيه، الحنظلي، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد (ت: 238هـ).**"مسند إسحاق بن راهويه".** تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي. مكتبة الإيمان: المدينة المنورة. ط1، 1412-1991 م.

17-ابن زنـْجُويه، أبو أحمد، حُمَيد بن مخلد بن قتيبة (ت: 251هـ). **"الأموال لابن زنجويه".** تحقيق د. شاكر ذيب فياض. الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية: المملكة العربية السعودية. ط1، 1406 هـ -1986م.

18-ابن راشد، أبو عروة، مَعْمَر بن راشد البصري (ت: 153هـ). **"جامع معمر بن راشد"** (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق). تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. الناشر المجلس العلمي: باكستان. توزيع: المكتب الإسلامي: بيروت. ط2، 1403 هـ.

19-ابن السُّنِّي، أحمد بن محمد بن إسحاق (المتوفى: 364هـ). "**عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد**". تحقيق: عبد الرحمن كوثر بن الشيخ محمد البَرْني. دار الأرقم: بيروت. ط1 ,1418ه.

20-ابن شاهين، أبو حفص، عمر بن أحمد بن عثمان (ت: 385هـ). **"الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك".** تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان. ط1، 1424 هـ -2004 م.

21-ابن عبد البر، أبو عمر، النَّمَري، يوسف بن عبد الله بن محمد (ت: 463هـ). **"جامع بيان العلم وفضله".**تحقيق: أبي الأشبال الزهيري. دار ابن الجوزي: المملكة العربية السعودية. ط1، 1414 هـ -1994م.

22-ابن كثير، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير(ت: 774هـ). **"مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم"** المعروف بـــ**" مسند الفاروق".** تحقيق: عبد المعطي قلعجي. دار الوفاء: المنصورة. ط1، 1411هـ -1991م.

23-ابن ماجة، أبو عبد الله، القزويني، محمد بن يزيد (ت: 273هـ). **"سنن ابن ماجه"**. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. دار الرسالة العالمية، ط1، 1430 هـ -2009 م.

24-ابن وَهْب، القرشي، أبو محمد، عبد الله بن وهب بن مسلم (ت: 197هـ). **" جامع ابن وهب".** تحقيق: د.رفعت فوزي عبد المطلب، د.علي عبد الباسط مزيد. دار الوفاء، ط1, 1425هـ -2005 م.

25-أبو داود، السِّجِسْتاني، سليمان بن الأشعث (ت: 275هـ). **"سنن أبي داود".** تحقيق: شعَيب الأرنؤوط-محَمَّد كامِل قره بللي. دار الرسالة العالمية. ط1، 1430 هـ -2009 م.

26-أبو داود، الطَّيَالِسي، سليمان بن داود بن الجارود (ت: 204هـ). **"مسند أبي داود الطيالسي".** تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي. القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر. ط1, 1419هـ-1999 م.

27-أبو الشيخ، ابن حيان، الأصبهاني، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان (ت: 369هـ). **"كتاب الأمثال في الحديث النبوي".** تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد. الدار السلفية: بومباي – الهند. ط2، 1408 -1987م.

28-أبو عبد الله، مالك بن أنس الأصْبَحي المدني (ت: 179هـ). **"موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني".** تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. ط4

,1414ه-1994م.

29-أبو عبد الله، مالك بن أنس الأصبحي المدني (ت: 179هـ). **"موطأ الإمام مالك رواية يحيى بن يحيى الليثي".** تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية: أبو ظبي-الإمارات. ط1، 1425 هـ -2004 م.

30-أبو عُبيد، القاسم بن سلاّم بن عبد الله (ت: 224هـ) **"الطهور"**. تحقيق: مشهور حسن سلمان. مكتبة الصحابة: جدة. ط1، 1414 هـ -1994 م..

31-أبو عُبيد، القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي (ت: 224هـ) **"كتاب الأموال".**تحقيق: خليل محمد هراس. دار الفكر: بيروت, 1975م.

32-أبو عَــوَانة، الأَسْفَرَايِيني، يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم (ت: 316هـ).**"مستخرج أبي عوانة".** تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي. دار المعرفة: بيروت. ط1، 1419هـ-1998م.

33-أبو يعلى، الموصلي، أحمد بن علي بن المثُنى (ت: 307هـ). **"مسند أبي يعلى".** تحقيق: حسين سليم أسد. دار المأمون للتراث: دمشق. ط1، 1404 ه-1984م.

34-أبو يوسف، القاضي، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب(ت:182هـ). **"الآثار".**تحقيق: أبو الوفا الأفغاني. دار الكتب العلمية: بيروت(مصورة عن طبعة "لجنة إحياء المعارف العثمانية"-حيدر آباد: الهند"), 1355ه.

35-البَزَّار،أبو بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (ت: 292هـ). **"مسند البزار"** المنشور باسم**" البحر الزخار".** تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرون. مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة. ط1 (بدأت الطباعة سنة 1988م، وانتهت 2009م).

36-البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة(ت: 256هـ**). "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه"** المعروف بــــ**" صحيح البخاري"** أو **"الجامع الصحيح".**تحقيق: محمد زهير الناصر. الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي). ط1، 1422هـ.

37-البَغَوى، ابن الفَرَّاء، الحسين بن مسعود بن محمد(ت:516هـ).**"شرح السنة".** تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش. المكتب الإسلامي: دمشق، بيروت، ط2، 1403هـ-1983م.

38-البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت: 256هـ). "**جزء القراءة خلف الإمام". تحقيق**: الأستاذ فضل الرحمن الثوري. المكتبة السلفية، ط1، 1400هـ -1980م.

39-البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي(ت: 458هـ).**"الأسماء والصفات للبيهقي"**.تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي. مكتبة السوادي: جدة-المملكة العربية السعودية. ط1، 1413هـ -1993م.

40-البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي. (ت: 458هـ)**." السنن الكبرى".** تحقيق: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان. ط3، 1424هـ -2003 م.

41-البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي(المتوفى: 458هـ). **"شعب الإيمان".**تحقيق وتخريج: عبد العلي عبد الحميد حامد، ومختار أحمد الندوي. مكتبة "الرشد للنشر والتوزيع" بالرياض بالتعاون مع "الدار السلفية" ببومباي بالهند. ط1، 1423 هـ -2003 م.

42-البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي(ت: 458هـ). **"معرفة السنن والآثار".**تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية: كراتشي-باكستان، دار قتيبة: بيروت، دار الوعي: حلب -دمشق، دار الوفاء: المنصورة – القاهرة. ط1، 1412هـ -1991م.

43-الترمذي، أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سَوْرة (المتوفى: 279هـ) "**الجامع الكبير"** المشهور بــ**"سنن الترمذي".** تحقيق: بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي- بيروت, 1998م.

44-الحاكم، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله النيسابوري (المتوفى: 405هـ). **"المستدرك على الصحيحين".** تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1, 1411هـ – 1990م.

45-الُحمَيدي، أبو بكر، عبد الله بن الزبير بن عيسى (ت: 219هـ). **"مسند الحُميدي"**. تحقيق: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ. دار السقا: دمشق - سوريا. ط1، 1996م.

46-الخَرَائِطي، أبو بكر، محمد بن جعفر بن محمد بن سهل (ت: 327هـ). **"مساوئ الأخلاق ومذمومها".** تحقيق: مصطفى بن أبو النصر الشلبي. مكتبة السوادي للتوزيع: جدة. ط1، 1413 هـ -1993م.

47-الخطيب،البغدادي، أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت (ت: 463هـ). **"تقييد العلم ".** تحقيق يوسف العش إحياء السنة النبوية: بيروت, 1974م.

48-الخَلَّال، أبو بكر، أحمد بن محمد بن هارون (ت: 311هـ) **"السنة".** تحقيق: د. عطية الزهراني. دار الراية: الرياض. ط1، 1410هـ -1989م.

49-الدارقطني، أبو الحسن، علي بن عمر بن أحمد (ت: 385هـ). **"سنن الدارقطني".** تحقيق: شعيب الارنؤوط، وآخرون. مؤسسة الرسالة، بيروت: لبنان. ط1، 1424 هـ -2004 م.

50-الدَّارِمي،أبو محمد، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام (ت: 255هـ**)."مسند الدارمي"** المعروف بـ **"سنن الدارمي".** تحقيق: حسين سليم أسد الداراني. المملكة العربية السعودية: دار المغني للنشر والتوزيع، ط1، 1412 هـ -2000 م.

51-الدِّينَوَري، أبو بكر، أحمد بن مروان المالكي (ت: 333هـ). **"المجالسة وجواهر العلم".** تحقيق: أبو عبيدة مشهور حسن سلمان. دار ابن حزم: بيروت, 1419ه.

52-الرُّوياني، أبو بكر، محمد بن هارون (ت: 307هـ). **"مسند الروياني".** تحقيق: أيمن علي أبو يماني. مؤسسة قرطبة: القاهرة. ط1، 1416.

53-سعيد بن منصور، أبو عثمان (ت: 227هـ). **"سنن سعيد بن منصور".** تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. الدار السلفية: الهند. ط1، 1403هـ -1982م.

54-السِّلَفي، أبو طاهر، أحمد بن محمد بن أحمد (ت: 576هـ). **"الطيوريات"** [منتخبة من أصول: أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي الطيوري (ت: 500هـ)]. تحقيق: دسمان يحيى معالي، وعباس صخر الحسن. مكتبة أضواء السلف، الرياض. ط1، 1425هـ -2004م.

55-الشافعي، أبو عبد الله، محمد بن إدريس بن العباس (ت: 204هـ). **"مسند الإمام الشافعي"**. ترتيب: محمد عابد السندي. تحقيق: يوسف علي الزواوي،وعزت العطار الحسيني. دار الكتب العلمية: بيروت, 1370 هـ-1951 م.

56-الضياء المقدسي، ضياء الدين، محمد بن عبد الواحد (ت: 643هـ). **"الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما"** المعروف اختصارا بــ**" الأحاديث المختارة للضياء المقدسي".** تحقيق:د.عبد الملك بن عبد الله بن دِهيش**.** دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت-لبنان. ط3، 1420هـ -2000م.

57-الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب (ت: 360هـ). **" الدعاء".** تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية: بيروت. ط1.

58-الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب (ت:360هـ). **"الروض الداني"** المعروف بــ **"المعجم الصغير".** تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير. المكتب الإسلامي، دار عمار: بيروت، عمان. ط1، 1405 – 1985م.

59-الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب (ت: 360هـ).**"مسند الشاميين"**.تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. مؤسسة الرسالة: بيروت. ط1، 1405– 1984م.

60-الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب (ت: 360هـ). **"مكارم الأخلاق".**للطبراني. تحقيق: أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية: بيروت. ط1، 1409 هـ -1989م.

61-الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب (ت: 360هـ). **"المعجم الأوسط"**.

تحقيق: طارق عوض الله، عبد المحسن إبراهيم الحسيني.دار الحرمين: القاهرة, 1415ه.

62-الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب (ت: 360هـ**). "المعجم الكبير".** تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. مكتبة ابن تيمية: القاهرة-دار الصميعي: الرياض. الطبعة الأولى، 1415 هـ -1994 م.

63-الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد (ت: 310هـ).**"تهذيب الآثار"** (الجزء المفقود) تحقيق: علي رضا بن عبد الله. دار المأمون للتراث: دمشق. ط1، 1416هـ -1995م.

64-الطوسي، أبو علي، الحسن بن علي بن نصر (ت: 312هـ).**"مختصر الأحكام"** المعروف بــــ**"مستخرج الطوسي على جامع الترمذي".** تحقيق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي. مكتبة الغرباء الأثرية: المدينة المنورة – السعودية. ط1، 1415ه.ـ

65-عبد الرزاق بن همام، الصنعاني (ت: 211هـ). **"المصنف".** تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. المجلس العلمي: الهند، المكتب الإسلامي: بيروت. ط2(بدون تاريخ)

66-عِياض،القاضي، عياض بن موسى بن عياض اليحصبي(ت: 544هـ). **"مشارق الأنوار على صحاح الآثار".** الناشر: المكتبة العتيقة: تونس، ودار التراث: القاهرة (بدون تاريخ).

67-قِوَام السُّنَّة، أبو القاسم، إسماعيل بن محمد بن الفضل (ت: 535هـ). **"الترغيب والترهيب".**تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان. دار الحديث: القاهرة. ط1, 1414 هـ -1993 م.

68-القُضَاعِي، أبو عبد الله، محمد بن سلامة بن جعفر (ت: 454هـ). " **مُسْند الشهَاب فِي المواعظ والآداب".** تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. مؤسسة الرسالة: بيروت. ط2، 1407ه-1986م.

69-الـمـَــــرْوَزِي، أبو عبد الله، محمد بن نصر بن الحجاج (ت: 294هـ).**" مختصر "قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر".** اختصار: العلامة أحمد بن علي المقريزي. الناشر: حديث أكادمي: فيصل أباد-باكستان. ط1، 1408 هـ -1988م.

70-الـمَرْوَزِي، محمد بن نصر بن الحجاج أبو عبد الله (ت: 294هـ). **"تعظيم قدر الصلاة"**. تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار: المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية.ط1, 1406ه.

71-الـمـُـــزَني، أبو إبراهيم، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل (ت: 264هـ). **"السنن المأثورة للشافعي.** تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي. دار المعرفة: بيروت. ط1، 1406ه.

72-الـمُـــنْذري، زكي الدين، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله (ت: 656هـ). **"الترغيب والترهيب من الحديث الشريف".** تحقيق: إبراهيم شمس الدين. دار الكتب العلمية: بيروت. ط1، 1417ه.

73-النسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي (ت: 303هـ). **"السنن الكبرى".** تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي. مؤسسة الرسالة: بيروت. ط1، 1421 هـ -2001 م.

**مراجع كتب التخريج والرجال وعلوم الحديث:**

1-ابن أبي أسامة، أبو محمد، الحارث بن محمد بن داهر(ت:282هـ). **"بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث"**. تحقيق: حسين أحمد صالح الباكري. مركز خدمة السنة والسيرة النبوية: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة-المملكة العربية السعودية. ط1, 1413ه.

2-ابن أبي حاتم، الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ت: 327هـ).**"الجرح والتعديل".** طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية: آباد الدكن- الهند، دار إحياء التراث العربي: بيروت. ط1، 1271 هـ 1952 م.

3-ابن أبي حاتم، الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ت: 327هـ). **"العلل لابن أبي حاتم".** تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف د.سعد بن عبد الله الحميد، ود.خالد بن عبد الرحمن الجريسي. الناشر: مطابع الحميضي:السعودية. ط1، 1427 هـ -2006 م.

4-ابن أبي خيثمة، أبو بكر، أحمد بن زهير بن حرب (ت: 279هـ). **"التاريخ الكبير"** المعروف بـــــــ**"تاريخ ابن أبي خيثمة"**. تحقيق: صلاح بن فتحي هلال. الفاروق الحديثة للطباعة والنشر: القاهرة. ط1، 1427 هـ -2006 م.

5-الأبناسي، برهان الدين، إبراهيم بن موسى بن أيوب(ت:802هـ). **"الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح".** تحقيق: صلاح فتحي هلل. مكتبة الرشد: المملكة العربية السعودية. ط1, 1418هـ-1998م.

6-ابن بلبان، أبو الحسن، علي بن بلبان بن عبد الله (ت: 739هـ)." **التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذه من محفوظه**". ترتيب: تعليق: محمد ناصر الدين الألباني (ت: 1420هـ). دارباوزير للنشر والتوزيع: جدة-المملكة العربية السعودية. ط1، 1424 هـ -2003 م.

7-ابن الجوزي، أبو الفرج، جمال الدين، عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت: 597هـ). **"التحقيق في أحاديث الخلاف".** تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني. دار الكتب العلمية: بيروت. ط1، 1415ه.

8-ابن الجوزي، أبو الفرج، جمال الدين، عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت: 597هـ) **"الضعفاء والمتروكون".** تحقيق: عبد الله القاضي. دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1406ه.

9-ابن الجوزي، أبو الفرج، جمال الدين، عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت: 597هـ) **"العلل المتناهية في الأحاديث الواهية".** تحقيق: إرشاد الحق الأثري**.** إدارة العلوم الأثرية: فيصل آباد-باكستان. ط2، 1401هـ/1981م.

10-ابن الجوزي، أبو الفرج، جمال الدين، عبد الرحمن بن علي بن محمد(ت: 597هـ).**"الموضوعات".**تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. المكتبة السلفية بالمدينة المنورة: السعودية. ط1، الجزء 1، 2: 1386 هـ -1966م، الجزء 3: 1388 هـ -1968 م.

11-ابن حبان، أبو حاتم، البستي، محمد بن حبان (ت: 354هـ). **"الثقات".** دائرة المعارف العثمانية: حيدر آباد، الدكن، الهند. ط1، 1393ه‍-1973م.

12-ابن حبان، أبو حاتم، البُستي، محمد بن حبان(ت:354هـ).**"المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين".**تحقيق: محمود إبراهيم زايد. دار الوعي: حلب. ط1، 1396هـ

13-ابن حجر، أبو الفضل،العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد(ت: 852هـ**). "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة"**. تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف د.زهير بن ناصر الناصر. الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) - ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة). ط1، 1415 هـ-1994 م.

14-ابن حجر، أبو الفضل،العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد (ت: 852هـ). **"تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس".** تحقيق: د. عاصم بن عبد اللهالقريوتي. مكتبة المنار: عُمان. ط1، 1403ه-1983م.

15-ابن حجر، أبو الفضل،العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد (ت: 852هـ). **"تغليق التعليق على صحيح البخاري".** تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي. المكتب الإسلامي: بيروت، عَمان. ط1، 1405 ه.

16-ابن حجر، أبو الفضل،العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد (ت: 852هـ). **"التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير"**. دار الكتب العلمية. ط1, 1419هـ-1989م.

17-ابن حجر، أبو الفضل،العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد (ت: 852هـ). **"تهذيب التهذيب".** مطبعة دائرة المعارف النظامية: الهند. ط1، 1326هـ.

18-ابن حجر، أبو الفضل، العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد (ت: 852هـ).**"الدراية في تخريج أحاديث الهداية".** تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني. دار المعرفة: بيروت, 1384ه.

19-ابن حجر، أبو الفضل، العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد (ت: 852هـ). **"لسان الميزان".** تحقيق: دائرة المعرف النظامية بالهند. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات: بيروت – لبنان.ط2، 1390هـ /1971م.

20-ابن حجر، أبو الفضل، العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد (المتوفى: 852هـ). (ت: 852هـ). **"المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية".** [الكتاب عبارة عن (17) رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود]. تنسيق: د. سعد بن ناصر الشثري. دار العاصمة، دار الغيث: السعودية. ط1، 1419هـ.

21-ابن حجر، أبو الفضل، العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد (ت: 852هـ)**."نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**". تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. مطبعة سفير: الرياض. ط1، 1422هـ.

22-ابن رجب، الحنبلي، زين الدين، عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن (ت: 795ه) ـ**"شرح علل الترمذي"** تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد. مكتبة المنار: الزرقاء – الأردن. ط1، 1407هـ -1987م.

23-ابن شاهين، أبو حفص، عمر بن أحمد بن عثمان بـ (ت: 385هـ). **"المختلف فيهم".** تحقيق: عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقري. مكتبة الرشد: الرياض-المملكة العربية السعودية. ط1، 1420هـ / 1999م.

24-ابن الصلاح، أبوعمرو، تقي الدين، عثمان بن عبد الرحمن (المتوفى:643هـ) "معرفة أنواع علوم الحديث"المعروف بــــ " مقدمة ابن الصلاح". تحقيق: نور الدين عتر. دار الفكر-سوريا، دار الفكر المعاصر\_ بيروت. 1406هـ -1986م.

25-ابن شَبَّة، أبوزيد، عمر بن زيد بن عبيدة (ت: 262هـ). **" تاريخ المدينة لابن شبة".** تحقيق: فهيم محمد شلتوت. (طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد) جدة-السعودية. 1399 ه.

26-ابن عبد البر، أبو عمر،النمري، يوسف بن عبد الله بن محمد (ت: 463هـ). **"الاستذكار".** تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض. دار الكتب العلمية: بيروت. ط1، 1421ه-2000م.

27-ابن عبد الهادي، شمس الدين، محمد بن أحمد (ت: 744هـ). **"المحرر في الحديث".** تحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، وآخرون. دار المعرفة: بيروت. ط2، 1421هـ -2000م.

28-ابن عبد الهادي، شمس الدين، محمد بن أحمد (ت: 744هـ) **"تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق"**. تحقيق: سامي محمد جاد الله، وعبد العزيز ناصر الخباني. أضواء السلف: الرياض. ط1، 1428هـ -2007م.

29-ابن عدي**،**الجِرْجَاني، أبو أحمد، عبد الله بن عدي بن عبد الله (ت: 365هـ). **"الكامل في ضعفاء الرجال".** تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض. الكتب العلمية: بيروت-لبنان. ط1، 1418هـ1997م.

30-ابن عراق، الكناني نور الدين، علي بن محمد بن علي (ت: 963هـ) **"تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة".** تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله محمد الصديق الغماري**.** دار الكتب العلمية: بيروت. ط1، 1399 ه.ـ

31-ابن القيسراني، أبو الفضل، محمد بن طاهر بن علي (ت: 507هـ). **"إيضاح الإشكال".** تحقيق: د.باسم الجوابرة. مكتبة المعلا: الكويت. ط1، 1408ه.

32-ابن القطان، الفاسي، أبو الحسن، علي بن محمد بن عبد الملك (ت: 628هـ). **"بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام".** تحقيق: د. الحسين آيت سعيد**.** دار طيبة: الرياض. ط1، 1418هـ-1997م.

33-ابن كثير، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر الدمشقي (المتوفى: 774هـ). "اختصار علوم الحديث". حققه: أحمد محمد شاكر، بعنوان**"الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث".** دار الكتب العلمية: بيروت-لبنان، ط2.

34-ابن كثير، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير (ت: 774هـ). **"تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب".** دار ابن حزم: بيروت. ط2, 1416هـ-1996م.

35-ابن مَعين، أبو زكريا، يحيى بن معين بن عون (ت: 233هـ). تاريخ ابن معين (رواية الدوري) تحقيق: أحمد محمد نور سيف. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي: مكة المكرمة. ط1، 1399 ه-1979 م.

36-ابن المـــــُلَقِّن، سراج الدين، أبو حفص، عمر بن علي بن أحمد (ت: 804هـ)**. "البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير".** تحقيق: مصطفى أبو الغيط وآخرون. دار الهجرة للنشر والتوزيع: الرياض-السعودية. ط1، 1425هـ-2004م.

37-ابن المـــــُلَقِّن، سراج الدين، أبو حفص، عمر بن علي بن أحمد (ت: 804هـ) **"خلاصة البدر المُنير".** مكتبة الرشد للنشر والتوزيع: السعودية، ط1،1410هـ-1989م.

38-ابن المـــــُلَقِّن، سراج الدين، أبو حفص، عمر بن علي بن أحمد (ت: 804هـ).**"المقنع في علوم الحديث".** تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع. دار فواز للنشر: السعودية. ط1، 1413هـ.

39-ابن مَنْجُويَه، أبو بكر، أحمد بن علي بن محمد (ت: 428هـ) رجال صحيح مسلم. تحقيق: عبد الله الليثي. دار المعرفة: بيروت.ط1، 1407ه.

40-أبو شُهبة، محمد بن محمد بن سويلم (ت: 1403هـ). **"الوسيط في علوم ومصطلح الحديث"**. عالم المعرفة: بيروت (بدون تاريخ).

41-الألباني، أبو عبد الرحمن، محمد ناصر الدين (ت: 142هـ).**" إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل".** الناشر: المكتب الإسلامي: بيروت. ط2, 1405 هـ -1985م.

42-الألباني، أبو عبد الرحمن، محمد ناصر الدين(ت:1420هـ). "**التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه وشاذه من محفوظه**". دار باوزير: جدة، ط1, 1424هـ -2003م.

43-الألباني، أبو عبد الرحمن، محمد ناصر الدين (ت: 1420هـ). **"تمام المنة في التعليق على فقه السنة".** دار الراية، ط5.

44-الألباني، أبو عبد الرحمن، محمد ناصر الدين(ت:1420هـ). **"سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها".** مكتبة المعارف للنشر والتوزيع: الرياض. طبعة في سبعة أجزاء في الفترة من عام 1415 هـ -1995م إلى 1422 هـ -2002 م.

45-الألباني، أبو عبد الرحمن، محمد ناصر الدين (ت: 1420هـ**)."سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة"**. دار المعارف: الرياض. ط1, 1412هـ-1992م.

46-الألباني، أبو عبد الرحمن، محمد ناصر الدين (ت: 1420هـ)**."صحيح الجامع الصغير وزياداته".** المكتب الإسلامي: بيروت-عمان. ط3, 1408ه.

47-الألباني، أبو عبد الرحمن، محمد ناصر الدين(ت:1420هـ**)."ضعيف سنن أبي داود"**. مؤسسة غراس للنشر والتوزيع: الكويت. ط1, 1423 هـ.

48-الألباني، أبو عبد الرحمن، محمد ناصر الدين(ت:1420هـ).**"ضعيف سنن الترمذي".** المكتب الإسلامي: بيروت ط1, 1411 هـ -1991م.

49-الألباني، أبو عبد الرحمن، محمد ناصر الدين (ت: 1420هـ). **"ضعيف الجامع الصغير وزيادته".**المكتب الإسلامي: بيروت-عمان. ط3, 1408ه.

50-الألباني، أبو عبد الرحمن، محمد ناصر الدين (ت: 1420هـ). **"غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام".** المكتب الإسلامي: بيروت. ط3, 1405ه.

51-البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي (ت: 256هـ). **"التاريخ الكبير".**تصحيح عبد الرحمن اليماني. دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد: الدكن-الهند, 1364ه.

52-البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي (ت: 256هـ). **"صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري".** تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. دار الصديق للنشر والتوزيع. ط4، 1418هـ-1997م.

54-بَشير علي عمر. **"منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث".** وقف السلام، ط1 1425 هـ -2005م.

55-البوصيري، أبو العباس شهاب الدين، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز (ت: 840هـ). **"إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة".** تحقيق: أحمد معبد عبد الكريم. دار الوطن للنشر: الرياض. ط1، 1420 هـ -1999م.

56-البوصيري، أبو العباس، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل (ت: 840ه). **"مصباح الزجاجة" في "زوائد ابن ماجه".** تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي. دار العربية: بيروت. ط3، 1403 هـ.

57-التبريزي، ولي الدين، محمد بن عبد الله الخطيب (ت: 741هـ). **"مشكاة المصابيح"**. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي: بيروت. ط3، 1985م.

58-الحويني، أبو إسحاق، حجازي محمد شريف. **" تنبيه الهاجد إلى ما وقع من النظر في كتب الأماجد". الناشر:** مكتبة المحجة (بدون تاريخ).

59-الدارقطني، أبو الحسن، علي بن عمر بن أحمد (ت: 385هـ). **"العلل الواردة في الأحاديث النبوية".**المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر= تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. دار طيبة: الرياض. ط1, 1405 هـ -1985م.والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر= تحقيق: محمد بن صالح بن محمد الدباسي. دار ابن الجوزي: الدمام. ط1, 1427هـ.

60-الدارقطني، أبو الحسن، علي بن عمر بن أحمد (ت: 385هـ).**"المؤتَلِف والمختَلِف".** تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. دار الغرب الإسلامي: بيروت. ط1، 1406هـ -1986م.

61-الذهبي، أبو عبد الله، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت: 748هـ) "**تذكرة الحفاظ".** دار الكتب العلمية: بيروت-لبنان**.** ط1، 1419هـ-1998م**.**

62-الذهبي، أبو عبد الله، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت: 748هـ**) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق.** تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب. دار الوطن: الرياض، ط1، 1421 هـ -2000م.

63-الذهبي، أبو عبد الله، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت: 748هـ). **"ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق".** تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمريرالمياديني. مكتبة المنار -الزرقاء. ط1، 1406هـ -1986م.

64-الذهبي، أبو عبد الله، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت: 748هـ). **"الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة"**. تحقيق: محمد عوامة. دار القبلة للثقافة الإسلامية -مؤسسة علوم القرآن: جدة. ط1، 1413 هـ -1992م.

65-الذهبي، أبو عبد الله، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (المتوفى: 748هـ)."**المغني في الضعفاء".** تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. إدارة إحياء التراث: قطر, 1407ه.

66-الذهبي، أبو عبد الله، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت: 748هـ) **"ميزان الاعتدال في نقد الرجال".** تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت-لبنان. ط1، 1382 هـ -1963م.

67-الذهبي، أبو عبد الله، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (المتوفى: 748هـ). **"الموقظة في علم مصطلح الحديث".** تحقيق: عبد الفتاح أبو غُدّة. مكتبة المطبوعات الإسلامية: حلب-سوريا. ط2، 1412 هـ.

68-الزركشي، ابن بهادر، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت: 794هـ).**"النكت على مقدمة ابن الصلاح".** تحقيق: د.زين العابدين بن محمد بلا فريج. أضواء السلف: الرياض. ط1، 1419هـ-1998م.

69-الزيلعي، جمال الدين، عبد الله بن يوسف(ت: 762هـ**)."نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي"**. تحقيق: محمد عوامة. مؤسسة الريان للطباعة والنشر: بيروت-لبنان. دار القبلة للثقافة الإسلامية: جدة-السعودية. ط1، 141هـ/1997م.

70-سِبْط ابن العجمي، أبو الوفا، إبراهيم بن محمد بن خليل (ت: 841هـ). **"الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط"**. تحقيق: علاء الدين علي رضا[وسَمى تحقيقه:"نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط"، وفيه وزيادات في التراجم على الكتاب]. دار الحديث: القاهرة. ط1، 1988م.

71-السخاوي، أبو الخير، شمس الدين، محمد بن عبد الرحمن بن محمد (ت: 902هـ). **"المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة".** تحقيق: محمد عثمان الخشت. دار الكتاب العربي: بيروت. ط1، 1405 هـ -1985م.

72-السخاوي، شمس الدين، محمد بن عبد الرحمن بن محمد (ت: 902هـ). **"فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي".** تحقيق: علي حسين علي. مكتبة السنة: مصر. ط1، 1424هـ -2003م.

73-السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ). **"تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي".** تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. مكتبة الكوثر، ط2, 1415ه.

74-الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله (ت: 1250هـ). **"الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة".** تحقيق: عبد الرحمن بن يحي الـمُعلمي اليماني. دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان.

75-الصنعاني،الأمير، عز الدين، محمد بن إسماعيل بن صلاح الحسني (ت: 1182هـ). **"توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار".** تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة. دار الكتب العلمية: بيروت-لبنان، ط1, 1417هـ-1997م.

76-الطّريفي، عبد العزيز بن مرزوق. **"التحجيل في تخريج ما لم يخرج من الأحاديث والآثار في إرواء الغليل".** مكتبة الرشد للنشر والتوزيع: الرياض. ط1، 1422 هـ -2001 م.

77-العَجْلُوني، أبو الفداء، إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي (ت: 1162هـ).**"كشف الخفاء ومزيل الإلباس".** تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي. المكتبة العصرية، ط1، 1420هـ -2000م.

78-العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي (المتوفى: 261هـ). **"معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم".** تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. مكتبة الدار: المدينة المنورة – السعودية. ط1، 1405 – 1985م.

79-العِراقي، زين الدين،عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن(ت: 806 هـ). **"تخريج أحاديث إحياء علوم الدين".** دار العاصمة للنشر: الرياض. ط1، 1408 هـ -1987 م.

80-العَــــقِيلي، أبو جعفر، محمد بن عمرو بن موسى (ت: 322هـ). **"الضعفاء الكبير".**تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. دار المكتبة العلمية: بيروت-لبنان. ط1، 1404هـ -1984م.

81-القَاري، أبو الحسن،مُـــلا علي بن سلطان بن محمد (ت: 1014ه). **"الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة"** المعروف بــــ**"الموضوعات الكبرى".** تحقيق: محمد الصباغ. المكتب الإسلامي: بيروت. ط2 ,1986م.

82-القاري، أبو الحسن،ملا علي بن سلطان بن محمد (ت: 1014هـ). **"شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر"**. تحقيق: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم. دار الأرقم: بيروت.ط1 ,1999م.

83-الــمُتقي الهندي، علاء الدين، علي بن حسام الدين بن قاضي خان (ت: 975هـ). **"كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال".** تحقيق: بكري حياني، وصفوت السقا. مؤسسة الرسالة: بيروت. ط5, 1401هـ/1981م.

84-المــــِزِّي، جمال الدين، أبو الحجاج، يوسف بن عبد الرحمن (ت: 742هـ). **"تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف".** تحقيق: عبد الصمد شرف الدين. الناشر: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة. ط2, 1403هـ-1983م.

85-المــــِزِّي، أبو الحجاج، جمال الدين، يوسف بن عبد الرحمن (المتوفى: 742هـ).**"تهذيب الكمال في أسماء الرجال".** تحقيق: د.بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة: بيروت. ط1، 1400 – 1980م.

86-الـمُـــعَلمي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني (ت: 1386هـ). **"الأنوار الكاشفة لما في كتاب (أضواء على السنة) من الزلل والتضليل والمجازفة"**[وهو رد على/ محمود أبي رية في كتابة (أضواء على السنة)]**.** عالم الكتب: بيروت,1406 هـ -1986 م.

87-مُغَلْطاي بن قَلِيج بن عبد الله الحنفي (ت: 762هـ). **"إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال".** تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبو محمد أسامة بن إبراهيم. دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر: القاهرة، ط1، 1422 هـ‍‍ -2001 م.

88-النَّسَائِي،أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي (ت: 303هـ). **"فضائل الصحابة".** دار الكتب العلمية: بيروت. ط1، 1405ه.

89-النووي، أبو زكريا، محيي الدين، يحيى بن شرف (ت: 676هـ). **"خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام"**. تحقيق: حققه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل. مؤسسة الرسالة: بيروت. ط1، 1418هـ -1997م.

90-الهيثمي، أبو الحسن، علي بن أبي بكر بن سليمان (ت: 807هـ). **" مجمع الزوائد ومنبع الفوائد".** تحقيق: حسام الدين القــُدسي. مكتبة القدسي: القاهرة,1414هـ، 1994م.

91-الهيثمي، أبو الحسن، علي بن أبي بكر بن سليمان (ت: 807 هـ). **"كشف الأستار عن زوائد البَزَّار".** تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. مؤسسة الرسالة: بيروت. ط1، 1399 هـ -1979م.

**شروح كتب الحديث والسنن:**

1-ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (المتوفى: 449هـ).**"شرح صحيح البخاري لابن بطال"**. تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم. مكتبة الرشد: السعودية، الرياض. ط2، 1423هـ -2003م.

2-ابن الجوزي، أبو الفرج، جمال الدين، عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت: 597هـ) كشف المشكل من حديث الصحيحين. تحقيق: علي حسين البواب. دار الوطن – الرياض. ط1, 1418ه-1997م.

3-ابن حجر، أبو الفضل، العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد(ت:852هـ**)." فتح الباري شرح صحيح البخاري"**. ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، إشراف: محب الدين الخطيب، مع تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز(بيروت: دار المعرفة, 1379هـ، ط1).

4-ابن رجب، الحنبلي، زين الدين، عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن (ت: 795هـ).**"جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم".** تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باجس. مؤسسة الرسالة: بيروت. ط7، 1422هـ -2001م.

5-ابن رجب، الحنبلي، زين الدين، عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن (ت: 795هـ)."**فتح الباري في شرح صحيح البخاري".**تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرون. مكتبة الغرباء الأثرية –المدينة النبوية، مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة، ط 1، 1417 هـ -1996 م.

6-ابن دقيق العيد، أبو الفتح، تقيّ الدين، محمد بن علي بن وهب بن مطيع (ت:702 هـ).**"إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام".** تحقيق: أحمد شاكر. السنة المحمدية: القاهرة، ط1 ,1994م.

7-ابن عبد البر، أبو عمر، النمري، يوسف بن عبد الله بن محمد (ت: 463هـ). تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري. "**التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"**. وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية: المغرب, 1387 هـ.

8-ابن العُثَيْمِين، محمد بن صالح بن محمد (ت: 1421هـ). **"شرح رياض الصالحين".** دار الوطن للنشر: الرياض, 1426 ه.

9-الباجي، أبو الوليد، سليمان بن خلف بن سعد (ت: 474هـ). **"المنتقى شرح الموطأ".** مطبعة السعادة: بجوار محافظة مصر. ط1، 1332 ه.ـ

10-الحَمِيدي، أبو عبد الله، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حَميد (ت: 488هـ). **"تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم"**. تحقيق: د. زبيدة محمد سعيد عبد العزيز. مكتبة السنة: القاهرة. ط1، 1415 ه-1995م.

11-الخطابي، أبو سليمان، حَمْد بن محمد بن إبراهيم البستي (ت: 388هـ). **"معالم السنن"،** وهو شرح سنن أبي داود. المطبعة العلمية: حلب. ط1, 1351 هـ -1932 م.

12-الدينوري، ابنقتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت: 276هـ). **"تأويل مختلف الحديث".**المكتب الاسلامي – بيروت. ط2, 1419هـ -1999م.

13-الزُّرْقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف (ت: 1099هـ). **"شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك".** تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. مكتبة الثقافة الدينية: القاهرة. ط1، 1424هـ -2003م.

14-السندي، نور الدين، أبو الحسن، محمد بن عبد الهادي التتوي (ت: 1138هـ). **"كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه"** المعروف بــــ" **حاشية السندي على سنن ابن ماجه".** دار الجيل، ودار الفكر: بيروت، ط2.

15-الطحاوي، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة (ت: 321هـ).**"شرح مشكل الآثار".**تحقيق: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة: بيروت.ط1, 1415 هـ، 1494 م.

16-الطحاوي، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة (ت: 321هـ): **"شرح معاني الآثار".**تحقيق: محمد زهري النجار، وآخرون. عالم الكتب، ط1, 1414 هـ-1994 م.

17-العظيم آبادي، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر (المتوفى: 1329هـ) **"عون المعبود شرح سنن أبي داود"،** ومعه حاشية ابن القيم المعروفة بـــ**" تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته".** دار الكتب العلمية: بيروت. ط2.

18-العيني، أبو محمد، بدر الدين، محمود بن أحمد بن موسى (ت: 855هـ) عمدة القاري شرح صحيح البخاري. دار إحياء التراث العربي: بيروت.ط1, 1410ه.

19-القاري، أبو الحسن،مُلا علي بن سلطان بن محمد (ت: 1014هـ**). "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح".** دار الفكر: بيروت – لبنان. ط1، 1422هـ -2002م.

20-قاسم، حمزة محمد.**"منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري".** تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، وبشير محمد عيون. مكتبة دار البيان: دمشق -سوريا، مكتبة المؤيد: الطائف-السعودية. 1410 هـ -1990 م.

21-القسطلاني، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن محمد بن أبى بكر (ت: 923هـ).**"إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري".** المطبعة الكبرى الأميرية: مصر. ط7، 1323 هـ.

22-المباركفورى أبو العلا، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم (ت: 1353هـ). **"تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي"**. دار الكتب العلمية: بيروت.ط1, 1410ه.

23-المناوي، زين الدين، محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين (ت:1031هـ) **"التيسير بشرح الجامع الصغير"**. مكتبة الإمام الشافعي: الرياض. ط3، 1408هـ -1988م.

24-المناوي، زين الدين، محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين (ت: 1031هـ) **"فيض القدير شرح الجامع الصغير".** المكتبة التجارية الكبرى: مصر. ط1، 1356 ه.

25-النووي، أبو زكريا، محيي الدين، يحيى بن شرف (ت: 676هـ) "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج" المعروف بـــ" شرح صحيح مسلم للنووي". دار إحياء التراث العربي: بيروت. ط2، 1392ه.

**مراجع الفقه الحنفي:**

1-ابن عابدين،محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت: 1252هـ). **" حاشية رد المحتار على الدر المختار"** [وهي حاشية على "رد المختار" للحَصْفَكي على "الدر المختار شرح تنوير الأبصار" للتمرتاشي]. دار الفكر: بيروت، ط2, 1412هـ -1992م.

2-ابن مودود، مجد الدين، أبو الفضل، عبد الله بن محمود بن مودود (ت: 683هـ) **"الاختيار لتعليل المختار".** بتعليقات: الشيخ/ محمود أبو دقيقة. مطبعة الحلبي: القاهرة, 1356 هـ-1937 م.

3-ابن نجُيم، الحنفي، زين الدين بن إبراهيم بن محمد (ت: 970هـ**). "البحر الرائق شرح كنز الدقائق"** وفي آخره: "تكملة البحر الرائق" لمحمد بن حسين بن علي الطوري، وبالحاشية: "منحة الخالق" لابن عابدين. دار الكتاب الإسلامي،ط2.

4-ابن الـهُمام، السيواسي، كمال الدين، محمد بن عبد الواحد (ت: 861هـ). **"شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدي".** تحقيق: عبد الرازق كامل المهدي. دار الكتب العلمية: بيروت (بدون تاريخ).

5-البابرتي، أكمل الدين أبو عبد الله، محمد بن محمد بن محمود (ت: 786هـ). **"العناية شرح الهداية".** دار الفكر: بيروت لبنان(بدون تاريخ).

6-برهان الدين، أبو المعالي، محمود بن أحمد بن عبد العزيز (ت: 616هـ). **"المحيط البرهاني في الفقه النعماني"**. تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي. دار الكتب العلمية: بيروت-لبنان. ط1، 1424هـ-2004م.

7-الحدادي، أبو بكر بن علي بن محمد (ت: 800هـ).**"الجوهرة النيرة".** المطبعة الخيرية، ط1، 1322هـ.

8-الزيلعي، فخر الدين، عثمان بن علي بن محجن (ت: 743 هـ). **"تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق"**[معه "حاشية الشِّلْبِيِّ" لشهاب الدين أحمد بن محمد الشِّلْبِيُّ(ت:1021هـ)]. المطبعة الكبرى الأميرية: بولاق-القاهرة. ط1، 1313 هـ.

9-السرخسي، أبو بكر محمد بن أبي سهل(ت: 483هـ). **"المبسوط".** دار المعرفة: بيروت. 1414هـ-1993م.

10-السمرقندي، علاء الدين، أبو بكر، محمد بن أحمد بن أبي أحمد (ت: نحو 540هـ). **"تحفة الفقهاء".** دار الكتب العلمية: بيروت– لبنان. ط2، 1414هـ-1994م.

11-الشُّرُنْبُلالي، أبو الإخلاص، حسن بن عمار بن علي (ت: 1069هـ). **"مراقي الفلاح شرح متن نور الإيضاح".** تحقيق: نعيم زرزور. المكتبة العصرية: بيروت. ط1، 1425 هـ -2005م.

12-الشُّرُنْبُلالي، أبو الإخلاص، حسن بن عمار بن علي (ت: 1069هـ).**"نور الإيضاح ونجاة الأرواح في الفقه الحنفي".** تحقيق: محمد أنيس مهرات. المكتبة العصرية: بيروت, 1246هـ-2006م.

13-الشيباني، أبو عبد الله، محمد بن الحسن بن فرقد (ت: 189هـ**). "الحجة على أهل المدينة".** تحقيق: مهدي حسن الكيلاني القادري. عالم الكتب: بيروت. ط3، 1403ه.

14-الشيباني، أبو عبد الله، محمد بن الحسن بن فرقد (ت: 189هـ). **"الأصل المعروف بالمبسوط".** تحقيق: أبو الوفا الأفغاني. إدارة القرآن والعلوم الإسلامية: كراتشي(بدون تاريخ).

15-شيخي زاده، الداماد أفندي، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان (ت: 1078هـ). **"مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر"**. تحقيق: خليل عمران المنصور. دار الكتب العلمية: بيروت, 1419هـ -1998م.

16-الطحطاوي، أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت: 1231هـ). **"حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح".** تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي. دار الكتب العلمية: بيروت-لبنان. ط1, 1418هـ -1997م.

17-العيني، أبو محمد، بدر الدين، محمود بن أحمد بن موسى (ت: 855هـ). **"البناية شرح الهداية"**. دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان. ط1،1420هـ-2000م.

18-الكاساني، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد (ت: 587هـ). **"بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع".** دار الكتب العلمية. ط2، 1406هـ -1986م.

19-المرغيناني، أبو الحسن، برهان الدين، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل (ت: 593هـ).**"الهداية في شرح بداية المبتدي".** تحقيق: طلال يوسف. دار احياء التراث العربي: بيروت

21-الـمـَلَطي، جمال الدين، أبو المحاسن، يوسف بن موسى بن محمد (ت: 803هـ) **"المعتصر من المختصر من مشكل الآثار".** عالم الكتب: بيروت(بدون تاريخ).

22-مُلا خِسرو، محمد بن فرامرز بن علي (ت: 885هـ). **"درر الحكام شرح غرر الأحكام".** دار إحياء الكتب العربية: بيروت.(بدون تاريخ).

23-المنبجي، جمال الدين، أبو محمد، علي بن زكريا بن مسعود (ت: 686هـ). **"اللباب في الجمع بين السنة والكتاب".** تحقيق: محمد فضل عبد العزيز المراد. دار القلم: دمشق. ط2، 1414هـ -1994م.

24-الميداني، عبد الغني بن طالب بن حمادة (ت: 1298هـ). **"اللباب في شرح الكتاب".** تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العلمية: بيروت – لبنان.ط2, 1414ه-1994م.

**كتب الفقه مالكي:**

1-ابن الحاج، أبو عبد الله، محمد بن محمد بن محمد (ت: 737هـ) **"المدخل".** دار التراث: بيروت

( بدون طبعة وبدون تاريخ).

2-ابن الحاجب**،** جمال الدين، عثمان بن عمر بن أبي بكر(ت: 646هـ). **"جامع الأمهات".** تحقيق: أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضري. دار اليمامة: بيروت. ط2, 1431 هـ.

3-ابن رشد (الحفيد)، أبو الوليد، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد (ت: 595هـ) **"بداية المجتهد ونهاية المقتصد".** دار الحديث: القاهرة. ط1, 1425هـ -2004 م.

4-ابن رُشْد(الجد)، أبو الوليد، القرطبي، محمد بن أحمد بن رشد (ت: 520هـ). **" البيان والتحصيل لما في المسائل المستخرجة من التوجيه والتعليل".** تحقيق: محمد حَجي وآخرون. دار الغرب الإسلامي: بيروت– لبنان. ط2، 1408 هـ -1988م.

5-ابن رُشْد(الجد)، أبو الوليد، القرطبي، محمد بن أحمد بن رشد (ت: 520هـ). **"المقدمات الممهدات".** دار الغرب الإسلامي، ط1، 1408 هـ -1988 م.

6-ابن عبد البر، أبو عمر، النَمري، يوسف بن عبد الله بن محمد (ت: 463هـ) **"الكافي في فقه أهل المدينة".** تحقيق: محمد محمد أحيد ولد ماديك الموريتاني. مكتبة الرياض الحديثة: الرياض-المملكة العربية السعودية. ط2، 1400هـ-1980م.

7-ابن عسكر، شهاب الدين، أبو زيد، عبد الرحمن بن محمد (ت: 732هـ). **"إرشاد السالك إلى أشرف المسالك في فقه الإمام مالك".** مطبعة الحلبي: القاهرة، ط3.

8-الأزهري، صالح بن عبد السميع (ت: 1335هـ). **"الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني".** المكتبة الثقافية: بيروت(بدون طبعة, وبدون تاريخ).

9-البراذعي، أبو سعيد، خلف بن أبي القاسم محمد (ت: 372هـ). **"التهذيب في اختصار المدونة".** تحقيق: د.محمد الأمين ولد محمد سالم بن الشيخ. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث: دبي-الإمارات. ط1، 1423 هـ -2002 م.

10-الجندي، ضياء الدين، خليل بن إسحاق بن موسى (المتوفى: 776هـ). **"مختصر العلامة خليل".** تحقيق: أحمد جاد. دار الحديث: القاهرة. ط1، 1426هـ-2005مـ.

11-الحطاب، الرُّعيني، أبو عبد الله، محمد بن محمد بن عبد الرحمن (ت: 954هـ). **"مواهب الجليل في شرح مختصر خليل"**. دار الفكر، ط3، 1412هـ -1992م.

11-الخَرَشِي، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن علي (ت: 1101هـ) **"شرح مختصر خليل للخرشي".** دار الفكر للطباعة: بيروت(بدون طبعة, وبدون تاريخ).

12-الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة (ت: 1230هـ**). "حاشية الدسوقي على الشرح الكبير".** دار الفكر: دمشق - سورية(نسخة تمت مراجعتها على نسخة المطبعة الأميرية).بدون تاريخ.

13-الصاوي، أبو العباس، أحمد بن محمد الخلوتي (ت: 1241هـ). **"بلغة السالك لأقرب المسالك"** المعروف بـــ**"حاشية الصاوي على الشرح الصغير"** ["الشرح الصغير" هو شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى "أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك"]. دار المعارف: القاهرة.(بدون طبعة, وبدون تاريخ).

14-العدوي، أبو الحسن، علي بن أحمد بن مكرم (ت: 1189هـ). **"حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني".** تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. دار الفكر: بيروت, 1414هـ -1994م.

15-عُلَيْش، أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن محمد (ت: 1299هـ). **"منح الجليل شرح مختصر خليل".** دار الفكر: بيروت, 1409هـ/1989م.

16-القاضي عبد الوهاب، أبو محمد، عبد الوهاب بن علي بن نصر (ت: 422هـ)"**التلقين في الفقة المالكي"**. تحقيق: محمد بو خُبزة الحسني التطواني. دار الكتب العلمية، ط1, 1425هـ-2004م.

17-القرافي،شهاب، الدين أبو العباس، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن (ت: 684هـ). **"الذخيرة".** تحقيق: محمد حجي وآخرون. دار الغرب الإسلامي: بيروت. ط1، 1994م.

18-القيرواني، ابن أبي زيد، عبد الله بن عبد الرحمن (ت: 386هـ). **"رسالة القيرواني"**. دار الفكر: بيروت, 1415ه(بدون طبعة).

19-القيرواني، ابن أبي زيد، عبد الله بن عبد الرحمن (ت: 386هـ).**"النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات".**تحقيق: عبدالفتاح الحلو. دار الغرب الإسلامي: بيروت. ط1, 199م.

20-مالك بن أنس، أبو عبد الله،الأصبحي (ت: 179هـ). الناشر: دار الكتب العلمية. **"المدونة".** ط1، 1415هـ -1994م.

21-المنشليلي، أحمد بن تُرْكي بن أحمد (ت: 979هـ). **"خلاصة الجواهر الزكية في فقه المالكية".** الناشر: المجمع الثقافي-أبوظبي-الإمارات العربية المتحدة, 2002 م.

22-الموَّاق، أبو عبد الله، محمد بن يوسف بن أبي القاسم (ت: 897هـ). **"التاج والإكليل لمختصر خليل"**. دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1416هـ-1994م

23-النَّفَراوي، شهاب الدين، أحمد بن غانم بن سالم (ت: 1126هـ). **"الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني".** دار الفكر: بيروت, 1415هـ -1995م.

**مراجع الفقه الشافعي:**

1-ابن الـمُلَقِّن، سراج الدين، أبو حفص، عمر بن علي بن أحمد (ت: 804هـ). **"التذكرة في الفقه الشافعي"**. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان. ط1، 1427هـ -2006م.

2-أبو شجاع، شهاب الدين، الأصفهاني، أحمد بن الحسين بن أحمد (ت: 593هـ). **"متن أبي شجاع"** المسمى **"الغاية والتقريب".** عالم الكتب: بيروت. ط1 ,1995م.

4-البكري، أبو بكر، عثمان بن محمد شطا الدمياطي(ت: بعد 1302هـ**). "إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين"**[وهو حاشية على "فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين" لزين الدين أحمد بن عبد العزيز المليباري الهندي (ت: 987هـ)]. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. ط1، 1418 هـ -1997م.

5-الجَمَل،العِجيلي، سليمان بن عمر بن منصور، (ت: 1204هـ). **"فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب"** المعروف بــــ**"حاشية الجمل"** ["منهج الطلاب" اختصره زكريا الأنصاري من "منهاج الطالبين" للنووي ثم شرحه في "شرح منهج الطلاب"]. دار الفكر: بيروت (بدون تاريخ).

6-الجويني، أبو المعالي، إمام الحرمين، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (ت: 478هـ). **"نهاية المطلب في دراية المذهب".** تحقيق: د. عبد العظيم محمود الدّيب. الناشر: دار المنهاج، ط1، 1428هـ-2007م.

7-الرافعي، عبد الكريم بن محمد (ت: 623هـ). **"فتح العزيز بشرح الوجيز"** المعروف بـ**" الشرح الكبير للرافعي"**، وهو شرح لكتاب "الوجيز في الفقه الشافعي" لأبي حامد الغزالي] (ت: 505 هـ). تحقيقعلي معوض - عادل عبد الموجود. ط1, 1417ه-1997م.

8-الرملي، شهاب الدين، محمد بن أحمد بن حمزة (ت: 1004هـ). **"نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج"**(وعليه حاشية الشبرملسي). دار الفكر، بيروت, 1404هـ-1984م.

9-زكريا الأنصاري، أبو يحيى، زين الدين، زكريا بن محمد بن أحمد (ت: 926هـ). **"منهج الطلاب في فقه الإمام الشافعي".** تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة. دار الكتب العلمية: بيروت. ط1, 1417هـ -1997م.

10-زكريا الأنصاري، أبو يحيى، زين الدين، زكريا بن محمد بن أحمد (ت: 926هـ).**"الغرر البهية في شرح البهجة الوردية"،**ومعها حاشية الشربيني. تصحيح: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية: بيروت. ط1 , 1418ه.

11-زكريا الأنصاري، أبو يحيى، زين الدين، زكريا بن محمد بن أحمد (ت: 926هـ). **"أسنى المطالب في شرح روض الطالب**". تحقيق:د.محمد محمد تامر. دار الكتب العلمية: بيروت ط1, 1422 ه – 2000م.

12-الشافعي، أبو عبد الله، محمد بن إدريس بن العباس (ت: 204هـ) **"الأم".** دار المعرفة: بيروت, 1410هـ-1990م.(بدون طبعة).

13-الشربيني، الخطيب، شمس الدين، محمد بن أحمد (ت: 977هـ). **"مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج".** دار الكتب العلمية. ط1، 1415هـ -1994م.

14-الشربيني،الخطيب، شمس الدين محمد بن محمد(ت: 977هـ). **"الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع"**. تحقيق: على معوض، وعادل عبد الموجود. ط2 , 1425ه.

15-الشيرازي، أبو إسحاق، إبراهيم بن علي بن يوسف (ت: 476هـ). **"التنبية في الفقه الشافعي".** تحقيق:مركز الأبحاث والخدمات. عالم الكتب: بيروت. ط1 ,1403ه-1983م.

16-الشيرازي، أبو إسحاق، إبراهيم بن علي بن يوسف (ت: 476هـ**). "المهذب في فقه الإمام الشافعي"**. تصحيح: زكريا عميرات. دار الكتب العلمية: بيروت. ط1 , 1416ه.

17-العِمْراني، أبو الحسين، يحيى بن أبي الخير بن سالم (ت: 558هـ). **"البيان في مذهب الإمام الشافعي".** تحقيق: قاسم محمد النوري. دار المنهاج: جدة. ط1، 1421 هـ-2000 م.

18-الغزالي، أبو حامد، محمد بن محمد الطوسي (ت: 505هـ). **"الوسيط في المذهب".** تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، ومحمد محمد تامر. دار السلام: القاهرة، ط1، 1417ه.

19-القفال الشاشي، أبو بكر، محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر (ت: 507هـ). **"حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء"**. تحقيق: د. ياسين أحمد إبراهيم درادكة. مؤسسة الرسالة: بيروت، دار الأرقم: عمان. ط1، 1980م.

20-القليوبي،أبو العباس، أحمد بن أحمد بن سلامة(ت:1069 هـ) ،والبُرُلسي,شهاب الدين , أحمد عَمِيرة(ت:957هـ). **"حاشيتا قليوبي وعَمِيرة**"[وهي حاشيةعلى شرح جلال الدين المحلي على "منهاج الطالبين" للنووي]. دار الفكر: بيروت, 1415هـ-1995م.

21-الماوردي، أبو الحسن، علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري (ت: 450هـ). **"الإقناع في الفقه الشافعي".** تحقيق: خضر محمد خضر. دار إحسان للنشر والتوزيع: طهران-إيران.ط1, 1420ه.

22-الماوردي، أبو الحسن، علي بن محمد بن محمد بن حبيب (ت: 450هـ). **"الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي".** تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود. دار الكتب العلمية: بيروت–لبنان. ط1،1419 ه-1999م.

23-الـمَـحَامِلي، أبو الحسن، أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم (ت: 415هـ). **"اللباب في الفقه الشافعي".** تحقيق: عبد الكريم بن صنيتان العمري. دار البخارى: المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية. ط1، 1416هـ.

24-الـمُزني، أبو إبراهيم، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل (ت: 264هـ). **"مختصر المزني"** (مطبوع ملحقا ب "الأم للشافعي"). تصحيح: محمد زهدي النجار. دار المعرفة: بيروت, 1410هـ-1990م.

25-النووي، أبو زكريا، محيي الدين، يحيى بن شرف (المتوفى: 676هـ). **"روضة الطالبين وعمدة المفتين"**. تحقيق: زهير الشاويش. المكتب الإسلامي: بيروت. ط3، 1412هـ -1991م.

26-النووي، أبو زكريا، محيي الدين، يحيى بن شرف (ت: 676هـ). **"المجموع شرح المهذب"** [مع تكملة السبكي والمطيعي]. طبع على نفقة شركة من علماء الأزهر الشريف. (بدون تاريخ).

27-الهيتمي، ابن حجر، أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي (ت: 974هـ).**"تحفة المحتاج في شرح المنهاج".**روجعت وصححت: على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء. الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد, 1357 هـ -1983م.(بدون طبعة).

28-الهَيْتَمي، ابن حجر، أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي (ت: 974هـ). **"المنهاج القويم شرح المقدمة الحضرمية.** [المقدمة الحضرمية" لعبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الحضرمي(ت:918هـ)]. دار الكتب العلمية: بيروت. ط1, 1420هـ-2000م.

**مراجع الفقه الحنبلي:**

1-أبو زيد، بكر بن عبد الله بن محمد (ت: 1429هـ). **"المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد وتخريجات الأصحاب".** دار العاصمة: مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة. ط1، 1417هـ.

2-أبو الفضل، صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل (ت: 241هـ). **"مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه صالح"**. تحقيق: فضل الرحمن دين محمد. الدار العلمية: الهند. ط1, 1408ه.

3-ابن أبي عمر، المقدسي، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة (ت: 682هـ). **"الشرح الكبير على متن المقنع".** أشرف على طباعته: محمد رشيد رضا صاحب "المنار". دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع (بون طبعة, وبدون تاريخ).

4-ابن تيمية، أبو البركات، مجد الدين، الحراني، عبد السلام بن عبد الله بن الخضر(ت: 652هـ).**"المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل".** مكتبة المعارف: الرياض. ط2, 1404هـ -1984مـ.

5-ابن تيمية، أبو العباس، تقي الدين، أحمد بن عبد الحليم (ت: 728هـ). "**شرح عمدة الفقه"** [من أول كتاب الصلاة إلى آخر باب آداب المشي إلى الصلاة]. تحقيق: خالد بن علي بن محمد المشيقح. دار العاصمة: الرياض. ط1، 1418هـ-1997م.

6-ابن ضويان، إبراهيم بن محمد بن سالم (ت: 1353هـ). **"منار السبيل في شرح الدليل".** تحقيق: زهير الشاويش. المكتب الإسلامي:بيروت. ط7, 1409 هـ-1989م

7-ابن العُثَيْمِين، محمد بن صالح بن محمد (ت: 1421هـ) "**الشرح الممتع على زاد المستقنع".** دار ابن الجوزي: الرياض. ط1، 1422 -1428ه.ـ

8-ابن قدامة، أبو محمد، موفق الدين، عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي (ت:620هـ) **"المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني".** مكتبة القاهرة: مصر, 1388هـ -1968م.

9-ابن قدامة، أبو محمد، المقدسي، موفق الدين، عبد الله بن أحمد بن محمد (ت: 620هـ). **"الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل".** دار الكتب العلمية، ط1, 1414هـ -1994م.

10-ابن قدامة، أبو محمد، المقدسي، موفق الدين، عبد الله بن أحمد بن محمد (ت: 620هـ). **"عمدة الفقه".** تحقيق: أحمد محمد عزوز. المكتبة العصرية: بيروت, 1425هـ -2004م.

11-ابن مفلح، أبو عبد الله، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج (ت: 763هـ). **"كتاب الفروع"** ومعه **"تصحيح الفروع"** لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي.تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. مؤسسة الرسالة، ط1, 1424 هـ -2003 مـ.

12-ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين، إبراهيم بن محمد بن عبد الله (ت: 884هـ). **"المبدع في شرح المقنع".** دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان. ط1، 1418 هـ -1997 م.

13-ابن قاسم، النجدي، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم (ت: 1392هـ). **"حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع".** ط1, 1397 هـ.

14-الأثرم، أبو بكر، أحمد بن محمد بن هانئ (ت: 241هـ). **"سؤالات الأثرم لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل".** تحقيق: عامر حسن صبري. دار البشائر الإسلامية: بيروت. ط1، 1425هـ -2004م.

15-البسام، أبو عبد الرحمن، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح (ت: 1423هـ). **"تيسير العلام شرح عمدة الأحكام".** تحقيق: محمد صبحي حلاق. مكتبة الصحابة: الأمارات -مكتبة التابعين: القاهرة. ط10، 1426 هـ -2006 م.

16-بهاء الدين المقدسي، أبو محمد، عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد (ت: 624هـ). **"العدة شرح العمدة".** دار الحديث: القاهرة, 1424هـ-2003 م.

17-البهوتى، منصور بن يونس بن صلاح الدين (ت: 1051هـ). **"دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات".** عالم الكتب. ط1، 1414هـ -1993م.

18-البهوتى، منصور بن يونس بن صلاح الدين (ت: 1051هـ). **"الروض المربع شرح زاد المستقنع".** [ومعه: **"حاشية"** الشيخ العثيمين و**"تعليقات"** الشيخ السعدي].

خرج أحاديثه: عبد القدوس محمد نذير. دار المؤيد ومؤسسة الرسالة: بيروت (بدون تاريخ).

19-الحجاوي، أبو النجا، موسى بن أحمد بن موسى (ت: 968هـ). **"الإقناع في فقه الإمام أحمد".** تحقيق: عبد اللطيف محمد موسى السبكي. دار المعرفة: بيروت – لبنان. مصدر الكتاب: موقع مكتبة المدينة الرقمية http://www.raqamiya.org

20-الخِـــرَقِي، أبو القاسم، عمر بن الحسين بن عبد الله (ت: 334هـ). **"متن الخرقى على مذهب ابي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني"**. دار الصحابة للتراث, 1413هـ-1993م.

20-الرحيبانى، مصطفى بن سعد بن عبده (ت: 1243هـ). **"مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى".** المكتب الإسلامي. ط2، 1415هـ -1994م.

21-الزركشي، شمس الدين، محمد بن عبد الله، الحنبلي المصري(ت:772هـ). **"شرح الزركشي على مختصر الخرقي".** مكتبة العبيكان: السعودية، ط1، 1413 هـ -1993م.

22-السجستاني، أبو داود، سليمان بن الأشعث بن (ت: 275 هـ): "**مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود ".** تحقيق: طارق عوض الله محمد. مكتبة ابن تيمية: القاهرة. ط1، 1420 هـ -1999 م.

23-سعاد زرزور. **"فقه العبادات على المذهب الحنبلي**". كتاب إلكتروني: الموقع الرسمي للمكتبة الشاملة http://shamela.ws/index.php/author/1261

24-عبد الغني المقدسي، أبو محمد، تقي الدين، عبد الغني بن عبد الواحد بن علي (ت: 600هـ). **"عمدة الأحكام من كلام خير الأنام ".** تحقيق: محمود الأرناؤوط. الناشر: دار الثقافة العربية: دمشق، بيروت، مؤسسة قرطبة: بيروت. ط2، 1408 هـ -1988 م.

25-عبد الله بن أحمد بن حنبل بن هلال (ت: 241هـ). **"مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله".** تحقيق: زهير الشاويش. المكتب الإسلامي: بيروت. ط1، 1401هـ 1981م.

26-الفوزان، صالح بن فوزان بن عبد الله. **"الملخص الفقهي".** دار العاصمة: الرياض-المملكة العربية السعودية. ط1، 1423هـ

27-الكرماني، أبو محمد، حرب بن إسماعيل بن خلف (ت: 280هـ) "مسائل حرب للإمام أحمد بن حنبل". تحقيق: فايز بن أحمد بن حامد حابس. جامعة أم القرى: مكة المكرمة,1422 هـ.

28-الكرمى، مرعي بن يوسف بن أبى بكر (ت: 1033هـ) **"دليل الطالب لنيل المطالب".** تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. دار طيبة للنشر والتوزيع: الرياض. ط1، 1425هـ -2004م.

29-الكَلْوَذَاني، أبو الخطاب، محفوظ بن أحمد بن الحسن(ت:510ه). "**الهداية على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني"**. تحقيق: عبد اللطيف هميم، وماهر ياسين الفحل. مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، ط1، 1425 هـ / 2004 م.

30-الكوسج، أبو يعقوب، المروزي، إسحاق بن منصور بن بهرام (ت: 251هـ). **"مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه".** عمادة البحث العلمي: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة-المملكة العربية السعودية. ط1، 1425هـ -2002م.

31-المرداوي، علاء الدين، أبو الحسن، علي بن سليمان (ت: 885هـ). **"الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف".**تحقيق: محمد حامد الفقي. دار إحياء التراث العربي: بيروت. ط2 ,1375ه.

32-المنياوي، أبو المنذر، محمود بن محمد بن مصطفى.**"تحقيق المطالب بشرح دليل الطالب".**المكتبة الشاملة: مصر. ط1، 1432 هـ -2011 م.

**مراجع الفقه العام والأبحاث والمسائل الفقهية:**

1-ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله(ت: 1420هـ). **"مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز-رحمه الله".** أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر.دار القاسم: الرياض، ط1 ,1420ه.

2-ابن تيمية، تقي الدين، أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم (ت: 728هـ). **"جامع المسائل لابن تيمية".**تحقيق: محمد عزير شمس. دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط1، 1422هـ.

3-ابن تيمية، أبو العباس، تقي الدين، أحمد بن عبد الحليم (ت: 728هـ). **"الفتاوى الكبرى لابن تيمية"**. دار الكتب العلمية. ط1، 1408هـ -1987م.

4-ابن تيمية، تقي الدين، أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم (ت: 728هـ). **"مجموع الفتاوى".** جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف: المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية, 1416هـ-1995م.

5-ابن تيمية، تقي الدين، أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم (ت: 728هـ). **"نقد مراتب الإجماع".** دار ابن حزم: بيروت. ط1، 1419هـ -1998م.

6-ابن حزم، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد (ت: 456هـ). **"المحلى بالآثار".** تحقيق: أحمد شاكر. إدارة الطباعة المنيرية: القاهرة. ط1, 1347ه.

7-ابن حزم، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد (ت: 456هـ)."**مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات** ". دار الكتب العلمية: بيروت.ط1, 1983م.

8-ابن قيم الجوزية، شمس الدين، محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت: 751هـ). "**زاد المعاد في هدي خير العباد".** مؤسسة الرسالة: بيروت، مكتبة المنار الإسلامية: الكويت. ط 27 , 1415هـ -1994م.

9-ابن قيم الجوزية، شمس الدين، محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت: 751هـ).**"الطب النبوي"** [جزء من كتاب "زاد المعاد" لابن القيم]. دار الهلال: بيروت. ط1, 2010م.

10-ابن قيم الجوزية، شمس الدين، محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت: 751هـ). **"الطرق الحكمية".** تحقيق: بشير محمد العيون. مكتبة دار البيان: دمشق.ط1 , 1410ه

11-ابن المنذر، أبو بكر، النيسابوري، محمد بن إبراهيم (ت: 319هـ). **"الإجماع".** تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد. دار المسلم للنشر والتوزيع. ط1, 1425هـ-2004م.

12-ابن المنذر، أبو بكر، النيسابوري، محمد بن إبراهيم (ت: 319هـ).**"الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف"**. تحقيق: أبو حماد صغير أحمد حنيف. دار طيبة: الرياض-السعودية. ط1, 1405 هـ، 1985م.

13-ابن هُبَيْرَة أبو المظفر، يحيى بن محمد بن هُبيرة الذهلي (ت: 560هـ). **"اختلاف الأئمة العلماء".** تحقيق: السيد يوسف أحمد. دار الكتب العلمية: بيروت. ط1، 1423هـ -2002م.

14-أبو عُبيد، القاسم بن سلاّم بن عبد الله (ت: 224هـ). **"كتاب الأموال".** تحقيق: خليل محمد هراس. دار الفكر: بيروت. 1986م.

15-الألباني، أبو عبد الرحمن، محمد ناصر الدين (ت: 1420هـ). **"أحكام الجنائز".** المكتب الإسلامي: بيروت. ط4، 1406 هـ -1986 م.

16-الألباني، أبو عبد الرحمن، محمد ناصر الدين (ت: 1420هـ). **"صفة صلاة النبي ".** مكتبة المعارف للنشر والتوزيع: الرياض. ط1, 1427 هـ -2006م.

17-البار، محمد علي. "الأمراض الجنسـية، أسبابها وعلاجها". دار المنار للنشر والتوزيع:جدة. ط2 سنة 1986م.

18-الجَزِيري، عبد الرحمن بن محمد عوض (ت: 1360هـ). **"الفقه على المذاهب الأربعة".** دار الكتب العلمية: بيروت-لبنان. ط2، 1424 هـ -2003 م.

19-الحارثي، عايض بن فدغوش وآخرون. **"اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهية".** [8 رسائل دكتوراه تناولت الاختيارات الفقهية لابن تيمية-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية]. كنوز إشبيبليا: الرياض، ط1, 1430ه**.**

20-الحَجَوِي، محمد بن الحسن بن العربيّ (ت: 1376هـ). **"الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي".** دار الكتب العلمية: بيروت-لبنان. ط1, 1416هـ-1995م.

21-الدِّهْلوي، الشاه ولي الله، أحمد بن عبد الرحيم بن وجيه الدين (ت: 1176هـ). **"حجة الله البالغة**".تحقيق: السيد سابق. دار الجيل: بيروت. ط1, 1426 هـ -2005م.

22-الـــرَّيـْمي، جمال الدين، محمد بن عبد الله بن أبي بكر (ت: 792هـ). **"المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة".** تحقيق: سيد محمد مهنى. دار الكتب العلمية: بيروت. ط1،1419 هـ-1999م.

23-الزحيلي، وهبة بن مصطفى. **"الفقه الإسلامي وأدلّته".** دار الفكر: دمشق، ط2 , 1405هـ-1985م.

24-الزَّرْكَشِيّ، ابن بهادر، أبو عبد الله، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت: 794هـ). **"الإجابة لما استدركت عائشة على الصحابة".** تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب. مكتبة الخانجي: القاهرة. ط1، 1421 هـ -2001 م.

25-الزَّرْكَشِيّ،ابن بهادر، أبو عبد الله، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت: 794هـ). **"إعلام الساجد بأحكام المساجد"**. تحقيق ايمن صالح شعبان.دار الكتب العلمية: بيروت. ط1, 1995م.

26-سيد سابق (ت:1420هـ). **"فقه السنة"**. دار الكتاب العربي: بيروت. ط3، 1397 هـ -1977 م.

27-الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله (ت: 1250هـ). **"السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار**". دار ابن حزم، ط1,2004م.

28-الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله (ت: 1250هـ). **"نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار"**. تحقيق: عصام الدين الصبابطي. دار الحديث: القاهرة. ط1، 1413هـ -1993م.

29-صديق حسن خان، أبو الطيب، محمد بن حسن بن علي بن لطف الله (ت: 1307هـ). **"الروضة الندية"** [ومعها: التعليقاتُ الرَّضية على «الرَّوضة النّديَّة» بقلم الشيخ الألباني]. تحقيق: علي حسن الحَلبي. دَارُ ابن القيم للنشر والتوزيع: الرياض-المملكة العربية السعودية، دَار ابن عفَّان للنشر والتوزيع: القاهرة - جمهورية مصر العربية. ط1، 1423 هـ -2003 م.

30-الصنعاني،الأمير، أبو إبراهيم، عز الدين، محمد بن إسماعيل بن صلاح (ت: 1182هـ) **"سبل السلام".** الناشر: دار الحديث: القاهرة(بدون طبعة, وبون تاريخ).

31-الطحاوي، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة (ت: 321هـ). **"مختصر اختلاف العلماء".** تحقيق: د. عبد الله نذير أحمد. دار البشائر الإسلامية: بيروت. ط2، 1417ه.

32-عطـا، عبد القادر أحمد. **"هذا حلال وهذا حرام "،** دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع: بيروت. ط1, 985م.

33-علي جمعة محمد. **"المكاييل والموازين الشرعية".** القدس للإعلان والنشر والتوزيع: القاهرة، ط2 , 1421ه-2001م.

34-القَفَّال،الشَّاشي، أبو بكر، محمد بن أحمد بن الحسين (ت: 507هـ). **"حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء".** تحقيق: د. ياسين أحمد إبراهيم درادكة. مؤسسة الرسالة: بيروت، ط1، 1980م.

35-اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء. **فتاوى اللجنة الدائمة (المجموعة الأولى).** جمع وترتيب: أحمد. الناشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء: الرياض.(بدون تاريخ)

36-الـمَحَلِّي، حُسين بن محمد (ت: 1170هـ). **"مزيد النعمة لجمع أقوال الأئمة".** تحقيق: عبد الكريم بن صنيتان العمري.كتاب إلكتروني: موقع المكتبة الشاملة على الشبكة العنكبوتية: http://shamela.ws/index.php/book/11577.

37-**الموسوعة الفقهية الكويتية.**صادرة عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية: الكويت. الطباعة في الفترة ما بين عام 1404ه -1427 هـ.

38-الياسـين، جاسـم بن محمد مهلهل. **"التبيان فيما يحتاجإليه الزوجان".** دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع: المنصورة-مصر. ط1, 1992م.

**مراجع أصول الفقه والقواعد الفقهية:**

1-آل تيمية.**"المُسوَّدة في أصول الفقه"**[بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت: 652هـ)، وأضاف إليها الأب: عبد الحليم بن تيمية (ت: 682هـ)، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية (ت:728هـ)]**.** تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. الناشر: دار الكتاب العربي- بيروت(بدون طبعة, وبدون تاريخ).

2-الآمدي، أبو الحسن، علي بن محمد (المتوفى: 63هـ). **"الإحكام في أصول الأحكام".** تحقيق: عبد الرزاق عفيفي. دار الصميعي: الرياض، ط1 , 1424ه.

3-ابن جزي، الكلبي، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد (ت: 741هـ). **"القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية والتنبيه على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية".**تحقيق: محمد بن سيدي محمد مولاي.نسخة مصورة pdf من الموقع الإلكتروني لجامعة أم القرى: https://uqu.edu.sa/lib/ar/93214604

4-ابن حزم، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد (ت: 456هـ). **"الإحكام في أصول الأحكام".** الشيخ أحمد محمد شاكر. دار الآفاق الجديدة: بيروت. مقابلة على النسخة التي حققها الشيخ: أحمد شاكر (بدون طبعة, وبدون تاريخ).

5-ابن رجب، الحنبلي، زين الدين، عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن (ت: 795هـ). "القواعد لابن رجب". دار الكتب العلمية: بيروت.ط1 , 1995م.

6-ابن قدامة، أبو محمد، المقدسي، عبد الله بن أحمد بن محمد (ت: 620هـ). **"روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل".** مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت. ط2 ,2002م.

7-ابن اللَّحَّام، علاء الدين، أبو الحسن، علي بن محمد بن عباس البعلي (ت: 803هـ). **"المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل".** تحقيق: د. محمد مظهر بقا. جامعة الملك عبد العزيز: مكة المكرمة (بدون طبعة, بدون تاريخ).

8-ابن نجيم، الحنفي، زين الدين بن إبراهيم بن محمد (ت: 970هـ). **"الأشباه والنظائر على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان".** تحقيق: الشيخ زكريا عميرات. دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان ط1، 1419 هـ -1999م.

9-الباكستاني، زكريا بن غلام قادر. **"من أصول الفقه على منهج أهل الحديث".** دار الخراز. ط1, 1423هـ-2002م

10-البخاري، علاء الدين، عبد العزيز بن أحمد بن محمد (ت: 730هـ). **"كشف الأسرار شرح أصول البزدوي".** دار الكتاب الإسلامي (بدون طبعة, بدون تاريخ).

11-التفتازاني، سعد الدين، مسعود بن عمر (ت: 793هـ). **"شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح ".** تحقيق: زكريا عُميرات. دار الكتب العلمية: بيروت. ط1 ,1416ه-1996م.

15-خَلَّاف، عبد الوهاب بن عبد الواحد (ت: 1375هـ). **"علم أصول الفقه".** مكتبة الدعوة: القاهرة، عن الطبعة الثامنة لدار القلم (بدون تاريخ).

16-الخطيب، البغدادي، أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت (ت: 463هـ). **"الفقيه والمتفقه".** تحقيق: عادل بن يوسف العرازي. دار ابن الجوزي: السعودية. ط2، 1421ه.

17-الريسوني، أحمد عبد السلام. **"نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي".** الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط2, 1412 هـ -1992م.

18-الزحيلي، محمد مصطفى."**القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة".**دار الفكر: دمشق. ط1، 1427هـ -2006م.

19-السبكي، تاج الدين، عبد الوهاب بن تقي الدين (ت: 771هـ) **"الأشباه والنظائر".** دار الكتب العلمية: بيروت. ط1, 1411هـ-1991م.

20-السرخسي، شمس الأئمة، محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت: 483هـ). **"أصول السرخسي".** دار المعرفة: بيروت,2000م.

21-السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ)) الأشباه والنظائر. دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ -1990م.

22-الشاطبي، أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى بن محمد (ت: 790هـ). **"الموافقات".** تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان. دار ابن عفان. ط1 1417هـ-1997م.

23-الشاشي، نظام الدين، أبو علي، أحمد بن محمد بن إسحاق (ت: 344هـ) **"أصول الشاشي".** تحقيق: عبد الله محمد الخليلي. دار الكتب العلمية: بيروت. ط1 , 2003م.

24-الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار (ت: 1393هـ) مذكرة في أصول الفقه. مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة. ط5، 2001م.

25-الشيرازي، أبو إسحاق، إبراهيم بن علي بن يوسف (ت: 476هـ) " اللُّمع في أصول الفقه". دار الكتب العلمية. ط2, 2003 م -1424 ه.

26-الصاعدي، حمد بن حمدي. **"المطلق والمقيد".** الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة: المملكة العربية السعودية. ط1، 1423هـ-2003م.

27-الطوفي نجم الدين، أبو الربيع، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الصرصري (ت: 716هـ).**"شرح مختصر الروضة".** تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. مؤسسة الرسالة. ط1، 1407 هـ -1987م.

28-العز بن عبد السلام، عز الدين، عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم (ت: 660هـ). **"قواعد الأحكام في مصالح الأنام".** تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. مكتبة الكليات الأزهرية: القاهرة. 1414 هـ -1991م.

29-العطار، حسن بن محمد بن محمود (ت: 1250هـ). **"حاشية العطار"** على شرح الجلال المحلي على **"جمع الجوامع".** دار الكتب العلمية: بيروت. ط 1 ,1414ه.

30-الغزالي، أبو حامد، محمد بن محمد الطوسي (ت: 505هـ). **"المستصفى".** تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي. دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ -1993م.

31-النملة، عبد الكريم بن علي بن محمد. **"الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح".** مكتبة الرشد: الرياض-المملكة العربية السعودية. ط1، 1420 هـ.

32-النملة، عبد الكريم بن علي بن محمد. **"المهذب في علم أصول الفقه المقارن".** مكتبة الرشد: الرياض. ط1, 1420 هـ -1999م.

**مراجع مصنفات التاريخ والتراجم والسير والبلدان:**

1- ابن أبي أُصَيبعة، أبو العباس، موفق الدين، أحمد بن القاسم بن خليفة (ت: 668هـ).**"عيون الأنباء في طبقات الأطباء".** تحقيق: نزار رضا. دار مكتبة الحياة: بيروت. ط1 , 1965م.

2-ابن أبي الخير، صفي الدين, أحمد بن عبد الله بن أبي الخير (ت: بعد 923هـ) **"خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال"** [وعليه "إتحاف الخاصة بتصحيح الخلاصة" للعلامة علي بن صلاح الدين الصنعاني]. تحقيق: عبد الفتاح أبو غُدة. مكتب المطبوعات الإسلامية:حلب -دار البشائر: بيروت. ط5، 1416 هـ.

3-ابن أبي الوفاء، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي (ت: 775هـ). **"الجواهر المضية في طبقات الحنفية".** تحقيق: عبد الفتاح الحلو. دار هَجَر: القاهرة. ط 2 ,1413ه.

4-ابن أبي يعلى، أبو الحسين، محمد بن محمد بن أبي يعلى (ت: 526هـ). **"طبقات الحنابلة".** تحقيق: محمد حامد الفقي. دار المعرفة: بيروت.ط1 , 1987م.

5-ابن الأثير، أبو الحسن، علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري (ت: 630هـ). **"أسد الغابة في معرفة الصحابة".** تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود.دار الكتب العلمية: بيروت. ط1, 1415هـ -1994 م.

6-ابن الأثير، أبو الحسن، علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري (ت:630هـ) **"الكامل في التاريخ".**تحقيق: عمر عبد السلام تدمري. دار الكتاب العربي: بيروت-لبنان. ط1، 1417هـ - 1997م.

7-ابن بكر، أبو عبد الله، محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى (ت: 741هـ). **"التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان".** تحقيق: د. محمود يوسف زايد. دار الثقافة: الدوحة– قطر. ط1، 1405ه.

8-ابن تَغْري بِرْدِي، أبو المحاسن، جمال الدين، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله (ت: 874هـ). **"النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة".** وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب:مصر, 1936ه(بدون طبعة).

9-ابن الجوزي، أبو الفرج، جمال الدين، عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت: 597هـ). **"صفة الصفوة"** تحقيق: أحمد بن علي. دار الحديث: القاهرة, 1421هـ-2000م.

10-ابن الجوزي، أبو الفرج، جمال الدين، عبد الرحمن بن علي (المتوفى: 597هـ). **"المنتظم في تاريخ الأمم والملوك".** تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية: بيروت. ط1، 1412هـ -1992م.

11-ابن حِبان، أبو حاتم، البُسْتي، محمد بن حبان (ت: 354هـ). **"مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار".** تحقيق: مرزوق على ابراهيم. دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع: المنصورة. ط1, 1411هـ -1991م.

12-ابن حجر، العسقلاني، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد (ت: 852هـ). **"الإصابة في تمييز الصحابة"**. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض. دار الكتب العلمية: بيروت. ط1, 1415 هـ.

13-ابن حجر، أبو الفضل، العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد (ت: 852هـ). **"الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة".** تحقيق: محمد عبد المـــُعيد ضان. مجلس دائرة المعارف العثمانية: حيدر اباد-الهند. ط2، 1392هـ-1972م.

14-ابن حجر، العسقلاني، أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد (ت: 852هـ). **" رفع الإصر عن قضاة مصر".** تحقيق: د. علي محمد عمر. مكتبة الخانجي: القاهرة. ط1، 1418 هـ -1998 م.

15-ابن حزم، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد (ت: 456هـ) **"جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى لابن حزم"**. تحقيق: إحسان عباس. دار المعارف: مصر. ط1(بدون تاريخ).

16-ابن حزم، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد (ت: 456هـ).**"جمهرة أنساب العرب".** تحقيق: لجنة من العلماء. دار الكتب العلمية: بيروت. ط1، 1403ه-1983م.

17-ابن خلدون، الحضرمي،أبو زيد، عبد الرحمن بن محمد بن محمد (ت: 808هـ)**. "ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر". المعروف بـ "تاريخ ابن خلدون".**تحقيق: خليل شحادة. دار الفكر: بيروت. ط2، 1408 هـ -1988م.

18-ابن خَلكان، أبو العباس، شمس الدين، أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت: 681هـ). **"وفَيَات الأعيان وأنباء أبناء الزمان".** تحقيق: إحسان عباس. دار صادر: بيروت, 1994م(بدون طبعة).

19-ابن خياط، أبو عمرو، خليفة بن خياط الشيباني (ت: 240هـ). **"طبقات خليفة بن خياط"**[رواية: موسى بن زكريا بن يحيى التستري، ومحمد بن أحمد بن محمد الأزدي]. تحقيق: د.سهيل زكار. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت, 1414هـ -1993م(بدون طبعة).

20-ابن سعد، أبو عبد الله، محمد بن سعد بن منيع (ت:230هـ). **"الطبقات الكبرى"**

تحقيق: إحسان عباس. دار صادر: بيروت. ط1، 1968 م.

21-ابن عبد البر، أبو عمر، النمري، يوسف بن عبد الله بن محمد (ت: 463هـ). **"الاستيعاب في معرفة الأصحاب"** تحقيق: علي محمد البجاوي. دار الجيل: بيروت. ط1، 1412 هـ -1992م.

22-ابن عبد الحكم، أبو القاسم، المصري، عبد الرحمن بن عبد الله (ت: 257ه) ـ**"فتوح مصر والمغرب".** تحقيق: محمد صبيح. مكتبة ابن تيمية: القاهرة، 1394هـ**(بدون طبعة).**

23-ابن عساكر، أبو القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله (ت: 571هـ) **"تاريخ دمشق"**

تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت, 1415هـ-1995م.

24-ابن العماد، أبو الفلاح، الحنبلي، عبد الحي بن أحمد بن محمد (ت: 1089هـ). **"شذرات الذهب في أخبار من ذهب".** تحقيق: محمود الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط. دار ابن كثير: دمشق-بيروت. ط1، 1406 هـ -1986 م.

25-ابن فـَــرْحون، برهان الدين، إبراهيم بن علي بن محمد (ت: 799هـ). **"الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب".** تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور. دار التراث للطبع والنشر: القاهرة.(بدون تاريخ).

26-ابن الفَرَضِيّ، أبو الوليد، عبد الله بن محمد بن يوسف (ت: 403هـ). **"تاريخ علماء الأندلس".** تحقيق: السيد عزت العطار. مكتبة الخانجي: القاهرة. ط2، 1408 هـ -1988م.

27-ابن قُتيبة،الدِّينَوَرِي، أبو محمد، عبد الله بن مسلم (ت: 276هـ). **"المعارف".** تحقيق: ثروت عكاشة. الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة. ط2، 1992م.

27-ابن قُطلُوبغا، زين الدين أبو العدل، قاسم بن قُطلُوبغا (ت: 879هـ). **"تاج التراجم".** تحقيق: محمد خير رمضان يوسف. دار القلم: دمشق. ط1، 1413ه-1992م.

29-ابن كثير، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير (ت: 774هـ). **"البداية والنهاية".** تحقيق: علي شيري. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1, 1408هـ -1988 م.

30-ابن كثير، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر الدمشقي (ت: 774هـ). **"السيرة النبوية"** (من البداية والنهاية لابن كثير). تحقيق: مصطفى عبد الواحد. دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت-لبنان, 1395 هـ -1976م.(بدون طبعة).

31-ابن المطهر، المقدسي، الـمُــــطهر بن طاهر (ت: نحو 355هـ). **"البدء والتاريخ".** مكتبة الثقافة الدينية: بور سعيد-جمهورية مصر العربية(بدون طبعة, وبدون تاريخ).

32-ابن مَنْدَه، أبو عبد الله، محمد بن إسحاق بن محمد (ت: 395هـ). **"معرفة الصحابة".** تحقيق: عامر حسن صبري. مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة: أبو ظبي. ط1، 1426 ه-2005م.

33-ابن نُقْطة، أبو بكر، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر (ت: 629هـ).**"إكمال الإكمال"** [وهو تكملة لكتاب "الإكمال" لابن ماكولا]. تحقيق: د.عبد القيوم عبد رب النبي. جامعة أم القرى: مكة المكرمة. ط1، 1410ه.

34-ابن هشام، أبو محمد، جمال الدين، عبد الملك بن هشام بن أيوب الأنصاري (ت: 213هـ).**"السيرة النبوية لابن هشام".** تحقيق: مصطفى السقا وآخرون. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده: القاهرة. ط2, 1375هـ -1955 م.

35-ابن يونس، أبو سعيد،الصَّدَفي، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس (ت: 347هـ**)."العقيد في أخبار تاريخ الصعيد"** المعروف بـــ" **تاريخ ابن يونس المصري"**. دار الكتب العلمية، بيروت. ط1،1421هـ.

36-أبو العرب، التميمي، محمد بن أحمد بن تميم (ت: 333هـ). **"طبقات علماء إفريقية".**دار الكتاب اللبناني: بيروت- لبنان(بدون طبعة, وبدون تاريخ).

37-أبو العرب، التميمي، محمد بن أحمد بن تميم(ت:333هـ). **"المـِـَحـن".**تحقيق: عمر سليمان العقيلي.دار العلوم: الرياض، السعودية. ط1، 1404هـ -1984م.

38-أبونعيم،الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق (ت: 430هـ**). "حِلْية الأولياء وطبقات الأصفياء"**.مطبعة السعادة: القاهرة، 1394هـ -1974م(بدون طبعة).

39-أبو نعيم، الأصبهاني أحمد بن عبد الله بن أحمد (ت: 430هـ). **"معرفة الصحابة".** تحقيق: عادل بن يوسف العزازي. دار الوطن للنشر: الرياض. ط1, 1419هـ -1998م.

40-أحمد أمين بن إبراهيم الطباخ. **"فجر الإسلام".** مكتبة نهضة مصر: القاهرة. ط61 , 1965م.

41-الأزرقي، أبو الوليد، محمد بن عبد الله بن أحمد (ت: 250هـ). **"أخبار مكة وما جاء فيها من الأثار".** تحقيق: رشدي الصالح ملحس. دار الأندلس للنشر: بيروت,1983م (بدون طبعة).

42-البغوي، أبو القاسم، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز (ت: 317هـ).**"معجم الصحابة".** تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني. دار البيان: الكويت. ط1،1421هـ.

43-البكري، أبو عبيد، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد (ت: 487هـ). **"معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع".** عالم الكتب: بيروت. ط3، 1403 هـ.

44-البلادي، عاتق بن غيث (ت: 1431هـ). **"معالم مكة التأريخية والأثرية".** دار مكة للنشر والتوزيع. ط1، 1400 هـ-1980م.

45-البلادي، عاتق بن غيث بن زوير (ت:1431هـ).**"المعالم الجغرافية الواردة في السيرة النبوية".** دار مكة للنشر والتوزيع: مكة المكرمة. ط1، 1402 هـ -1982م.

46-البَلَاذُري، أبو الحسن، أحمد بن يحيى بن جابر (ت: 279هـ). **"جُمل من أنساب الأشراف".** تحقيق: سهيل زكار، ورياض الزركلي. دار الفكر: بيروت. ط1، 1417 هـ -1996 م.

47-البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين (المتوفى: 458هـ). **"دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة" .** دار الكتب العلمية: بيروت. ط1, 1405ه.

48-الجَبَرْتي، عبد الرحمن بن حسن (ت: 1237هـ). **" عجائب الآثار في التراجم والأخبار تاريخ الجبرتي"**. تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. دار الكتب المصرية (عن طبعة بولاق). ط1-1998م.

49-الحموي، شهاب الدين، أبو عبد الله، ياقوت بن عبد الله الرومي (ت: 626هـ). **"معجم البلدان".** دار صادر: بيروت.ط2، 1995م.

50-الحَمِيدي، أبو عبد الله، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حَميد (ت: 488هـ) **"جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس".** الدار المصرية للتأليف والنشر: القاهرة,1966م(بدون طبعة).

51-الحِميرى، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن عبد المنعم (ت: 900هـ). **"الروض المعطار في خبر الأقطار".** تحقيق: إحسان عباس. مؤسسة ناصر للثقافة: بيروت. ط2، 1980م.

52-خالد عز العرب. **"الفسطاط: النشأة، الازدهار، الانحسار".** دار الآفاق العربية: القاهرة. ط1, 1998م.

53-الخطيب،البغدادي، أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت (ت: 463هـ). **"تاريخ بغداد".** تحقيق: بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي: بيروت. ط1، 1422هـ -2002 م.

54-الخطيب،البغدادي، أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت (ت: 463هـ). **"تلخيص المتشابه في الرسم".** تحقيق: سُكينة الشهابي. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر: دمشق. ط1، 1985م.

55-الدولابي، أبو بِشْر، محمد بن أحمد بن حماد (ت: 310هـ) **"الكنى والأسماء".** تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. دار ابن حزم: بيروت-لبنان. ط1، 1421هـ-2000م.

56-الذهبي، أبو عبد الله، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت: 748هـ). **"تاريخ الإسلام ووَفَيَات المشاهير والأعلام"**. تحقيق: بشار عوّاد معروف. دار الغرب الإسلامي:بيروت. ط1، 2003 م.

57-الذهبي، أبو عبد الله، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت: 748هـ). **"العبر في خبر من غبر".** تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية: بيروت. ط1 ,1405ه-1985م.

58-الذهبي، أبو عبد الله، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز(ت :748هـ). **"سير أعلام النبلاء".** تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة: بيروت. ط3، 1405 هـ -1985م.

59-الزبيري، أبو عبد الله، مصعب بن عبد الله (ت: 236هـ). **"نسب قريش".** تحقيق: ليفي بروفنسال، أستاذ اللغة والحضارة بجامعة "السوربون ". دار المعارف، القاهرة، ط3.

60-الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي(ت: 1396هـ).**" الأعلام".** دار العلم للملايين: بيروت. ط15، أيار / مايو 2002 م.

61-السبكي، تاج الدين، عبد الوهاب بن تقي الدين (ت: 771هـ) **"طبقات الشافعية الكبرى"**. تحقيق: محمود محمد الطناحي-عبد الفتاح محمد الحلو. هجر للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة. ط2، 1413هـ

62-السخاوي، أبو الخير، شمس الدين، محمد بن عبد الرحمن بن محمد (ت: 902هـ). **"الضوء اللامع لأهل القرن التاسع".** منشورات دار مكتبة الحياة: بيروت(بدون طبعة, وبدون تاريخ).

63-السَّمْعَاني، أبو سعد، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي (ت: 562هـ)**"الأنساب".** تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي وغيره. مجلس دائرة المعارف العثمانية: حيدر آباد. ط1، 1382هـ -1962م.

64-السُّهَيْلِي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (ت: 581هـ). **"الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام".** تحقيق: عمر عبد السلام السلامي. دار إحياء التراث العربي: بيروت. ط1، 1421هـ-2000م.

65-السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ). **"إسعاف المُبطأ برجال الموطأ"**. المكتبة التجارية الكبرى: مصر.سنة1969م.

66-السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت:911هـ). "**حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة".** تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه): القاهرة. ط1, 1387 هـ -1967 م.

67-السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ). **"الخصائص الكبرى".** دار الكتب العلمية: بيروت, 1405ه-1985م(بدون طبعة).

68-السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ). **"طبقات الحفاظ".** دار الكتب العلمية: بيروت. ط1، 1403ه.

69-شُرَّاب، محمد بن محمد حسن.**"المعالم الأثيرة في السنة والسيرة".**دار القلم، الدار الشامية: دمشق، بيروت. ط1, 1411 هـ.

70-الشوكاني،محمد بن علي بن محمد بن عبد الله(ت: 1250هـ). **"البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع"**. دار المعرفة: بيروت. ط1 ,1418ه.

71-الشِّيرازي، أبو إسحاق، إبراهيم بن عليبن يوسف الفيروزآبادي(ت: 476هـ). **"طبقات الفقهاء".** [تهذيب: محمد بن مكرم ابن منظور (ت:711هـ)].تحقيق: إحسان عباس. دار الرائد العربي: بيروت. ط1، 1970م.

72-الصالحي، محمد بن يوسف الشامي (ت: 942هـ). **"سبل الهدى والرشاد، في سيرة خير العباد، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد"**. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض. دار الكتب العلمية: بيروت-لبنان. ط1،1414 هـ.

73-الصَّفَدي، صلاح الدين، خليل بن أيبك بن عبد الله (ت: 764هـ). **"الوافي بالوفيات".** تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى. دار إحياء التراث: بيروت, 1420هـ-2000م**.**

74-الصَّيْمَري، أبو عبد الله، الحسين بن علي بن محمد (ت: 436هـ). **"أخبار أبي حنيفة وأصحابه"**. عالم الكتب: بيروت. ط2،1405هـ -1985م.

75-الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير (المتوفى: 310هـ). **" تاريخ الرسل والملوك"** المعروف بــ**" تاريخ الطبري".**دار التراث: بيروت. ط2, 1387 هـ.

76-عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ."**مشاهير علماء نجد وغيرهم".**دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر: الرياض. ط1، 1392هـ -1972م.

77-علي مبارك بن سليمان باشا (ت: 1311 هـ)**. "الخطط التوفيقية".** بولاق، المطبعة الكبرى الأميرية:القاهرة,1306ه.(بدون طبعة).

78-عُلَيش، محمد سيف الدين. **"عبد الله بن عمرو بن العاص وصحيفته الصادقة".** الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة, 1986م(بدون طبعة).

79-العمري، أكرم بن ضياء.**"عصر الخلافة الراشدة: محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق منهج المحدثين".** مكتبة العبيكان: المملكة العربية السعودية.ط1, 1416ه.

80-عِيَاض،القاضي، أبو الفضل، عياض بن موسى بن عياض(ت: 544هـ). **"ترتيب المدارك وتقريب المسالك".** تحقيق: ابن تاويتالطنجي، وآخرون. مطبعة فضالة: المغرب، تمت طباعته على أجزاء في الفترة ما بين 1965 م-1983م.

80-الفاكهي، أبو عبد الله، محمد بن إسحاق بن العباس (ت: 272هـ) أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه. تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش. دار خضر: بيروت. ط2، 1414ه.

81-الفسوي، أبو يوسف، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي (ت: 277هـ). **"المعرفة والتاريخ"**.تحقيق: أكرم ضياء العمري. مؤسسة الرسالة: بيروت. ط2،1401 هـ-1981م.

82-القزويني، زكريا بن محمد بن محمود (ت: 682هـ). **"آثار البلاد وأخبار العباد".**دار صادر: بيروت (بدون طبعة, وبدون تاريخ).

83-القطيعي، ابن شمائل، صفيّ الدين، عبد المؤمن بن عبد الحق (المتوفى: 739هـ). **"مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع".** دار الجيل: بيروت. ط1، 1412 ه.ـ

84-القِفْطي، علي بن يوسف بن إبراهيم الشَّيْبَاني (ت: 646 ه) ـإخبار العلماء أخبار الحكماء. مطبعة دار السعادة: مصر، ط1 ,1326ه.

85-كحالة، رضا بن عمر أعلام النساء. الشركة المتحدة للنشر والتوزيع: بيروت. ط1. ,1999م.

86-كحّالة، عمر بن رضا بن محمد راغب(ت: 1408هـ). **"معجم قبائل العرب القديمة والحديثة"**. مؤسسة الرسالة: بيروت. ط7، 1414 هـ -1994م.

87- كحّالة، عمر بن رضا بن محمد (ت: 1408هـ). **"معجم المؤلفين".** مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي: بيروت. ط3, 1977م.

88-الكرمي، مرعي بن يوسف بن أبى بكر (ت: 1033هـ). "الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية". تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف. مؤسسة الرسالة: بيروت. ط2, 1985م.

89-الـمُقْري، شهاب الدين، أحمد بن محمدبن أحمد بن يحيىالتلمساني (ت: 1041هـ). **"نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب"** المعروف اختصارا بـــ" **نفح الطيب".** تحقيق: إحسان عباس. دار صادر: بيروت-لبنان. ط1, 1968م.

90-المقريزي، تقي الدين، أبو العباس، أحمد بن علي بن عبد القادر (ت: 845هـ). **"إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع".** تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي**.** دار الكتب العلمية: بيروت. ط1، 1420 هـ -1999 م.

91-النُّبَاهي، أبو الحسن، علي بن عبد الله بن محمد (ت: نحو 792هـ).**"المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا"** المعروف بــ**" تاريخ قضاة الأندلس".** تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة. دار الآفاق الجديدة: بيروت-لبنان. ط5، 1403هـ-1983م.

92-نزار أباظة، ومحمد رياض المالح.**"إتمام الأعلام"**[وهو تتمة لكتاب "الأعلام" لخير الدين الزركلي]**. دار صادر : بيروت, ط1,** 1420هـ- 1999م.

93-النووي، أبو زكريا، محيي الدين، يحيى بن شرف(ت: 676هـ).**" تهذيب الأسماء واللغات".** إدارة الطباعة المنيرية: القاهرة، دار الكتب العلمية: بيروت(بدون تاريخ).

94-الواقدي، أبو عبد الله، محمد بن عمر بن واقد السهمي (المتوفى: 207هـ).**"كتاب المغازي".** تحقيق: مارسدن جونس. دار الأعلمي: بيروت. ط3 , 1409ه-1989م.

95-اليعقوبي، ابن واضح، أحمد بن إسحاق بن جعفر (ت: بعد 292هـ). **"كتاب البلدان".** دار الكتب العلمية: بيروت. ط1، 1422 ه.

**مراجع اللغة والمعاجم والأدب:**

1-إبراهيم مصطفى؛ وآخرون. **"المعجم الوسيط".**دار الدعوة: القاهرة، ط1 , 1400ه.

2-ابن الأثير، أبو السعادات، الجزري، المبارك بن محمد (ت: 606هـ). **"النهاية في غريب الحديث والأثر".** تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي. المكتبة العلمية: بيروت، ط1, 1399هـ -1979م.

3-ابن دُرَيْد، أبو بكر، محمد بن الحسن (ت: 321هـ). **"الاشتقاق".** تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الجيل: بيروت. ط1، 1411 هـ -1991م.

4-ابن دُريد، أبو بكر، محمد بن الحسن (ت: 321هـ). "**جمهرة اللغة".** تحقيق: رمزي منير بعلبكي**.** دار العلم للملايين: بيروت. ط1، 1987م.

5-ابن الجوزي، أبو الفرج، جمال الدين، عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت: 597هـ). **"غريب الحديث".** تحقيق: عبد المعطي أمين القلعجي. دار الكتب العلمية: بيروت: لبنان. ط1، 1405 – 1985م.

6-ابن سِيْدَه، الـمُــرسي، أبو الحسن، علي بن إسماعيل (ت: 458هـ). **"المحكم والمحيط الأعظم".** تحقيق: عبد الحميد هنداوي. دار الكتب العلمية: بيروت. ط1، 1421 هـ -2000 م.

7-ابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكرياء (ت: 395هـ). **"مجمل اللغة لابن فارس".** تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان. مؤسسة الرسالة: بيروت. ط2, 1406 هـ -1986 م.

8-ابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكرياء (ت: 395هـ**)." معجم مقاييس اللغة".** تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دمشق: دار الفكر, 1399هـ -1979م(بدون طبعة).

9-ابن منظور، الأفريقي، محمد بن مكرم بن علي المصري (ت: 711هـ).**"لسان العرب"**. دار صادر: بيروت، ط3, 1414ه.

10-ابن النديم، أبو الفرج، محمد بن إسحاق بن محمد (ت: 438هـ). **"الفَهْرَست".** تحقيق: إبراهيم رمضان. دار المعرفة: بيروت. ط2, 1417 هـ -1997 م.

11-الأنباري، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد(ت: 328هـ). "**الزاهر في معاني كلمات الناس"**. تحقيق: حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة: بيروت. ط1، 1412 هـ -1992م.

12-أبو جيب، سعدي.**"القاموس الفقهي لغة واصطلاحا".** دار الفكر: دمشق. ط2, 1408هـ -1988م.

13-أبو عُبيد، القاسم بن سلاّم بن عبد الله (ت: 224هـ). **"غريب الحديث"**. تحقيق: د. محمد عبد الـمُعيد خان. مطبعة دائرة المعارف العثمانية: حيدر آباد-الهند. ط1، 1384 هـ -1964 م.

14-الأزهري، أبو منصور، محمد بن أحمد الـهَروي (المتوفى: 370هـ). **"تهذيب اللغة".** تحقيق: محمد عوض مرعب. دار إحياء التراث العربي: بيروت. ط1، 2001م.

15-البعْلي، أبو عبد الله، محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل (ت: 709هـ). **"المُطْلِع على ألفاظ المُقنع"**.تحقيق: محمود الأرناؤوط، وياسين محمود الخطيب.مكتبة السوادي: جدة. ط1, 1423هـ -2003 م.

16-الجاحظ، أبو عثمان، عمرو بن بحر(ت: 255هـ).**"البيان والتبيين".** دار ومكتبة الهلال: بيروت, 1423 هـ(بدون طبعة).

17-الجِرْجَاني، علي بن محمد الشريف (ت: 816هـ). **" التعريفات".** دار الكتب العلمية: بيروت-لبنان. ط1, 1403هـ -1983م.

 18-الجَوْهَري، أبو نصر، إسماعيل بن حماد (ت: 393هـ). **" الصِّحَاح: تَاج اللُّغَة وصِحاح العَرَبيَّة ".** تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين: بيروت. ط4, 1407هـ‍ -1987م.

19-الحِمْيَرى، نَشْوان بن سعيد بن نشوان (ت: 573هـ). **"شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم".** تحقيق: د.حسين بن عبد الله العمري، وآخرون. دار الفكر المعاصر: بيروت-لبنان، دار الفكر: دمشق – سورية. ط1، 1420 هـ -1999م.

20-الخَطَّابي، أبو سليمان، حَـمْد بن محمد بن إبراهيم البُستي (ت: 388هـ). **"غريب الحديث"**. تحقيق: عبد الكريم إبراهيم، الغرباوي، وعبد القيوم عبد رب النبي. دار الفكر: دمشق, 1402هـ -1982م(بدون طبعة).

21-الدِّينَوَرِي، ابن قُـتَيْبة، أبو محمد، عبد الله بن مسلم (ت: 276هـ). **"غريب الحديث".** تحقيق: د.عبد الله الجبوري. مطبعة العاني: بغداد. ط1، 1397ه.

22-الــرَّازِي، أبو عبد الله، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت: 666هـ). **"مختار الصحاح".** تحقيق: يوسف الشيخ محمد. المكتبة العصرية -الدار النموذجية: بيروت، صيدا. ط5، 1420هـ -1999م.

23-الزَّمَخْشَري، أبو القاسم، محمود بن عمرو بن أحمد (ت: 538هـ). **"الفائق في غريب الحديث والأثر".** تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبوالفضل إبراهيم. دار المعرفة: بيروت-لبنان، ط2(بدون تاريخ).

24-صِدِّيق حسن خان، أبو الطيب، محمد بن حسن بن علي بن لطف الله (ت: 1307هـ). **"أبجد العلوم".** دار ابن حزم. ط1, 1423 هـ-2002 م.

25-عبد الحميد، أحمد مختار (ت: 1424هـ). **"معجم اللغة العربية المعاصرة".** عالم الكتب، ط1، 1429 هـ -2008 م.

26-عبد اللطيف عاشور. **"موسوعة الطير والحيوان في الحديث النبوي**". مكتبة القرآن: القاهرة.ط1 ,200م.

27-الفَرَاهِيدي، أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (ت: 170هـ). **"كتاب العين".** تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال: القاهرة(بدون طبعة, وبدون تاريخ).

28-الفيومي, أبو العباس, أحمد بن محمد بن علي (ت: نحو 770هـ) **"المصباح المنير في غريب الشرح الكبير".** المكتبة العلمية – بيروت(بدون طبعة, وبدون تاريخ).

29-الفَيرُوزآبادِى، أبو طاهر، مجد الدين، محمد بن يعقوب (ت: 817هـ).**"القاموس المحيط".** تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي. مؤسسة الرسالة: بيروت. ط8، 1426 هـ -2005 م.

30- قَـلْعَجي، محمد رواس، و قنيبي, حامد صادق.**"معجم لغة الفقهاء".** دار النفائس: عَمان-الأردن. ط2، 1408 هـ -1988م.

31-القَوْنَوي، قاسم بن عبد الله بن أمير علي (ت: 978هـ). **"أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء".** تحقيق: يحيى حسن مراد. الكتب العلمية: بيروت, 2004م-1424هـ.

32-الـمُبَرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت: 285هـ). **"الكامل في اللغة والأدب".** تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي: القاهرة. ط3, 1417هـ -1997م.

33-الـمَنَاوي، زين الدين، محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين (ت: 1031هـ). **"التوقيف على مهمات التعاريف".** عالم الكتب: القاهرة. ط1، 1410هـ-1990م.

34-النووي، أبو زكريا، محيي الدين، يحيى بن شرف (ت: 676هـ). **"تحرير ألفاظ التنبيه".** تحقيق: عبد الغني الدقر. دار القلم: دمشق، ط1، 1408 ه.

35-النُّوَيْري، شهاب الدين، أحمد بن عبد الوهاب القرشي(ت: 733هـ). "**نهاية الأرب في فنون الأدب"**. دار الكتب والوثائق القومية: القاهرة. ط1، 1423 هـ.

**مراجع العقائد والرقاق والآداب:**

1-الآجُرِّيُّ، أبو بكر، محمد بن الحسين بن عبد الله(ت: 360هـ). **"الشريعة".** تحقيق: د.عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي. دار الوطن: الرياض-السعودية. ط2, 1420هـ -1999م.

3-ابن تيمية، أبو العباس، تقي الدين، أحمد بن عبد الحليم (ت: 728هـ). "**اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم".** تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل. دار عالم الكتب: بيروت. ط7، 1419هـ -1999م.

4- ابن حزم، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد (ت: 456هـ) **"الفِصَل في الملل والأهواء والنحل".** دار المعرفة: بيروت. ط2, 1395ه.

5- ابن المبارك، المروزي، أبو عبد الرحمن، عبد الله بن المبارك بن واضح (ت: 181هـ). **"الزهد والرقائق لابن المبارك".** تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. دار الكتب العلمية: بيروت.ط2, 1419ه.

6-الألباني، أبو عبد الرحمن، محمد ناصر الدين (ت: 1420هـ). **"تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد**". المكتب الإسلامي: بيروت،ط4.

7- الغزالي، أبو حامد، محمد بن محمد (ت: 505هـ).**"إحياء علوم الدين".** دار المعرفة: بيروت. ط1, 1402ه-1982م.

8-القرطبي، شمس الدين، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح (ت: 671هـ). "**التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة"**. تحقيق: د. الصادق بن محمد بن إبراهيم. مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع: الرياض. ط1، 1425ه.ـ

9-الـهـَيْتَمي، ابن حجر، أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي (ت: 974هـ). **"الزواجر عن اقتراف الكبائر".** الناشر: دار الفكر: بيروت. ط1، 1407هـ -1987م.

**الموسوعات والدوريات والمواقع الإلكترونية:**

1-جريدة الأهرام المصرية، عدد: 2 / 6 / 1954م.

3-مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، عدد شوال1422 ه.

4-مجموعة أبحاث المؤتمر العالمي الخامس عن الطب الإسلامي.

5-المكتبة الإلكترونية الشاملة، الإصدار: 3.48.

6-موقع الأسعار العالمية للذهب والفضة: http://www.silvergoldpricetoday.com

7-موقع أسعار العملات العالمية: http://www.dollarinvestors.com

**8-موقع طريق الإسلام:** [www.islamway.net](http://www.islamway.net)

9-**الموقع الإلكتروني** للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المصرية: <http://www.gafrd.org/posts/86712>

10-موقع الشيخ :محمد بن صالح العثيمين: http://www.ibnothaimeen.com

11-موقع المكتبة الشاملة: http://www.shamela.ws

أبها – المملكة العربية السعودية

في السابع من شهر الله المعظم رجب لعام 1435 من هجرة المصطفى صلى الله عليه وسلم

1. - "السنن الكبرى للبيهقي"( ص: 9/517رقم 19318), تحقيق: محمد عبد القادر عطا, دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان. ط3، 1424هـ - "المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما" المعروف اختصارا بــ" الأحاديث المختارة" للضياء المقدسي( ص: 9/218 رقم 208), تحقيق: عبد الملك بن دِهيش, دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت-لبنان. ط3، 1420هـ . [↑](#footnote-ref-1)
2. - تاريخ دمشق لابن عساكر(ص: 31/243-244) تحقيق: عمرو بن غرامة, ط: دار الفكر: بيروت, 1415هـ- الإصابة لابن حجر 4/165-تهذيب التهذيب للذهبي 5/337. [↑](#footnote-ref-2)
3. - هناك خلاف في سنة وفاته، وفي عُمره، وسنذكره عند الكلام على وفاته بشيء من التفصيل, انظر ص:31 وما بعدها. [↑](#footnote-ref-3)
4. - وذلك بطرح تاريخ وفاته من سنين عمره عند الوفاة: 72-65= 7. [↑](#footnote-ref-4)
5. - انظر: الأنساب للسمعاني337-رجال صحيح مسلم لابن مَنْجُوية1/338-تاريخ دمشق31/243-244-الإصابة4/165. [↑](#footnote-ref-5)
6. - انظر: الاشتقاق لابن دريد 121-122- معرقة الصحابة لأبي نعيم3/1662-نسب قريش للزبيري1/40. [↑](#footnote-ref-6)
7. -البداية والنهاية لابن كثير8/28. تحقيق: علي شيري. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1, 1408ه. [↑](#footnote-ref-7)
8. - اسمه أصحمة: ملك الحبشة. معدود في الصحابة، وكان ممن حسُن إسلامه ولم يهاجر. لا رؤية له ؛ توفي ببلاده، وصلى عليه النَّبِيّ بالمدينة صلاة الغائب. (انظر ترجمته في: تاريخ ابن أبي خيثمة2/35- معرفة الصحابة لابن منده, ص 200-أسد الغابة 1/252). [↑](#footnote-ref-8)
9. - السيرة النبوية لابن هشام1/333- دلائل النبوة لأبي نعيم1/246- جوامع السيرة لابن حزم51- تاريخ الإسلام للذهبي1/80. [↑](#footnote-ref-9)
10. - متفق عليه: صحيح البخاري, كتاب: أصحاب النبي, باب: قول النبي :"لو كنت متخذا خليلا" 5/5 رقم3662- صحيح مسلم,كتاب: فضائل الصحابة,باب: من فضائل أبي بكر الصديق 4/1865رقم2384.

    وذات السلاسل: موقع به الغزوة، التي كانت سنة 8 هـ. وتقع حاليا في شمال المملكة العربية السعودية في منطقة تبوك. (انظر: السيرة لابن هشام6/31-الكامل في التاريخ1/324- المعرفة و التاريخ للفسوي 1/19-المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، محمد حسن شُرَّاب:142) [↑](#footnote-ref-10)
11. - سلطنة: تقع على ساحل بحر اليمن (ما بين بحر العرب والخليج العربي), عاصمتها"مسقط". بها اجتماع الخوارج الأباضية، أتباع عبد الله بن أباض، الذي ظهر زمن مروان بن محمد، آخر الأمويين. (انظر: معجم البلدان 4/151-آثار البلاد وأخبار العباد، ص56). [↑](#footnote-ref-11)
12. - أخرجه أحمد 5/199رقم 17449- والترمذي5/687رقم 3844، وقال: غريب، وليس إسناده بالقوى. والطبراني في الكبير 17/306 رقم 845-تعظيم قدر الصلاة للمروزي2/511رقم566. والحديث حسنه الألباني في صحيح الجامع1/227. [↑](#footnote-ref-12)
13. -أخرجه الترمذي, باب: مناقب عمرو بن العاص 6/170رقم 3844، وقال: هذا حديث إنما نعرفه من حديث نافع بن عمر، ونافع ثقة وليس إسناده بمتصل وابن أبى مليكة لم يدرك طلحة. أهـ. وأخرجه الطبرانى في الكبير 1/115رقم 208، وأبو نعيم في الحلية9/55، والضياء المقدسي في المختارة 1/432، وقال: إسناده حسن. قلت: إسناده حسن لكن فيه انقطاع كما ذكر الترمذي. [↑](#footnote-ref-13)
14. - هشام بن العاص بن وائل(ت:13هـ): أسلم بمكة قديما، وهاجر إلى بلاد الحبشة في الهجرة الثانية. ثم عاد إلى مكة حين بلغته هجرة النبي إلى المدينة، يريد اللحاق به، فحبسه أبوه وقومه بمكة. فأقام إلى ما بعد وقعة " الخندق " ورحل إلى المدينة، فشهد الوقائع. قتل في أجنادين، وقيل: في اليرموك.وكان صالحا شجاعا (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد 4/140-الإصابة لابن حجر، ص8967). [↑](#footnote-ref-14)
15. - الإمام أحمد في المسند2/353 رقم8626– النسائي في الكبرى,كتاب: المناقب, باب: مناقب هشام بن العاص 7/369رقم8242- والحاكم في المستدرك,كتاب: معرفة الصحابة, باب: مناقب هشام بن العاص3/268 رقم 5053. وقال:صحيح على شرط مسلم. وسكت عنه الذهبي. وقال الهيثمى في مجمع الزوائد9/352: رجال الكبير وأحمد رجال الصحيح، غير محمد بن عمرو، وهو حسن الحديث.أ ه. والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع1/70. [↑](#footnote-ref-15)
16. - أحمد في المسند4/197رقم 17798-البخاري في الأدب المفرد1/112رقم 299-الطبراني في الكبير20/232رقم1170-الطيالسي في مسنده2/174رقم1061. قال الهيثمي في (مجمع الزوائد4/86رقم 6242): ورواه أبو يعلى بنحوه، ورجال أحمد وأبي يعلى رجال الصحيح أ هـ. وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد1/127. [↑](#footnote-ref-16)
17. - الأبيات من (الطويل)، قالها وهو يخاطب عِمَارة بن الوليد عند النجاشي، لما أخبره عمارة أن زوجة الملك النجاشي عَلِقَته. (انظر: نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري 20/298-الاستيعاب لابن عبد البر3/1188). [↑](#footnote-ref-17)
18. -البيان والتبيين للجاحظ(ص: 36). دار الهلال: بيروت, 1423هـ. [↑](#footnote-ref-18)
19. -سير أعلام النبلاء3/55. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون. الرسالة: بيروت. ط3،1405هـ . [↑](#footnote-ref-19)
20. -انظر ترجمته في: تاريخ دمشق 46/108-البداية والنهاية 8/28-أسد الغابة 4/232-تاريخ الإسلام 3/54 -معرفة الصحابة لأبي نعيم 14 / 162-الأنساب للسمعاني3/345. وخبر وفاته رواه مسلم بطوله(كتاب: الإيمان, باب: كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الهجرة والحج1/112رقم121). [↑](#footnote-ref-20)
21. - "جُمل من أنساب الأشراف" للبَلَاذُري 2/331. تحقيق:سهيل زكار، ورياض الزركلي. دار الفكر: بيروت. ط1، 1417هـ -1996م. [↑](#footnote-ref-21)
22. - المحن لأبي العرب التميمي317-فتوح مصر لابن عبد الحكم 183-كنز العمال12/660رقم36009. والظاهر أن القصة لا تصح، رواها أبو العرب وابن عبد الحكم بإسنادين فيهما انقطاع وجهالة. والله أعلم. [↑](#footnote-ref-22)
23. - انظر ترجمته في: الاستيعاب 3/1375-الإصابة 3/ 361-455-أسد الغابة5/102-نسب قريش1/411. [↑](#footnote-ref-23)
24. - أنظر ترجمتها في: السيرة النبوية لابن هشام4/7-جمهرة أنساب العرب لابن حزم 1/65-البداية والنهاية 4/12. [↑](#footnote-ref-24)
25. - أي تحتفي به وتظهر السرور والفرح به, وَأكْثر السُّؤَال عَن حَاله. (انظر: المحكم لابن سيده3/450, مادة: ح ف ي). [↑](#footnote-ref-25)
26. - رواه المستدرك للحاكم, كتاب: معرفة الصحابة, باب:ذكر عبد الله بن عمرو بن العاص 3/605رقم 6243. ولم يعقب عليه الذهبي. قلت: إسناده حسن. [↑](#footnote-ref-26)
27. - ذكرها ابن حبان في ترجمة عبد الله بن عمرو. انظر: الثقات لابن حبان(6/211). دائرة المعارف العثمانية: حيدر آباد،الهند. ط1، 1393ه. [↑](#footnote-ref-27)
28. - رواه الطبراني في الكبير بسنده عنها، قالت: سمعت من أبي، يقول: سمعت ابن عباس، يقول: قال رسول الله: " أيما مؤمن أعتق مؤمنا أعتق الله بكل عضو منه عضوا منه من النار". (انظر: "المعجم الكبير" للطبراني, تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي, مكتبة ابن تيمية: القاهرة-دار الصميعي: الرياض. الطبعة الأولى، 1415 هـ -1994 م, ص: 10/ 273 رقم10640). [↑](#footnote-ref-28)
29. - ذكرها ابن سعد في الطبقات 4/197-والزبيري في نسب قريش1/411. [↑](#footnote-ref-29)
30. - نسب قريش للزبيري1/411. تحقيق: ليفي بروفنسال، أستاذ اللغة والحضارة بجامعة "السوربون ". دار المعارف، القاهرة، ط3. [↑](#footnote-ref-30)
31. - فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ بن حجر العسقلاني1/320. ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، إشراف: محب الدين الخطيب، مع تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز(بيروت: دار المعرفة, 1379هـ، ط1). [↑](#footnote-ref-31)
32. - محمية بن جزء بن الزّبيدي، حليف بني سهم (ت: نحو25هـ): صحابي, قديم الإسلام.كان عامل رسول الله على الأخماس. هاجر إلى الحبشة. شهد الـمُرَيْسيع وبدرا. حضر فتح مصر، وسكنها. (انظر ترجمته في: معرفة الصحابة 5/2627- أسد الغابة 5/113). [↑](#footnote-ref-32)
33. - الطبقات الكبرى لابن سعد4/261-سير أعلام النبلاء5/181. [↑](#footnote-ref-33)
34. - المصدرين السابقين نفس الموضع. [↑](#footnote-ref-34)
35. - انظر: تهذيب الكمال 5/182-الكامل لابن عدي 6/205-العبر للذهبي1/114-المعرفة والتاريخ للفسوي1/184. [↑](#footnote-ref-35)
36. - سُليمان بن الأشعث، السِّجِسْتَانِيُّ (ت:275هـ): من أئمة الحديث في زمانه. له "السنن" أحد الكتب الستة. روى عنه أحمد بن حنبل حديثاً واحداً، وروى هو عن أحمد بن حنبل مسائل كثيرة. (انظر: تذكرة الحفاظ2/ 152-طبقات الحنابلة 118-تاريخ بغداد9/ 55). [↑](#footnote-ref-36)
37. -محمد بن عيسى بن سَوْرَة، أبو عيسى (ت: 279هـ): من أئمة الحديث. تتلمذ للبخاري، وشاركه في بعض شيوخه. رحل في طلب العلم.كان يُضرب به المثل في الحفظ. من تصانيفه "الجامع الكبير"المشهور باسم "سنن الترمذي"، و"العلل" في الحديث. (انظر: تهذيب التهذيب 9/ 387-تذكرة الحفاظ2/ 187-شذرات الذهب2/174). [↑](#footnote-ref-37)
38. - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي 2/188-تهذيب الكمال للمزي25/514.

    والنسائي، هو: أحمد بن علي بن شُعيب، أبو عبد الرحمن، النسائي(ت:303هـ): صاحب"السنن" وغيرها. أصله من نَسَا (بخُرَاسان)استوطن مصر، ومات بالرملة (بفلسطين). (انظر: وفيات الأعيان1/ 21-البداية والنهاية11/ 123-تذكرة الحفاظ 2/ 241). [↑](#footnote-ref-38)
39. - سير أعلام النبلاء 5/493. [↑](#footnote-ref-39)
40. - الدليل على ذلك إرسال قريش بعثةً على رأسها عمرو بن العاص ليفاوض النجاشي ملك الحبشة لأجل تسليم من هاجر إليهم من المسلمين من قريش. (انظر:السيرة النبوية لابن هشام1/333-دلائل النبوة للبيهقي2/239-السيرة النبوية لابن كثير 2/10). [↑](#footnote-ref-40)
41. - ومما نزل فيه من القرآن،قوله : (إن شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ) [الكوثر, الآية:3]؛ وذلك أنه قال: إني شانئ محمدا، فقال : من شنأه من الناس كلهم فهو الأبتر. وكذاك نزل فيه قوله :(إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ) [سورة الحجر, الآية:95]. (انظر: تفسير مجاهد ص757-جامع البيان في تأويل القرآن للطبري 17/155-الجامع لأحكام القرآن للقرطبي10/62-تفسير ابن كثير 8/504). [↑](#footnote-ref-41)
42. - عروة بن الزبير بن العوام القرشي, أبو عبد الله (ت: 93هـ): أحد الفقهاء السبعة بالمدينة. كان عالما بالدين، صالحا كريما،لم يدخل في شيء من الفتن. وهو أخٌ شقيق لعبد الله بن الزبير. (انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد5/136- وفيات الأعيان لابن خلكان 1/ 316). [↑](#footnote-ref-42)
43. - عقبة بن أبي معيط بن أبي عمرو بن أمية بن عبد شمس,كان من شياطين، وهو الفاسق الذي ذكره الله- تعالى- في كتابه. أسره النبي-صلى الله عليه وسلم -يوم بدر وضرب عنقه صبرًا. من أبناءه الوليد بن عقبة أخو عثمان بن عفان لأمه ، وأم كلثوم بنت عقبة من المهاجرات الأوائل، روت عن النبي- صلى الله عليه وسلم. (انظر: "الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب" لابن ماكولا. دار الكتب العلمية: بيروت, ط1. 7/209). [↑](#footnote-ref-43)
44. - صحيح البخاري,كتاب: تفسير القرآن, باب: قوله:(ونفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض) 6/127رقم 8415. [↑](#footnote-ref-44)
45. - غزو الحندق: أو الأحزاب, كانت في [شوال](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B4%D9%88%D8%A7%D9%84) العام الخامس من الهجرة, بين [المسلمين](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86) المتحصنين بالمدينة، [والأحزاب](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8), وهم مجموعة من [القبائل العربية](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%A6%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9) التي اجتمعت لغزو [المدينة المنورة](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%88%D8%B1%D8%A9) والقضاء على المسلمين. وسببها : أن [يهود بني النضير](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%86%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B6%D9%8A%D8%B1), لما نقضوا عهدهم مع النبي- صلى الله عليه وسلم, وحاولوا قتله، فوجَّه إليهم جيشَه, فحاصرهم حتى استسلموا، ثم أخرجهم من ديارهم. ونتيجةً لذلك، همَّ يهود بني النضير بالانتقام من المسلمين، فحرضوا المشركين على غزو [المدينة.](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%88%D8%B1%D8%A9) فاستجاب لهم من [العرب](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8): [قريش](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B4) وحلفاؤها, من [غطفان](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%86) و[فزارة](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9) [وبنو مرة](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%86%D9%88_%D9%85%D8%B1%D8%A9) [وأشجع](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%B4%D8%AC%D8%B9)، ثم انضم إليهم [يهودُ بني قريظة](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%86%D9%8A_%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B8%D8%A9) الذين كان بينهم وبين المسلمين عهدٌ وميثاقٌ سابق. تصدَّى المسلمون لهم بحفر خندقٍ شمالَ [المدينة](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%88%D8%B1%D8%A9)  لمنع الأحزاب من دخولها، ، فضربوا حصاراً عليها دام ثلاثة أسابيع، وأدى هذا الحصار إلى تعرِّض المسلمين للأذى والمشقة والجوع. وانتهت الغزوة بانسحاب الأحزاب، بعدما أرسل الله عليهم ريحا باردة شديدة, وقذف في قلوبهم الرعب (انظر: المنتظم لابن الجوزي3/227-تاريخ الإسلام 2/283-البداية والنهاية4/107). [↑](#footnote-ref-45)
46. - البداية والنهاية 8/289-أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير3/345-سير أعلام النبلاء3/80. [↑](#footnote-ref-46)
47. - كانت في ذي القعدة، آخر سنة ست هجرية. (انظر: تاريخ الطبري2/596-السيرة لابن هشام 2/308-السيرة النبوية لابن كثير3/159). والـحـُدَيـبـِـية بئر سُمي بها المكان، وقيل شجرة حدباء سُمي بها على التصغير، قريبة من مكة، وهي ما يعرف اليوم بالشُّمَيْسِي. (أنظر: معجم البلدان للحموي2/229-مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لابن شمائل القطيعي1/386 -معالم مكة التاريخية والأثرية لعاتق البلادي الحربي :31). [↑](#footnote-ref-47)
48. -أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، أبو الفضل(ت: 852 هـ): من أوعية العلم. أصله من عَسْقَلان، ومولده ووفاته بالقاهرة. رحل وسمع كثيرا، بلغت شهرته الأفاق.كان حافظ الإسلام في عصره، ولي قضاء مصر. له تصانيف كثيرة أشهرها (فتح الباري في شرح صحيح البخاري) من أجل شروح "الجامع الصحيح" للبخاري. (انظر ترجمته في: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع 2/ 36 -البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع 1/ 87، وانظر ترجمته لنفسه في كتابه" رفع الإصر عن قضاة مصر" 1/ 85). [↑](#footnote-ref-48)
49. -فتح الباري بشرح لابن حجر 1/265. [↑](#footnote-ref-49)
50. -سُميت كذلك لأن النبي قضى فيها العمرة التي صده المشركون عنها عام الحديبية؛ بناءً على الصلح المبرم آنذاك. انظر: المغازي للواقدي2/741-دلائل النبوة للبيهقي3/397-السيرة النبوية لابن هشام2/370-جوامع السيرة لابن حزم 174. [↑](#footnote-ref-50)
51. - سنن أبي داود,كتاب الصلاة, باب: من رأى التخفيف فيها 1/215رقم814-السنن الكبرى للبيهقي, كتاب: الصلاة, باب: طول القراءة وقصرها2/543رقم4008. والحديث ضعفه الألباني (انظر: ضعيف سنن أبي داود1/315)؛ لتدليس ابن إسحق، وقد عنعن. قلت: له شاهد من حديث ابن عمر رواه الطبراني في المعجم الكبير 12/365رقم13359، من طريق إسماعيل بن عياش عن صالح بن كيسان (ثقة فقيه مدني، انظر: تهذيب التهذيب 4/ 399)، وابن عياش ضعيف في غير الشاميين (انظر: تهذيب التهذيب 1 / 325). لكن هذا الشاهد يتقوى به إلى درجة الحسَن لغيره. والله أعلم [↑](#footnote-ref-51)
52. -صحيح مسلم,كتاب: صلاة المسافرين, باب: "جواز النافلة قائما وقاعدا، وفعل بعض الركعة قائما وبعضها قاعد"1/507رقم735. [↑](#footnote-ref-52)
53. - ينفتل, أي: ينصرف، ويقال: انْفَتَلَ فلَان عَن صلَاته، أَي انْصَرف. (انظر: "تهذيب اللغة" للأزهري14/206. تحقيق: محمد عوض مرعب. دار إحياء التراث العربي: بيروت, ط1، 2001م). [↑](#footnote-ref-53)
54. - رُوي هذا الحديث مختصرا وكاملا بألفاظ شتى, فرواه أحمد في "المسند"(11/200رقم 6627) من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده, بلفظ: " يصلي ينفتل عن يمينه وعن شماله، ورأيته يصلي حافيا ومنتعلا، ورأيته يشرب قائما وقاعدا ", وابن ماجه في السنن"(1/330رقم1038) من طريق عمرو بن شعيب, بلفظ :" يصلي حافيا ومنتعلا"- ورواه أبو داود في السنن1/176رقم653, والطبراني في " الأوسط" 8/39 رقم 7892, كلاهما من طريق عمرو بن شعيب, بلفظ:" يصلي حافيا ومنتعلا", وصححه الألباني في صحيح أبي داود4/207- والنسائي في الكبرى2/106رقم1286- وأبو نعيم في حلية = الأولياء5/191, من طريق عائشة, بلفظ:"يشرب قائما، وقاعدا، ويصلي حافيا ومنتعلا، وينصرف عن يمينه وعن شماله". و رواه البيهقي في الكبرى2/419 رقم 3612، من طريق أبي هريرة، بلفظ:" يصلي حافيا وناعلا وقائما وقاعدا وينفتل عن يمينه وعن شماله". والحديث صحيح بمجموع طرقه. والله أعلم. [↑](#footnote-ref-54)
55. - مصنف ابن أبي شيبة5/254رقم25814-مسند أحمد11/107رقم6549-سنن ابن ماجة 1/89رقم224-سنن أبي داود 3/348رقم3770-شرح مشكل الآثار5/321رقم2072. وصححه الألباني في(السلسلة الصحيحة5/139رقم2104). وقوله:" لا يطأ عقبه": أي لا يمشي خلفه رجلان ولا أكثر كما يفعل الملوك، يتبعهم الناس. والمعنى أنه كان لا يمشي قُدام القوم بل يمشي في وسط الجمع أو في آخرهم تواضعا.(انظر: عون المعبود مع حاشية ابن القيم10/176- فيض القدير للمناوي5/243رقم7151). [↑](#footnote-ref-55)
56. - سنن أبي داود, كتاب الصلاة, باب: صلاة التسيح2/30رقم 1298-الكبرى للبيهقي, كتاب: الصلاة,باب: ماجاء في صلاة التسيبح3/74رقم4919. وصححه الألباني في (صحيح أبي داود5/42رقم1174). قلت: والحديث له طرق أخرى غير طريق عبد الله بن عمرو، وقد اختلف فيه أهل العلم قديما وحديثا، تصحيحا وتضعيفا، والذي يعنينا هنا هو طريق عبد الله بن عمرو، والسند إليه رجاله ثقات. والله أعلم. [↑](#footnote-ref-56)
57. - مَرجت عهودهم إذا خلطوها ولم يفوا بها. انظر: "مجمل اللغة" لابن فارس(1/829, مادة: م ر ج).تحقيق: زهير سلطان.الرسالة:بيروت.ط2, 1406هـ. [↑](#footnote-ref-57)
58. - مسندأحمد11/54رقم6508-مسند البزار6/446رقم2484-مسند أبي يعلى9/442رقم5593-شرح مشكل الآثار 3/220رقم1182-صحيح ابن حبان 13/279رقم 5950. وصححه الألباني في(التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان 8/358). [↑](#footnote-ref-58)
59. - سَهْل بن سَعْد الخزرجي الأنصاري، من بني ساعِدة (ت:88هـ): من مشاهير الصحابة. عاش نحو مئة سنة. له في كتب الحديث 188حديثا. (انظر: معجم الصحابة للبغوي3/87-معرفة الصحابة لأبي نعيم3/1312-أسد الغابة 2/575). [↑](#footnote-ref-59)
60. - السنن الكبرى للبيهقي,كتاب: قتال اهل البغي, باب: ما على الرجل من حفظ اللسان عند السلطان وغيره(8/286رقم16669) من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث، وفيها أن المخصوص هو عبد الله بن عمرو بن العاص- والرويانى في مسنده 2/234، رقم 1118، من طريق عبد الله بن لهيعة، بلفظ:" ثم خص بهذا عبد الله بن عُمَر". قلت: ورواية البيهقي التي فيها أن المخصوص هو"عبد الله بن عمرو بن العاص" أقوم حالا من رواية الروياني؛ لأن عبد الله بن صالح كاتب الليث-وإن كانت فيه غفلة- فهو أحسن حالا من ابن لهيعة (انظر: تهذيب التهذيب 5 /260-377). [↑](#footnote-ref-60)
61. - عُلَيُّ بْن رَبَاح (بتصغير الأول وتخفيف الثاني)، ويقال: عَليّ بن رَبَّاح اللخمي المصري(ت:114): تابعي ثقة. ذهبت عينه في معركة ذات الصواري البحرية. غزا إفريقية، ومكث بها حتى مات، وقد عُمر طويلا. (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد 7/512 -تاريخ دمشق41/747). [↑](#footnote-ref-61)
62. - مَسْلَمة بن مـَخْلد الأنصاري (ت: 62هـ): له صحبة, من كبار الأمراء في صدر الإسلام. شهد صفين مع معاوية، فولاه إمارة مصر ثم أضاف إليها المغرب، واستمر في الإمارة إلى أن توفي بالإسكندرية. (انظر: تاريخ ابن يونس المصري1/473-أسد الغابة5/168). [↑](#footnote-ref-62)
63. - تفسير أبي حاتم10/3443 رقم19377-دلائل النبوة للبيهقي7/62. [↑](#footnote-ref-63)
64. - الكَنَّة: (بِالْفَتْحِ) امرأة الِابْنِ وَجمعُهَا (كَنَائِنُ). انظر: مختار الصحاح(ص:274, مادة: ك ن ن)تحقيق: يوسف الشيخ محمد. المكتبة العصرية: بيروت، ط5،1420ه.ـ [↑](#footnote-ref-64)
65. - البعل: الزوج والرب والصاحب، والمقصود هنا الزوج. انظر: مقاييس اللغة لابن فارس 1/128. [↑](#footnote-ref-65)
66. - الكَنَف: هو الستر والجانب، وأرادت بذلك الكناية عن عدم جماعه لها.(انظر: النهاية في غريب الحديث4/204-فتح الباري9/96). [↑](#footnote-ref-66)
67. - صحيح البخاري,كتاب:فضائل القرآن, باب: في كم يقرأ القرآن؟ 6/196رقم5052. [↑](#footnote-ref-67)
68. - مسند أحمد11/68رقم5617-مصنف عبد الرزاق3/355رقم 5956-الكبرى للنسائي, كتاب:فضائل القرآن, باب: في كم يقرأ القرآن؟ 7/276رقم 8010-سنن ابن ماجة,باب: ما جاء في كم يستحب يختم القرآن 1/428رقم 1346-صحيح ابن حبان,كتاب: الرقاق,باب: ذكر الأمر لقارئ القرآن أن يختمه في سبع لا فيما هو أقل من هذا العدد 3/33رقم756. والحديث: صححه الألباني في" التعليقات على سنن بن ماجة"1/428. [↑](#footnote-ref-68)
69. - تذكرة الحفاظ للحافظ الذَّهَبي (1/35). دار الكتب العلمية: بيروت, ط1، 1419هـ.

    \*الحافظ الذَّهَبي, هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايْمَاز، شمس الدين، أبو عبد الله (ت: 748 هـ): حافظ، ومؤرخ، وعلامة محقق. له تصانيف كثيرة، منها:" تاريخ الإسلام الكبير "، و" ميزان الاعتدال في نقد الرجال". (انظر: طبقات الشافعية لابن السبكي 5/ 216–شذرات الذهب 6/ 153). [↑](#footnote-ref-69)
70. - المعجم الكبير للطبراني 14/38رقم 14627-مجمع الزوائد للهيثمي9/354 رقم15905، وقال: رجاله رجال الصحيح. [↑](#footnote-ref-70)
71. - لم يُذكر عبد الله بن عمرو فيمن جمعوا القرآن في عهد النبي وذلك في حديث أنس المشهور، والذي قصرهم على أربعة ليس فيهم عبد الله. لكن نقل القرطبي في (تفسيره 1/57) عن الباقلاني أنه قال-بعد ذكره حديث أنس بن مالك-: فقد ثبُت بالطرق المتواترة أنه (قد)جمع القرآنَ عثمانُ، وعليُ، وتميم الداري، وعبادةُ بن الصامت، وعبدُ الله بن عمرو بن العاص. فقول أنس: "لم يجمعه غير أربعة " يحتمل لم يأخذه تلقيا من رسول الله غير هؤلاء الأربعة، وأن بعضهم تلقى بعضه عن بعض. والله أعلم. [↑](#footnote-ref-71)
72. -مصنف عبد الرزاق3/355رقم 5956-مسند أحمد11/67 رقم6516-سنن ابن ماجه باب: ما جاء في كم يستحب يختم القرآن1/428رقم1346- الكبرى للنسائي 7 كتاب:فضائل القرآن, باب: في كم يقرأ القرآن؟ /267رقم8010-صحيح بن حبان كتاب: الرقاق,باب: ذكر الأمر لقارئ القرآن أن يختمه في سبع لا فيما هو أقل من هذا العدد 3/33رقم756. وصححه الألباني في "التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان2/165". [↑](#footnote-ref-72)
73. -الطبقات الكبرى لابن سعد4/202. [↑](#footnote-ref-73)
74. - عبد الله بن عُبيد الله بن أبي مُليكة، المكيّ(ت: 117هـ): شيخ الحرم. من الثقات. ولاه ابن الزبير قضاء الطائف.كان إماما فقيها حجة متفقا على عدالته. (انظر ترجمته: الطبقات لابن سعد 5/472-التاريخ الكبير للبخاري5/137-تذكرة الحفاظ1/78). [↑](#footnote-ref-74)
75. - الـمُغَمَّسُ (بالضم ثم الفتح، وتشديد الميم وفتحها): سهل بين مكة والطائف، يبعد عن مكة 20 كيلا. وهو الموضع الذي ربض فيه فيل أبرهة، فجعلوا ينخسونه بالحراب فلا يتحرك. (انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي5/161-معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لأبي عبيد البكري 4/1284-معالم مكة التأريخية والأثرية لعاتق بن غيث البلادي الحربي :280). [↑](#footnote-ref-75)
76. - الطبقات لابن سعد4/201-تاريخ دمشق لابن عساكر31/280. [↑](#footnote-ref-76)
77. - شهر بن حَوْشَب، الأشعري(ت:100هـ): فقيه قارئ.شامي الأصل. أخد القرآن عن ابن عباس. اختلف أهل الحديث في حاله، والراحج أنه صدوق كثير الإرسال والأوهام. (انظر: تهذيب التهذيب 4 / 371). [↑](#footnote-ref-77)
78. - نوف بن فَضَالة، الحميرى البِكَاِلي (ت: بعد90 هـ). ربيب كعب الأحبار. من كبار التابعين. روى له الشيخان. قال ابن حجر: إنما كذب ابنُ عباس ما رواه عن أهل الكتاب. (انظر: تهذيب التهذيب 10/490-تاريخ الاسلام 2/1013). [↑](#footnote-ref-78)
79. - مسند أحمد11/542 رقم 6952-1/161-مسند أبي داود الطيالسي4/48رقم4207. [↑](#footnote-ref-79)
80. -فجر الإسلام لأحمد أمين (ص:190). مكتبة نهضة مصر: القاهرة. ط61 , 1965م.

    - أحمد أمين إبراهيم: من كبار الكتاب. تخرج بمدرسة القضاء الشرعي، ودرّس بها، وتولى القضاء في المحاكم الشرعية، ثم عُيّن مدرسا بكلية الآداب بالجامعة المصرية. وكان من أعضاء المجمع العلمي العربيّ. من مؤلفاته: "فجر الإسلام"، و "ضحى الإسلام"، و"ظهر الإسلام". (انظر ترجمته في: مجلة المجمع العلمي العربيّ 29/ 440–مقال لعزيز مطر في "جريدة الأهرام" العدد بتاريخ : 2 / 6 / سنة 1954م. [↑](#footnote-ref-80)
81. - تاريخ الإسلام 5/163-مختصر تاريخ دمشق4/326. [↑](#footnote-ref-81)
82. -الحديث المرفوع: ما أضيف إلى النبي- صلى الله عليه وسلم – خاصة- من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، ولا يقع مطلقه على غير ذلك, ويجب العمل به إدا صح سنده ولم يكن شادا ولا معللا. (معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح, ص: 45-تحرير علوم الحديث للجديع1/27). [↑](#footnote-ref-82)
83. - مسند أحمد 27/178رقم 166252-والطبراني في الكبير18/240،رقم 604، قال الهيثمى في مجمع الزوائد(6/248): رجاله ثقات. [↑](#footnote-ref-83)
84. - القاموس المحيط( ص:346, مادة: ب ج ر). تحقيق: محمد نعيم العرقسُوسي وآخرون. مؤسسة الرسالة: بيروت. ط8،1426ه. [↑](#footnote-ref-84)
85. -الزْور: هو الزائر أو الضيف. (انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الجزري(2/318). تحقيق: طاهر الزاوى، ومحمود الطناحي. المكتبة العلمية: بيروت، ط1, 1399هـ. [↑](#footnote-ref-85)
86. - متفق عليه: صحيح البخاري كتاب الصوم, باب: حق الجسم في الصوم 3/39رقم1975- صحيح مسلم,كتاب: الصيام, باب: النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به 2/318رقم1159. [↑](#footnote-ref-86)
87. - مختصر تاريخ دمشق لابن منظرو الأفريقي13/195.تحقيق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع.دار الفكر: دمشق,ط1،1402هـ. [↑](#footnote-ref-87)
88. - حلية الأولياء1/291- سير أعلام النبلاء3/93. [↑](#footnote-ref-88)
89. - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري(3/1042, مادة: ر م ص). تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار دار العلم للملايين – بيروت, ط4, 1407 هـ‍ . [↑](#footnote-ref-89)
90. - ابن الحُصَيب الأسلمي، أبو سهل (ت: 115هـ): ابن الصحابي الجليل بريدة بن الحصيب : من الثقات الحفاظ.سكن البصرة، وولي القضاء بــ"مرو". (انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر 5/ 157– تاريخ دمشق لابن عساكر 7/ 306-الطبقات لابن سعد 7/156). [↑](#footnote-ref-90)
91. - معجم الصحابة للبغوي (3/500رقم 1475).تحقيق: محمد الأمين الجكني, دار البيان: الكويت, ط1، 1421 هـ. [↑](#footnote-ref-91)
92. - سير أعلام النبلاء3/94. [↑](#footnote-ref-92)
93. - تاريخ الإسلام2/166-مختصر تاريخ دمشق13/204. [↑](#footnote-ref-93)
94. - المستدرك للحاكم 3/604رقم6238، ولم يعلق عليه الذهبي. [↑](#footnote-ref-94)
95. - سليمان بن الربيع العدوي، البصري: من التابعين. يروي عن عمر بن الخطاب (انظر: الجرح والتعديل 4/117-الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قُطْلُوْبَغَا 5/106).

    - التاريخ الكبير للبخاري4/12. دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن-الهند. [↑](#footnote-ref-95)
96. - مُعاوية بن (أبي سفيان) صخر ابن حرب، القرشي الأموي(ت:60هـ): صاحب رسول الله، وكاتبه. مؤسس الدولة الأموية.كان فصيحا حليما وقورا. ولد بمكة، وأسلم يوم الفتح. ولاه عمر دمشق، وبويع بالخلافة سنة 41 هـ. وهو أحد عظماء الفاتحين في الإسلام، وأول من ركب البحر للغزو. حاصر القسطنطينية برا وبحرا (سنة 48هـ). كان عمر بن الخطاب إذا نظر إليه يقول: هذا كسرى العرب. (ترجمته في: تاريخ دمشق 29/55-تاريخ الطبري 6/ 180 – معرفة الصحابة لأبي نعيم5/2496-الاستيعاب لابن عبد البر 3/1416). [↑](#footnote-ref-96)
97. - العِصَابَةُ "بالكسر": الجماعة من الناس (انظر: الصحاح في اللغة1/182, مادة: ع ص ب). [↑](#footnote-ref-97)
98. - والمراد بهم العلماء بالقرآن والسنة والعُباد، وكانوا في الصدر الأول إذا أطـلَقوا القُراء أرادوا بهم العلماء (انظر: عمدة القاري للعيني 35/375-فتح الباري لابن حجر 13/257). [↑](#footnote-ref-98)
99. - الثَقَل (بالفتح): هو متاعُ الـمُسافِرِ (انظر: القاموس المحيط، ص:972, مادة: ث ق ل). [↑](#footnote-ref-99)
100. - الراحلة من الإبل: القوية على الأسفار والأحمال، وهي التي يختارها الرجل لـمركبه (انظر تاج العروس29/58, مادة: ر ح ل). أما الزاملةُ: فهي الناقة التي يُحْمَلُ عليها الطعامُ والمتاعُ لضعفها. (انظر: الصحاح في اللغة 4/1718, مادة: ز م ل). [↑](#footnote-ref-100)
101. - الطبقات لابن سعد 4/202-سير أعلام النبلاء5/88-حلية الأولياء1/291-صفة الصفوة1/659. [↑](#footnote-ref-101)
102. -هكذا رواه ابن عبد الحكم، والصواب:

     (وَقُولِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ ... مكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي) والبيت (من الوافر) لعَمرو بن الإِطْـنَابَة، وهو: عمرو بن عامر بن زيد مناة: شاعر وفارس جاهلي. كان من أشراف الخزرج. اشتُهر بنسبته إلى أمه " الإطنابة ". والبيت من مقطوعة، أولها:(أبت لي عفتى وأبى بلاءي... وأخذى الْحَمد بِالثّمن الربيح)

     وجاشت النفس: اضطربت من الفزع. (انظر: شرح ديوان حماسة أبي تمام للتبريزي1/44-نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري20/132) [↑](#footnote-ref-102)
103. - فتوح مصر والمغرب لابن عبد الحكم (ص: 98). مكتبة الثقافة الدينية,1415 هـ. [↑](#footnote-ref-103)
104. - البدء والتاريخ لابن طاهر المقدسي5/107-المعارف لابن قتيبة, ص: 286-"الحُـلة السيراء" لابن الأبار, ص: 19. [↑](#footnote-ref-104)
105. - "عبقرية عمر"، عباس محمود العقاد, ص26. [↑](#footnote-ref-105)
106. - مسند أحمد2/216رقم 7025-سنن أبي داود,كتاب: البيوع, باب: الرخصة في الحيوان بالحيوان نسيئة 3/250رقم 3357-شرح معاني الآثار للطحاوي4/60 رقم 3537-سنن الدارقطني,كتاب:البيوع 4/ 35رقم 3052-السنن الكبرى للبيهقي,كتاب: البيوع, باب: بيع الحيوان وغيره مما لا ربا فيه بعضه ببعض نسيئة 5/471رقم 10529-المستدرك للحاكم2/56رقم 2340، وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ولم يعلق عليه الذهبي. قلت: لا يقل عن رتبة الحَسَن، والله أعلم. [↑](#footnote-ref-106)
107. - بعض من حديث رواه أحمد في المسند11/587رقم7012. وهو حديث حسن، روى الترمذي, أبواب: السير, باب: ما جاء في الحلف 3/198رقم1585. قريبا منه (من دون ذكر أن ذلك كان في فتح مكة): من طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب، وقال الترمذي: حسن صحيح. وله شاهد من حديث جبير بن مطعم في صحيح مسلم( كتاب: الفضائل, باب: مؤاخاة النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه رضي الله تعالى عنهم 4/1961رقم2530). [↑](#footnote-ref-107)
108. - مِقْسَم بن بـُجـْــــرة، أبو القاسم: تابعى ثقة، قيل له صحبة.روى له الجماعة سوى مسلم (انظر: تهذيب التهذيب10/ 289-الإصابة6/162). والمقصود بــــــ"الجماعة" هم أصحاب الكتب الستة: البخاري, ومسلم, والترمذي, والنسائي,و أبو داود, وابن ماجة. [↑](#footnote-ref-108)
109. - تَليد بن كِلاب، المدنى، من بني سعد بن ليث. روى له النسائى. (انظر: الإصابة1/498-تهذيب التهذيب 8 /451). [↑](#footnote-ref-109)
110. -ذو الخُوَيْصِرة التميمي(ت 37 هـ ): هو حُرقوص بن زهير , من بني تميم. خاصم الزبير فأمر النبي صلى الله عليه وسلّم باستيفاء حقه منه. وأمره عمر بن الخطاب بقتال (الـهُرمزان) فاستولى على سوق الأهواز ونزل بها. ثم شهد صفين مع عليّ. وبعد الحكمين صار مع الخوارج ، فقتل فيمن قتل بالنهروان.( انظر: أسد الغابة2/214-تاريخ الإسلام1/407- الأعلام للزركلي2/173). [↑](#footnote-ref-110)
111. - مسند أحمد11/613رقم7038. قال الألباني في (ظلال الجنة في تخريج "السنة" لابن أبي عاصم2/454رقم930): إسناده جيد. [↑](#footnote-ref-111)
112. - أسد الغابة لابن الأثير 3/345.تحقيق: علي محمد معوض, وعادل أحمد عبد الموجود. دار الكتب العلمية, ط1 ,1415هـ. [↑](#footnote-ref-112)
113. - البداية والنهاية 7/110-النجوم الزاهرة لابن تغري بردي1/20. [↑](#footnote-ref-113)
114. -انظر ص:24.؟ [↑](#footnote-ref-114)
115. - أحمد بن عبد الله، الأصبهاني(ت430هـ): حافظ، مؤرخ، من الثقات في الحفظ والرواية. عاش بأصبهان. من تصانيفه"حلية الأولياء وطبقات الأصفياء"، و"معرفة الصحابة".(انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان1/26– ميزان الاعتدال 1/ 52-طبقات الشافعية 3/ 7). [↑](#footnote-ref-115)
116. - معرفة الصحابة لأبي نعيم 1/62رقم327. وقوله: "كفلين" مُثَنى: كِفْل، والكفل: ضِعْف الشَّيْء قَالَ :( يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ) [الحديد: من الآية 28]، ويُقَال إِنَّه النَّصِيب. انظر: غريب الحديث لابن سلام4/428، ومختار الصحاح، ص:271, مادة: ك ف ل. [↑](#footnote-ref-116)
117. - حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، أبو الوليد (ت: 54هـ): الصحابي، شاعر النبي وأحد المخضرمين. عَمِـي قبيل وفاته. (انظر: تهذيب التهذيب 2/ 247 -الإصابة 1/ 326 – تاريخ دمشق لابن عساكر 4/ 125). [↑](#footnote-ref-117)
118. - الكامل في التاريخ لعز الدين ابن الأثير 2/627-"التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان" لمحمد بن يحيى المالقي, تحقيق: د.محمود يوسف زايد, دار الثقافة: الدوحة– قطر. ط1، 1405ه, ص:19. [↑](#footnote-ref-118)
119. - الكامل في التاريخ لابن الأثير2/628-تاريخ الطبري4/ 560. ووادي السباع: موضع على خمسة أميال من البصرة، قُتل به الزبير بن العوام، وبه قبر أنس بن مالك (أنظر: معجم البلدان 5/343). [↑](#footnote-ref-119)
120. - طلحة بن عبيد الله بن عثمان التيمي القرشي، أبو محمد(ت: 36هـ): صحابي، شجاع، من الأجواد. أحد المبشَّرين بالجنة، وأحد الستة أصحاب الشورى. قتل يوم الجمل وهو بجانب عائشة. (الطبقات الكبرى لابن سعد 3/ 152-البدء والتاريخ 5/ 82-صفة الصفوة 1/ 130). [↑](#footnote-ref-120)
121. - عائشة بنت أبي بكر الصديق، أم المؤمنين، زوج النبي (ت: 58هـ): أفقه نساء المسلمين وأعلمهن بالدين والأدب. تزوجها النبي في السنة الثانية بعد الهجرة، فكانت أحب نسائه إليه، وأكثرهن رواية للحديث عنه، وكان أكابر الصحابة يسألونها؛ فتجيبهم. رُوي عنها 2210 أحاديث. (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد 8/ 39 -أعلام النساء2/760). [↑](#footnote-ref-121)
122. - الزبير بن العوام بن خويلد القرشي: الصحابي الشجاع، أحد العشرة المبشَّرين بالجنة، وأول من سلَّ سيفا في الإسلام. وهو ابن عمة النبي . جعله عمر فيمن يصلح للخلافة بعده. قُتل غِيلة يوم الجمل. (ترجمته: تهذيب ابن عساكر 5/ 355 -وصفة الصفوة 1/ 132). [↑](#footnote-ref-122)
123. - اُرتِجَ عليه: إذا استغلقَ عليه الكلام. وأصله مأخوذٌ من الرِّتَاج، وهو البابُ. انظر: الكامل في اللغة لابن المبرد(1/102). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, دار الفكر العربي: القاهرة, ط3, 1417 هـ . [↑](#footnote-ref-123)
124. - أي يفتخر بها، ويعدها سببا في تقديمه على غيره من الصحابة، من الإدلاء.

     قال البحتري:

     إذا مَحاسِني اللائي أدِلُّ بِها ...كانَتْ ذُنوبي فقُلْ لي كَيْفَ أعْتَذِرُ

     انظر: نهاية الإرب في فنون العرب للنويري( 3/98). دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة, ط1،1423هـ. [↑](#footnote-ref-124)
125. - انظر: الكامل في التاريخ2/627-تاريخ ابن خلدون2/625-مختصر تاريخ دمشق23/147. قلت: ولا تعرف هذه القصة إلا من رواية نصر بن مزاحم المنقري، وهو رافضي، مطعون في عدالته، قال الذهبي: رافضي جَلْد، تركوه. قال العُقيلي: شيعي، في حديثه اضطراب وخطأ كثير. قال أبو خيثمة:كان كذابًا (انظر: الضعفاء لابن الجوزي3/160- الكامل لابن عدي8/285- ميزان الاعتدال 4/253). [↑](#footnote-ref-125)
126. - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي( 1/114).الناشر**:**وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب: مصر. [↑](#footnote-ref-126)
127. - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (3/320). تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت. [↑](#footnote-ref-127)
128. 2-سيأتي في مطلب: "علم عبد الله بن عمرو وروايته"، وأنه قد تميز بصنف معين من المرويات، والتي منها أحاديث الفتن. انظر ص:37 . [↑](#footnote-ref-128)
129. - يقصد حديث سهل بن سعد: أن النبي قال لأصحابه:" كيف أنتم إذا بقيتم في حثالة...وفيه: ثم خص بـهذا عبد الله بن عمرو بن العاص- فيما بينه وبينه- فقال: ما تأمرني به يا رسول الله إذا كان ذلك؟ قال:" آمرك بتقوى الله, عليك بنفسك وإياك وعامة الأمور".(أخرجه البيهقي بتمامه في السنن الكبرى, كتاب: قتال أهل البغي, باب: ما على الرجل من حفظ اللسان عند السلطان وغيره ( 8/286رقم16669) - وأخرجه البخاري مختصرا, انظر: صحيح البخاري, كتاب: الصلاة, باب: تشبيك الأصابع في المسجد وغيره(1/103رقم478). [↑](#footnote-ref-129)
130. - مستدرك الحاكم 3/605-تاريخ دمشق31/278-مجمع الزوائد للهيثمي 7/240رقم12048، وقال: في الصحيح بعض أوله. ورواه الطبراني من رواية عبد الملك بن قُدامة الـجــُـــمَحِي، عن عمرو بن شعيب. وعبد الملك: وثقه ابن معين وغيره، وضعفه أبو حاتم، وآخرون. أ هـ.

     قلت: له شاهد صحيح من رواية حنظلة بن خويلد العنبري (تابعي ثقة) في قصة اختصام رجلين - عند معاوية-في رأس عمار بن ياسر- رضي الله عنه-, وفيه: أن عبد الله بن عمرو, قال: إن أبي شكاني إلى رسول الله , فقال لي رسول الله : أطع أباك ما دام حيا ولا تعصه. فأنا معكم ولست أقاتل. (مسند =أحمد 2/602رقم2969، قال الأرنؤوط: إسناده صحيح). للمزيد انظر:"عصر الخلافة الراشدة: محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق منهج المحدثين" لأكرم ضياء العمري, (ص: 469). مكتبة العُبيكان – الرياض, ط1، 1430 هـ. [↑](#footnote-ref-130)
131. - الطبقات لابن سعد 4/ 266- تاريخ دمشق31/279-تاريخ الإسلام5/101- معجم الصحابة 3/500-أُسد الغابة 3/375. [↑](#footnote-ref-131)
132. - عمار بن ياسر بن عامر العنسيّ، أبو اليقظان (ت: 37 هـ): صحابي، من السابقين الأولين. هاجر إلى المدينة، وشهد المشاهد مع رسول الله . ولاه عمر الكوفة. شهد الجمل وصفين مع علي. وقُتِل في الثانية، وعمره ثلاث وتسعون سنة. (انظر: معرفة الصحابة 4/2070-الاستيعاب 3/1135-تاريخبغداد1/478-أسد الغابة4/122). [↑](#footnote-ref-132)
133. - عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي: خالته أم حبيبة أم المؤمنين، حَنكه النبي لما ولد. ولي مكة زمن عثمان. اصطلح عليه أهل البصرة عند موت يزيد، فبايعوه، حتى يتفق الناس على إمام.(ترجمته في: الطبقات لابن سعد5/17- معجم الصحابة4/17). [↑](#footnote-ref-133)
134. -الهَنَة: هي خَصْلة الشر أو الأمر القبيح (انظر: غريب الحديث5/279). [↑](#footnote-ref-134)
135. - رواه: ابن سعد في الطبقات3/191-والبغوي في معجم الصحابة 3 /500- وابن عساكر, تاريخ دمشق31/278. وإسناده صحيح. ولا يصلح هذا التأويل من معاوية , وقد رد عليٌ على قول معاوية هذا بقوله: فرسول الله إذاً قتل حمزة حين أخرجه (يقصد يوم أحد). انظر: التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة للقرطبي1089 - "الحسن بن علي" لمحمد علي الصلابي 176. [↑](#footnote-ref-135)
136. - "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" للحافظ جمال الدين المذي (15/357-401). تحقيق: بشار عواد معروف, الرسالة - بيروت, ط1،1400ه. [↑](#footnote-ref-136)
137. - معرفة الصحابة 1/1719-تهذيب الكمال15/358. [↑](#footnote-ref-137)
138. - تهذيب الأسماء واللغات1/400- تهذيب الكمال15/357-401 -إسعاف المبطأ برجال الموطأ1/17- تذكرة الحفاظ1/35. [↑](#footnote-ref-138)
139. - "تاريخ مولد العلماء ووفياتهم" لأبي سليمان الرَّبَعي(1/179). تحقيق: عبد الله أحمد سليمان الحمد, دار العاصمة – الرياض, ط1، 1410ه. [↑](#footnote-ref-139)
140. - كانت سنة 63 هـ: عندما خلع أهل المدينة عاملَ يزيد بن معاوية عليها، وطردوه منها؛ فأرسل إليهم يزيد جيشا حاصر المدينة ثم استباحها ثلاثة أيام. (انظر: تاريخ الطبري5/4- الكامل لابن الأثير3/211- البداية والنهاية6/261- تاريخ الخلفاء للسيوطي158). [↑](#footnote-ref-140)
141. - انظر كل هذه الأقوال والخلاف فيها: الكامل لابن الأثير3/289-العبر في خبر من غبر1/53-البداية والنهاية8/289-النجوم الزاهرة1/171-شذرات الذهب 1/290-مشاهير علماء الأمصار لابن حبان1/93-رجال صحيح مسلم لابن منْجَوَيه1/338). [↑](#footnote-ref-141)
142. - انظر: العِبر في خبر من غبر1/53- تاريخ الإسلام2/806. [↑](#footnote-ref-142)
143. - وتُسمى كذلك: "صيغ التضعيف"، وهي صيغة في الرواية توحي بأن الراوي لا يصحح الخبر الذي يرويه، مثل قولهم: قيل، ويُروى، ويـُحكى، وبلغنا....إلخ. وهي بخلاف"صيغ الجزم" التي يُفهم منها تصحيح الراوي للخبر الذي يرويه، مثل قولهم: قال، وحَكى، ورَوى...إلخ (انظر: النكت على ابن الصلاح 1/245-توضيح الأفكار للصنعاني2/82- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث لمحمد أبي شُهبة 253). [↑](#footnote-ref-143)
144. - مَرْوان بن الحكم بن أبي العاص ابن أمية(ت: 65هـ): خليفة أموي. إليه ينسب (بنو مروان) ودولتهم (الـمَرْوانية). ولد بمكة، ونشأ بالطائف. ولما اعتزل معاوية بن يزيد الخلافة دعا مروان إلى نفسه، فبايعه أهل الشام (انظر: أسدالغابة4/ 139-تاريخ الطبري7/34). [↑](#footnote-ref-144)
145. - عاصمة مصر زمن الفتح الإسلامي: سميت بالفسطاط لأنهم ابتنوها حول فسطاط(خيمة)عمرو بن العاص، ثم اتسعوا في البلد فاختطوا على النيل، وبنى عمرو بن العاص مسجد جامعها ودار إمارتها، وهي حي من أحياء القاهرة حاليا. انظر: البلدان لليعقوبي186. وانظر كذلك كتاب (الفسطاط: النشأة...الازدهار...الانحسار) لخالد عز العرب، دار الآفاق العربية, 1998م. [↑](#footnote-ref-145)
146. - معاوية بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان(ت: 64هـ): بويع بالخلافة بدمشق بعد وفاة أبيه, ثم اعتزلها بعد أشهر قليلة. ومات بعد قليل وهو ابن 23سنة. توفي بدمشق، ولا عقِب له. (ترجمته في: الكامل لابن الأثير4/51– تاريخ الطبري7/16- البدء والتاريخ6/16). [↑](#footnote-ref-146)
147. - عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي(ت:73هـ): فارس قريش، وأول مولود في المدينة بعد الهجرة. وبويع له بالخلافة سنة 64 هـ، فحكم مصر والحجاز واليمن وخراسان والعراق وأكثر الشام. مدة خلافته تسع سنين. (انظر: الكامل لابن الأثير4/135-تاريخ الطبري7/202). [↑](#footnote-ref-147)
148. -البداية والنهاية8/281-تذكرة الحفاظ للذهبى1/35-النجوم الزاهرة 1/166. [↑](#footnote-ref-148)
149. - الإصابة4/193-التاريخ الكبير للبخاري 5/5-الطبقات لابن سعد4/262-مشاهير علماء الأمصار 1/93. [↑](#footnote-ref-149)
150. -صحيح البخاري,كتاب: العلم, باب:كتابة العلم1/34رقم113. [↑](#footnote-ref-150)
151. -سبقت ترجمته, انظر ص:25. [↑](#footnote-ref-151)
152. - مسند الطيالسي1/42رقم38-المختارة للضياء المقدسي1/234-مسند الفاروق لابن كثير2/657. [↑](#footnote-ref-152)
153. - عكرمة بن عبد الله البربري المدني، أبو عبد الله، مولى عبد الله بن عباس (ت: 105هـ): تابعي، كان من أعلم الناس بالتفسير و المغازي. روى عنه أكثر من سبعين من التابعين. (ترجمته في: ميزان الاعتدال2/ 208-وفيات الأعيان لابن خلكان1/ 319). [↑](#footnote-ref-153)
154. - عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي، جد الخلفاء العباسيين (ت :68 هـ): حَبْر الأمة. نشأ في بدء عصر النبوّة، فلازم الرسول . شهد مع عليٍ الجمل وصفين. كُف بصرُه في آخر عمره، فسكن الطائف، وتوفي بها. له في الصحيحين وغير هما 1660 حديثا. (انظر: معرفة الصحابة 3/1699-صفة الصفوة 1/ 314 – حلية الأولياء 1/ 314 – أسد الغابة 3/291). [↑](#footnote-ref-154)
155. - طبقات ابن سعد2/284-تاريخ دمشق31/263. [↑](#footnote-ref-155)
156. - معجم الصحابة للبغوي3/496رقم1469-تاريخ دمشق 31/263. [↑](#footnote-ref-156)
157. - كعب بن ماتع الحميري(ت: 32هـ): تابعي.كان في الجاهلية من علماء اليهود باليمن.أسلم زمن أبي بكر، وقدم المدينة، فأخذ عنه الصحابة وغيرهم كثيرا من أخبار الأمم الغابرة، وأخذ هو الكتاب والسنة عن الصحابة. (تذكرة الحفاظ1/ 49-حلية الأولياء 5/ 364). [↑](#footnote-ref-157)
158. - الطبقات لابن سعد4/203. [↑](#footnote-ref-158)
159. **- يحيى بن شرف الدين، الشافعيّ، أبو زكريا، محيي الدين**(ت:676 هـ)**: علامة بالفقه والحديث. له مصنفات كثيرة أشهرها: "المنهاج في شرح صحيح مسلم"، و" رياض الصالحين "، و"المجموع شرح المهذب" ولم يتمه. (انظر: طبقات الشافعية للسبكي 5/ 165- تاريخ الإسلام15 /324.** [↑](#footnote-ref-159)
160. **- تهذيب الأسماء واللغات للنووي1/400.** [↑](#footnote-ref-160)
161. **- وسنتعرض للحديث عنها بشيء من التفصيل في** المطلب الثالث، بعنوان: صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص. [↑](#footnote-ref-161)
162. -الحديث الموقوف: هو ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فِعل أو تقرير أو صفة. أو ما أسنده الراوي إلى الصحابي، ولم يتجاوز.

     وهو قسمان: الأول: ما كان للرأي فيه مجال -أي يمكن أن يقوله الصحابي عن اجتهاد- فهذا ليس بحجة إلا إذا وافقه الصحابة عليه، فإنه يكون إجماعاً.

     الثاني: ما لا مجال فيه للرأي، وهذا له حكم المرفوع إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- إلا إذا علم أن هذا الصحابي كان يأخذ من كتب أهل الكتاب. (انظر: معرفة علوم الحديث لابن الصلاح , ص: 19- تحرير علوم الحديث للجديع1/39- الوسيط في علوم الحديث لأبي شهبة, ص:211). [↑](#footnote-ref-162)
163. - معرفة السنن والآثار للبيهقي2/311. [↑](#footnote-ref-163)
164. - صحيح مسلم,كتاب: المساجد ومواضع الصلاة, باب: الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر 1/437رقم628,627. [↑](#footnote-ref-164)
165. -السنن الكبرى للبيهقي, كتاب الصلاة, باب: من قال هي صلاة العصر1/657رقم2167-التحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي1/293رقم344. [↑](#footnote-ref-165)
166. - رواه الأزرقي في أخبار مكة 2/133- وعنه السيوطي في الدر المنثور 1/641. [↑](#footnote-ref-166)
167. - انظر: المطلب الثاني من هذا الفصل بعنوان: حقيقة تأثر عبد الله بن عمرو بعلم أهل الكتاب. [↑](#footnote-ref-167)
168. - الزهد لابن المبارك( ص: 24). تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي, دار الكتب العلمية: بيروت. [↑](#footnote-ref-168)
169. - صحيح البخاري, كتاب: الأذان, باب: الدعاء قبل السلام1/166رقم834. [↑](#footnote-ref-169)
170. - عطاء بن يسار، الهلالى، أبو محمد، المدني الفقيه، مولى ميمونة أم المؤمنين(ت:94هـ): من كبار التابعين وعلمائهم، روى عن كبار الصحابة. (انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد 5/131-تهذيب التهذيب 7/2180-العبر في خبر من غبر1/94). [↑](#footnote-ref-170)
171. - الحِـــــرْز (بالكسر): الموضع الحصين. (لسان العرب 5/333, مادة: ح ر ز). [↑](#footnote-ref-171)
172. - "السَخَب" وفي رواية "صخاب"، وهو الصياح. انظر: تاج العروس لـمُرْتضى الزَّبيدي(3/44, مادة: س خ ب). تحقيق: مجموعة من المحققين, دار الهداية. [↑](#footnote-ref-172)
173. - جمع أغلف: ومنه قوله : (وقالوا قلوبنا غلف) أي: في غُلاف عن سماع الحق وقبوله، وفي صفته : يفتح قلوبا غلفا أي: مُغشاة مغطاة (انظر: صحيح البخاري,كتاب البيوع, باب:كراهية السخب في الأسواق 3/87رقم2125- تاج العروس24/224, مادة :غ ل ف). [↑](#footnote-ref-173)
174. -سُفيان بن هانئ بن جبر، أبو سالم الجيشانى (ت: بعد 80 هـ): من كبار التابعين. شهد فتح مصر. وفد على علي، وصَحِبَه. روى عنه، وعن وأبي ذر وعبد الله بن عمرو. توفي بالإسكندرية في خلافة عبد الملك. (تهذيب التهذيب 4/123-تاريخ ابن يونس1/214). [↑](#footnote-ref-174)
175. - مختصر تاريخ دمشق1/97. [↑](#footnote-ref-175)
176. -طاووس بن كَيْسْان الهمْداني، أبو عبد الرحمن(ت:106 هـ): من كبار التابعين فقها في الدين ورواية للحديث وزهدا في الدنيا وجرأةً على وعظ الخلفاء والملوك. (انظر: صفة الصفوة2/160-حلية الأولياء 4/3-وفيات الأعيان1/ 233). [↑](#footnote-ref-176)
177. -تفسير عبد الرزاق3/192-تفسير القرطبي 1/258-الدر المنثور 7/423-الكُنَى والأسماء للدولابي1/256-الأسماء و الصفات للبيهقي2/265-و رواه الحاكم في المستدرك 2/490رقم 3678، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وتعقبه الذهبي بقوله: الخبر منكر. [↑](#footnote-ref-177)
178. - محمد بن نصر المروزي، أبو عبد الله(ت: 294 هـ): إمام في الفقه والحديث. كان من أعلم الناس بالاختلاف في الأحكام. له كتب كثيرة، منها، (قيام الليل) و (قيام رمضان) و(الوتر) (ترجمته: تذكرة الحفاظ2/201-تهذيب التهذيب 9/ 489). [↑](#footnote-ref-178)
179. - دَوِي النحل: هو ما يُسمع منه إذا تجمع. انظر: مقاييس اللغة لابن فارس2/309, مادة: د و ي. [↑](#footnote-ref-179)
180. - مختصر قيام الليل, ص: 179.[مختصر"قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر", لمحمد بن نصر الـمَرْوَزِي, اختصرها: أحمد بن علي المقريزي]. الناشر: حديث أكادمي، فيصل أباد - باكستان, ط1، 1408هـ . [↑](#footnote-ref-180)
181. - أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر (ت: 458 هـ): من أئمة الحديث. قال إمام الحرمين: ما من شافعيّ إلا وللشافعي فضل عليه غير البيهقي، فان له المنة والفضل على الشافعيّ لكثرة تصانيفه في نصرة مذهبه. له قريب من ألف مصنف، منها: "السنن الكبرى" و "الأسماء والصفات " و "ودلائل النبوة".(انظر: شذرات الذهب 3/ 304-طبقات الشافعية 3: 3 -ومعجم البلدان 2: 346). [↑](#footnote-ref-181)
182. - الشُّهُب، وهي: مرامي لهم، والمراد منها الشهب التي تنقض في الليل منفصلة من نار الكواكب ونورها. انظر:تاج العروس23/319, مادة: ر ج م. والحديث أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات2/292رقم853. بسند رجاله ثقات. [↑](#footnote-ref-182)
183. -المعجم الكبير للطبراني 1/56رقم16- حليةالأولياء1/56.كلاهما بسند ضعيف، تفرد به ابن لهيعة ولم يُتابع عليه.

     - وأَبُو عُبَيْدَة ابن الجَرَّاح، هو: عامر بن عبد الله بن الجراح القرشي: الأمير، فاتح الشام، أحد العشرة المبشَّرين بالجنة. لقبه أمين الأمة. من السابقين إلى الإسلام. (انظر ترجمته: حلية الأولياء 1/ 100- البدء والتاريخ 5/ 87 – تاريخ دمشق لابن عساكر 7/ 157). [↑](#footnote-ref-183)
184. - فتوح مصر والمغرب 175- تفسير القرطبي8/378-تفسير بن كثير 7/252. [↑](#footnote-ref-184)
185. - انظر: كتاب " أضواء على السنة المحمدية" لمحمود أبي رية: ص 137 وما بعدها. و لقد افتري كثيرا على كثير من الصحابة- لاسيما المكثرين من الرواية من أمثال أبي هريرة و عبد الله بن عمرو بن العاص . وطالت فريته الأئمة المصنفين في السنة من أمثال الإمام أحمد والبخاري ومسلم. ولقد تصدى بالرد عليه ثُلة من أهل العلم من أمثال العلامة الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة في كتاب "ظلمات أبي رية أمام أضواء على السنة المحمدية"، والعلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي في "كتاب الأنوار الكاشفة" وغيرهم. [↑](#footnote-ref-185)
186. - الزاملة: التي يحمل عليها طعام الرجل، ومتاعه في سفره، من الإبل (تاج العروس 29/135, مادة: ز م ل). [↑](#footnote-ref-186)
187. - اليرموك نهر بالشام دارت بالقرب منه معركة بين المسلمين والروم سنة خمس عشرة (15هـ) انتصر فيها المسلمون انتصارا ساحقا. (أنظر: تاريخ الطبري2/335- البداية والنهاية7/8- تاريخ الإسلام3/139). [↑](#footnote-ref-187)
188. - الإسرائيليات: نسبة إلى "إسرائيلية "، و"إسرائيل": هو لقب نبي الله يعقوب. وهي أقاويل بني إسرائيل مما ذكر في التوراة، أو أخذ من علمائهم وأحبارهم. وفي "[علوم الحديث](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%84%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB) "تستخدم أيضًا كلمة إسرائيليات لوصف حديث ضعيف أو موضوع لا يصح الاحتجاج به. انظر: شرح نخبة الفكر للملا على القاري:445- "الإسرائلييات والموضوعات في كتب التفسير"، أبو شهبة, محمد بن محمد بن سويلم, مكتبة السنة: القاهرة. ط4, 1408ه, ص:14. [↑](#footnote-ref-188)
189. - أحمد محمد بن حنبل، أبو عبد الله(ت: 241هـ)، إمام المذهب الحنبلي، وأحد الأئمة الأربعة. نشأ يتيما منكبا على العلم، وسافر في سبيله أسفارا بعيدة. صنف "المسند"من أكبر دواوين السنة. دعاه المأمون إلى القول بخلق القرآن، ومات قبل أن يناظره، وتولى المعتصم فسجنه لامتناعه عن القول بخلق القرآن، ثم أطلق، ولم يصبه شر في زمن الواثق بالله-بعد المعتصم-ولما ولي المتوكل أكرمه. انظر ترجمته في: تاريخ دمشق5/252-حلية الأولياء9/161-صفة الصفوة 2/ 336 -وفيات الأعيان1/ 63-تاريخ بغداد4/ 41. [↑](#footnote-ref-189)
190. - نُعيم بن حماد الخزاعي، أبو عبد الله(ت: 228 هـ): أول من جمع " المسند " في الحديث. كان من أعلم الناس بالفرائض. أبى أن يقول بخلق القران؛ فحبس حتى مات. له نحو مصنفات في الرد على الجهمية. (انظر: تذكرة الحفاظ 2/ 6 - تاريخ بغداد 13/ 306). [↑](#footnote-ref-190)
191. - فضائل الصحابة, للإمام أحمد بن حنبل 1/103- الفتن, لنعيم بن حماد: ص115رقم264. [↑](#footnote-ref-191)
192. - خليل بن عبد الله، أبو يعلى، الخليلي، الحافظ(ت: 446 هـ): من علماء الحديث. له كتاب "الإرشاد في علماء البلاد" - وهو الذي ننقل عنه هنا. (انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ3/214-شذرات الذهب في أخبار من ذهب3/174-الوافي بالوفيات 13/247). [↑](#footnote-ref-192)
193. -عامر بن شُرَاحِيل، الشعبي، أبو عمرو، من كبار التابعين(ت: 103هـ**)**: من الثقات، عاش ومات بالكوفة. اتصل بعبد الملك بن مروان. يُضرب المثلُ بحفظه. ولي القضاء في زمن عمر بن عبد العزيز. وكان فقيها شاعرا. (انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب 12/ 164 –وفيات الأعيان1/ 244 -حلية الأولياء 4/ 310 -تاريخ بغداد 12/ 227). [↑](#footnote-ref-193)
194. - "السَّفَطُ" هو ما يُعَبَّى فيه الطِّيب وما أَشبهه من أدوات النساء، والجمع: أسْفاط. (انظر: لسان العرب لابن منظور الأفريقي 7/315, مادة: س ف ط). دار صادر: بيروت, ط3 ,1414 هـ. [↑](#footnote-ref-194)
195. - علي بن عبد الله بن جعفر(ت: 234 هـ): محدث ومؤرخ، كان حافظ عصره. له نحو مائتي مصنف. وكان أعلم من الإمام أحمد باختلاف الحديث. من كتبه: "الأسامي والكنى"، و" الطبقات " (انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ 2/ 15- تـهذيب التهذيب 7/ 349). [↑](#footnote-ref-195)
196. - " الإرشاد في علماء البلاد" لأبي يعلى للخليلي 2/553 رقم 165. [↑](#footnote-ref-196)
197. - الرد على الـمَـِريسي لأبي سعيد الدارمي2/636. مكتبة الرشد, تحقيق: رشيد بن حسن الألمعي, ط1, 1418هـ .

     -الدارمي: عثمان بن سعيد بن خالد، أبو سعيد(ت: 280 هـ): محدث هَرَاة. له تصانيف في الرد على الجهمية، وله مسند كبير. (انظر: تاريخ دمشق68/361- سير أعلام النبلاء13/319-طبقات الشافعية الكبرى 2/302). [↑](#footnote-ref-197)
198. -انظر: غريب الحديث لابن سلام 4/282.

     وأبو عبيد هو: القاسم بن سلام الْهَرَوِيّ(ت: 224 هـ): من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه. رحل إلى بغداد ومصر. ولي القضاء بطرسوس، وتوفي بمكة. وكان منقطعا للأمير عبد الله بن طاهر، من أشهر مصنفاته "غريب الحديث". (انظر ترجمته في: صفة الصفوة4/130-طبقات الحنابلة 1/259-سير أعلام النبلاء10/490). [↑](#footnote-ref-198)
199. - أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، أبو العباس، ابن تيمية(ت: 728 هـ): الإمام، شيخ الإسلام. ولد في حران وتحول إلى دمشق فنبغ واشتهر. طُلب إلى مصر من أجل فتوى أفتى بها، فقصدها، وسجن بها مدة، ثم أطلق فعاد إلى دمشق، واعتقل بها، ومات بقلعتها. كان داعية إصلاح في الدين، آية في التفسير والأصول، أما تصانيفه فربما تزيد على أربعة آلاف كراسة (انظر ترجمته في: شذرات الذهب6/80-العبر في خبر من غبر4/84. وسيرته كاملة في" الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية لمرعي بن يوسف الكرمى (ط: دار الفرقان- بيروت, 1404هـ). [↑](#footnote-ref-199)
200. - انظر: تفسير القرآن للحافظ عماد الدين ابن كثير(1/8-2/96-3/158)**.** تحقيق: سامي بن محمد سلامة, دار طيبة للنشر والتوزيع, ط2, 1420هـ .

     وابن كثير هو: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، أبو الفداء(ت774 هـ): حافظ مؤرخ فقيه. تناقل الناس تصانيفه في حياته.من أشهرها (البداية والنهاية) و(تفسير القرآن العظيم). (انظر ترجمته في: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة1/ 373 -البدر الطالع 1/ 153-شذرات الذهب 6/ 231 -البداية والنهاية 14/ 324) [↑](#footnote-ref-200)
201. - انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري 14/389. نشر: دار إحياء التراث العربي, بيروت.

     وبدر الدين العينى هو: محمود بن أحمد بن موسى، الحنفي(ت:855 هـ): العلامة، المحدث. أصله من حلب ومولده في عَيْنَتَاب (وإليها يُنسب) استقر بمصر، وولي بها قضاء الحنفية ونظر السجون.كثير التصانيف، منها (عمدة القاري في شرح البخاري). انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي10/131-شذرات الذهب 7/286. [↑](#footnote-ref-201)
202. - قلت: أما الخبر الذي جاء فيه أن عبد الله بن عمرو، قال: رأيت فيما يرى النائم كأن في أحد أصبعي سمنا، وفي الأخرى عسلا، فأنا ألعقهما. فلما أصبحت، ذكرت ذلك للنبي, فقال: " تقرأ الكتابين, التوراة والفرقان", فكان يقرؤهما .أخرجه: أحمد في مسنده11/638رقم7067 - وأبو نعيم في الحلية1/286- والخطيب في الفقيه والمتفقه2/135- وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد 7/184، وقال: رواه أحمد، وفيه ابن لهيعة، وفيه ضُعْف. وعلق عليه الحافظ الذهبي في (سير أعلام النبلاء 3/86), فقال: ابن لهيعة ضعيف الحديث، وهذا خبر منكر، ولا يشرع لأحد بعد نزول القرآن أن يقرأ التوراة، ولا أن يحفظها، لكونها مبدلة، محرفة، منسوخة العمل، قد اختلط فيها الحق بالباطل، فلتجتنب. فأما النظر فيها للاعتبار، وللرد على اليهود، فلا بأس بذلك للرجل العالم قليلا، والإعراض أولى. أ ه. [↑](#footnote-ref-202)
203. - صحيح البخاري, كتاب: أحاديث الأنبياء, باب: ما ذُكر عن بني إسرائيل 4/170رقم3461. [↑](#footnote-ref-203)
204. - صحيح البخاري,كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة, باب: قول النبي : «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء»9/111رقم7363. [↑](#footnote-ref-204)
205. -نقض الدارمي للمريسي2/636. [↑](#footnote-ref-205)
206. - "الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة المحمدية من الزلل والتضليل والمجازفة"( ص62). عالم الكتب: بيروت,1406 هـ -1986 م.

     \* "الـمُـعلمي" هو: عبد الرحمن بن يحيى الـمُـــــعَلِّمي (ت:1966م): ولد ونشأ في عُتُمَةَ باليمن. وسافر إلى جِيزان في إمارة محمد بن علي الإدريسي، وتولى رئاسة القضاة ولقب بشيخ الإسلام. وبعد موت الإدريسي سافر إلى الهند وعمل في دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، مصححا كتب الحديث والتاريخ زهاء ربع قرن، وعاد إلى مكة فعين أمينا لمكتبة الحرم المكيّ. له تصانيف منها (التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل) و(الأنوار الكاشفة) في الرد على كتاب (أضواء على السنة) لمحمود أبي رية. انظر ترجمته في: الأعلام للزركلي3/342. [↑](#footnote-ref-206)
207. - سنن الدارمي1/105-المحدث الفاصل للراَمهُرمُزي ص366-جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر1/145. [↑](#footnote-ref-207)
208. - مجاهد بن جبر، المكي(ت:104هـ): تابعي جليل, من أصحاب ابن عباس أخذ عنه التفسير. يحكى إنه مات وهو ساجد. (انظر ترجمته في: المعرفة والتاريخ للفسوي1/401- العبر في خبر من غبر1/94-شذرات الذهب في أخبار من ذهب1/125). [↑](#footnote-ref-208)
209. - هو واد مطمئن من الأرض مستوٍ، ويطلق على قرية على ثلاثة أميال من الطائف، اتخذها "عمرو بن العاص" بستانًا له، ثم لابنه، عُرف بكثرة أعنابه، كان كرومه يُقَيم بألف ألف خشبة، كلّ خشبة بدرهم. انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي( 4/9). الناشر: دار صادر، بيروت, ط2، 1995 م. [↑](#footnote-ref-209)
210. -تاريخ دمشق لابن عساكر31/262 -تقييد العلم للخطيب ص: 104.

     قلت: الخبر وإن كان فيه إسحاق بن يحيى بن طلحة، وهو ضعيف (انظر: ميزانالاعتدال1/204-تهذيب التهذيب1/ 255) لكن تشهد لصحته الآثار السابقة. والله أعلم. [↑](#footnote-ref-210)
211. - حَيوة بن شريح بن صفوان التجيبيّ المصري، أبو زرعة (ت: 158هـ): الإمام الحافظ، شيخ الديار المصرية. كان شريفا عابدا، ثقة في الحديث. (انظر: تذكرة الحفاظ1/174- تهذيب التهذيب3/69). [↑](#footnote-ref-211)
212. - حسين بن شُفي بن ماتع، الأصبحي، المصري. تابعى ثقة. (انظر: التاريخ الكبير للبخاري2/383-تهذيب التهذيب2 /341). [↑](#footnote-ref-212)
213. - شُفى بن ماتع، الأصبحى، أبو عثمان، المصري: تابعي ثقة، وقيل له صحبة. (ترجمته في: الطبقات لابن سعد7/355- تهذيب التهذيب4 /360). [↑](#footnote-ref-213)
214. - -الخطط للمقريزي2/433 - فجر الإسلام لأحمد أمين، ص: 192. قال ابن يونس في"تاريخ ابن يونس 1/129": يعني بقوله الخولة والرباب: مركبين كبيرين من سفن الجسر، كانا يكونان عند رأس الجسر مما يلي الفسطاط، يجوز من تحتهما لكبرهما المراكب. أ هـ. [↑](#footnote-ref-214)
215. - وهذا الخبر-كذلك -يتفق مع ما جاء في التوراة، فقد جاء في سِفْر إشْعِيــَا: "هو ذا عبدي الذي أعضده، مُختاري الذي سرت به نفسي، وضعت عليه روحي فيُخرج الحق للأمم، لا يصيح, ولا يرفع, ولا يسمع في الشارع صوته.... لا يكل, ولا ينكر حتى يضع الحق في الأرض" (سِفْر إشعيا: فصل 24 (1-4)). [↑](#footnote-ref-215)
216. - مسند أحمد4/136رقم 17225-سنن أبي داود, كتاب العلم, باب: رواية أهل الكتاب3/318رقم3644- السنن الكبرى للبيهقي,كتاب: الصلاة, باب: لا تُسمع دلالة مشرك لمن كان أعمى أو غير بصير بالقبلة 2/10رقم 2071-شرح السنة للبغوي1/268رقم124- شرح مشكل الآثار 9/268رقم 3636- صحيح ابن حبان14/151رقم6257- الطبراني في الكبير 22/351 رقم878. والحديث صححه الألباني في السلسلة الصحيحة 6/712. [↑](#footnote-ref-216)
217. - رواه مسلم موقوفا على عبد الله بن عمرو, انظر صحيح مسلم, المقدمة1/12. [↑](#footnote-ref-217)
218. - المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي 1/39. [↑](#footnote-ref-218)
219. - من علماء الأزهر، عمل وزيرا للأوقاف المصرية. اختطفته جماعة التكفير والهجرة، واغتالته سنة 1977م. من مؤلفاته: "التفسير والمفسرون"، "الإسرائيليات في التفسير والحديث"(انظر: إتمام الأعلام: لنزار أباظة ومحمد رياض المالح: ص231). [↑](#footnote-ref-219)
220. - التفسير والمفسرون،محمد حسين الذهبى1/127. [↑](#footnote-ref-220)
221. - مكائد الشيطان لابن أبي الدنيا، ص:26.

     \*ابن أبي الدنيا: هو عبد الله بن محمد بن عُبيد بن سفيان، ابن أبي الدنيا القرشي الأموي، مولاهم، أبو بكر(ت: 281 هـ): حافظ للحديث، مكثر من التصنيف. مؤدب الخليفة المعتضد ثم ابنه المكتفي. له مصنفات غزيرة (ترجمته في: تذكرة الحفاظ2/ 224- وتهذيب التهذيب 6/ 12). [↑](#footnote-ref-221)
222. - عبد الله بن لـَهِـيـعة الحضرمي المصري، أبو عبد الرحمن(ت: 174هـ): قاضي مصر ومحدثها في عصره. احترقت داره وكتبه سنة 170 هـ؛ فحدث من حفظه فخلط ووهم؛ ومن ثم ضعفوه في الرواية لذلك. من سمع منه أولا أحسن حالا ممن سمع منه بآخره. (انظر: النجوم الزاهرة 2/ 77 -ميزان الاعتدال 2/64-وفيات الأعيان / 249-المعارف لابن قتيبة:221). [↑](#footnote-ref-222)
223. - انظر الكلام على روايته: الكامل لابن عدي5/273-تهذيب التهذيب5/ 377-الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لسبط ابن العجمي، ص:190. [↑](#footnote-ref-223)
224. - انظر أحكام رواية الحديث الضعيف في: النكت على ابن الصلاح للزركشي2/310-شرح علل الترمذي لابن رجب162-مجموع الفتاوى 13/66-تفسير ابن كثير1/9-الوسيط في علوم ومصطلح الحديث لمحمد أبو شُهبة227.انظر كذلك مقال:" تحقيق القول بالعمل بالحديث الضعيف" لعبد العزيز عبد الرحمن العُثيم (مجلة الجامعة الإسلامية -السنة السابعة عشر(1405هـ): العددان 67و68). [↑](#footnote-ref-224)
225. - جوامع السيرة لابن جزم (رسالة "أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد "), ص 276- سير أعلام النبلاء3/80. [↑](#footnote-ref-225)
226. - كتابة الحديث في عهد النبي وصحابته وأثرها في حفظ السنة: أحمد معبد عبد الكريم ، ص :19. [↑](#footnote-ref-226)
227. - وذلك فيما أخرجه أحمد1/ 171، ومسلم في صحيحه,كتاب: الزهد والرقائق, باب: التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم 4/2289 رقم3004، عن أبي سعيد الخُدري أن رسول الله قال:" لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن، فليمحه". وقد أعله البخاري وغيره. وقالوا: الصواب وقفه على أبي سعيد. انظر فتح الباري لابن حجر 1/ 185. [↑](#footnote-ref-227)
228. - قال ابن القيم-رحمه الله-في" تهذيب سنن أبي داود" 5/245: قد صح عن النبي النهي عن الكتابة والإذن فيها متأخر، فيكون ناسخا لحديث النهي، فإن النبي قال في غزاة الفتح:" اكتبوا لأبي شاه "= يعني خطبته التي سأل أبو شاه كتابتها، وأذِن لعبد الله بن عمرو في الكتابة، وحديثه متأخر عن النهي، لأنه لم يزل يكتب، ومات وعنده كتابته، وهي الصحيفة التي كان يسميها " الصادقة " ولو كان النهي عن الكتابة متأخرا، لمحاها عبد الله، لأمر النبي بمحو ما كتب عنه غير القرآن، فلما لم يمحها، وأثبتها، دل على أن الإذن في الكتابة متأخر عن النهي عنها، وهذا واضح والحمد لله. انظر كذلك: "المحدث الفاصل"ص 363، و"جامع بيان العلم وفضله"ص 79، 100، و"تقييد العلم"ص 68، 70، و"توضيح الأفكار"2/ 364، و"فتح المغيث": ص 227. [↑](#footnote-ref-228)
229. - مسند أحمد2/ 207رقم 6930- المستدرك على الصحيحين,كتاب: معرفة الصحابة, باب: ذكر عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل السهمي رضي الله عنه 3/606 رقم6246. وقال: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي. [↑](#footnote-ref-229)
230. - المستدرك على الصحيحين للحاكم,كتاب: العلم 1/104. [↑](#footnote-ref-230)
231. - الطبقات الكبرى 2/373-2/494-4/262. [↑](#footnote-ref-231)
232. - محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي، أبو عبد الله، شمس الدين(ت:751 هـ): ولد ومات بدمشق. تتلمذ لابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شيء من أقواله، وسجن معه، وعذب بسببه.كان حسن الخلق محبوبا عند الناس، وله تصانيف كثيرة منها: "إعلام الموقعين " و"الطرق الحكمية في السياسة الشرعية "(انظر ترجمته في: والبداية والنهاية 14/234-شذرات الذهب 6/ 168). [↑](#footnote-ref-232)
233. - حاشية ابن القيم على سنن أبي داود 5/245- زاد المعاد في هَدْي خير العباد3/458. [↑](#footnote-ref-233)
234. - وأهم تلك الصحائف: "صحيفة أبي بكر الصديق" كتبها أبو بكر لأنس (انظر: صحيح البخاري 3/316). و"صحيفة علي بن أبي طالب"(صحيح البخاري 1/204)، و"صحيفة جابر بن عبد الله" (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد 5/467) وغيرها. انظر: تدوين السنة للزهراني، ص: 73. [↑](#footnote-ref-234)
235. -سبقت ترجمته, انظر ص40. [↑](#footnote-ref-235)
236. - سبق, ص:40. [↑](#footnote-ref-236)
237. - صحيح البخاري,كتاب: العلم, باب: حفظ العلم1/40رقم118. الصفق: ضرب اليد على اليد في البيع والبيعة ثم جعلت عبارة عن العقد. انظر: الـمُــغرب في ترتيب المعرب لبرهان الدين الخوارزمي، ص:268, مادة: ص ف ق. [↑](#footnote-ref-237)
238. - أسامة بن زيد بن حارثة، صحابي(ت:54هـ): ولد بمكة، ونشأ على الإسلام وكان حِبا لرسول الله, وأمَّــــــرَه رسول الله، قبل أن يبلغ العشرين، فكان مظفرا موفقا. (انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد 4/ 42، والإصابة 1/ 29). [↑](#footnote-ref-238)
239. - مسند البزار 12/155- "السنن الكبرى" للنسائي(ص: 7/322 رقم8125), تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي, الرسالة: بيروت. ط1، 1421 هـ- سنن سعيد بن منصور(2/317رقم2890). تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي, الدار السلفية: الهند, ط1، 1403هـ. [↑](#footnote-ref-239)
240. - الأرقم بن عبد مناف المخزومي، صحابي(ت: 55 هـ): من السابقين. كانت داره بمكة، عند الصفا، يجتمع فيها رسول الله مع أصحابه، وأسلم فيها عمر بن الخطاب. وشهد المشاهد كلها، وتوفي بالمدينة. (انظر: ابن سعد 3/242-تاريخ الإسلام 2/ 270). [↑](#footnote-ref-240)
241. - أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد، لابن حزم275-فتح الباري1/214، فتح المغيث السخاوي3/116. [↑](#footnote-ref-241)
242. - هذا الباب يعرف في "علم مصطلح الحديث " بالحديث "الـمُدَبَّج" أو " رواية الأقران " الذي يروي فيه الرواة من نفس الطبقة عن بعضهم، وعلى رأس ذلك رواية الصحابة عن بعضهم. ( انظر: المنهل الروي لابن جماعة73-النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي1/62-تدريب الراوي للسيوطي2/246). [↑](#footnote-ref-242)
243. - مسند أحمد 11/250رقم6668 – سنن ابن ماجه1/33رقم85. وحسنه الألباني كما في "مشكاة المصابيح"1/36. [↑](#footnote-ref-243)
244. -سبق, ص47. [↑](#footnote-ref-244)
245. - سبق وأن ذكرنا أنه كان لها نسخة أخرى كتبها تلميذة شُفي بن ماتع. لكن ابنه حسين بن شُفي فقدها مبكرا، ولم يتسنى له روايتها، ومن ثم اعتبرنا نسخة شُفي بن ماتع وكأنها معدومة. [↑](#footnote-ref-245)
246. - سنن الترمذي2/139رقم322- معرفة السنن والآثار1/404-المحلى6/7,182,71/530-توضيح الأفكار للصنعاني:291. [↑](#footnote-ref-246)
247. - وجه دخول هذا المطلب -هنا-مع أنه مبحث حديثي أصلا-هو: أن هذه الرواية هي أشهر طرق حديث عبد الله بن عمرو. كما أنه الطريق الوحيد لرواية صحيفة عبد الله بن عمرو -كما سنرى. إضافة إلى ذلك فإن الفقه بمعناه الأوسع لا يقتصر على القضايا العملية الفرعية بل يتعدى ذلك فيشمل كل الإطار المعرفي للفقيه بما فيه إحاطته بالسنة دراية ورواية، وذلك على مذهب المتقدمين، فقد كان لقب "فقيه" لا يختص، فحسب، بمن يعرف الأحكام الفرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية. إنما يتعداه إلى باقي فروع المعرفة الشرعية. [↑](#footnote-ref-247)
248. - عمرو بن شعيب بن محمد السهمي، أبو إبراهيم(ت: 90 هـ): قال الأوزاعي: ما رأيت قرشيا أكمل منه. وقال الذهبي: كان أحد علماء زمانه. توفي بالطائف. (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد1/120-تاريخ دمشق46/75-تهذيب الكمال22/64-تاريخ الإسلام3/228). [↑](#footnote-ref-248)
249. - شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، السهمي القرشي. سكن الطائف، وحدث عن: جده، وابن عباس، وابن عمر، ومعاوية. واختلف في سماعه من أبيه محمد، ولم يختلف أولو المعرفة في سماعه من جده. (ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد 5/187-تهذيب التهذيب 4 / 356-تاريخ دمشق 23/116-تاريخ الإسلام 2/942). [↑](#footnote-ref-249)
250. -تهذيب التهذيب, للحافظ بن حجر 8 / 51. [↑](#footnote-ref-250)
251. - عُبَيد الله بن عبد الكريم: من الأئمة حفاظ الحديث، من أهل الري(ت: 264 هـ). كان يحفظ مائة ألف حديث، ويقال: كل حديث لا يعرفه أبو زرعة ليس له أصل. توفي بالري, له " مسند ". (انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ2/ 124-طبقات الحنابلة 1/ 199). [↑](#footnote-ref-251)
252. - جمع منكر، والحديث المنكر: هو ما تفرد به راو غير متقن ولا مشهور بالحفظ مخالفا لما رواه الثقات، وهو من أقسام الحديث الضعيف. (انظر: التذكرة لابن الملقن:42-المنهل الروي لابن جماعة:51-تيسير مصطلح الحديث للطحان:50). [↑](#footnote-ref-252)
253. - الـمـــُثَنَّى بْن الصبَّاح اليماني، (ت: 149هـ): من رجال الحديث المكثرين، ومن أهل العبادة. طال عُمُره، واختلط؛ فكانت له أوهام في الرواية؛ فعدوه من الضعفاء.(انظر: شذرات الذهب 1/ 225-تهذيب التهذيب 10/ 35-بحر الدم ليوسف بن المبرد:146). [↑](#footnote-ref-253)
254. - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي6/239. طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية: بحيدر آباد-الهند, ودار إحياء التراث العربي: بيروت. ط1،1271 ه. [↑](#footnote-ref-254)
255. - يعقوب بن شَيْبة بن الصلت، أبو يوسف، البصري، نزيل بغداد(ت: 262 هـ): من كبار علماء الحديث. كان يتفقه على مذهب الإمام مالك. له "المسند الكبير "، ولم يتمه. ( تذكرة الحفاظ 2/ 141- سير أعلام النبلاء 12/476 - النجوم الزاهرة 3/ 37). [↑](#footnote-ref-255)
256. - فتح المغيث3/152-تهذيب التهذيب8/48. [↑](#footnote-ref-256)
257. - محمد بن حبان البُسْتي(ت: 354هـ): مؤرخ، علامة، من كبار المحدثين. ولد في بُسْت (من بلاد سَجِستان) وتنقل في الأقطار. من المكثرين من التصانيف التي من أشهرها" صحيح بن حبان". (انظر ترجمته في: معجم البلدان 2/ 171-شذرات الذهب 3/ 16). [↑](#footnote-ref-257)
258. - جمع المقطوع، وهو الحديث الذي جاء عن التابعين من أقوالهم وأفعالهم موقوفا عليهم، وهو من أقسام الحديث الضعيف.(أنظر: المنهل الروي لابن جماعة:42-النكت على مقدمة ابن الصلاح 1/421-تدريب الراوي للسيوطي1/194) [↑](#footnote-ref-258)
259. - جمع: المرسل: وهو الحديث الذي سَقَط ذكرُ الصحابي من إسناده، فأسنده التابعي إلى النبي. والغالب أنه من أقسام الضعيف. واحتج بعض الأئمة بمراسيل كبار التابعين لكن بشروط (انظر: المقنع لابن الملقن:129-المنهل الروي لابن جماعة ص 42-الموقظة للذهبي ص 6-النكت الوفية بما في شرح الألفية للبقاعي1/364). [↑](#footnote-ref-259)
260. - "المجروحون لابن حبان: (2/72) بتصرف. انظر كذلك: تهذيب الكمال 22/72-النكت على مقدمة ابن الصلاح1/132. [↑](#footnote-ref-260)
261. - المستدرك 2/53رقم 2298. [↑](#footnote-ref-261)
262. - ابن عدي: عبد الله بن عدي الجرجاني، أبو أحمد(ت: 365 هـ): علامة في الحديث ورجاله. أخذ عن أكثر من ألف شيخ، له "الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة". (انظر: سير أعلام النبلاء 16/154-طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة1/140) [↑](#footnote-ref-262)
263. -الكامل في ضعفاء الرجال, لابن عدي6/256. [↑](#footnote-ref-263)
264. - محمد بن عثمان بن محمد بن أبي شيبة العبْسِي (ت:297 هـ): مؤرخ لرجال الحديث، من الحفاظ. وثقة صالح جزرة وضعفه الجمهور، وأما ابن عدي فقال: لم أرَ له حديثا منكر. (انظر: ميزان الاعتدال 3/ 101-تاريخ بغداد 3/ 42-شذرات الذهب2/226). [↑](#footnote-ref-264)
265. - أيوب بن أبي تميمة كَيْسان، السختياني (ت: 131هـ): سيد فقهاء عصره. تابعي، من النساك، من حفاظ الحديث. كان ثَبْتًـا ثقة، رُوِي عنه نحو 800 حديث. (انظر: تهذيب التهذيب1/ 297 1-حلية الاولياء 3/ 3-سير اعلام النبلاء6/15). [↑](#footnote-ref-265)
266. - عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (ت: 150هـ): كان إمام أهل الحجاز في عصره. أول من صنف العلم بمكة. رومي الأصل، مكي المولد والوفاة. كان يُدلس في الحديث على إمامته.(انظر: تذكرة الحفاظ1/ 160-تاريخ بغداد10/400-طبقات المدلسين:15). [↑](#footnote-ref-266)
267. - سؤالات بن أبي شيبة لابن المديني1/104. تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر. مكتبة المعارف: الرياض. ط1، 1404ه. [↑](#footnote-ref-267)
268. -طاووس بن كَيْسْان الهمْداني، أبو عبد الرحمن (ت: 106هـ): من كبار التابعين فقها وزهدا في الدنيا وجرأةً على وعظ الخلفاء والملوك. توفي حاجا فصلى عليه هشام بن عبد الملك. (ترجمته في: تهذيب التهذيب 5/ 8-صفة الصفوة 2/ 160-حلية الأولياء 4/ 3). [↑](#footnote-ref-268)
269. - سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي القرشي، أبو محمد(ت:94هـ): سيد التابعين، جمع بين الحديث والفقه والزهد، وكان لا يأخذ عطاءا. كان أحفظ الناس لأقضية عمر. (ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد5/ 88-وفيات الأعيان1/206-حلية الأولياء2/161). [↑](#footnote-ref-269)
270. - المجروحين لابن حِبان البُستي2/72. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. دار الوعي: حلب. ط1، 1396هـ [↑](#footnote-ref-270)
271. -المرجع السابق, نفس الموضع. [↑](#footnote-ref-271)
272. - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم6/239. [↑](#footnote-ref-272)
273. - الضعفاء للعقيلي3/273-تهذيب الكمال 22/68-"موسوعة أقوال أحمد بن حنبل في الجرح والتعديل", للنوري6/284. [↑](#footnote-ref-273)
274. - "المجروحون لابن حبان: (2/72) بتصرف. انظر كذلك: تهذيب الكمال 22/72. [↑](#footnote-ref-274)
275. - سير أعلام النبلاء5/175. [↑](#footnote-ref-275)
276. - انظر: فتح المغيث للسخاوي3/192. وهذا الجزء اسمه: "حديث عمرو بن شعيب"[كذا ذكره الصفَدِي في (الوافي بالوفيات24/146)، والذهبي في (تذكرة الحفاظ2/)590، والمنتظم لابن الجوزي5/32، وذكره ابن حجر في"فهرست مروياته"114/باسم: "جزء فيما استنكر أهل العلم من حديث عمرو بن شعيب، لمسلم بن الحجاج"] انظر:" الإمام مسلم بن الحجاج صاحب المسند الصحيح" لمشهور حسن سليمان(ص137). دار القلم: دمشق, ط1, 1414هـ-1994م) حيث ذكره في جملة مصنفات الإمام مسلم المفقودة. [↑](#footnote-ref-276)
277. - عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْمِد، أبو عمرو، البيروتي(ت: 157هـ): إمام أهل الشام فقها وزهدا. امتنع عن القضاء. كانت الفُتيا تدور بالأندلس على رأيه إلى زمن الحكم بن هشام. (ترجمته في: سير أعلام النبلاء 6/541-الوفيات لابن خلكان1/ 275- حلية الأولياء 6/135). [↑](#footnote-ref-277)
278. -الكامل في الضعفاء لابن عديّ 5/ 1767- سير أعلام النبلاء6/176- شذرات الذهب2/84. [↑](#footnote-ref-278)
279. - إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، ابن رَاهْوَيْه(ت:238هـ): عالم خَــرَاسان في عصره. أحد كبار الحفاظ. أخذ عنه الإمام أحمد والبخاري وغيرهم. له تصانيف، منها "المسند".(انظر: تهذيب تاريخ دمشق 2/ 409 -ميزان الاعتدال 1/ 85–تاريخ بغداد 6/ 345). [↑](#footnote-ref-279)
280. - المستدرك 1/168-311-تدريب الراوي 1/84-النكت على ابن الصلاح 1/132- توضيح الأفكار 1/291. [↑](#footnote-ref-280)
281. - المقصود بسلاسل الذهب هي أصح الأسانيد، وأشهرها: أحمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك عن نافع عن بن عمر، لاجتماع الأئمة الثلاثة فيها، وقد جمع الحافظ أبو بكر الحازمي في ذلك جزءا سماه (سلسلة الذهب). (أنظر: فتح المغيث للسخاوي1/21). [↑](#footnote-ref-281)
282. -المجموع شرح المهذب1/65. [↑](#footnote-ref-282)
283. - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم6/239-تهذيب التهذيب 8/44-تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر1/35. [↑](#footnote-ref-283)
284. - شرح التبصرة والتذكرة للعراقي:233- المغني في الضعفاء 2/484- فتح المغيث للسخاوي3/192- تهذيب التهذيب8/44. [↑](#footnote-ref-284)
285. - سير أعلام النبلاء9/195-196-ميزان الاعتدال 3/264. [↑](#footnote-ref-285)
286. - معرفة الثقات, للعجلي2/177.

     \*العجلي: هو أحمد بن عبد الله بن صالح، أبو الحسن: الحافظ، المؤرخ. عاش بالعراق وتركه وقت محنة خلق القرآن؛ فاستقر بطرابلس الغرب(ليبيا)، وتوفي بها. له كتاب "الثقات ". (ترجمته في: العبر في خبر من غبر 2/21 -شذرات الذهب 2/ 141-طبقات الحفاظ 1/264). [↑](#footnote-ref-286)
287. -فتح المغيث4/18- تهذيب الأسماء واللغات للنووي, ص:534. [↑](#footnote-ref-287)
288. -الكامل في ضعفاء الرجال 6/202- تاريخ دمشق64/93- ميزان الاعتدال 3/265.

     -ومعمر، هو: ابن راشد، أبو عُروة: حافظ، متقن، ثقة، من أهل البصرة، سكن اليمن، وهو أول من صنف بها. (انظر: تهذيب التهذيب10/243- شرح ألفية العراقي 1/ 33). [↑](#footnote-ref-288)
289. - التبصرة والتذكرة للعراقي2/188-الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح2/565-فتح المغيث4/189-توضيح الأفكار1/291. [↑](#footnote-ref-289)
290. - تهذيب الكمال 22/68.

     - وابن عيينة، هو: سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي، أبو محمد(ت: 198هـ): محدّث مكة. ثقة حافظ. له " الجامع" في الحديث قال الشافعيّ: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز. (ترجمته في: تذكرة الحفاظ1/ 242-صفة الصفوة 2/130). [↑](#footnote-ref-290)
291. - سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل(1/230). تحقيق: د. زياد محمد منصور. مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة. ط1، 1414ه. [↑](#footnote-ref-291)
292. - سير أعلام النبلاء5/168. [↑](#footnote-ref-292)
293. - النكت على كتاب ابن الصلاح1/436-توضيح الأفكار1/179-فتح المغيث 1/110.

     - وابن المنذر، هو: محمد بن إبراهيم بن المنذر، النيسابوري، أبو بكر(ت:318): الحافظ الفقيه، شيخ الحرم، له:"الإشراف في اختلاف العلماء "، و" الإجماع "، و" الأوسط ". كان مجتهدا لا يقلد أحدا. (ترجمته في: تذكرة الحفاظ 3/782 -طبقات الشافعية 2/ 126). [↑](#footnote-ref-293)
294. - الضعفاء الكبير للعقيلي3/273-فتح المغيث4/189-توضيح الأفكار1/291.

     -والميموني، هو: عبد الملك بن عبد الحميد، أبو الحسن الميموني (ت:274هـ): من أصحاب الإمام أحمد، جليلُ القدر,لازمه نحواً من اثنين وعشرين سنة. (انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة1/ 212-العبر في خبر من غبر1/395-شذرات الذهب 3/310). [↑](#footnote-ref-294)
295. - سؤالات أبي بكر الأثرم للإمام أحمد( ص39). تحقيق: د. عامر حسن صبري. دار البشائر الإسلامية: بيروت. ط1، 1425هـ .

     - والأثرم، هو: أحمد بن محمد بن هانئ الطائي، أبو بكر(ت:261هـ): من حفاظ الحديث. أخذ عن الإمام أحمد وآخرين. له كتاب في (علل الحديث) وآخر في (السنن) (انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ 2/135 -تاريخ بغداد 5/ 110- طبقات الحنابلة 1/ 66). [↑](#footnote-ref-295)
296. -تاريخ ابن أبي خيثمة "التاريخ الكبير"4/239- فتح المغيث 4/189.

     -يحيى بن معين هو: أبو زكريا يحيى بن معين(ت:233هـ): إمام الجرح والتعديل. قال عن الإمام أحمد: أعلمنا بالرجال. كتب بيديه ألف ألف حديث. له " التاريخ والعلل"، و "معرفة الرجال ". كان أبوه على خراج الري، فخلف له ثروة كبيرة، فأنفقها في طلب الحديث.(انظر: تذكرة الحفاظ 2/16-وفيات الأعيان 2/214). [↑](#footnote-ref-296)
297. - تاريخ ابن معين "رواية الدوري"(3/192). [↑](#footnote-ref-297)
298. - محمد بن إدريس الحنظليّ، أبو حاتم الرازي(ت: 277هـ): حافظ للحديث، من أقران البخاري ومسلم. له "تفسير القرآن العظيم "، وغيره. (تهذيب التهذيب 9/ 31 - تاريخ بغداد 2/ 73 – طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى 1/ 284). [↑](#footnote-ref-298)
299. - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 6/239. [↑](#footnote-ref-299)
300. - المغني في الضعفاء2/484-تهذيب التهذيب 8/48-شذرات الذهب 2/38.

     ويحيى بن سعيد القطان هو: يحي بن سعيد بن فَروخ القطان، أبو سعيد (ت:198هـ): من الحفاظ، ثقة حجة. من أقران مالك وشعبة. كان يفتي بقول أبي حنيفة. (ترجمته في: تذكرة الحفاظ 1/274-تاريخ بغداد14/135-العبر في خبر من غبر 1/327). [↑](#footnote-ref-300)
301. -تاريخ الإسلام 3/288- ميزان الاعتدال 3/265-المختلف فيهم لابن شاهين: 54- شذرات الذهب2/84. [↑](#footnote-ref-301)
302. - تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس:35. [↑](#footnote-ref-302)
303. - الشاذُّ لُغةً: الـمـُنفَرِدُ، واصطلاحا: أن يروي الثقة (المقبول) حديثا مخالف لما رواه من هو أوثق (أولى) منه. وهو من أقسام الضعيف (انظر: التبصرة والتذكرة " شرح ألفية العراقي"1/246-"نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" لابن حجر, ص:70- تدريب الراوي للسيوطي 1/196). [↑](#footnote-ref-303)
304. - تهذيب الكمال 22/73-الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح 2/565- التبصرة والتذكرة2/189- سير أعلام النبلاء5/176.

     - والدارقطني، هو: علي بن عمر، أبو الحسن(ت:385هـ): إمام في الحديث. أول من صنف القراءات وعقد لها أبوابا. ولد بـ"دار القطن" (ببغداد)، ولها ينسب من تصانيفه "السنن". (انظر ترجمته في: تاريخ بغداد 12/34- طبقات الشافعية 3/462). [↑](#footnote-ref-304)
305. - مسائل حرب3/1221-المراسيل لابن أبي حاتم الرازي1/91,90.

     -حرب الكرماني، هو: حرب بن إسماعيل بن خلف الكِرْماني، أبو محمد(ت:280): فقيه حافظ من أصحاب الإمام أحمد، روى عنه مسائل. قال الذهبي: مسائل حرب من أنفس كتب الحنابلة. (انظر: طبقات الحنابلة1/146-تذكرة الحفاظ2 /61- سير أعلام النبلاء 13 / 244). [↑](#footnote-ref-305)
306. - يقصد حديث: (لا يحل سلف ودَين): أخرجه أحمد 2/178، وأبو داود 3/769 رقم3504-والترمذي 3/535 رقم1234 -والنسائي 7/837رقم2188، من رواية أيوب، قال: حدثنا عمرو بن شعيب، قال: حدثني أبي، عن أبيه، حتى ذكر عبد الله بن عمرو.

     أما الحديث الثاني:" نهى رسول الله يومَ خيبر عن لُحوم الحُمُر الأهلية وعن الجلاَّلة: عن رُكوبها، وعن أكل لحمها" أخرجه: أحمد 2/219 رقم7039, قال: حدثنا مؤمل- وأبو داود 2/ 385 رقم 3811، قال: حدثنا سهل بن بكار. والنسائي 7/ 239 رقم4447، قال: أخبرني عثمان بن عبد الله، قال: حدثني سهل بن بكار كلاهما-مؤمل، وسهل بن بكار-عن وهيب بن خالد، عن ابن طاووس، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، فذكره. وفي رواية عثمان بن عبد الله-عند النسائي: عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن أبيه محمد بن عبد الله بن عمرو. قال مرة: عن أبيه. وقال مرة: عن جده. [↑](#footnote-ref-306)
307. - تهذيب التهذيب8/54. [↑](#footnote-ref-307)
308. - أبو جعفر الطَّحَاوي، هو: أحمد بن محمد بن سلامة الأزديّ (ت:321 هـ): فقيه انتهت إليه رياسة الحنفية بمصر. نشأ في (طَحَا) بصعيد مصر، وتفقه على مذهب الشافعيّ؛ فقد كان ابن أخت الـمُــزَني صاحب الشافعي، ثم تحول إلى المذهب الحنفي. من أشهر مصنفاته (شرح معاني الآثار) (انظر: البداية والنهاية 11/ 174-لسان الميزان1/ 274). [↑](#footnote-ref-308)
309. - توضيح الأفكار للصنعاني1/163. تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة, دار الكتب العلمي: بيروت, ط1, 1417هـ. [↑](#footnote-ref-309)
310. - مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث(ص: 315). تحقيق: نور الدين عتر. دار الفكر: سوريا، دار الفكر المعاصر: بيروت, 1406هـ

     \*وابن الصلاح، هو: أبو عمرو, عثمان بن عبد الرحمن، الشهرزوريّ (ت:643هـ): أحد المقدمين في الحديث والفقه. تولى التدريس بدار الحديث بدمشق. له مصنفات قيمة أشهرها كتاب"معرفة أنواع علم الحديث" يعرف بـ "مقدمة ابن الصلاح"، وكل من تكلم في "مصطلح الحديث" بعده فعيالٌ عليه وعلى كتابه هذا. (انظر ترجمته في: طبقات الشافعية5/137-شذرات الذهب 5/ 449-مفتاح السعادة 1/397). [↑](#footnote-ref-310)
311. - قاعدة فقهية: معناها أن النادر لا يعُطي حكم الغالب؛ بل يسقط الاعتبار به ويصير وجوده كعدمه. (انظر: الأشباه والنظائر للسبكي2/134-الموافقات للشاطبي3/212-"من أصول الفقه على منهج أهل الحديث" لزكريا بن غلام قادر الباكستاني(ص:187). الناشر: دار الخراز, ط1, 1423هـ. [↑](#footnote-ref-311)
312. - ميزان الاعتدال في نقد الرجال, للحافظ شمس الدين الذهبي(3/594). تحقيق: علي محمد البجاوي. دار المعرفة للطباعة والنشر: بيروت, ط1، 1382هـ. [↑](#footnote-ref-312)
313. - سير أعلام النبلاء 3/81. [↑](#footnote-ref-313)
314. - التاريخ الكبير 4/218رقم 2562 -خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال:290. [↑](#footnote-ref-314)
315. - سنن الترمذي 2/26-علل الترمذي الكبير: 108. [↑](#footnote-ref-315)
316. - سنن الدارقطني3/474-إيضاح الإشكال لابن القيسراني:30- فتح المغيث4/189-تهذيب الكمال 22/73.

     -وأبو بكر النيسابوري هو: عبد الله بن محمد بن زياد، مولى أبان بن عثمان بن عفان (ت:324 هـ): من الحفاظ، كان إمام الشافعية في عصره. (انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ 3/ 37 -طبقات الشافعية 2/ 231-تاريخ بغداد11/339). [↑](#footnote-ref-316)
317. - سير أعلام النبلاء 5/173,172. [↑](#footnote-ref-317)
318. - سنن الدارقطني، كتاب: البيوع 3/475رقم3000. [↑](#footnote-ref-318)
319. - المستدرك للحاكم 2/65. [↑](#footnote-ref-319)
320. -السابق نفس الموضع. [↑](#footnote-ref-320)
321. - تهذيب التهذيب 1 /196. [↑](#footnote-ref-321)
322. - الثقات لابن حبان 4/357-6/437. الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن: الهند, ط1، 1393 ه‍. [↑](#footnote-ref-322)
323. - تاريخ ابن معين "رواية الدوري" 4/462. [↑](#footnote-ref-323)
324. - لغة: من الدُّلْسةُ: وهي الظلمة. واصطلاحا: أن يعاصر الراوي شخصا روى عنه بتوسط؛ فأوهم عدمها، كقال، أو عن. وهو قسمان: أحدهما: تدليس الإسناد: أن يروي عمن لقيه ما لم يسمع منه، موهما أنه سمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه موهما أنه قد لقيه وسمعه منه. الثاني: تدليس الشيوخ:أن يروي عن شيخ حديثا سمعه منه، فيسميه أو يكنيه، أو ينسبه، بما لا يعرف به كي لا يعرف. وهو من أقسام الضعيف.( انظر: مقدمة ابن الصلاح73- الموقظة للذهبي47-الباعث الحثيث لأحمد شاكر 53- المقنع في علوم الحديث لابن الملقن1/154). [↑](#footnote-ref-324)
325. - تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر(ص: 34) تحقيق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي. مكتبة المنار: عَمان, ط1، 1403ه. [↑](#footnote-ref-325)
326. - الكامل في الضعفاء 6/205. [↑](#footnote-ref-326)
327. - ميزان الاعتدال 3/266. [↑](#footnote-ref-327)
328. - علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، أبو محمد (ت:456 ه): عالم الأندلس في عصره. ولد في بيت رياسة، لكنه انصرف إلى العلم والتأليف؛ فكان من صدور الباحثين، لا يقول بالقياس. وكان شديد النقض لمن خالفه من العلماء. من أشهر مصنفاته (المحلى بالآثار) في الفقه. (ترجمته في: نفح الطيب1/364- آداب اللغة 3/ 96-أخبار الحكماء 156-إرشاد الأريب 5/ 86 – 97). [↑](#footnote-ref-328)
329. - انظر: الـمُحَلى بالآثار لابن حزم 6/71-7/530-8/43-8/170. دار الفكر: بيروت(بدون طبعة, وبدون تاريخ). [↑](#footnote-ref-329)
330. - تهذيب التهذيب 8/54-إكمال التهذيب لمغلطاي10/189- "منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث" لبشير علي عمر (ص:1/515). [↑](#footnote-ref-330)
331. - انظر: تهذيب التهذيب 8/ 54. [↑](#footnote-ref-331)
332. - إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي10 /188- سير أعلام النبلاء5/176-فتح المغيث السخاوي3/192. [↑](#footnote-ref-332)
333. -"المدخل إلى الإكليل" للحاكم النيسابوري(ص:40,39,38). تحقيق: د/فؤاد عبد المنعم أحمد. الناشر: دار الدعوة, الإسكندرية(بدون طبعة). [↑](#footnote-ref-333)
334. - تاريخ ابن يونس المصري1/129- الخطط للمقريزي2/433 - فجر الإسلام لأحمد أمين، ص:192.

     قال أبو سعيد بن يونس: يعني بقوله الخولة والرباب: مركبين كبيرين من سفن الجسر، كانا يكونان عند رأس الجسر مما يلي الفسطاط، يجوز من تحتهما لكبرهما المراكب. أ هـ. وقد سبق وأن ذكرت تلك الواقعة عن حيوة بن شريح في أثناء الحديث عن تمييز عبد الله بن عمرو لصحيفته الصادقة التي كتبها عن النبي عما رواه عن صحف أهل الكتاب. [↑](#footnote-ref-334)
335. - الطهارة (لغة): النظافة، والنزاهة عن الأدناس. والطَهور(بالفتح): اسم لما يُتطهر به، وبالضم: اسم للفعل. والطهارة في الشرع: رفع حدث أو إزالة نجس أو ما في معناهما كالتيمم والأغسال المسنونة، وذلك بغسل أعضاء مخصوصة بصفة مخصوصة، بنية مخصوصة. وهي قسمان: معنوية وحسية. فالمعنوية: طهارة القلب من دنس الشرك والذنوب، والحسية: التي تراد للصلاة ونحوها. والحسية على نوعين: طهارة حَدَث (طهارة حكمية)، وطهارة خَبَث (طهارة حقيقية). وطهارة الحدث ثلاث: كبرى (الغسل)، وصغرى (الوضوء)، وبدل منهما(التيمم). وطهارة الخبث ثلاث: غسل ومسح ونَضْح.( انظر: بدائع الصنائع للكاساني 1/3-القوانين الفقهية لابن جزي 1/18-المجموع للنووي 1/79-الشرح الكبير على متن المقنع لابن أبي عمر 1/5). [↑](#footnote-ref-335)
336. -مصنف عبد الرزاق 1/93رقم318، بسند فيه مجهول. والمقصود بــــ"الحمام" هنا هو الحمام الذي كان منتشرا قديما، ويقصده الناس للاغتسال. وليس المقصود المراحيض التي تقضى فيها الحاجة. وقد أعرضتُ عن الكلام في حكم ماء الحمام هذا؛ لأنها أصبحت مسألة في حكم المنقرضة, إذ اختفت هذه الحمامات في مطلع العصر الحديث. وإن وجد منها اليوم شيء فهو نادر,"والنادر لا حكم له ". [↑](#footnote-ref-336)
337. - رواه البيهقي موقوفا في "السنن الكبرى", كتاب: الحج, باب: ركوب البحر لحج أو عمرة أو غزو(4/547 رقم 8665), بسند رجاله ثقات. [↑](#footnote-ref-337)
338. - سنن الترمذي أبواب: الطهارة,باب: ما جاء في ماء البحر أنه طهور( 1/125رقم69). [↑](#footnote-ref-338)
339. -بدائع الصنائع للكاساني 1/15- المقدمات الممهدات لابن رشد1/85- الإقناع للماوردي1/19-الهداية على مذهب الإمام أحمد لأبي الخطاب, ص:46. [↑](#footnote-ref-339)
340. - الطهور لابن سلام: ص302- مصنف ابن أبي شيبة1/103 رقم 1156، بسند فيه جهالة. [↑](#footnote-ref-340)
341. - الحاوي الكبير لأبي الحسن الماوردي(1/40). تحقيق: علي معوض, والشيخ عادل عبد الموجود, دار الكتب العلمية: بيروت,ط1, 1419 هـ . [↑](#footnote-ref-341)
342. -سنن أبي داود, كتاب الجهاد,باب: في ركوب البحر في الغزو 3/6رقم2489- السنن الكبرى للبيهقي كتاب البيوه, باب: ما جاء في بيع المضطر وبيع المكره 6/30رقم11079. قال المنذري في (تعليقه على سنن أبي داود 3/ 359): في هذا الحديث اضطراب.أ هـ. ونقل الخطابي في "معالم السنن"(2/ 206) عن الشافعي, قوله: وقد ضعفوا إسناد هذا الحديث. أ هـ. وقال العراقي: رواه أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو وقيل إنه منقطع (تخريج أحاديث إحياء علوم الدين2/1046). وقد ضعفه كذلك كل من البخاري(التاريخ الكبير2/104), والعيني في (عمدة القاري14/87)- والهيثمي في "زوائد البزار" 2/265رقم1667، ونقل عن البزار قوله: لا نعلم رواه عن نافع إلا ليث، ولا عنه إلا أبو حفص. أهـ. ورواه الحارث في "مسنده" (1/441رقم359)، وابن حجر في" المطالب العالية"6/285رقم1138. وقال البوصيري: رواه الحارث بن أبي أسامة عن الخليل بن زكريا وهو ضعيف (إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة3/157رقم2430). قلت: الحديث لا يصح بحال. والله أعلم. [↑](#footnote-ref-342)
343. - أبو العالية: رُفيع بن مهران الرياحي: الإمام، المقرئ، الحافظ. أدرك زمان النبي وهو شاب، وأسلم في خلافة أبي بكر، ودخل عليه. تصدر لإفادة العلم، وبعُد صيته.(انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد 7/80- تاريخ دمشق 18/159سير أعلام النبلاء4/207). [↑](#footnote-ref-343)
344. - الطبق: الدرَك من أدراك جهنم. (تاج العروس26/62, مادة: ط ب ق). [↑](#footnote-ref-344)
345. - البناية شرح الهداية1/357. [↑](#footnote-ref-345)
346. - الحاوي الكبير للماوردي 1/40. [↑](#footnote-ref-346)
347. - علي بن محمد حبيب، أبو الحسن الماوردي (ت: 450 هـ): من كبار قضاة الشافعية وفقهائهم. كان يميل إلى مذهب الاعتزال، وكانت له مكانة الرفيعة عند الخلفاء. نسبته إلى بيع ماء الورد. من كتبه " الأحكام السلطانية "، و" الحاوي " في فقه الشافعية. (ترجمته في: تاريخ بغداد13/587- طبقات الشافعية لابن السبكي 3/ 303 -وفيات ألأعيان1/ 326 – شذرات الذهب 3/ 285رقم69. [↑](#footnote-ref-347)
348. - المصنف لابن أبي شيبة1/122رقم1393- سنن الترمذي, أبواب الطهارة,باب: ما جاء في ماء البحر أنه طهور 1/125. [↑](#footnote-ref-348)
349. - كتاب الطهور للقاسم بن سلام, ص: 200. [↑](#footnote-ref-349)
350. - الأوسط لابن المنذر1/247 رقم 157- سنن الترمذي, أبواب الطهارة,باب: ما جاء في ماء البحر أنه طهور 1/125. [↑](#footnote-ref-350)
351. - الأوسط لابن المنذر 1/247 رقم 157-الطهور لابن سلام, ص300-مصنف بن أبي شيبة 1/121رقم1380 –سنن الترمذي, أبواب الطهارة,باب: ما جاء في ماء البحر أنه طهور 1/125. [↑](#footnote-ref-351)
352. - الأوسط لابن المنذر 1/247 رقم 157-مصنف بن أبي شيبة 1/121رقم 1382- سنن الترمذي, أبوب الطهارة,باب: ما جاء في ماء البحر أنه طهور 1/125. [↑](#footnote-ref-352)
353. - الطهور لابن سلام, ص:301 – مصنف ابن أبي شيبة 1/122رقم1384.

     ومحمد بن سيرين(ت:110هـ)، هو: مولى أنس بن مالك. إمام وقته بالبصرة. تابعي كبير. اشتهر بالورع وتعبير الرؤى. (الطبقات الكبرى لابن سعد 7/143-تاريخ بغداد 3/283-وفيات الأعيان 4/181). [↑](#footnote-ref-353)
354. - المصنف لابن أبي شيبة1/122رقم1386. وعكرمة هو مولى ابن عباس, سبقت ترجمته, انظر: ص35. [↑](#footnote-ref-354)
355. - المصنف لابن أبي شيبة1/122رقم1388.

     وإبراهيم النخعي هو: إبراهيم بن يزيد، أبو عِمران الكوفي(ت:96هـ): من أكابر التابعين صلاحا وصدق رواية وحفظا للحديث. (ترجمته في: طبقات ابن سعد 6/ 188-حلية الأولياء 4/ 219-تاريخ الإسلام 3/335). [↑](#footnote-ref-355)
356. - مصنف ابن أبي شيبة1/122رقم1389.

     وعطاء بن أبى رَبَاح هو: القرشي الفهري، مولاهم، أبو محمد المكي (ت: هـ): تابعي فقيه فاضل، كان أعلم الناس بالمناسك. (تهذيب التهذيب 7 / 202- الطبقات الكبرى لابن سعد 2/294-تاريخ دمشق40/336-وفيات الأعيان3/261). [↑](#footnote-ref-356)
357. - البناية شرح الهداية1/357-البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم المصري الحنفي1/69. الناشر: دار الكتاب الإسلامي, ط2, بدون تاريخ. [↑](#footnote-ref-357)
358. - بداية المجتهد لابن رشد ونهاية المقتصد لابن رشد(1/29). دار الحديث: القاهرة, 1425هـ - شرح مختصر خليل للخرشي(1/82). دار الفكر: بيروت. [↑](#footnote-ref-358)
359. - الحاوي للماوردي1/40-المجموع شرح المهذب 1/82 ,90. [↑](#footnote-ref-359)
360. - المغني في فقه الإمام أحمد , لابن قدامة1/9. الناشر: مكتبة القاهرة, 1388هـ - دليل الطالب لنيل المطالب لمرعي الكرمي, ص:4. تحقيق: نظر محمد الفاريابي, دار طيبة: الرياض, ط1، 1425هـ / 2004م. [↑](#footnote-ref-360)
361. - موطأ مالك 2/92رقم60- مسند أحمد12/171رقم7233- سنن الدارمي1/567رقم756- سنن ابن ماجه1/136رقم386-الكبرى للنسائي1/93رقم58- المنتقى لابن الجارود1/23رقم43- صحيح بن خزيمة1/59رقم111-صحيح بن حبان4/49رقم1243- سنن الدارقطني1/47رقم80- المستدرك1/237رقم491, وغيرهم من طريق أبي هريرة. وروي كذلك من طريق جابر بن عبد الله، كما في: مسند احمد23/257رقم15012-سنن بن ماجة1/137رقم388-المنتقى لابن الجارود1/222رقم879-صحيح ابن حبان4/51رقم1244-الطبراني في الكبير2/186رقم1759-سنن الدارقطني1/42رقم69- المستدرك 1/240رقم500. وروي عن أبي بكر مرفوعا وموقوفا: فالمرفوع, رواه الدارقطني في السنن 1/43رقم71- والبيهقي في الكبرى 1/7رقم4. وأما الموقوف: فرواه ابن سلام في كتاب "الطهور"ص:298رقم238- وابن أبي شيبة 1/121رقم1379-والدارقطني1/44رقم72. ومن طريق "ابن الفراسي" بلفظ: كنت أصيد، وكانت لي قربة أجعل فيها ماء، وإني توضأت بماء البحر، فذكرت ذلك لرسول الله فقال: "هو الطهور ماؤه، الحل ميتته"(سنن ابن ماجه1/136رقم387). وصححه الترمذي 1/125رقم69، ونقل تصحيح البخاري له. وصححه كذلك ابن خزيمة وابن حبان–كما مر معنا-وابن عبد البر في الاستذكار5/286، وصححه النووي في شرح مسلم13/86، والألباني(صحيح أبي داود1/145). [↑](#footnote-ref-361)
362. - بداية المجتهد1/30. [↑](#footnote-ref-362)
363. - حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على "جمع الجوامع" لحسن بن محمد العطار(1/334). دار الكتب العلمية: بيروت(بدون طبعة, وبدون تاريخ). [↑](#footnote-ref-363)
364. - سبق تخريجه, الصفحة السابقة. [↑](#footnote-ref-364)
365. - كتاب الطهور للقاسم بن سلام, ص: 200. [↑](#footnote-ref-365)
366. - الأوسط في السنن والإجماع لابن المنذر 1/246. تحقيق: أبو حماد صغير أحمد حنيف. دار طيبة: الرياض. ط1- 1405 هـ، 1985 م. [↑](#footnote-ref-366)
367. - مالك بن أنس الأصْبَحي، أبو عبد الله(ت:179هـ): إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة. إمام المذهب المالكي. مولده ووفاته في المدينة. وسأله المنصور أن يضع كتابا للناس يحملهم على العمل به، فصنف " الموطأ " لكنه أبى أن يحمل الناس عليه. (وفيات الأعيان 1/ 439-صفة الصفوة 2/ 99 -حلية الأولياء 6 /316). [↑](#footnote-ref-367)
368. - بداية المجتهد لابن رشد1/29.

     وابن رشد، هو: محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، أبو الوليد (ت:595 هـ): الفيلسوف. عني بكلام أرسطو وترجمه إلى العربية، وهو المصدر الأساس لفلسفة أرسطو عند الغرب. صنف نحواً من خمسين كتابا، ومن أشهر كتبه في الفقه "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" يعني فيه بذكر أسباب الخلاف الفقهي. (ترجمته في: طبقات الأطباء 2/ 75- شذرات الذهب 4/ 320). [↑](#footnote-ref-368)
369. - سبق تخريجه, ص75. [↑](#footnote-ref-369)
370. - عُبَيد بن عُميْر بن قتادة الليثي، أبو عاصم (ت: 68هـ): من ثقات التابعين. كثير الحديث، كان يقُص على عهد عمر . (ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد 6/16-تهذيب التهذيب7/71- التاريخ الكبير للبخاري 5/ 455). [↑](#footnote-ref-370)
371. - صحيح مسلم, كتاب: الحيض, باب: حكم ضفائر المغتسلة1/260رقم331. [↑](#footnote-ref-371)
372. - مسند إسحق بن راهويه 3/610رقم1182- صحيح ابن خزيمة,كتاب: الوضوء, باب: الرخصة في ترك المرأة نقض ضفائر رأسها في الغسل من الجنابة 1/123رقم247. [↑](#footnote-ref-372)
373. - حاشية ابن عابدين1/104- حاشية الدسوقي1/ 134-البيان في مذهب الإمام الشافعي لأبي الخير العمراني1/255- المغني لابن قدامة1/ 227. [↑](#footnote-ref-373)
374. -أسماء بنت شَكَل (بمعجمة وفتحتين وآخره لام)، الأنصارية: صحابية، روى لها مسلم. (ترجمتها في: الإصابة 8/12-أسد الغابة7/10رقم6709). [↑](#footnote-ref-374)
375. - السِّدْرَة: شجرة النبق. يُنتفع بورقه في الغسل، لأنه يقتل الهوام، ويلبن الشعر. ومتى أطلق في باب الغسل، فالمراد به الورق المطحون. (انظر: القاموس الفقهي لسعدي أبي جيب، ص:168. دار الفكر: دمشق ,ط2, 1408 هـ. [↑](#footnote-ref-375)
376. - شؤون رأسها: أصول الشعر (النهاية في غريب الحديث لابن الأثير2/421). [↑](#footnote-ref-376)
377. - صحيح مسلم, كتاب الحيض,باب: استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدم 1/261رقم332. [↑](#footnote-ref-377)
378. - فتح الباري بشرح صحيح البخاري, لابن رجب الحنبلي1/262. تحقيق: محمود بن شعبان وآخرون. مكتبة الغرباء الأثرية: المدينة النبوية. ط1،1417 هـ. [↑](#footnote-ref-378)
379. - البَشَرَةُ والبَشَرُ: ظاهرُ جلدِ الإنسان. (الصحاح للجوهري 2/590, مادة: ب ش ر). [↑](#footnote-ref-379)
380. - سنن ابن ماجة,كتاب الطهارة, باب: تحت كل شعرة جنابة 1/196رقم597- سنن أبي داود, كتاب: الطهارة, باب: في الغسل من الجنابة 1/65رقم248، وضعفه - سنن الترمذي, أبوب: الطهارة, باب: ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة 1/167رقم106. وقال: فيه الحارث بن وجيه، وهو حديث غريب لا نعرفه إلا من حديثه . من ثم فالحديث ضعيف؛ لأن مداره على الحارث بن وجيه، الراسبي. انظر: البدر المنير لابن الملقن2/576- التلخيص الحبير لابن حجر1/381رقم190. [↑](#footnote-ref-380)
381. - أجْمَرتُ شعري: أي جمعتُه وعقدتُه، ولم أرسله. (مختار الصحاح للرازي, ص:60, مادة: ج م ر). تحقيق: يوسف الشيخ محمد, المكتبة العصري: بيروت. ط5, 1420ه. [↑](#footnote-ref-381)
382. - مسند أحمد 41/306رقم 24797-مسند إسحق بن راهويه964رقم1680. قلت: سنده ضعيف، فيه مجهول. [↑](#footnote-ref-382)
383. - سنن ابن ماجه,كتاب: الطهارة, باب: تحت كل شعرة جنابة1/196رقم598-المعجم الكبير للطبراني 4/155رقم3989- تعظيم قدر الصلاة للمروزي 1/480رقم511.

     وأبو أيوب الأنصاري، هو: خالد بن زيد (ت:52 هـ): صحابي، شهد العقبة وغيرها. ولما غزا يزيدُ بن معاوية القسطنطينية، صحِبه أبو أيوب، فحضر الوقائع ومرض هناك، وتوفي فدفن في أصل حصنها. (معجم الصحابة للبغوي2/219-تاريخ بغداد1/493-أسد الغابة 2/121). [↑](#footnote-ref-383)
384. - أخرجه أحمد 2/103رقم726- سنن الدارمي كتاب الطهارة, باب: في الذي يطوف على نسائه في غسل واحد 1/580رقم778- أبو داود, كتاب الطهارة باب:الغسل من الجنابة1/56رقم249- الضياء المقدسي في المختارة2/74رقم451. قلت: الحديث اختلفوا فيه, قال ابن حجر في التلخيص الحبير1/382: إسناده صحيح؛ فإنه من رواية عطاء بن السائب، وقد سمع منه حماد بن سلمة قبل الاختلاط...لكن قيل إن الصواب وقْفُه على عليٍ أ ه. لكن ضعفه الذهبي في تنقيح التحقيق1/75، والنووي في خلاصة الأحكام1/195، والألباني في السلسة الضعيفة2/332. قلت: الحديث ضعيف مرفوعا، لكنه صحيح موقوفا. فقد جاء الموقوف من رواية حماد بن زيد عن عطاء بن السائب، وقد خالفه حماد بن سلمة فرفعه. وحماد بن زيد أوثق من حماد بن سلمة، والله أعلم. [↑](#footnote-ref-384)
385. - معالم السنن للخطابي1/80. المطبعة العلمية :حلب, ط1, 1351هـ. [↑](#footnote-ref-385)
386. - نهاية المحتاج, شهاب الدين الرملي 1/224. دار الفكر: بيروت, 1404هـ/1984م. [↑](#footnote-ref-386)
387. - المغني 1/167. [↑](#footnote-ref-387)
388. - المرجع السابق نفس الموضع. [↑](#footnote-ref-388)
389. - بداية المجتهد1/50-51. [↑](#footnote-ref-389)
390. - الحسن بن يسار، البصري، أبو سعيد: تابعي، إمام أهل البصرة، وحَبر الأمة في زمانه. كان يدخل على الولاة فيُعَظهم، لا يخاف في الحق لومة لائم. (طبقات الفقهاء للشيرازي87-وفيات الأعيان2/69-سير أعلام النبلاء4/563). [↑](#footnote-ref-390)
391. - الأوسط 2/133-المغني1/166. [↑](#footnote-ref-391)
392. - المحلى لابن حزم 1/286. [↑](#footnote-ref-392)
393. - كشاف القناع عن متن الإقناع1 /154-المغني 1/165. [↑](#footnote-ref-393)
394. - الشرح الكبير1/219-كشاف القناع 1/154. [↑](#footnote-ref-394)
395. - صحيح البخاري,كتاب: الحيض, باب: نقض المرأة شعرها عند غسل المحيض1/70 رقم317. [↑](#footnote-ref-395)
396. -سبق, انظر: صحيح مسلم,كتاب: الحيض, باب: حكم ضفائر المغتسلة 1/260رقم330. [↑](#footnote-ref-396)
397. - الخَطَمِي: نبات يغسل به الرأس. انظر: مختار الصحاح للرازي، ص:93 مادة: خ ط م. [↑](#footnote-ref-397)
398. - أشنان (بضم الهمزة وكسرها): مُعَرَّبٌ، ويُقال له بالعربية الحُرْض، وَتَأَشَّنَ غسل يده بِالْأُشْنَانِ (المصباح المنير, الفيومي،1/16, مادة:ء ش ن). المكتبة العلمية : بيروت(بدون طبعة, بدون تاريخ). [↑](#footnote-ref-398)
399. -الطبراني في الكبير1/260رقم755- والسنن الكبرى للبيهقي,كتاب: الطهارة,باب: ترك المرأة نقض قرونها إذا علمت وصول الماء إلى أصول شعرها 1/281قم863. وقال الهيثمي (مجمع الزوائد1/2273): رواه الطبراني في الكبير، وفيه سلمة بن صُبيح اليَحْمُدِيُّ، ولم أجد من ذكره .أهـ. وضعفه الداراقطني فيما نقله عنه الخطيب البغدادي في (تلخيص المتشابه في الرسم: 1/71). وضعفه الشيخ الألباني في السلسة الضعيفة2/342. [↑](#footnote-ref-399)
400. - الكافي في فقه الإمام أحمد, لابن قدامة 1/116. دار الكتب العلمية:بيروت, ط1، 1414 هـ. [↑](#footnote-ref-400)
401. -مصنف ابن أبي شيبة1/73رقم 794-الأوسط لابن المنذر2/133رقم683.

     والنخَعِـــي، هو: إبراهيم بن يزيد، أبو عمران(ت:96هـ): من أكابر التابعين صلاحا وصدقا، ورواية للحديث. ولما بلغ الشعبيّ موته، قال: والله ما ترك بعده مثله (الطبقات الكبرى لابن سعد 6/188-تاريخ الإسلام3/335). [↑](#footnote-ref-401)
402. - مصنف عبد الرزاق 1/272رقم1047-مصنف ابن أبي شيبة 1/74رقم 805. [↑](#footnote-ref-402)
403. - شرح ابن بطال على صحيح البخاري 1/441. تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم. مكتبة الرشد:الرياض. ط2، 1423هـ.

     \* وحُذيفة بن اليمان، هو: حُذيفة بن حِسل العبسيّ، واليمان لقب أبيه(ت:36هـ): صحابي، من الولاة الفاتحين. كان صاحب سر النبي في المنافقين. ولاه عمر على المدائن، فظل عليها حتى توفي بها. (ترجمته في: تاريخ دمشق 4/ 93 -الإصابة 1/ 317 -حلية الأولياء 1/ 270). [↑](#footnote-ref-403)
404. - بداية المبتدي، ص:4–بدائع الصنائع1/34-البحر الرائق1/55. [↑](#footnote-ref-404)
405. - الذخيرة للقرافي1/313-إرشاد السالك، ص:8-القوانين الفقهية، ص:22. [↑](#footnote-ref-405)
406. - الأم للشافعي 1/56-الحاوي 1/225-المهذب 1/64. [↑](#footnote-ref-406)
407. - المحرر في الفقه على مذهب الإمام احمد لابن تيمية (الجد) 1/21-المغني1/166-دليل الطالب، ص: 17. [↑](#footnote-ref-407)
408. -المجموع للنووي 1/187. [↑](#footnote-ref-408)
409. - صحيح مسلم, كتاب: الحيض, باب: حكم ضفائر المغتسلة 1/259رقم330. [↑](#footnote-ref-409)
410. - المغني لابن قدامة1/166. [↑](#footnote-ref-410)
411. - مراقي الفلاح شرح متن نور الإيضاح, للشرنبلالي الحنفي، ص:45 - اللباب في الجمع بين السنة والكتاب

     لجمال الدين المنبجي( 1/16). تحقيق: د. محمد فضل عبد العزيز المراد. دار القلم: دمشق .ط2، 1414هـ . [↑](#footnote-ref-411)
412. - صحيح مسلم,كتاب: الحيض, باب: حكم ضفائر المغتسلة 1/260رقم330. [↑](#footnote-ref-412)
413. -سبق, ص: 82. [↑](#footnote-ref-413)
414. - الموسوعة الفقهية الكويتية 26/106. صدرت عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية: الكويت, في 45 جزءا. الطبعة (من 1404 - 1427هـ). [↑](#footnote-ref-414)
415. - المغني لابن قدامة1/166. [↑](#footnote-ref-415)
416. - ضعفه الشافعي فيما نقله عنه البيهقي في السنن الكبرى1/276 رقم848، وضعفه ابن الملقن كما فيالبدر المنير2/575، وابن حجر في التلخيص الحبير1/381. وضعفه الألباني بجميع ألفاظه: (انظر: السلسلة الضعيفة8/272-ضعيف سنن أبي داود1/100). قلت: تفرد به الحارث بن وجيه، وهو ضعيف (انظر: الكامل لابن عدي 2/462-لسان الميزان 1/ 445-1653). [↑](#footnote-ref-416)
417. - سبق, ص:84. [↑](#footnote-ref-417)
418. - الشرح الكبير على متن المقنع1/220. [↑](#footnote-ref-418)
419. - كَعْب بن عُجْرَة بن أمية البلويّ، أبو محمد، حليف الأنصار(ت:51هـ): صحابي، شهد المشاهد كلها.سكن الكوفة، وتوفي بالمدينة. (معجم الصحابة للبغوي5/100-تاريخ دمشق50/139).أما الحديث المشار إليه، فهو عن كعب بن عجرة ، قال: في أنزلت هذه الآية: (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ) [البقرة:196]قال: فأتيته ، فقال: "ادنه", فدنوت، فقال: "ادنه", فدنوت، فقال : "أيؤذيك هوامك ؟" قال: نعم، قال: فأمرني بفدية من صيام أو صدقة أو نسك، ما تيسر. (متفق عليه: صحيح البخاري,كتاب: الطب, باب: الحلق من الأذى 7/125رقم5703، - صحيح مسلم,كتاب: الحج, باب: جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى، ووجوب الفدية لحلقه، وبيان قدرها 2/860رقم1201). [↑](#footnote-ref-419)
420. - المغني1/167. [↑](#footnote-ref-420)
421. - سبق, ص: 87. [↑](#footnote-ref-421)
422. - سبق, ص: 85 . [↑](#footnote-ref-422)
423. - الأوسط 2/133-شرح بن بطال على صحيح البخاري1/441. [↑](#footnote-ref-423)
424. - الحاوي الكبير للماوردي 1/255- الإجابة لما استدركت عائشة على الصحابة, لابن بهادر الزركشي(ص:101). تحقيق: د.رفعت فوزي عبد المطلب. مكتبة الخانجي: القاهرة, ط1، 1421 هـ . [↑](#footnote-ref-424)
425. - سنن الدارقطني,كتاب: الطهارة, باب: حكم الماء إذا لاقته النجاسة 1/28رقم39-السنن الكبرى للبيهقي,كتاب: الطهارة, باب: الفرق بين القليل الذي ينجس والكثير الذي لا ينجس ما لم يتغير 1/397رقم1249. من رواية محمد بن المنكدر عن عبد الله بن عمرو. والخبر منقطع فابن المنكدر لم يسمع من عبد الله بن عمرو. قال ابن سلام في( كتاب الطهور، ص239): وأما حديث عبد الله بن عمرو في أربعين قلة الذي رواه عنه محمد بن المنكدر؛ فإنه مرسل لا نعلمه سمع منه شيئا. أ ه. [↑](#footnote-ref-425)
426. - بداية المجتهد1/30. [↑](#footnote-ref-426)
427. -الإجماع لابن المنذر(ص:35). دار المسلم للنشر والتوزيع. ط1, 1425هـ/ 2004مـ. [↑](#footnote-ref-427)
428. - بداية المجتهد1/31. [↑](#footnote-ref-428)
429. - متفق عليه: صحيح البخاري, كتاب: الوضوء, باب: الاستجمار وترا 1/43رقم162-صحيح مسلم,كتاب: الطهارة, باب: كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثا 1/233رقم278. [↑](#footnote-ref-429)
430. - متفق عليه: صحيح البخاري,كتاب: الوضوء, باب:البول في الماء الدائم 1/57رقم239-صحيح مسلم,كتاب: الطهارة, باب: النهي عن البول في الماء الراكد 1/235رقم282. [↑](#footnote-ref-430)
431. -جزم السيوطي في (الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج2/57): أنه ذُو الخوَيْصِرَة اليَمَانِي. وقد سبقت ترجمته, انظر: ص:27. [↑](#footnote-ref-431)
432. - متفق عليه: صحيح البخاري,كتاب: الوضوء,باب: يهريق الماء على البول 1/54رقم220- صحيح مسلم,كتاب: الطهارة, باب: وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد 1/236رقم284. [↑](#footnote-ref-432)
433. - سعد بن مالك بن سنان، الخدري الأنصاري، أبو سعيد، مشهور بكنيته(ت:74 هـ ): من نجباء الصحابة. روى نحوا من 1170 حديثا. وغزا اثنتي عشرة غزوة. (انظر: الطبقات لخليفة بن خياط1/166- معجم الصحابة للبغوي3/18- الاستيعاب2/602). [↑](#footnote-ref-433)
434. - مسند أحمد 17/358رقم 11257-سنن أبي داود,كتاب: الطهارة, باب: ما جاء في بئر بُضاعة 1/17رقم66- سنن الترمذي, أبواب:الطهارة, باب: ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء 1/122رقم66, وقال: حديث حسن- السنن الكبرى للنسائي, كتاب:المياه, باب: ذكر بئر بضاعة1/174رقم326. قلت: الحديث حسن, كما ذكر الترمذي - رحمه الله. [↑](#footnote-ref-434)
435. - ميمونة بنت الحارث الهلالية (ت:51هـ): آخر من تزوجها النبي , وآخر من مات من زوجاته. توفيت ودفنت في (سَرِف) وهو الموضع الّذي بنى فيه النبي بها (الطبقات الكبرى لابن سعد 8/104-معرفة الصحابة لابن منده : 967-الاستيعاب4/1914) . [↑](#footnote-ref-435)
436. -مسند إسحاق ابن راهويه4/213رقم 2018-مسند أحمد 4/14 رقم2102- سنن النسائي, كتاب المياه1/173رقم 325. قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير، ورجاله موثقون (مجمع الزوائد للهيثمي1/214رقم1065). وصححه الألباني(صحيح الجامع1/390رقم1924) [↑](#footnote-ref-436)
437. -مسند أحمد5/22رقم 2806-مسند أبي يعلى 4/301رقم2411- صحيح ابن حبان 4/47رقم1241. قال الهثمي: رواه أحمد، ورجاله ثقات(مجمع الزوائد1/213رقم1058). وصححه الألباني (التعليقات الحسان على صحيح بن حبان 2/456رقم1238) [↑](#footnote-ref-437)
438. -صُدَيّ بن عَجْلان الباهلي، أبو أُمامة (ت: 8 هـ): صحابي. كان مع علي في (صفين). هو آخر من مات من الصحابة بالشام. له في الصحيحين قرابة 250 حديثا. (ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد /635-الاستيعاب2/736- أسد الغابة3/15). [↑](#footnote-ref-438)
439. - سنن ابن ماجه,كتاب: الطهارة وسننها, باب: الحياض1/174رقم521-شرح معاني الآثار1/16رقم28-المعجم الكبير للطبراني 8/104رقم7503- السنن الكبرى للبيهقي1/392رقم1226. والحديث بزيادة (إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه) ضعيف؛ لأن مداره على رِشدين ابن سعد, وهو ضعيف الحديث. (انظر: البدر المنير لابن الملقن 1/410-مجمع الزوائد1/214رقم1065-التلخيص الحبير لابن حجر1/130). [↑](#footnote-ref-439)
440. - ثوبان بن بجدد، أبو عبد الله، الألهاني: مولى النبي أصله من أهل السراة (بين مكة واليمن) اشتراه النبي ثم أعتقه. شهد فتح مصر, وتوفي بالشام. (ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد 7/281-مختصر تاريخ دمشق2/299-معرفة الصحابة لابن مَنْده 1/359). [↑](#footnote-ref-440)
441. - سنن الدارقطني,كتاب: الطهارة, باب: الماء المتغير1/30رقم45.

     قلت: والحديث بلفظ "الماء طهور لا ينجسه شيء": صحيح (انظر: صحيح أبي داود للألباني1/115) لكن زيادة: "إلا ما غلب على ريحه وطعمه" من حديث ثوبان ضعفها الدارقطني والفلاس والطحاوي (انظر: تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي 1/25-26-27-نصب الراية1/94). وضعفها الألباني في ضعيف الجامع 1/851. لكن صدره صحيح، وهو قوله :"الماء طهور لا ينجسه شيء". كما مر معنا, انظر: ص:93، والله اعلم. [↑](#footnote-ref-441)
442. - مصنف عبد الرزاق 1/80رقم266-الطهور لابن سلام، ص226-مصنف ابن أبي شيبة1/133رقم1525-مسند أحمد8/211رقم 4605-المنتخب لابن حميد 259رقم 817-سنن ابن ماجة,كتاب الطهارة وسننها,باب: مقدار الماء الذي لا ينجس 1/172رقم517-سنن أبي داود,كتاب:الطهارة, باب: ما ينجس الماء 1/17 رقم63-سنن الترمذي, أبواب: الطهارة 1/123رقم67-المنتقى لابن الجارود 1/23 رقم 44-صحيح ابن خزيمة1/49 رقم92-صحيح ابن حبان4/57 رقم1249-سنن الدارقطني 1/18 رقم17-المستدرك للحاكم 1/224 رقم458، وقال على شرطهما، ووافقه الذهبي، فقال:على شرطهما وتركاه للخلاف فيه. قلت: الحديث فيه اضطراب واختلاف كبير، قال ابن حجر(نصب الراية1/105): وقد أجاد الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في "كتاب الإمام" جمع طرق هذا الحديث ورواياته واختلاف ألفاظه، وأطال في ذلك إطالة تلخص منها تضعيفه له، فلذلك أضرب عن ذكره في "كتاب الإلمام" مع شدة احتياجه إليه. أ ه. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي- كما مر معنا- وصححه كذلك ابن خزيمة وابن حبان وابن الملقن (البدر المنير1/404). وصححه الألباني في إرواء الغليل 1/60رقم23. والظاهر أن الحديث صحيح لتعدد طرقه وكثرة شواهد واحتجاج بعض الأئمة الكبار كالشافعي وغيرهم. والله اعلم. [↑](#footnote-ref-442)
443. - سبق تخريجه. انظر ص: 92. [↑](#footnote-ref-443)
444. - سيأتي تخريجه. انظر ص: 97. [↑](#footnote-ref-444)
445. - الظن: هو الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض, وقيل: الظن هو اتصاف أحد طرفي الشك بصفة الرجحان.( انظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي 1/103-التعريفات للجرجاني, ص:144). [↑](#footnote-ref-445)
446. - الهداية1/21-الدر المختار1/192-البحر الرائق1/79. [↑](#footnote-ref-446)
447. -الهداية شرح بداية المبتدي 1/21. [↑](#footnote-ref-447)
448. - النعمان بن ثابت، التيمي بالولاء، أبو حنيفة(ت:150هـ): إمام الحنفية، الفقيه المجتهد، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة. أصله من أبناء فارس. ولد ونشأ بالكوفة. كان قويّ الحجة، من أحسن الناس منطقا، قال الشافعيّ: الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة. له " مسند " في الحديث، جمعه تلاميذه(انظر: أخبار أبي حنيفة وأصحابه لأبي عبد الله الصَّيْمَري الحنفي ص:15-طبقات الفقهاء ص:86). [↑](#footnote-ref-448)
449. - يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، أبو يوسف(ت:182هـ): كان فقيها علامة. لزم أبا حنيفة. ولي القضاء، وهو أول من دُعي: " قاضي القضاة ". من كتبه "الخراج".(انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد 7/238-أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص 97-تاريخ بغداد16/359). [↑](#footnote-ref-449)
450. -المحيط البرهاني في الفقه النعماني1/95-العناية شرح الهداية1/80. [↑](#footnote-ref-450)
451. -محمد بن الحسن، الشيباني، أبو عبد الله(ت:189هـ): إمام بالفقه والأصول. وهو الّذي نشر علم أبي حنيفة.له كتب كثيرة في الفقه والأصول، منها (المبسوط)، و(الزيادات) (انظر: الفهرست لابن النديم1/203-البداية والنهاية10/202-لسان الميزان5/121). [↑](#footnote-ref-451)
452. - وعليه فيكون مساحة الماء الذي لا ينجس عندهم= 10×10×46,375 =46,375متر مربع تقريبا، وهو يساوي مساحة حوض ماء مربع طول ضلعه ستة أمتار وثمانون سنتيمترا (6,8متر) تقريبا. وذلك باعتبار الذراع الهاشمي، هو طول ذراع الرجل المتوسط الممتد مابين طرف إصبعه الوسطى حتى مفصل كتفه، وهو يساوي عند الحنفية 46,375 سنتيمتر (البحر الرائق1/80-الاختيار لتعليل المختار1/14-الجوهرة النيرة على مختصر القدوري1/14-البناية شرح الهداية1/348-االمكاييل والموازين الشرعية لعلي جمعة، ص:50). [↑](#footnote-ref-452)
453. -الهداية شرح بداية المبتدى1/21. [↑](#footnote-ref-453)
454. - الاختيار لتعليل المختار1/14-العناية شرح الهداية1/80. [↑](#footnote-ref-454)
455. - الأوسط 1/260-مصنف ابن أبي شيبة1/133رقم1529. [↑](#footnote-ref-455)
456. - الطهور لابن سلام1/230-مسند ابن الجعد1/311رقم2110-مصنف ابن أبي شيبة1/133رقم1531 [↑](#footnote-ref-456)
457. -الأوسط لابن المنذر 1/260.

     وسعيد بن جُبير (ت: 95هـ): من أعلم التابعين. أخذ العلم عن ابن عباس وابن عمر. خرج مع ابن الأشعث، فلما غُلب ابن الأشعث، هرب فقُبض عليه وأرسل إلى الحجاج فقتله بدم بارد. (الطبقات الكبرى لابن سعد 6/267-وفيات الأعيان2/371-تاريخ الإسلام2/100). [↑](#footnote-ref-457)
458. -المهذب للشيرازي1/19-مغني المحتاج1/118-الشرح الكبير للرافعي1/100-111. [↑](#footnote-ref-458)
459. - المغني 1/19-الإنصاف للمرداوي1/36-منار السبيل 1/12. [↑](#footnote-ref-459)
460. - الكافي في فقه أهل المدينة, لابن عبد البر(1/186). تحقيق: محمد ولد ماديك الموريتاني. مكتبة الرياض الحديثة: الرياض، ط2، 1400هـ/1980م. [↑](#footnote-ref-460)
461. - سبق, ص: 94. [↑](#footnote-ref-461)
462. - إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام1/71-إرشاد الساري 1/301. [↑](#footnote-ref-462)
463. - " القُلة " في اللغة: ما أقله الإنسان من جرة أو نحوها (مقاييس اللغة لابن فارس 5/3, مادة: ق ل ل). والمقصود هنا الجرة الكبيرة، سميت كذلك لأن الرجل الكبير يقلها بيده، يعني يرفعها،وقد فسرها ابن جُريج بقِلال هجر، وتابعه عليه الشافعية والحنابلة. وهَجَر قرية كانت قُرب المدينة اشتهرت بهذه القلال(انظر: معجم البلدان 5/393). وفي حديث الإسراء في وصف سِدرة المنتهى:" فإذا نبقها كأنه قلال هجر"(صحيح البخاري 4/109رقم3207). وقال الشافعية: القلة منها تَسَعُ قربتين أو قربتين وشيئا. والاحتياط- عندهم -أن تكون القلة قربتين ونصفا، فتكون القربتان خمس قرب، القربة تَسَع مائة رطل بالعراقي. فتكون القلتان خمسمائة رطل. ومع اعتبار الرِطل العراقي (عند الجمهور غيـر الحنفية) = 382,5 جرام. فتكون قيمة القلتان=500×382,5 =191250جرام =191,25كيلوجرام. أي ما يعادل 270 لتراً، وقدرهما بالمساحة في مكان مربع: ذراع وربع طولاً وعرضاً وعمقاً بالذراع المتوسط. وفي المكان المدور كالبئر: ذراعان عمقاً، وذراع عرضاً. وقال الحنابلة: ذراعان ونصف عمقاً، وذراع طولاً. (انظر: الأم للشافعي1/18-المجموع 1/121-الفقه الإسلامي وأدلته1/273-المكاييل و الموازين الشرعية علي جمعة ص:46). [↑](#footnote-ref-463)
464. - البيان في مذهب الشافعية, لابن أبي الخير العَمراني 1/28. تحقيق: قاسم محمد النوري. دار المنهاج: جدة.ط1، 1421 هـ- 2000 م.

     ابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن ابن أَبي لَيْلى الأنصاري الكوفي: قاض، فقيه، من أصحاب الرأي. ولي القضاء بالكوفة لبني أمية، ثم لبني العباس. له أخبار مع الإمام أبي حنيفة, كان نظيرا له في الفقه**.**(الطبقات لابن سعد6/358- طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي, ص84-سير أعلام النبلاء6/310) [↑](#footnote-ref-464)
465. - الفتاوى الكبرى لابن تيمية1/253. الناشر: دار الكتب العلمية, ط1، 1408هـ - 1987م. [↑](#footnote-ref-465)
466. - مصنف لابن أبي شيبة1/33رقم1533.

     وابن المنكدر، هو: محمّد بن المنكدر بن عبد الله، التيمي المدني(ت:130هـ): الزاهد، من ثقات التابعين, له نحواً من 200 حديث. (الطبقات الكبرى لابن سعد 5/357-مختصر تاريخ دمشق23/259-تاريخ الإسلام3/521). [↑](#footnote-ref-466)
467. - مصنف عبد الرزاق1/79رقم261-المغني لابن قدامة 1/21-"تهذيب الآثار" للطبري (الجزء المفقود) 2/800رقم1045. [↑](#footnote-ref-467)
468. - مصنف ابن أبي شيبة1/133رقم1528- الأوسط 1/265رقم180- المغني 1/21. [↑](#footnote-ref-468)
469. -مصنف عبد الرزاق1/79رقم261. [↑](#footnote-ref-469)
470. -الأوسط1/265رقم180-الطهور لابن سلام ص:231-سنن الدارقطني 1/29 رقم44- السنن الكبرى للبيهقي 1/397رقم1249. [↑](#footnote-ref-470)
471. - مسند ابن راهويه 3/766رقم1383-مسند ابن الجعد1/226رقم1515. [↑](#footnote-ref-471)
472. - البيهقي في الكبرى 1/364رقم1138. [↑](#footnote-ref-472)
473. - مصنف عبد الرزاق1/78رقم257-مسند ابن الجعد1/439رقم2998. [↑](#footnote-ref-473)
474. - مصنف ابن أبي شيبة1/121رقم1372. [↑](#footnote-ref-474)
475. - المرجع السابق 1/132رقم1515. [↑](#footnote-ref-475)
476. - المرجع السابق 1/132رقم1516. [↑](#footnote-ref-476)
477. - صحيح البخاري معلقا، باب: ما يقع من النجاسات في السمن والماء 1/56-البيهقي في الكبرى1/392رقم1225. [↑](#footnote-ref-477)
478. - الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني للنفراوي 1/124-الكافي في فقه أهل المدينة لابن عبد البر1/186. [↑](#footnote-ref-478)
479. - إحياء علوم الدين للغزالي1/129 -فيض القدير للمناوي1/312. [↑](#footnote-ref-479)
480. - مجموع الفتاوى21/33. [↑](#footnote-ref-480)
481. - المحلى1/141. [↑](#footnote-ref-481)
482. - من طريق ثوبان: سنن الدارقطني, كتاب: الطهارة, باب: الماء المتغير 1/30رقم45-مصنف عبد الرزاق1/80رقم264-شرح معاني الآثار1/16.

     ومن طريق أبي أمامة: البيهقي في الكبرى,كتاب الطهارة, باب: نجاسة الماء الكثير إذا غيرته النجاسة 1/392رقم1226- معرفة السنن والآثار2/82رقم1846-الطبراني في الكبير8/104رقم 7503-والأوسط لابن المنذر 1/266رقم744. والحديث ضعفه أبو حاتم, والدارقطني, والفلاس والطحاوي (انظر: تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي1/25-نصب الراية1/94). وضعفه الألباني في ضعيف الجامع 1/851. قلت: الحديث ضعيف، أما صدره فصحيح, وهو: "الماء طهور لا ينجسه شيء" كما مر معنا. [↑](#footnote-ref-482)
483. - تهذيب الآثار للطبري 2/715. تحقيق: علي رضا بن عبد الله. الناشر: دار المأمون: دمشق, ط1، 1416هـ. [↑](#footnote-ref-483)
484. - المقدمات الممهدات لابن رشد1/86-الكافي في فقه أهل المدينة لابن عبد البر1/186. [↑](#footnote-ref-484)
485. - الروضة الندية1/87-90-السيل الجرار ص:35. [↑](#footnote-ref-485)
486. - الإجماع لابن المنذر، ص: 35. [↑](#footnote-ref-486)
487. - تحقيق المطالب بشرح دليل الطالب،لمحمود بن عبد اللطيف المنياوي, ص: 101. الناشر: المكتبة الشاملة: مصر, ط1، 1432 هـ - 2011 م [↑](#footnote-ref-487)
488. - الفتاوى الكبرى 1/425. [↑](#footnote-ref-488)
489. - محمد بن محمد بن محمدـ الغَزَالي الطوسي، أبو حامد، حجة الإسلام (ت: 505هـ): فقيه أصولي شافعي، له نحوا من 200 مصنف. مولده ووفاته بطوس (من أعمال خراسان) رحل إلى نيسابور ثم إلى بغداد فالحجاز فبلاد الشام فمصر، وعاد إلى بلدته. من مصنفاته "إحياء علوم الدين" , و"تهافت الفلاسفة" . (ترجمته في: وفيات الأعيان 1/ 463-طبقات الشافعية 4/ 101-شذرات الذهب4/ 10). [↑](#footnote-ref-489)
490. -إحياء علوم الدين, أبو حامد الغزالي1/129. دار المعرفة: بيروت(بدون تاريخ, وبدون طبعة). [↑](#footnote-ref-490)
491. - مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح2/450. [↑](#footnote-ref-491)
492. - الإجماع لابن المنذر 35. [↑](#footnote-ref-492)
493. -المحلى1/150- المغني1/22. [↑](#footnote-ref-493)
494. - علق الذهبي على رواية الحاكم له في "المستدرك"،فقال: على شرطهما، وتركاه للخلاف فيه. انظر: المستدرك 1/224 رقم458. [↑](#footnote-ref-494)
495. - سبق تخريجه, ص: 94. [↑](#footnote-ref-495)
496. - الحاوي1/328. [↑](#footnote-ref-496)
497. - المرجع السابق نفس الموضع. [↑](#footnote-ref-497)
498. - تفرد به المغيرة بن سِقْلاب، وهو منكر الحديث متهم بالكذب (انظر: الكامل في الضعفاء 8/82-نصب الراية1/111). [↑](#footnote-ref-498)
499. - الحاوي1/328. [↑](#footnote-ref-499)
500. -اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهية لعايض بن فدغوش الحارثي وآخرون 1/85.كنوز إشبيبليا: الرياض، ط1, 1430ه**.** [↑](#footnote-ref-500)
501. - سبق الكلام عليه, ص: 98. [↑](#footnote-ref-501)
502. - سبق تخريجه, ص: 98. [↑](#footnote-ref-502)
503. - سبق تخريجه, ص93. [↑](#footnote-ref-503)
504. - سبق تخريجه, ص:94. [↑](#footnote-ref-504)
505. - مواهب الجليل شرح مختصر خليل1/276-إحكام الأحكام شرح عمدة الحكام1/70-المجموع 1/116. [↑](#footnote-ref-505)
506. - البيان في مذهب الشافعي1/29-الشرح الكبير للرافعي1/199. [↑](#footnote-ref-506)
507. - سبق, ص:94. [↑](#footnote-ref-507)
508. - شَريك بن خليفة، التميمي:كان من الأزارقة (فرقة من الخوراج تنتسب إلى نافع بن الأزرق الخارجي). وثقه ابن معين وغيره (انظر: تاريخ ابن معين الدوري 4/82-التاريخ الكبير للبخاري4/238 -الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لا بن قُطْلُوْبَغَا 5/240). [↑](#footnote-ref-508)
509. - الأوسط2/92رقم609. بسند رجاله ثقات. [↑](#footnote-ref-509)
510. - الأوسط2/92رقم610, رواه ابن المنذر غير مسند. [↑](#footnote-ref-510)
511. - بداية المجتهد 1/48, بتصرف. [↑](#footnote-ref-511)
512. - متفق عليه عن ابن عمر:صحيح البخاري,كتاب: الغسل, باب: غسل المذي والوضوء منه 1/56رقم292-صحيح مسلم,كتاب: الحيض, باب: جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له، وغسل الفرج إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يجامع 1/249رقم 306. أما الحكمة في ذلك، فقد اختلفوا فيها: فقيل إنه وضوء يخفف الحدث، فعن شداد بن أوس مرفوعا: إذا أجنب أحدكم من الليل ثم أراد أن ينام فليتوضأ فإنه نصف غسل الجنابة (مصنف ابن أبي شيبة1/62رقم 663، رجاله ثقات). وقيل حكمته أنه ينشط إلى العود أو إلى الغسل إذا بل أعضاءه لقوله :" فأنه أنشط للعود "(مسند أحمد 17/253رقم 11162-صحيح ابن حبان4/12رقم1211-المستدرك 1/154رقم542, وصححه الحاكم, ووافقه الذهبي- السنن الكبرى للبيهقي 1/314رقم985. قلت: الحديث صحيح (انظر: صحيح الجامع وزياداته1/110). وقيل: الحكمة أن يبيت على إحدى الطهارتين خشية أن يموت في منامه، لما روته ميمونة بنت سعد، قالت: قلت: يا رسول الله، هل يأكل أحدنا وهو جنب؟ قال: لا يأكل حتى يتوضأ، قالت: قلت: يا رسول الله، هل يرقد الجنب؟ قال: "ما أحب أن يرقد وهو جنب حتى يتوضأ، ويحسن وضوءه، وإني أخشى أن يتوفى، فلا يحضره جبريل":رواه الطبراني في الكبير 25/36 رقم65, وضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد1/275رقم1497. [↑](#footnote-ref-512)
513. - بدائع الصنائع1/38-درر الحكام شرح غرر الأحكام1/12. [↑](#footnote-ref-513)
514. - المجموع2/156. [↑](#footnote-ref-514)
515. - شرح منتهى الإرادات, للبهوتي1/88. الناشر: عالم الكتب. ط1، 1414هـ - 1993م. [↑](#footnote-ref-515)
516. - المحلى1/100. [↑](#footnote-ref-516)
517. -البيان والتحصيل1/66-بداية المجتهد1/48. [↑](#footnote-ref-517)
518. - شرح مسلم للنووي 3/217. دار إحياء التراث العربي: بيروت, ط2، 1392ه . [↑](#footnote-ref-518)
519. - مصنف عبد الرزاق1/280رقم1082. قلت: رجاله ثقات. وصحح إسناده حسين سليم أسد (انظر مسند أبي يعلى 8/174رقم4729, بتحقيق حسين سليم أسد. دار المأمون للتراث-دمشق. ط1، 1404 – 1984). [↑](#footnote-ref-519)
520. - مسند أحمد4/335رقم2549-سنن أبي داود,كتاب: الأطعمة, باب: في غسل اليدين عند الطعام 3/345 رقم 3760- سنن الترمذي, أبواب الأطعمة,باب: في ترك الوضوء قبل الطعام 3/346رقم1847. وقال: حديث حسن- الكبرى للنسائي,كتاب: الطهارة, باب: الوضوء لكل صلاة 1/85رقم132. قلت: الحديث صحيح، رجاله على شرط الشيخين (انظر: نصب الراية1/8-صحيح الجامع للألباني1/462). وأخرجه مسلم عن ابن عباس بلفظ آخر، وهو: أن النبي خرج من الخلاء، فأتي بطعام "، فذكروا له الوضوء, فقال: " أريد أن أصلي فأتوضأ؟" (انظر: صحيح مسلم,كتاب: الحيض, باب: جواز أكل المحدث الطعام 1/282رقم374). [↑](#footnote-ref-520)
521. - يعقوب بن إسحاق، النيسابورىّ(ت:316 هـ): من أكابر الحفاظ. طاف كثيرا في طلب الحديث، من كتبه: "الصحيح المسند" المخرج على صحيح مسلم.(ترجمته في: تذكرة الحفاظ 3/ 2– وفيات الأعيان 2/ 308-معجم البلدان للحموي1/228). [↑](#footnote-ref-521)
522. - محمد بن إسحاق بن خُــزيمة، السُلَمي(ت:311هـ): إمام نيسابور في عصره.كان فقيها، عالما بالحديث. لقبه السبكي بإمام الأئمة. تزيد مصنفاته على140, منها: "التوحيد" و"صحيح ابن خزيمة" (ترجمته في: طبقات الشافعية2/130-طبقات الفقهاء للشيرازي1/105). [↑](#footnote-ref-522)
523. - صحيح ابن خزيمة 1/23رقم35 -مستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم 1/263رقم799. [↑](#footnote-ref-523)
524. - صحيح مسلم,كتاب الحيض,باب: جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له 1/249رقم 308. [↑](#footnote-ref-524)
525. - موطأ مالك5/62 رقم150-مسند أحمد1/264رقم 94-السنن والآثار للبيهقي1/504رقم1517. قلت: إسناده صحيح. [↑](#footnote-ref-525)
526. - عبد الملك بن حبيب السُلمي، أبو مروان (ت: 238 هـ): عالم الأندلس, وفقيهها, و رأسا في مذهب المالكية. له تصانيف كثيرة. (انظر: معجم البلدان 1/ 323 -تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضيّ 1/ 225 – تذكرة الحفاظ 2/ 107). [↑](#footnote-ref-526)
527. - الذخيرة للقرافي 1/299-المدخل لابن الحاج 2/187. [↑](#footnote-ref-527)
528. - الوضوء: لغةً من الوَضاءة, وهي الحسن والنظافة. (انظر: غريب الحديث لابن قتيبة 1/153 – مختار الصحاح, ص:340, مادة: و ض أ). [↑](#footnote-ref-528)
529. - الحقيقة الشرعية: كل ما ورد على لسان حملة الشريعة مما هو مخالف للوضع اللغوي، سواء كان موافقا للمدلول اللغوي أم لا (انظر: الإحكام للآمدي1/28- البحر المحيط3/13-إرشاد الفحول1/63). [↑](#footnote-ref-529)
530. - اللُمع للشيرازي1/10-روضة الناظر1/497-الإحكام 3/17. [↑](#footnote-ref-530)
531. - الأوسط2/92رقم610. [↑](#footnote-ref-531)
532. - الموطأ2/66رقم151-مصنف ابن أبي شيبة 1/62رقم 660. بسند رجاله ثقات. وفي رواية بزيادة"...وتمضمض واستنشق" رواها ابن المنذر في الأوسط2/90رقم 640. بسند صحيح. [↑](#footnote-ref-532)
533. - الأوسط لابن المنذر 2/92رقم609. [↑](#footnote-ref-533)
534. -مصنف عبد الرزاق1/180رقم702-الأوسط لابن المنذر 1/72- السنن الكبرى للبيهقي, كتاب الطهارة,باب: الغسل من غسل الميت 1/448 رقم1433. قلت: إسناده رجاله ثقات. [↑](#footnote-ref-534)
535. - الجنابة: أصلها-في اللغة-البُعْد، وكأنها من قولهم: جانبتَ الرجل، إذا أنت قاطعته وباعدته. يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث. وهي اسم شرعي، يفيد لزوم اجتناب الصلاة وقراءة القرآن ومس المصحف ودخول المسجد إلا بعد الاغتسال، وسببها اتفاقا نزول ماء الدافق من الرجل أو المرأة يقظة أومناما على جهة الشهوة واللذة.كذلك الإيلاج، ولو لم ينزل(أحكام القران للجصاص 4/374-غريب الحديث لابن قتيبة2/363-الصحاح للجوهري 1/101, مادة: ج ن ب). [↑](#footnote-ref-535)
536. - أحكام القران للجصاص (4/374). تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين, دار الكتب العلمية: بيروت, ط1، 1415هـ/1994م. [↑](#footnote-ref-536)
537. - هو موضع القطع من ذكر الغلام وفرج الجارية. ومعنى التقائهما: غيوب حَشَفَة الرجل في فرج المرأة، حتى يصير ختانه بحذاء ختانها. (تهذيب اللغة للأزهري 7/132- النهاية غي غريب الحديث و الأثر2/10-الصحاح لجوهري 5/2107, مادة: خ ت ن). [↑](#footnote-ref-537)
538. - مسند أحمد43/151رقم26025- سنن ابن ماجة, كتاب الطهارة وسننها, باب: ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان 1/199رقم 608-سنن الترمذي أبواب الطهارة,باب: ما جاء إذا التقى الختانان وجب الغسل 1/169رقم108-السنن الكبرى للنسائي,كتاب الطهارة, باب:وجوب الغسل إذا التقى الختانان 1/151رقم194- صحيح ابن حبان,كتاب: الطهارة, باب: الغسل 3/456رقم1183. قلت: الحديث صحيح, صححه ابن الملقن(البدر المنير2/517), والألباني(السلسلة الصحيحة2/259). [↑](#footnote-ref-538)
539. - شعبها الأربع: يداها ورجلاها، كني به عن الإيلاج. وجَهِدَها، أي: دفعها وحَفِزَها. وقيل: الجَهْد من أسماء النكاح. (تهذيب اللغة1/282, مادة: ج هـ د). [↑](#footnote-ref-539)
540. - متفق عليه من حديث أبي هريرة: صحيح البخاري,كتاب: الغسل, باب: إذا التقى الختانان 1/66رقم291-صحيح مسلم,كتاب: الحيض,باب: نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين 1/271رقم348. [↑](#footnote-ref-540)
541. -هند بنت أبي أمية، القرشية المخزومية (ت: 62هـ): تزوجها في السنة الرابعة للهجرة. كانت من أكمل النساء عقلا وخلقا. أسلمت قديما، هاجرت مع زوجها الأول " أبي سلمة" إلى الحبشة، ثم عادت وهاجرت إلى المدينة (ترجمتها في: الطبقات الكبرى لابن سعد 8/69-معرفة الصحابة لابن مندة1/956-الاستيعاب 4/1939-أسد الغابة 6/289). [↑](#footnote-ref-541)
542. - الرُّمَيْصَاء بنت مَلحان بن خالد، من بني النجار(ت:30هـ): صحابية. هي أمّ أنس بن مالك. خطبها أبو طلحة (زيد بن سهل) وكان على الشرك؛ فجعلت مهرها إسلامه. كانت تقاتل في الحروب وتداوي الجرحى. (الطبقات الكبرى8/312-الاستيعاب4/1940). [↑](#footnote-ref-542)
543. - متفق عليه: صحيح البخاري,كتاب: الغسل, باب: إذا احتلمت المرأة 1/64رقم282-صحيح مسلم, كتاب الحيض, باب: وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها 1/251رقم313. [↑](#footnote-ref-543)
544. - المغني1/146. [↑](#footnote-ref-544)
545. - سنن الترمذي1/183. [↑](#footnote-ref-545)
546. - "المستحب" عند الأصوليين، هو مرادف المندوب والمسنون، وهو: ما أُمِر به أمرٌ غيرُ جازم أو ما في فعله الثواب وليس فى تركه عقاب. وقيل: ما يُمدح فاعله ولا يُذم تاركه. (انظر: شرح مختصر الروضة1/353- البحر المحيط 1/377- المذكرة في أصول الفقه للشنقيطي, ص:19). [↑](#footnote-ref-546)
547. - جزء من حديث عن أبي هريرة ، رواه أحمد13/458رقم 8094- وابن ماجه,كتاب: الزهد, باب: الورع والتقوى 2/1410رقم 4217-والترمذي, أبواب:الزهد,باب: من اتقى المحارم فهو أعبد الناس4/127رقم2305. قلت: هو حديث حسن (انظر: السلسلة الصحيحة1/154). وله رواية أخرى من حديث يزيد بن أسد رواها: أحمد في المسند 27/214رقم16653- الكبير للطبراني22/238-البيهقي في الشعب13/ 459رقم 10617. بسند فيه انقطاع، وأوردها الهيثمي في مجمع الزوائد 8/186، وقال: رجاله ثقات. وله شاهد عند البخاري(1/12رقم13) من حديث أنس: بلفظ:"لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه". [↑](#footnote-ref-547)
548. - عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، زين الدين(ت: 795هـ):الحافظ, من علماء الحنابلة. له "جامع العلوم والحكم", و"فتح الباري شرح صحيح البخاري" لم يتمه. (الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة1/193- طبقات الحفاظ1/540- البدر الطالع1/328). [↑](#footnote-ref-548)
549. - جامع العلوم والحكم, لابن رجب الحنبلي1/303. تحقيق: شعيب الأرناؤوط, وإبراهيم باجس, مؤسسة الرسالة: بيروت, ط7، 1422هـ.

     ويقابلها الكراهة اللغوية، والتي جاءت في القرآن بمعنى الحرمة الشرعية, قال: بعد أن عدد جملة من المحرمات والتي منها: الشرك بالله وقتل النفس والزنا (كُلُّ ذلِكَ كانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهاً)[ الفرقان: 38]. ومعلوم أنها كبائر باتفاق. [↑](#footnote-ref-549)
550. - البيهقي في" الكبرى", كتاب:الطهارة, باب: الغسل من غسل الميت1/448رقم1433. بسند رجاله ثقات. [↑](#footnote-ref-550)
551. - متفق عليه: صحيح البخاري,كتاب: الأذان, باب: وضوء الصبيان، ومتى يجب عليهم الغسل والطهور، وحضورهم الجماعة والعيدين والجنائز، وصفوفهم 1/171رقم858- صحيح مسلم,كتاب: الجمعة, باب: وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال وبيان ما أمروا به 2/580رقم846. [↑](#footnote-ref-551)
552. - متفق عليه: صحيح البخاري,كتاب: الجمعة, باب: وقت الجمعة إذا زالت الشمس 2/7رقم903-مسلم,كتاب: الجمعة, باب: وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال، وبيان ما أمروا به 2/581رقم847.. [↑](#footnote-ref-552)
553. - بداية المجتهد1/174بتصرف. [↑](#footnote-ref-553)
554. - موطأ مالك 2/140رقم336- مسند أحمد1/328رقم199- صحيح البخاري2/2رقم878. [↑](#footnote-ref-554)
555. - موطأ مالك1/166رقم 429-مسند أحمد9/98رقم 5076-صحيح البخاري2/5. [↑](#footnote-ref-555)
556. - موطأ مالك 2/140رقم335 - مصنف عبد الرزاق 3/198رقم5305- الاوسط4/39. [↑](#footnote-ref-556)
557. - مصنف عبد الرزاق3/200رقم 5318-مسند الشافعي2/10رقم 411-الأوسط لابن المنذر 4/39 . [↑](#footnote-ref-557)
558. - مصنف ابن أبي شيبة1/436 رقم5023. [↑](#footnote-ref-558)
559. - الموطأ2/141-المدخل لابن الحاج2/238. [↑](#footnote-ref-559)
560. - الشرح الكبير على متن المقتع 2/199. [↑](#footnote-ref-560)
561. - المحلى لابن حزم1/256. [↑](#footnote-ref-561)
562. - البيهقي في" الكبرى"1/448رقم1433. بسند رجاله ثقات. [↑](#footnote-ref-562)
563. - صحيح البخاري, كتاب الجمعة, باب**:** هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم؟ 2/5رقم894- صحيح مسلم, كتاب الجمعة2/579رقم844. [↑](#footnote-ref-563)
564. -مسند أحمد9/326رقم5449-مستخرج أبي عوانة 2/136رقم2578- صحيح بن حبان 4/24رقم1223. قلت: رجاله ثقات، والحديث صححه الألباني (انظر: تعليق الألباني على "صحيح بن حبان" 2/445رقم1220). [↑](#footnote-ref-564)
565. - البراء بن عازب الخزرجي، أبو عِمارة (ت:71هـ ): صحابي. أسلم صغيرا، وغزا مع النبي خمس عشرة غزوة. جاهد في فارس وفتح بها بلادا كثيرة. سكن الكوفة آخر عمره (الطبقات الكبرى لابن سعد 4/269-معرفة الصحابة لابن منده1/289-الإصابة 1/411). [↑](#footnote-ref-565)
566. - مصنف ابن أبي شيبة1/433رقم4989-مسند أحمد30/443رقم18488-مسند أبي يعلى3/221رقم1659-مسند الروياني1/241رقم350-شرح معاني الآثار1/116رقم705-الطبراني في الأوسط1/246رقم809, وقال: لم يُرو هذا الحديث عن البراء إلا بهذا الإسناد، تفرد به: يزيد بن أبي زياد. قلت: إسناده صحيح على شرط مسلم، والله أعلم. [↑](#footnote-ref-566)
567. -مسند أحمد22/167رقم14266-السنن الكبرى للنسائي,كتاب: الجمعة, إيجاب: الغسل يوم الجمعة 2/263 رقم1681–صحيح ابن حبان,كتاب: الطهارة, غسل الجمعة4 /21 رقم1219. قلت: الحديث رجاله ثقات على شرط مسلم. وصححه الألباني(صحيح الجامع 2/745). [↑](#footnote-ref-567)
568. - مصنف عبد الرزاق3/195رقم5292. [↑](#footnote-ref-568)
569. - مسند الشافعي1/40رقم114. [↑](#footnote-ref-569)
570. - مسند أحمد4/213رقم2384- مصنف عبد الرزاق 3/197رقم 5302. [↑](#footnote-ref-570)
571. -مصنف عبد الرزاق3/200رقم 5316-مسند الحارث 1/307 رقم202-الأوسط لابن المنذر 4/41. [↑](#footnote-ref-571)
572. - مسند الطيالسي1/307رقم391-مصنف عبد الرزاق1/180رقم702.

     وإبراهيم التيمي هو: إبراهيم بن يزيد بن شريك من تيم الرباب (ت:152هـ) الكوفي العابد. من فقهاء التابعين, مات ظلما في سجن الحجاج. ( الطبقات الكبرى لابن سعد 6/291- سير أعلام النبلاء2/1054). [↑](#footnote-ref-572)
573. - مصنف ابن أبي شيبة1/436 رقم5023. [↑](#footnote-ref-573)
574. - "المبسوط" للسرخسي 1/89- بدائع الصنائع1/35- البحر الرائق شرح كنز الدقائق1/67. [↑](#footnote-ref-574)
575. - الذخيرة للقرافي2/348-مختصر خليل ص:46. [↑](#footnote-ref-575)
576. - الأم للشافعي1/53-الإقناع للماوردي27- المجموع للنووي2/201. [↑](#footnote-ref-576)
577. - المغني لابن قدامة 2/256-شرح الزركشي على مختصر الخرقي2/204- المبدع شرح المقنع1/162. [↑](#footnote-ref-577)
578. -الموطأ 1/47رقم63-مسند أبي داود الطيالسي3/579 رقم2224-سنن ابن ماجه 1/347رقم1091-شرح معاني الآثار1/119 رقم717-المعجم الصغير للطبراني 8/161رقم8272-سنن البيهقي الكبرى1/442 قم1414. قلت: الحديث في سنده ضعف. (انظر: البدر المنير4/652-نصب الراية1/91-مجمع الزوائد2/175رقم3066). [↑](#footnote-ref-578)
579. - صحيح مسلم, كتاب: الجمعة,باب: فضل من استمع وأنصت في الخطبة 2/588رقم578.

     وقوله: "لَغَا": أي تكلم، وقيل: لغا عن الصواب, أي مال عنه.(انظر: غريب الحديث لابن الجوزي2/325-لسان العرب 15/252, مادة: ل غ و). [↑](#footnote-ref-579)
580. - سبق, ص113. [↑](#footnote-ref-580)
581. - يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري، أبو عمر: من الحفاظ. ولي القضاء. من مصنفاته: "جامع بيان العلم وفضله", و"التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد", و"الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار"(ترجمته في:وفيات الأعيان2/348-جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس لأبن أبي نصر, ص: 36-ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض8/127. تحقيق: ابن تاويت الطنجي، وآخرون. مطبعة فضالة,المحمدية:المغرب,ط1. [↑](#footnote-ref-581)
582. - التمهيد لابن عبد البر10/79. تحقيق: مصطفى العلوي, محمد البكري, وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية: المغرب, 1387 هـ [↑](#footnote-ref-582)
583. -سنن الترمذي 1/627. [↑](#footnote-ref-583)
584. - شرح صحيح البخاري لابن بطال(2/477). قلت: يؤيد ذلك ما رواه مالك في " الموطأ برواية محمد بن الحسن"(1/47رقم63)عن حماد (بن أبي سليمان), أنه سأل إبراهيم النخعي عن الغسل يوم الجمعة...؟ فقال: إن اغتسلت فحسن، وإن تركت فليس عليك، فقلت له: ألم يقل رسول الله :"من راح إلى الجمعة فليغتسل" ؟ قال: بلى، ولكن ليس من الأمور الواجبة، وإنما وهو كقوله :(وَأَشْهِدُوا إِذا تَبايَعْتُمْ) [البقرة: من الآية 282]، فمن أشهد فقد أحسن، ومن ترك فليس عليه، وكقوله : (فَإِذا قُضِيَتِ الصَّلاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ) [الجمعة: من الآية10]، فمن انتشر فلا بأس ومن جلس فلا بأس.أ ه. [↑](#footnote-ref-584)
585. - الاستذكار لابن عبد البر1/364. تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض. دار الكتب العلمية: بيروت, ط1، 1421ه. [↑](#footnote-ref-585)
586. -وذلك من خبر طويل عن سالم بن عبد الله، قال: دخل رجل من أصحاب رسول الله المسجد يوم الجمعة, وعمر بن الخطاب يخطب, فقال عمر: أية ساعة هذه؟ فقال: يا أمير المؤمنين، انقلبت من السوق, فسمعت النداء, فما زدت على أن توضأت. فقال عمر: الوضوء أيضا؟ وقد علمت أن رسول الله كان يأمر بالغسل؟ (صحيح البخاري 2/2رقم 878-صحيح مسلم 2/580رقم845). وذكر الشافعي في مسنده, ص:238: سَـمى مالكٌ الداخلَ يوم الجمعة بغير غسل عثمانَ بن عفان. [↑](#footnote-ref-586)
587. - شرح معاني الآثار للطحاوي 1/118. تحقيق: محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق. الناشر: عالم الكتب, ط1 - 1414 هـ. [↑](#footnote-ref-587)
588. - كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي3/129.علي حسين البواب. دار الوطن: الرياض(بدون طبعة). [↑](#footnote-ref-588)
589. - المحلى لابن حزم 1/255. [↑](#footnote-ref-589)
590. - مسند أحمد4/213رقم 2384, بسند رجاله ثقات. [↑](#footnote-ref-590)
591. - الحِجَامَة: من الحَجْم، وهو: المص، والحجام: المصاص، والحِجامة: حِرْفُة الحاجِم وهو الحجّام، والحَجْم فعله. والمحجمة: قارورة يستخدمها الحجام (انظر: كتاب العين للخليل بن أحمد 3/87-والمعجم الوسيط، ص:58, مادة :ح ج م). [↑](#footnote-ref-591)
592. - مسند أحمد42/106رقم25190-سنن أبي داود,كتاب: الطهارة, باب: في الغسل يوم الجمعة 1/96رقم348-صحيح ابن خزيمة,كتاب الوضوء,باب:استحباب الاغتسال من الحجامة، ومن غسل الميت 1/126رقم256-المستدرك 1/267رقم582. قلت: الحديث سنده ضعيف, فيه مصعب بن شيبة, وقد ضعفوه, وعدوا هذا الحديث من مناكيره (انظر: الجرح والتعديل8/305-الضعفاء للعقيلي 4/196). وضعفه الألباني (ضعيف أبي داود1/139). [↑](#footnote-ref-592)
593. - أنس بن مالك بن النضر, الأنصاري، أبو حمزة(ت: 94هـ): صاحب النبي وخادمه. روى عنه رجال الحديث نحوا من 2286 حديثا. ولد بالمدينة.(انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد 7/12-معجم الصحابة1/43-معرفة الصحابة لأبي نعيم1/231). [↑](#footnote-ref-593)
594. - الدارقطني, كتاب: الطهارة, باب: في الوضوء من الخارج من البدن كالرعاف والقيء والحجامة ونحوه 1/286رقم580- السنن الكبرى للبيهقي, كتاب الطهارة,باب:باب ترك الوضوء من خروج الدم من غير مخرج الحدث 1/221رقم666. قلت: سنده ضعيف, فيه صالح بن مقاتل وهو ضعيف, وسليمان بن داود وهو مجهول. (لسان الميزان 4/298-نصب الراية1/43). والحديث ضعفه الدارقطني في (السنن1/276رقم 554). [↑](#footnote-ref-594)
595. - سبق, ص110. وهو الأثر الذي في أصل الباب. [↑](#footnote-ref-595)
596. - مصنف عبد الرزاق1/297 رقم1140. إسنادة رجاله ثقات إلا يونس بن أبي إسحاق السبيعي, تكلموا فيه, لكن روى له مسلم وأصحاب السنن. والعمل على توثيقه (تهذيب الكمال 22/488- لسان الميزان9/457). [↑](#footnote-ref-596)
597. - مصنف ابن أبي شيبة1/48رقم479, بسند رجاله ثقات. [↑](#footnote-ref-597)
598. - هو التيمي، سبقت ترجمته, ص114. [↑](#footnote-ref-598)
599. - مصنف عبد الرزاق 1/297رقم1141, بسند رجاله ثقات. [↑](#footnote-ref-599)
600. - نور الإيضاح في الفقه الحنفي, ص 30- مجمع الأنهر1/25-الدر المختار1/169. [↑](#footnote-ref-600)
601. - محمد بن إدريس المطلبي، أبو عبد الله: إمام المذهب الشافعي، أحد أئمة السنة الأربعة(ت:204هـ). ولد في (غَزة)، وحمل منها إلى مكة وهو ابن سنتين. وزار بغداد مرتين. وقصد مصر سنة 199 ه, وتوفي بها سنة204ه. كان أشعر الناس وآدبهم وأعرفهم بالفقه والقراءات. قال الإمام أحمد: ما أحد ممن بيده محبرة أو ورق إلا وللشافعي في رقبته مِنه. وأفتى وهو ابن عشرين سنة. له تصانيف كثيرة، أشهرها كتاب (الأم) في الفقه و (الرسالة) في أصول الفقه (ترجمته في: تذكرة الحفاظ 1/ 329 - وفيات الأعيان 1/ 447 -صفة الصفوة 2/140) [↑](#footnote-ref-601)
602. - المجموع2/203-اللباب في الفقه الشافعي، ص: 66-الحاوي 2/203-روضة الطالبين2/44.

     والمذهب القديم للشافعي: هو مذهبه بالعراق قبل نزوحه إلى مصر، فلما نزلها, واحتك بأصحاب مالك وخالطهم, حيث كان مذهب مالك منتشرًا بمصر, أعاد النظر في كتبه التي صنفها بالعراق والحجاز.كذلك تغيرت عليه البيئة فرجع عن بعض المسائل التي كان يفتي فيها بالعراق، بما يخالف عادات أهل مصر, فقيل: في مذهبه في العراق "المذهب القديم"، وما كوّنه في مصر " المذهب الجديد". (انظر: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي, الفاسي1/467 - أصول الفقه, عبد الوهاب خلاف, 258- المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد,بكر أبو زيد 1/16). [↑](#footnote-ref-602)
603. -"مسائل أحمد" رواية أبي داود, ص: 23-الإنصاف للمرداوي1/251. [↑](#footnote-ref-603)
604. -روضة الطالبين, للنووي2/44. تحقيق: زهير الشاويش. المكتب الإسلامي: عَمان. ط3، 1412هـ. [↑](#footnote-ref-604)
605. - أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي, الهندي, الملقب بــــ" شاه وَليُّ الله"(ت:1176هـ): فقيه حنفي من المحدّثين. أحيا الله به وبتلاميذه الحديث والسنة في الهند. من كتبه:(حجة الله البالغة). (ترجمته في: أبجد العلوم لصديق حسن خان 579-الأعلام للزركلي1/149). [↑](#footnote-ref-605)
606. - حجة الله البالغة, شاه ولي الله الدهلوي 1/310. تحقيق: السيد سابق, دار الجيل: بيروت, ط1، 1426 هـ . [↑](#footnote-ref-606)
607. - صحيح البخاري معلقا، باب: من لم ير الوضوء إلا من المخرجين: من القبل والدبر 1/46. [↑](#footnote-ref-607)
608. صحيح البخاري معلقا، باب: من لم ير الوضوء إلا من المخرجين: من القبل والدبر1/46-مصنف بن ابي شيبة 1/47رقم474. [↑](#footnote-ref-608)
609. - مصنف عبد الرزاق1/180رقم702. [↑](#footnote-ref-609)
610. - الحجة على أهل المدينة, محمد بن الحسن الشيباني1/282. تحقيق: مهدي حسن الكيلاني. عالم الكتب: بيروت ط3، 1403ه. [↑](#footnote-ref-610)
611. - المدونة 1/126- التاج و الإكليل شرح مختصر خليل1/216- حاشية الصاوي على الشرح الصغير1/76 [↑](#footnote-ref-611)
612. - الوسيط في المذهب, أبو حامد الغزالي2/292. تحقيق: أحمد محمود إبراهيم, ومحمد محمد تامر, دار السلام: القاهرة, ط1، 1417ه. [↑](#footnote-ref-612)
613. - الشرح الكبير1/212-الإقناع1/47- شرح منتهى الإرادات1/85 . [↑](#footnote-ref-613)
614. - سبق, ص120. [↑](#footnote-ref-614)
615. -السهو في اللغة: نسيان الشيء والغفلة عنه وذهاب القلب إلى غيره. واصطلاحا: هو زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة. (انظر: لسان العرب 14/406, مادة: "سها "- حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج 2 / 62- حاشية ابن عابدين 1/ 495- حاشية الدسوقي 1/ 272- الموسوعة الفقهية الكويتية11/134-135). [↑](#footnote-ref-615)
616. - موطأ مالك 2/132رقم317, ومن طريق مالك رواه ابن أبي شيبة في المصنف1/384رقم4411, والبيهقي في الكبرى 2/471رقم3812, بسند رجاله ثقات باستثناء عمرو بن عفيف السهمي, وقد وثقه النسائي(ميزان الاعتدال3/84) وابن حبان(الثقات7/301). [↑](#footnote-ref-616)
617. - هو: الإدراك غير الجازم المستوي الطرفين, أو: هو التردد بين النقيضين بلا ترجيح لأحدهما على الآخر. والشك ليس بطريق للحكم في الشرع.(انظر: إجابة السائل شرح بغية الآمل, للصنعاني, ص61- قواعد الفقه, لعميم الإحسان البركتي, ص:341- المهذب في أصول الفقه المقارن, لعبد الكريم النملة1/107). [↑](#footnote-ref-617)
618. - متفق عليه: صحيح البخاري, كتاب: الصلاة,باب: السهو في الفرض والتطوع 2/69رقم1232-صحيح مسلم, كتاب: الصلاة, باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه 1/398رقم389. [↑](#footnote-ref-618)
619. - بعض من حديث متفق عليه: صحيح البخاري,كتاب: الصلاة,باب: التوجه نحو القبلة حيث كان 1/89رقم401-صحيح مسلم,كتاب: المساجد, باب: السهو في الصلاة والسجود له 1/400رقم572. [↑](#footnote-ref-619)
620. -أي دَحْرا ورميا له بالرغام، وهو التراب، يقال رغم يرغم، وأرغم الله أنفه: أي ألصقه بالرغام. هذا هو الأصل، ثم استعمل في الذل والعجز عن الانتصاف، والانقياد على كره. (النهاية في غريب الحديث والأثر 2/238-تفسير غريب ما في الصحيحين للحَمِيدي، ص:33). [↑](#footnote-ref-620)
621. - صحيح مسلم,كتاب: المساجد, باب: السهو في الصلاة والسجود له 1/400رقم571. [↑](#footnote-ref-621)
622. - مسند أحمد 3/194 رقم1656-سنن الترمذي, أبوب الصلاة,, باب: فيمن يشك في الزيادة والنقصان 1/513رقم398, وقال: حسن صحيح- شرح معاني الآثار للطحاوي1/433رقم2510- السنن الكبرى للبيهقي,كتاب: الصلاة, باب: من شك في صلاته فلم يدر صلى ثلاثا أو أربعا 2/469رقم3804. قلت: الحديث من طريق الترمذي رجاله ثقات, وقد صححه-كما مر معنا, وصححه الألباني (صحيح الجامع الصغير وزيادته1/168). [↑](#footnote-ref-622)
623. -أقوال الفقهاء وأدلتهم في هده الفروق بينهم تأتي في ثنايا البحث. [↑](#footnote-ref-623)
624. - وقد اختلفوا بالمقصود بأول مرة، فقيل: أول ما سها في عُمره، وقيل: أن السهو ليس بعادة له, لا أنه لم يسه قط. وقيل: يعني في هذه الصلاة (انظر: العناية شرح الهداية1/518). [↑](#footnote-ref-624)
625. - مصنف ابن أبي شيبة1/385رقم4421- مصنف عبد الرزاق 2/309رقم3480. [↑](#footnote-ref-625)
626. - المرجع السابق1/385رقم4424. [↑](#footnote-ref-626)
627. - المرجع السابق1/385رقم4426.

     ومحمد بن الحنفية هو: محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي، أبو القاسم، المعروف بابن الحنفية(ت:81هـ): أحد الأبطال الأشداء في صدر الإسلام. أخو الحسن والحسين، غير أن أمه خَوْلَة بنت جعفر من بني حنيفة، يُنسب إليها تمييزا له عنهما. كان واسع العلم، ورعا. (انظر ترجمته في: الطبقات لابن سعد 5/ 66-وفيات الأعيان1/449- حلية الأولياء3/ 174). [↑](#footnote-ref-627)
628. - مصنف ابن أبي شيبة1/385رقم4427. [↑](#footnote-ref-628)
629. -المرجع السابق نفس الموضع. [↑](#footnote-ref-629)
630. - مصنف عبد الرزاق2/307رقم3474. [↑](#footnote-ref-630)
631. - المبسوط للسرخسي1/219-بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني 1/165-البناية شرح بداية المبتدي للعيني2/631. [↑](#footnote-ref-631)
632. - لم أقف عليه مسندا بهدا اللفظ. قال الحافظ ابن حجر: حديث غريب...لم أجده مرفوعا. أ هـ. (انظر: نصب الراية2/173-الدراية في تخريج أحاديث الهداية1/208). [↑](#footnote-ref-632)
633. -سنن أبي داود, كتاب: الصلاة, باب: العمل في الصلاة 1/244رقم928-مسند البرزار17/147رقم9747-شرح مشكل الآثار4/274رقم1597-المستدرك للحاكم 1/396رقم972، وصححه على شرط مسلم, ووافقه الذهبي. قلت: الحديث صحيح-كما مر من تعليق الذهبي على المستدرك- وصححه الألباني كذلك في السلسلة الصحيحة1/360. و"الغرار" لغة, هو النقصان, يقال للناقة إدا يبس لبنها: هي مغار( انظر: غريب الحديث لابن سلام2/128). [↑](#footnote-ref-633)
634. - مسند أحمد16/29. [↑](#footnote-ref-634)
635. - سنن أبي داود1/244. [↑](#footnote-ref-635)
636. - معالم السنن1/220. [↑](#footnote-ref-636)
637. - المبسوط 1/219-تحفة الفقهاء1/211. [↑](#footnote-ref-637)
638. - جزء من حديث متفق عليه عن عبد الله بن مسعود: صحيح البخاري 1/89رقم 401-صحيح مسلم 1/400 رقم572. [↑](#footnote-ref-638)
639. - البحر الرائق لابن نجيم2/117- شرح القسطلاني(= إرشاد الساري شرح صحيح البخاري) 2/269. [↑](#footnote-ref-639)
640. - تهذيب الآثار للطبري 1/44رقم34. [↑](#footnote-ref-640)
641. - المرجع السابق 1/44رقم35. [↑](#footnote-ref-641)
642. - المرجع السابق 1/44رقم38. [↑](#footnote-ref-642)
643. - المرجع السابق 1/44رقم38. [↑](#footnote-ref-643)
644. - المرجع السابق 1/44رقم36. [↑](#footnote-ref-644)
645. -الهداية شرح بداية المبتدي 1/76- العناية شرح الهداية1/519. [↑](#footnote-ref-645)
646. -حاشية الصاوي على الشرح الصغير1/382- البيان و التحصيل 1/342- الذخيرة للقرافي2/292. [↑](#footnote-ref-646)
647. - الحاوي الكبير للماوردي 2/212- المجموع 4/111- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء للقفال الشاشي 2/136. [↑](#footnote-ref-647)
648. -الهداية على مذهب الإمام أحمد ص:90-شرح الزركشي على متن الخرقي 2/18- المغني 2/14. [↑](#footnote-ref-648)
649. - سبق, ص:122. [↑](#footnote-ref-649)
650. - سبق, ص: 124. [↑](#footnote-ref-650)
651. - شرح أبي داود للعيني 3/317. تحقيق: خالد بن إبراهيم المصري, مكتبة الرشد: الرياض. ط1، 1420هـ. [↑](#footnote-ref-651)
652. - حاشية السندي على سنن النسائي, نور الدين السندي 3/27. مكتب المطبوعات الإسلامية: حلب, ط2، 1406ه. [↑](#footnote-ref-652)
653. - تحفة الفقهاء لعلاء الدين السمرقندي, ص:211- المبسوط للسرخسي 1/219- الهداية شرح بداية المبتدي1/76. [↑](#footnote-ref-653)
654. - الكافي في فقه الإمام أحمد 1/281- العدة شرح العمدة بهاء الدين المقدسي, ص: 92. [↑](#footnote-ref-654)
655. - للحنابلة ثلاثة أقوال في هذه المسألة مخرجة على ثلاث روايات عن الإمام أحمد:

     =القول الأول: البناء على اليقين إماماً كان، أو منفرداً. و هذا هو المذهب- عندهم- ، وعليه جماهير الأصحاب.

     القول الثاني: أنه يبنى على غالب ظنه إماماً كان، أو منفرداً -وهو التحري -وهو ورواية أخرى عن أحمد، اختارها ابن تيمية، وقال: على هذا عامة أمور الشرع.

     القول الثالث: المنفرد يبنى على اليقين، والإمام يبنى على غالب ظنه، وهي رواية ثالثة عنه. قال ابن قدامة: هذا ظاهر المذهب. وقال ابن رجب: هذه المشهورة في المذهب، واختارها الخرقي. (انظر: المقنع 1/177- الإنصاف 2/146، 147- الفروع 1/390، 391- مطالب أولي النهي 1/526، 527-الفتاوى الكبرى لابن تيمية5/341- المغني2/14). [↑](#footnote-ref-655)
656. - سبق ص:122. [↑](#footnote-ref-656)
657. - المبسوط للسرخسي1/219. [↑](#footnote-ref-657)
658. - الكافي في فقه الإمام أحمد 1/281. وقد استدل ابن قدامة في (المغني2/13) لهذا القول بحديث ابن مسعود, مرفوعا": يبني على أكثر وهمه ". قال: أي ما يغلب على ظنه أنه صلاه أ ه. وهذا في الإمام خاصة. قلت: هذا الحديث لم أقع عليه، والظاهر أنه لا أصل له مرفوعا, لكن ذكره ابن أبي شيبة في المصنف1/385رقم4417. موقوفا على أنس والحسن البصري، قالا: "ينتهي إلى آخر وهمه، ثم يسجد سجدتين"، بسند رجاله ثقات. وتخصيص ابن قدامة الإمام بذلك دون المنفرد لا وجه له, والله اعلم. [↑](#footnote-ref-658)
659. - المستنكح بالكسر: اصطلاح خاص بالمالكية، لم يذكره أي من أهل اللغة فيما اطلعت عليه. قال المالكية: المستنكح هو الذي يشك في كل وضوء أو صلاة أو يطرأ عليه ذلك في اليوم مرة أو مرتين. وأصله عندهم من "المستنكح": وهو صاحب السلس الذي لا ينقطع مذيه أو بوله لعلة نزلت به من كبر أو برد أو غير ذلك(انظر: الاستذكار 1/244-الشرح الكبير للشيخ الدردير1/276-مواهب الجليل1/300-جواهر الإكليل1/21). [↑](#footnote-ref-659)
660. - أحمد بن محمد العَدَوي، الشهير بالدردير(ت:1201هـ): من فقهاء المالكية. ولد في بني عَدِيّ (بمصر) وتعلم بالأزهر، وتوفي بالقاهرة. من كتبه (أقرب المسالك)، و(الشرح الكبير على مختصر خليل).(ترجمته في: الأعلام للزركلي1/244). [↑](#footnote-ref-660)
661. - الشرح الكبير على مختصر خليل1/276. [↑](#footnote-ref-661)
662. - سبق, ص122. [↑](#footnote-ref-662)
663. - سبق, ص124. [↑](#footnote-ref-663)
664. - بداية المجتهد1/208. [↑](#footnote-ref-664)
665. - التاج والإكليل لمختصر خليل5/379. [↑](#footnote-ref-665)
666. - وفي المسألة قولان آخران مرويان عن الحسن البصري.

     الأول : يعمل بما يقع في نفسه من غير اجتهاد.

     والثاني: أنه إذا شك هل زاد أم نقص, يكفيه سجدتان للسهو. ذكرهما النووي في المجموع (4/111). ولكني أعرضت عنهما لعدم اشتهار القول بهما. وضعف نصيبهما من الأدلة المعتبرة. والله أعلم [↑](#footnote-ref-666)
667. - المجموع4/111. [↑](#footnote-ref-667)
668. - سنن ابن ماجة, كتاب: الطلاق, باب: طلاق المكره والناسي 1/259رقم2043-صحيح بن حبان, باب: ذكر الإخبار عما وضع الله بفضله عن هذه الأمة 16/202رقم 7219. قلت: الحديث صحيح (انظر: البدر المنير4/177-إرواء الغليل 6/315). [↑](#footnote-ref-668)
669. - المهذب في علم أصول الفقه المقارن لعبد الكريم النملة 4/1733. مكتبة الرشد: الرياض, ط1: 1420 هـ - 1999 م. [↑](#footnote-ref-669)
670. - والمراد بالنداء المذكور في الحديث هو النداء الواقع بين يدي الإمام في المسجد؛ لأنه الذي كان في زمن النبوة لا الواقع على المنارات، فإنه محدث (انظر: مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح4/448). [↑](#footnote-ref-670)
671. - رواه البيهقي في السنن الكبرى,كتاب: الجمعة, باب: وجوب الجمعة على من كان خارج المصر في موضع يبلغه النداء 3/247 رقم5583، من طريق: الوليد بن مسلم, قال: وأخبرني زهير بن محمد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو. قلت: هذا الإسناد رجاله ثقات, والوليد بن مسلم, وإن كان يدلس لكنه صرح بالتحديث, فالخبر صحيح, والله أعلم. [↑](#footnote-ref-671)
672. - بداية المجتهد1/175. [↑](#footnote-ref-672)
673. - الإجماع لابن المنذر, ص:40- المبسوط 2/23- الكافي في فقه أهل المدينة 1/248- الحاوي2/406- المغني2/266. [↑](#footnote-ref-673)
674. - قال القرافي (الذخيرة 2/340): وأجمعت الأمة على الوجوب-أي شهود الجمعة -على من حواه المصر سواء سمع أولم يسمع . أهـ. [↑](#footnote-ref-674)
675. -" المِصْر" لغةً: يطلق على معان, فغير المعرف يطلق على "مصر" البلد المعروف, والمصر: الحد في كل شيء, والجمع المصور. والمصر: الوعاء، وفي كلام العرب: الكَوْرة تقام فيها الحدود ويقسم فيها الفيء والصدقات. وقيل: هو ما لا يسع أكبر مساجده أهله, وجمعه أمصار, وهو المقصود هنا. (انظر: التعريفات للجرجاني ص216- تاج العروس 14/125, مادة: م ص ر). [↑](#footnote-ref-675)
676. - المبسوط2/23- اللباب في الجمع بين السنة والكتاب1/299- مختصر القَدوري1/88. [↑](#footnote-ref-676)
677. - وقد اختلفوا في تعيين الـمِصر الجامع الذي تلزم به الجمعة لمن كان مقيما به.والمذهب-عندهم-أن المصر ما لو اجتمع أهله في أكبر مساجده لم يسعهم. وفي رواية لأبي يوسف اختارها كثير من الحنفية: أن المصر الجامع ما كان فيه سلطان أو قاض لإقامة الحدود وتنفيذ الأحكام، وقال بعضهم هو ما أذا اجتمعوا في أكبر مساجدهم لضاق بهم, ولم يسعهم. (انظر: المبسوط2/23-الاختيار لتعليل المختار 1/82- العناية شرح الهداية 2/51). [↑](#footnote-ref-677)
678. -التشريق: صلاة العيد, وسميت صلاة العيد تشريقا لإشراق الشمس وهو إضاءتها لأن ذلك وقتها(غريب الحديث لابن سلام3/452). [↑](#footnote-ref-678)
679. - لا يصح مرفوعا، إنما الثابت موقوف عن علي,كما سيأتي في الخبر التالي. وقد ضعفه مرفوعا الإمام أحمد كما في(المغني لابن قدامة2/246), والزيلعي في (نصب الراية2/195), وابن حجر في (الدراية1/214), والألباني في ( السلسلة الضعيفة2/317). [↑](#footnote-ref-679)
680. - صحيح موقوفا عن علي(مصنف عبد الرزاق 3/167رقم5175-مسند بن الجعد1/438رقم2990-مصنف ابن أبي شيبة1/439رقم5059- السنن الكبرى للبيهقي 3/254رقم5615). وصححه ابن حزم في (المحلى3/256), وابن حجر في (الدراية1/214). [↑](#footnote-ref-680)
681. -"العَوالى": ضيعة، بينها وبين المدينة أربعة أميال, ويطلق عليها أيضا: " العالية"( مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع للقطيعي2/970). [↑](#footnote-ref-681)
682. -صحيح البخاري معلقا عن أبي عبيد 7/103 رقم5571- مصنف عبد الرزاق3/280رقم5636. [↑](#footnote-ref-682)
683. - المبسوط 2/23 - بدائع الصنائع1/259 - مراقي الفلاح شرح متن نور الإيضاح للشرنبلالي 1/193. [↑](#footnote-ref-683)
684. - مصنف عبد الرزاق 3/162 رقم5155-مصنف ابن أبي شيبة 1/441رقم5094. [↑](#footnote-ref-684)
685. - مصنف عبد الرزاق 3/162رقم5156-مصنف ابن أبي شيبة1/440رقم5075. [↑](#footnote-ref-685)
686. - مصنف عبد الرزاق 3/174رقم5205. [↑](#footnote-ref-686)
687. - المصدر السابق 3 /168رقم5179. [↑](#footnote-ref-687)
688. -المبسوط2/23- بدائع الصنائع 1/260- اللباب في شرح الكتاب 1/109. [↑](#footnote-ref-688)
689. - بداية المجتهد1/175- الكافي في فقه أهل المدينة1/248. [↑](#footnote-ref-689)
690. - الأم للشافعي 1/221- الحاوي الكبير2/404- المهذب للشيرازي1/205. [↑](#footnote-ref-690)
691. - روي هذا الحديث مرفوعا من طريقين: الأول من طريق "عبد الله بن هارون عن عبد الله بن عمرو" كما في سنن أبي داود 1/287رقم1056، ومن طريقه رواه البيهقي في الكبرى3/247رقم 5581. والطريق الثاني: من رواية "عمرو بن شعيب": رواه البيهقي في السنن الكبرى 3/247رقم5582،ومن طريقه رواه الدارقطني في سننه 2/311رقم 1589. وأشار ابن رجب إلى تضعيفه، فقال: وروي موقوفاً، وهو أشبه (فتح الباري لابن رجب8/158). وقال المنذري في (الترغيب والترهيب2/ 7): وفي إسناده محمد بن سعيد الطائفي، وفيه مقال.أ هـ. قلت: واضطرب قول الألباني فيه؛ فضعفه مرة كما في مشكاة المصابيح 1/434, وحسنه أخرى كما في (إرواء الغليل3/58). قلت: الحديث ضعيف مرفوعا, لكنه صحيح موقوفا على عبد الله بن عمرو بن العاص (انظر: تخريج الأثر عن عبد الله بن عمرو في أصل المسألة, ص131. [↑](#footnote-ref-691)
692. - إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري2/172. [↑](#footnote-ref-692)
693. - صحيح مسلم, كتاب: الصلاة, باب: يجب إتيان المسجد على من سمع النداء 1/452 رقم653. وذلك الأعمى هو عبد الله بن أم مكتوم, كما جاء مصرحا بذلك كما في اسنن ابن ماجه 1/260رقم792, وسنن أبي داود1 /151رقم552, وغيرهما بسند صحيح. [↑](#footnote-ref-693)
694. - سبق, ص132. [↑](#footnote-ref-694)
695. - مصنف عبد الرزاق 3/163رقم5159-مصنف ابن أبي شيبة 1/441رقم5093. [↑](#footnote-ref-695)
696. - مصنف عبد الرزاق3/163رقم5158. [↑](#footnote-ref-696)
697. - عبد الله بن سلام بن الحارث، أبو يوسف (ت:43ه): صحابي، أصله من يهود المدينة. نزل فيه قوله :( وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ) [سورة الأحقاف، من الآية:10]. شهد مع عمر فتح بيت المقدس. واعتزل الفتنة بين علي ومعاوية، وأقام بالمدينة إلى أن مات (ترجمته في: فضائل الصحابة للنسائي ص:45- معجم الصحابة للبغوي4/102- الاستيعاب3/921). [↑](#footnote-ref-697)
698. - مصنف ابن أبي شيبة 1/441رقم5082. [↑](#footnote-ref-698)
699. - مصنف عبد الرزاق 3/162 رقم.5154 [↑](#footnote-ref-699)
700. - الذخيرة للقرافي2/340- القوانين الفقهية 1/55- بداية المجتهد1/175. [↑](#footnote-ref-700)
701. - المغني 2/266. [↑](#footnote-ref-701)
702. - المدونة للإمام مالك 1/233. دار الكتب العلمية , ط1، 1415هـ - 1994م. [↑](#footnote-ref-702)
703. - مسائل أبي داود السجستاني للإمام أحمد، ص:82-"مسائل أحمد" رواية ابنه عبد الله، ص:120. [↑](#footnote-ref-703)
704. - مصنف عبد الرزاق 3/165رقم5166-مصنف ابن أبي شيبة3/165رقم 5166.كلاهما عن محمد بن عباد بن جعفر، وهو من التابعين، فالحديث مرسل (انظر: كنز العمال 7/732رقم21153). [↑](#footnote-ref-704)
705. - المدونة لمالك 1/234- البيان والتحصيل1/436-الذخيرة للقرافي2/340. [↑](#footnote-ref-705)
706. - الإداوة، بالكسر: الـمَطْهَرة، وهي إناء صغير من جلد يتخذ للماء. (تاج العروس 37/51, مادة: أ د و). [↑](#footnote-ref-706)
707. - مصنف ابن أبي شيبة 1/441رقم 5082. [↑](#footnote-ref-707)
708. - بداية المجتهد1/175-الذخيرة2/340-الكافي في فقه أهل المدينة1/248. وروى عن الإمام أحمد أنه قدر أن النداء يُسمع من فرسخ (مسائل أبي داود للإمام أحمد:82). والفرسخ ثلاثة أميال [الفرسخ: بفتح فسكون مُعَرب، من مقاييس المسافات، مقداره ثلاثة أميال، والـمِـــيل مقداره اثنا عشر ألف ذراع، وهو =يساوي 5544 مترا (انظر: معجم لغة الفقهاء، ص:343). ومسيرة الفرسخ ساعة ونصف الساعة بسير الإبل والقدم، لا بالسيارة (انظر: الشرح الممتع على زاد المستقنع 5/15)]. [↑](#footnote-ref-708)
709. - مصنف ابن أبي شيبة1/440رقم5076.

     - وسعد بن أبي وقاص: سعد بن مالك بن وهب الزهري، أبو إسحاق(ت:117هـ): صاحب رسول الله، فاتح العراق. أول من رمى بسهم في سبيل الله، وأحد العشرة المبشرين بالجنة. شهد بدرا، وكان قائد فتح القادسية. (ترجمته في: تاريخ دمشق20/280-أسدالغابة2/452- سير أعلام النبلاء1/92). [↑](#footnote-ref-709)
710. - مصنف عبد الرزاق 3/163رقم5157-مصنف ابن أبي شيبة 1/440رقم5072. [↑](#footnote-ref-710)
711. - مصنف ابن أبي شيبة 1/441رقم5091. [↑](#footnote-ref-711)
712. - مصنف ابن أبي شيبة 1/440رقم5074-مصنف عبد الرزاق3/161رقم5150. [↑](#footnote-ref-712)
713. - مصنف عبد الرزاق3/168رقم5180. [↑](#footnote-ref-713)
714. - مصنف ابن أبي شيبة 1/441رقم5086-5088. [↑](#footnote-ref-714)
715. - المرجع السابق 1/441رقم5087. [↑](#footnote-ref-715)
716. - مصنف ابن أبي شيبة 1/441رقم5091، بسند ضعيف، فيه أيوب بن عتبة اليمامي، ضعفه الحاكم وأبو داود وابن حبان (انظر: تهذيب التهذيب 1/409). [↑](#footnote-ref-716)
717. -عائشة بنت سعد بن أبي وقاص، الزهرية المدنية: أدركت ستا من أزواج النبي , وروت عن أبيها وغيره. وهي من الثقات(ترجمتها في: الوافي بالوفيات16/ 347- تاريخ الإسلام3/255- الطبقات الكبرى لابن سعد 8/341). [↑](#footnote-ref-717)
718. - مصنف عبد الرزاق 3/163رقم5157- مصنف ابن أبي شيبة1/440رقم5072. بسند رجاله ثقات. [↑](#footnote-ref-718)
719. - مصنف ابن أبي شيبة 1/440رقم5076، بسند رجاله ثقات. وقوله: " الزّاوية " (بكسر الواو): موضع قريب من البصرة، كان به قصر لأنس بن مالك(معجم ما استعجم من أسماء البلاد للبكري2/396).

     وأبو البختري هو: سعيد بن فيروز الطائي، بالولاء(ت:82هـ): تابعي، من فقهاء الكوفة، ثقة في الحديث على تشيع فيه. روى عن ابن عباس وطبقته. خرج على الحجاج مع ابن الأشعث، فقتل بوقعة دير الجماجم. (انظر: تاريخ الإسلام2/1024 -الطبقات لخليفة بن خياط1/260). [↑](#footnote-ref-719)
720. - الأوسط لابن المنذر4/36 رقم1761-المحلى 31/259. [↑](#footnote-ref-720)
721. -المحلى 3/259. [↑](#footnote-ref-721)
722. - المرجع السابق 3/262. [↑](#footnote-ref-722)
723. - مصنف ابن أبي شيبة 1/440رقم5073. [↑](#footnote-ref-723)
724. - مصنف عبد الرزاق3/162رقم5152-مصنف ابن أبي شيبة 1/440رقم5080. [↑](#footnote-ref-724)
725. -مصنف ابن أبي شيبة 1/441رقم5084.

     ونافع المدني، هو: أبو عبد الله،القرشي، مولى عبد الله بن عمر وراوية حديثه (ت: 17هـ): من أئمة التابعين.كان رأسا في الفقه، كثير الرواية للحديث، لا يعرف له خطأ في روايته. أرسله عمر بن عبد العزيز إلى مصر ليعلم أهلها السنن. (ترجمته في: تاريخ دمشق 61/7828-وفيات الأعيان5/367-سير أعلام النبلاء5/95). [↑](#footnote-ref-725)
726. - سنن الترمذي 1/366 رقم 502، ونقل إن الإمام أحمد غضب لما سمع هذا الحديث، قال أبو عيسى: إنما فعل أحمد بن حنبل هذا لأنه لم يعد هذا الحديث شيئا وضعفه لحال إسناده. وضعفه البغوي (شرح السنة4/221)، والألباني (ضعيف سنن االترمذي1/56). [↑](#footnote-ref-726)
727. - الاستذكار لابن عبد البر2/387-التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي1/489-تحفة الأحودذي بشرح جامع الترمذي 3/13. [↑](#footnote-ref-727)
728. - مصنف ابن أبي شيبة 1/440رقم5073-بسند رجاله ثقات. والـمُـــــرَاح (بضم الميم) هو: المكان الذي تأوي فيه الماشية بالليل (النهاية في غريب الحديث والأثر2/273). [↑](#footnote-ref-728)
729. - مصنف عبد الرزاق 3/164رقم5162.

     ومُعاذ: هو ابن جبل بن عمرو الأنصاري(ت:18هـ): صحابي جليل. من أعلم الأمة بالحلال والحرام.أحد الستة الذين جمعوا القرآن على عهد النبي .أسلم وهو فتى، شهد العقبة وبدرا والمشاهد كلها. وبعثه رسول الله، قاضيا ومعلما لأهل اليمن، فبقي بها إلى أن توفي النبي . ثم خرج في غزو الشام. ومات في طاعون عمواس.(انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد 3/437-الاستيعاب 3/1402). [↑](#footnote-ref-729)
730. - مصنف عبد الرزاق 3/162 رقم5153. [↑](#footnote-ref-730)
731. - مصنف ابن أبي شيبة 1/440رقم5078. [↑](#footnote-ref-731)
732. - مصنف عبد الرزاق 3/164رقم5162. والخبر فيه عبْدَة بنُ أَبِي لُبَابَةَ، ولا أعلم-فيما بين يدي من كتب الرجال والتاريخ أن أحدا أثبت سماع عَبْدَةُ من معاذ بن جيل، فالسند ظاهره الانقطاع. [↑](#footnote-ref-732)
733. - مصنف عبد الرزاق 3/163رقم5161. [↑](#footnote-ref-733)
734. -" فائن "و"ماترين": أسماء لموضعين لم أجد لهما ذكر فيما بين يدي من كتب البلدان والجغرافيا. [↑](#footnote-ref-734)
735. - مصنف عبد الرزاق 3/163رقم5161, بسند ضعيف. [↑](#footnote-ref-735)
736. - بدائع الصنائع1/260-البناية شرح الهداية 3/42-مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر1/169. [↑](#footnote-ref-736)
737. - مصنف عبد الرزاق 3/163رقم5159-مصنف ابن أبي شيبة 1/441رقم5093. [↑](#footnote-ref-737)
738. - ذو الحُلَيفة: ميقات أهل المدينة، ومن مر به من غيرهم، يبعد عن المدينة على طريق مكة تسعة أكيال (كيلو مترات) جنوبا. وهي اليوم بلدة عامرة، وتعرف عند العامة بــ"أبيار علي" (معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، عاتق بن غيث الحربي، ص:104). [↑](#footnote-ref-738)
739. - المحلى3/261. [↑](#footnote-ref-739)
740. - انظر تخريجه، ص:132. [↑](#footnote-ref-740)
741. - مصنف ابن أبي شيبة 1/440رقم5068. [↑](#footnote-ref-741)
742. -الحاوي الكبير2/406. [↑](#footnote-ref-742)
743. - صحيح البخاري,كتاب: الجمعة, باب: الجمعة في القرى والمدن 2/5 رقم892.

     \*وعبد القَيْس بن أَفْصى، من أسد ربيعة: جدّ جاهلي من عدنان. النسبة إليه قيسيّ. كانت ديار بنيه بتهامة، ثم خرجوا إلى البحرين، واستقروا بها. و"جُـــوَاثي" (بضم أوله): مدينة بالبحرين. والبحرين كان اسما لسواحل نجد بين قطر والكويت، وأطلق عليها اسم" الأحساء" نهاية العهد العثماني، وانتقل الاسم إلى الجزيرة التي تواجه هذا الساحل من الشرق، وهي مملكة البحرين اليوم. وعندما نشأت المملكة العربية السعودية أطلق على هذا الإقليم اسم "المنطقة الشرقية" (انظر: معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية لعاتق الحربي ص:41- معجم قبائل العرب 726- الروض المعطار في خبر الأقطار لأبي عبد الله الحِميرى, ص:181) [↑](#footnote-ref-743)
744. - نيل الأوطار, محمد بن علي الشوكاني 3/277. تحقيق: عصام الدين الصبابطي. دار الحديث: مصر, ط1، 1413هـ . [↑](#footnote-ref-744)
745. - الرحماني المباركفوري( ت: 1414هـ-1994م) عُبيد الله بن عبد السلام الرحماني أبو الحسن المباركفوري. داعية [ومحدث](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AD%D8%AF%D8%AB)، من أهل [الهند](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF) .ولد بمدينة [مباركفور](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%81%D9%88%D8%B1) ودرس بالمدرسة الرحمانية [بدلهي](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%84%D9%87%D9%8A) عمل –رحمه الله- على إنشاء الجامعة السلفية في بنارس وجامعة المعارف الإسلامية, من أهم مصنفاته "مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح". (انظر ترجمته في: تكملة معجم المؤلفين(ص:368), لمحمد خير بن رمضان, دار ابن حزم ، بيروت,ط1، 1997م)**.** [↑](#footnote-ref-745)
746. - مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للمباركفوري1/72. [↑](#footnote-ref-746)
747. -الحاوي الكبير2/406. [↑](#footnote-ref-747)
748. - المصدر السابق, نفس الموضع. [↑](#footnote-ref-748)
749. - المصدر السابق, نفس الموضع. [↑](#footnote-ref-749)
750. - الشرح الكبير على متن المقنع2/147-المغني لابن قدامة2/267. [↑](#footnote-ref-750)
751. - سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (ت:161هـ): أمير المؤمنين في الحديث. سيد أهل زمانه علما وعبادة. طلبه الخلفاء للقضاء فتوارى منهم. له "الجامع الكبير" و "الجامع الصغير" (ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد 6/350-سير أعلام النبلاء7/229-الوافي بالوفيات 15/174). [↑](#footnote-ref-751)
752. - قَبِيْصَةُ بنُ عُقْبَةَ السُّوَائِيُّ، أبو عامر الكوفي: من صغار أتباع التابعين، من شيوخ البخاري. روى عنه الإمام أحمد. قال ابن معين: ثقة إلا في الثوري. (تهذيب التهذيب 8/ 349-من تكلم فيه وهو موثق للذهبي, ص:154- طبقات الحفاظ للسيوطي ص:164). [↑](#footnote-ref-752)
753. -الحاوي الكبير2/406. [↑](#footnote-ref-753)
754. - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي 10/270-تاريخ الإسلام 5/427-تهذيب الكمال 23/484. [↑](#footnote-ref-754)
755. - سبق, ص135. [↑](#footnote-ref-755)
756. - عِتبان بن مالك بن عمرو الأنصاري(ت:50هـ): صحابي، من أهل بدر. وكان ضعيف البصر ثم عمي، ومات في خلافة معاوية. (طبقات ابن سعد3/415-معرفة الصحابة لأبي نعيم 4/2225-أسد الغابة3/551). [↑](#footnote-ref-756)
757. - وقتها بعد الزوال عند الجمهور بخلاف الحنابلة، حيث تجوز-عندهم- قبل الزوال (بداية المجتهد1/167). [↑](#footnote-ref-757)
758. -العَطَن والـمَـْعَطن: واحد الأعطان، والمعاطن، وهي مبارِك الإبل عند الماء لتشرب عَلَلاً بعد نَهَل، فإذا استوفت رُدَّت إلى المراعي والإظماء (الصحاح للجوهري 6/2165, مادة ع ط ن). [↑](#footnote-ref-758)
759. - مُراح الغنم (بضم الميم): هو مأواها ليلا (انظر: تحرير ألفاظ التنبيه النووي، ص: 59). [↑](#footnote-ref-759)
760. - موطأ مالك2/236 رقم586- مسند أحمد 11/239 رقم 6658-مصنف ابن أبي شيبة1/339 رقم3894. [↑](#footnote-ref-760)
761. - بداية المجتهد 1/125. [↑](#footnote-ref-761)
762. - فرق بعض الفقهاء بين معاطن الإبل ومباركها، كالآتي:

     أ-فرق بعضهم بين معاطن الإبل ومباركها مطلقا. فقالوا: أنه لا بأس بالصلاة في موضع فيه أبوال الإبل ما لم يكن معاطن؛ لأن النهي إنما جاء في المعاطن، فأما إن باتت في بعض المناهل التي ليست معاطن فتجوز الصلاة فيها. (انظر: كشاف القناع عن متن الإقناع 1/295-معالم السنن1/148-مواهب الجليل في شرح مختصر خليل1/420).

     ب-وفرق بعضهم بين كون المكان معد لذلك أو غير معد له (انظر: المحلى لابن حزم2/344).

     ج-كما فرق البعض بين المعاطن أو المبارك وبها الإبل، وبين المعاطن والمبارك وليس بها إبل، فقالوا: ويظهر من التعليل بالنهي خوفا من نفورها أنه لا كراهة في المعاطن االطاهرة حال غيبتها (انظر: الدر المختار1/380). [↑](#footnote-ref-762)
763. - بدائع الصنائع1/115-رد المحتار1/378-حاشية الطحطحاوي على مراقي الفلاح، ص:365. [↑](#footnote-ref-763)
764. - الكافي في فقه أهل المدينة 1/242- الذخيرة للقرافي2/97-شرح مختصر خليل لخرشي1/226. [↑](#footnote-ref-764)
765. - الأم للشافعي 1/113-المجموع3/161-الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للخطيب الشربيني1/152. [↑](#footnote-ref-765)
766. -المغني لابن قدامة 2/51. [↑](#footnote-ref-766)
767. - صحيح مسلم,كتاب: الحيض, باب: الوضوء من لحوم الإبل 1/275 رقم360. [↑](#footnote-ref-767)
768. - متفق عليه من حديث جابر بن عبد الله: صحيح البخاري,كتاب: التيمم1/74 رقم335-صحيح مسلم,كتاب: المساجد ومواضع الصلاة 1/370رقم521. [↑](#footnote-ref-768)
769. - فتح الباري 1/527 – بداية المجتهد1/126. [↑](#footnote-ref-769)
770. - ذكر هذا الدليل ابن حزم في معرض رده على جمهور الفقهاء القائلين بعدم حرمة الصلاة في معاطن الإبل (انظر: المحلى 2/343). [↑](#footnote-ref-770)
771. - متفق عليه من حديث جابر بن عبد الله، قال: كان رسول الله يصلي على راحلته، حيث توجهت فإذا أراد الفريضة نزل فاستقبل القبلة (صحيح البخاري, كتاب: الصلاة, باب: التوجه نحو القبلة حيث كان 1/89رقم400-صحيح مسلم,كتاب: المساجد, باب: تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحته 1/384 رقم540, واللفظ للبخاري). [↑](#footnote-ref-771)
772. - متفق عليه من حديث ابن عمر: أن النبي كان يعرض راحلته، فيصلي إليها. (صحيح البخاري,كتاب: الصلاة, باب: الصلاة إلى الراحلة، والبعير والشجر والرحل 1/107رقم507-صحيح مسلم,كتاب: الصلاة, باب: سُترة المصلي 1/359رقم502). [↑](#footnote-ref-772)
773. - الأم للشافعي 1/113-الذخيرة 2/97-المبسوط 1/207. [↑](#footnote-ref-773)
774. - البيان في مذهب الشافعي2/112-الحاوي للماوردي2/269.

     ويستدل لذلك برواية لعبد الله بن مغفل، عن النبي , قال: " إذا أدركتم الصلاة وأنتم في مراح الغنم فصلوا فيها؛ فإنها سكينة وبركة. وإذا أدركتم الصلاة وأنتم في أعطان الإبل فاخرجوا منها فصلوا؛ فإنها جن من جن خلقت. ألا ترونها إذا نفرت كيف تشمخ بأنفها"(رواه الشافعي في مسنده, ص21-ومن طريقه رواه البيهقي في السنن الكبرى2/630رقم 4358). والحديث إسناده ضعيف، ضعفه ابن الملقن في(البدر المنير4/114)، والألباني في (السلسلة الضعيفة 5/237). أما قوله - على افتراض صحة الحديث-:" فإنها جن من جن خُلقت", فقد قال ابن العثيمين-رحمه الله: ليس المعنى أن أصل مادتها ذلك، ولكن المعنى أنها خلقت من الشيطنة، وهذا كقوله : (خُلِقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَجِلٍ)[ الأنبياء: 37]، وليس المعنى أن مادة الخلق من عجل، لكن هذه طبيعته، كما قال : (وَكانَ الْإِنْسانُ عَجُولًا) [الإسراء: 11] (انظر: الشرح الممتع على زاد المستقنع, محمد بن صالح العثيمين 1/451. دار ابن الجوزي, ط1، 1422 - 1428 ه.ـ [↑](#footnote-ref-774)
775. - المبسوط 1/207. [↑](#footnote-ref-775)
776. - يستدل لذلك بحديث:"على كل سَنام بعير شيطان"، وقد رُوي هذا الحديث بألفاظ متقاربة, كما في: مسند أحمد 25/426 رقم16039-29/459رقم17939- سنن الدارمي 3/1745رقم2709-مصنف عبد الرزاق5/158رقم9239-مصنف ابن أبي شيبة 6/91رقم 29722-الكبرى للنسائي 9/188رقم10256-صحيح بن خزيمة 4/73رقم2377-المستدرك للحاكم 1/612رقم1624، وقال على شرط مسلم، ولم يعقب عليه الذهبي. قلت: الحديث صحيح بمجموع طرقه، وله شاهد من حديث زيد بن أسلم مرفوعا: "إذا تزوج أحدكم المرأة، أو اشترى الجارية، فليأخذ بناصيتها، وليدع بالبركة. وإذا اشترى البعير، فليأخذ بذروة سنامه، وليستعذ بالله من الشيطان". (أخرجه مالك في الموطأ 3/786رقم2012-البغوي في شرح السنة 5/117رقم1329). والحديث صححه الألباني (صحيح الجامع وزياداته 2/745 رقم4029). [↑](#footnote-ref-776)
777. - لحديث أبي هريرة، قال: عرسنا مع نبي الله فلم نستيقظ حتى طلعت الشمس، فقال : "ليأخذ كل رجل برأس راحلته، فإن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان" (رواه مسلم1/471رقم680),ومن طريق زيد بن أسلم، بلفظ" إن هذا واد به شيطان". (موطأ مالك 2/20رقم36- مصنف عبد الرزاق1/588 رقم2239- البيهقي في الكبرى2/630 رقم4358). [↑](#footnote-ref-777)
778. - الأم للشافعي1/113-الدر المختار1/380-الذخيرة 2/98-الحاوي /206- البيان في مذهب الشافعي2/112. [↑](#footnote-ref-778)
779. - الذخيرة للقرافي 2/97. المحقق: محمد حجي, وآخرون. دار الغرب الإسلامي: بيروت. ط1، 1994 م. [↑](#footnote-ref-779)
780. - الكافي في فقه أهل المدينة1/242-الفواكه الدواني على رسالة أبي يزيد القيرواني1/127. [↑](#footnote-ref-780)
781. - معالم السنن1/148-حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني 1/165-المنتقى شرح الموطأ1/302-المبدع شرح المقنع1/347. [↑](#footnote-ref-781)
782. -العَظِيم أَبَادِي(ت: بعد 1310هـ): محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو الطيب، الصديقي، العظيم آبادي: علامة بالحديث، هندي. من تصانيفه (التعليق المغني على سنن الدارقطنيّ) و(عون المعبود على سنن أبي داود). (ترجمته في: الأعلام للزركلي6/39). [↑](#footnote-ref-782)
783. -عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم, للعظيم آبادي(1/219), دار الكتب العلمية: بيروت - ط2، 1415 هـ. [↑](#footnote-ref-783)
784. - موطأ مالك2/236 رقم586-مسند أحمد 11/239 رقم 6658-مصنف ابن أبي شيبة1/339 رقم3894. [↑](#footnote-ref-784)
785. - مصنف ابن أبي شيبة1/338رقم3894. [↑](#footnote-ref-785)
786. - مسند أحمد28/584رقم17351. [↑](#footnote-ref-786)
787. - مصنف ابن أبي شيبة1/338رقم.3882. [↑](#footnote-ref-787)
788. -المرجع السابق 1/338رقم3890. [↑](#footnote-ref-788)
789. -مصنف عبد الرزاق1/407رقم1594. [↑](#footnote-ref-789)
790. - مسائل أحمد رواية عبد الله بن أحمد ص:76- مختصر الخرقي, ص: 27 -الروض المربع على زاد المستقنع 1/79. [↑](#footnote-ref-790)
791. - المحلى 2/341-342-343-344. [↑](#footnote-ref-791)
792. - الذخيرة للقرافي 2/97-النوادر والزيادات للقيرواني 1/222. [↑](#footnote-ref-792)
793. - صحيح مسلم,كتاب: الحيض, باب: الوضوء من لحوم الإبل 1/275 رقم360.

     وجابر بن سمرة بن جنادة السوائي حليف بني زهرة: صحابي. لأبيه صُحبة. نزل الكوفة وابتنى بها دارا وتوفي في ولاية بشر على العراق. روى له البخاري ومسلم وغيرهما (الطبقات الكبرى لابن سعد 6/101-الاستيعاب 1/224-تاريخ الإسلام2/623). [↑](#footnote-ref-793)
794. - الدِمَن: هو ما سود من آثار البعر و الأبوال. (غريب الحديث 4/433). [↑](#footnote-ref-794)
795. - مسند أحمد34/463 رقم20909.

     ولهذا الحديث شواهد كثيرة من وجوه أخر عن بعض الصحابة، منها: عبد الله بن مغفل:" لا تصلوا في عطن الإبل، فإنها من الجن خلقت، ألا ترون عيونها وهيئتها إذا نفرت؟ وصلوا في مراح الغنم، فإنها هي أقرب من الرحمة " (مسند أحمد34/174 رقم20557). وفي مسند ابن الجعد 1/462رقم3180، ومصنف ابن أبي شيبة 1/337رقم 3877, ومسند الطيالسي 2/230رقم955 بلفظ :" فإنها خلقت من الشياطين", وفي مسند الشافعي ص:21, بلفظ: "إذا أدركتم الصلاة وأنتم في مراح الغنم فصلوا فيها؛ فإنها سكينة وبركة. وإذا أدركتم الصلاة وأنتم في أعطان الإبل فاخرجوا منها فصلوا؛ فإنها جن من جن خلقت. ألا ترونها إذا نفرت كيف تشمخ بأنفها". وفي رواية أخرى عنه، قال: نهى رسول الله أن يصلى في معاطن الإبل، وأمر أن يصلى في مراح الغنم والبقر(جامع ابن وهب1/258رقم448).ومن شواهده كذلك:عن أبي هريرة مرفوعا: "إذا لم تجدوا إلا مرابض الغنم ومعاطن الإبل،فصلوا في مرابض الغنم، ولا تصلوا في أعطان الإبل"(مصنف ابن أبي شيبة1/338 رقم3880-مسند أحمد15/511رقم9823-صحيح ابن خزيمة2/8رقم795)، والحديث إسناده صحيح على شرط الشيخين. وعن ابن عمر ، قال: سمعت رسول الله يقول: "توضئوا من لحوم الإبل، ولا تتوضئوا من لحوم الغنم، وتوضئوا من ألبان الإبل، ولا توضئوا من ألبان الغنم، وصلوا في مراح الغنم، ولا تصلوا في معاطن الإبل"(سنن ابن ماجه1/166رقم497). وعن البراء بن عازب، أن رسول الله سئل: أنصلي في أعطان الإبل؟ قال: "لا", قال: أفنصلي في مرابض الغنم؟ قال: "نعم", قال: أنتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: "لا"(مصنف عبد الرزاق1/407رقم1596). وعن أسيد بن حضير,مرفوعا:" صلوا في مرابض الغنم, ولا تصلوا في أعطان الإبل"(شرح معاني الآثار1/383 رقم2261). [↑](#footnote-ref-795)
796. - المغني لابن قدامة 2/51. [↑](#footnote-ref-796)
797. -الـمزبَلة (بفتح الباء وضمه): هو موضع الـزِبـْلُ (بالكسر)، وهو السِرْجينُ (الصحاح للجوهري 4/1715, مادة: ز ب ل). والسِرْجينُ: فارسي معرب هو الفَرْث (القاموس المحيط 1/174). [↑](#footnote-ref-797)
798. - مسند عبْد بن حُمَيد1/246 رقم765-سنن الترمذي1/451رقم364، وقال: حديث ابن عمر إسناده ليس بذاك القوي- سنن ابن ماجه1/246رقم746- السنن الكبرى للبيهقي 2/466رقم3794. وله شاهد ضعيف من حديث عمر بن الخطاب, مرفوعا بلفظ :"سبع مواطن لا تجوز فيها الصلاة: ظاهر بيت الله، والمقبرة، والمزبلة، والمجزرة، والحمام، وعطن الإبل، ومحجة الطريق" أخرجه: ابن ماجة 1/246 رقم747-والبزار1/264رقم161. والحديث ضعفه الذهبي في تنقيح التحقيق,ص:124، وابن الملقن في البدر المنير3/441، والألباني في ضعيف الترمذي1/36. لكن صححه ابن السكن وإمام الحرمين كما في التلخيص الحبير1/387. والراجح أنه ضعيف، والله أعلم. [↑](#footnote-ref-798)
799. - هو مسجد بناه المنافقون إرصادا لـمن حارب الله ورسوله، فهدمه النبي بعد قفوله من غزوة تبوك. وكان ذلك المسجد قريبا من مسجد قبا، قبلي المدينة (انظر: السيرة لابن هشام 2/ 529-"معجم المعارف الجغرافية في السيرة النبوية" لعاتق بن غياث الحربي, ص295). [↑](#footnote-ref-799)
800. - المحلى لابن حزم2/343. [↑](#footnote-ref-800)
801. - انظر ص147هامش رقم: 2. [↑](#footnote-ref-801)
802. - انظر ص147هامش رقم: 4. [↑](#footnote-ref-802)
803. - التاج والإكليل شرح مختصر خليل2/66. [↑](#footnote-ref-803)
804. - التاج والإكليل 2/66-حاشية العدوي 1/156-الإنصاف1/489. [↑](#footnote-ref-804)
805. - الحش(بفتح الحاء وضمها): البستان، وهو أيضا المخرج لأنهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين، والجمع (الحشوش)، ويقال له الكنيف والمذهب والمرفق والمرحاض، ودورة المياه (معجم اللغة العربية المعاصرة لأحمد مختار 1/784). [↑](#footnote-ref-805)
806. - الأوسط لابن المنذر 2/183رقم762، بإسناد رجاله رجال الشيخين. [↑](#footnote-ref-806)
807. - يقاس على ذلك حكم الصلاة إلى كل موضع نجس. [↑](#footnote-ref-807)
808. - لـم أفرد حكم الصلاة في الحمام؛ لـما سبق وأن ذكرت في أول كتاب الطهارة من أن الحمامات العامة لم تعد موجودة في العصر الحاضر، وما هو موجود منها فله حكم النادر، والنادر لا حكم له. [↑](#footnote-ref-808)
809. - الموسوعة الفقهية الكويتية4/76. [↑](#footnote-ref-809)
810. - المرجع السابق نفس المصدر. [↑](#footnote-ref-810)
811. - المدونة1/182-الذخيرةللقرافي2/95-التاج والإكليل لمختصر خليل1/404. [↑](#footnote-ref-811)
812. - الماوردي1/275-المجموع شرح المهذب 3/148. [↑](#footnote-ref-812)
813. -الذخيرة للقرافي 2/95-مواهب الجليل في شرح مختصر خليل 1/419. [↑](#footnote-ref-813)
814. - الموسوعة الفقهية الكويتية4/76. [↑](#footnote-ref-814)
815. - مواهب الجليل في شرح مختصر خليل, الحطاب الرُّعيني المالكي 1/135. دار الفكر, ط3، 1412هـ - 1992م. [↑](#footnote-ref-815)
816. -المغني 2/53-مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى1/371-حاشية الروض المربع1/545. [↑](#footnote-ref-816)
817. -إذا حملنا الكراهة التي ذكرها عبد الله بن عمرو على المعنى الأصولي المتأخر، وليس على الحرمة. وسبق الكلام على ذلك. [↑](#footnote-ref-817)
818. -مصنف ابن أبي شيبة 2/145رقم 7589. [↑](#footnote-ref-818)
819. - الأوسط لابن المنذر 2/183رقم761. [↑](#footnote-ref-819)
820. - مصنف ابن أبي شيبة 2/154. [↑](#footnote-ref-820)
821. - المحلى 2/349. [↑](#footnote-ref-821)
822. - الذخيرة للقرافي 2/95-مواهب الجليل في شرح مختصر خليل 1/419. [↑](#footnote-ref-822)
823. - شرح عمدة الفقه لتقي الدين ابن تيمية1/481. تحقيق: خالد بن علي المشيقح. دار العاصمة: الرياض. ط1: الأولى، 1418هـ/1997م . [↑](#footnote-ref-823)
824. -المحلى 2/349. [↑](#footnote-ref-824)
825. - شرح عمدة الفقه لتقي الدين ابن تيمية1/481. [↑](#footnote-ref-825)
826. - الذخيرة للقرافي 2/95-مواهب الجليل في شرح مختصر خليل 1/419. [↑](#footnote-ref-826)
827. - مصنف ابن أبي شيبة 2/145رقم 7589. [↑](#footnote-ref-827)
828. - الأوسط2/183رقم761. [↑](#footnote-ref-828)
829. -المحلى 2/349. [↑](#footnote-ref-829)
830. -القبلة من شعائر، وحرمتها وتعظيمها من المعلوم من الدين بالضرورة. انظر: المبسوط12/3-التاج والإكليل1/407-المجموع2/81-منار السبيل 1/17. [↑](#footnote-ref-830)
831. - بداية المجتهد1/125. [↑](#footnote-ref-831)
832. - دليله حديث أبي هريرة: أن رجلا أسود أو امرأة سوداء كان يَقُم المسجد فمات، فسأل النبي, فقالوا: مات، قال: " أفلا كنتم آذنتموني به؟ دلوني على قبره-أو قال قبرها-فأتى قبرها فصلى عليها"(متفق عليه: البخاري1/99 رقم458-مسلم2/659رقم 956). [↑](#footnote-ref-832)
833. - المحلى2/351.

     ذكر الشيخ سيد سابق-رحمه الله-في فقه السنة1/536: أن الجمهور على كراهة الصلاة على الجنازة في المقبرة بين القبور. واستدل بما روي عن علي وعبد الله بن عمرو وابن عباس، وما ذهب إليه عطاء والنخعي والشافعي وإسحق وابن المنذر. قلت: كلامه هذا فيه نظر بسبب الإجماع الذي نقله ابن حزم، والظاهر أن ما روي عن الصحابة والتابعين في الكراهة مقصود به غير صلاة الجنازة؛ لأن صلاة الجنازة والصلاة على الميت في قبره ثابتة عن النبي ، ولعل الشيخ سيد سابق-رحمه الله-لم يقف على هذا الإجماع الذي نقله ابن حزم, والله أعلم. [↑](#footnote-ref-833)
834. -مصنف عبد الرزاق1/407رقم15930-الأوسط لابن المنذر 2/185رقم763. [↑](#footnote-ref-834)
835. - مصنف عبد الرزاق 2/154رقم7585 -مصنف ابن أبي شيبة2/154رقم7585-الأوسط2/185رقم764. [↑](#footnote-ref-835)
836. - الأوسط5/416رقم3117. [↑](#footnote-ref-836)
837. - الدر المختار وحاشية ابن عابدين1/380. دار الفكر: بيروت. ط2، 1412هـ. [↑](#footnote-ref-837)
838. - المدونة 1/182-البيان والتحصيل 18/131-الذخيرة للقرافي2/96. [↑](#footnote-ref-838)
839. - البيان في مذهب الشافعية2/109-فتح العزيز بشرح الوجيز4/38-المجموع شرح المهذب3/157. [↑](#footnote-ref-839)
840. - سبق تخريجه بتمامه، ص147. [↑](#footnote-ref-840)
841. - شرح ابن بطال لصحيح البخاري2/86. [↑](#footnote-ref-841)
842. - تترى: متقطعة. وجاءت الخيل تترى، إذا جاءت متقطعة، وكذلك الأنبياء، بين كل نبيين دهر طويل (تاج العروس 14/340, مادة: وت ر). [↑](#footnote-ref-842)
843. -الاستذكار لابن عبد البر 1/94. [↑](#footnote-ref-843)
844. - عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جُنادة، أبو عبد الله (ت: 191هـ): فقيه زاهد. أخد العلم على مالك ونظرائه. مولده ووفاته بمصر. له (المدونة)، وهي من أجلّ كتب المالكية، رواها عن الإمام مالك. (انظر: تاريخ الإسلام13/275-تاريخ ابن يونس المصري1/312). [↑](#footnote-ref-844)
845. - التاج والإكليل لمختصر خليل2/64. [↑](#footnote-ref-845)
846. - مصنف عبد الرزاق 3/525رقم6570- المعجم الكبير للطبراني 23/29رقم72-المستدرك للحاكم4/5- السنن الكبرى للبيهقي 2/611رقم4278-الأوسط لابن المنذر 2/185رقم763. بسند رجالة ثقات. [↑](#footnote-ref-846)
847. - مصنف ابن أبي شيبة 2/154رقم7587. [↑](#footnote-ref-847)
848. - المصدر السابق 2/154رقم7583-7585. [↑](#footnote-ref-848)
849. - مصنف عبد الرزاق 1/405رقم 1583. [↑](#footnote-ref-849)
850. - المصدر السابق 1/407رقم1592. [↑](#footnote-ref-850)
851. -مختصر اختلاف العلماء, أبو جعفر الطحاوي1/302رقم259. تحقيق: د. عبد الله نذير أحمد, دار البشائر الإسلامية: بيروت, ط2، 1417ه. [↑](#footnote-ref-851)
852. - المصدر السابق نفس الموضع. [↑](#footnote-ref-852)
853. -مصنف ابن أبي شيبة 2/154رقم7586.

     \* ومكحول: هو ابن زيد، أبو عبد الله، مولى هُذيل، الدمشقي: الفقيه التابعي.كان ثقة كثير الإرسال. (تهذيب الأسماء واللغات 2/113- سير أعلام النبلاء5/472-تهذيب التهذيب 10 / 292). [↑](#footnote-ref-853)
854. - البحر الرائق2/209-الدر المختار1/380-حاشية الطحطحاوي على مراقي الفلاح 1/53. والمكروه كراهة تنزيه، هو: ما نهى عنه الشرع نهيا غير جازم، أو ما كان خلاف الأولى، فتَرْكه أولى من فعله، أو هو إلى الحل أقرب. وهذا اصطلاح خاص بالحنفية، وهو مرادف للمكروه عند الجمهور. (انظر: فتح القدير 2/318-10/4-أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله لعياض بن نامي السُلمي، ص:51). [↑](#footnote-ref-854)
855. - جامع الأمهات1/84-إرشاد السالك، ص:20-المدخل لابن الحاج2/287.

     -أبو مصعب هو: أحمد بن القاسم بن الحارث من نسل عبد الرحمن بن عوف، الزهري المدني(ت:242هـ): شيخ أهل المدينة في عصره وقاضيهم ومحدثهم. لزم الإمام مالكا وتفقه به، وهو آخر من روى عنه "الموطأ" (ترجمته في: تهذيب التهذيب1/ 20-سير أعلام النبلاء11/436). [↑](#footnote-ref-855)
856. - الشرح الكبير على متن المقنع1/478. [↑](#footnote-ref-856)
857. - الدر المختار1/380. [↑](#footnote-ref-857)
858. - الدر المختار1/380-الشرح الكبير على متن المقنع1/479. [↑](#footnote-ref-858)
859. - الدر المختار1/380. والذي يظهر أنهم حملوا تلك الأدلة على الكراهة-مع أن ظاهرها التحريم -وذلك جمعا بينها وبين الأدلة المبيحة للصلاة في عموم الأرض، والله أعلم. والحديث سيأتي بتمامه وتخريجه, ص: 161. [↑](#footnote-ref-859)
860. -مصنف عبد الرزاق 1/404رقم1581-مصنف ابن أبي شيبة 2/153رقم7575-الأوسط2/186رقم766. [↑](#footnote-ref-860)
861. - مصنف ابن أبي شيبة 2/154رقم7589. [↑](#footnote-ref-861)
862. - مصنف عبد الرزاق 1/405رقم1584 [↑](#footnote-ref-862)
863. - المرجع السابق 1/404رقم1580. [↑](#footnote-ref-863)
864. - البيان في مذهب الشافعية 2/109- فتح العزيز بشرح الوجيز (الشرح الكبير للرافعي)4/38-المجموع شرح المهذب 3/157.

     وللشافعية قولان في المقبرة التي شُك في نبشها:

     أحدهما: لا تصح صلاته؛ لأن الأصل بقاء الفرض في ذمته، وهو يشك في إسقاطه، والفرض لا يسقط بالشك.

     والثاني: تصح؛ لأن الأصل طهارة الأرض، فلا يُحكم بنجاستها بالشك. انظر: المراجع السابقة. [↑](#footnote-ref-864)
865. - مختصر الخرقي، ص:28- الكافي في مذهب أحمد1/223 - الشرح الكبير1/478.

     وقد اشترطت طائفة من أصحاب الإمام أحمد أن يكون في المقبرة ثلاثة قبور فأكثر، أما إذا كان فيها أقل من ثلاثة قبور، فلا تسمى مقبرة وتجوز الصلاة-عندئذ-عندهم. وقد استنكر ابن تيمية ذلك، فقال في (الفتاوى الكبرى لابن تيمية1/460): وليس في كلام أحمد وعامة أصحابه هذا الفرق، بل عموم كلامهم وتعليلهم واستدلالهم يوجب منع الصلاة عند قبر واحد من القبور، وهو الصواب؛ والمقبرة كل ما قُبِر فيه. لا أنه جمع "قبر" أ.هـ. انظر كذلك: شرح الزركشي على مختصر الخرقي 2/34-شرح منتهى الإرادات1/164-نيل المآرب بشرح دليل الطالب1/128. [↑](#footnote-ref-865)
866. - المحلى2/345. [↑](#footnote-ref-866)
867. -مسند أحمد18/312رقم11788-سنن الدارمي,كتاب الصلاة, باب: الأرض كلها طاهرة ما خلا المقبرة والحمام 2/874رقم1430-سنن ابن ماجه,كتاب المساجد والجماعات,باب: المواضع التي تكره فيها الصلاة 1/246رقم745-سنن الترمذي,أبواب الصلاة, باب: ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام 1/418رقم317، وقال: فيه اضطراب-الـمـستدرك للحاكم1/380رقم920، وقال: على شرطهما، ووافقه الذهبي. لكن أعله ابن حجر بالاضطراب في نصب الراية 2/324. قلت: الحديث صححه ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم 2/189، والألباني في أحكام الجنائز، ص:211. والراجح أنه صحيح عند استيفاء جميع طرقه، والله أعلم. [↑](#footnote-ref-867)
868. - سبق, ص: 151. [↑](#footnote-ref-868)
869. - صحيح مسلم, كتاب:صلاة المسافرين وقصرها, باب: استحباب صلاة النافلة في بيته، وجوازها في المسجد 1/538رقم777. [↑](#footnote-ref-869)
870. - مرقاة المفاتيح 2/601. [↑](#footnote-ref-870)
871. - عبارة النص: هي دلالته على المعنى غير المسوق له، سواءً كان ذلك المعنى عين الموضوع له أو جزأه أو لازمه المتأخر، فهو مدلول اللفظ بطريق الالتزام (انظر: شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني1/249- علم أصول الفقه، لعبد الوهاب خلاف، ص: 145-الجامع لمسائل أصول الفقه لعبد الكريم النملة, ص:295). [↑](#footnote-ref-871)
872. - أبو مِرثد الغنوي هو: كَنَّازُ بن الحُصَين بن يَرْبوع: صحابي، من السابقين إلى الإسلام. شهد بدرا والمشاهد كلها مع رسول الله.كان شجاعا بطلا.(انظر ترجمته: تاريخ الإسلام2/48- الاستيعاب4/1754). [↑](#footnote-ref-872)
873. - صحيح مسلم, كتاب الجنائز,باب: النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه 2/668رقم972. [↑](#footnote-ref-873)
874. - العلامة محمد بن صالح العثيمين (ت:1421ه): ولد ونشا بمدينة عُنيزة بالمملكة العربية السعودية. عمل عضواً بهيئة كبار [العلماء](http://ar.islamway.net/search?domain=default&query=%22%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A1%22)، وأستاذاً بفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالقصيم ، وإماماً وخطيباً بالجامع الكبير بمدينة عُنيزة. من شيوخه العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي, وعبد العزيز بن عبد الله بن باز. (انظر ترجمته بصفحته الشخصية على موقع طريق الإسلام http://ar.islamway.net). [↑](#footnote-ref-874)
875. - شرح رياض الصالحين لابن عثيمين4/683. دار الوطن للنشر: الرياض, الطبعة: 1426 هـ. [↑](#footnote-ref-875)
876. - مراتب الإجماع لابن حزم, ص:29. دار الكتب العلمية: بيروت(بدون طبعة). [↑](#footnote-ref-876)
877. - متفق عليه من حديث عائشة: صحيح البخاري, كتاب الجنائز, باب: ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور 2/88رقم1330-صحيح مسلم, كتاب المساجد ومواضع الصلاة, باب:النهي عن بناء المساجد، على القبور واتخاذ الصور فيها والنهي عن اتخاذ القبور مساجد 1/376 رقم529. [↑](#footnote-ref-877)
878. - موطأ مالك2/240رقم593- مصنف عبد الرزاق1/406رقم1587-مسند أحمد12/314 رقم7358. وقد روي هذا الحديث مرسلا ومرفوعا، وإسناد المرفوع عن أبي هريرة رجاله ثقات، والحديث صححه الألباني (انظر: تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد(ص:22). المكتب الإسلامي: بيروت, ط4). [↑](#footnote-ref-878)
879. - شرح البخاري لابن بطال 3/311. [↑](#footnote-ref-879)
880. -الـمُلَّا علي القاري (ت : 1014 هـ ) علي بن (سلطان) محمد، نور الدين الملّا الهروي القاري: فقيه حنفي، من صدور العلم في عصره. ولد في هَرَاة وسكن مكة وتوفي بها. وصنف كتبا كثيرة، منها: "تفسير القرآن "و" الأثمار الجنية في أسماء الحنفية "و"بداية السالك "، و"شرح مشكاة المصابيح ". (انظر ترجمته: الأعلام للزركلي5/12) . [↑](#footnote-ref-880)
881. - مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح, مُلا علي القاري2/301. [↑](#footnote-ref-881)
882. - التاج والإكليل لمختصر خليل2/64. [↑](#footnote-ref-882)
883. - التمهيد 5/225. [↑](#footnote-ref-883)
884. - الاستذكار1/94. [↑](#footnote-ref-884)
885. - لم أتعرض لأدلة أصحاب القول بكراهة الصلاة في المقبرة؛ لأنها داخلة ضمن أدلة أصحاب القول الثالث، القائلين بتحريم الصلاة في المقابر. والفرق بينهما هو في تناول تلك الأدلة، فالفريق القائل بعدم الجواز حمل تلك الأدلة على التحريم، بينما حملها الفريق الآخر على الكراهة. [↑](#footnote-ref-885)
886. - اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم, لابن تيمية(2/189) تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل, دار عالم الكتب: بيروت، ط7، 1419هـ. [↑](#footnote-ref-886)
887. - وذلك لأن عبارة النص هو ما سيق الكلام لأجله وأريد به قصدا. وأما إشارة النص فهي ما ثبت بنظم النص, ولم يُسق الكلام لأجله. (أصول الشاشي1/101-أصول السرخسي1/236-فتح القدير لابن الهمام 8/208). [↑](#footnote-ref-887)
888. -صحيح مسلم,كتاب: المساجد ومواضع الصلاة, باب: النهي عن بناء المساجد، على القبور واتخاذ الصور فيها والنهي عن اتخاذ القبور مساجد 1/377رقم532. [↑](#footnote-ref-888)
889. -مصنف بن أبي شيبة1/327رقم3749-الأوسط لابن المنذر3/103رقم1314 السنن الكبرى للبيهقي 2/242رقم2941-شرح معاني الآثار1/219رقم1304. بسند رجاله ثقات. [↑](#footnote-ref-889)
890. - المحلى2/268.

     وقد اتفق الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية على وجوب قراءة الفاتحة بعينها في كل ركعة على الإمام والمنفرد, وأنه لا تصح الصلاة بغيرها, وفي رواية عند المالكية: الاكتفاء بقراءتها في أكثر الصلاة أو نصفها أو بعضها, وفي رواية عن أحمد: لا تجب إلا في ركعتين من الصلاة. ويرى الحنفية أن الواجب من القراءة في الصلاة على الإمام والمنفرد هو ما تيسر من القرآن سواء كان ذلك الفاتحة أو غيرها (انظر: المبسوط للسرخسي1/19-"التلقين في الفقه المالكي" للقاضي عبد الوهاب المالكي1/42- الحاوي 2/182-المغني1/350- المحلى2/265). [↑](#footnote-ref-890)
891. -المجموع 3/386. [↑](#footnote-ref-891)
892. -الموطأ رواية محمد بن الحسن1/63رقم126-مصنف عبد الرزاق 2/138رقم2806. [↑](#footnote-ref-892)
893. -مصنف عبد الرزاق 2/163رقم2801-مصنف بن أبي شيبة1/330رقم 3871-القراءة خلف الإمام للبخاري, ص:13. [↑](#footnote-ref-893)
894. -موطأ مالك 1/62رقم 119-مصنف عبد الرزاق 2/137رقم2803-القراءة خلف الإمام للبخاري، ص: 36.

     \*وابن مسعود: هو عبد الله بن مسعود بن غافل الهُذَلي، أبو عبد الرحمن (ت :32هـ): من السابقين إلى الإسلام، وأول من جهر بالقرآن بمكة. وكان خادم رسول الله الأمين، ورفيقه في حله وترحاله. ولي بيت مال الكوفة في عهد عمر، وقدم المدينة في خلافة عثمان، فتوفي فيها (أسد الغابة3/381-تاريخ الإسلام2/205- المعرفة والتاريخ لابن قتيبة245-البداية والنهاية5/358). [↑](#footnote-ref-894)
895. -موطأ مالك 2/117رقم283-مسند أحمد 9/112رقم 5096-القراءة خلف الإمام للبخاري, ص:36. [↑](#footnote-ref-895)
896. -مصنف عبد الرزاق 2/141رقم2819-مصنف بن أبي شيبة 1/330رقم3786. [↑](#footnote-ref-896)
897. - مصنف بن أبي شيبة1/330رقم3783-القراءة خلف الإمام للبخاري, ص:14- السنن الكبرى للبيهقي 2/232رقم2911.

     \*وزيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري (ت:45هـ): من كبار الصحابة، من كتبة الوحي.كان رأسا بالمدينة في القضاء والفتوى والقراءة والفرائض، وأحد الذين جمعوا القرآن في عهد النبي ,وهو الّذي كتبه في المصحف لأبي بكر، ثم لعثمان.كان ابن عباس يأتيه ليأخذ عنه. (ترجمته في: العبر في خبر من غبر1/38-الاستيعاب 2/537-أسد الغابة2/346). [↑](#footnote-ref-897)
898. -مصنف عبد الرزاق2/138رقم2807-مسند ابن الجعد، ص:337رقم2317-مصنف ابن أبي شيبة1/330رقم3785. [↑](#footnote-ref-898)
899. -مصنف ابن أبي شيبة1/331رقم3792. [↑](#footnote-ref-899)
900. -المبسوط للسرخسي1/199-بدائع الصنائع1/110-الهداية شرح بداية المبتدي1/56-الاختيار لتعليل المختار1/50. [↑](#footnote-ref-900)
901. -تفسير الطبري13/350. [↑](#footnote-ref-901)
902. -أحكام القرآن للجصاص4/216.

     والجصاص هو: أحمد بن علي الرَّازي، أبو بكر(ت:370هـ): فقيه حنفي، سكن بغداد ومات فيها. انتهت إليه رئاسة الحنفية. من مصنفاته كتاب "أحكام القرآن ". (تاريخ بغداد5/72رقم2427-الوافي بالوفيات19/54). [↑](#footnote-ref-902)
903. -مسند أحمد14/469رقم 8888-سنن ابن ماجه, كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها, باب: إذا قرأ الإمام فأنصتوا 1/276رقم846- مسند البزار15/339رقم8898- شرح معاني الآثار 1/217رقم1292-سنن أبي داود,كتاب الصلاة, باب: الإمام يصلي من قعود 1/156رقم604. وأصل الحديث في الصحيحين دون زيادة "وإذا قرأ فأنصتوا"، وقد اختلفوا فيها، فصححها مسلم في صحيحه1/304، مع أنه لم يخرجها فيه. لكن ضعفها أبو داود؛ لتفرد أبي خالد الأحمر، وهو صدوق يخطئ، روى له الستة (انظر: تهذيب التهذيب4/181). لكن تابعه إسماعيل بن أبان, وهو ثقة, فيه تشيع, روى له البخاري وغيره(تهذيب التهذيب1/270)كما في رواية الدارقطني. وتابعه أيضا محمد بن سعد الأنصاري [قال فيه ابن معين: ليس به بأس(ميزان الاعتدال3/561)] كما في رواية النسائي والدارقطني-أيضا.

     انظر كذلك: "تنبيه الهاجد إلى ما وقع من النظر في كتب الأماجد" لأبي إسحاق الحويني1/423رقم337. وهذه الزيادة صححها الألباني في إرواء الغليل 2/121. [↑](#footnote-ref-903)
904. -موطأ مالك2/118رقم286- مسند أحمد12/211رقم7270-القراءة خلف الإمام للبخاري, ص: 28-مسند البزار6/292- شرح معاني الآثار1/217رقم1290-صحيح ابن حبان 5/157رقم 1849-سنن أبي داود,كتاب الصلاة,باب: من كره القراءة بفاتحة الكتاب إذا جهر الإمام 1/218رقم 826-سنن الترمذي, أبواب الصلاة, باب: ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر الإمام بالقراءة 1/408رقم312-الكبرى النسائي, كتاب: الصلاة, ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر فيه 2/140رقم919.

     والحديث صحيح دون زيادة: "فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله فيما يجهر فيه رسول الله بالقراءة", فهي مدرجه من كلام الزهري. (انظر:جامع الأصول لابن الأثير5/645رقم3917-البدر المنير3/542-التلخيص الحبير1/566رقم344-التعليقات الحسان للألباني 3/329رقم1846). [↑](#footnote-ref-904)
905. -مسند أحمد23/12رقم14643-سنن ابن ماجه,كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها, باب:إذا قرأ الإمام فأنصتوا 1/277رقم850-شرح معاني الآثار1/217رقم1294-"معجم ابن الأعرابي"/851رقم1755-الأوسط للطبراني7/ 308رقم 7579- السنن الكبرى للبيهقي,كتاب: الصلاة, باب: من قال لا يقرأ خلف الإمام على الإطلاق 2/227رقم2897.

     = والحديث ضعيف، فهو من طريق أبي الزبير عن جابر، وهو وإن كان ثقة, لكنه مدلس وقد عنعن.كذلك لا يخلو طريق من طرقه من ضعيف أو متهم. وقد جاء من طرق أخرى لا تخلو من ضعف ظاهر(انظر: التحقيق في مسائل الخلاف لابن الجوزي1/366-تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي2/213-نصب الراية2/7). وقد حسنه الألباني في (إرواء الغليل2/269). والأقرب أن الحديث ضعيف. [↑](#footnote-ref-905)
906. -سنتأتى على ذكرها في أدلة الأقوال الأخرى. [↑](#footnote-ref-906)
907. -المبسوط1/200. [↑](#footnote-ref-907)
908. -القراءة خلف الإمام للبخاري، ص:1- معرفة السنن والآثار3/86رقم3803. [↑](#footnote-ref-908)
909. -الموطأ2/117رقم283. [↑](#footnote-ref-909)
910. -مصنف ابن أبي شيبة 1/326رقم3731. [↑](#footnote-ref-910)
911. -الموطأ2/116رقم279 -القراءة خلف الإمام للبخاري، ص:65. [↑](#footnote-ref-911)
912. - الموطأ2/116رقم280. [↑](#footnote-ref-912)
913. -مصنف عبد الرزاق 2/132رقم2784-القراءة خلف الإمام للبخاري، ص:28. [↑](#footnote-ref-913)
914. -مصنف عبد الرزاق 2/139رقم2811-القراءة خلف الإمام للبخاري، ص:15. [↑](#footnote-ref-914)
915. -موطأ مالك2/118رقم 285- بداية المجتهد1/164-التاج والإكليل لمختصر خليل2/238-المدخل لابن الحاج2/276. [↑](#footnote-ref-915)
916. -الكافي في مذهب الإمام أحمد1/246-العدة شرح العمدة1/78-الشرح الكبير1/532. ويرى الشافعية في القديم أنه لا يقرأها إذا كان يسمع الإمام، فإذا كان لا يسمع الإمام لصمم أو بُعد فتلزمه قراءتها (انظر: المجموع3/368-كفاية الأخيار1/116). [↑](#footnote-ref-916)
917. -مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود، ص:48. [↑](#footnote-ref-917)
918. - أبو بكر ابن العَرَبي: محمد بن عبد الله الإشبيلي المالكي قاض، من حفاظ الحديث. ولد في إشبيلية، ورحل إلى المشرق. بلغ رتبة الاجتهاد في علوم الدين. كان ختام علماء الأندلس وآخر أئمتها وحفاظها. من كتبه:"العواصم من القواصم" و"عارضة الأحوذي في شرح الترمذي" و"أحكام القرآن". (انظر ترجمته في: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد مخلوف1/199-الأعلام للزركلي6/230). [↑](#footnote-ref-918)
919. - أحكام القرآن لابن العربي2/367. [↑](#footnote-ref-919)
920. -ابن بَطَّال(ت: 449 هـ ): علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال، أبو الحسن, عالم بالحديث، من أهل قرطبة. من مصنفاته " شرح صحيح البخاري " (ترجمته في: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية, لمحمد مخلوف1/171- الأعلام للزركلي 4/284). [↑](#footnote-ref-920)
921. -شرح صحيح البخاري لابن بطال2/370. [↑](#footnote-ref-921)
922. -سبق, ص167. [↑](#footnote-ref-922)
923. -سبق, ص167. [↑](#footnote-ref-923)
924. - صحيح البخاري,كتاب: الآذان, باب: باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها (1/151رقم756)-صحيح مسلم, كتاب: الصلاة, باب: باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة(1/295رقم394). [↑](#footnote-ref-924)
925. -بداية المجتهد1/156. [↑](#footnote-ref-925)
926. -المغني1/404-الشرح الكبير2/13. [↑](#footnote-ref-926)
927. -المغني1/405-الشرح الكبير2/13. [↑](#footnote-ref-927)
928. -نقل ابن قدامة في المغني (1/406) أن ابن مسعود، وابن عمر، وهشام بن عامر كانوا يقرءون وراء الإمام فيما أسر به. وقال ابن الزبير: إذا جهر فلا تقرأ، وإذا خافت فاقرأ. ورُوِي معنى ذلك عن سعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، والحسن، والزهري. وقال أبو سلمة بن عبد الرحمن: للإمام سكتتان، فاغتنموا فيهما القراءة بفاتحة الكتاب، إذا دخل في الصلاة، وإذا قال: ولا الضالين.وقال عروة بن الزبير: أما أنا فأغتنم من الإمام اثنتين، إذا قال: غير المغضوب عليهم ولا الضالين، فأقرأ عندها، وحين يختم السورة، فأقرأ قبل أن يركع. أ ه. [↑](#footnote-ref-928)
929. - المجموع3/395-الشرح الكبير على متن المقنع1/532-الكافي 1/248. [↑](#footnote-ref-929)
930. -سَمُرة بن جندب بن هلال الفزاري(ت:60هـ): صحابي، من القادة. نشأ في المدينة، ونزل البصرة، ووليها لمعاوية. كان شديدا على الخوارج.(ترجمته في: معرفة الصحابة لأبي نعيم3/1415-أسد الغابة 2/554). [↑](#footnote-ref-930)
931. -مسند أحمد33/387رقم20245-الكبير للطبراني 18/146رقم310-سنن أبي داود 207رقم779 - السنن الكبرى للبيهقي 2/279رقم 3077. تفرد به الحسن عن سمرة. والحسن البصري-على جلاله قدره- مدلس، ولم يُصرح بسماعه لهذا الحديث من سمرة.كذلك لم يثبت له سماع عن سمرة-عند المحققين من أهل الحديث-إلا حديث العقيقة (انظر: ضعيف أبي داود للألباني1/303). [↑](#footnote-ref-931)
932. -مصنف عبد الرزاق 2/130رقم 2776-القراءة خلف الإمام للبخاري, ص:10-المحلى لابن حزم 2/266. [↑](#footnote-ref-932)
933. -مصنف عبد الرزاق 2/130رقم 2773-مصنف ابن أبي شيبة1/ 328رقم 3755. [↑](#footnote-ref-933)
934. -مسند أحمد 12/ 369رقم 7406. [↑](#footnote-ref-934)
935. - مصنف ابن أبي شيبة 1/317رقم3623. [↑](#footnote-ref-935)
936. -السابق 1/312رقم3633. [↑](#footnote-ref-936)
937. - السابق 1/325رقم3724. [↑](#footnote-ref-937)
938. -السابق 1/317رقم3626 [↑](#footnote-ref-938)
939. -القراءة خلف الإمام للبخاري، ص:2. [↑](#footnote-ref-939)
940. -المهذب للشيرازي1/139-المجموع 3/363- مغني المحتاج1/353. [↑](#footnote-ref-940)
941. - المحلى 2/266. [↑](#footnote-ref-941)
942. -القراءة خلف الإمام للبخاري، ص:12-صحيح البخاري1/151. [↑](#footnote-ref-942)
943. -عُبَادَة بن الصَّامِت(ت:34 ه): هو عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري الخزرجي، أبو الوليد: صحابي جليل القدر، من الموصوفين بالورع. شهد العقبة، وكان أحد النقباء، وبدرا وسائر المشاهد. ثم حضر فتح مصر. وهو أول من ولي القضاء بفلسطين. ومات بالرملة أو ببيت المقدس. روى(181)حديثا اتفق البخاري ومسلم على ستة منها. (انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد3/412-تاريخ ابن يونس المصري1/257-أسد الغابة3/158). [↑](#footnote-ref-943)
944. -صحيح البخاري,كتاب: الآذان, باب: باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها (1/151رقم756-صحيح مسلم, كتاب: الصلاة, باب: باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة1/295رقم394. [↑](#footnote-ref-944)
945. -مسند أحمد37/368رقم22694-القراءة خلف الإمام للبخاري، ص61- المنتقى لابن الجارود، ص88رقم321-الكبير للطبراني13/622رقم14544-المستدرك1/364رقم 869-سنن الترمذي, أبواب: الصلاة, باب: ما جاء في القراءة خلف الإمام 1/604رقم311، وقال: حديث حسن-صحيح ابن حبان 5/86رقم -1785-سنن الدارقطني,كتاب الصلاة, باب: وجوب قراءة أم الكتاب في الصلاة وخلف الإمام 2/97رقم1213- السنن الكبرى للبيهقي,كتاب الصلاة,باب: من قال يقرأ خلف الإمام فيما يجهر فيه بالقراءة بفاتحة الكتاب 2/234رقم2915. وضعفه ابن الجوزي (التحقيق في مسائل الخلاف1/368)، =واضطرب فيه قول الألباني، فضعفه في(ضعيف سنن الترمذي, ص: 34), ثم حكم عليه بأنه حَسَن لشواهده في (ضعيف سنن أبي داود1/324). لكن صححه ابن عبد الهادي (تنقيح التحقيق2/223).

     قلت: والحديث مداره على رواية محمد بن إسحاق عن مكحول عن محمود بن الربيع,وقد صرح ابن إسحاق في بعض رواياته بالسماع من مكحول. أما مكحول فمع كونه ثقه فهو يدلس, وجاء في مسند الشاشي (3/193رقم127) تصريح مكحول بالتحديث عن محمود بن الربيع. وذكر البزار متابعه الزهري لمكحول بنحوه عن محمود بن الربيع (مسند البزار7/146رقم2703). فالحديث صحيح، والله أعلم. [↑](#footnote-ref-945)
946. -قال ابن فارس:"الخاء والدال والجيم" أصل واحد يدل على النقصان. يقال خَدَجِت الناقة، إذا ألقت ولدها قبل النتاج (مقاييس اللغة 2/164,مادة: خ د ج). [↑](#footnote-ref-946)
947. -صحيح مسلم, كتاب: الصلاة,باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة1/296رقم395. [↑](#footnote-ref-947)
948. -مسند أحمد15/324رقم9529-القراءة خلف الإمام للبخاري، ص:3رقم:7-مسند البزار17/18رقم9525-المستدرك1/365رقم872، وقال صحيح لا غبار عليه، ووافقه الذهبي-سنن أبي داود, كتاب الصلاة,باب: من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب 1/216رقم820-سنن الدارقطني, كتاب: الصلاة,باب: وجوب قراءة أم الكتاب في الصلاة وخلف الإمام 2/103رقم1224- السنن الكبرى للبيهقي,كتاب:الصلاة, باب: فرض القراءة في كل ركعة بعد التعوذ 2/55رقم2361. والحديث ضعفه الزيلعي في (نصب الراية1/367)، وابن حجر في (الدراية1/38رقم154)، وقد سبق تصحيح الحاكم والذهبي له, وصححه الألباني(صحيح سنن أبي داود3/402). [↑](#footnote-ref-948)
949. -مسند أحمد17/30رقم10998-القراءة خلف الإمام للبخاري, ص:5 رقم13-صحيح بن حبان, كتاب: الصلاة, ذكر إيقاع النقص على الصلاة إذا لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب 1/92رقم1790-سنن أبي داود,كتاب: الصلاة, باب: من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب 1/2016رقم818-مسند أبي يعلى2/417رقم1210- السنن الكبرى للبيهقي,كتاب: الصلاة, باب:الاقتصار على قراءة بعض السورة 2/87 رقم 2459. وروي مرفوعا وموقوفا وأشار الدارقطني في (العلل11/324رقم2313) إلى أنه لا يصح مرفوعا. لكن صححه ابن حبان-كما مر معنا- وابن حجر في(التلخيص الحبير1/567)، والألباني في (التعليقات الحسان3/299رقم1787). والراجح أنه صحيح بشواهده. [↑](#footnote-ref-949)
950. - شرح سنن ابن ماجة للسيوطي1/60-حاشية السندي على سنن ابن ماجه1/277-نيل الأوطار2/247. [↑](#footnote-ref-950)
951. -صحيح مسلم, كتاب: الصلاة, باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة 1/296رقم395. [↑](#footnote-ref-951)
952. - شرح مسلم للنووي 4/103. [↑](#footnote-ref-952)
953. -جزء من حديث رواه: أحمد في مسنده31/64رقم18774-سنن الترمذي, أبواب الحج, باب: ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج 2/229رقم889-سنن النسائي, كتاب المناسك: فرض الوقف بعرفة 4/159رقم3997-سنن ابن ماجه,كتاب المناسك,باب:من أتى عرفة، قبل الفجر، ليلة جمع 2/1003رقم3015-المستدرك 1/635رقم1703، وصححه على شرطهما، وسكت عنه الذهبي. [↑](#footnote-ref-953)
954. - المجموع3/363. [↑](#footnote-ref-954)
955. - المحلى2/269. [↑](#footnote-ref-955)
956. - المغني1/406. [↑](#footnote-ref-956)
957. - سبق, ص167. [↑](#footnote-ref-957)
958. - سبق, ص: 167. [↑](#footnote-ref-958)
959. - سبق, ص:167. [↑](#footnote-ref-959)
960. - المحلى2/270. [↑](#footnote-ref-960)
961. - المغني 1/406. [↑](#footnote-ref-961)
962. - المبسوط1/200. [↑](#footnote-ref-962)
963. - متفق عليه من حديث أبي هريرة: صحيح البخاري,كتاب: الأذان, باب: وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، في الحضر والسفر، وما يجهر فيها وما يخافت1/152رقم757-صحيح مسلم, كتاب: الصلاة, باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، وإنه إذا لم يحسن الفاتحة، ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها 1/297رقم397. [↑](#footnote-ref-963)
964. -الشرح الممتع3/298. [↑](#footnote-ref-964)
965. -عِمارة بن أُكَيْمَة الليثي، المدني، من التابعين، روى له أصحاب السنن الأربعة، وثقه ابن حجر وغيره. وقول ابن حزم في تجهيله مبني على ما ذكره ابن سعد في الطبقات(5/249) من أنه شيخ مجهول لا يحتج به, بناءً على أنه لم يرو عنه سوى الزهري, لكن بالبحث تبين أنه قد روى عنه غير الزهري, ذكر في تهذيب الكمال(17/414) ممن روى عنه عبد الرحمن بن معاوية بن الحويرث الزرقي, وجاء في إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي(10/5), أن ممن روى عنه -كذلك - أخوه عمر بن مسلم,وبذلك ترتفع جهالته. وذكره ابن حجر في تهذيب التهذيب(7/411) قال: ابن البرقى في باب: من لم تشتهر عنه الرواية واحتملت روايته لرواية الثقات عنه ولم يغمز. (انظر: تهذيب التهذيب7/411-التاريخ الكبير للبخاري6/498-تاريخ الإسلام3/112). [↑](#footnote-ref-965)
966. -سبق تخريجه, ص167. [↑](#footnote-ref-966)
967. - المحلى2/269. [↑](#footnote-ref-967)
968. -تفسير ابن كثير4/291. [↑](#footnote-ref-968)
969. -المغني 1/404, 405. [↑](#footnote-ref-969)
970. - الفتاوى الكبرى2/290. [↑](#footnote-ref-970)
971. - سبق تخريجه. ص: 170. [↑](#footnote-ref-971)
972. -يقال: قمصته قميصا، إذا ألبسته إياه، والقميص معروف(النهاية في غريب الحديث والأثر 4/108-لسان العرب 7/82, مادة: ق م ص).

     أما قوله: "يؤزر"، فهو أن يجعل له إزارا، والإزار: ثوبٌ يُحيط بالنصف الأسفل من البدن (شرح الزرقاني على موطأ مالك2/77-معجم اللغة العربية المعاصر 1/87, مادة: أ ز ر). [↑](#footnote-ref-972)
973. -رواه مالك في الموطأ 2/315رقم761. بسند رجاله ثقات. [↑](#footnote-ref-973)
974. -المحكم والمحيط الأعظم 7/60-الصحاح للجوهري 6/2188, مادة: ك ف ن. [↑](#footnote-ref-974)
975. -الموسوعة الفقهية الكويتية13/237. [↑](#footnote-ref-975)
976. -مـجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر1/181-التاج والإكليل 3/3-المـجموع 5/188-الكافي في فقه الإمام أحمد 1/353. [↑](#footnote-ref-976)
977. -مسند أحمد4/94رقم2219-سنن ابن ماجه, كتاب الجنائز, باب ما جاء فيما يستحب من الكفن1 /473رقم1472-الكبرى للنسائي, كتاب: الزينة,الأمر بلبس الثياب البيض 8/417رقم9565-سنن الترمذي, أبواب الجنائز, باب: ما يستحب من الأكفان 2/311رقم994، وقال: حسن صحيح. وصححه ابن القطان والحاكم (انظر: البدر المنير4/672-التلخيص الحبير2/139)، والألباني في صحيح الجامع 1/267رقم1233. [↑](#footnote-ref-977)
978. -خَباب بن الأرت بن جَنْدَلة، مولى أم أنمار الخزاعية (ت:37 هـ): صحابي بدري، من السابقين الأولين. عُذب في الله كثيرا. روى له الجماعة (انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء2/323-معرفة الصحابة لأبي نعيم2/906). [↑](#footnote-ref-978)
979. -مُصْعَب بن عُمَير بن هاشم بن عبد مناف، القرشي (ت:3 هـ): صحابي، من السابقين. هاجر إلى الحبشة، ثم المدينة، وهو أول من جمع الجمعة فيها. شهد بدرا، وحمل اللواء يوم أحد، فاستشهد. (معرفة الصحابة لأبي نعيم5/2556-سير أعلام النبلاء1/145). [↑](#footnote-ref-979)
980. - الإذخِر: بكسر الهمزة والخاء: حشيشة طيبة الرائحة، الواحدة: أذخرة، والجمع: أذاخر. (معجم لغة الفقهاء، رواس قلعجي، ص52-القاموس الفقهي، لسعدي أبي جيب، ص135). [↑](#footnote-ref-980)
981. -متفق عليه: صحيح البخاري, كتاب: الرقاق, باب: فضل الفقر 8/95رقم6448-صحيح مسلم,كتاب الجنائز, باب:كفن الميت2/694رقم940. وقوله "يهدبـها": بفتح أوله وبضم الدال وكسرها، أي: يـجتنيها، ويقال: يَنَع الثمر وأينع ينعا وينوعا، فهو يانع. وهدبـها يهدبـها، إذا جناها. وهذا استعارة لـما فُتح عليهم من الدنيا (انظر: شرح مسلم للنووي7/7). [↑](#footnote-ref-981)
982. - الجوهرة النيرة1/105- شرح مختصر خليل للخرشي 2/119-نهاية المحتاج للرملي2/445-المغني 2/338. [↑](#footnote-ref-982)
983. -المبسوط2/72-البيان والتحصيل2/236-المـجموع5/193-الروض المربع1/182-الفقه على المذاهب الأربعة1/467. [↑](#footnote-ref-983)
984. -نسبة إلى "سَحُولٌ" بفتح السين وضم الحاء، موضع باليمن نُسِبت إليه الثَّياب (انظر: غريب الحديث للخطابي1/158). [↑](#footnote-ref-984)
985. -متفق علي: صحيح البخاري,كتاب الجنائز, باب الكفن بلا عمامة 2/77رقم1273-صحيح مسلم, كتاب الجنائز,باب: في كفن الميت 2/649رقم941. [↑](#footnote-ref-985)
986. -ليلى بنت قانِف الثقفية: لها صحبة، بايعت النبي، وروت عنه. وكانت فيمن غسل أم كلثوم بنت رَسُول اللَّهِ .(ترجمتها في: الثقات لابن حبان3/361-أسد الغابة 7/252-تـهذيب الكمال35/300). [↑](#footnote-ref-986)
987. -رواه أحمد في المسند 45/106رقم 27135-أبو داود في سننه,كتاب الجنائز,باب في كفن المرأة 3/200رقم3157- الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم 6/28رقم 3209-الكبير للطبراني25/29رقم49-السنن والآثار للبيهقي5/243رقم7393. قال الـمنذري: فيه محمد بن إسحاق، وفيه من ليس بمشهور (انظر: نصب الراية 2/258)، وقال ابن الملقن في "خلاصة البدر المنير" "1/257": رواه أبو داود بإسناد حسن. وضعفه الألباني في إرواء الغليل 3/173. قلت: الأقرب أن سنده ضعيف؛ لجهالة نوح بن حكيم الثقفي. (انظر: ميزان الاعتدال4/276).

     والحَقو (بالفتح)= الإزار، وهو ما يستر نصف البدن من أسفل، والدرع للمرأة كالقميص للرجل، والملحفة هي= الـمُــلائة (انظر: تاج العروس 24/356, مادة: ل ح ف- مختار الصحاح، ص:78, مادة: ح ق ا). [↑](#footnote-ref-987)
988. - المبسوط2/73-بدائع الصنائع1/307-العناية شرح الهداية2/115. [↑](#footnote-ref-988)
989. -ذهب الحنفية إلى أن الكفن ثلاثة أنواع:

     (الأول): كفن السنة: هو أكمل الأكفان، وهو للرجل ثلاثة أثواب: إزار وقميص ولفافة.

     (الثاني): كفن الكفاية: هو أدنى ما يلبس حال الحياة، وهو ثوبان للرجل في الأصح، وثلاثة للمرأة.

     (الثالث): كفن الضرورة للرجل والمرأة: هو مقدار ما يوجد حال الضرورة أو العجز بأن كان لا يوجد غيره، وأقله ما يعم البدن للرجل والمرأة.انظر: الهداية في شرح بداية المبتدي1/89-المحيط البرهاني في الفقه النعماني2/171-الاختيار لتعليل المختار1/93,92. [↑](#footnote-ref-989)
990. -مسند أحمد2/306رقم 829-مسند اسحق بن راهويه2/305رقم828-صحيح ابن حبان3/308رقم3036. وقوله:"للمُهْلة"(بضم الميم وتسكين الهاء وفتح اللام)= أي: صديد الميت (انظر: جمهرة اللغة لابن دريد2/988). [↑](#footnote-ref-990)
991. -بدائع الصنائع1/307,306-البحر الرائق2/189-الدر المختار وحاشية بن عابدين2/203-تبيين الحقائق1/237. [↑](#footnote-ref-991)
992. -المبسوط 2/72-بدائع الصنائع1/307-المحيط البرهاني2/171-البحر الرائق1/283. [↑](#footnote-ref-992)
993. - المبسوط 2/72-بدائع الصنائع1/307-المحيط البرهاني2/171-البحر الرائق1/283. [↑](#footnote-ref-993)
994. -المبسوط 2/73-بدائع الصنائع 1/307-الدر المختار 2/204. [↑](#footnote-ref-994)
995. -القَسْطَلَّاني(ت: 923 هـ )أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني المصري، أبو العباس: من علماء الحديث. مولده ووفاته في القاهرة. له (إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري), و(المواهب اللدنية في المنح المحمدية) في السيرة النبويّة. (انظر ترجمته في: الأعلام للزركلي1/232) [↑](#footnote-ref-995)
996. - إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري للقسطلاني2/395. المطبعة الكبرى الأميرية: مصر, ط7، 1323 هـ. [↑](#footnote-ref-996)
997. -حَمْزَة بن عبد المطلب بن هاشم(ت: 3 هـ), أبو عمارة، عم النبي -صلّى الله عليه وسلم, وأحد صناديد قريش وسادتهم في الجاهلية والإسلام. ولد ونشأ بمكة. وكان أعز قريش. ولما ظهر الإسلام تردد في اعتناقه، ثم علم أن أبا جهل تعرَّض للنّبيّ -صلّى الله عليه وسلم -ونال منه، فقصده حمزة وضربه وأظهر إسلامه. ثم هاجر إلى المدينة، وحضر"بدراً" وغيرها. قتل يوم أحد. (معجم الصحابة للبغوي2/3-معرفة الصحابة لأبي نعيم2/672-الاستيعاب لابن عبد البر1/391). [↑](#footnote-ref-997)
998. -مسند أحمد3/34رقم 1418- سنن أبي داود,كتاب: الجنائز, باب: في الشهيد يغسل(3/195رقم 3136)- سنن الترمذي, أبواب الجنائز, باب: ما جاء في كفن النبي صلى الله عليه وسلم( 2/313رقم 997).

     وأصله عند البخاري من طريق عبد الرحمن بن عوف موقوفا, بلفظ :«قتل مصعب بن عمير وكان خيرا مني، فلم يوجد له ما يكفن فيه إلا بردة، وقتل حمزة - أو رجل آخر - خير مني، فلم يوجد له ما يكفن فيه إلا بردة(انظر: صحيح البخاري,كتاب: الجنائز, باب: الكفن في جميع المال2/77رقم1274). وهو حديث حسن (انظر: البدر المنير5/243-إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألباني3/166رقم712). [↑](#footnote-ref-998)
999. - الكافي1/359- المبدع2/248-الإنصاف2/507. وذهب القاضي أبي يعلى الحنبلي إلى أن أقل الواجب في حق الرجال والنساء هو ثلاثة أثواب، وهو ما ذهب إليه الحنفية في حق النساء حال الاختيار. وهذا خلاف ما ذهب إليه الحنابلة واختاره جمهورهم. انظر: الكافي 1/359-الإنصاف2/507. [↑](#footnote-ref-999)
1000. -مواهب الجليل 2/266-حاشية الدسوقي الشرح الكبير1/417. [↑](#footnote-ref-1000)
1001. -نهاية المطلب في دراية المذهب للجويني3/20- روضة الطالبين للنووي2/110. [↑](#footnote-ref-1001)
1002. -العورة المغلظة: الذكر والخصيتان، والفرج والدبر (انظر: معجم لغة الفقهاء324). [↑](#footnote-ref-1002)
1003. -المغني 2/348-المبدع شرح المقنع2/248. [↑](#footnote-ref-1003)
1004. -عبد العزيز بن عبد الله آل باز (ت:1420ه) [قاض](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D8%B6) وفقيه [سعودي](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9). فقد بصره وهو صغير. ولد في [الرياض](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6) لأسرة يغلب عليها العمل في التجارة. تولى رئاسة الجامعة الإسلامية عام1390هـ. شغل منصب [مفتي عام المملكة العربية السعودية](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%81%D8%AA%D9%8A_%D8%B9%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9) منذ عام 1395ه حتى وفاته.

      (انظر: الموسوعة الحرة ويكيبيديا www.wikipedia.com). [↑](#footnote-ref-1004)
1005. -اللفافة (بضم اللام وكسرها): أصلها ما يُلف على الرِّجْلِ وغيرها، والجمع (اللفائف)، والمقصود بها-في باب الجنائز-مَا يلتف به الميت، وَهِي من الرأس إِلَى الْقدَم (تاج العروس24/269, مادة :ل ف ف). [↑](#footnote-ref-1005)
1006. - فتاوى ابن باز 13/127. [↑](#footnote-ref-1006)
1007. -حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء2/286-تـحفة المحتاج في شرح المنهاج لابن حجرالهيثمي3/116. [↑](#footnote-ref-1007)
1008. - مواهب الجليل2/209-حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني1/418-بلغة السالك لأقرب المسالك1/552. [↑](#footnote-ref-1008)
1009. - الأم1/319. [↑](#footnote-ref-1009)
1010. - الدَّرْدِير: أحمد بن محمد العَدَوي (ت: 1201هـ): من فقهاء المالكية. ولد في بني عَدِيّ بمصر، وتعلم بالأزهر، وتوفي بالقاهرة. من كتبه "أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك" و"تحفة الإخوان في علم البيان"(تاريخ الجبرتي2/ 147-الأعلام للزركلي1/244). [↑](#footnote-ref-1010)
1011. - بلغة السالك لأقرب المسالك 1/552. [↑](#footnote-ref-1011)
1012. -منار القاري "شرح مختصر صحيح البخاري"، حمزة محمد قاسم2/374. مكتبة دار البيان: دمشق , مكتبة المؤيد: الطائف, 1410 هـ . [↑](#footnote-ref-1012)
1013. - المجموع5/150. [↑](#footnote-ref-1013)
1014. -الشرح الممتع5/313. [↑](#footnote-ref-1014)
1015. -بدائع الصنائع1/307,306-الـمهذب1/224-الـمغني2/350-الإنصاف2/513. [↑](#footnote-ref-1015)
1016. -المحيط البرهاني2/172-العناية شرح الهداية2/114. [↑](#footnote-ref-1016)
1017. -المغني2/350-الشرح الكبير2/350. [↑](#footnote-ref-1017)
1018. -شرح الزركشي على متن الخرقي2/296. دار العبيكان: الرياض, ط1، 1413 هـ. [↑](#footnote-ref-1018)
1019. -تحفة الفقهاء علاء الدين السمرقندي1/242. دار الكتب العلمية: بيروت. ط2: 1414 هـ . [↑](#footnote-ref-1019)
1020. -التاج والإكليل3/28-البيان والتحصيل2/236--الشرح الكبير وحاشية الدسوقي1/417. [↑](#footnote-ref-1020)
1021. -مواهب الجليل2/225-240-حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني1/415-الشرح الكبير وحاشية الدسوقي1/417. [↑](#footnote-ref-1021)
1022. -إرشاد السالك, ابن عسكر المالكي1/30. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده: مصر, ط3. [↑](#footnote-ref-1022)
1023. -الثمر الداني1/270. [↑](#footnote-ref-1023)
1024. - محمد بن أحمد عُلَيْش(ت:1299هـ): من أعيان المالكية. ولد بالقاهرة وتعلم في الأزهر. كان من أنصار الثورة العُرابية، فسجن ومات بسبب ذلك. من كتبه "منح الجليل على مختصر خليل". ( ترجمته في: الخطط التوفيقية لعلي مبارك 4/ 41-الأعلام للزركلي 6/20,19). [↑](#footnote-ref-1024)
1025. - مِـنَح الجليل شرح مختصر خليل 1/515. [↑](#footnote-ref-1025)
1026. - الأم1/303- الحاوي 13/317-نـهاية المطلب في دراية المذهب3/22. [↑](#footnote-ref-1026)
1027. - الأم1/303. [↑](#footnote-ref-1027)
1028. - روضة الطالبين2/111. [↑](#footnote-ref-1028)
1029. - المعجم الكبير للطبراني1/70رقم73. [↑](#footnote-ref-1029)
1030. - مصنف عبد الرزاق3/424رقم6180-السنن الكبرى للبيهقي3/565رقم6689- مصنف ابن أبي شيبة2/462رقم11059. [↑](#footnote-ref-1030)
1031. - مصنف ابن أبي شيبة 2/463رقم11065. [↑](#footnote-ref-1031)
1032. -سنن أبي داود,كتاب: الجنائز, باب: كراهية المغالاة في الكفن 11/116رقم8597- السنن الكبرى للبيهقي, كتاب: الجنائز, باب: من كره ترك القصد فيه 3/566رقم6695. وحسنه ابن القطان في(بيان الوهم والإيهام5/50-710)، والنووي والـمنذري (انظر: البدر الـمنير5/2017). لكن ضعفه الألباني في ضعيف الجامع1/902رقم6247. والظاهر أن سنده ضعيف، فسماع الشعبي من علي بن أبي طالب فيه نظر كما في (بيان الوهم والإيهام 5/710). وعمرو بن هاشم(= أبو مالك الـْجـــــــنــَـبي) ضعيف كما في(تهذيب التهذيب8 /112). والله أعلم. [↑](#footnote-ref-1032)
1033. -عمدة القاري8/220. [↑](#footnote-ref-1033)
1034. - سبق. انظر ص182. [↑](#footnote-ref-1034)
1035. - الأم1/321. [↑](#footnote-ref-1035)
1036. - شهاب الدين النفراوي، هو:أحمد بن غانم (ت: 1126هـ): من فقهاء المالكية بالأزهر الشريف. من كتبه "الفواكه الدواني على رسالة ابن أَبي زَيْد القيرواني" في فقه المالكية. (ترجمته في: تاريخ الجبرتي1/183-الأعلام للزركلي1/192). [↑](#footnote-ref-1036)
1037. -الفوكه الدواني لشهاب الدين النفراوي1/289. [↑](#footnote-ref-1037)
1038. -المبسوط2/60-بدائع الصنائع1/306-العناية شرح الهداية 2/113. [↑](#footnote-ref-1038)
1039. -الفواكه الدواني /228- الذخيرة2/454-التاج والإكليل 3/28. [↑](#footnote-ref-1039)
1040. -سيأتي الكلام عليه قريبا. انظر ص191. [↑](#footnote-ref-1040)
1041. -هذا الأثر استدل به الكاساني من فقهاء الحنفية على أنه من السنة تكفين الميت في قميص(انظر: بدائع الصنائع1/306)، ولم أجده فيما بين يدي من كتب الحديث. والظاهر أنه لا أصل له، وهو معارَض بما روته عائشة :"أن النبي لم يكفن في قميص". [↑](#footnote-ref-1041)
1042. -الكامل لابن عدي8/306، وذكره في جملة من "أحاديث سماك بن حرب عن سمرة"، ثم قال:وهذه الأحاديث عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة غير محفوظات. من ثم فالحديث ضعيف، والله أعلم. [↑](#footnote-ref-1042)
1043. -صحابي، بدري، من خِيرة الصحابة. كان أباه عبد الله رأس النفاق بالمدينة.( الطبقات الكبرى لابن سعد 3/541-سير أعلام النبلاء1/321). [↑](#footnote-ref-1043)
1044. - متفق عليه:صحيح البخاري, كتاب: تفسير القرآن, باب: قوله:(استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم) [التوبة:80] 2/76رقم 1269-صحيح مسلم,كتاب فضائل الصحابة, باب: من فضائل عمر رضي الله تعالى عنه 4/1865رقم2400. [↑](#footnote-ref-1044)
1045. -المبسوط2/60-بدائع الصنائع1/306. [↑](#footnote-ref-1045)
1046. -الـمحيط البرهاني2/162. [↑](#footnote-ref-1046)
1047. -اختلف قول الشافعي-نفسه-في ذلك، فمرة قال: فإن قُمص أو عُمم، فلا بأس إن شاء الله(الأم1/303). وقال في موضع آخر: أحب عدد كفن الميت إلى ثلاثة أثواب بيض ريطات، ليس فيها قميص ولا عمامة (الأم1/321). والمختار عند جمهور الشافعية ألا يدخل في كفن الميت قميص.( انظر: البيان في مذهب الشافعي3/41- متن أبي شجاع, ص15-الـمجموع 5/193). [↑](#footnote-ref-1047)
1048. -شرح الزركشي على مختصر الخرقي 2/292-الـمغني2/346-العدة شرح العمدة127. [↑](#footnote-ref-1048)
1049. -الكافي في فقه أهل المدينة1/272- البيان والتحصيل2/258- الذخيرة 2/454. [↑](#footnote-ref-1049)
1050. -شرح الزركشي على مختصر الخرقي2/291. [↑](#footnote-ref-1050)
1051. -الحاوي3/21- فقه العبادات على المذهب الحنبلي، سعاد زرزور1/320, نسخة المكتبة الشاملة الإصدار3,48-موقع المكتبة الشاملة على الشبكة العنكبوتية (hpp://shmela.was [↑](#footnote-ref-1051)
1052. - رواه مالك بلاغا في الموطأ, كتاب الجنائز, ما جاء في دفن الميت 2/323رقم790- وأخرجه احمد مسنده43/331رقم 26306-أبو داود سننه, كتاب الجنائز,باب: في ستر الميت عند غسله 3/196رقم3141- ابن الجارود في المنتقى1/136رقم517- البيهقي في الدلائل 7/ 242، وقال: وهذا إسناد صحيح، وذكر له شواهد- وأخرجه الحاكم في المستدرك 1/505رقم1306، وقال: صحيح على شرط مسلم. وقال ابن عبد البر في(التمهيد24/394): هذا الحديث لا أعلمه يروى على هذا النسق بوجه من الوجوه، غير بلاغ مالك هذا، ولكنه صحيح من وجوه مختلفة وأحاديث شتى، جمعها مالك .أ ه. وصححه الألباني في التعليقات الحسان على صحيح بن حبان9/331رقم6593. [↑](#footnote-ref-1052)
1053. - بدائع الصنائع1/306. [↑](#footnote-ref-1053)
1054. - بدر الدين العَيْني(ت: 855 هـ ) محمود بن أحمد بن موسى, أبو محمد، بدر الدين العيني الحنفي: مؤرخ، علامة، من كبار المحدثين. أصله من حلب. ولي في القاهرة الحسبة وقضاء الحنفية ونظر السجون، ثم أنصرف عن وظائفه، وعكف على التدريس والتصنيف إلى أن توفي بالقاهرة. من كتبه (عمدة القاري في شرح البخاري)، و(مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار), و(البناية في شرح الهداية) في الفقه الحنفي. (ترجمته في: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع, للشوكاني2/292- الأعلام للزركلي7/163). [↑](#footnote-ref-1054)
1055. -البناية في شرح الهداية3/199. [↑](#footnote-ref-1055)
1056. -حاشية الشربيني على الغرر البهية2/94. [↑](#footnote-ref-1056)
1057. -الكاساني(ت: 587 هـ)أبو بكر بن مسعود بن أحمد, علاء الدين: فقيه حنفي، من أهل حلب. من أشهر مصنفاته (بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع), و (السلطان المبين في أصول الدين). (ترجمته في: الأعلام للزركلي2/70). [↑](#footnote-ref-1057)
1058. - بدائع الصنائع1/306. [↑](#footnote-ref-1058)
1059. -(البُرْد) من الثياب جمعه(برود) و(أبراد)، و(البُردة) كساء أسود مربع فيه صِغَر، تلبسه الأعراب (مختار الصحاح، ص:32, مادة: ب ر د). [↑](#footnote-ref-1059)
1060. -المغني 2/364-الشرح الكبير2/339. [↑](#footnote-ref-1060)
1061. - دراج أبو السمح، القرشي السهمي، المصري: مولى عبد الله بن عمرو (ت: 126هـ). روى له أصحاب السنن والبخاري في الأدب المفرد. وثقه ابن معين، والنسائي. قال أبو داود وغيره: حديثه مستقيم، إلا ما كان عن أبى الهيثم (ميزان الاعتدال 2/24-تهذيب التهذيب 3/209). [↑](#footnote-ref-1061)
1062. -تـهذيب الآثار للطبري 2/554رقم812- الكبير للطبراني13/346رقم14162. بسند حسن. [↑](#footnote-ref-1062)
1063. -ويقاس عليها حكم شهودها في وسائل النقل الحديثة كالسيارة ونحوها. [↑](#footnote-ref-1063)
1064. - متفق عليه: صحيح البخاري,كتاب: الجنائز, باب: من انتظر حتى تدفن 2/87رقم1323- مسلم,كتاب الجنائز, باب: فضل الصلاة على الجنازة واتباعه 2/652رقم945. [↑](#footnote-ref-1064)
1065. -بداية المجتهد1/246. [↑](#footnote-ref-1065)
1066. -وفي المسألة قول ثالث، وهو: إن كان في الجنازة نساء فيمشين خلفها، والرجال أمامها؛ لأنهن عَورة، فلا يكن بين أيدي الرجال. ذكره ابن رشد في (البيان والتحصيل 2/231). وقد أعرضت عن ذكر هذا القول في الأصل؛ لسببين:

      الأول: لم أجد من قال به من أهل العلم، وإنما حكاه ابن رشد، ولم ينسبه لأحد.

      الثاني: لأنه مُخالفٌ لما ثبت عن النبيمن أنه نـهى النساء عن إتباع الجنائز، فقد روى البخاري في صحيحه (1/69رقم313) عن أم عطية، قالت: كنا ننهى عن إتباع الجنائز. وفي صحيح مسلم(2/646رقم938) بزيادة: "ولم يُعزم علينا". [↑](#footnote-ref-1066)
1067. -الحجة على أهل المدينة1/336-المبسوط2/56-بدائع الصنائع1/309. [↑](#footnote-ref-1067)
1068. -الحجة على أهل المدينة1/336. [↑](#footnote-ref-1068)
1069. -مسند أحمد6/279رقم3734- سنن ابن ماجه,كتاب: الجنائز,باب: ما جاء في المشي أمام الجنازة 1/476رقم1484- سنن أبي داود, كتاب الجنائز,باب: الإسراع بالجنازة 3/206رقم3184- سنن الترمذي, أبواب الجنائز, باب: ما جاء في المشي خلف الجنازة 2/323رقم1011، وضعفه الترمذي تبعا للبخاري. قال النووي في خلاصة الأحكام2/997: اتفقوا على ضَعفه. وكذاك ضعفه الذهبي كما في (تنقيح التحقيق1/312)، والألباني في ضعيف الجامع(1/394رقم2663). [↑](#footnote-ref-1069)
1070. -صحيح البخاري,كتاب: الجنائز, باب: كلام الميت على الجنازة 2/100رقم1380. [↑](#footnote-ref-1070)
1071. -المستدرك للحاكم4/43رقم6826، وسكت عنه الذهبي. قلت: تفرد به بقية بن الوليد، وهو مدلس، وقد عنعن. فالحديث سنده ضعيف, والله أعلم. [↑](#footnote-ref-1071)
1072. -هو ثابت بن الدحداح بن نعيم بن غنم بن إياس، يكنى أبا الدحداح, الأنصاري, توفي في حياة النبي -صلى الله عليه وسلم, وهو الذي سأل النبي- صلى الله عليه وسلم- عن المحيض؛ فأنزل الله -تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ) [سورة البقرة, من الآية: 222]. (انظر ترجمته في: معرفة الصحابة لابن منده 346-الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبدالبر1/203-أسد الغابة لابن الأثير1/440رقم545). [↑](#footnote-ref-1072)
1073. -سنن الترمذي, أبوب: الجنائز, باب: ما جاء في الرخصة في الركوب خلف الجنائز(2/325رقم1014)، وقال: حسن صحيح. [↑](#footnote-ref-1073)
1074. -مصنف عبد الرزاق3/447رقم6267. قال الذهبي في( تنقيح التحقيق1/312): سنده ساقط. ونقل الزيلعي في (نصب الراية2/2981) تضعيفه عن جمع من أئمة الحديث ونقاده. [↑](#footnote-ref-1074)
1075. -تبيين الحقائق1/245. [↑](#footnote-ref-1075)
1076. -مسند الشافعي1/213رقم591-مسند أحمد 9/9رقم4939-سنن ابن ماجه1/475رقم1482-سنن أبي داود 3/205رقم3179-سنن الترمذي2/320رقم1007-الكبرى للنسائي2/430رقم2083. [↑](#footnote-ref-1076)
1077. -مسند الشافعي ترتيب السندي 1/213رقم593-مسند أحمد10/369رقم6253- سنن الترمذي 2/321رقم1009. [↑](#footnote-ref-1077)
1078. -شرح معاني الآثار1/481رقم2751. [↑](#footnote-ref-1078)
1079. -الـموطأ2/316رقم766. [↑](#footnote-ref-1079)
1080. -الآثار لأبي يوسف1/81رقم402-مسند بن الجعد1/439رقم3002. [↑](#footnote-ref-1080)
1081. - المدونة1/253-الرسالة للقيرواني, ص:54- الكافي في فقه أهل المدينة1/283. [↑](#footnote-ref-1081)
1082. -الأم1/310-الحاوي3/41-المـجموع5/278. [↑](#footnote-ref-1082)
1083. -مسائل أحمد رواية ابنه صالح، ص448رقم449-الكافي في فقه الإمام احمد1/369-مطالب أولي النهى1/896. [↑](#footnote-ref-1083)
1084. -المدونة1/253. [↑](#footnote-ref-1084)
1085. -الأم1/310. [↑](#footnote-ref-1085)
1086. -مسائل أحمد رواية ابنه صالح، ص448. [↑](#footnote-ref-1086)
1087. -مسند أحمد10/229رقم6042-سنن ابن ماجه, كتاب الجنائز,باب: ما جاء في المشي أمام الجنازة 1/475رقم1482-سنن أبي داود, كتاب الجنائز,باب: المشي أمام الجنازة 3/205رقم 3179-سنن الترمذي, أبواب الجنائز,باب: ما جاء في المشي أمام الجنازة 2/320رقم1007-النسائي في الكبرى, كتاب الجنائز,مكان الماشي من الجنازة 2/430رقم2083. واختلفوا في تصحيحه وإرساله، فقال أحمد والنسائي والترمذي: الصحيح أنه مرسل عن الزهري (التلخيص الحبير2/241)، وتبعهم على ذلك الذهبي كما في تنقيح التحقيق1/311. لكن صححه ابن الملقن في البدر المنير5/225، وابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق2/642. ورجح البيهقي في السنن الكبرى (4/36رقم6859) أنه متصل، وصححه الألباني في التعليقات الحسان /58رقم3034، وهو أقرب, والله أعلم. [↑](#footnote-ref-1087)
1088. -المغني2/354. [↑](#footnote-ref-1088)
1089. - السنن الكبرى للبيهقي 4/38رقم6868. [↑](#footnote-ref-1089)
1090. -الحاوي3/42. [↑](#footnote-ref-1090)
1091. -موطأ مالك2/316رقم764-مسند الشافعي1/213رقم592-مصنف عبد الرزاق1/481رقم2749.

      وزينب بنت جحش((ت: 20هـ) ابن رِئاب الأسدية، أم المؤمنين. أمها أُميمة بنت عبد المطلب بن هاشم عمة رسول الله -صلى الله عليه وسلم. كانت زوجة زيد بن حارثة، واسمها (بــــَــــرّة) وطلقها زيد، فتزوج بها النبي -صلى الله عليه وسلم -وسماها (زينب), وكانت من أجمل النساء، وبسببها نزلت آية الحجاب. روت 11 حديثا. وهي أول من مات من زوجات النبي-صلى الله عليه وسلم- بعد وفاته. وأول من جُعل على جنازته النعشُ. (الطبقات الكبرى لابن سعد 8/80- معرفة الصحابة لابن منده, ص: 960- الاستيعاب لابن عبد البر 4/1849). [↑](#footnote-ref-1091)
1092. - الحاوي 3/42. [↑](#footnote-ref-1092)
1093. -صحيح مسلم,كتاب: الجنائز, باب: من صلى عليه مائة شفعوا فيه 2/654رقم 947. [↑](#footnote-ref-1093)
1094. -المغني2/354-الفواكه الدواني1/291. [↑](#footnote-ref-1094)
1095. -الفواكه الدواني1/291. [↑](#footnote-ref-1095)
1096. -سبق تخريجه والحكم عليه, ص:197. [↑](#footnote-ref-1096)
1097. -سبق تخريجه, ص: 198. [↑](#footnote-ref-1097)
1098. -صحيح البخاري, كتاب: الجنائز, باب: كلام الميت على الجنازة 2/100رقم1380. [↑](#footnote-ref-1098)
1099. -عمدة القاري8/114. [↑](#footnote-ref-1099)
1100. -شرح رياض الصالحين لابن عثيمين4/550. [↑](#footnote-ref-1100)
1101. -لم أقف عليه من رواية ابن أبي ليلى. ولعله وهم من الكاساني-رحمه الله-، لكن أخرجه البيهقي في الكبرى( 4/38رقم6868 ) من رواية عبد الرحمن بن أبزى، ثم عقب عليه- مشيرا إلى تضعيفه- , فقال: ولكن الآثار في المشي أمامها أصح وأكثر. أ ه. [↑](#footnote-ref-1101)
1102. - بدائع الصنائع1/310. [↑](#footnote-ref-1102)
1103. - اللباب في الجمع بين السنة والكتاب 1/332. [↑](#footnote-ref-1103)
1104. -سبق تخريج كلا الأثرين. انظر , ص: 198, 199. [↑](#footnote-ref-1104)
1105. - تبيين الحقائق1/245. [↑](#footnote-ref-1105)
1106. -الحجة على أهل المدينة1/366 -بدائع الصنائع 1/310. [↑](#footnote-ref-1106)
1107. - حاشية الطحطحاوي على مراقي الفلاح1/606-البيان في مذهب الشافعي3/90-المغني2/355. [↑](#footnote-ref-1107)
1108. -البيان في مذهب الشافعي3/90- المجموع 5/279-أسنى المطالب1/311. [↑](#footnote-ref-1108)
1109. -الكافي1/369-الشرح الكبير2/362-مطالب أولي النهى1/896. [↑](#footnote-ref-1109)
1110. -البيان في مذهب الشافعي3/90-الشرح الكبير على متن المقنع 2/362. [↑](#footnote-ref-1110)
1111. -سنن الترمذي, أبواب: الجنائز, باب: ما جاء في كراهية الركوب خلف الجنازة 2/324رقم1012-سنن ابن ماجه, كتاب الجنائز,باب: ما جاء في شهود الجنائز 1/475رقم1480- مسند الشاميين للطبراني2/338رقم1452-الترغيب والترهيب لقوام السنة2/49رقم1130. وضعفه البخاري فيما نقله عنه الترمذي في (السنن2/324رقم1012): أن الموقوف أصح. أهـ. وضعفه الألباني في ضعيف الجامع1/320رقم2177. [↑](#footnote-ref-1111)
1112. -الأم للشافعي1/267-معرفة السنن والآثار للبيهقي 5/57رقم6834- وضعفه النووي كما في خلاصة الأحكام2/823رقم2899. [↑](#footnote-ref-1112)
1113. -بدائع الصنائع1/310- المحيط البرهاني21/176-حاشية الطحطحاوي على مراقي الفلاح1/606. [↑](#footnote-ref-1113)
1114. - المدخل لابن الحاج 3/256-القوانين الفقهية ص66-التاج والإكليل 3/34. [↑](#footnote-ref-1114)
1115. -المبسوط 2/56-بدائع الصنائع 1/310. [↑](#footnote-ref-1115)
1116. -الشرح الممتع17/166. [↑](#footnote-ref-1116)
1117. -مسند أحمد30/449رقم18534-سنن أبي داود,كتاب: الجنائز, باب: الجلوس عند القبر 3/213رقم3212-الكبرى للنسائي,كتاب: الجنائز, الوقوف للجنائز 2/453رقم2139- الحاكم في المستدرك1/93رقم107، ولم يعقب عليه الذهبي, بسند رجاله رجال الصحيح، وصححه الألباني في مشكاة المصابيح1/536رقم1713. [↑](#footnote-ref-1117)
1118. -المبسوط2/57- بدائع الصنائع1/310- البناية شرح الهداية3/244. [↑](#footnote-ref-1118)
1119. -الـمبدع شرح المقنع2/268- الأنصاف2/542- الإقناع 1/230. [↑](#footnote-ref-1119)
1120. -الأصل المعروف بالمبسوط للشيباني1/415. [↑](#footnote-ref-1120)
1121. -مسائل أحمد رواية ابنه صالح2/132- مسائل أحمد رواية بن هانئ3/1395. [↑](#footnote-ref-1121)
1122. -متفق عليه: صحيح البخاري,كتاب: الجنائز, باب: من تبع جنازة، فلا يقعد حتى توضع عن مناكب الرجال 2/85رقم 1310-صحيح مسلم,كتاب: الجنائز,باب: القيام للجنازة 2/660رقم959. [↑](#footnote-ref-1122)
1123. - نيل الأوطار4/91. [↑](#footnote-ref-1123)
1124. -صحيح البخاري, كتاب: الجنائز, باب: متى يقعد إذا قام للجنازة؟ 2/85رقم1309. [↑](#footnote-ref-1124)
1125. -صحيح ابن حبان,كتاب: الجنائز, ذكر ما يستحب للمرء عند شهود الجنازة أن لا يقعد حتى توضع 7/373رقم3105-المستدرك 1/508رقم 1316، وقال: صحيح على شرط مسلم, قال الذهبي: وله شاهد بمثل هذا الإسناد، عن أبي سعيد. وصححه الألباني في التعليقات الحسان 5/90رقم3095. [↑](#footnote-ref-1125)
1126. -المبسوط2/57. [↑](#footnote-ref-1126)
1127. - المرجع السابق نفس الموضع. [↑](#footnote-ref-1127)
1128. -رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين2/232. [↑](#footnote-ref-1128)
1129. -الكافي في فقه أهل المدينة1/282-الدخيرة2/466-التاج والإكليل3/34. [↑](#footnote-ref-1129)
1130. -حلية الفقهاء في مذاهب العلماء2/306-البيان في مذهب الشافعي3/91. [↑](#footnote-ref-1130)
1131. -المبدع شرح المقنع2/268- الإنصاف2/542. [↑](#footnote-ref-1131)
1132. -المدونة1/254. [↑](#footnote-ref-1132)
1133. -الأم1/310. [↑](#footnote-ref-1133)
1134. -الحَبْر: العالِم، ذميا كان أو مسلما، بعد أن يكون من أهل الكتاب (لسان العرب4/157, مادة: ح ب ر). [↑](#footnote-ref-1134)
1135. -سنن ابن ماجه1/493رقم 1545- سنن الترمذي 2/331رقم 1020، وقال: حديث غريب، وبشر بن رافع ليس بالقوي في الحديث-ورواه البزار في مسنده 7/132رقم 2685، وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن عبادة، ولا نعلم له طريقا عن عبادة إلا هذا الطريق، وبشر بن رافع لين الحديث، وقد احتُمل حديثه .أهـ .وضعفه ابن الجوزي في العلل المتناهية 2/423رقم 1513، والنووي في خلاصة الأحكام 2/1008رقم3608،والألباني في مشكاة المصابيح1/529رقم 1681. [↑](#footnote-ref-1135)
1136. - مسعود بن الحكم بن الربيع الأنصاري(ت:90هـ): ولد في حياة النبي, وقيل له رؤية. روى له مسلم والأربعة. ويعد من أجلة التابعين وكبارهم (انظر: تهذيب التهذيب 10/ 117-تاريخ الإسلام2/1005). [↑](#footnote-ref-1136)
1137. -صحيح مسلم,كتاب: الجنائز,باب: نسخ القيام للجنازة 2/662رقم962. [↑](#footnote-ref-1137)
1138. -شرح معاني الآثار1/490رقم2809-مصنف ابن أبي شيبة 3/4رقم11519.

      وأبو يحيى الأسلمي: اسمه سَـمـْعَان، مولاهم المدنى، من التابعين. روى له: أصحب السنن الأربعة. قال ابن حجر: لا بأس به.( انظر: تهذيب التهذيب4/238- المؤتَلِف والمختَلِف" للدارقطني, 3/1324). [↑](#footnote-ref-1138)
1139. - صحيح ابن حبان,كتاب: الجنائز, باب: ذكر الأمر بالجلوس عند رؤية الجنائز بعد الأمر بالقيام لها 7/326رقم3056. [↑](#footnote-ref-1139)
1140. -صحيح مسلم,كتاب: الجنائز, باب: نسخ القيام للجنازة 2/661. [↑](#footnote-ref-1140)
1141. -شرح صحيح البخاري لابن بطال3/292. [↑](#footnote-ref-1141)
1142. - المحلى 3/380. [↑](#footnote-ref-1142)
1143. - مرقاة المفاتيح3/1194رقم1650 [↑](#footnote-ref-1143)
1144. - النووي على شرح مسلم7/37. [↑](#footnote-ref-1144)
1145. - رد المحتار2/232. [↑](#footnote-ref-1145)
1146. - نيل الأوطار 4/91. [↑](#footnote-ref-1146)
1147. -قلت: يمكن تأويل قول علي :" ثم قعد بعدُ" بأنه ربما كان ذلك في آخر حياته, بعد أن ضعُف, ولم يعد يقوى على الوقوف إلى أن توضع الجنازة, يشهد لذلك ما رواه مسلم في (صحيحه1/506رقم732) عن عبد الله بن شقيق، قال: قلت لعائشة: هل كان النبي يصلي, وهو قاعد؟ قالت:"نعم، بعد ما حَطَمَه الناس". أ ه. قال ابن الجوزي: حَطَمه النَّاس, هذا كناية عن كِـبره فيهم، يُقَال: حطم فلَانا أَهلُـه: إِذا كبر فيهم كأنهم بما حملوه من أثقالهم صيروه شَيخا محطوما. (انظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين4/312). [↑](#footnote-ref-1147)
1148. -السنن الكبرى4/42رقم6883. [↑](#footnote-ref-1148)
1149. -نيل الأوطار4/91. [↑](#footnote-ref-1149)
1150. -ابن أَبي مُلَيْكَة(ت: 117 هـ )عبد الله بن عبيد الله بن أبي مُليكة التيمي المكيّ: من رجال الحديث. كان عالما، مفتيا، صاحب حديث وإتقان. ولاه ابن الزبير قضاء الطائف(الطبقات لابن سعد6/24-تاريخ الإسلام3/26). [↑](#footnote-ref-1150)
1151. -سنن ابن ماجة 1/557رقم1753-عمل اليوم والليلة لابن السُّنِّي:431رقم481-شعب الإيمان للبيهقي5/407رقم3621-الـمستدرك 1/583رقم1535, وقال الحاكم: إسحاق هذا إن كان ابن عبد الله مولى زائدة فقد خرج عنه مسلم، وإن كان ابن أبي فروة فإنهما لم يخرجاه. ولم يعقب عليه الذهبي.أهـ.

      قلت: وقد ذكر ابن الملقن في(تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج2/97)، وأبو الحجاج المزي في(تهذيب الكمال2/456)، وابن حجر في(إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة9/549): أنه إسحاق بن عبيد الله المدني. والخبر صححه البوصيري في(مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه2/81)، فقال: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات، رواه الحاكم، والبيهقي...قال المنذري في "كتاب الترغيب": وإسحاق هذا مدني لا يعرف قلت-أي البوصيري-قال الذهبي في "الكاشف": صدوق. وذكره ابن حبان في "الثقات"...قال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو زرعة: ثقة. وباقي رجال الإسناد على شرط البخاري. أنتهى كلام البوصيري. لكن ضعفه الألباني في(الإرواء 4/41)على اعتبار أنه عبيد الله بن إسحاق أبى المهاجر, وأظنه قال ذلك تبعا لابن حجر في (تهذيب التهذيب1/243).

      قلت: وله شاهد حسن من حديث أبي هريرة مرفوعا :"ثلاثة لا ترد دعوتهم, الصائم حين يفطر,والإمام العادل,ودعوة المظلوم يرفعها الله فوق الغمام وتفتح لها أبواب السماء ويقول الرب: وعزتي لأنصرك ولو بعد حين" (رواه الترمذي5/470رقم3598. وقال: هذا حديث حسن).

      وله شاهد آخر صحيح من حديث أنس مرفوعا: "ثلاث دعوات لا ترد: دعوة الوالد، ودعوة الصائم، ودعوة المسافر" (رواه البيهقي الكبرى3/481رقم6392-وابن عساكر في معجم شوخه1/338رقم405). وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة رقم1797. [↑](#footnote-ref-1151)
1152. -وهذا يقتضي أن الدعاء بعد الفطر لا قبله، وقول المصنف: عند فطره، يحتملهما (انظر: مطالب أولي النهى2/207). وقد جاء في "فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية"(9/31) إجابة على سؤال: ما المقصود بدعاء الصائم عند فطره، هل يقصد دعاء الصائم قبل الإفطار بلحظات، أم بعد الإفطار مباشرة ؟ فكانت الإجابة: أن الدعاء يكون قبل الإفطار وبعده؛ لأن كلمة:(عند) تشمل الحالتين. أهـ. [↑](#footnote-ref-1152)
1153. - قال المناوي في (التيسير بشرح الجامع الصغير1/337): لأن الصوم يكف شهواته فإذا تركها صفا قلبه وتوالت عليه الأنوار، فاستجيب له عند الإفطار. [↑](#footnote-ref-1153)
1154. -وهو حديث حسن: أنظر تخريج أثر الباب. [↑](#footnote-ref-1154)
1155. - بعض من حديث: رواه أحمد13/410رقم 8044-الترمذي5/470رقم 3598. وقال: هذا حديث حسن- وابن ماجه 1/557رقم1752- وابن خزيمة3/199رقم1901- وابن حبان 8/215رقم3428. وحسنة ابن الملقن في البدر المنير5/152. لكن ضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة3/353رقم1359. [↑](#footnote-ref-1155)
1156. -سنن أبي داود2/306رقم 2358- البيهقي في الشعب 5/406رقم3619-شرح السنة للبغوي 6/265رقم1740.

      ومعاذ بن زهرة : من التابعين. روى له أبو داود، قال ابن حجر: أرسل حديثا فوهم من ذكره في الصحابة (انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب10/190-تهذيب الكمال28/122). وعليه فالحديث مرسل, والله أعلم. [↑](#footnote-ref-1156)
1157. - نيل الأوطار4/262. [↑](#footnote-ref-1157)
1158. -أخرجه الطبراني في الدعاء 1/286رقم918، والأوسط7/398رقم7549. قال الهيثمي في مجمع الزوائد3/156رقم4888: رواه الطبراني...وفيه داود بن الزبرقان، وهو ضعيف.أ ه. وضعفه ابن حجر في التلخيص الحبير2/445رقم912، والألباني في ضعيف الجامع1/90رقم631. [↑](#footnote-ref-1158)
1159. -سنن أبي داود2/306رقم2357-مسند البزار12/24رقم5395-الكبرى للنسائي3/374رقم3315- المعجم الكبير للطبراني 13/308رقم14097-عمل اليوم والليلة 1/429رقم478-سنن الدارقطني3/156رقم2279، وقال: حديث حسن- المستدرك 1/584رقم1536,وقال: على شرطها(لم يعقب عليه الحافظ الذهبي). وحسنه الألباني في صحيح أبي داود7/124رقم2041. [↑](#footnote-ref-1159)
1160. -مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر, لشيخي زاده 1/248-حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح683- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق, ص:342. [↑](#footnote-ref-1160)
1161. -فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين2/168-حاشية الجمل2/329. [↑](#footnote-ref-1161)
1162. - الفروع 5/36-المبدع 3/42-كشاف القناع 2/332. [↑](#footnote-ref-1162)
1163. -مواهب الجليل شرح مختصر خليل 2/399. وقد عبر المالكية عن دلك الاستحباب بالندب [↑](#footnote-ref-1163)
1164. - المجموع للنووي 6/363. [↑](#footnote-ref-1164)
1165. -كشف الأسرار للبزدوي2/300-الإبهاج في شرح المنهاج, السبكي1/57-حاشية العطار حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع1/126. [↑](#footnote-ref-1165)
1166. -البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي1/378- التحرير شرح التحبير للمرداوي2/982. [↑](#footnote-ref-1166)
1167. - الواضح في أصول الفقه لابن عقيل4/151. [↑](#footnote-ref-1167)
1168. - علم أصول الفقه, عبد الوهاب خلاف, ص111. [↑](#footnote-ref-1168)
1169. - انظر: "الأشباه والنظائر" للسبكي, 2/92-البحر المحيط للزكشي1/377-الـمهذب في أصول الفقه للنملة1/236. [↑](#footnote-ref-1169)
1170. - لأنه نكره في سياق الإثبات، والنكرة في سياق الإثبات من صيغ المطلق. والمطلق: هو المتناول لواحد لا بعينه باعتبار حقيقة شاملة لجنسه، وقد عرفه بعض الأصوليين بأنه النكرة في سياق الإثبات (انظر: الإحكام للآمدي3/3-كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري شرح أصول البزدوي2/24-الـمطلق والمقيد لحمد الصاعدي، ص:113-129). [↑](#footnote-ref-1170)
1171. -الحُلي: جمع: حَلْي وقُرِئَ: (مِنْ حُلِيِّهِمْ) [الأعراف:148] بِضَمِّ الْحَاءِ وَكسرِهَا، وهو مَا لُبس من ذهب أَو فضَّة أَو جَوْهَر. (جمهرة اللغة لابن دريد1/572-مقاييس اللغة 2/95-مختار الصحاح، ص:80, مادة :ح ل ا). [↑](#footnote-ref-1171)
1172. -مصنف ابن أبي شيبة2/382رقم10165.بسند رجاله ثقات. [↑](#footnote-ref-1172)
1173. -مسند الشافعي1/227رقم626-مزيد النعمة لجمع أقوال الأئمة، لحسين بن محمد المحلي1/207. [↑](#footnote-ref-1173)
1174. -جَدْعُ الأنف: هو قَطْعه. (انظر: الصحاح، ص:54, مادة: ج د ع). [↑](#footnote-ref-1174)
1175. -شرح السنة للبغوي 6/50. [↑](#footnote-ref-1175)
1176. -اختلاف الأئمة العلماء لابن هبيرة1/250. [↑](#footnote-ref-1176)
1177. -المِنْطَقة: التي يُشَدُّ بها الرجلُ وَسَطه. انظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم, نشوان بن سعيد الحميرى10/6643. [↑](#footnote-ref-1177)
1178. -الطِّراز، بِالْكَسرِ: عَلَمُ الثوبِ، فارسي مُعرب (تاج العروس 15/196, مادة: ط ر ز). [↑](#footnote-ref-1178)
1179. -نقد مراتب الإجماع لابن تيمية، ص:291. [↑](#footnote-ref-1179)
1180. -اختلاف الأئمة العلماء1/250- بداية المجتهد2/11. [↑](#footnote-ref-1180)
1181. -العُروضُ: الأمتعةُ التي لا يدخلها كيلٌ ولا وزن، ولا تكون حيواناً ولا عَقاراً (الصحاح3/1083, مادة: ع ر ض). [↑](#footnote-ref-1181)
1182. -بداية المجتهد2/11. [↑](#footnote-ref-1182)
1183. -في المسألة ثلاثة أقوال أخرى: (الأول): فيه الزكاة سنة واحدة، وهو رواية عن أنس (الأموال لابن زنجويه3/979رقم1795)، وجابر بن عبد الله (السنن والآثار للبيهقي6/139رقم8284). (القول الثاني): زكاته عاريته. وهو رواية عن ابن عمر (السنن الكبرى للبيهقي 4/236رقم 7551)، والشعبي (مصنف عبد الرزاق 4/81رقم 7045). (القول الثالث): أنه يجب فيه إما الزكاة وإما العارية، وهو ما ذهب إليه ابن القيم، وحكاه وجها في مذهب الإمام أحمد (الطرق الحكمية، ص:219). ولكني أعرضت عن ذكر هذه الأقوال في الأصل لضعف نصيبها من الأدلة أثرا ونظرا. كما أنها تدور في فلك القولين الأساسيين في المسألة. [↑](#footnote-ref-1183)
1184. -مصنف ابن أبي شيبة 2/382رقم10160-الأموال لابن زنجويه 3/974رقم1764- السنن الكبرى للبيهقي 4/234رقم7434. [↑](#footnote-ref-1184)
1185. - الأموال لابن زنجويه3/974رقم1765. تحقيق: شاكر ذيب فياض, مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية: السعودية,,ط1، 1406ه. [↑](#footnote-ref-1185)
1186. -مصنف ابن أبي شيبة 2/382رقم10164. [↑](#footnote-ref-1186)
1187. -الأموال لابن زنجويه3/376رقم1770-مصنف ابن أبي شيبة 2/382رقم10166. [↑](#footnote-ref-1187)
1188. -الأموال لابن زنجويه3/376رقم1774. [↑](#footnote-ref-1188)
1189. -المرجع السابق3/976رقم1796. [↑](#footnote-ref-1189)
1190. -المبسوط1/192-بدائع الصنائع 2/17- البناية شرح الهداية3/377. [↑](#footnote-ref-1190)
1191. - مختصر المزني 8 /145-الحاوي 3/271- المجموع6/35. [↑](#footnote-ref-1191)
1192. -شرح الزركشي على مختصر الخرقي 2/498-الكافي 1 /406. وقد اختارها من المعاصرين من الحنابلة: ابن باز وابن العثيمين-رحمهما الله (انظر: مجموع فتاوى ابن باز 4/124-الشرح الممتع لابن عثيمين6/274). [↑](#footnote-ref-1192)
1193. -التفسير الكبير للرازي 16/38-المبسوط للسرخسي 1/192-تبيين الحقائق 1/227-أحكام القرآن للطحاوي4/303-304. [↑](#footnote-ref-1193)
1194. -جزء من حديث عن أبي أمامة . وتمامه ,قال: سمعت رسول الله يقول:" إنه لا نبي بعدي، ولا أمة بعدكم، ألا فاعبدوا ربكم، وصلوا خمسكم، وصوموا شهركم، وأدوا زكاة أموالكم طيبة بها أنفسكم، وأطيعوا أمراءكم، تدخلوا جنة ربكم". (أخرجه: أحمد في المسند36/486 رقم 22161- والترمذي1/755رقم 616), وقال: حسن صحيح- النسائي في الكبرى3/26رقم2268- والحاكم1/52رقم19, وقال: صحيح على شرط مسلم, ووافقه الذهبي. وصححه الألباني في السلسة الصحيحة 2/525رقم686. [↑](#footnote-ref-1194)
1195. -فاطمة بنت قيس بن خالد(ت: 50 هـ ), القرشية الفهرية, أخت الضحاك بن قيس الأمير: صحابية، من المهاجرات الأُول. لها رواية للحديث. كانت ذات عقل وكمال، وفي بيتها اجتمع أصحاب الشورى عند مقتل عمر.(ترجمتها في: الطبقات لخليفة بن خياط, ص: 627-أسد الغابة 7/224رقم7193-الإصابة لابن حجر8/276). [↑](#footnote-ref-1195)
1196. -سنن ابن ماجه,كتاب الزكاة, باب: ما أدي زكاته ليس بكنز 1/570رقم1789- شرح معاني الآثار للطحاوي 2/27رقم3034. وضعفه ابن الملقن في البدر المنير 3/101، وابن حجر في التلخيص الحبير2/356، والألباني في ضعيف الجامع 1/708. [↑](#footnote-ref-1196)
1197. -سنن ابن ماجه,كتاب الزكاة,باب: من استفاد مالا 1/571رقم1792- والبيهقي في الكبرى,كتاب: الزكاة, باب:لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول 4/160رقم 7274-سنن الترمذي, كتاب الزكاة,باب:ما جاء لا زكاة على المال المستفاد حتى يحول عليه الحول 2/18رقم631- والبغوي في شرح السنة 6/28رقم1576- والطبراني في الكبير25/137. والحديث صححه بعض أهل العلم موقوفا (انظر: تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي3/19رقم1483-نصب الراية2/330-التحجيل في تخريج ما لم يخرج من الأحاديث والآثار في إرواء الغليل للطّريفي1 /122). وصححه الألباني مرفوعا من حديث عائشة كما في صحيح الجامع2/1247رقم7490. [↑](#footnote-ref-1197)
1198. -المبسوط 1/192. [↑](#footnote-ref-1198)
1199. -الرِّقَة (بفتح الراء): هي الدراهم المضروبة من الفضة. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر2/254. [↑](#footnote-ref-1199)
1200. -رواه أحمد 2/118رقم711- وأبو داود,كتاب الزكاة,باب في زكاة السائمة2/101رقم1574- والترمذي,كتاب: الزكاة, باب: ما جاء في زكاة الذهب والورق 2/9رقم620، ونقل الترمذي عن البخاري أنه صححه. وصححه الدارقطني موقوفا عن علي كما في العلل3/156-161. وصححه الألباني في صحيح الجامع 2/806رقم4371. [↑](#footnote-ref-1200)
1201. - جزء من حديث طويل في بيان بعض أصناف الزكاة وأنصبتها، رواه الدراقطني في السنن, كتاب الزكاة, باب: وجوب زكاة الذهب والورق والماشية والثمار والحبوب 2/273رقم1902- وابن زنجويه في الأموال 3/987رقم1804. بسند ضعيف. لكن صححه الألباني بشواهده (انظر: إرواءالغليل3/813-292). [↑](#footnote-ref-1201)
1202. - جزء من حديث متفق عليه عن أبي سعيد الخدري: صحيح البخاري,كتاب: الزكاة, باب: ما أدي زكاته فليس بكنز 2/107رقم1405-صحيح مسلم, كتاب: الزكاة 2/673رقم979. [↑](#footnote-ref-1202)
1203. - شرح الزركشي على مختصر الخرقي2/498. [↑](#footnote-ref-1203)
1204. -الـمَسَكَتان: مثنى (الـمَسَكَة)، وهي السوار، والجمع: مَسَك (شمس العلوم ودواء كلام العرب 9/6292, مادة: م س ك). [↑](#footnote-ref-1204)
1205. -ورد هذا الحديث بروايات شتى، منها:"جاءت امرأتان من أهل اليمن إلى رسول الله ،وعليهما أسورة من ذهب، فقال:" أتحبان أن يسوركما الله بأسورة من نار؟" قالتا: لا. قال: "فأديا حق هذا". وفي رواية أخرى: أن امرأتين يمانيتين، أتتا رسول الله ، فرأى في أيديهما خواتم من ذهب. فقال:" أتؤديان زكاته؟" قالتا: لا. فقال:" أيسركما أن يختمكما الله يوم القيامة بخواتيم من نار؟"، أو قال: "أيسركما أن يسوركما، يوم القيامة بسوارين من نار؟" قالتا: لا. قال: "فأديا زكاته". (أخرجه: أحمد في المسند 11/502رقم6900- وأبو داود,كتاب: الزكاة, باب: الكنز ما هو؟ وزكاة الحلي 2/95رقم1563-والنسائي في السنن الكبرى, كتاب الزكاة, زكاة الحلي3/27رقم2270– والترمذي في سننه,كتاب: الزكاة, باب: ما جاء في زكاة الحلي 2/22رقم637، وقال الترمذي: لا يصح في هذا الباب عن النبي شيء. وقد اختلف أهل العلم في الحكم عليه، فضعفه الترمذي-كما سبق-، وابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق3/71. لكن صححه ابن =القطان في بيان الوهم والإيهام5/366، والـمنذري فيما نقله عنه الزيلعي في نصب الراية2/370, وابن الـملقن في البدر المنير5/566. الحديث لا يقل عن درجة الحسن. أما تضعيف الترمذي وابن عبد الهادي فقد رده ابن حجر بقوله: لفظ أبي داود أخرجه من حديث حسين المعلم، وهو ثقة عن عمرو. وفيه رد على الترمذي حيث جزم بأنه لا يعرف إلا من حديث ابن لهيعة والمثنى بن الصباح عن عمرو، وقد تابعهم حجاج بن أرطاة أيضا. ثم نقل ابن حجر عن البيهقي قوله: وقد انضم إلى حديث عمرو بن شعيب حديث أم سلمة وحديث عائشة وحديث أسماء بنت يزيد (انظر: التلخيص الحبير2/384). وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود5/283. [↑](#footnote-ref-1205)
1206. -سنن أبي داود,كتاب: الزكاة, باب: الكنز, وما هو؟ 2/95رقم1564- سنن الدارقطني, كتاب: الزكاة, باب: ما أدي زكاته فليس بكنز 2/496رقم1950- الـمستدرك1/547رقم1438، وقال: على شرط البخاري, وسكت عنه الذهبي. وصححه البيهقي فيما نقله عنها ابن عبد الهادي في المحرر1/376رقم578.

      والأوضاح: هي حُلَي من الدراهم الصحاح (مختار الصحاح, ص314, مادة: و ض ح). [↑](#footnote-ref-1206)
1207. - فَتَخَاتٍ من وَرِقٍ: الفتخات جمع فَتَخَة(بالتحريك)، وهي الخواتيم لا فصوص لها، تجعلها المرأة في يديها، وقيل في الرجلين. والورق: هي الدراهم المضروبة من الفضة. (انظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض2/145). [↑](#footnote-ref-1207)
1208. -سنن أبي داود,كتاب الزكاة, باب: الكنز ما هو؟ وزكاة الحلي 2/95رقم1565-المستدرك1/547رقم 1437، وقال: صحيح على شرطهما، ووافقه الذهبي-سنن الدارقطني,كتاب: الزكاة, باب: زكاة الحلي 2/497رقم1951، وقال: محمد بن عطاء مجهول- السنن الكبرى للبيهقي,كتاب: الزكاة, باب: سياق أخبار وردت في زكاة الحلي 4/235رقم7547. ورد البيهقي قول الدارقطني بجهالة محمد بن عمرو, فقال: هو محمد بن عمرو بن عطاء, وهو معروف, مشيرا بذلك إلى تصحيحه. وقد أشار ابن القطان إلى تصحيحه في بيان الوهم والإيهام 5/367، وصححه الزيلعي في نصب الراية2/371، وابن حجر في التلخيص الحبير2/390. [↑](#footnote-ref-1208)
1209. -أخرجه أحمد 45/586رقم27613- البيهقي في معرفة السنن والآثار6/142رقم8292. وحسن إسناده الهيثمي في مجمع الزوائد 3/67رقم4355. لكن الراجح أن إسناده ضعيف، وهو ما ذهب إليه جمع من أئمة الحديث (انظر: تنقيح التحقيق للذهبي1/342-نصب الراية 2/372-تمام المنة للألباني, ص:361). [↑](#footnote-ref-1209)
1210. - سنن الدارقطني, كتاب: الزكاة,باب: زكاة الحلي2/499رقم1952, وضعفه. وأشار إلى ذلك ابن حجر في (الدراية في تخريج الهداية 1/259). [↑](#footnote-ref-1210)
1211. -أخرجه الدراقطني,كتاب: الزكاة, باب: زكاة الحلي 2/499رقم1954، عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس. وقال: أبو حمزة - هذا- ميمون، ضعيف الحديث. ونقل الشوكاني في (الفوائد المجموعة, ص:61) عن البيهقي قوله: باطل لا أصل له. وضعفه الألباني في إرواء الغليل3/284رقم817. [↑](#footnote-ref-1211)
1212. -أخرجه الدارقطني,كتاب: الزكاة, باب: زكاة الحلي 2/503رقم 1962، من طريق يحيى بن أبي أنيسة، عن حماد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود. وقال: يحيى بن أبي أنيسة متروك. وهذا وهمٌ منه-رحمه الله- والصواب أنه مرسل موقوف (انظر:إتحاف المهرة1/374-نصب الراية 2/373). [↑](#footnote-ref-1212)
1213. -سنن الدارقطني,كتاب: الزكاة, باب: زكاة الحلي 2/501رقم1958، وقال: هذا وهم، والصواب عن إبراهيم، عن عبد الله هذا مرسل موقوف. أ ه. [↑](#footnote-ref-1213)
1214. -تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق 1/277. [↑](#footnote-ref-1214)
1215. - المصدر السابق نفس الموضع. [↑](#footnote-ref-1215)
1216. -بدائع الصنائع2/17. [↑](#footnote-ref-1216)
1217. - البناية شرح الهداية3/378. [↑](#footnote-ref-1217)
1218. -موطأ مالك رواية محمد بن الحسن1/116رقم329-الأموال لابن زنجويه3/376رقم1782-معرفة السنن والآثار6/139رقم8276. [↑](#footnote-ref-1218)
1219. -موطأ مالك2/352رقم 859-الأموال لابن زنجويه 3/376رقم1780-مصنف ابن أبي شيبة2/383رقم10173. [↑](#footnote-ref-1219)
1220. -معرفة السنن والآثار6/139رقم8282-مصنف ابن أبي شيبة 2/383 رقم10178. [↑](#footnote-ref-1220)
1221. -الأموال لابن زنجويه 3/376رقم1787-معرفة السنن والآثار6/139رقم8283. [↑](#footnote-ref-1221)
1222. -الأموال لابن زنجويه3/376رقم1778-معرفة السنن والآثار6/139رقم8279. [↑](#footnote-ref-1222)
1223. -المدونة في الفقه المالكي1/305-المقدمات الممهدات1/294-مواهب الجليل في شرح مختصر خليل2/299. [↑](#footnote-ref-1223)
1224. -مختصر المزني 8/145-الحاوي3/271- البيان في مذهب الشافعي3/297. قلت: لم يجزم الشافعي بسقوط الزكاة في حلي النساء، لكنه قال-كما في الأم2/44-: وقد قيل في الحلي صدقة، وهذا ما أستخير الله فيه. قال الربيع: قد استخار الله فيه, أخبرنا الشافعي: وليس في الحلي زكاة. أهـ. وهو خلاف ما ذهب إليه الجويني في (نهاية المطلب 3/281)، حيث جزم بأن الحلي فيه زكاة. [↑](#footnote-ref-1224)
1225. -مسائل أحمد رواية صالح 2/27-الكافي في فقه الإمام أحمد1/406-الإنصاف3/183. [↑](#footnote-ref-1225)
1226. - الكافي في فقه أهل المدينة1/286- التاج والإكليل3/151-مواهب الجليل2/299-الشرح الكبير للدرير1/460. [↑](#footnote-ref-1226)
1227. - المعونة على مذهب عالم المدينة, للقاضي عبد الوهاب المالكي1/377,376- مناهج التحصيل في شرح المدونة, لأبي الحسن الرجراجي 2/195, 196. [↑](#footnote-ref-1227)
1228. -وقد حد بعض الشافعية هذه الكراهة بأن تكون قد اتخذته المرأة على سبيل السَرَف والخُيلاء، مما لم تجر به العادة، لا مما يُقصد به التحلي للزوج لإثارة شهوته، فيكون دافعا على التناسل والتناكح...أو كان مكروها كالتضبيب القليل للزينة، فتجب فيه الزكاة؛ لأنه عَدَلَ به عن أصله، بفعل غير مباح, فسقط حكم فعله وبقى علي حكم الأصل(انظر: المجموع6/32-أسنى المطالب1/380). [↑](#footnote-ref-1228)
1229. -المغني3/42-الشرح الكبير 2/607-الفروع لابن مفلح 4/141. [↑](#footnote-ref-1229)
1230. -المثقال هو دينار من الذهب، ودينار الذهب يساوي 4,25جرام (انظر: المكاييل والموازين الشرعية، علي جمعة، ص:95). [↑](#footnote-ref-1230)
1231. -هذا قول ابن حامد من الحنابلة، وقد احتج لذلك بقول جابر بن عبد الله لما سأل عن الحلي، هل فيه زكاة؟ فقال: لا. فقيل له: ألف دينار؟ فقال: إن ذلك لكثير. ولأنه يخرج إلى السرَفِ والخُيلاء، ولا يحتاج إليه في الاستعمال. وقد رد ابن قدامة هذا القول، فقال: والأول أصح-أي سقوط الزكاة في حلي النساء بدون تقييد لمقداره-؛ لأن الشرع أباح التحلي مطلقا من غير تقييد، فلا يجوز تقييده بالرأي والتحكم، وحديث جابر ليس بصريح في نفي الوجوب. وإنما يدل على التوقف، ثم قد روي عنه-أي جابر-خلافه، فروى الجوزجاني بإسناده عن أبي الزبير، قال: سألت جابر بن عبد الله، عن الحلي فيه زكاة؟ قال: لا. قلت: أن الحلي يكون فيه ألف دينار. قال: وإن كان فيه، يعار ويلبس. ثم إن قول جابر قول صحابي خالفه غيره ممن أباحه مطلقا بغير تقييد، فلا يبقى قوله حجة، والتقييد بالرأي المطلق والتحكم غير جائز.(انظر: المغني3/43). وأثر جابر بن عبد الله السابق أخرجه: الشافعي في(الأم1/228رقم629) -وعبد الرزاق في المصنف4/81رقم7046-والبيهقي في الكبرى4/233رقم7539. [↑](#footnote-ref-1231)
1232. -متفق عليه: صحيح البخاري,كتاب: الزكاة,باب: ليس على المسلم في عبده صدقة 2/102رقم1463-صحيح مسلم,كتاب: الزكاة, باب: لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه 2/657رقم982. [↑](#footnote-ref-1232)
1233. -هو ما كان مُعدا من المال لا للتجارة. (انظر: مقاييس اللغة 5/29, مادة: ق ن ا). [↑](#footnote-ref-1233)
1234. -لم أجده مرفوعا فيما بين يدي من المصادر. لكن عزاه بن الملقن في(البدر المنير5/569)، وابن حجر في (التلخيص الحبير2/386): إلى البيهقي في (معرفة السنن والآثار) ونقلا عنه أنه قال: لا أصل له. وضعفاه. والثابت أنه موقوف على عبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله. وصححه الألباني موقوفا عن جابر، وقال على شرط مسلم (إرواء الغليل3/295). [↑](#footnote-ref-1234)
1235. - فرُيعة (وقيل الفارعة) بنت أبي أُمامة, أسعد بن زرارة الأنصاري: صحابية أنصاري, كان أبوها أوصى بها وبأختيها حبيبة وكبشه إلى النبي –صلى الله عليه وسلم- فزوجها رسول من نُبَيْط بن جابر. (أسد الغابة7/228- الاستيعاب لابن عبد البر4/1889). [↑](#footnote-ref-1235)
1236. -الرِّعَاث: الْقِرَطَةُ، وَاحِدَتُهَا رَعْثَةٌ (مقاييس اللغة2/410، مادة: ر ع ث). [↑](#footnote-ref-1236)
1237. -استدل به الماوردي في الحاوي3/273، على سقوط زكاة الحلي. ولم أجده فيما بين يدي من المصادر، والظاهر أنه لا أصل له.

      وفُرَيعة: هي بنت أسعد بن زرارة. ذكرها أبو نعيم في معرفة الصحابة6/3424، وابن حجر في الإصابة 8/279.ولم يُذكرا أن لها رواية عن النبي. [↑](#footnote-ref-1237)
1238. - ثياب البذلة: ما يُمتهن من الثياب في الخدمة، وبَذَل الثوب وابتذله:لبسه في أوقات الخدمة والامتهان. (انظر: التوقيف على مهمات التعاريف لزين الدين المناوي, ص73). [↑](#footnote-ref-1238)
1239. -الكافي في فقه الإمام أحمد1/406-شرح الزركشي على مختصر الخرقي2/502 [↑](#footnote-ref-1239)
1240. -موطأ مالك1/250رقم10–الأم للشافعي2/44. [↑](#footnote-ref-1240)
1241. -نصب الراية للزيلعي2/375-الدراية لابن حجر1/259-المقاصد الحسنة للسخاوي1/378-كشف الخفاء للعجلوني1/502. وهذا القول ذكره أبو بكر الأثرم عن أحمد، لكن لم أجده في "سؤالاته لأحمد"، ولا في غيره. [↑](#footnote-ref-1241)
1242. -الأم للشافعي2/3- المقدمات الممهدات1/273- المغني3/3. [↑](#footnote-ref-1242)
1243. - هذا القول ذهب إليه ابن داود الظاهري مستدلا بالمعنى اللغوي للكنز، وهو كل مال مدفون. نقله عنه الشافعية في ثنايا ردهم على من أوجب زكاة الحلي مستدلا بهذه الآية. (أنظر:الحاوي3/72-المجموع6/13). وهذا هو أحد معاني الكنز في اللغة، قال ابن منظور: الكنز اسم للمال إذا أحرز في وعاء ولما يُحرز فيه، وقيل: الكنز المال المدفون (لسان العرب 5/401, مادة: ك ن ز). وابن داود هو: محمد بن داود، الفقيه الظاهري. أصله من أصبهان. عاش ومات ببغداد. من مصنفاته (الوصول إلى معرفة الأصول). وهو ابن الإمام داود بن علي الظاهري الّذي يُنسب إليه المذهب الظاهري (ترجمته في: المنتظم لابن الجوزي13/98-العبر للذهبي 1/433-شذرات الذهب لابن العماد 3/412). [↑](#footnote-ref-1243)
1244. -صحيح البخاري2/106رقم1404. [↑](#footnote-ref-1244)
1245. -الأم للشافعي1/223رقم612-الأموال لابن زنجويه3/1235رقم2353- السنن الكبرى للبيهقي 4/139رقم7230. [↑](#footnote-ref-1245)
1246. -المغني3/42. [↑](#footnote-ref-1246)
1247. -سبق, انظر ص:218 وما بعدها. [↑](#footnote-ref-1247)
1248. - المجموع6/335-شرح الزركشي على مختصر الخرقي2/500. [↑](#footnote-ref-1248)
1249. -كان دخول أهل اليمن في الإسلام قريبا من سنة 9ه بدليل ما ذكر في كثير من كتب السير من أن النبي بعث معاذ بن جبل إلى اليمن في ربيع الآخر من سنة 9ه ,قبل حجة الوداع .وقد بوب البخاري على ذلك في (صحيحه5/161):كتاب المغازي, باب: بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع (انظر كذلك :المنتظم لابن الجوزي 4/264-البداية والنهاية 5/115). [↑](#footnote-ref-1249)
1250. -سبق, ص221. [↑](#footnote-ref-1250)
1251. -الشرح الممتع لابن عثيمين6/130. [↑](#footnote-ref-1251)
1252. - أيام التشريق: هي ثلاثة أيام بعد يوم النحر، و هو ليس منها، وجمهور العلماء خلافا لمالك-يرون أنها هي التي ذكرها في قوله:" وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُوداتٍ"[البقرة:203]. وقد كان مالك-رحمه الله-يرى أنها هي الأيام المعدودات في قوله :(وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُوماتٍ عَلى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعامِ)[الحج:29], وروي كذلك عن ابن عمر. وهذه الأيام الثلاث:

      أولها: (يوم القَر)، وهو اليوم الحادي عشر من ذي الحجة، يُستَقر فيه بمنى.

      والثاني: يوم النفْر الأول، لأن الناس ينفرون في هذا اليوم من منى.

      والثالث: هو يوم الثالث عشر، وهو يوم النفر الثاني.

      انظر: تفسير القرطبي3/1-تفسير ابن كثير1/560-التمهيد12/130).

      وقد سُميت بذلك لأنهم كانوا يُشَرقون فيها لحوم الأضاحي، أي: يقددونها ويقطعونها وينشرونها للشمس. وقيل: سميت-كذلك-لأن المشركين كانوا يقولون: أشرق ثَبِيْر كيما نُغِير. وثبير: جبل بمنى، أي: ادخل أيها الجبل في الشروق، وهو ضوء الشمس.كيما نُغِير: أي ندفع للنحر. (انظر: تفسير غريب ما في الصحيحين للأزدي1/468-النهاية في غريب الحديث والأثر2/464). [↑](#footnote-ref-1252)
1253. -موطأ مالك3/551رقم1395-مسند أحمد 29/302رقم17767-سنن أبي داود2/320رقم 2418-صحيح ابن خزيمة 4/313رقم2961-المستدرك1/600رقم 1590.قال النووي في (المجموع6/442): رواه أبو داود وغيره بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم.أ ه. وصححه الألباني في صحيح أبي داود7/177. [↑](#footnote-ref-1253)
1254. - صحيح مسلم, كتاب الصيام, باب: تحريم صوم أيام التشريق 2/800رقم1142. [↑](#footnote-ref-1254)
1255. -بداية المجتهد2/72. [↑](#footnote-ref-1255)
1256. -التمهيد10/267. [↑](#footnote-ref-1256)
1257. -مصنف ابن أبي شيبة 3/393رقم 15259. [↑](#footnote-ref-1257)
1258. -وهو الأثر الذي معنا في أصل المطلب. [↑](#footnote-ref-1258)
1259. -مصنف ابن أبي شيبة 3/393رقم15260. [↑](#footnote-ref-1259)
1260. -بدائع الصنائع2/78- الكافي في فقه أهل المدينة1/350- الحاوي 3/455- الهداية على مذهب أحمد1/164-المحلى4/451. [↑](#footnote-ref-1260)
1261. - الإقناع للماوردي :81. [↑](#footnote-ref-1261)
1262. -المحلى 4/451. [↑](#footnote-ref-1262)
1263. -شرح السنة6/652. [↑](#footnote-ref-1263)
1264. -صحيح البخاري 3/43رقم1996-مسند ابن الجعد1/385رقم2636-مصنف ابن أبي شيبة 3/435رقم15733. [↑](#footnote-ref-1264)
1265. -وهو الأثر محل البحث. [↑](#footnote-ref-1265)
1266. -صحيح البخاري 3/43رقم1996-مصنف ابن أبي شيبة 3/435رقم15732-15735. [↑](#footnote-ref-1266)
1267. - المغني3/170. [↑](#footnote-ref-1267)
1268. -شرح مسلم 8/17. [↑](#footnote-ref-1268)
1269. -سنذكرها من خلال عرض باقي المطلب. [↑](#footnote-ref-1269)
1270. - أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن 5/158.

      والشنقيطي هو: محمد الأمين بن محمد المختار(ت:1393هـ): العلام المفسر ,من(موريتانيا). ولد وتعلم بها, وحج عام(1367هـ). ثم استقر بالمدينة مدرسا بالجامعة الإسلامية بالمدينة. له كتب، منها (أضواء البيان في تفسير القرآن). انظر: مشاهير علماء نجد, ص: 517- الأعلام للزركلي6/45. [↑](#footnote-ref-1270)
1271. - ينقسم النسك بحسب ما يقصد المحرم أداءه إلى ثلاثة أقسام: الإفراد أو التمتع أو القران:

      فالإفراد: أن ينوي في إحرامه الحج فقط، أو العمرة فقط.

      القِران: أن يجمع بين النسكين (الحج والعمرة). وهو عند الحنفية: أن يجمع بينهما في أشهر الحج، متصلا أو منفصلا قبل أكثر طواف العمرة، ولو من مكة. وعند المالكية: أن يحرم بهما معا، بنية واحدة، أو نيتين مرتبتين يبدأ فيهما بالعمرة، أو يحرم بالعمرة ويردف الحج عليها قبل طوافها أو بطوافها. وعند الشافعية: أن يحرم بهما جميعا، أو يحرم بعمرة في أشهر الحج ثم يدخل الحج عليها قبل الطواف. ومثله عند الحنابلة إلا أنهم لم يشترطوا الإحرام في أشهر الحج.

      التمتع: عند الحنفية: فهو الترفق بأداء النسكين في أشهر الحج في سنة واحدة، من غير إلمام بينهما بأهله إلماما صحيحا. والإلمام الصحيح: هو الذي يكون في حالة تحلله من عمرته، وقبل شروعه في حجته. وقال المالكية: هو أن يحرم بعمرة، ثم يحل منها في أشهر الحج، ثم يحج بعدها. وعند الشافعية: أن يحرم بالعمرة من ميقات بلده ويفرغ منها ثم ينشئ حجا. وعند الحنابلة: أن يحرم بعمرة في أشهر الحج ثم يحرم بالحج من أين شاء بعد فراغه منها. وعلى كل من المتمتع والقارن دم واجب لأنه جمع بين نسكين في سفرة واحدة.

      (انظر: المبسوط4/25-خلاصة الجواهر الزكية في فقه المالكية ص45-الغرر البهية 2/307-مطالب أولي النهى 2/306-المحرر1/235). [↑](#footnote-ref-1271)
1272. - الأصل المعروف بالمبسوط للشيباني2/217-بدائع الصنائع2/78-البحر الرائق شرح كنز الدقائق2/277. [↑](#footnote-ref-1272)
1273. -الحاوي 3/455-الـمهذب1/346-نهاية المطلب4/74. [↑](#footnote-ref-1273)
1274. -مختصر الخرقي, ص:51- الهداية على مذهب الإمام أحمد1/164. [↑](#footnote-ref-1274)
1275. -المحلى4/451. [↑](#footnote-ref-1275)
1276. -بدائع الصنائع2/78. [↑](#footnote-ref-1276)
1277. -كعب بن مالك بن عمرو، الأنصاري(ت:50 هـ): صحابي، شاعر. اشتهر في الجاهلية. شهد أكثر الوقائع مع النبي . ولما قتل عثمان قعد عن نصرة علي , ولم يشهد حروبه، وعَمِي في آخر عمره (معجم الصحابة للبغوي5/104-الإصابة5/475). [↑](#footnote-ref-1277)
1278. - أوس بن الحَدَثَان، يعد في أهل المدينة: روى عن النَّبِيّ ، ورَوَى عنه ابنه مالك بن أوس (ترجمته في: معرفة الصحابة لأبي نعيم1/304-الاستيعاب1/119). [↑](#footnote-ref-1278)
1279. -صحيح مسلم, كتاب الصيام, باب: تحريم صوم أيام التشريق 2/800رقم1142. [↑](#footnote-ref-1279)
1280. -مسند أحمد 28/605رقم17379-سنن أبي داود, كتاب الصوم, باب:صيام أيام التشريق 2/320رقم 2419-سنن الترمذي, أبواب الصوم,باب:ما جاء في كراهية الصوم في أيام التشريق 2/135رقم773، وقال: حسن صحيح- المستدرك1/600رقم1586, وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.وصححه كذلك ابن حجر في تغليق التعليق2/385. [↑](#footnote-ref-1280)
1281. -عمرو بن سُليم، الأنصاري الزرقي (ت: 104هـ): ثقة من كبار التابعين، قيل له رؤية. روى له أصحاب الكتب الستة (انظر: مشاهير علماء الأمصار1/207-تاريخ الإسلام2/1150-الإصابة 5/227). [↑](#footnote-ref-1281)
1282. -مسند أحمد2/194رقم 824-التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة 2/804رقم 3480-السنن المأثورة للشافعي320رقم347. قلت: رجاله رجال الصحيح غير أم عمرو بن سليم، فليس لها غير هذا الحديث، ولم يرو عنها غير ابنها عمرو بن سليم، وهي صحابية، ومن ثم فإن جهالتها لا تضر (انظر ترجمتها في: الاستيعاب4/1954-أسد الغابة 7/362رقم 7556). [↑](#footnote-ref-1282)
1283. -اللباب في الجمع بين السنة والكتاب1/454. تحقيق: محمد فضل عبد العزيز المراد, دار القلم - الدار الشامية , دمشق – لبنان, ط2، 1414هـ . [↑](#footnote-ref-1283)
1284. - المهذب في الفقه الشافعي1/347. [↑](#footnote-ref-1284)
1285. -المدونة1/414- البيان والتحصيل3/421-التاج والإكليل لمختصر خليل3/392. [↑](#footnote-ref-1285)
1286. -الحاوي 3/455- البيان في مذهب الإمام الشافعي 3/562. [↑](#footnote-ref-1286)
1287. -الكافي في فقه الإمام أحمد1/452-482- الشرح الكبير 3/111-الروض المربع1/241. [↑](#footnote-ref-1287)
1288. - سُمي بذلك؛ لأن الحجيج ينهضون إلى منى ولا ماء بها، فيتزودون ريهم من الماء في هذا اليوم (النهاية في غريب الحديث والأثر2/280). [↑](#footnote-ref-1288)
1289. - تفسير ابن كثير1/539- الحاوي3/455. [↑](#footnote-ref-1289)
1290. -صحيح البخاري,كتاب: الصوم, باب: صيام أيام التشريق 3/43رقم1997. [↑](#footnote-ref-1290)
1291. - المصدر السابق 3/43رقم1999. [↑](#footnote-ref-1291)
1292. -الدارقطني في السنن,كتاب: الصيام, باب: القبلة للصائم3/158رقم2286, وقال: يحيى بن أبي أنيسة ضعيف. وضعفه-كذلك- الألباني في(إرواء الغليل4/133). [↑](#footnote-ref-1292)
1293. -البيان والتحصيل3/421. وقد قيل إن الحكمة من كراهة الصيام أيام التشريق؛ هي أن الحجيج زوار الله , وهم أضيافه، ولا يستحب للضيف أن يصوم عند من أضافه. (انظر: الطيوريات لأبي طاهر السِّلَفي(2/395رقم239). تحقيق: دسمان يحيى،و عباس صخر. مكتبة أضواء السلف: الرياض, ط1، 1425ه)ـ. [↑](#footnote-ref-1293)
1294. -الدخيرة3/352. [↑](#footnote-ref-1294)
1295. - البيان والتحصيل3/421. [↑](#footnote-ref-1295)
1296. - التمهيد23/72. [↑](#footnote-ref-1296)
1297. -نصب الراية 3/112. [↑](#footnote-ref-1297)
1298. -شرح معاني الآثار2/246رقم4116. [↑](#footnote-ref-1298)
1299. -أضواء البيان 5/160. [↑](#footnote-ref-1299)
1300. -المحلى4/452,451. [↑](#footnote-ref-1300)
1301. - معرفة السنن والآثار للبيهقي 6/336. [↑](#footnote-ref-1301)
1302. -اللباب في الجمع بين السنة والكتاب 1/454. [↑](#footnote-ref-1302)
1303. -التمهيد23/72. [↑](#footnote-ref-1303)
1304. -المغني 3/170. [↑](#footnote-ref-1304)
1305. -اللباب في الجمع بين السنة والكتاب1/454. [↑](#footnote-ref-1305)
1306. - كما في الأثر الذي معنا في أصل المطلب. [↑](#footnote-ref-1306)
1307. -بدائع الصنائع2/174-المحيط البرهاني في الفقه النعماني2/469-الاختيار لتعليل المختار1/158. [↑](#footnote-ref-1307)
1308. -أسنى المطالب شرح روضة الطالب 1/465-530-المنهاج القويم شرح المقدمة الحضرمية1/295. [↑](#footnote-ref-1308)
1309. - تاريخ مكة للأزرقي2/136-الأموال لابن زنجويه1/204رقم245-أخبار مكة للفاكهي3/216رقم2002-سنن الدارقطني4/13رقم3016- السنن الكبرى للبيهقي 6/58رقم1185-مصنف بن أبي شيبة3/330رقم14684. قال الألباني-رحمه الله: وهذا إسناد ضعيف؛ عبيد الله بن أبي زياد، وهو القداح، ومحمد بن أبي السري، وهو ابن المتوكل؛ ضعيفان. وابن إسرائيل؛ لم أعرفه (السلسلة الضعيفة5/208رقم2186). قلت: لكن له شاهد من رواية ابن جريج عن عطاء بنحوه، ذكره ابن حجر في المطالب العالية 6/405رقم1209. [↑](#footnote-ref-1309)
1310. -ويتفرع عليه في العصر الحاضر حكم تأجير فنادق مكة وخيام منى. [↑](#footnote-ref-1310)
1311. - عَنْوة: هو من عنا يعنو-بفتح العين-إذا ذل وخضع. و"العَنْوة "في كلام العرب لها مَـعْنَيان متضادان: القهْر في عُنْف، والصُلْح في رِفْق. وقولهم: فُتِحَتْ مَكَّةُ عَنْوَةً، أَي: قَهْرًا عَلَى وَجْهِ عَنَاءِ أَهْلِهَا.(غريب الحديث للخطابي1/579-لسان العرب15/101، مادة: ع ن و). [↑](#footnote-ref-1311)
1312. - المقدمات لابن رشد3/406، وليس هذا هو سبب الخلاف الوحيد، لكن هناك أسباب أخرى سترد بالتفصيل لاحقا. [↑](#footnote-ref-1312)
1313. -علي بن عَقِيل البغدادي، أبو الوفاء، المشهور بابن عقيل(ت :513 هـ): شيخ الحنابلة, كان قويّ الحجة. له تصانيف أعظمها "كتاب الفنون ", بقيت منه أجزاء، وهو في أربعمائة جزء(تاريخ بغداد 21/146-سير أعلام النبلاء 14/333-الوافي بالوفيات21/218). [↑](#footnote-ref-1313)
1314. - نقله هذا الاتفاق ابن قدامة و صاحب الشرح الكبير عن ابن عقيل الحنبلي . انظر: المغني4/197-الشرح الكبير4/20. [↑](#footnote-ref-1314)
1315. - الرِّبَاع: المنازل, واحدها رَبع. انظر: غريب الحديث لابن قتيبة2/474. [↑](#footnote-ref-1315)
1316. - الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، لأبي القاسم السهيلي7/225. تحقيق: عمر عبد السلام السلامي. دار إحياء التراث العربي: بيروت

      ط1، 1421هـ. [↑](#footnote-ref-1316)
1317. - أحكام القرآن للجصاص5/61. [↑](#footnote-ref-1317)
1318. - انظر: الأثر الذي في أصل المطلب. [↑](#footnote-ref-1318)
1319. -مصنف ابن أبي شيبة 3/329رقم 14681. [↑](#footnote-ref-1319)
1320. -المرجع السابق نفس الموضع برقم: 14682. [↑](#footnote-ref-1320)
1321. - المرجع السابق نفس الموضع برقم: 14683. [↑](#footnote-ref-1321)
1322. - البناية شرح الهداية12/225-الدر المختار وحاشية بن عابدين6/393-المحيط البرهاني في الفقه النعماني2/459. [↑](#footnote-ref-1322)
1323. -الإنصاف 4/228-مطالب أولي النهى3/23-زاد المعاد في هدي خير العباد لابن قيم الجوزية 3/382. [↑](#footnote-ref-1323)
1324. -البيان والتحصيل 3/405-الذخيرة5/406. [↑](#footnote-ref-1324)
1325. -الدر المختار وحاشية بن عابدين6/222. [↑](#footnote-ref-1325)
1326. -البيان والتحصيل3/405. والأثر عن عمر ذكره السُهيلي في الروض الأنف7/225. [↑](#footnote-ref-1326)
1327. -أحمد بن إدريس, أبو العباس, المالكي(ت: 684هـ): أصله من المغرب, ونسبته إلى "القرافة" (المحلة المجاورة لقبر الإمام الشافعيّ) بالقاهرة. وهو مصري المولد والمنشأ والوفاة. له مصنفات، منها(أنوار البروق في أنواء الفروق) ,و(الذخيرة).(انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات 6/146- الديباج المذهب لابن فَرحون المالكي1/236). [↑](#footnote-ref-1327)
1328. -أمّ هانئ (ت: 40 هـ ) فاختة بنت أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمية، أخت شقيقة لـ"علي" و"عقيل" و"جعفر"–رضي الله عنهم، وبنت عم النبي- صلّى الله عليه وسلم. أسلمت عام الفتح بمكة، وهرب زوجها إلى نجران، ففرق الإسلام بينهما، فعاشت أيما. وروت عن النبي -صلّى الله عليه وسلم- 46 حديثا (الاستيعاب4/1889-الأعلام للزركلي4/126). [↑](#footnote-ref-1328)
1329. -تفسير الطبري17/331-السيرة لابن هشام2/36-إمتاع الإسماع للمقريزي1/48-الخصائص الكبرى لليسوطي1/292. [↑](#footnote-ref-1329)
1330. -إعلام الساجد بأحكام المساجد,ابن بهادر الزَّرْكَشِيّ، ص146. تحقيق ايمن صالح شعبان. دار الكتب العلمية: بيروت. ط1, 1995م. [↑](#footnote-ref-1330)
1331. -الدر المختار وحاشية بن عابدين 6/393 , والأثر عن عمر, أخرجه: ابن زنجويه في الأموال1/204رقم246- والفاكهي في أخبار مكة 3/216رقم2000-عبد الرزاق في مصنفه 6/146رقم9211. [↑](#footnote-ref-1331)
1332. -أحكام القرآن للجصاص5/61. [↑](#footnote-ref-1332)
1333. -تفسير القرآن لابن كثير5/410- مصنف عبد الرزاق 5/146رقم9211-مصنف ابن أبي شيبة 3/426رقم15638. [↑](#footnote-ref-1333)
1334. -سنن الدارقطني,كتاب: البيوع4/11رقم3014. وقال: الصحيح أنه موقوف- مستدرك الحاكم2/61رقم2327, وسكت عنه. قال: الذهبي: عبيد الله بن أبي زياد لين- السنن الكبرى للبيهقي,كتاب: البيوع, باب: ما جاء في بيع دور مكة وكرائها وجريان الإرث فيها6/57رقم1184. وضعفه ابن الجوزي في التحقيق في مسائل الخلاف 2/186رقم1460. [↑](#footnote-ref-1334)
1335. - بدائع الصنائع 5/146. [↑](#footnote-ref-1335)
1336. -شرح معاني الآثار 4/48رقم5664. سنده ضعيف, فيه إبراهيم بن المهاجر, قال البخاري: منكر الحديث (انظر: الضعفاء للعقيلي1/66رقم56-معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة لابن طاهر1/108رقم162- الموضوعات لابن الجوزي1/110). [↑](#footnote-ref-1336)
1337. -سنن ابن ماجه,كتاب: المناسك, باب: النزول بمنى 2/100رقم3006- سنن أبي داود,كتاب: المناسك, باب: تحريم حرم مكة 2/212رقم2019-سنن الترمذي, أبواب: الحج, باب: ما جاء أن منى مناخ من سبق 2/220رقم881، وقال: حديث حسن- المستدرك1/7638رقم1714، وقال: صحيح على شرط مسلم، وسكت عنه الذهبي.

      قلت: إسناده ضعيف، فيه إبراهيم بن المهاجر، وهو ضعيف، وفيه[أُمِّ] مُسَيْكَةَ المكية، وهي أم يوسف بن ماهك، وهي مجهولة، لم يرو عنها إلا ابنها يوسف بن مَاهَك (انظر: ميزان الاعتدال 4/610). وضعفه الألباني في (ضعيف أبي داود2/190).

      =وقوله:" مناخ من سبق " أي لا يجوز البناء فيها لأحد لئلا يضيق على الحاج، وهي غير مختصة بأحد بل موضع للنسك (انظر: التيسير بشرح الجامع الكبير للمناوي2/449). [↑](#footnote-ref-1337)
1338. -علقمة بن نضلة الكناني: من صغار التابعين. قال ابن حجر: مقبول، أخطأ من عده فى الصحابة (انظر: تهذيب التهذيب7/ 279). [↑](#footnote-ref-1338)
1339. -السوائب: جمع السائبة, وهي الدواب التي تُسَيب, أي تترك لتذهب أنى شاءت. والمراد بها في هنا بيوت مكة, وأنها كانت لا تؤجر, فإن احتاج إليها صاحبها سكنها, وإنلم يحتج تركها لمن يسكنها (عمدة القاري9/225- النهاية في غريب الحديث و الأثر2/ 431). [↑](#footnote-ref-1339)
1340. -سنن ابن ماجه, كتاب: المناسك, باب: أجر بيوت مكة 2/1037رقم3107- شرح معاني الآثار4/48رقم5665-الكبير للطبراني18/8رقم7- سنن الدارقطني,كتاب: البيوع 4/14رقم3019-الأموال لابن زنجويه1/204رقم244. قال الشوكاني في (نيل الأوطار8/28): حديث علقمة بن نضْلة رجال إسناده ثقات. قلت: لكنه مرسل؛ فعلقمة بن نضلة من صغار التابعين. وقال ابن حجر (فتح الباري3/153): وفي إسناده انقطاع وإرسال.أ هـ. [↑](#footnote-ref-1340)
1341. - انظر: الهداية شرح البداية 4/379- درر الحكام شرح غررالأحكام1/320. قال ابن حجر في (الدراية في تخريج أحاديث الهداية2/263): وكأنه من رواية محمد بن الحسن عن أبي حنيفة. أ ه. قال الزيلعي في (نصب الراية4/266): غريب بهذا اللفظ.أ ه.

      قلت: والحديث ورد من رواية أبي حنيفة(مسند أبي حنيفة رواية أبي نعيم, ص81) من طريق عبيد الله بن عمر مرفوعا, ومن طريقه يرويه أبو يوسف( الآثار لأبي يوسف, ص:116رقم455) مسندا عن عبد الله بن عمرو, بلفظ:"حرام مكة، وحرام بيع رباعها، وحرام أجر بيوتها". والحديث في سنده اضطراب وانقطاع, والله أعلم. [↑](#footnote-ref-1341)
1342. -ليست أقوال غير الصحابة من التابعين ومن دونهم بحجة على الصحيح عند أهل العلم، لكني ذكرتها هنا لأن كثير ممن استدل لهذا القول من أهل العلم قرن بين أقوال الصحابة وأقوال بعض أصحابهم من التابعين. [↑](#footnote-ref-1342)
1343. -الروض الأنف, السهيلي7 /225. [↑](#footnote-ref-1343)
1344. -مصنف ابن أبي شيبة 3/330رقم14689. [↑](#footnote-ref-1344)
1345. - البناية شرح الهداية12/231. [↑](#footnote-ref-1345)
1346. - محمد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب، أبو جعفر الباقر: ثقة جليل القدر. وهو أحد من تدعي فيه الشيعة أنه أحد أئمتهم الأثني عشر، ولم يكن الرجل على طريقهم ولا على منوالهم (ترجمته في: البداية والنهاية9/338- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم7/161). [↑](#footnote-ref-1346)
1347. -مصنف ابن أبي شيبة 3/330رقم14686. [↑](#footnote-ref-1347)
1348. -مصنف ابن أبي شيبة 3/300رقم14683-الروض الأنف, السهيلي7 /225. [↑](#footnote-ref-1348)
1349. -جامع مسائل ابن تيمية, محمد عزيز شمس4/375- مجموع فتاوى ابن تيمية29/212. [↑](#footnote-ref-1349)
1350. - المقدمات الممهدات لابن رشد 2/218-الكافي لابن قدامة2/5-شرح منتهى الإرادات للبهوتي2/11. [↑](#footnote-ref-1350)
1351. -البناية شرح الهداية للعيني12/230-البحر الرائق للزيلعي8/231-تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق6/29. [↑](#footnote-ref-1351)
1352. -صحيح البخاري,كتاب: مناقب الأنصار, باب: المعراج 5/52رقم3887. [↑](#footnote-ref-1352)
1353. - أخرجه ابن جري الطبري(تفسير الطبري17/331) من طريق محمد بن السائب الكلبي(وهو متهم بالكذب, انظر: الكامل في الضعفاء لابن عدي 7/274- تهذيب التهذيب9/180) عن أبي صالح باذام، مولى أم هانئ( وهو ضعيف يرسل, قال أبو حاتم لا يحتج به, انظر: تهذيب التهذيب1/ 417-ميزان الاعتدال1/296). من ثم فالحديث ضعيف. [↑](#footnote-ref-1353)
1354. -إعلام الساجد بأحكام المساجد للزركشي, ص:146, بتصرف. [↑](#footnote-ref-1354)
1355. -سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد, لمحمد بن يوسف الشامي 3/17. تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض. دار الكتب العلمية: بيروت

      ط1، 1414 هـ . [↑](#footnote-ref-1355)
1356. -المجموع للنووي 9/250. [↑](#footnote-ref-1356)
1357. -تفسير الماتريدي المعروف "بتأويلات أهل السنة" 7/406. تحقيق مجدي باسلوم. دار الكتب العلمية: بيروت, ط1، 1426هـ .

      والماتريدي هو: محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور: من علماء الكلام. منهجه في العقيدة أقرب إلى منهج أبي الحسن الأشعري. من كتبه (التوحيد)، و(أوهام المعتزلة) و(تأويلات أهل السنة). (ترجمته في: الجواهر الـمُضية في طبقات الحنفية1/357-تاج التراجم، لابن قُطلُوبغا249). [↑](#footnote-ref-1357)
1358. - سبق تخريج هده الأحاديث والكلام عليها. انظر: ص238, وما بعدها. [↑](#footnote-ref-1358)
1359. -الحاوي5/387. [↑](#footnote-ref-1359)
1360. - وهو قوله :)مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ) [المائدة، من الآية: 103]. [↑](#footnote-ref-1360)
1361. -الوقوف جمع: الوقف, والوقف لغة: الحبس, واصطلاحا: إمساك العين وتسبيل المنفعة, أي إنفاقها في سبيل الله (انظر: تيسير العلام بشرح عمدة الأحكام للبسام1/533- الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي10/7599). [↑](#footnote-ref-1361)
1362. -الحاوي5/387. [↑](#footnote-ref-1362)
1363. -الحاوي5/378-المجموع 9/251. [↑](#footnote-ref-1363)
1364. -المغني4/197-الشرح الكبير4/20. [↑](#footnote-ref-1364)
1365. -المجموع9/250-البيان في مذهب الشافعي5/62. [↑](#footnote-ref-1365)
1366. -البيان والتحصيل 3/405-القوانين الفقهية 1/183-مواهب الجليل شرح مختصر خليل5/423. [↑](#footnote-ref-1366)
1367. -الهداية على مذهب الإمام أحمد، ص: 229-الشرح الكبير على متن المقنع 4/19-الكافي في فقه الإمام احمد2/5. [↑](#footnote-ref-1367)
1368. -البناية شرح الهداية12/225. [↑](#footnote-ref-1368)
1369. -المجموع9/250-أسنى المطالب شرح 4/201. [↑](#footnote-ref-1369)
1370. -مختصر اختلاف العلماء للطحاوي3/68. تحقيق: عبد الله نذير أحمد. دار البشائر الإسلامية: بيروت, ط2، 1417ه. [↑](#footnote-ref-1370)
1371. -الحاوي 7/444. [↑](#footnote-ref-1371)
1372. -جزء من حديث طويل في فتح مكة, أخرجه مسلم, كتاب الجهاد والسير, باب: فتح مكة 3/1407رقم1780. [↑](#footnote-ref-1372)
1373. -الحاوي5/368- المجموع9/250-المغني 4/197. [↑](#footnote-ref-1373)
1374. -متفق عليه من حديث أسامة بن زيد: صحيح البخاري, كتاب: الجهاد والسير, باب: إذا أسلم قوم في دار الحرب، ولهم مال وأرضون، فهي لهم 4/71رقم3058-صحيح مسلم, كتاب الحج, باب: النزول بمكة للحاج، وتوريث دورها 2/984رقم1351. [↑](#footnote-ref-1374)
1375. - عَقيل بن أبي طالِب (ت: 60 هـ ) ابن عبد المطلب الهاشمي القرشي. أعلم قريش بأيامها. برز اسمه في الجاهلية. وبقي على الشرك إلى أن كانت وقعة بدر، فأخرجته قريش للقتال كرها، فشهدها معهم، وأسره المسلمون، ففداه العباس بن عبد المطلب، أسلم بعد الحديبيّة. ثم هاجر إلى المدينة , وشهد غزوة موتة. كان الناس يأخذون عنه الأنساب والأخبار في مسجد المدينة. وتوفي في أول أيام يزيد(الطبقات لابن سعد4/31-معرفة الصحابة لابي نعيم4/2258-سير أعلام النبلاء3/139). [↑](#footnote-ref-1375)
1376. -الحاوي5/386. [↑](#footnote-ref-1376)
1377. -الحاوي5/386- المغني 4/197. [↑](#footnote-ref-1377)
1378. -الحاوي5/386. [↑](#footnote-ref-1378)
1379. - الروض الأنف 2/177. [↑](#footnote-ref-1379)
1380. -صفوان بن أمية بن خلف، القرشي، صحابي(ت: 41هـ). كان من أشراف قريش في الجاهلية والإسلام. أسلم بعد الفتح، وكان من المؤلفة قلوبهم. وشهد اليرموك، ومات بمكة. له في كتب الحديث 13 حديثا (ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد 5/449-معرفة الصحابة لأبي نعيم3/1498). [↑](#footnote-ref-1380)
1381. - السنن الكبرى للبيهقي 6/56رقم 1180-أخبار مكة للأزرقي2/165-مصنف عبد الرزاق5/147رقم9213. [↑](#footnote-ref-1381)
1382. -عمرو بن دينار الجمحيّ بالولاء، أبو محمد (ت: 126هـ): فقيه، كان مفتي أهل مكة. قال شعبة: ما رأيت أثبتفي الحديث منه.قال ابن المديني: له خمسمائة حديث (انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء 5/300-مشاهير علماء الأمصار1/137). [↑](#footnote-ref-1382)
1383. - السنن الكبرى للبيهقي 6/56رقم 1180. [↑](#footnote-ref-1383)
1384. -حَكِيم بن حِزام بن خويلد, قرشي(ت:54 هـ). وهو ابن أخي خديجة أم المؤمنين. مولده بمكة(في الكعبة).شهد حرب الفِجَار، وكان صديقا للنّبيّ قبل البعثة, أسلم يوم الفتح وعُمر طويلا. (ترجمته في: سير أعلام النبلاء3/44-معرفة الصحابة لأبي نعيم2/701). [↑](#footnote-ref-1384)
1385. - السنن الكبرى للبيهقي 6/57رقم1182-الروض الأنف2/35-البداية والنهاية8/75. [↑](#footnote-ref-1385)
1386. -البناية شرح الهداية12/226-المغني4/197-الشرح الكبير4/20. [↑](#footnote-ref-1386)
1387. - الموسوعة الفقهية الكويتية17/197. [↑](#footnote-ref-1387)
1388. - المغني4/197- الشرح الكبير4/20. [↑](#footnote-ref-1388)
1389. - المرجعين السابقين بنفس الموضعين. [↑](#footnote-ref-1389)
1390. - المجموع9/249. [↑](#footnote-ref-1390)
1391. -البناية شرح الهداية12/226. [↑](#footnote-ref-1391)
1392. -"الحَرَم"(بفتحتين) لغةً من: حرم الشيء حرما،وحراما، وحرم حرما وحراما، أي امتنع فعله.ومنه: الحرام بمعنى الممنوع, والحُرمة ما لا يحل انتهاكها(انظر: المحكم والمحيط الأعظم 3/326-المصباح المنير1/131, مادة:ح ر م). ووجه تسمية الحرم: هو أن الله حرم فيه كثيرا مما ليس بمحرم في غيره، كالصيد وقطع النبات.والحرم في "الاصطلاح" يطلق الحرم على أمور:

      (أ) مكة وما حولها، وهذا المعنى هو المراد عند إطلاق كلمة "الحرم". يقول الماوردي(الأحكام السلطانية، ص:241): أما الحرم فمكة وما طاف بها من جوانبها إلى أنصاب الحرم. أ ه. وعليه،فمكة جزء من الحرم.قال القرطبي-في تفسير قوله: (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ) [العنكبوت, من الآية: 67]: هي مكة، وهم قريش. أمنهم الله فيها(تفسير القرطبي13/363 ).

      (ب): المدينة وما حولها: لقوله : "المدينة حرم من كذا إلى كذا, لا يقطع شجرها، ولا يحدث فيها حدث. من أحدث حدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين (صحيح البخاري3/20رقم1867). والكلام-معنا هنا-عن حرم مكة:

      أولا: دليل تحريم حرم مكة: اتفق أهل العلم :على أن مكة وما حولها من الحرم حرامٌ بتحريم الله إياه. ومن أدلة ذلك:

      أ-من الكتاب:

      1-قوله :( أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنا حَرَماً آمِناً وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ)[ سورة العنكبوت, من الآية: 67 ].

      **2**-قوله :(إِنَّما أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هذِهِ الْبَلْدَةِ الَّذِي حَرَّمَها)[سورة النمل, من الآية: 91].

      ب: من السنة:

      **1**-قول النبي:" إن الله حرم مكة فلا تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدي (صحيح البخاري3/14).

      **2**-وقوله :" إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السماوات والأرض"(صحيح البخاري4/رقم 3189104- صحيح مسلم2/986رقم1353).

      ثانيا: حدود حرم مكة:

      **1**-من جهة المدينة: عند التنعيم، وهو على ثلاثة أميال. وقال المالكية: أنه أربعة أو خمسة أميال. ومبدأ التنعيم من جهة مكة عند مسجد عائشة. وما بين الكعبة والتنعيم حرم. والتنعيم من الحل.

      **2**-من جهة اليمن: سبعة أميال عند أضَاةُ لِبْن (بكسر فسكون، كما في: تاج العروس36/87).

      **3**-من جهة جُدة: عشرة أميال عند منقطع الأعشاش لآخر الْحُدَيْبِيَة. والحديبية من الحرم.

      **4**-من جهة الْجِعِرَّانَة: تسعة أميال في شعب عبد الله بن خالد.

      **5**-من جهة العراق: سبعة أميال على ثنية بطرف جبل المقطع، وذكر في كتب المالكية أنه ثمانية أميال.

      **6**-من جهة الطائف: على عرفات من بطن نمرة سبعة أميال عند طرف عُرْنَة.

      وابتداء الأميال من الحجر الأسود. هذا وقد حدد الحرم المكي الآن من مختلف الجهات بأعلام بينة مبينة على أطرافه مثل المنار مكتوب عليها اسم العلم باللغات العربية والأعجمية. (البناية شرح الهداية4/448-الحاوي14/ 336-المجموع 7463-الكافي في فقه الإمام أحمد 4/140-معالم مكة التاريخية والأثرية للبلادي, ص287). [↑](#footnote-ref-1392)
1393. -عبد الله بن باباه مولى آل حُجير بن أبي إهاب المكي. سمع جبير بن مطعم وعبد الله بن عمرو، روى عنه عمرو بن دينار. وثقه العجلي(انظر: التاريخ الكبير للبخاري 5/48- الثقات للعجلي1/250). [↑](#footnote-ref-1393)
1394. - الأوسط لابن المنذر5/183رقم2660-الكبير للطبراني13/347رقم14165. من طريق: عبد الله بن بابي عن عبد الله بن عمرو. ورواه للفاكهي في أخبار مكة 2/238رقم1432من طريق: يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب مختصرا بدون السؤال عن سبب ذلك. والأثر من كلا الطريقين رجاله لا بأس بهم، والله أعلم. [↑](#footnote-ref-1394)
1395. -وقد اختلفوا: هل الصلاة في المساجد تعم الفرض والنفل أو تخص الأول؟ وذلك على قولين:

      القول الأول: التفضيل يختص بالفرض دون النفل. وهو مذهب الحنفية ومشهور مذهب المالكية. قال الطحاوي: وهو مختص بالفرض، وأن فعل النوافل في البيت أفضل من المسجد الحرام(شرح معاني الآثار 3/127). وقال ابن رشد: أراد بذلك الصلاة في الجماعة(البيان والتحصيل1/405).

      القول الثاني: المضاعفة لا تختص بالفريضة بل تعم النفل والفرض. وهو مذهب الشافعية.قال النووي: واعلم أن مذهبنا أنه لا يختص هذا التفضيل بالصلاة في هذين المسجدين بالفريضة بل يعم الفرض والنفل جميعا (النووي على شرح مسلم9/164).وقال الحنابلة أن هذه الأفضلية خاصة بالرجال أما النساء فالأفضل لهن الصلاة في بيوتهن (انظر: أضواء البيان5/547)؛ لقوله :"لا تمنعوا نساءكم المساجد وبيوتهن خير لهن"(رواه أحمد9/337رقم5468, ومسلم1/327رقم442- وأبوداود1/155رقم567). قال الصنعاني: ولا يخفى أن لفظ الصلاة المعروف فاللام الجنس عام فيشمل النافلة إلا أن يقال: إن لفظ الصلاة إذا أطلق لا يتبادر منه إلا الفريضة فلا يشملها.(انظر: سبل السلام1/599). والأقرب أن الفضل في الزيادة يعم النفل الذي صلاته في المسجد أفضل كقيام رمضان وتحية المسجد. وما كان الأفضل فيه البيت، ففعله في البيت أفضل كالرواتب ونحوها (انظر: الشرح الممتع6/514). وقد اتفق الفقهاء على أن التضعيف المذكور يرجع إلى الثواب ولا يتعدى إلى الإجزاء, فلو كان عليه صلاتان فصلى في أحد المسجدين (المسجد الحرام أو المسجد النبوي) صلاة لم تجزئ إلا عن واحدة. (انظر: شرح السيوطي على مسلم3/428- شرح الزرقاني على موطأ مالك1/669). [↑](#footnote-ref-1395)
1396. - متفق عليه: صحيح البخاري:كتاب: فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة 2/10رقم1190-صحيح مسلم,كتاب: الحج, باب: فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة2/1012رقم1394. [↑](#footnote-ref-1396)
1397. -زاد المسير3/232-تفسير الثعلبي7/17-تفسير البغوي3/334-الدر المنثور6/29. [↑](#footnote-ref-1397)
1398. -مرقاة المفاتيح2/588. [↑](#footnote-ref-1398)
1399. -الأشباه والنظائر لابن نجيم319. تحقيق: الشيخ زكريا عميرات, دار الكتب العلمية: بيروت, ط1، 1419 هـ . [↑](#footnote-ref-1399)
1400. -الأشباه والنظائر للسيوطي421. دار الكتب العلمية: بيروت , ط1، 1411هـ . [↑](#footnote-ref-1400)
1401. -كشاف القناع عن متن الإقناع2/296- الشرح الممتع7/224. [↑](#footnote-ref-1401)
1402. -المنتقى شرح الموطأ, أبو الوليد الباجي7/177. الناشر: مطبعة السعادة: مصر, ط1، 1332 هـ. [↑](#footnote-ref-1402)
1403. -أخبار مكة للأزرقي1/392رقم832- مسند البزار11/52رقم4745-الكُنى والأسماء للدولابي2/672رقم1185-صحيح ابن خزيمة, كتاب المناسك ,باب: فضل الحج ماشيا من مكة4/244رقم2791, وقال: إن صح الخبر, فإن في القلب من عيسى بن سَوادة- المستدرك 1/631رقم 1692-شعب الإيمان للبيهقي5/444رقم3695-المختارة للضياء المقدسي10/51رقم 45- السنن الكبرى للبيهقي, كتاب الحج,باب الرجل يجد زادا وراحلة فيحج ماشيا يحتسب فيه زيادة الأجر 4/542رقم8646. والحديث ضعفه أبو حاتم الرازي كما في (العلل3/234رقم 82), وابن الجوزي كما في (العلل المتناهية2/76 رقم931), والنووي(المجموع7/92), وقال الذهبي في (التلخيص,رقم1692): ليس بصحيح، أخشى أن يكون كذباً أ ه. قال الهيثمي في(مجمع الزوائد3/209رقم5275): رواه الطبراني في الأوسط، وفيه محمد بن محصن العكاشي، وهو متروك.أ ه. [↑](#footnote-ref-1403)
1404. -رواه ابن ماجه, كتاب: المناسك, باب: صيام شهر رمضان بمكة 2/1041رقم3117. قلت: تفرد به عبد الرحيم بن زيد العَمِّيُّ, وهو متروك, اتهم بالكذب والوضع (انظر: الكامل لابن عدي 6/493-ميزان الاعتدال 2/605), والحديث وسمه الألباني بالوضع في السلسلة الضعيفة2/232. [↑](#footnote-ref-1404)
1405. -الاستذكار8/256. [↑](#footnote-ref-1405)
1406. -المجموع 8/278. [↑](#footnote-ref-1406)
1407. -محمد بن الحسين، أبو بكر(ت:360هـ): فقيه شافعيّ محدث, من أئمة السنة. نسبته إلى آجُر (من قرى بغداد). انتقل إلى مكة، فتنسك بها. له تصانيف كثيرة، منها (أخلاق العلماء),و(الشريعة). (ترجمته في: تاريخ بغداد3/35رقم656-تاريخ الإسلام8/153). [↑](#footnote-ref-1407)
1408. -الفروع لابن مفلح مع تصحيح الفروع للمرداوي6/30. [↑](#footnote-ref-1408)
1409. - الإنصاف3/563. [↑](#footnote-ref-1409)
1410. -الوجيز للواحدي1/732-زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي, ص306. [↑](#footnote-ref-1410)
1411. -سبق, ص247. [↑](#footnote-ref-1411)
1412. -تفسير ابن رجب الحنبلي 1/147. جمع وترتيب: طارق عوض الله, دار العاصمة:المملكة العربية السعودية, ط1, 1422ه. [↑](#footnote-ref-1412)
1413. -زاد المسير 3/ 232-تفسير الثعلبي7/17-تفسير البغوي3/334-الدر المنثور6/29. [↑](#footnote-ref-1413)
1414. -تفسير ابن رجب الحنبلي1/147. [↑](#footnote-ref-1414)
1415. -زاد المسير 3/232-تفسير ابن رجب 1/147. [↑](#footnote-ref-1415)
1416. -أخبار مكة للفاكهي1/248رقم1446- تفسير ابن رجب1/147. [↑](#footnote-ref-1416)
1417. -المقدمات الممهدات3/478- الاستذكار8/256. [↑](#footnote-ref-1417)
1418. -"أبْيـَن" مدينة باليمن، قيل فيه بكسر الألف وفتحها، وهو اسم رجل من قبيلة حِمْير اليمنية إليه تنسب تلك المدينة, وبينها وبين "عدن" اثنا عشر ميلاً. (انظر: الروض المعطار في خبر الأقطار للحِميرى ص11- معجم البلدان لياقوت الحموي1/86). [↑](#footnote-ref-1418)
1419. -تفسير النيسابوري5/76-زاد المسير3/232. [↑](#footnote-ref-1419)
1420. -إعلام الساجد بأحكام المساجد, ص: 128-الموسوعة الفقهية الكويتية17/210. [↑](#footnote-ref-1420)
1421. -أحكام النساء للإمام أحمد, ص59- الفروع و تصحيح الفروع6/30-كشاف القناع2/518. والظاهر أنها مذهب الحنابلة. [↑](#footnote-ref-1421)
1422. -منهاج التأسيس والتقديس لعبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ ص92. [↑](#footnote-ref-1422)
1423. -تفسير ابن رجب1/147. [↑](#footnote-ref-1423)
1424. -مطالب أولي النهى2/386. وظاهر كلام من قال بالمضاعفة سواء للحسنات أو السيئات أنها مضاعفة في الكيفية لا الكمية، فإن السيئة جزاؤها سيئة، لكن السيئات متفاوتة. وحمله على أن المراد بالمضاعفة زيادة قبحها وعذابها لا المضاعفة المزادة في الحسنات أولى؛ لأن النصوص مصرحة بأن السيئة لا جزاء عليها إلا مثلها متعين.( انظر: الزواجر عن اقتراف الكبائر, لابن حجر الهيتمي1/334. دار الفكر: بيروت, ط1، 1407هـ . [↑](#footnote-ref-1424)
1425. - تفسير القرطبي12/35-أخبار مكة للفاكهي2/248رقم1445-تفسير ابن رجب1/147. [↑](#footnote-ref-1425)
1426. -إعلام الساجد, ص 119، 120، 128-شفاء الغرام1/ 68،82-83. [↑](#footnote-ref-1426)
1427. -التفسير المظهري, محمد ثناء الله المظهري3/319. تحقيق: غلام نبي التونسي, مكتبة الرشدية: باكستان, 1412 ه. [↑](#footnote-ref-1427)
1428. -تفسير الماوردي2/193-زاد المسير2/97-تفسير الخازن2/177. [↑](#footnote-ref-1428)
1429. -نقل الزجاج في (معاني القرآن2/310) إجماع المفسرين على أن المقصود بالسيئة هنا الشرك، وقالوا: (من جاءَ بالحسنة) هي قول: لا إله إلا اللَّه، وأصل الحسنات التوحيد، وأسوأ السيئات الكفر باللَّه جلَّ وعزَّ. [↑](#footnote-ref-1429)
1430. -متفق عليه: صحيح البخاري,كتاب: الإيمان, باب: حسن إسلام المرء 1/17رقم42-صحيح مسلم, كتاب: الإيمان, باب: إذا هم العبد بحسنة كتبت، وإذا هم بسيئة لم تكتب /117رقم129. [↑](#footnote-ref-1430)
1431. -صحيح مسلم,كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار, باب: فضل الذكر والدعاء والتقرب إلى الله -تعالى 4/2687رقم2687. [↑](#footnote-ref-1431)
1432. -ذكره السمعاني عن ابن عمر. انظر: تفسير السمعاني, أبو المظفر السمعاني 1/420. تحقيق: ياسر إبراهيم, وغنيم عباس. دار الوطن: الرياض, ط1، 1418هـ. [↑](#footnote-ref-1432)
1433. -تفسير السمعاني1/433. [↑](#footnote-ref-1433)
1434. -الكشاف للزمخشري3/151-البحر المحيط7/500. [↑](#footnote-ref-1434)
1435. -روح البيان 8/328. [↑](#footnote-ref-1435)
1436. - الكشاف للزمخشري3/151-البحر المحيط7/500. [↑](#footnote-ref-1436)
1437. -روي ذلك عن ابن مسعود, وابن عباس, وقتادة, وسعيد بن جبير( انظر: تفسير النيسابوري5/76). [↑](#footnote-ref-1437)
1438. -تفسير ابن كثير 5/413. [↑](#footnote-ref-1438)
1439. -البحر المحيط 7/500. أبو حَيَّان هو: محمد بن يوسف، الأندلسي، النَّحْوي (ت:745 هـ): من كبار علماء العربية والتفسير. ولد بغرناطة، ورحل إلى القاهرة من كتبه (البحر المحيط) في التفسير. (ترجمته في: حسن المحاضرة1/534-شذرات الذهب11/528). [↑](#footnote-ref-1439)
1440. -متفق عليه: صحيح البخاري, كتاب: جزاء الصيد, باب: لا ينفر صيد الحرم 3/14رقم1833- صحيح مسلم,كتاب: الحج, باب: تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها، إلا لمنشد على الدوام 2/988رقم1355.

      وقوله: "لا يعضد عضاها", أي: لا يقطع شجرها, و"لا ينفر صيدها " أي: لا يُتعرض له بالصيد, و"لا يختلي خلاها" أي: لا تقطع حشيشتها.

      والإذخر: حشيشة رطبة طيبة الرائحة تكون بمكة. (معالم السنن2/220-فتح الباري 4/48- شرح النووي على مسلم9/125-المحكم لا بن سيده5/158). [↑](#footnote-ref-1440)
1441. -القُرْطُبي(ت: 671 هـ ): محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الأندلسي، أبو عبد الله: من كبار المفسرين, من أهل قرطبة. رحل إلى الشرق واستقر بمنية ابن خُصيب (مدينة المنيا شمالي أسيوط، بمصر) وتوفي فيها. من كتبه " الجامع لأحكام القرآن " المعروف بـ"تفسير القرطبي". (ترجمته: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية1/282- الأعلام للزركلي5/322). [↑](#footnote-ref-1441)
1442. -تفسير القرطبي(الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي 12/35. [↑](#footnote-ref-1442)
1443. -البيان والتحصيل17/421. [↑](#footnote-ref-1443)
1444. -النَّعْل: هو الحذاء, وهي مؤنثة, وأصله ما وَقِيْتَ به القدمَ من الأرض(مختار الصحاح2/159, مادة: ن ع ل). [↑](#footnote-ref-1444)
1445. -مِقْسَمُ بن بـُجـْرَة، ويقال ابن نـَجـْدَة. يقال له: مولى ابن عباس للزومه له: من التابعين, روى له البخاري وأصحاب السنن الأربعة. قال الذهبي: تكلموا فيه بلا حجة (انظر ترجمته في: لسان الميزان9/429- تـهذيب التهذيب10/289). [↑](#footnote-ref-1445)
1446. -جزء من حديث طويل: رواه أحمد في المسند11/613رقم 7038-"السنة لابن أبي عاصم" مع"ظلال الجنة في تخريج السنة" للألباني2/454رقم930. مجمع الزوائد للهيثمي6/228رقم10406, وقال: رواه أحمد، والطبراني باختصار، ورجال أحمد ثقات. وقال الألباني في (ظلال السنة2/454): رجاله كلهم ثقات. [↑](#footnote-ref-1446)
1447. - الْبُرْنُس:كل ثوب رَأسه مِنْهُ ملتزق بِهِ, وهو قَلَنْسَوة طويلة,كان النساك يلبسونها في صدر الإسلام, وتَبَرنس الرجل, أي: لبس البرنس. انظر: الفائق في غريب الحديث1/110- مختار الصحاح, ص:33, مادة: ب ر ن س. [↑](#footnote-ref-1447)
1448. -صِبْغ أصفر, أصله نبتة صفراء تكون باليمن. (مشارق الأنوار على صحاح الآثار2/284- مختار الصحاح, ص:336, مادة: و ر س). [↑](#footnote-ref-1448)
1449. -متفق عليه: صحيح البخاري,كتاب: اللباس, باب: في العمائم 7/145رقم 5806- صحيح مسلم,كتاب: الحج, باب: ما يباح للمحرم بحج أو عمرة، وما لا يباح وبيان تحريم الطيب عليه 2/835رقم1177. [↑](#footnote-ref-1449)
1450. -متفق عليه: صحيح البخاري,كتاب: الصلاة, باب: الصلاة في النعلين 1/86رقم386 –صحيح مسلم,كتاب: المساجد, باب: جواز الصلاة في النعلين1/391رقم555. [↑](#footnote-ref-1450)
1451. -سنن ابن ماجه,كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها, باب: الصلاة في النعال 1/330رقم1039.

      قلت: والأشبه أن تكون صلاة النبي في النعال من المتواتر اللفظي، فقد رويت من وجوه كثير عن جمع من الصحابة, منهم: أنس بن مالك, وابن مسعود , وعبد الله بن عمرو بن العاص, وأبو هريرة, ومجمع بن يزيد بن جارية, وغيرهم. [↑](#footnote-ref-1451)
1452. -مسند أحمد17/242رقم11152-صحيح ابن خزيمة 2/107رقم1017-الـمستدرك 1/391رقم955, وقال: صحيح على شرط مسلم, ووافقه الذهبي-وصححه إسناده ابن كثير كما في(تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب1/111), والألباني كما في(مشكاة المصابيح1/238رقم766). [↑](#footnote-ref-1452)
1453. -شَدَّاد بن أَوْس بن ثابت الخزرجي، أبو يعلى(ت: 58 هـ): صحابي. ولّاه عمر حِمْص، ولما قتل عثمان اعتزل الناس، وعكف على العبادة.كان فصيحا حليما حكيما، توفي ببيت المقدس. (ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد 7/281-الاستيعاب2/694). [↑](#footnote-ref-1453)
1454. -سنن أبي داود,كتاب: الصلاة, باب: الصلاة في النعل1/176رقم652-مسند البزار8/405رقم3480-الكنى والأسماء للدولابي1/409رقم731-شرح السنة للبغوي2/443رقم534. بسند رجاله ثقات.والحديث صححه الألباني( انظر: مشكاة المصابيح1/238- صفة صلاة النبي1/109). [↑](#footnote-ref-1454)
1455. -سنن الترمذي, أبواب: الحج, باب: ما جاء في الكلام في الطواف 2/285رقم 960- السنن الكبرى للنسائي,كتاب: المناسك, إباحة الكلام في الطواف 4/132رقم3931- سنن الدارمي,كتاب: المناسك, باب: الكلام في الطواف 2/1165رقم 1889-صحيح ابن حبان,كتاب الحج, ذكر الإخبار عن إباحة الكلام للطائف حول البيت العتيق، وإن كان الطواف صلاة 9/143رقم 3836- المستدرك للحاكم2/293رقم3058, وقال: على شرطهما, وسكت عته الذهبي. وقد اختلفوا في وقفه ورفعه, و رجح كثير من أهل العلم أنه موقوف على ابن عباس. لكنه من الموقوف الذي له حكم الرفع؛ لأن مثله لا يقال بالرأي, والله اعلم. (انظر الكلام عليه في: تحفة الأشراف رقم5694- المحرر في الحديث1/123رقم 89- نصب الراية3/58,57- البدر المنير2/487). [↑](#footnote-ref-1455)
1456. -صحيح مسلم,كتاب: الحج, باب: جواز الطواف على بعير وغيره، واستلام الحجر بمحجن ونحوه للراكب 2/927رقم1273. [↑](#footnote-ref-1456)
1457. -سنن الترمذي, أبواب: اللباس, باب: ما جاء في لبس الصوف 3/276رقم1734-مسند البزار5/400رقم2031-الشريعة للآجري3/115رقم688-المستدرك للحاكم1/81رقم64، وقال: صحيح على شرط البخاري. لكن تعقبه الذهبي، فقال: بل ليس على شرط البخاري. قلت: تفرد به حُميد بن علي(وقيل ابن عطاء) الأعرج القاص، وهو ضعيف. (انظر: تهذيب التهذيب3/ 53-ميزان الاعتدال1/617-تاريخ الإسلام3/852). [↑](#footnote-ref-1457)
1458. -موطأ ملك 2/916رقم16- تفسير القرطبي11/172-تفسير بن كثير5/267- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز, للواحدي, ص: 692. [↑](#footnote-ref-1458)
1459. -مصنف عبد الرزاق10/115رقم18567، بسند رجاله على شرط الشيخين. ورواه مسلم(1/124رقم141) بسياق آخر من طريق ثابت مولى عمر بن عبد الرحمن، بلفظ "لما كان بين عبد الله بن عمرو وبين عنبسة بن أبي سفيان ما كان تيسروا للقتال، فركب خالد بن العاص إلى عبد الله بن عمرو فوعظه خالد، فقال عبد الله بن عمرو: أما علمت أن رسول الله, قال: "من قتل دون ماله فهو شهيد ". ورواه الشافعي في الأم(6/33) بسند فيه مجهول من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن بعض أهله عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن معاوية أو بعض الولاة بعث إلى الوهط ليقبضه، فلبس عبد الله بن عمرو السلاح، وجمع من أطاعه، وجلس على بابه. فقيل له: أتقاتل؟ فقال: وما يمنعني أن أقاتل، وقد سمعت رسول الله يقول "من قتل دون ماله فهو شهيد".وأصله عند البخاري (3/136رقم2480) دون ذكر القصة. [↑](#footnote-ref-1459)
1460. -منار القاري شرح صحيح البخاري 3/371. [↑](#footnote-ref-1460)
1461. -مسند أحمد11/424رقم 6828-سنن أبي داود, كتاب: السنة, باب: في قتال اللصوص 4/246رقم4771- سنن الترمذي, أبواب: الديات, باب: ما جاء فيمن قتل دون ماله فهو شهيد3/82رقم1420 , وقال: حسن صحيح- السنن الكبرى للنسائي,كتاب: المحاربة, من قاتل دون ماله 3/453رقم3537- المعجم الكبير للطبراني 13/372 رقم 14189. وصححه الألباني في (إرواء الغليل5/363رقم1528). [↑](#footnote-ref-1461)
1462. -متفق عليه:صحيح البخاري, كتاب: استتابة المرتدين, باب: قتل من أبى قبول الفرائض، وما نسبوا إلى الردة 9/15رقم6924- صحيح مسلم,كتاب: الإيمان, باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله 1/51رقم20. والعَناقُ: الأنثى من ولد الـمعز. انظر: الصحاح4/1534، مادة: ع ن ق. [↑](#footnote-ref-1462)
1463. - الصائل: اسم فاعل من صال، أي: وثب. وهو من سطا عاديا على غيره يريد نفسه أو عرضه أو ماله. أنظر: معجم لغة الفقهاء, رواس قلعجي( ص:296). دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع, ط2, 1408ه. [↑](#footnote-ref-1463)
1464. - عمدة القاري13/35- تحفة المحتاج 9/182- الشرح الكبير على متن المقنع10/317- تفسير القرطبي 4/49. [↑](#footnote-ref-1464)
1465. - المنتقى شرح الموطأ7/170. [↑](#footnote-ref-1465)
1466. -تفسير القرطبي 6/157. [↑](#footnote-ref-1466)
1467. - كشف المشكل من حديث الصحيحين4/117رقم2316-فيض القدير6/196 [↑](#footnote-ref-1467)
1468. - الكافي لابن قدامة4/112. [↑](#footnote-ref-1468)
1469. - الشرح الكبير على متن المقنع10/317- المبدع شرح المقنع لابن مفلح7/465. [↑](#footnote-ref-1469)
1470. -قدر بعض الفقهاء هذا القليل بما يعادل نصاب السرقة، لكن أرى، والله أعلم، أن هذه القلة والكثرة تعتبر بالعرف وبأحوال الناس. [↑](#footnote-ref-1470)
1471. -العناية شرح بادية المبتدي2/146. [↑](#footnote-ref-1471)
1472. -مواهب الجليل للحطاب الرعيني 6/323. [↑](#footnote-ref-1472)
1473. -حاشية الروض المربع 4/269- فتح الباري لابن رجب4/84, وحكاه رواية عن الإمام أحمد. [↑](#footnote-ref-1473)
1474. - بدائع الصنائع7/177-البناية شرح الهداية13/108-البحر الرائق5/75-الدر المختار وحاشية ابن عابدين6/547. [↑](#footnote-ref-1474)
1475. -جامع الأمهات, ص: 525-إرشاد السالك 1/47-التاج والإكليل شرح مختصر خليل 8/442. [↑](#footnote-ref-1475)
1476. -شرح النووي على صحيح مسلم 2/165-الغرر البهية شرح البهجة الوردية 5/113. [↑](#footnote-ref-1476)
1477. - الكافي4/112-شرح الزركشي على مختصر الخرقي6/409-الروض المربع1/679. [↑](#footnote-ref-1477)
1478. - شرح مسلم للنووي 2 /165. [↑](#footnote-ref-1478)
1479. -جزء من حديث طويل: عن خباب بن الأرت , عن النبي :أنه ذكر فتنةً القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، قال: "فإن أدركت ذاك، فكن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل "رواه أحمد في المسند34/542رقم 21062- الآجري في الشريعة1/387رقم 75- والطبراني في الكبير2/177رقم1724- والهيثمي في مجمع الزوائد7/302رقم12334. ورجاله ثقات غير رجلا من عبد القيس لم يُسَم.

      وله شاهد صحيح من طريق سعد بن أبي وقاص مرفوعا، رواه: أحمد3/161رقم1609- والترمذي 4/56رقم2194، كلاهما بلفظ:" إنها ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم، والقائم خير من الماشي، والماشي خير من الساعي". قال: أفرأيت إن دخل علي بيتي وبسط يده إلي ليقتلني؟ قال:"كن كابن آدم".أ ه. [↑](#footnote-ref-1479)
1480. -سبل السلام2/379. [↑](#footnote-ref-1480)
1481. -البيان في فقه الشافعي12/70-المجموع 19/247. [↑](#footnote-ref-1481)
1482. -شرح منتهى الإرادات3/385-منار السبيل2/397-الشرح الممتع14/391. [↑](#footnote-ref-1482)
1483. -نهاية المحتاج 8/59. [↑](#footnote-ref-1483)
1484. -مغني المحتاج4/195- روضة الطالبين10/ 188-حاشية الجمل على شرح المنهج5/166. [↑](#footnote-ref-1484)
1485. -نيل الأوطار5/390. [↑](#footnote-ref-1485)
1486. -نهاية المطلب في دراية المذهب1/298. [↑](#footnote-ref-1486)
1487. -الكافي في فقه الإمام أحمد4/112. [↑](#footnote-ref-1487)
1488. - المصدر السابق نفس الموضع. [↑](#footnote-ref-1488)
1489. - شرح صحيح البخاري لابن بطال6/608. [↑](#footnote-ref-1489)
1490. -الموسوعة الفقهية الكويتية28/111. [↑](#footnote-ref-1490)
1491. -معالم السنن للخطابي 4/336. [↑](#footnote-ref-1491)
1492. -التاج والإكليل8/443-نهاية المطلب في دراية المذهب13/277-فيض القدير1/388-الروض المربع1/679. [↑](#footnote-ref-1492)
1493. -التهذيب في اختصار المدونة1/341-البيان و التحصيل2/272-التاج والإكليل 3/66. [↑](#footnote-ref-1493)
1494. -المجموع 5/261,260-مغني المحتاج2/34. [↑](#footnote-ref-1494)
1495. -المغني2/399-الشرح الكبير على متن المقنع2/336-الشرح الممتع5/288. [↑](#footnote-ref-1495)
1496. -تحفة الاحوذي4/566-عون المعبود وحاشية بن القيم13/85-المغني2/399. [↑](#footnote-ref-1496)
1497. - شرح مسلم13/63. [↑](#footnote-ref-1497)
1498. -المغني2/399- الشرح الكبير على متن المقنع2/336. [↑](#footnote-ref-1498)
1499. -الحجة على أهل المدينة1/257-المبسوط2/52-بدائع الصنائع1/323. [↑](#footnote-ref-1499)
1500. -المدونة1/258. [↑](#footnote-ref-1500)
1501. -الشرح الكبير على متن المقنع2/336-المغني2/399-مطالب أولي النهى1/845. [↑](#footnote-ref-1501)
1502. -المغني2/339. [↑](#footnote-ref-1502)
1503. -الشرح الممتع 5/288. [↑](#footnote-ref-1503)
1504. -الشرح الكبير على متن الإقناع 2/336. [↑](#footnote-ref-1504)
1505. -فتح الباري12/223-فيض القدير1/388-الشرح الكبير للدردير4/486-المجموع3/249-عمدة الفقه 138. [↑](#footnote-ref-1505)
1506. -الحاوي13/128. [↑](#footnote-ref-1506)
1507. -سنن سعيد بن منصور2/188رقم2395, بسند رجاله على شرط الشيخين. [↑](#footnote-ref-1507)
1508. - عطاء العامري, من التابعين, روى له البخاري في"الأدب المفرد", وأبو داود, والترمذي, والنسائي. قال ابن حجر: مقبول (انظر: تهذيب الكمال للمزي20/133- تهذيب التهذيب لابن حجر 7/220). [↑](#footnote-ref-1508)
1509. -سنن سعيد بن منصور2/188رقم2396,الجهاد لابن أبي عاصم2/659رقم 281-مصنف ابن أبي شيبة 4/213رقم 19404, بسند ضعيف.

      وقوله :" المائد في البحر": أي: الذي يدور رأسه من ريح البحر واضطراب الموج فيه. أما قوله:"المتشحط في دمه", فهو الذي يتمرغ ويضطرب ويتخبط في دمه (انظر: عمدة القاري14/88-النهاية في غريب الحديث2/354). [↑](#footnote-ref-1509)
1510. -البيان والتحصيل2/554- الحاوي14/141-المغني 9/199-الاستذكار5/127-عون المعبود مع حاشية ابن القيم 7/121.وقوله :"ثبج هذا البحر", أي: ظهره ووسطه.(انظر: مقاييس اللغة1/339, مادة ث ب ج). [↑](#footnote-ref-1510)
1511. -متفق عليه:صحيح البخاري, كتاب: الجهاد والسير, باب: الدعاء بالجهاد والشهادة للرجال والنساء 4/16رقم 2788-صحيح مسلم,كتاب: الإمارة, باب:فضل الغزو في البحر 3/1518رقم1912.

      وأم حرام هي: بنت ملحان الأنصارية (ت: 27هـ): صحابية جليلة القدر.كانت تخرج مع الغزاة، وتشهد الوقائع. حضرت فتح قبرص, وماتت بها. (الطبقات لابن سعد 7/319- الاستيعاب 4/1931). [↑](#footnote-ref-1511)
1512. -مختصر الخرقي138-الهداية على مذهب أحمد 207-المبدع شرح المقنع3/283. [↑](#footnote-ref-1512)
1513. -الإنصاف4/120, وما بين المعقوفتين من الباحث.

      والــمـَـرداوي هو: علي بن سليمان بن أحمد(ت: 885 هـ): من فقهاء الحنابلة. من أشهر كتبه "الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف.(ترجمته في: شذرات الذهب9/510-الأعلام للزركلي4/292). [↑](#footnote-ref-1513)
1514. -سنن ابن ماجه,كتاب: الجهاد,باب: فضل غزو البحر 2/928رقم2778-الكبير للطبراني 8/170رقم7716. قلت: سنده ضعيف، رواه قيس بن محمد الكندي، عن عُفير بن مَعْدان الحضرمى، وهو ضعيف (لسان الميزان9/372-الكامل في الضعفاء7/97). والحديث ضعفه الألباني في (إرواء الغليل5/17رقم1195). [↑](#footnote-ref-1514)
1515. -العدة شرح العمدة623-الشرح الكبير على متن المقنع10/370 -التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي1/321. [↑](#footnote-ref-1515)
1516. -الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف 4/120. [↑](#footnote-ref-1516)
1517. -مسائل الإمام أحمد لأبي داود السجستاني، ص: 316. [↑](#footnote-ref-1517)
1518. -البيان والتحصيل2/554. [↑](#footnote-ref-1518)
1519. -عمدة القاري14/87. [↑](#footnote-ref-1519)
1520. -تاريخ الطبري4/79-الكامل في التاريخ2/361-البداية والنهاية7/96.

      والعلاء بن الحضرمى، هو حليف بنى أمية (ت:14هـ): صحابي، ولاه النبي البحرين، وبقي عليها زمن أبي بكر وعمر، ثم ولاه عثمان البصرة. روى له الجماعة. (ترجمته في: الطبقات لخليفة بن خياط1/133-الاستيعاب3/1085). [↑](#footnote-ref-1520)
1521. -الكامل في التاريخ2/468-تاريخ الطبري4/257-تاريخ الخلفاء للسيوطي 123. [↑](#footnote-ref-1521)
1522. -البيان والتحصيل2/552.

      وسَحنون هو: عبد السلام بن سعيد التنوخي (ت:240هـ): فقيه مالكي، انتهت إليه رياسة العلم بالمغرب. وكان رفيع القدر، عفيفا. روى " المدونة " في فروع المالكية، عن ابن قاسم، عن مالك.(ترجمته في: وفيات الأعيان3/180-تاريخ قضاة الأندلس لأبي الحسن الجُذامي، ص184). [↑](#footnote-ref-1522)
1523. -القول بتقديم المصلحة العامة على الخاصة هو ما اتفق عليه أهل العلم. أنظر: الموافقات للشاطبي3/89, 3/92-قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام 2/188-نظرية المقاصد عند الشاطبي لأحمد الريسوني267. [↑](#footnote-ref-1523)
1524. -قال المناوي: قوله : "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر" أي: يوم القيامة، قالوا: هذا من خطاب التهييج من قبيل قوله :(وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) [المائدة:23]. وقضيته أن استحلال هذا المنهي عنه لا يليق بمن يؤمن بذلك، فهذا هو المقتضي لذكر هذا الوصف؛ لاَ أن الكفار غير مخاطبين بالفروع، ولو قيل لا يحل لأحد لم يحصل الغرض (فيض القدير6/211). [↑](#footnote-ref-1524)
1525. -رواه ابن حزم في المحلى8/211. من طريق عبد الله بن وهب، قال: أخبرني أبو الأسود المعَافري عن يحيى بن جُبير المعَافري عن عبد الله بن عمرو بن العاص بنحوه. قلت: رواته ثقات غير يحيى بن جُبير، فلم أقف على ترجمته. وشطره الأول، وهو قوله :"من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسق ماءه ولد غيره" قد ثبت مرفوعا من طريق رويفع بن ثابت ولم أقف عليه مرفوعا عن عبد الله بن عمرو. وهذا المرفوع قد رواه: الترمذي2/428رقم1131، وقال: حديث حسن. ورواه كذلك بن الجارود في المنتقى1/182رقم731، وقوام السنة في الترغيب والترهيب1/78رقم29. وصححه الألباني في صحيح الجامع2/1109رقم6505. [↑](#footnote-ref-1525)
1526. -جزء من حديث متفق عليه: صحيح البخاري,كتاب: المناقب4/180رقم3508- صحيح مسلم,كتاب: الإيمان, باب: بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم 1/79رقم112. [↑](#footnote-ref-1526)
1527. -وقد بلغ هذا بالأمة مبلغا عظيما حتى أن غالب خلفاء بني العباس بدءً من محمد المأمون بن هارون الرشيد كانوا من أبناء الإماء. [↑](#footnote-ref-1527)
1528. -وقد نسب ابن حزم هذا القول لبعض السلف, منهم : عبد الله بن عمرو بن العاص, كما مر معنا, وكذلك نسبه إلى الليث بن سعد, ومكحول، والأوزاعي (انظر: المحلى2/319). [↑](#footnote-ref-1528)
1529. - الجوهرة النيرة1/216- المحلى2/319-البيان والتحصيل4/88-المغني 8/152-شرح مسلم للنووي10/15. [↑](#footnote-ref-1529)
1530. -رويفع بن ثابت بن السكن الأنصاري (ت:56هـ): صحابي. سكن مصر، و ولى إمرة برقة، ومات بها, روى له البخاري في "الأدب المفرد", وأبو داود, والترمذي, والنسائي.( ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد 4/262-معرفة الصحابة لابن منده642). [↑](#footnote-ref-1530)
1531. -قال المناوي: قوله" من كان يؤمن بالله واليوم الآخر" أي: يوم القيامة , قالوا: هذا من خطاب التهييج من قبيل (وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ [المائدة:23], وقضيته أن استحلال هذا المنهي عنه لا يليق بمن يؤمن بذلك, فهذا هو المقتضي لذكر هذا الوصف, لا أن الكفار غير مخاطبين بالفروع, ولو قيل لا يحل لأحد لم يحصل الغرض(فيض القدير6/211). [↑](#footnote-ref-1531)
1532. -سنن الترمذي, أبوب النكاح,باب: ما جاء في الرجل يسبي الأمة ولها زوج هل يحل له أن يطأها 2/428رقم1131، وقال: حديث حسن - المنتقى, لابن الجارود1/182رقم731- الترغيب والترهيب, لقوام السنة 1/78رقم29. وصححه الألباني في صحيح الجامع2/1109رقم6505 [↑](#footnote-ref-1532)
1533. - روه أبو داود,كتاب: النكاح, باب: في وطء السبايا 2/248رقم 2158-البيهقي في السنن الكبرى,كتاب: العدد,باب: استبراء من ملك الأمة

      7/378رقم 15588. والحديث صححه الأرنؤوط في تعليقه على سنن أبي داوود 3/487, وحسن إسناده الألباني في (إرواء الغليل5/141). [↑](#footnote-ref-1533)
1534. -صحيح مسلم,كتاب: النكاح, باب: تحريم وطء الحامل المسبية 2/1065رقم1441. وقوله: "امرأة مُجِح": هي الْحَامِل الـمُــــقْرِب التي اقترب وقت وضعها.(انظر: غريب الحديث لابن الجوزي1/138). [↑](#footnote-ref-1534)
1535. - مسند أحمد17/326رقم11228-السنن الدارمي,كتاب: الطلاق, باب: في استبراء الأمة 3/1474رقم2341- سنن أبي داود, كتاب النكاح, باب في وطء السبايا 2/248رقم2157-شرح مشكل الآثار للطحاوي 8/35رقم3048- السنن الكبرى للبيهقي, كتاب: البيوع, باب: الاستبراء في البيع 5/538رقم10791. وصححه الألباني في صحيح أبي داود6/371.

      =وقوله:"سبايا أوطاس"هن من غنائم موقعة أوطاس, وكانت سنة 9 ه قبل فتح مكة, بين سرية من المسلمين ومن تجمع من فلول هوازن بعد هزيمتهم يوم حنين. و"أوطاس" من ديار هوازن بين مكة والطائف(انظر: السيرة لابن هشام2/453-السيرة النبوية لابن كثير3/640). [↑](#footnote-ref-1535)
1536. -الْعِرْبَاض بن سَارِيَةَ أبو نَجِيحٍ السُّلَمِيُّ(ت:75 هـ): صاحب رسول الله , وأحد أصحاب الصُّفَّةِ، ومن البكائين الذين نزل فيهم: (وَلا عَلَى الَّذِينَ إِذا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ )[التوبة:92]. (ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد 4/208-تاريخ الإسلام2/862). [↑](#footnote-ref-1536)
1537. -من طريق العرباض بن سارية: مسند أحمد 28/384رقم17153-سنن الترمذي, أبواب: السير, باب: ما جاء في كراهية وطء الحبالى من السبايا 3/185رقم1564. ومن طريق ابن عباس: النسائي في السنن الكبرى 6/72رقم6196-الطحاوي في شرح مشكل الآثار 8/56رقم3050-الطبراني في الكبير11/67رقم11067- والدارقطني في الكبرى4/34رقم3051-الحاكم في المستدرك2/64رقم2336، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي. وصحح إسناده ابن حجر في إتحاف المهرة11/146رقم13841، والألباني في إرواء الغليل5/140. [↑](#footnote-ref-1537)
1538. -التمهيد 18/279-فيض القدير6/211. [↑](#footnote-ref-1538)
1539. -هذا الأمر ثابت من الناحية الطبية، وقد ذكر ذلك بدر الدين العيني قاضي الحنفية(المتوفى سنة 855هـ) في كتابة(البناية شرح الهداية5/58) " أن فم الرحم ينسد بالـحَبَل". ويُعبر الأطباء وعلماء الأجنة عن ذلك بقولهم: عنق الرحم ينغلق بالإخصاب. [↑](#footnote-ref-1539)
1540. -زاد المعاد في هدي خير العباد,لابن قيم الجوزية 5/142-المغني10/152شرح الزركشي على مختصر الخرقي7/541. [↑](#footnote-ref-1540)
1541. -محمد بن عبد الرؤوف، الـمناوي (ت:1031هـ): من كبار العلماء. انزوى للبحث والتصنيف. له نحو ثمانين مصنفا. من كتبه"التيسير في شرح الجامع الصغير"، اختصره من شرحه الكبير "فيض القدير" (ترجمته: معجم المؤلفين، عمر كحالة4/196-الأعلام للزركلي6/203). [↑](#footnote-ref-1541)
1542. -فيض القدير 6/211. [↑](#footnote-ref-1542)
1543. -سُئلت اللجنة الدائمة للإفتاء عن الحكمة في هذا الأمر، فكان ردها: أن الواجب على المسلم أن يعمل بـالأحكام الشرعية عَلِم الحكمة أو لم يعلمها مع الإيمان بأن الله حكيم في كل ما شرعه وقدره لكن من يسر الله له معرفة الحكمة فذلك نور على نور وخير إلى خير. (انظر: فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية 16/ 114). [↑](#footnote-ref-1543)
1544. -نسب ذلك بدر الدين العيني الحنفي في (البناية شرح لهداية5/58) إلى القاضي أبي يوسف-رحمه الله. [↑](#footnote-ref-1544)
1545. -مرقاة المفاتيح5/2189-شرح النووي على مسلم10/14.

      = قلت: قد تتخلف العادة الشهرية عن المرأة حتى تعتقد أنها حامل؛ لأن أشهر أسباب تأخر العادة عند الأنثى البالغة هو الحمل، لكنه ليس السبب الوحيد، ومن ثم يقع الاشتباه والاحتمال. وصورتها: أنه ربما أخبرت الأمةُ سيدها الجديد أنها حامل بناء على هذا الاحتمال، لكن قد يكون تخلف العادة لسبب آخر. فإذا وقع عليها وفي ظنه أنها حامل من غيره، وهي في واقع الأمر ليست حامل أصلا، فلربما حملت منه هو، وربما جاء المولود لستة أشهر، والتي هي أدنى مدة للحمل، فيبقى الاحتمال الأول قائما وهو أن الحمل من غيره، لكن واقع الحال أن الحمل منه هو، ومن ثم يقع المحظور فيسترق ابنه الذي من صلبه، فيُحرم من كل حقوقه، والتي منها الحرية والإرث ونحو ذلك، والله أعلم. [↑](#footnote-ref-1545)
1546. - اللام هنا للعهد الذهني، والمقصود به ما يحل للرجل من الزوجات وملك اليمين، ولا يقصد بهن الأجنبيات اللاتي لا يحل إتيانهن. فالأجنبية لا يحل إتيانها في الدبر قولا واحدا، وهو من كبائر الذنوب بلا خلاف، مع خلافهم في العقوبة المترتبة على ذلك (انظر: الزواجر عن اقتراف الكبائر2/140-وكشاف القناع عن متن الإقناع 6/ 95). [↑](#footnote-ref-1546)
1547. -السنن الكبرى للنسائي, كتاب: عِشرة النساء 8/196رقم8950-شرح معاني الآثار3/46رقم4425-مصنف ابن أبي شيبة3 /529رقم16805. بسند رجاله ثقات لكن فيه قتادة السدوسي وهو ثقة لكنه مدلس، وقد عنعن. وقد رُوي هذا الأثر مرفوعا عن عبد الله بن عمرو بلفظه، أخرجه: أحمد في المسند11/309رقم6706- والنسائي في الكبرى,كتاب: عِشرة النساء 8/196رقم8947-والطحاوي في شرح معاني الآثار 3/44رقم4410. قال الهيثمي: رواه أحمد، والبزار، والطبراني في الأوسط، ورجال أحمد والبزار رجال الصحيح(مجمع الزوائد4/298رقم 7585). لكن قال البزار: لا أعلم في هذا الباب حديثا صحيحا (كشف الأستار للهيثمي2/173رقم1456). قال البوصيري: إسناده رجاله ثقات (إتحاف الخيرة المهرة 4/64رقم3157). وقال ابن حجر: والمحفوظ عن عبد الله بن عمرو من قوله (التلخيص الحبير3/391). وحسنه الألباني في غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، ص 149. [↑](#footnote-ref-1547)
1548. -قوله :"يشرحون النساء": هو وطء المرأة مستلقية على قفاها. (انظر:لسان العرب6/281, مادة: ش ر ح). [↑](#footnote-ref-1548)
1549. -تفسير الطبري4/409-سنن أبي داود,كتاب: النكاح,باب: في جامع النكاح 2/249رقم 2164-المستدرك للحاكم2/212رقم2791، وقال على شرط مسلم، ووافقه الذهبي. [↑](#footnote-ref-1549)
1550. - صحيح البخاري,كتاب: تفسير القرآن, باب:(نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم وقدموا لأنفسكم)[البقرة: 223] 6/29رقم4528-صحيح مسلم,كتاب: النكاح, باب جواز جماعه امرأته في قبلها، من قدامها، ومن ورائها من غير تعرض للدبر 2/1058رقم1435, موقوفا على جابر، وله حكم الرفع. [↑](#footnote-ref-1550)
1551. - تفسير الطبري4/400. [↑](#footnote-ref-1551)
1552. - المرجع السابق نفس الموضع. [↑](#footnote-ref-1552)
1553. - شرح مسلم للنووي10/6 [↑](#footnote-ref-1553)
1554. -تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق2/56- المدخل لابن الحاج 2/194- الأم للشافعي5/101- الحاوي للماوردي9/320- الكافي في فقه الإمام احمد 3/83- الفقه الإسلامي وأدلته4/2640. [↑](#footnote-ref-1554)
1555. - تفسير الطبري 4/398- السنن والآثار للبيهقي10/159رقم 14048-الموسوعة الفقهية الكويتية19/210. [↑](#footnote-ref-1555)
1556. -المعتصر من المختصر من مشكل الآثار لأبي المحاسن الـمَلــَطي الحنفي1/302- البيان والتحصيل18/178. [↑](#footnote-ref-1556)
1557. -معرفة السنن والآثار10/165رقم 14070-مصنف ابن أبي شيبة 3/530رقم 16812. [↑](#footnote-ref-1557)
1558. - مصنف ابن أبي شيبة3/529رقم16806- جامع معمر 11/442رقم 20957. [↑](#footnote-ref-1558)
1559. - جامع معمر 11/442رقم 20953-تفسير الطبري 4/398. [↑](#footnote-ref-1559)
1560. -مصنف ابن أبي شيبة 3/529رقم 16807. [↑](#footnote-ref-1560)
1561. -المرجع السابق 3/530رقم16808. [↑](#footnote-ref-1561)
1562. -المرجع السابق 3/529رقم 16806. [↑](#footnote-ref-1562)
1563. -تفسير الطبري 4/399. [↑](#footnote-ref-1563)
1564. - المرجع السابق نفس الموضع. [↑](#footnote-ref-1564)
1565. - المرجع السابق نفس الموضع. [↑](#footnote-ref-1565)
1566. - المرجع السابق نفس الموضع. [↑](#footnote-ref-1566)
1567. -المبسوط 9/ 77-بدائع الصنائع5/119-البناية شرح الهداية5/40-حجة الله البالغة للدهلوي2/207. [↑](#footnote-ref-1567)
1568. - الأم 5/101-الحاوي9/317-نهاية المطلب في دراية المذهب12/392-المجموع16/416. [↑](#footnote-ref-1568)
1569. -الكافي3/83-الشرح الكبير 8/130-الروض المربع 1/546-منار السبيل2/217. [↑](#footnote-ref-1569)
1570. - البيان و التحصيل18/462- الذخيرة للقرافي 4/416-المدخل لابن الحاج2/192. [↑](#footnote-ref-1570)
1571. -المحلى9/222. [↑](#footnote-ref-1571)
1572. -أحكام القران للجصاص2/39- تفسير القرطبي 3/93- تفسير ابن كثير1/589. [↑](#footnote-ref-1572)
1573. -تفسير الشافعي1/340. [↑](#footnote-ref-1573)
1574. -هو أبو الْجُوَيْرِيَةِ الجَرْمِيّ، واسمه حِطَّان بن خُفَاف: ثقة من التابعين، روى له: البخاري, وأبو داود, والنسائي(انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد 6/317-تهذيب التهذيب2/396). [↑](#footnote-ref-1574)
1575. -عبد الله بن أوفى, اليشكري، المعروف بابن الكوا. مشهور بصحبة عليّ-رضي الله عنه- ثم سار من رءوس الخوارج. وقد رجع عن مذهب الخوارج وعاود صحبة علي- رضي الله عنه.(محتصر تاريخ دمشق12/35-ميزان الاعتدال2/474-لسان الميزان3/329). [↑](#footnote-ref-1575)
1576. -السنن الكبرى للبيهقي7/322رقم14127-تفسير بن أبي حاتم5/1517-تفسير بن كثير1/597. وابن الكواء: اسمه عبد الله بن أوفى، شهد صفين مع علي، ثم خرج عليه. انظر: تاريخ دمشق68/43. [↑](#footnote-ref-1576)
1577. -مسند أحمد16/142رقم10167-الكبرى للنسائي,كتاب: عشرة النساء 8/201رقم8967- سنن ابن ماجه,كتاب الطهارة وسننها, باب: النهي عن إتيان الحائض1/209رقم639- سنن الترمذي, أبواب الطهارة, باب: ما جاء في كراهية إتيان الحائض 1/199رقم135، وقال: لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم عن أبي تميمة الهُجَيمي عن أبي هريرة. وذكر عن البخاري أنه ضعفه. لكن حسنه ابن القطان (انظر: البدر المنير7/652)، وصححه الألباني في الإرواء7/87رقم2006. والظاهر أن الحديث صحيح بطرقه وشواهده، والله أعلم.

      وفي الحديث تنفير شديد، والمقصود بالكفر هنا إما لأنه فعل ذلك استحلالا. أو أنه عمل معاملة من كفر، والظاهر أنه محمول على التغليظ. (انظر: التيسير بشرح الجامع الصغير2/385-تحفة الأحوذي1/355). [↑](#footnote-ref-1577)
1578. -مسند أحمد16/157رقم10206-الكبرى للنسائي,كتاب عشرة النساء 8/200رقم8966-السنن والآثار للبيهقي10/164رقم14069. والحديث حسنه الألباني كما في صحيح سنن أبي داود6/375. قلت: تفرد به الحارث بن مخلد بهذا اللفظ، والحارث مجهول، قال البزار: ليس بمشهور (انظر: الإصابة في معرفة الصحابة2/167-إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي6/316). [↑](#footnote-ref-1578)
1579. -سنن الترمذي2/460رقم1165، وقال: هذا حديث حسن غريب- المنتقى لابن الجارود 1/181رقم729. قلت: إسناده رجاله ثقات، وقد صححه الألباني في صحيح الجامع 2/1287رقم7800. [↑](#footnote-ref-1579)
1580. -سنن الترمذي, أبواب: الرضاع, باب: ما جاء في كراهية إتيان النساء في أدبارهن 2/459رقم1164، من طريق علي بن طلق الحنفي، وقال الترمذي: حديث علي بن طلق حديث حسن- الكبرى للنسائي,كتاب عشرة النساء 8/192رقم8943-الكبير للطبراني4/88رقم3735- السنن الكبرى للبيهقي, جماع أبواب إتيان النساء,باب: إتيان النساء في أدبارهن 7/319رقم14115. قلت: إسناده لا بأس به. [↑](#footnote-ref-1580)
1581. - سبق, ص281. [↑](#footnote-ref-1581)
1582. -مسند أحمد44/252رقم26643-مصنف ابن أبي شيبة3/517رقم16669-سنن الترمذي, أبواب: تفسير القرآن, باب: من سورة البقرة 5/65رقم2979، وقال حديث حسن-شرح مشكل الآثار 15/428رقم 6128-الطبراني في المعجم الكبير23/356رقم837- السنن الكبرى للبيهقي,كتاب: النكاح, باب: إتيان النساء في أدبارهن 7/316رقم14105. قلت: رجاله ثقات على شرط مسلم. وقولها:" مُجَبِّيَة"(بضم الميم وبعدها جيم مفتوحة ثم موحدة): أي: باركة. والتجبية: الانكباب على الوجه. وقوله :" صِماما واحدا" ,وفي روايه :"سِماما واحدا", أي: مَسْلكا واحدا, وأصله سداد القارورة, والمراد القبل.(انظر: تحفة الأحوذي 8/257-نيل الأوطار2/243). [↑](#footnote-ref-1582)
1583. -الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب1/740. [↑](#footnote-ref-1583)
1584. - الحاوي الكبير9/317. [↑](#footnote-ref-1584)
1585. - زاد المعاد4/235. [↑](#footnote-ref-1585)
1586. -الحاوي الكبير9/319. [↑](#footnote-ref-1586)
1587. - زاد المعاد4/240. [↑](#footnote-ref-1587)
1588. - الحاوي الكبير9/319. [↑](#footnote-ref-1588)
1589. - المدخل لابن الحاج2/174. [↑](#footnote-ref-1589)
1590. - الذخيرة 4 /418. [↑](#footnote-ref-1590)
1591. -المدخل لابن الحاج2/174-زاد المعاد لابن القيم 4/240. [↑](#footnote-ref-1591)
1592. -تفسير الطبري4/404-لباب النقول في أسباب النزول للسيوطي، ص:5. قلت: الأثر مرسل، زيد بن أسلم تابعي. [↑](#footnote-ref-1592)
1593. -تفسير القرطبي3/94-تفسير بن كثير1/599-محاسن التأويل للقاسمي7/470. [↑](#footnote-ref-1593)
1594. -أحكام القرآن للجصاص2/40-عمدة القاري 18/117. [↑](#footnote-ref-1594)
1595. -تفسير بن كثير1/599-الدر المنثور1/638- فتح القدير للشوكاني1/260-أحكام القران للجصاص2/39. [↑](#footnote-ref-1595)
1596. - روي ذلك عن عبد الملك بن الماجشون، وابن القاسم، وأشهب، وعدوه رواية عن مالك. وروي عن عبد الرحمن بن القاسم من المالكية، أنه قال: ما أدركت أحدا أقتدي به في ديني يشك في أنه حلال. انظر: البيان والتحصيل 18/641-الحاوي 9/317-تفسير الألوسي1/518-الشرح الكبير على متن المقنع8/130. [↑](#footnote-ref-1596)
1597. -تفسير الطبري4/407-تفسير البغوي1/291-تفسير ابن كثير1/591-الدر المنثور للسيوطي1/636. [↑](#footnote-ref-1597)
1598. -تفسير النيسابوري1/616- أحكام القران للجصاص2/41- تفسير الرازي6/422. [↑](#footnote-ref-1598)
1599. -الحاوي9/317-318. [↑](#footnote-ref-1599)
1600. -محمد بن كعب بن سُليم القرظى(ت:120هـ): تابعي جليل القدر.كان أبوه من سبى بني قريظة. لم يحتلم يومها ولم ينبت، فخلوا سبيله. سكن الكوفة، روى له الجماعة (ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري1/216-سير أعلام النبلاء5/65). [↑](#footnote-ref-1600)
1601. -تفسير القرطبي3/94-تفسير ابن كثير1/599-محاسن التأويل للقاسمي7/470. [↑](#footnote-ref-1601)
1602. -تفسير الطبري4/408-شرح مشكل الآثار15/410رقم6118. وقولهم:"أثفرها": أي شد على مؤخرتها، من قولهم: ثفر الدابة سير مؤخرتها. و(أثفرها) شد عليها الثفر. و(استثفر) بثوبه رد طرفه بين رجليه إلى حجزته. (مختار الصحاح, ص:49, مادة: ث ف ر). [↑](#footnote-ref-1602)
1603. -نص على هذا القياس في مناظرة له مع محمد بن الحسن، وروي ذلك مذهبا له في القديم. انظر: تفسير ابن كثير1/599-الدر المنثور1/638-أحكام القران للجصاص2/39-السنن والآثار للبيهقي10/162رقم14061. [↑](#footnote-ref-1603)
1604. -الحاوي9/317-318. [↑](#footnote-ref-1604)
1605. - المرجع السابق نفس الموضع. [↑](#footnote-ref-1605)
1606. -محاسن التأويل للقاسمي2/124. [↑](#footnote-ref-1606)
1607. -الحاوي9/318-المجموع للنووي16/420. ولم أقف على هذه النقول عن مالك في كتب المالكية. [↑](#footnote-ref-1607)
1608. - الحاوي9/318-المجموع للنووي16/420. [↑](#footnote-ref-1608)
1609. -المجموع16/419-محاسن التأويل للقاسمي2/124. [↑](#footnote-ref-1609)
1610. -وسيأتي تفصيل هذا الرد عند مناقشة أدلة أصحاب القول الثاني قريبا. [↑](#footnote-ref-1610)
1611. -روي عن الشافعي أنه قال: لم يصح في تحليله ولا تحريمه شيء (سبل السلام 2/202-عون المعبود شرح سنن أبي داود6/141)، وقال البزار: لا أعلم في هذا الباب حديثا صحيحا (انظر: كشف الأستار عن زوائد البزار2/173رقم1456-نيل الأوطار6/243). [↑](#footnote-ref-1611)
1612. -انظر: تفسير الشافعي1/340-تفسير الطبري 4/402-تفسير الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي 168. [↑](#footnote-ref-1612)
1613. -"هذا حلال وهذا حرام"، لعبد القادر أحمد عطـا: ص243-"وطء المرأة في الموضع الممنوع منه شرعاً دراسة حديثيـة فقهية طبيـة"، د. طارق الطواري، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت: عدد شوال1422 ص36. [↑](#footnote-ref-1613)
1614. -تيسير الكريم الرحمن, عبد الرحمن السعدي, مؤسسة الرسالة, ط1: 1420هـ, ص: 887- أضواء البيان للشنقيطي5/506. [↑](#footnote-ref-1614)
1615. -أحكام القران للجصاص2/41-أحكام القران للكيا الهراسي141-تحفة الفقهاء للسمرقندي3/332. [↑](#footnote-ref-1615)
1616. -شرح معاني الآثار3/45رقم 4423-تفسير القرطبي3/94. [↑](#footnote-ref-1616)
1617. - أعكان: مفرد" عُكْنَةُ"، وهي الطَيُّ الذي في البطن من السِمَن. (الصحاح للجوهري6/2165، مادة: ع ك ن). [↑](#footnote-ref-1617)
1618. -إتيان المرأة في لموضع المحرم، دراسة حديثية فقهية طبية،د. طارق الطواري، مجلة الشريعة، جامعة الكويت، عدد شوال1422هـ. [↑](#footnote-ref-1618)
1619. -الحـاوي9/320. [↑](#footnote-ref-1619)
1620. -أخرجه أبو داود في السنن, كتاب النكاح, باب: في جامع أحكام النكاح2/249رقم 2164- الحاكم في المستدرك2/212رقم2791, وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وصحح إسناده العلامة أحمد شـاكر في "عمدة التفسير" 2/191. [↑](#footnote-ref-1620)
1621. -المدخل لابن الحاج2/194. [↑](#footnote-ref-1621)
1622. -خزيمة بن ثابت الأنصاري: صحابي جليل القدر، من أشراف الأوس في الجاهلية والإسلام. عاش إلى خلافة علي بن أبي طالب، وشهد معه صفين، فقتل فيها. (ترجمته في: معرفة الصحابة لأبي نعيم 2/913). [↑](#footnote-ref-1622)
1623. -مسند الشافعي، ص275- شرح مشكل الآثار15/430رقم6132-السنن الكبرى للبيهقي,كتاب النكاح,باب: إتيان النساء في أدبارهن 7/318رقم14112. والحديث صححه الشافعي في مسنده 275, وابن الملقن في خلاصة البدر المنير2/201, والألباني في إرواء الغليل7/67. وقوله:"في أي الخربتين، أو في أي الخرزتين، أو في أي الخصفتين" يعني: في أي الثقبين، والثلاثة بمعنى واحد. انظر: النهاية في غريب الحديث2/18. [↑](#footnote-ref-1623)
1624. -لم أقف على ترجمته فيما بين يدي من المصادر. [↑](#footnote-ref-1624)
1625. -الكبرى للنسائي8/190رقم 8929-شرح مشكل الآثار15/423رقم6128-تفسير القرطبي3/92-تفسير بن كثير1/592-الدر المنثور للسيوطي1/635-أحكام القران للجصاص2/40-أحكام القران لابن العربي1/238. [↑](#footnote-ref-1625)
1626. -سنن الدارمي1/737رقم1182-أحكام القران للجصاص1/426-تفسير القرطبي3/95. [↑](#footnote-ref-1626)
1627. -الكبرى للنسائي8/190رقم 8929-تفسير القرطبي 3/92. [↑](#footnote-ref-1627)
1628. -عبد الله بن وهب القرشى مولاهم، أبو محمد المصري (ت: 197هـ): الفقيه الثقة الحافظ العابد، روى له الجماعة. (ترجمته في: سير أعلام النبلاء9/223-حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي1/320). [↑](#footnote-ref-1628)
1629. -علي بن زياد التُّونسيّ, أبو الحَسَن (ت: 183هـ):كان إمامًا ثقة متعبدًا من أكابر أصحاب مالك. ولم يكن في عصره أفقه منه بإفريقية. (انظر: طبقات علماء إفريقية لأبي العرب التميمي43-الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون المالكي2/92). [↑](#footnote-ref-1629)
1630. -الهداية إلى بلوغ النهاية1/739-تفسير القرطبي 3/95-تفسير بن كثير1/592- المدخل لابن الحاج2/193. [↑](#footnote-ref-1630)
1631. -تفسير ابن كثير1/599-فتح القدير للشوكاني1/260-الحاوي13/219-نهاية المطلب في دراية المذهب12/392-فتح البيان في مقاصد القرآن لصديق حسن خان1/450-محاسن التأويل للقاسمي2/124. [↑](#footnote-ref-1631)
1632. -الأم 1/53-الحاوي9/317-نهاية المطلب12/392-المجموع16/416. [↑](#footnote-ref-1632)
1633. - فهو بالغ الضرر من الناحية الطبية والنفسية، وذلك من وجوه عدة:

      **أولا- مُضر بالشرج:** يقول ابن القيم-رحمه الله-: ولهذا ينهى عنه عقلاء الأطباء؛ لأن للفرج خاصية في اجتذاب الماء المحتقن وراحة الرجل منه، والوطء في الدبر لا يعـين على ذلك (الطب النبوي لابن القيم97, بتصرف).

      وقد أثبت الطب الحديث صحة ما ذهب إليه ابن القيم؛ لأن التركيب التشريحي والوظيفي لكل من المهبل(في المرأة) وقناة الشرج(في الرجل والمرأة) مرتبط بالوظيفة المنوط له القيام بها, فبطانة المهبل تختلف عن بطانة الشرج، والعضلات التي تساهم في حركة المهبل تختلف عن تلك التي تسبب انقباضات قناة الشرج، والألياف المرنة الكثيرة التي تسبب مرونة المهبل لا توجد في الشرج، بمعنى أن المهبل مهيأ تماماً لأداء وظيفته, وهي استقبال عضو الجماع وكممر للولادة. بينما وظيفة الشرج الرئيسية هي في إخراج فضلات الطعام على هيئة براز، فكيف يستخدم ممر مهيأ لخروج الفضلات كبديل لمكان آخر مهيأ لخروج خلق إنسان. (انظر: العلاقات الجنسية بين الإسلام والطب، دراسة نسيجية، د.محمد عبد الحميد شاهين، ص:499، المؤتمر العالمي الخامس عن الطب الإسلامي (.

      **كذلك يسبب تمزق وتهتك أنسجة الدبر:** ارتخاء عضلاته وسقوط بعض أجزائه مع فقدان السيطرة على المواد البرازية وعدم الاستطاعة في التحكم إخراج الفضلات بسبب تهتك وضعف العضلة العاصرة المتحكمة في البراز, وهو ما يسمى بسلس الغائط, أي خروج البراز بشكل لا إرادي، وقد يُصاب بالانعكاس النفسي لانعكاس الوطء من الوضع الطبيعي إلى الشذوذ. ( انظر: الأمراض الجنسـية, د. محمد البار, ص210 ).

      **ثانيا: الأمراض الجنسية:** فعدد كبير من المصابين بالشـذوذ الجنسي(اللواط) يعاني من الأمراض الجنسية، وكذلك ينتشر بينهم مرض "الهربس" Herpes، وكذلك مرض تآكل الأعضـاء الجنسية المعديـة Papilloma،كلاهما ينتشر بين الشواذ بصورة تبلغ عدة أضعاف ما هي عليه عند الزناة.كما أن سرطان الشرج وقناة الشرج يحدث لديهم بصورة كبيرة بالمقارنة مع غيرهم عند الزناة. وهذه الأمراض الوبيلة تكثر في أفواه وحلوق وبلاعيم الشاذين جنسياً لانتشار هذه الممارسات الشاذة بينهم، وذلك بالإضافة إلى إصابة القناة الشرجية والجهاز الهضمي(انظر: العلاقات الجنسية بين الإسلام والطب،دراسة نسيجية, د. محمد عبد الحميد شاهين, ص:499, المؤتمر العالمي الخامس عن الطب الإسلامي(.

      ومرض "هربس" الجنسي: هو مرض حاد، يظهر على الأعضاء التناسلية في هيئة تقرحات حمراء تكبر وتتكاثر بسرعة، ويسببه فيروس"هِربس هُومن (Herpes Homins)" ، وينتقل بالاتصال الجنسي إلى الأعضاء الجنسية أو الفم عند الشاذين، وتبدأ أعراضه بالشعور بالحكة، فتتهيج المنطقة التناسلية، وتظهر البثور والتقرحات على القضيب، وعلى منطقة الشرج عند أهل قوم لوط (انظر: التبيان فيما يحتاج إليه الزوجان, للدكتور جاسـم مهلهل الياسـين, ص40 ).  
      أما مرض تآكل الأعضـاء الجنسية المعديـة في سببه فيروس بابيلوما Papillomah, وينتقل من الأعضاء الجنسية في المصاب إلى السليم بواسطة الاتصال الجنسي, وعلاماته وجود ثآليل حمراء تغطي الأعضاء الجنسية، وتظهر على القضيب, وعلى الشرج والمنطقة المحيطة به.

      **= ثالثا: مرض السيلان gonorrhea:** وهو يؤدي إلى التهاب الشرج, وهذا نتيجة أمر شائع, وفيه يشكو المريض من آلام أثناء التبرز وحكة في الشرج، مع وجود إفرازات صديدية، وحتى في الحالات التي لا يشكو فيها المريض أيَّـة أعراض، فإن القناة الشرجية يوضح التهاباً وإفرازات صديدية يصحبها نزيف في بعض الأحيان وقد تتحول هذه الالتهابات المزمنة إلى سرطان ويكون غشاء القناة الشرجية محتقناً متقرحاً مليئاً بالبثور الصديدية الدموية وتظهر الخراريج كما تحدث بواسير بين المستقيم والمهبل أو القناة الشرجية والمهبل(الأمراض الجنسية، د.محمد البار, ص 210 ,371-إتيان المرأة في لموضع المحرم، دراسة حديثية فقهية طبية،د. طارق الطواري، مجلة الشريعة، جامعة الكويت، عدد شوال1422هـ). [↑](#footnote-ref-1633)
1634. -مصنف ابن أبي شيبة4/351رقم20974، ورجاله ثقات، غير أبي الزبير، وهو ثقة لكنه مدلس وقد عنعن، لكن تشهد له باقي الآثار في المسألة نفسها. [↑](#footnote-ref-1634)
1635. - السنن الكبرى للبيهقي,كتاب: البيوع, باب: النهي عن بيع فضل الماء 6/26رقم11062، بسند فيه من لم أقف له على ترجمة. ورواه بن زنجويه في(الأموال 2/671رقم1119) من طريق عمرو بن دينار، قال: "باع قيم الوهط فضل ماء الوهط، فرده عبد الله بن عمرو"، بسند رجاله ثقات. ورواه النسائي في (الكبرى6/97رقم6213) بلفظ: وباع قيم الوهط فضل ماء الوهط، فكرهه عبد الله بن عمرو. أهـ.

      وقوله:"ولكن أقم قِلدك" أي: اسق الزرع لوقت حاجته. يُقَال: أَقمت قِلدك إِذا أَنْت سقيت زرعك فِي الأوقات التي تحتاج إلى السَّقْي فِيهَا. و"القِلد" في اللغة أصله"النصيب" أو "الحظ". (انظر: غريب الحديث لابن قتيبة2/56-شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 8/5599). [↑](#footnote-ref-1635)
1636. -تحفة الفقهاء3/317-318-319- بدائع الصنائع6/188-الهداية شرح بداية المبتدي4/387-الدر المختار6/438. [↑](#footnote-ref-1636)
1637. -حق الشفَة: هي حق شرب بني آدم والبهائم في كل ماء لم يحرز. أنظر: "أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء" للقونوي الحنفي(ص106), تحقيق: يحيى حسن مراد. الكتب العلمية: بيروت, 2004م-1424هـ). [↑](#footnote-ref-1637)
1638. - المقدمات الممهدات2/298-التاج والإكليل7/622. [↑](#footnote-ref-1638)
1639. - تهذيب اللغة للأزهري1/157-غريب الحديث لابن الجوزي2/198- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الجزري3/455. [↑](#footnote-ref-1639)
1640. -غريب الحديث3/69. [↑](#footnote-ref-1640)
1641. - الفقه الإسلامي وأدلته5/3437. [↑](#footnote-ref-1641)
1642. - سيأتي بتمامه وتخريجه, انظر الصفحة التالية. [↑](#footnote-ref-1642)
1643. - بداية المجتهد3/185. [↑](#footnote-ref-1643)
1644. - البحر الرائق 5/306-مجمع الأنهر2/563. [↑](#footnote-ref-1644)
1645. - بداية المجتهد3/185-التاج والإكليل لمختصر خليل6/212-منح الجليل شرح مختصر خليل5/18. [↑](#footnote-ref-1645)
1646. - نهاية المطلب في دراية المذهب 5/499-الوسيط في المذهب 3/20-المجموع9/255. [↑](#footnote-ref-1646)
1647. - المغني4/61-الشرح الكبير4/22-المبدع في شرح المقنع4/22. [↑](#footnote-ref-1647)
1648. - صحيح مسلم, كتاب: المساقاة, باب: تحريم بيع فضل الماء الذي يكون بالفلاة 3/1197رقم1565 [↑](#footnote-ref-1648)
1649. - الأموال للقاسم بن سلام 1/381رقم 755، ومن طريقه ابن زنجويه في "الأموال " 2/674رقم1124.بسند فيه انقطاع وجهالة. [↑](#footnote-ref-1649)
1650. - الفقه الإسلامي وأدلته4/2901. [↑](#footnote-ref-1650)
1651. - البخاري معلقا، باب: في الشرب ومن رأى صدقة الماء وهبته 3/109-سنن الترمذي, أبواب: المناقب,باب: في مناقب عثمان بن عفان رضي الله عنه 6/68رقم 3703-الكبرى للنسائي, كتاب: الأحباس, باب: وقف المساجد 6/144رقم6402-شرح مشكل الآثار13/14رقم5019-سنن الدارقطني, كتاب: الأحباس, باب: وقف المساجد والسقايات 5/348رقم4437- السنن الكبرى للبيهقي,كتاب: الوقف, باب: اتخاذ المسجد والسقايات وغيرها 6/227رقم11936. [↑](#footnote-ref-1651)
1652. -شرح صحيح البخاري لابن بطال6/492-المغني 4/62-الشرح الكبير 4/22. [↑](#footnote-ref-1652)
1653. -صحيح البخاري,كتاب: الزكاة, باب: الاستعفاف في المسألة 2/123رقم1470. [↑](#footnote-ref-1653)
1654. - المغني 4/62-الشرح الكبير على متن المقنع4/22-المبدع4/22. وقولهم: "الرَّوَايَا": هي الإبل التي تحمل الماء (انظر: غريب الحديث للخطابي2/781). [↑](#footnote-ref-1654)
1655. - بداية المجتهد3/185. [↑](#footnote-ref-1655)
1656. -المغني 4/61. [↑](#footnote-ref-1656)
1657. -المحلى7/448. [↑](#footnote-ref-1657)
1658. -المرجع السابق, نفس الموضع. [↑](#footnote-ref-1658)
1659. -متفق عليه: صحيح البخاري, كتاب المساقاة,باب: من قال: إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يمنع فضل الماء" 3/110رقم2353- صحيح مسلم,كتاب: المساقاة, باب: تحريم بيع فضل الماء الذي يكون بالفلاة ويحتاج إليه لرعي الكلأ، وتحريم منع بذله، وتحريم بيع ضراب الفحل 3/1198رقم1566. [↑](#footnote-ref-1659)
1660. -سبق, ص: 304. [↑](#footnote-ref-1660)
1661. -مسند أحمد42/9رقم 25085-سنن ابن ماجه,كتاب: الرهون, باب: النهي عن منع فضل الماء ليمنع به الكلأ 2/828رقم2479- صحيح بن حبان, باب: البيع المنهي عنه, ذكر الزجر عن منع المرء فضل الماء الذي لا حاجة به إليه 11/331رقم4955.

      و"نقيع البئر" هو ماؤه إذا كان كثيرا. (انظر: مقاييس اللغة5/472-لسان العرب 8/359، مادة: ن ق ع). [↑](#footnote-ref-1661)
1662. -مسند أحمد 28/472رقم 17236- صحيح ابن حبان, باب: البيع المنهي عنه, ذكر الزجر عن بيع الماء 11/328رقم 4952-سنن الترمذي, أبواب: البيوع, باب: ما جاء في بيع فضل الماء 2/562رقم 1271, وقال:حديث إياس حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم -سنن ابن ماجه,كتاب: الرهون, باب: النهي عن بيع الماء, 2/828رقم2476-الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم2/338رقم1107-المستدرك2/50رقم2286, وقال صحيح على شرط مسلم- مستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم3/262رقم4897. قلت الحديث صحيح, صححه ابن حبان والترمذي والحاكم,كما مر معنا.

      وإياس بن عبد الله، الـمُزني، أبو عوف: صحابي. روى له الأربعة. (ترجمته في: تهذيب التهذيب1/389-الاستيعاب1/127). [↑](#footnote-ref-1662)
1663. - الشَّوْكَاني(ت: 1250 هـ )محمد بن علي: فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن. ولد بهجرة شوكان (من بلاد خُوْلان، باليمن) ونشأ بصنعاء. وولي قضاءها سنة 1229ه. وكان يرى تحريم التقليد. له مصنفات كثيرة، منها (نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار ) في الفقه، و(الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ), و(فتح القدير) في التفسير، و(إرشاد الفحول) في أصول الفقه, وغيرها(الأعلام للزركلي6/298). [↑](#footnote-ref-1663)
1664. -نيل الأوطار 5/172. [↑](#footnote-ref-1664)
1665. - المرجع السابق نفس الموضع. [↑](#footnote-ref-1665)
1666. -سبق, ص:297. [↑](#footnote-ref-1666)
1667. -نيل الأوطار5/173-تـحفة الأحوذي 4/409. [↑](#footnote-ref-1667)
1668. -سبل السلام2/126-الفقه الإسلامي وأدلته5/3439. [↑](#footnote-ref-1668)
1669. -الفقه على المذاهب الأربعة3/129. وهذه القاعدة نص عليها جمهور الأصوليين والفقهاء، وعبروا عنها بألفاظ شتى، منها:"يثبت تبعا ما لا يثبت استقلالا"، و"يصح تبعا ما لا يصح استقلالا"، و"يجوز تبعا ما لا يجوز استقلالا"، ويغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها". انظر: القواعد الفقهية لابن رجب ص298-الأشباه والنظائر للسيوطي، ص120- القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة1/424. [↑](#footnote-ref-1669)
1670. -شرح مختصر ابن الحاجب- لأبي القاسم الأصفهاني 2/340- التقرير والتحبير على تقرير بن الهمام لابن أمير حاج 1/287. انظر كذلك: "التخصيص بالقياس دراسة أصولية, د/عبد العزيز العويد"(الموقع الإلكتروني لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالقصيمwww.csi.qu.edu.sa/). [↑](#footnote-ref-1670)
1671. -نيل الأوطار5/173-تحفة الأحوذي4/409-فقه السنة3/89. [↑](#footnote-ref-1671)
1672. - شرح مسلم للنووي10/229. [↑](#footnote-ref-1672)
1673. -مصنف عبد الرزاق 8/204رقم 14892-مسند بن الجعد1/337رقم2381. ورجاله ثقات على شرط مسلم. ووجه دخول هذا الأثر - هنا- تحت عنوان "الاحتكار" هو أن من ذكر هذا الأثر عن عبد الله بن عمرو من أهل العلم قد حمله على المحتكر، فقد بوب عبد الرزاق عليه بقوله" باب: الحَكر"، وكذلك فعل البغوي في شرح السنة 8/178رقم2126. [↑](#footnote-ref-1673)
1674. -غريب الحديث للخطابي3/403-الصحاح للجوهري2/635، مادة: ح ك ر. [↑](#footnote-ref-1674)
1675. -انظر: الدر المختار 6/398-الفواكه الدواني1/331-المهذب في الفقه الشافعي2/64-الكافي في فقه الإمام أحمد2/25.

      وقد خصه الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة بحبس القوت أو الطعام لكن جاء تعريف المالكية عاما في الطعام وغيره، وهو أقرب؛ لأن أحكام الاحتكار تسري في كل ما هو ضروري لحياة الناس ويحصل بحبسه ضرر لا تحتمل سواء كان طعاما أو غيره، ولله أعلم. [↑](#footnote-ref-1675)
1676. -رواه البخاري,كتاب النفقات,باب: حبس نفقة الرجل قوت سنة على أهله، وكيف نفقات العيال7/63رقم5357، عن عمر بن الخطاب، ولفظه:" أن النبي كان يبيع نخل بني النضير، ويحبس لأهله قوت سنتهم". [↑](#footnote-ref-1676)
1677. -مواهب الجليل شرح مختصر خليل4/227-المجموع13/46-الروض المربع1/318. [↑](#footnote-ref-1677)
1678. -الزواجر عن اقتراف الكبائر للهيثمي1/387. [↑](#footnote-ref-1678)
1679. - بدائع الصنائع5/233-الاختيار لتعليل المختار4/161-البناية شرح الهداية 12/216. [↑](#footnote-ref-1679)
1680. -البيان في مذهب الشافعي5/355-الشرح الكبير للرافعي8/216-روضة الطالبين3/413. [↑](#footnote-ref-1680)
1681. -تفسير الطبري16/602-تفسير بن أبي حاتم 18/2484- تفسير البغوي3/334. قلت: إسناده ضعيف، تفرد به عبد الله بن المؤمل، وقد ضعفه أبو داود وأبو حاتم الرازي وابن حبان (انظر: تهذيب التهذيب6/46- المجروحين لابن حبان2/28). [↑](#footnote-ref-1681)
1682. -صحيح مسلم,كتاب: المساقاة, باب: تحريم الاحتكار في الأقوات 3/1228رقم1605.

      ومعمر بن عبد الله بن نضلة: قديم الإسلام. هاجر إلى الحبشة وتأخرت هجرته إلى المدينة. عُمر طويلا، وهو الذي حلق شعر النبي في حجة الوداع (ترجمته في: معجم الصحابة للبغوي5/333-أسد الغابة5/227). [↑](#footnote-ref-1682)
1683. - فيض القدير6/446. [↑](#footnote-ref-1683)
1684. -مسند أحمد14/256رقم8617. قلت: فيه أبو مَعْشِر= نَجِيح بن عبد الرحمن، وهو ضعيف كما في (تهذيب التهذيب 10/ 422). وللحديث شاهد من طريق الْغَسِيلِيُّ بلفظ: "من احتكر يريد أن يتغالى بها على المسلمين، فهو خاطئ، وقد برئ منه ذمة الله" أخرجه الحاكم في المستدرك 14رقم2166. وعقب عليه الذهبي, فقال: الْغَسِيلِيُّ، كان يسرق الحديث. والغسيلي هو إبراهيم بن إسحاق، يعرف بالغَسيلي؛ لأنه من ولد حنظلة بْن عَبْد اللَّهِ غسيل الملائكة، وهو ضعيف =(انظر: المغني في الضعفاء للذهبي 1/9رقم28). واختلف فيه قول الشيخ الألباني، فمرة صححه كما في(السلسلة الصحيحة 7/1087رقم3362)، وضعفه مرة أخرى كما في (ضعيف الجامع1/772رقم5349). والأقرب أنه ضعيف لضعف أبي معشر، لكن يشهد له حديث معمر بن عبد الله بن نضلة السابق. [↑](#footnote-ref-1684)
1685. -سنن ابن ماجه,كتاب: التجارات, باب: الحُكرة والجلب 2/728رقم2153-المنتخب من مسند عبد بن حميد1/42رقم33-سنن الدارمي,كتاب: البيوع, باب: في النهي عن الاحتكار 3/1657رقم2586-المستدرك للحاكم2/14رقم2164، وقال الذهبي: علي بن سالم ضعيف. والبيهقي في السنن الكبرى,كتاب: البيوع,باب: ما جاء في الاحتكار 6/50رقم11151. وقال: تفرد به علي بن سالم، عن علي بن زيد، قال البخاري: لا يتابع في حديثه. أهـ. [↑](#footnote-ref-1685)
1686. -مسند أحمد1/284رقم 136- سنن ابن ماجه2/729رقم2155. ضعفه الألباني في ضعيف الجامع1/772رقم5351.

      والجُذَام: داءٌ معروف, تتساقط فيه الأطراف، ويتناثر منه اللحم(انظر: المطلع على الفاظ المقنع, للبعلي, ص394). [↑](#footnote-ref-1686)
1687. - البيهقي في شعب الإيمان13/514رقم10708-الطبراني في الأوسط للطبراني2/132رقم1485-أخبار مكة للفاكهي 3/27رقم1736. قال الهيثمي في مجمع الزوائد(4/101رقم6479): رواه الطبراني في الأوسط، وفيه عبد الله بن المؤمل؛ وثقه ابن حبان، وغيره، وضعفه جماعة.أ ه. وضعفه الألباني في (ضعيف الجامع1/27رقم183). [↑](#footnote-ref-1687)
1688. -المجموع13/46. [↑](#footnote-ref-1688)
1689. -وقد اختلف جمهور الفقهاء من أصحاب المذاهب الأربعة في تعبيرهم عن هذه الشروط، لكنه خلاف لفظي، وما سنذكره-هنا-من هذه الشروط هو خُلاصة كلامهم في شروط الاحتكار المحرم، باستثناء خلافهم في سَريانه في الأقوات أو عمومه في كل ما يحصل به ضرر وضيق على الناس. [↑](#footnote-ref-1689)
1690. -البناية شرح الهداية12/312-تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق6/27. [↑](#footnote-ref-1690)
1691. -المجموع 13/46-الغرر البهية شرح البهجة الوردية2/437. [↑](#footnote-ref-1691)
1692. -الكافي في فقه الإمام أحمد2/25-الإقناع في فقه الإمام أحمد2/77. [↑](#footnote-ref-1692)
1693. -حاشية قليوبي وعَمِيرة على شرح جلال المحلي لمنهاج الطالبين2/20-الموسوعة الفقهية الكويتية 23/279-تهذيب اللغة8/135. [↑](#footnote-ref-1693)
1694. -التاج والإكليل لمختصر خليل6/254-المدونة 3/313-التلقين في الفقه المالكي2/153. [↑](#footnote-ref-1694)
1695. -البناية شرح الهداية12/312-تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق6/27-البحر الراائق8/229. [↑](#footnote-ref-1695)
1696. -مواهب الجليل في شرح مختصر خليل4/227. [↑](#footnote-ref-1696)
1697. -انظر: بدائع الصنائع 5/129-الاختيار لتعليل المختار 4/161-البيان في مذهب الشافعي5/357-تحفة المحتاج شرح المنهاج 4/319- المغني 4/167-الشرح الكبير على متن المقنع 4/47-كشاف القناع 3/187. [↑](#footnote-ref-1697)
1698. -سبق, ص310. [↑](#footnote-ref-1698)
1699. -وهذا الشرط نص عليه الشافعية خاصة. انظر: المهذب للشيرازي2/64- المجموع للنووي13/44-تحفة المحتاج شرح المنهاج4/317. [↑](#footnote-ref-1699)
1700. -النرد: لُعبة معروفة ذات صندوق، وحجارة.وهو فارسي مُعرب، وأصله "نرد شير"، و"شير": معناه حُلْو، ويطلق عليه العامة :"الطاولة" أو" الزهر". (انظر: غريب الحديث لابن الجوزي2/401- القاموس الفقهي لسعدي أبي جيب، ص:350). [↑](#footnote-ref-1700)
1701. -ما الحجران أو الزهران اللذان يلعب بهما النرد. [↑](#footnote-ref-1701)
1702. -مصنف بن أبي شيبة 5/287رقم 26154-الأدب المفرد للبخاري مزيل بأحكام الألباني (ص723رقم1276 ), وقال الألباني: صحيح الإسناد موقوفا. أ ه. ورواه البيهقي في الكبرى,كتاب: الشهادات, باب: كراهية اللعب بالنرد(10/356رقم20961) بلفظ: "الملاعبة بالنرد قمار، كأكل لحم الخنزير، واللاعب بها عن غير قمار كالـمـُـدهن بودك الخنزير". [↑](#footnote-ref-1702)
1703. - أَبُو مُوسى الأشْعَري(ت: 44 هـ) عبد الله بن قيس بن سليم: صحابي، من الولاة الفاتحين. ولد في زَبيد(باليمن) وقدم مكة عند ظهور الإسلام، فأسلم، وهاجر إلى الحبشة. استعمله رسول الله صلّى الله عليه وسلم على عدن. و ولاه عمر بن الخطاب البصرة. وكان أحسن الصحابة صوتا بالقرآن. (الطبقات لابن سعد4/78-معرفة الصحابة لأبي نعيم4/1749) [↑](#footnote-ref-1703)
1704. -تفسير ابن أبي حاتم 4/1196رقم6741. تحقيق: أسعد محمد الطيب, مكتبة نزار مصطفى الباز: السعودية, ط3 ,1419 هـ. [↑](#footnote-ref-1704)
1705. -تفسير القرطبي6/286- تفسير النسفي1/182-البحر المحيط في التفسير2/404. [↑](#footnote-ref-1705)
1706. -البيان والتحصيل 17/578. [↑](#footnote-ref-1706)
1707. -بدائع الصنائع5/127-المحيط البرهاني في الفقه النعماني8/316-الاختيار لتعليل المختار4/163. [↑](#footnote-ref-1707)
1708. -جامع الأمهات1/566-الذخيرة للقرافي13/283-إرشاد السالك ،ص:140. [↑](#footnote-ref-1708)
1709. -الحاوي17/187-المهذب 3/439-نهاية المطلب19/20. [↑](#footnote-ref-1709)
1710. -الكافي 4/273-الشرح الكبير على متن المقنع12/44-الإنصاف 21/53. [↑](#footnote-ref-1710)
1711. -الهداية شرح بداية المبتدي للمرغيناني 4/380. [↑](#footnote-ref-1711)
1712. - الأمر بالمعروف النهي عن المنكر للخلال, ص61. [↑](#footnote-ref-1712)
1713. - بُرَيدة بن الحُصيب هو: الأسلمى، أبو عبد الله(ت:63هـ): صحابي جليل، شهد خيبر وما بعدها. روى له الجماعة.(انظر ترجمته: الطبقات لابن سعد4/182-معجم الصحابة للبغوي1/337-الاستيعاب 1/185). [↑](#footnote-ref-1713)
1714. -صحيح مسلم, كتاب: الشعر,باب:تحريم اللعب بالنردشير 4/1770رقم2260. [↑](#footnote-ref-1714)
1715. - كشف المشكل من حديث الصحيحين 2/92-حاشية السندي على سنن ابن ماجه 2/411. [↑](#footnote-ref-1715)
1716. -فتح الباري13/175-مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح7/2854. [↑](#footnote-ref-1716)
1717. -موطأ مالك 5/1395رقم 3518-مسند أحمد32/287رقم19521-سنن ابن ماجه,كتاب: الأدب, باب: اللعب بالنرد 2/1237رقم3762-سنن أبي داود,كتاب: الأدب, باب: في النهي عن اللعب بالنرد 4/285رقم4938-صحيح بن حبان,كتاب: الحظر والإباحة, ذكر إثبات اسم العصيان لله ورسوله صلى الله عليه وسلم باللاعب بالنرد في الدنيا 13/181رقم5872- المستدرك للحاكم1/114رقم160، وقال: صحيح على شرطهما. ووافقه الذهبي. وصححه ابن الملقن (البدر المنير9/631)، وحسنه الألباني (صحيح الأدب المفرد487). [↑](#footnote-ref-1717)
1718. -مسند أحمد38/216رقم23138- مسند أبي يعلى2/355رقم1104- السنن الكبرى للبيهقي,كتاب: الشهادات,باب:كراهية اللعب بالنرد10/364رقم20953. قال الهيثمي في (مجمع الزوائد 8/113رقم13260): رواه أحمد وأبو يعلى، وزاد: "لا تقبل صلاته "، وفيه موسى بن عبد الرحمن الخَطَمي، ولم أعرفه، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح. أ ه. والحديث ضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة14/86رقم6535. [↑](#footnote-ref-1718)
1719. -القوانين الفقهية لابن جُزي 1/278.

      وابن جُزَيّ هو: محمد بن أحمد، الكَلْبي، أبو القاسم (ت:741هـ): من غرناطة. فقيه وأصولي مالكي. من كتبه "القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية مع التنبيه على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية "، و"التسهيل لعلوم التنزيل" في التفسير، وغيرها. (انظر ترجمته في: فهرس الفهارس، لعبد الحي الكتاني 1/306-والأعلام للزركلي5/325). [↑](#footnote-ref-1719)
1720. -تاريخ المدينة لابن أبي شيبة 3/988. تحقيق: فهيم محمد شلتوت. جدة: المملكة العربية السعودية, 1399 هـ. [↑](#footnote-ref-1720)
1721. -مصنف ابن أبي شيبة 5/287رقم26157. وقوله: "عقلهم": أي قيدهم وحبسهم تعزيرا وتأديبا لهم، وهو من العَقْل، وأصله المنع، ومنه عقال الدابة؛ لأنه يمنعها ويحكمها. انظر: تهذيب اللغة للأزهري1/160، مادة: ع ق ل. [↑](#footnote-ref-1721)
1722. -مصنف ابن أبي شيبة 5/286رقم26150. [↑](#footnote-ref-1722)
1723. -الرجع السابق 5/286رقم26148 [↑](#footnote-ref-1723)
1724. -الموطأ5/1396رقم3520-الأدب المفرد721رقم1273-السنن الكبرى للبيهقي10/357رقم20959. [↑](#footnote-ref-1724)
1725. - شعب الإيمان8/463، والسنن الكبرى للبيهقي10/357رقم20957. [↑](#footnote-ref-1725)
1726. -مساوئ الأخلاق للخرائطي1/335رقم712. [↑](#footnote-ref-1726)
1727. -مساوئ الأخلاق للخرائطي1/335رقم712-معجم بن الأعرابي2/734رقم1489. [↑](#footnote-ref-1727)
1728. - السنن الكبرى للبيهقي 10/365رقم-20962. وقوله: "وأعطيت سَلَبَه من أتاني به"، يعني أعطى ما وجد معه من مال ومتاع لمن جاء به تعزيرا وتأديبا، كما يفعل من أمسك أسيرا أوقتل عدوا في معركة، فإنه يعطى سَبَله أي سلاحه ومتاعه. [↑](#footnote-ref-1728)
1729. -مسند أبي داود الطيالسي1/441رقم512- مسند البزار 8/79رقم3076. [↑](#footnote-ref-1729)
1730. -حاشية الصاوي على الشرح الصغير, لأبي العباس الصاوي المالكي4/744. (الشرح الصغير هو شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى أقرب المسالك لِمذهب الإمام مالك). دار المعارف: القاهرة(بدون طبعة وبدون تاريخ). [↑](#footnote-ref-1730)
1731. -سنن الترمذي, أبواب: صفة القيامة والرقاق, باب: في القيامة 4/190رقم2417و وقال: هذا حديث حسن صحيح - سنن الدارمي,كتاب: العلم, باب: من كره الشهرة والمعرفة1/452رقم554-شعب الإيمان3/278رقم1648. قال الهيثمي في(مجمع الزوائد 11/346رقم 18370): رواه الطبراني، والبزار بنحوه، ورجال الطبراني رجال الصحيح غير صامت بن معاذ، وعدي بن عدي الكندي، وهما ثقتان .أ ه. وقد صححه الألباني في( السلسلة الصحيحة 946). [↑](#footnote-ref-1731)
1732. -صحيح البخاري,كتاب: الرقاق, باب: لا عيش إلا عيش الآخرة 8/88رقم6412. [↑](#footnote-ref-1732)
1733. -شعب الإيمان 8/467رقم6096. [↑](#footnote-ref-1733)
1734. -البيان والتحصيل 13/256-التاج والإكليل شرح مختصر خليل8/166. [↑](#footnote-ref-1734)
1735. -الحاوي 17/187- البيان في مذهب الشافعي13/289. [↑](#footnote-ref-1735)
1736. -مساوئ الأخلاق للخرائطي1/336رقم717. تحقيق: مصطفى بن أبو النصر الشلبي, مكتبة السوادي للتوزيع: جدة, ط1، 1413 هـ . [↑](#footnote-ref-1736)
1737. -الأم6/224. [↑](#footnote-ref-1737)
1738. -البيان والتحصيل17/578. [↑](#footnote-ref-1738)
1739. -عبد الملك بن عبد الله، أبو المعالي، إمام الحرمين (ت: 478 ه): من فقهاء الشافعية الكبار. له مصنفات كثيرة، منها: "البرهان "في الأصول، و"نهاية المطلب في دراية المذهب"في فقه الشافعية. (ترجمته في: طبقات الشافعية5/165-الوافي بالوفيات19/116). [↑](#footnote-ref-1739)
1740. -نهاية المطلب في دراية المذهب 19/21. [↑](#footnote-ref-1740)
1741. -الحاوي 17/187. [↑](#footnote-ref-1741)
1742. - المقدمات الممهدات3/468. [↑](#footnote-ref-1742)
1743. -جاء في مختار الصحاح1/83: "الحوت" السمكة والجمع "الحيتان"...ويؤيد كونه مطلق السمكة قوله : (نسيا حوتهما)[الكهف: 61]. والمنقول في الحديث أنها كانت سمكة في مِكْتَل...وأدل من هذا قوله: (إذ تأتيهم حيتانهم) [الأعراف:163] وأما قوله: (فالتقمه الحوت) [الصافات:142] فإنه يدل على صحة إطلاق الحوت على السمكة الكبيرة لا على حصر مسمى الحوت فيها كما يظنه العامة.أ هـ. [↑](#footnote-ref-1743)
1744. - لم أقف على معنى لفظة: "صرد" فيما بين يدي من كتب اللغة والمعاجم، ولعل معناها: تموت حتف أنفها، من غير سبب ظاهر، وذلكبحسب السياق. والله أعلم. [↑](#footnote-ref-1744)
1745. -الموطأ (3/708رقم1816) -ومن طريقه، أخرجه البيهقي في الكبرى 9/428رقم18987.رجاله ثقات، باستثناء سعد الجاري، ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل4/96. وقال ابن الأثير في جامع الأصول (12/458): روى عن ابن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص. وروى عنه زيد بن أسلم. أهـ. قال عبد الرحمن بن يحيى المعلمي: غير مشهور ولا موثق (انظر: الأنوار الكاشفة ص114). والجاري: نسبة إلى "الجاري" مرقى السفن بساحل المدينة، وقيل: بلد قرب المدينة(عمدة القاري1/10-شرح الزرقاني على الموطأ3/135). [↑](#footnote-ref-1745)
1746. -المبسوط11/220- شرح مختصر خليل للخرشي1/82-المهذب في فقه الشافعي للشيرازي 1/454-الكافي لابن قدامة1/ 547-الفقه الإسلامي وأدلته1/306. [↑](#footnote-ref-1746)
1747. -الاختيار لتعليل المختار5/15-العناية شرح بداية المبتدي9/503-المجموع 9/73-الموسوعة الكويتية5/128. [↑](#footnote-ref-1747)
1748. -أحكام القرآن للجصاص1/132. والحديث هنا عن السمك الطافي لأنه من المحتمل أن يكون مما قتل بعضه بعضا وفقا لأثر عبد الله بن عمرو الذي في أصل المسألة، فطفو السمك الميت على سطح الماء قد يكون علامة ظاهرة على أنه نفق تحت سطح الماء و ربما كان هذا بسبب قتل الأسماك بعضها بعضا. [↑](#footnote-ref-1748)
1749. -المدونة1/537- البيان والتحصيل 3/299-الذخيرة 4/96. [↑](#footnote-ref-1749)
1750. -الحاوي15/64-المجموع9/33-نهاية المحتاج 8/150. [↑](#footnote-ref-1750)
1751. -المغني 9/394-الشرح الكبير11/43-شرح الزركشي على الخرقي1/137. وقيل بكراهته في وجه على المذهب، قال الزركشي: لأنه إذا مات رسب، فإذا انتن طفا فكره لنتنه لا لتحريمه.ثم قال: وقد جاء عن ابن عباس نحو هذا، فقال في قَوْله: (أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ) [المائدة: 96]. طعامه ميتته إلا ما قذرت منها. ذكره البخاري في صحيحه (انظر: شرح الزركشي على الخرقي6/649). [↑](#footnote-ref-1751)
1752. - التفسير من سنن سعيد بن منصور4/1624. [↑](#footnote-ref-1752)
1753. -سبق, ص79. [↑](#footnote-ref-1753)
1754. - الحاوي15/65. [↑](#footnote-ref-1754)
1755. -مسند أحمد10/15رقم5722-سنن ابن ماجه2/1073رقم3218- السنن الكبرى للبيهقي 1/384رقم1197. وقد اختلف في وقفه ورفعه اختلافا كبيرا وتباينت فيه أقوال العلماء تصحيحا وتضعيفا، وجمهورهم على أنه صحيحا موقوفا عن ابن عمر، وهو في حكم المرفوع لأنه ليس مما يقال بالرأي (انظر: البدرالمنير1/450-تنقيح التحقيق للذهبي2/2990). وصححه الألباني في (السلسلة الصحيحة3/11). [↑](#footnote-ref-1755)
1756. -الحاوي الكبير15/65. [↑](#footnote-ref-1756)
1757. -متفق عليه: صحيح البخاري,كتاب: الذبائح والصيد, باب: قول الله تعالى: (أحل لكم صيد البحر) 7/90رقم5494- صحيح مسلم,كتاب: الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان, باب: إباحة ميتات البحر 3/1536رقم1935.

      والَخَبط:ورق يُخبط من الشجر, تُعْلَفه الإبلُ وهو الخبيط أيضا. ويقال: في أرض بني فلان خبطة من الكلأ, أي شيء يسير. (جمهرة اللغة, ابن دريد1/291, مادة: ب خ ط).

      والوَدَك:هو دَسَم اللحم, ودِهنه الذي يستخرج منه (النهاية في غريب الحديث والأثر, ابن الأثير5/169, مادة: و د ك). [↑](#footnote-ref-1757)
1758. -السنن الكبرى للنسائي,كتاب: الصيد, باب: ما قذفه البحر 4/490رقم4845-صحيح ابن حبان12/63رقم5259. وصححه الألباني في (التعليقات الحسان 7/463رقم5235). [↑](#footnote-ref-1758)
1759. -الحاوي15/65. [↑](#footnote-ref-1759)
1760. -شرح مشكل الآثار10/210رقم 4035-مصنف عبد الرزاق 4/503رقم8654- السنن الكبرى للبيهقي 9/425رقم 18974. [↑](#footnote-ref-1760)
1761. -مصنف ابن أبي شيبة 4/248رقم19575. [↑](#footnote-ref-1761)
1762. -البيان في مذهب الإمام الشافعي4/523. [↑](#footnote-ref-1762)
1763. -المبسوط 11/248-بدائع الصنائع 5/36. [↑](#footnote-ref-1763)
1764. -سنن ابن ماجه,كتاب: الصيد, باب: الأرانب2/1081رقم3247-سنن أبي داود, كتاب الأطعمة, باب: في أكل الطافي من السمك 3/358رقم3815- السنن الكبرى للبيهقي,كتاب: الصيد والدبائح,باب: من كره أكل الطافي 9/428رقم18988. وضعفه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام3/576، وابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق4/646، والألباني في ضعيف الجامع1/725رقم5019. [↑](#footnote-ref-1764)
1765. -شرح مشكل الآثار10/200رقم4028. [↑](#footnote-ref-1765)
1766. -احتج به الحنفية في كتبهم (انظر: الاختيار لتعليل المختار5/15-بدائع الصنائع5/36)، ولم أجده بين يدي مسندا. وقوله: دَسَرَه البحر, أي: دفعه وألقاه (انظر: غريب الحديث لابن قتيبة1/582). [↑](#footnote-ref-1766)
1767. -المبسوط11/248-بدائع الصنائع5/36. [↑](#footnote-ref-1767)
1768. -الموسوعة الفقهية الكويتية 5/185. [↑](#footnote-ref-1768)
1769. -متفق عليه: صحيح البخاري,كتاب: الأطعمة ,باب: الشواء7/72رقم5400- صحيح مسلم,كتاب: الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان, باب: إباحة الضب 5/1543رقم1945.

      والضَّبُّ:"بفتح الضاد": حيوان برىّ معروف صغير، قريب الشبه من الحرباء، ذو ذنب (انظر: المطلع على ألفاظ المقنع 218-موسوعة الحيوان في الحديث النبوي الشريف، عبد اللطيف عاشور, ص:207). [↑](#footnote-ref-1769)
1770. **-مثل ميكروب" السالمونيلا"، و" الميكروب العنقودى"، و"الكولوستريديم بيوتيولوينم". (انظر: موقع الهيئة** العامة لتنمية الثروة السمكية / وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المصرية. مقال بعنوان"التسمم الغذائي من الأسماك". الرابط على الشبكة المعلوماتية: http://www.gafrd.org/posts/86712. [↑](#footnote-ref-1770)